



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

منار الهدى في
النص على إمامة
الإثني عشر (ع)

الشيخ علي الحرابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منار الهدى فى النص على إمامة الإثنى عشر

كاتب:

على بحراني

نشرت فى الطباعة:

دار المنتظر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	منار الهدى فى النص على إمامة الإثنى عشر
١٣	إشارة
١٣	مقدمة التحقيق
١٥	ديباجة الكتاب
١٧	فى بيان معنى الإمامة
١٩	هل أن نصب الإمام واجب أم لا
١٩	إشاره
٢٠	الإمام لطف من الله تعالى فى حق عباده
٢٣	الرد على من قال: الإمامة واجبة على العباد عقلا
٢٤	طرف من حديث السقيفة
٢٨	فائدة جليئة
٢٨	لا يجوز خلو الأرض من إمام
٢٨	النبوة لطف خاص والإمامة لطف عام
٢٩	لله تعالى الحجة على الناس و لا تقوم إلا بنصب مرشد
٢٩	إشاره
٣٠	ان حكم الله تعالى واحد لا يختلف باختلاف المجتهدين
٣٢	ان النبى بين الأحكام للأمة مجملا وللإمام مفصلا
٣٥	ان الله تعالى فى كل واقعة حكما و لا يريد إلا العمل بحكمه
٣٧	لا يكلف الله سبحانه بما لا سبيل إلى معرفته
٣٧	لا طريق إلى معرفة الحكم المعين إلا من جهة بيان الامام
٣٨	من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية
٣٩	المراد بالإمام إذا أطلق إمام الجميع

- ٤٣ الرد على من قال بجواز خلو العصر من إمام
- ٤٤ في شروط الإمام
- ٤٤ في عصمة الإمام و أدلتها
- ٤٤ اشاره
- ٥١ يجب عصمة الإمام عن الغلط والنسيان والسهو كوجوب عصمته من الآثام
- ٥١ يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه
- ٥١ اشاره
- ٥٢ الامام يجب أن يكون أعلم الناس
- ٥٢ الامام يجب أن يكون أسخى الناس
- ٥٢ الامام يجب أن يكون أحلم الناس
- ٥٣ الامام يجب أن يكون أشجع الناس
- ٥٣ تقديم المفضل على الأفضل قبيح عقلا و نقلا
- ٥٧ يشترط في أن يكون قريبا من النبي
- ٥٨ اشاره
- ٥٨ القرابة بمفردها لا يستحق بها الإمامة
- ٥٩ بين الرشيد والكاظم في هذه المسألة
- ٥٩ في طريق الإمامة
- ٥٩ اشاره
- ٦١ فحوى بعض الآيات و صراحة بعضها في كون الإمامة موقوفة على النص
- ٦٣ الامامة خلافة الله في أرضه
- ٦٤ لا يجوز لغير الله سبحانه التحليل والتحرير
- ٦٤ يجب طاعة الإمام و لا تجوز معصيته
- ٦٦ الاجماع لم يحصل على أحد بعد الرسول
- ٧٠ في ذكر النصوص على أمير المؤمنين والأئمة

- ٧٠ ايراد النصوص على أميرالمؤمنين خاصة
- ٧٠ اشاره
- ٧١ قصة تبليغ براءة في الموسم
- ٧٣ كلمة للحسن البصرى حول القصة
- ٧٤ ما ورد من النصوص بلفظ الإمامة
- ٧٥ توجيه ابن أبي الحديد بأن المراد بالإمامة في النصوص الإمامة في الفتوى
- ٧٧ طرف من أخبار السقيفة
- ٧٨ ما ورد من النصوص بلفظ الإمرة
- ٧٩ ما ورد بلفظ الوصى
- ٧٩ اشعار الصحابة والتابعين في الوصاية
- ٨٠ معنى الوصى والوصية
- ٨٠ اعتراف ابن أبي الحديد بالوصية وعجزه عن توجيهها والرد عليه
- ٨٢ ما ورد بلفظ الخليفة
- ٨٢ ما ورد بلفظ الوزارة
- ٨٣ ما ورد بلفظ الطاعة
- ٨٣ على نفس محمد
- ٨٤ ما ورد بلفظ التمسك
- ٨٥ استبعاد القوشجى سماع الصحابة للنصوص ومخالفتها ورد المؤلف عليه
- ٨٦ انا مدينة العلم وعلى بابها وأحاديث أخرى
- ٨٦ حديث الثقلين
- ٨٧ ما ورد بلفظ الولي في القرآن والسنة
- ٨٨ خبر الغدير
- ٩٥ ان عليا منى و أنا من على... الحديث
- ٩٦ حديث المنزلة

- ٩٨ ما ورد بلفظ الوراثة
- ٩٩ ما ورد بلفظ الأحقية والأولوية
- ١٠٠ ما ورد بلفظ المختار
- ١٠١ ما ورد بلفظ المحبة و حديث الطير والراية
- ١٠٢ ما ورد بلفظ الأعلمية
- ١٠٢ ما ورد بلفظ الأقربية
- ١٠٣ ما ورد أنه أشد جهادا
- ١٠٣ ما ورد أنه مع الحق
- ١٠٤ ما ورد بأنه خير الأمة
- ١٠٤ خبر العقيلي في مجلس عمر بن عبدالعزيز
- ١٠٥ نسب على
- ١٠٦ على أعلم الصحابة
- ١٠٦ على أحلم الصحابة
- ١٠٧ قدمه في الإسلام
- ١٠٨ على أشجعهم و أكثر جهادا
- ١٠٩ سخاؤه
- ١٠٩ زهده
- ١٠٩ عبادته
- ١١٠ انه أحفظ الصحابة للقرآن الكريم
- ١١٠ انه أفصح الصحابة
- ١١١ سياسته
- ١١١ عدله في الرعية
- ١١١ على أحرص الصحابة على إقامة الحدود
- ١١١ ولادته في الكعبة المشرفة

- ١١٣ رد المؤلف على القوشجى بتفصيل غيره
- ١١٤ مناقشة المؤلف لبعض الأحاديث
- ١١٩ على هو الصديق الأكبر
- ١٢٩ مبيت على ليلة الهجرة فى فراش النبى
- ١٣٠ رد على للودائع بمكة
- ١٣١ حديث سد الأبواب، إلا باب على
- ١٣١ مناجاة النبى لعلى يوم الطائف
- ١٣٢ اختصاص النبى بعلى فى الحضر والسفر
- ١٣٢ بين أم سلمة و عائشة حول الخروج إلى البصرة
- ١٣٣ لولا أن تقول فيك طوائف من أمتى ما قالت النصارى فى المسيح.. الحديث
- ١٣٤ لعلى ثلاثة آلاف منقبة فى ليلة واحدة
- ١٣٤ حديث الصديقون ثلاثة...
- ١٣٥ حديث إن فيك شهبها من عيسى...
- ١٣٥ حديث هذا ولىي...
- ١٣٥ حديث إن فيكم من يقاتل على تأويل القرآن...
- ١٣٥ حديث إن الملائكة صلت على وعلى على سبع سنين
- ١٣٦ لا سيف إلا ذوالفقار...
- ١٣٦ برز الإيمان كله إلى الشرك كله
- ١٣٧ اسلام الراهب على يد على واستشهاده فى صفين
- ١٣٨ فى ذكر طائفة من الاخبار الدالة على إمامة أميرالمؤمنين
- ١٣٩ نزول سأل سائل
- ١٣٩ نزول و من الناس من يشرى نفسه الآية
- ١٤١ نزول يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك
- ١٤٢ نزول رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه... الآية

- ١٤٢ نزول أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا
- ١٤٢ صفة ضرار لعلى عند معاوية
- ١٤٣ الرد على ابن أبى الحديد لقوله لم يحتج على بالنص يوم السقيفة
- ١٥٤ رد المؤلف على القوشجى لانكاره النص على على
- ١٥٤ لماذا دخل على فى الشورى
- ١٥٧ الاجتهاد فى مقابل النص
- ١٥٧ مخالفة النبى فى التخلف عن جيش أسامة
- ١٥٨ مخالفة أمره بقتل ذى الخويصرة
- ١٥٩ حول فدك
- ١٦٠ اسقاط سهم ذوى القربى من الخمس
- ١٦٠ انفة عمر من الصلح يوم الحديبية
- ١٦١ قصة النعلين، والتفضيل فى العطاء
- ١٦١ اسقاط حى على خير العمل من الأذان
- ١٦١ تحريم المتعتين
- ١٦٢ تجويز القوشجى مخالفة النبى بالاجتهاد والرد عليه
- ١٦٤ رد عثمان للحكم بن العاص
- ١٦٤ انكار عائشة الوصية
- ١٦٤ كيف بداية الزبير و كيف نهايته
- ١٦٤ رد سعد حكم النبى فى غنائم بدر
- ١٦٤ رد طلحة على النبى فى آية الحجاب
- ١٦٥ تجاهل سعد بن عبادة حق على و طلبه الرئاسة
- ١٦٥ مناشدة على أنس بن مالك يوم الرحبة و دعاؤه عليه
- ١٦٥ مخالفات أخرى
- ١٦٦ الطعن على النبى فى تأمير زيد بن حارثة

- ١٦٨ لماذا لم يضرب النبي أعناق مخالفيه
- ١٦٩ قول النبي لعل: إن الأمة ستغدر بك
- ١٧٣ من تظلم أميرالمؤمنين
- ١٨٠ ما ورد عن النبي في بعض أصحابه
- ١٨١ بين عمر و ابن عباس حول الخلافة
- ١٨٣ معنى الإرادة
- ١٨٤ بين ابن عباس و عمر حول الخلافة
- ١٨٥ كان على مفزع عمر في النوازل
- ١٨٦ بين عمر و ابن عباس حول على
- ١٩٠ ظهور المعجز على يد أميرالمؤمنين
- ١٩١ بعض أخباره بالمغيبات
- ١٩٣ جويرية بن مصهر العبدى
- ١٩٣ ميشم التمار
- ١٩٤ رشيد الهجرى
- ١٩٤ مزرع صاحب على
- ١٩٥ مرور على بكرلاء في طريقه إلى صفين
- ١٩٦ لماذا قعد على عن المطالبة بحقه
- ١٩٩ فائدة مهمة في الصلاة أيام مرض النبي
- ٢٠٥ في النص على إمامة العتره المحمديه
- ٢٠٥ اشاره
- ٢٠٨ حديث الثقلين
- ٢٠٩ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة
- ٢١٠ فضل حمزة وجعفر
- ٢١١ آية المودة

- ٢١٤ آية الاعتصام
- ٢١٤ الولاية والوصية والوراثة
- ٢١٦ اهل البيت هم الناس المحسودون على ما آتاهم الله
- ٢١٧ الاقوال والأفعال الدالة على فضلهم
- ٢١٩ الائمة اثنى عشر لا يزيدون ولا ينقصون
- ٢٢٢ ما ورد فى المهدي
- ٢٢٣ المعمرون من الناس
- ٢٢٥ علة استتار المهدي
- ٢٢٩ علامات ظهوره
- ٢٢٩ عصمة الأئمة من الكتاب والسنة والأخبار
- ٢٢٩ اشاره
- ٢٤٢ خطبة لأميرالمؤمنين تشتمل على مطالب كثيرة
- ٢٤٤ شرح الخطبة
- ٢٤٦ ابيات فى تاريخ الكتاب
- ٢٤٧ باورقى
- ٣٠٣ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

منار الهدى فى النص على إمامة الإثنى عشر

إشارة

عنوان: منار الهدى فى النص على امامه الاثمه الاثنى عشر

پدید آورنده: على بحرانى

ناشر: دار المتنظر {لبنان-بيروت}

تعداد جلد: ١

محل نشر: لبنان - بيروت

سال نشر: ١٤٠٥

نوبت چاپ: ١

شماره جلد:

تعداد صفحه: ٧٢٠

تیراژ:

زبان: عربى

قطع: وزيرى

جنس جلد: گالينگور

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم قضية الإمامة من قضايا الإسلام الكبرى، بل هي أكبرها بل كل ما حدث في الإسلام من القضايا منحدر منها، ومتفرع عنها، وقد حصل الخلاف فيها والنزاع عليها يوم لحق الرسول (صلى الله عليه وآله) بالرفيق الأعلى بل وقبل أن يوسد في الثرى وهذا من المسلمات التي لا مريء فيها، وانقسمت الأمة الواحدة إلى مذاهب يطول عرضها، سنه وشيعه، أشاعره ومعتزله إلى آخر ما هنالك. وصار لكل مذهب من هذه المذاهب أصوله وفروعه التي يتميز بها عن المذهب الآخر، بل تشعب المذاهب الواحد إلى شعب متفرقة، ولم يقتصر خلافهم على مسألة الإمامة فحسب، فهم بعد أن آمنوا بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، اختلفوا في صفاته سبحانه وتعالى، كما اختلفوا في الأنبياء من حيث أفضليتهم على الملائكة أو أفضلية الملائكة عليهم، وفي عصمتهم وعدمها، وإذا كانت هل هي قبل النبوة أو بعدها، وهل هي من كبائر الذنوب وصغائرها، وهل في التبليغ وغيره، وفي القرآن الكريم من حيث القدم والحدوث، وفي المعراج هل هو بالروح أو الجسد أو بهما جميعا، وفي القبر ونعيمه وعذابه، وفي خلق الجنة والنار وعدمه إلى آخر ما هو مسطور في كتب الملل والنحل. [صفحة ٦] ولم يقتصر الخلاف على الأصول والعقائد بل انسحب على الفروع بقسميها التكليفى والوضعى، وربما اختلف أهل المذهب الواحد في المسألة الواحدة في كثير من مسائل العبادات والمعاملات تعرف ذلك بأول نظرة إلى الكتب التي حفلت بالفقه المقارن ومسائل الخلاف. وكل ما ذكرنا فرع عن الخلاف فى الإمامة. وليت الخلاف اقتصر على الكلام والجدل بل تخطاه إلى ما هو أدهى وأمر فكم قامت من حروب، وسفكت دماء، وهتكت حرمان، واستبيحت محرمات، وبيعت ضمائر، واشترت ذمم وقد وصف ذلك عالم من علماء الأزهر وكاتب من كتاب مصر صفة لم يسبق فيها. يقول الشيخ عبد الله عفيفى فى كتابه القيم " المرأة العربية فى جاهليتها واسلامها ٢ / ١٣٥: " ما زال المسلمون منذ لحق النبى بربه وهم من أمر خليفته، والقائم بالأمر من بعده، فى فتنه غاشية تعصف بهم تارة وتقر دونهم رابضة مترصدة متحفزة تارة أخرى، فهى يومئذ غافية غفوة الذئب

نائمة هاجعة ساكنة مستجمعة، كذلك تدافعت الحقب على الخلاف والدم ينغر من حروفها، والمهيج تسيل على أطرافها، وشفار السيوف تصل من أقطارها، ورسل الموت رائحة بأسود الغابة، وفتيان الضراب من كل معترم لو جرد فى سبيل الله عزمته لفل بها الصفوف، وجندل الألوفا. " حتى قال الشهرستاني فى الملل والنحل ١ / ٢٧: " أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذا ما سل سيف فى الإسلام على قاعدة دينية فى كل زمان مثل ما سل على الإمامة فى كل زمان " فمن يوم الدار إلى يوم الجمل وصفين والنهران، ثم من فاجعة كربلا إلى يوم الحرة إلى انتهاك حرمة البلد الحرام والمسجد الحرام وإلى آخر ما تعرض له التاريخ فى طوله وعرضه، ولعل ما خفى على الناس أكثر، إذ أن التاريخ كتبه السياسة، وليس بوسع الباحث أن [صفحة ٧] يطمئن إلى كثير مما نقل فيه. وليست لتلك البداية نهاية إلا أن يشاء الله تعالى فما زلنا نقاسى آلام تلك الفتن والمحن ونتجرع مرارتها. وعسيت أن تقول - كما قال بعضهم -: إذا كان الأمر كذلك فلماذا " لا يسد هذا الباب، لأن وجود الإمام الذى ترتضيه الأمة وتتفق عليه متعذر، لأن آراء الناس مختلفة، وأهواءهم متباينة، وقلوبهم شتى، وهذا يستدعى إثارة الفتن، وقيام الحروب، والتجربة التى مر بها الأولون يجب أن يعتبر بها التالون، فاللازم ترك هذا الأمر والابتعاد عن هذا المحذور. " وهذا القول قد يروق لبعض الناس، ويروونه جميلا فى ظاهره لولا الوقوع فى محذورين: الأول: فسح المجال للطغاة والمستبدين ليتحكموا فى رقاب الناس وأعراضهم وأمورهم، ويحكموا فيهم بغير ما أنزل الله سبحانه. الثانى: لزوم أمر الإمامة، إذ ليس للمسلم مندوحة عنها، لأن أمر الإمامة لازم لا يكمل الدين ولا يتم الإيمان إلا به، ولا يقوم الإسلام إلا - عليه، لتعلق أمور الدنيا والآخرة بها، لأن القرآن الكريم ينادى: { يوم ندعو كل أناس بإمامهم } [١] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) والله لا يريد أن يطبق فى الأرض إلا حكمه { إن الحكم إلا لله } [٢] { ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون } [٣] { ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون... هم [صفحة ٨] الظالمون... هم الفاسقون } [٤] والقرآن لم ينزل ليوضع بين يدي الحكام للحلف به والحكم بغيره، أو لتفتح به الإذاعات، ثم يعقبه ما لا - يرضى الله تعالى، أو ليكون زخارف تعلق على الجدران، أو تماثيل تناط بالأعناق، أو ليتلى فى المآتم، أو ينقش على ألواح القبور، أو ليطرح عليها، القرآن أنزل للأحياء لا للأموات، وللعمل لا للتلاوة فحسب. وهيهات أن تنفذ أحكامه، وتقام حدوده ما لم يكن بين الناس من يؤتمن على حفظه، ويقوم بتطبيقه، ولا يمكن أن يقوم بهذه المهمة، أو يضطلع بهذه المسؤولية إلا شخص له صفات خاصة تؤهله لهذا المقام الأسمى، وذلك هو الذى تجب طاعته، ويلزم اتباعه، لأنه خليفة الرسول، والقائم مقامه { من يطع الرسول فقد أطاع الله } [٥] وهو ولى الأمر الذى أمر الله تعالى باتباعه { وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم } [٦] وموضع ذى بال كهذا لا بد أن ينال من اهتمام العلماء - على اختلاف مذاهبهم - ما لم ينله موضوع سواه، ولذا كثرت المؤلفات فى الإمامة من صدر الإسلام وإلى يوم الناس هذا حتى تجاوزت العشرات بل المئات من المجلدات تعرف ذلك بمراجعة معجمات الرجال، وفهارس الكتب، عدا من تعرض لذلك ممن خصصوا لهذا الموضوع فى كتبهم أبوابا، أو تعرضوا لذكره استطرادا، وقد طال الكلام فيها وعرض، فى وجوبها وعدمه، وإذا وجبت هل هل هى واجبة على الله تعالى أم على الخلق؟ وهل هذا الوجوب من جهة الشرع أو العقل، أو من قبلهما معا، وفى صفات الإمام من حيث العصمة وعدمها والقرشية وغيرها، وهل وهل وهلم جرا. [صفحة ٩] وقد كان عبد الحميد بن أبى الحديد المعتزلى: تعرض لذلك فى مواطن عديدة فى شرحه على نهج البلاغة، وتحامل على الإمامية، وانبرى لنقض أقوالهم بكل ما أوتى من بلاغة فى القول، وبراعة فى الكلام. وذلك ما حدى بطائفة من علماء الإمامية لإفراد كتب فى الرد عليه. وكان من جملة من تصدى للرد على ابن أبى الحديد، ونقض كلامه صاحب " منار الهدى " وفى أثناء رده على ابن أبى الحديد تعرض أيضا للرد على علاء الدين على بن محمد القوشجى المتوفى سنة ٨٧٩ هـ من أكابر علماء الأشاعرة فى كلامه حول الإمامة فى كتابه المعروف ب (الجديد فى شرح التجريد) أى تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسى إذ لا يقل عن ابن أبى الحديد فى الميل على الإمامية، والظعن فى عقائدهم كما ستطلع على الكثير من ذلك فى ثنايا هذا الكتاب. أما صلتى ب (منار الهدى) وعملى فيه، فأنى كنت قد اطلعت على هذا الكتاب مصادفة قبل أربعين عاما تقريبا فى مكتبة أحد الأعلام فى كربلاء فتصفحته جملا - من فصوله فى صفحات مختلفات

فاستحسنست بعضها، وراقنى كثير منها، ثم لم أره بعد ذلك الحين إلا قبل ثلاث سنوات أثناء إقامتى فى البحرين فهاجت بى الذكري، وأخذنى الحنين إلى أيام الشباب، فأعدت النظر فيه، فرأيت أن أخرج مصادره، وأعلق عليه ففطنت لشيء فيه هو أن المؤلف قوى الحجّة، ناصع البرهان إلا- أن فى لهجته شيئاً من الغلظة والشدة على خصميه - المعترلى والقوشجى - كنت أتمنى لو أنه كان لين العريكة معهما، فرأيت أن أخفف منها، وألطف بعضها بشيء من التنييح والتهديب على أن لا أغير شيئاً من معناه وأن تغير شيئاً من مبناه، وقد حاولت أن أحافظ على عبارات المؤلف ما وجدت إلى ذلك سبيلاً. ولا يسمى عملى هذا تصرف فى الكتاب، أو تحريف له فالتنييح [صفحة ١٠] والتهديب، والاختصار والتجريد طريق سلكه كثير من الفضلاء قبلى، ثم رأيت أن أسميه من بعد ذلك ب: (أشعة من منار الهدى) أما مؤلف " منار الهدى " فهو الشيخ على بن عبد الله بن على البحرانى السرى علم من أعلام البحرين، ذلك البلد الطيب الذى أنجب كثيرا من العلماء والفقهاء، والفلاسفة والحكماء، والأدباء والشعراء فى ماضى الدهر وحاضرهم. كما عرف بالولاء لأهل البيت عليهم السلام منذ أن دخله الإسلام، أو منذ أن دخل هو طواعية فى الإسلام أيام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث قد تعاقب عليه ولأه عرفوا بالتشيع لعلى عليه السلام أمثال أبان بن سعيد بن العاص الأموى والعلاء بن الحضرمى، وساعد فى ذلك تهجير زياد بن أبيه فى أيام ولايته على العراق جماعة عرفوا فى ولاء أهل البيت ومحبتهم، ولجوء آخرين إلى البحرين فرارا من بطش الحجاج أيام بنى مروان، فأسسوا للإيمان قواعد راسخة، وشيدوا للعلم صروحا شامخة، لا تززعها القواصف مهما اشتدت الأعاصير، وعصفت الرياح. ولد المؤلف فى البحرين ولم تذكر لنا المصادر تاريخ ولادته، لا مسقط رأسه من قرى البحرين، والمظنون أنه ولد فى قرية " ستره " وهى القرية التى ينسب إليها، نشأ فى البحرين، وتعلم فيها، وتخرج بعلمائها وخصوصا والده وهو أيضا من العلماء الأعلام، فعل وانتهل حتى ارتوى - وإن كان طالب العلم لا يشبع نهمه ولا تروى غلته ما دام يتنسم روح الحياة - فأصبح عالما يشار إليه بالبنان، وفقهيا يرجع إليه فى الأحكام، ثم بدا له أن يهاجر إلى مطرح من بلاد عمان لحاجته الناس إليه هناك، ولكثرة العلماء فى البحرين [صفحة ١١] فحل بينهم، يهذب النفوس، ويشحذ الأفكار، ويطهر القلوب، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة، وهدى الله به إلى الحق أمه من الناس، حتى قيل: إنه تحول بسببه إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام أكثر من ثلاثين ألفا، وصار له هناك من جليل الآثار، وصالح الأعمال ما يذكر به، ويشكر عليه. ثم بعد ما أصاب هدفه، ونال قصده تحول إلى " لنجه " أحد موانى إيران الشمالية، ليوصل دعوته فقام فيها بما قام به فى سابقته ومكث فيها بقبية أيامه حتى لقي ربه مسموما من قبل أعداء الله الذين كبر عليهم ما يدعوهم إليه، فكان أحد " شهداء الفضيلة " وذلك فى شهر جمادى الأولى سنة ١٣١٩ هـ. فكان يومه مشهودا، وكان لفقده رنة حزن وأسى من كل من عرف فضله، واستضاء بنور علمه، تغمده الله برحمته، وحشره مع من يتولاه. أما آثاره العلمية فهى: ١ - رسالة عملية فى الطهارة والصلاة. ٢ - رسالة فى الفرق بين الإسلام والإيمان. ٣ - رسالة فى التوحيد. ٤ - رسالة فى نقض الاختيار فى الإمامة. ٥ - رسالة فى وجوب الاخفات فى البسمة فى ثالثه المغرب والركعتين الأخيرتين من العشاء. وقد نقض هذه الرسالة الشيخ صالح بن أحمد البحرانى رحمه الله. ٦ - رسالة فى التقية. ٧ - رسالة فى المتعة. ٨ - قامعة أهل الباطل فى الرد على محرّمى الشعائر الحسينية. ط [صفحة ١٢] ٩ - أجوبة المسائل المسقطية. ١٠ - لسان الصدق فى الرد على بعض أخبار النصارى. ١١ - منار الهدى وهو هذا الكتاب الذى بين يديك وقد قرظه الشيخ على البلادى صاحب كتاب " أنوار البدرين " بقوله: هذا " منار الهدى " حقا وذا علمه - هذا لسان الهدى صدقا وذا قلمه فالزم محجته، واسلك طريقته - تلقى النجاة يقينا حين تلتزمه.. الخ. استقيناه هذه الترجمة من كتاب " شهداء الفضيلة " للشيخ عبد الحسين الأمينى صاحب كتاب " الغدير، " وكتاب " أنوار البدرين " للشيخ على البلادى "، والذريعة " لاغا بزرك الطهرانى، وما نقله لى شفاها كل من سماحه العلامة الجليل السيد جواد الوداعى، والخطيب الفاضل الشيخ محمد صادق العصفور وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. بيروت ٢٠ محرم الحرام سنة ١٤٠٥. عبد الزهراء الحسينى الخطيب [صفحة ١٣]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الغنى لذاته، والمتوحد بصفاته، والمتفرد فى أفعاله الذى لم يشاركه أحد فى صنع مخلوقاته، ولم يوازره وزير فى إنشاء برياته، الذى لم يخلق الخلق عبثاً، ولا فطر السماوات والأرض وما بينهما باطلاً { ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار } [٧] الذى لم يكلف عباده شططا، ولم يتركهم سدى، ولم يعذب أحداً من خلقه حتى يبعث إليهم رسلاً يدلونهم على طريق الهدى ويصدونهم عن سبيل الردى تقوم له بهم على العباد الحجة، وتستبين بهم المحجة لئلا تكون للناس على الله حجة بعد الرسل، والصلاة والسلام على من ختمت به النبوة وكملت به الرسالة ووضحت به الدلالة، وقامت به الحجة وتمت به النعمة واجتمعت به الكلمة وحصلت به الألفه، واتلفت به القلوب المختلفة، وانتظمت به أمور الناس بعد المباينة والفرقة، واتفقت به الأهواء المتشعبة، والآراء المتشعبة، ولم الله به الشعث وشعب به الصدع، وآمن به السبل، وصدق به الرسل، وفضله على جميع من خلق ونسخ بشره أديان من سبق وأنزل عليه قرآناً مجيداً وفرقانا حميداً، أقام به الأود [٨] وهدى به إلى الراشد وسوى به العوج، وفك به من الرنج [٩] إمام المتقين [صفحة ١٤] وسيد المرسلين وشفيح يوم الدين سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله النبى الأمى، وعلى آله البررة الأخيار الناسجين على منواله، والمقتفين أثره فى أفعاله وأقواله، حجج الله على بريته، وخلفاء رسوله على أمته الحافظين لكتابه وسنته والعاملين بأحكام شريعته والمطهرين من مقارفة معصيته، والمنزهين عن ارتكاب مخالفته الذين ماز [١٠] الله بولايتهم الخبيث من الطيب ببديع حكمته كما قال فى محكم كتابه { ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم على الغيب.. } [١١] ففرض ولاءهم على لسان نبيه الكريم الأمين فامتاز به الغث من السمين، وأبى عن حمله من خبث طينته من الأشقياء وسارع لحمله وقبوله من سبقت له من الله الحسنى، وعلى أصحابه المنتهين إلى أمره والمنزجرين بزجره ما هدل الحمام [١٢] وهطل الغمام. أما بعد: فيقول المفتقر إلى فيض ربه السبحانى على بن عبد الله بن على البحرانى ألهمه الله تقواه وأتاه هداه: إن أمر الإمامة والإمام، مما شاع فيه بين الأمة الجدل والخصام، وطال فيه البحث والكلام، وبذل كل فريق جهدهم فى إثبات ما ذهبوا إليه، وأجهد كل قوم أنفسهم فى تقوية ما اعتمدوا عليه، فكم جمع أصحابنا المتقدمون فيه من مصنف فائق، وكم حرر أسلافنا الصالحون فيه من مؤلف رائق أقاموا فى تلك الصحف والمصنفات على صحة مذهبهم الأدلة الواضحة، وأظهروا عليها البراهين اللاتحة، التى انجلى غبارها وسطع منارها مما فيه كفاية كل طالب ومنتهى رغبة كل راغب بحيث لم تبق لقائل مقالة ولا لمتعلل علة ولا لخصم [صفحة ١٥] عذر إلا مكابراً مال عن التحقيق وتنكب قصد الطريق بالشبهة وحاد بسوء النظر عن سواء المحجة فتاه فى فيافى الضلالة، وارتكس فى غمرات الفتنة ممن جعل شهوة نفسه أمام عقله، وصير الخطأ صواباً بجعله واقتصر من الدليل على حقيه مذهبه وتصحيح طريقته على تقليد الأسلاف وحسن الظن فيمن تحقق منهم لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) الخلاف، ممن حقت عليهم كلمة العذاب بتركاظهم [١٣] فى مهاوى الشك والارتياب وتهافتهم على الدنيا تهافت الفراش والذباب، فخالف الرشاد على عمد وسلك فحج الهلاك مقدرًا للسلامة والنجاة، وليس إعراض المعاند عن الهدى بناقض للحق ولا حجاج المكابر بمبطل للصدق ولا إنكار الجاحد بموهن لما أقامه أصحابنا من الدليل ولا بمبهم لما أوضحوه فى تلك الزبر من نهج السبيل، بل كان ما زبروه كافياً وما رقموه شافياً، وإنما أنكروه من انحرف فهمه كما ينكر الماء العذب من انحرف مزاجه والداء إنما هو منه لا من الماء، فشكر الله مساعيهم الجميلة وضاعف ثوباتهم الجزيلة، وجعلنا من المنتظمين فى سلك عقدهم والواردين صافى ودهم، بيد [١٤] أن التصنيف الحادث لا يفقد فائدة أهمها الأولون والتأليف الجديد لا يعدم التنبيه على دقيقة أغفلها السابقون، لاستغنائهم عن إيرادها فى ذلك الزمان وتجدد الحاجة إليها فى هذه الأزمان، فلذا تجشمت هذه الخطئة وخضت هذه اللجة وولجت هذه الغمرة، مع قلة البضاعة وكثرة الإضاعة، ومكابدة المحن ومعاناة صروف الزمن وتوارد الهموم وتعالى الغيوم وغربة [صفحة ١٦] الديار والابتلاء بمعاشرة الأغمار [١٥] ومصاحبة الأغيار وكثرة الحساد ومقاساة الأمور الشداد، فصنفت هذا الكتاب المحتوى على إثبات النص على مولانا أمير المؤمنين أبى الحسن على بن أبى طالب وأولاده الأحد عشر المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين بالإمامة، معتصماً بالله ومتوكلاً عليه فى

الاسعاف، والإعانة على ما طلبت والتسديد والارشاد إلى ما قصدت، فلا حول ولا قوة إلا به، ولا انتصار إلا بنصره، ولا التجاء إلا إلى منيع عزه، ولا استمداد إلا من إلهامه ولا استعانة على أمر إلا بمعونته وتوفيقه، ورغبت إليه أن يجعله للمسترشدين مرشداً وللسائلين، منجهاً، وللسالكين سبيلاً الانصاف هادياً، وأن يجعله لى فى القيامة ذخراً، وإليه مقرباً وأن يجعلنى لثوابه مستحقاً، ويجعل لى به عند النبى (صلى الله عليه وآله) وسيلةً وقرباً، ويزرع لى به فى قلوب المؤمنين ودا أنه مجيب الدعوات ومعطى الأمنيات، واقتصرت فى مقام الحجّة على ذكر ما صح عند الخصوم من دليل عقل معروف عدله، أو آية محكمة فيها بيان الأمر وفصله، أو خبر ثبت فى صحاح أخبارهم والمعول عليه من كتبهم، مما وضع معناه ودليله وبان جده وزال هزله، ولم أذكر فى خلال المباحث حديثاً من طرفنا خاصة إلا لمرام آخر كالبيان لأصحابنا ما يدل على قولنا من أحاديث أئمتنا (عليه السلام) لتزداد بصيرتهم كما ذهبت حيرتهم لا لاحتج به على الخصم فإنه لا يجوز الاحتجاج على أحد إلا بما يعتقد صحته ويسلم حجته، وذلك سبيل الانصاف وصراط من جانب الزيف والاعتساف، [١٦] وقد بذلت فيه جهدى وأتعبت فيه كدى وجريت فيه إلى غاية مقدرتى، طلباً لمرضاة الله وتقرباً به إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونصراً لدين الله عز وجل ووسمته إذ سميته [صفحة ١٧] ب (منار الهدى فى إثبات النص على الأئمة الاثنى عشر النجباء) وربته على مقدمه وفصلين مستعينا على تحقيقه وتنميته برب الثقلين. اللهم افتح لى أبواب فضلك وانشر على من خزائن علمك، اللهم زدنى علماً وفهماً واشرح لى صدرى ويسر لى أمرى، وثبت قدمى واعصم من الزلل والخطل قلبى، [١٧] واجر الحق على لسانى إنك ذو الفضل العظيم، بحق نبيك الكريم وآله الأبرار أولى الشرف القديم وبحق من عظمت قدره من خلقك يا رب العالمين. [صفحة ١٩]

فى بيان معنى الإمامة

فى بيان معنى الإمامة، قد عرفها المتكلمون وحدوها: بأنها رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا لشخص إنسانى خلافة عن النبى، فخرج بقيد العموم مثل رئاسة القاضى وأمير الحاج وأمير الجيش وأمير بلاد وناحية ورئاسة من جعله الإمام نائباً عنه مطلقاً لأنها لا تعم الإمام، وفى الدين والدنيا متعلق تلك الرئاسة، والمراد بالدنيا هنا ما يتعلق بأمر المعاش من إصلاح البلاد وإزالة الفساد وأخذ الحقوق وغير ذلك، وبقيد الشخصية تعدد الإمام فى العصر الواحد، فلا يكون مستحق الإمامة فى عصر واحد أكثر من إمام واحد إذ لا يجوز فى عصر واحد إمامان لاستلزامه التكليف. بالمحال، وبيان ذلك: أن الإمام واجب الطاعة على المكلفين البتة، فلو كانا اثنين فى عصر واحد فأمر أحدهما بأمر ونهى الآخر عنه فإنه يجب بحكم الطاعة لهما فعل ذلك المأمور به وتركه فى حال واحدة وظاهر أن ذلك محال، وما يستلزم المحال محال، ثم يلزم أما ترك طاعتها معاً فيخرجان عن كونهما واجبى الطاعة وامتنال قول أحدهما دون الآخر وحينئذ إما أن يكون بغير مرجح والترجيح بغير مرجح عقلاً فهو غير جائز، وإما أن يكون لمرجح فكان واجب الطاعة بالمرجح هو الإمام البتة [١٨]، وخرج الآخر عن كونه إماماً وهو المطلوب، [صفحة ٢٠] وبعبارة أخرى: لو كان فى عصر واحد إمامان واجبا الطاعة فأمر أحدهما بشئ ونهى الآخر عنه فإما أن يجب امتثال أمرهما معاً فيجب فعل ذلك الشئ وتركه فى حال واحدة وذلك ممتنع لامتناع اجتماع الضدين، أو عدم امتثال أمرهما معاً فيكون من هو واجب الطاعة محرمة طاعته فى حال واحدة هذا خلف أو ترجيح قول أحدهما بغير مرجح وهو قبيح أو تقديم قول أحدهما لمرجح فيكون هو الإمام ويخرج الآخر عن الإمامة لعدم وجوب طاعته فلما كان فى اجتماع إمامين فى عصر واحد لزوم المحال أو خلاف المفروض من طاعة الإمام والترجيح بدون المرجح وجب وحدة الإمام فى الزمان الواحد، ولذا ورد عن مولانا أبى عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه سئل: أياكون إمامان فى عصر واحد؟ قال: (لا إلا وأحدهما صامت) [١٩] ومن هذا بطل ما ينقل عن الزيدية من جواز نصب إمامين فى عصر واحد كل واحد فى ناحية [٢٠]، وهذا لا يرفع التناقض ولا يزيل المحذور إن لم يزد له لو فرض صدور أمر كل منهما إلى أهل ناحية الآخر بشئ وصدر من الآخر نهى أهل ناحيته عنه تقدير طاعة أهل الناحيتين لكلا- الإمامين واستشراء الفساد بعصيان كل من أهل الناحيتين لإمام الأخرى عند طلبه منهم

الطاعة فيحدث القتال ويشيع الجدل، ومن هذا علم بطلان ما قيل: إن غاية الأمر أنه لا بد فى كل اجتماع من رئيس مطاع منوط به النظام والانتظام، لكن من أين يلزم عموم رئاسته جميع الناس وشمولهما أمر الدين والدنيا على ما هو المعتبر فى الإمام؟ مع أنه أجب عنه أهل الاختيار: بأننا نعلم أن انتظام أمر الدين والدنيا على جهة العموم على وجه يؤدى إلى الصلاح فيهما مفتقر إلى رياسة عامة لأنه لو تعدد الرؤساء فى الأصقاع والبقاع لأدى إلى منازعات ومخاصمات [صفحة ٢١] تؤدى إلى اختلال النظام، ولو كانت الرئاسة مقصودة على الدنيا لفات انتظام أمر الدين الذى هو المقصد الأهم من الإمامة انتهى. فإن قيل: نفرض اتفاق الأئمة فى الأمر والنهى فيزول المحذور، قلنا: أنتم تجعلون الإمام كواحد من المجتهدين فهذا الفرض غير ممكن الحصول على قولكم لأن اتفاق المجتهدين فى جميع أحكام الدين وأمور الدنيا مما لم يقع ولا يقع أبدا على أن التزام هذا الفرض يقتضى الحكم بوحدة الإمام، لأن الأمر والنهى على قولكم واحد والباقيين موافقون له فى الحاليين تابعون لأمره ونهيه فيكون هو الإمام وأولئك أتباعا له فهم من جملة الرعية المطيعين فلا تعدد على هذا فى الإمام إذ لا رئاسة لمن لا يأمر ولا ينهى إلا تبعا لغيره، وبالجملة فالمعتمد هو وجوب وحدة الإمام فى العصر واستقلاله بالنهى والأمر وعموم رئاسة على جميع المكلفين. وبقيد الإنسان يخرج الملك وغيره فلا يكون الملك إماما قال الله تعالى: {ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون} [٢١] وورد عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام): (إن الله لم ينزل ملائكة يجعلهم فى الأرض حكاما وإنما جعل ذلك من البشر، قال تعالى: {وما أرسلنا من قبلك إلا رجلا نوحى إليهم من أهل القرى} [٢٢] وإذ امتنع أن يكون الرسول ملكا امتنع أن يكون الإمام كذلك للأولوية أو للاشتراك فى العلة وهى عدم قيام الحجّة على المكلفين بإتيان الملك بما هو خارق للعادة لعدم ثبوت كونه معجزا لاحتمال أنه من قدرة الملك لا من فعل الله لتصديقه فى دعواه الرسالة لأن قدرة البشر تعجز عن قليل من قدرة الملك فلم يكن فى إتيانه بما يعجز عنه البشر معجزا تقوم بها الحجّة على صحته رسالته وغير ذلك من العلل ليس هنا [صفحة ٢٢] مقام بيانها ومحلها مبحث النبوة، وهذا يتمشى على قواعدنا من اشتراط المعجزة فى الإمام كالنبي، وعلى قواعد غيرنا للسمع والأولوية، أو لأنه نائب عن النبي فيجب أن يكون من نوعه أو عله أخرى. وبقيد الخلافة خرجت النبوة، وفى بعض الحدود نيابة عن النبي والمعنى واحد، ونقل عن بعض الفضلاء أنه عرف الإمامة بأنها رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا لشخص إنسانى بحق الأصالة، قيل: واحترز به عن نائب يفوض إليه الإمام عموم الولاية فإن رئاسته عامة لكن ليست بالأصالة، وأجيب بأن النائب المذكور لا رئاسة له على إمامه فليست رئاسته بعامة فتخرج بقيد العموم ولا يحتاج فى إخراجها من الإمامة إلى ذكر الأصالة، وجعل بعض الأفاضل موضع خلافة عن النبي فى الحد لفظ بحق النيابة عن النبي أو بواسطة بشر وكلاهما يؤدى لفظ الخلافة عن النبي إلا أن الأول يزيد عليه بالتصريح بإخراج الإمامة بالاختيار من الحد حيث أخذ حق النيابة قيدا للرئاسة ولا يعلم أن النائب تحق له النيابة عن النبي إلا- بنصه عليه، وظنى أن هذا التقييد زائد عن مفهوم الإمامة من حيث هى هى، فإن كون الإمامة مشروطة بصحتها بالنص أم تصح بالاختيار أمر آخر وراء مفهومها وحقيقتها. وأما الثانى: وهو قوله بواسطة أحد من البشر فلا يقتضى أكثر من كون الإمام منصوبا من قبل أحد من البشر وهذا لا ينفى الاختيار فى الإمامة فيرجع فى نفسه فيها إلى أمر آخر وهو ما سنذكره من الأدلة على بطلان الاختيار، على أن كلا من لفظ الخلافة والنيابة يقتضى النص عندنا لزوما لأن مرادنا من الإمامة الصحيحة ولا تكون كذلك إلا- باستخلاف النبي واستنابته ولا- يكون ذلك إلا بنصه فيكون بحق فى قوله بحق النيابة مستغنى عنه لأنه مؤكد لا مؤسس. [صفحة ٢٣] ثم إن الإمامة تجامع النبوة فإن كل نبي إمام، وقد تكون مجردة عن النبوة كإمامة الأئمة فى هذه الأمة لختم النبوة نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا نبي بعده، والإمامة فى النبي من حيث النبوة غير الإمامة من حيث النيابة عن النبي لثبوت الأولى بثبوت النبوة وعدم احتياجها إلى أمر آخر واحتياج الثانية إلى نصب النبي إذ ليس كل نبي نائبا عن الذى قبله وإلا لتعددت النواب لكثرة الأنبياء فى الأمم السالفة والمعلوم خلافه، فإن موسى ما كان وصيه إلا يوشع بن نون وداود لم يكن وصيه إلا ابنه سليمان وكذا غيرهما من الأنبياء كل نبي يوصى إلى واحد بعينه فيكون خليفته مع تعدد الأنبياء فى تلك الأزمان وإن جميعهم أئمة من حيث النبوة لأن كل نبي إمام وليس كل إمام من حيث النيابة نبيا وإلا لامتنعت الإمامة فى نواب نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) لامتناع النبوة

فيهم ولذا احتاج موسى فى استخلافه أخاه هارون إلى نصه عليه بقوله: (اخلفنى فى قومى) [٢٣] ولم يكف فى نيابته عنه كونه نبيا مرسلا معه، فظهر أن الإمامة من حيث النيابة عن الأنبياء منفكة عن الإمامة من حيث النبوة وبالعكس، وأن حيثية أحدهما غير حيثية الأخرى واختلاف حيثيات كاف فى اختلاف الحقائق وتغاير المفهومات وإن اجتمعتا فى الوجود فى شخص واحد كاجتماعهما فى هارون وأشباهاه من الأنبياء الذين كانوا نوابا عن من كان قبلهم من الأنبياء بنصبهم لهم واستخلافهم إياهم على أمهم فى إنفاذ الأحكام وإقامة أمر الدين كشيث وسام وإسماعيل وإسحاق وغيرهم، وبين الإمامتين عموم وخصوص من وجه. وأيضا للإمامة مفهوم آخران قال الشيخ أبو على فى مجمع البيان: "المستفاد من لفظ الإمام أمران أحدهما أنه المقتدى به فى أفعاله وأقواله، والثانى: أنه الذى يقوم بتدبير الأمة وسياستها والقيام بأمرها [صفحة ٢٤] وتأديب جناتها وتولية ولايتها وإقامة الحدود على مستحقيها ومحاربة من يكيدها ويعاديها، فعلى الوجه الأول لا يكون نبي من الأنبياء إلا وهو إمام، وعلى الوجه الثانى لا يجب فى كل نبي أن يكون إماما إذ يجوز ألا يكون مأمورا بتأديب الجناء ومحاربة العداة والدفاع عن حوزة الدين ومجاهدة الكافرين" انتهى [٢٤]، وأنت خير بأن الإمامة المذكورة فى الحد شامله للوجهين المذكورين لأنها رئاسة فى الدين والدنيا فتخرج النبوة بقيد الخلافة أو النيابة، ثم إن الإمامة على ما هى مذكورة فى الحد هى الملك العظيم المذكور فى قوله تعالى: { فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما } [٢٥] فالكتاب النبوة، والحكمة العلم والملك العظيم الإمامة وهى عبارة عن فرض الطاعة على المكلفين وهو معنى الرئاسة العامة وفى قوله تعالى فى شأن داود: { وآتاه الله الملك والحكمة } [٢٦] جمع الله له النبوة والرئاسة العامة كما جمعهما من قبله لموسى (عليه السلام) ومن بعده لابنه سليمان كما جمعا لنبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) واختص نوابه بالثانى لأن النبوة قد ختمت به والرسالة قد كملت برسالته فلا نبي بعده ولا شريعة بعد شريعته، وقد أنكر تقسيم الشيخ أبى على (رحمه الله) فى زماننا هذا من لم يعرف معنى الإمامة وزعم أن النبي لا يلزم أن يكون إماما مطلقا وهو مع ذلك يدعى أنه من العارفين لكنه جاهل جهله ولا عبرة بمثله. ثم اعلم أيضا أن للإمام تقسيما آخر وهو إما أن يكون الإمام إماما ليس عليه إمام أو يكون إماما وعليه إمام. والأول: يختص باهل الشرائع الست وهم آدم ونوح وإبراهيم وموسى [صفحة ٢٥] وعيسى ومحمد (صلى الله عليه وآله) لأنهم أئمة الأمم وليس على واحد منهم إمام يأتى به. والثانى: يشتمل على ما سواهم من الأنبياء والأئمة لرجوع الجميع منهم إلى شرائع الست المذكورين فقد حصل الاتفاق على انحصار الشرائع المبتدأة والناسخة فى تلك الست وأن لا شريعة غيرها، روى الشيخ الجليل ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني بالسند عن ابن أبى يعفور [٢٧] قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: (سادة النبيين والمرسلين خمسة وهم أولوا العزم من الرسل وعليهم دارت الوحى نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وعلى جميع الأنبياء) [٢٨] وروى بسنده عن درست بن أبى منصور [٢٩] قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): (الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات فنبى منبأ فى نفسه لا يعدو غيرها، ونبى يرى فى النوم ويسمع الصوت ولا يعاينه فى اليقظة ولم يبعث إلى أحد وعليه إمام مثلما كان إبراهيم على لوط، ونبى يرى فى منامه ويسمع الصوت ويعاين الملك وقد أرسل إلى طائفة قلوبا أو كثروا كيونس قال الله تعالى ليونس { وأرسلناه إلى مائة ألف } [صفحة ٢٦] أو يزيدون { [٣٠] قال يزيدون ثلاثين ألفا وعليه إمام، والذى يرى فى نومه ويعاين فى اليقظة وهو إمام مثل أولى العزم.. الخبر ([٣١] والأخبار عن ساداتنا فى هذا المعنى كثيرة مودعة فى محالها ولا حاجة إلى التطويل بنقلها لوضوح المقام عند أولى الأفهام وغير خفى عليك أن الإمام المبحوث عنه هنا من القسم الثانى لكون إمامته خلافة عن النبي. [صفحة ٢٧]

هل أن نصب الإمام واجب أم لا

إشارة

فى نصب الإمام هل هو واجب أم لا-؟ وعلى تقدير وجوبه فهل هو واجب على الله أو على المكلفين؟ وهل هو من جهة العقل أو

السمع، وقد اختلف الناس فى ذلك فذهب الأشاعرة والمعتزلة والزيدية إلى وجوبه على الخلق ثم اختلفوا فقال: الأولون سمعا، وقالت المعتزلة والزيدية: عقلا، وقال الحرورية: إنه غير واجب مطلقا [٣٢] وقال أبو بكر الأصم [٣٣] من المعتزلة أنه يجب مع الخوف وظهور الفتن ولا يجب مع الأمن لعدم الحاجة إليه وقال الفوطى [٣٤] وأتباعه: يجب مع الأمن لإظهار شعائر الشرع ولا يجب عند ظهور الفتن لأن الظلمة ربما لم [صفحة ٢٨] يطعوه وصار سببا لزيادة الفتن [٣٥] وذهب أصحابنا الإمامية إلى أنه واجب على الله عقلا- وهو المعتمد وعليه المعول، ولنا فى ذلك وجوه: الأول: إن كل ما دل على وجوب النبوة من الفوائد التى من جملتها معاضدة النقل فيما يدل عليه العقل، واستفادة الحسن والقبح فى الأفعال التى لا يهتدى العقل إلى مواقعها وحفظ النوع الإنسانى وتكميل أشخاصه وتعليم الأخلاق الفاضلة والسياسات الكاملة ورفع الاختلاف عنهم فى أمر دينهم وديناهم، وغيرها مما ذكر هناك فهو دال على وجوب الإمامة لأنها خلافة عنها والإمام خليفة النبى فى جميع منازلها إلا فى تلقى الوحي بلا واسطة أحد من البشر فإن ذلك مخصوص بالنبى، ولو لم تجب الإمامة بعد النبوة لزال فائدة البعثة لأن النبى إذا ارتحل من الدنيا إلى جوار الملك الأعلى ولم يجعل الله له خلفا يقوم بتلك المصالح ويقرر تلك الفوائد ويجمع الأمة عن شتات الكلمة رجع الناس بعد النبى إلى الاختلاف واستعمال الآراء المؤدى إلى الخلل فى الدين، وذهاب الألفة وتشيت الكلمة لاستغناء كل برأيه واتباع كل مريد شئ هواه، فيرجع الأمر من الصلاح إلى الفساد، وتضعف قواعد شريعة النبى لكثرة الاختلاف فيها وتذل تلك الملة لافتراق أهلها وعدم تناصرهم كما نشاهده فى هذا الزمان الذى منع الناس فيه أنفسهم اللطف بإخافة الإمام من استيلاء الكفرة اللثام على أهل الإسلام وإبطالهم أحكام شريعة سيد الأنام وقعود المسلمين عن جهادهم لعدم اجتماعهم وتعاونهم وما ذاك إلا لعدم رجوعهم إلى رئيس مطاع مأمون على الدين، ومعلوم على هذا أن فوائد البعثة مع عدم نصب إمام لا- تبقى بل تزول وتفنى فوجب على الله فى حكمته نصب الإمام لإبقاء فوائد النبوة كما وجب فى الحكمة إحداث النبوة لحصول تلك الفوائد والعقلاء يجزمون بأن ما وجب إحداثه لإدراك مصلحة يجب إبقاؤه [صفحة ٢٩] أو إحداث ما يقوم مقامه لاستبقاء تلك المصلحة.

الإمام لطف من الله تعالى فى حق عباده

الثانى: إن الإمام لطف من الله فى حق عبادة لأنه يقرب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية، ويبيانه إلى الناس إذا كان لهم رئيس مطاع يمنعهم من المحظورات ويحثهم على الطاعات كانوا معه إلى الطاعة أقرب ومن المعصية أبعد منهم بدون ذلك هو الإمام فيكون لطفًا واللفظ واجب على الله تعالى، والمعتزلة يوافقونا فى وجوب اللطف على الله والأشاعرة ينفونه بناء على أصلهم من نفى الحسن والقبح العقليين وقد أبطل أصحابنا هذا الأصل وهدموه بما لا مزيد عليه من القول فى مبحث العدل، وليس هذا الموضوع محل ذكره فليطلب من موضعه، على أنه يكفى فى بطلان قولهم قوله تعالى: {ولو أنا أهلكتناهم بعداب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى} [٣٦] فإنه واضح فى وجوب اللطف على الله تعالى، واعترض مخالفونا على هذا الدليل بأن الإمام إنما يكون لطفًا إذا خلا عن المفسد كلها وهو ممنوع، لأن أداء الواجبات وترك الحرام مع عدم الإمام أكثر ثوابا لكونهما أقرب إلى الإخلاص لانتفاء كونهما من خوف الإمام والجواب من وجوه. الأول: القدح فى العلة فإن أداء الواجب على وجهه وترك الحرام من جميع جهاته لا- يحصل بدون الإمام. الثانى: منع أكثرية الثواب فى أداء الواجب وترك الحرام بدون الإمام لقربه إلى الإخلاص لاحتمال إرادة الرياء أو خوف المسلمين أن يسقطوا منزلته لا سيما إذا كان الشخص من أولى المناصب فليس عدم الإمام بكاف فى قرب العمل إلى الإخلاص. [صفحة ٣٠] الثالث: إنه لو كان احتمال الخوف من الإمام فى أداء الواجب وترك الحرام مفسدة توجب خروجه عن كونه لطفًا لكان احتمال الخوف من النبى فى إظهار كلمة الإسلام وفعل الواجب وترك الحرام مفسدة توجب خروجه عن كونه بعثته لطفًا لا- اشتراك العلة فيهما فيجب ألا- يعث نبى واللازم باطل بالاتفاق فالملزوم مثله، على أن اللطف كما علمت هو ما يحصل به الحث على الطاعة والردع عن المعصية ولا يبلغ إلى حد الإلجاء فالخوف منه فى أداء الواجب وترك الحرام هو نفس كونه

لطفًا فكيف يكون مخرجًا له عن اللطف؟ فحاصل هذا الاعتراض أن اللطف ليس بلطف ولا خفاء في تناقضه فالاعتراض به باطل من أصله غير محتاج إلى الجواب عنه، والعجب من القوشجى [٣٧] كيف اعترض به على الدليل ثم عقبه بقوله: ولو سلم فإنما يجب لو لم يبق لطف آخر مقامه كالعصمة مثلاً- لم لا- يجوز أن يكون زمان يكون الناس فيه معصومين مستغنين عن الإمام، والجواب أن هذا الفرض معلوم الاستحالة كما نعلم استحالة أن يكون زمان يكون الناس جميعهم فى مؤيدين بالوحي السماوى والإلهام الإلهى والعصمة فيكونون مستغنين عن النبى لوجهين: الأول: إن النفوس البشرية ليست بجملتها ذوات ذكاء وفطنة بحيث تكون قابلة للهداية بدون واسطة ولا- ذوات قوة ونباهة بحيث يشرق عليها نور العرفان فتستغنى به فى ترك القبيح عن مؤدب كما هو المشاهد فى الأمصار والأعصار، بل كثير من النفوس كالحشرات لا- تقبل التعليم ولا التأديب كما قال تعالى: [إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً] [٣٨] فأين الجميع من [صفحة ٣١] العصمة بل من العدالة! الثانى: ما ورد فى الكتاب العزيز من الأخبار عن أكثر الناس بعدم الإيمان تارة وعدم العلم أخرى وعدم الفقه ثالثة وتخصيص الشاكرين بالأقل مطلق غير مقيد بوقت مثل قوله: [ولكن أكثر الناس لا يؤمنون ولكن أكثرهم لا- يعلمون وأكثرهم الفاسقون وقليل من عبادى الشكور وقليل ما هم] [٣٩] إلى غير ذلك من الآيات الموجبة للقطع بامتناع هذا الفرض بل بامتناع حصول العدالة لجميع الناس فىكون ما فرضه غير واقع دائماً، ثم لو سلمنا إمكان وقوع الفرض عقلاً لرددناه بمقتضى العادة المستمرة المفيدة لليقين، وبيان ذلك أنا إنما نتكلم على ما جرت به العادة الموجبة للقطع بأن ذلك الفرض وهو عصمة جميع الناس لم يحصل فيما مضى من الأزمنة ولا يحصل فيما يأتى لتساوى الأزمان وإشخاص النوع الإنسانى وحذو هذه الأمة حذو من سبقها من الأمم كما أفصح عنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما صح من الأخبار [٤٠]، فكان العلم بامتناع عصمة جميع الناس من جهة العادة جارياً مجرى العلم بامتناع انقلاب أوانى الجمادات وصيرورتها جالاً كاملين علماء ومشاخ مهيئين فضلاء من جهتها، وإن كان غير ممتنع ذلك فى قدرة الله تعالى فعلم أنه لا لطف يقوم مقام الإمام، بل تعين انحصار اللطف فيه، فوجب فى حكمه الله نضبه لأن الاخلال بما وجب فى الحكمة قبيح لا يصدر من الحكيم، فإن حصل زمان تنخرق فيه العادة ويعصم الناس فيه عن آخرهم حكمنا باستغنائهم عن الإمام من هذا الوجه لا من جميع الوجوه لكن [صفحة ٣٢] ذلك لا- يحصل أبداً فالحاجة إلى الإمام حاصلة دائماً، هذا كله مع أن العلم بالتجاء العقلاء فى جميع الأعصار والأعصار إلى نصب الرؤساء فى حفظ نظامهم وضبط أحوالهم دال على انتفاء طريق سوى الإمامة وعدم قيام غير الإمام مقامه، وإلا لكانوا يلتجئون إليه ويتمسكون به، ومن هذا يعلم انحصار اللطف عند العقلاء فى الإمام فيتعين وجوبه، وعلم من جميع ما ذكرنا امتناع الفرض المذكور عقلاً وسمعاً وعادة، ومنه يتضح صحة ما قاله رئيس المحققين نصير الدين [٤١] فى التجريد من معلومية انتفاء المفاسد وانحصار اللطف فى الإمام للعقلاء [٤٢]، وقول القوشجى إنهما مجرد دعوى فاسدناش؟؟ عن غير تأمل وقال أيضاً فى الاعتراض على دليلنا: " وأيضاً إنما يكون لطفًا إذا كان الإمام ظاهراً قاهراً زاجراً عن القبائح قادراً على تنفيذ الأحكام وإعلاء لواء الإسلام، وهذا ليس بلازم عندكم فالإمام الذى ادعيتم وجوبه ليس بلطف والذى هو لطف ليس بواجب " والجواب المعارضة بالأنبياء فإن النبى لطف ولم يشترط فى كونه لطفًا قدرته على الزجر عن القبائح وقهره على الطاعة ولم تبطل نبوته وإمامته بعصيان العصاة، فإننا نعلم بأخبار الكتاب العزيز أن نوحاً. وهوداً ولوطاً (عليهم السلام) عصاهم قومهم ولم يقدروا على الزجر عن القبائح وإنفاذ الأحكام، وأن إبراهيم خليل الرحمن ألقاه قومه فى النار ليحرقوه، وأن هارون عصاه بنو إسرائيل وعكفوا على عبادة العجل [صفحة ٣٣] ولم يستطع كفهم عن ذلك، وموسى طلبه فرعون ليقته ومن معه ولم يقدر على مدافعة فرعون واضطر إلى عبور البحر، وأن عيسى بن مريم أراد اليهود قتله فرفعه الله، وغيرهم من الأنبياء الذين أودوا وقتلوا وكلهم لم يكونوا متمكنين مما ذكره من القهر والزجر والقدرة على تنفيذ الأحكام وإعلاء لواء الإسلام [٤٣] إما دائماً أو فى أكثر الأحوال ومع هذا لم تبطل نبوتهم وإمامتهم فى حال من الأحوال ولا كان عدم تمكنهم واقتدارهم على ما ذكره وسطره مخرجاً لهم عن كونهم أطفافاً ولا مقتضياً للقدح فى إمامتهم، وإذا لم يكن عدم القدرة على إنفاذ الأحكام وإعلاء لواء الدين موجبا لخروج النبى عن كونه لطفًا من الله فى خلقه لم يكن ذلك مبطلاً للطفية خليفته

لتساويهما فى كونهما معا منصوبين من قبل الله تعالى فلا يخرجان عن الإمامة بعصيان الخلق، وقد علمت أن نبينا محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم) قد كذبه قومه كأبى جهل وأبى لهب وأبى سفيان وأضرابهم من رؤساء قريش وأرادوا قتله وأخافوا سبيله وجهدوا أنفسهم فى ذلك حتى ألجئوه تارة إلى الحصار وأخرى إلى الغار والهجرة عن الوطن إلى الدار [٤٤] ورمته العرب عن قوس واحدة وبذلوا جهدهم فى قتله وقتل من معه افترى أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) حين كان غير متمكن من الزجر عن القبائح ولا- من إعلاء لواء الإسلام وغير قاهر أولى العصيان ليس بنسبى ولا- إمام وليس بلطف من الله فى الأنام فيكون قد بطلت بذلك نبوته وزالت إمامته ولطفيته؟ ما أراك تقول ذلك ولا ترضى به، بل تقول نبوته (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبطلها تكذيب المكذبين وإمامته (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفسدها عصيان العصيين، وكونه [صفحة ٣٤] لطفًا لم يزله عناد المعاندين، وإذا لم تقل بأن عدم التمكّن والقهر فى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قادح فى صحّة نبوته ولا- مبطل لفرض إمامته ولا مخرج له عن اللطف لزمك القول بأن عدم التمكّن مما ذكرته أيضا غير قادح فى إمامة وصيه ولا مزيل للطفية خليفته لاتحاد العلة، ثم إنا نعلم أن التكليف لطف لأنه زاجر عن القبيح وحث على الطاعة، وهو عبارة عن أمر ونهى وأنه لا يخرج عن اللطفية عدم عمل المكلفين بمقتضاه، وخروجهم من حدوده، ومن ذا يتبين أن عمل أناس بمقتضى اللطف وإجابتهم إياه ليس بشرط فى كون اللطف لطفًا؟ فعدم حصوله لا يبطل لطفية اللطف فالإمام لا يبطل لطفيته عدم تمكّنه من الأمور التى ذكرها المعترض لعصيان الرعية، فما ادعينا وجوبه لطف فيكون واجبا، وهذا الجواب هو الحاصل من كلام جماعة من قدماء أصحابنا كالصدوق [٤٥] وابن قبة [٤٦] فى إبطال تلك الشبهة وأجاب أصحابنا المتأخرون كنصير الدين الطوسى وجمال الدين الحلى (رضى الله عنه) [٤٧] عنها بأن وجود الإمام لطف تصرف أو لم يتصرف لقيام حجة الله [صفحة ٣٥] على عباده به ولأن المكلف إذا علم بوجود إمام فى العالم يجوز ظهوره وتسلطه على الرعية فيعاقب العصاة ويؤدب الجنّة كان إلى فعل الطاعة والانزجار عن المعصية أقرب منه إذا علم انتفاء وجوده فيحصل من وجوده اللطف وإن لم يتصرف، وتصرفه الظاهر لطفًا آخر لا- يفوت الأول بفواته وعدمه إنما جاء من قبل المكلفين وسوء اختيارهم حيث أخافوا الإمام وتركوا نصرته ففوتوا أنفسهم مصلحة تصرفه فى إنفاذ الأحكام وإقامة الحدود وأخذ الحقوق وإعزاز الدين وحماية الإسلام والمسلمين حتى ألجئوه إلى الاستتار والغيبة. وحاصل هذا الوجه أن الواجب على الله فى الحكمة إيجاد الإمام ودلالة العباد عليه وليس يجب على الله تصيير العباد منقادين لحكم الإمام ومطيعين لأمره، بل الواجب فى حكمه الله أمرهم بطاعته والواجب عليهم الانقياد له والتسليم لأمره والرضا بحكمه ونصرتة على من ناواه، وقد قال تعالى لنبىه: [فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما] [٤٨] والله سبحانه قد فعل ما وجب فى حكمته فأوجد الإمام ودل عليه وأمر بطاعته بقوله: [أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم] [٤٩] والعباد لم يفعلوا ما وجب عليهم من الطاعة للإمام فكان فوات اللطف الظاهر وهو تصرف الإمام منهم ولذا قال بعض المحققين: "التحقيق أن اللطف فى أمر الإمامة يتم بأمر منها ما يجب على الله تعالى وهو خلق الإمام وتمكينه من القدرة والعلم والنص عليه باسمه ونسبه وهذا قد فعله الله تعالى، ومنها ما يجب على الإمام وهو تحمله الإمامة [صفحة ٣٦] وقبوله لها وهذا قد فعله الإمام، ومنها ما يجب على الرعية وهو المساعدة والنصرة له وقبول أوامره وامتنال قوله وهذا لم يفعله الرعية، فكان اللطف الكامل منهم لا من الله تعالى ولا من الإمام " انتهى فتبين أن وجود الإمام لطف على الاستقلال غير متوقف على التصرف فبطل بذلك ما قال القوشجى: "بأننا لا نسلم أن وجوده بدون التصرف لطف " لأننا قد بينا أن مسارة العبد إلى الطاعة وانزجاره عن القبيح بسبب علمه بوجوده وإمكان تصرفه أقرب منه إذا علم عدمه لأنه إذا اعتقد وجوده كان دائما يخاف ظهوره ويتربص تصرفه فيمتنع من القبائح، وذلك هو اللطف. وأما قوله: "بأن مجرد الحكم بخلقه وإيجاده فى وقت ما كاف فى هذا المعنى فإن ساكن القرية إذا انزجر عن القبيح خوفا من حاكم من قبل السلطان مختف فى القرية لا أثر له كذلك ينزجر خوفا من حاكم علم أن السلطان يرسله إليها متى شاء " ففساد لأن محصله أن علم المكلف بقدرة الله تعالى على إيجاد إمام فى وقت من الأوقات وتمكينه من التصرف قائم مقام وجوده فى حصول الخوف للمكلف فيحصل به اللطف ولا- يحتاج فى ذلك إلى كون الإمام موجودا، وفساده من وجوه. الأول:

إن ما فرضه خوف من المعدوم ولا- خفاء أن الخوف من المعدوم غير حاصل للعقلاء بخلاف الخوف من الموجود المترقب ظهوره فإن الخوف منه حاصل فكان لطفاً دون الأول، فقله بعد " : وليس هذا خوفاً من المعدوم بل موجود مترقب " عدول عما فرضه ومغالطة فى القول فإن الفرض أنه ليس بموجود لكن يمكن وجوده وأما إذا كان موجوداً كان هو عين ما فرضناه لا ما فرضه. الثانى: إن المكلف لو علم أن فى القرية حاكماً مختفياً من جهة السلطان سيظهر ويعاقب على فعل القبيح يكون دائماً خائفاً من اطلاعه عليه إذا فعل [صفحته ٣٧] قبيحاً لعلمه بوجوده وعدم معرفته بعينه وتصوره أن إنكاره فعل القبيح لا ينفعه إذا ظهر ذلك الحاكم لاطلاعه عليه بخلاف ما إذا علم خلو القرية منه ولم يبق إلا علمه بإمكان وجوده فيما بعد فإنه لا يرتدع عن القبيح لذلك تمكنه من الإنكار عند وجود ذلك الحاكم وهذا ظاهر عند العقلاء فاللطف يحصل بما فرضناه دون ما فرضه للفرق الظاهر بين الحالين.

الرد على من قال: الإمامة واجبة على العباد عقلاً

الثالث: إن ما ذكره لا يتمشى على قواعدهم لأن نصب الإمام عندهم ليس من الله بل من المكلفين فلا إمام على قولهم يترقب نصبه من الله فلا- لطف حاصل بالمرء، وقد علم من هذا أن اللطف منحصر فى وجود الإمام وأن العلم بإمكان إيجاده لا يقوم مقام وجوده فثبت أن وجوده لطف فهو واجب فى حكمه الله ووضح سلامة الدليل من الخدش فيه، كل هذا مع ما فى كلامه من التدافع فإنه فيما مر عليك من قوله أبطل لطفية الإمام بخوف المكلف منه فى أداء الطاعة فمقتضى كلامه هنا أن الإمام لا يكون لطفاً إذا كان متمكناً من ردع العاصين ومعاقبة الجانين فيكون لطفية مشروطة بعدم تصرفه ثم هو هنا يقول أن الإمام لا يكون لطفاً إلا إذا كان متصرفاً قاهراً زاجراً عن القبيح، فما جعله هنا شرطاً فى كون الإمام لطفاً جعل ضده هنا شرطاً فى ذلك، وهذا تناقض واضح فيكفى فى بطلان قوله تضادهما وتنافيهما. الثالث [٥٠] من أدلتنا أنه لا شك أن الله تعالى أنظر لخلقه منهم لأنفسهم وأرأف بهم منهم على أنفسهم، وليس من نظر الله لهم ورأفته عليهم ورحمته بهم أن يتركهم هملاً ويهملهم سدى كالغنم لا راعى لها بل مقتضى الرحمة والرأفة بهم يوجب فى حكمه الله أن ينصب لهم من يقيم أودهم [٥١] ويجمع كلمتهم ويهتدون إلى سبيل النجاة بضياء علمه وينزجرون [صفحته ٣٨] عن القبيح بنافذ حكمه ويقعدون فى أمر دينهم وديانهم بقوله وفعله وذلك هو الإمام، فنصب الإمام واجب فى الحكمة بمقتضى نظر الله لخلقه ورأفته بهم وهو المطلوب، وهذا الوجه لبعض متكلمي من أصحاب أبى عبد الله الصادق (عليه السلام) [٥٢] ولا قدح باحتمال قيام إيجاب الله على العباد نصب الإمام لحصول الفوائد المذكورة مقام نصبه لهم إماماً فى حصول الرأفة بهم لأن ذلك مناف للرأفة للعلم بأن تفويض الأمر إلى الخلق مما يوجب لهم الاختلاف والنزاع المؤدى إلى الفساد واختلال النظام لاختلاف الآراء وميل الأهواء فيميل كل قوم إلى شخص غير الذى اختاره غيرهم فيقع الخصام ويشيع الجدل فيما بينهم فلا يتم الغرض المطلوب بل تصير الرحمة بذلك نعمة وهو خلاف المراد. احتج القائلون بوجوب نصب الإمام على العباد عقلاً بأن فى نصب الرئيس دفعا للضرر عن أنفس الخلق ودفع الضرر واجب عقلاً أما الأولى فظاهرة لأن الخلق إذا لم يكن لهم رئيس يحسم مادة النزاع فيما بينهم ويأخذ للضعيف من القوى انتشار أمرهم وفساد فيهم، وأما الكبرى فمعلومة والجواب أنه لا نزاع فى كون الإمامة دافعة للضرر وكون دفع الضرر واجباً إنما النزاع فى تفويض الأمر إلى اختيار الخلق فإننا لا نسلم كون الإمامة على هذا الوجه دافعة للضرر لاختلاف الخلق فى تعيين الإمام فيؤدى إلى الضرر المطلوب زواله كما قدمناه فالواجب جعل ذلك إلى الله تعالى على أن الاختيار فى الإمامة سنبطه إن شاء الله تعالى فى محل الكلام عليه بأدلة واضحة. واحتج القوشجى للأشاعرة بوجوه قال: الأول: وهو العمدة إجماع الصحابة حتى جعلوا ذلك أهم الواجبات [صفحته ٣٩] واشتغلوا به عن دفن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وكذا عقيب موت كل إمام، روى أنه لما توفى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) خطب أبو بكر فقال " : يا أيها الناس من كان يعبد محمداً، فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد رب محمد فإنه حى لا يموت، لا بد لهذا الأمر ممن يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمكم الله. " وهذه الحجج فاسدة من وجوه. الأول: إن دعوى الإجماع من الصحابة على المبادرة إلى تعيين الإمام ونصبه خطأ فاحش فقد صح فى روايات قومه

وأهل مذهبه أن الذين بادروا إلى ذلك الأنصار وثلاثة من المهاجرين أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ومضوا ينازعون الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة حتى غلبوا عليهم وجميع المهاجرين غيرهم لم يحضروا ذلك الأمر ولا بادروا إليه وهم وجوه الصحابة وأعلم الصحابة على (عليه السلام) وهو وجميع بنى هاشم وأشياهم يشتغلون بجهاز النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ودفنه عن ذلك الأمر، فأين إجماع الصحابة على المبادرة إلى نصب الإمام واشتغال جميعهم به عن دفن الرسول كما ادعاه؟ فلو كان نصب الإمام على الرعية واجبا لكان أحق الناس بالمبادرة إليه على بن أبى طالب وشيعته مثل عمه العباس، وسلمان وأبى ذر والمقداد وأضرابهم، ولو كان مبادرة الثلاثة والأنصار إلى المنازعة فى الخلافة حقا لما تأخر على (عليه السلام) وشيعته لأنه مع الحق والحق معه ولما قعد عنه أكابر الصحابة عندهم كعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعثمان بن عفان وأشباههم فلا إجماع منهم على ما ذكره المحتج. الثانى: إن الذين بادروا إلى عقد الإمامة من الصحابة الذين ذكرناهم لم يكن غرضهم ما ذكره من تعيين الإمام لكونه واجبا وإنما كان غرضهم أمرا [صفحة ٤٠] دنيويا، أما الأنصار فساروا إلى ذلك خوفا من أن تلى الخلافة قريش فيأخذوا منهم ثار من قتله الأنصار من رجال قريش فى حروب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وأما الثلاثة المذكورين فبادروا إلى ذلك خوفا من خروج الأمر من أيديهم وولاية الأنصار عليهم، ولم يكن أحد الفريقين طلب بما أراد أمرا دينيا ولا وجها شرعيا كما ادعاه فى الحج، وقد روى ما ذكرناه جميع من روى أخبار الصحابة كأبى بكر الجوهري [٥٣] ومحمد بن جرير الطبرى [٥٤] ويحيى بن جابر البلاذرى [٥٥] وغيرهم من رجال العامة وثقاة محدثيهم وما نحن نذكر بعض ما رواه مما يصرح بما قلناه وينطق بما إليهم نسبناه، قال أبو بكر الجوهري: أخبرنا أحمد بن إسحاق بن صالح، قال: حدثنا عبد الله بن عمر عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال: لما توفى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد فأتاهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة فقال الحباب بن المنذر: منا أمير ومنكم أمير والله ما نفس هذا الأمر عليكم أيها الرهط ولكننا نخاف أن يليه بعدكم من [صفحة ٤١] قتلنا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم فقال عمر بن الخطاب: إذا كان ذلك قمت إن استطعت، فتكلم أبو بكر فقال: نحن الأمراء وأنتم الوزراء والأمر بيننا نصفان كشق الأبلême [٥٦] فبوع [٥٧].

طرف من حديث السقيفة

وروى الطبرى فى التاريخ حديثا طويلا فيه ذكر السقيفة وذكر الفتنة من كلام عمر وفيه حكاية عمر قول أبى بكر للأنصار: يا معشر الأنصار إنكم لا تذكرون فضلا إلا وأنتم له أهل، وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لقريش أوسط العرب دارا ونسبا وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين يعنى عمر وأبا عبيدة - إلى أن قال -: فلما قضى أبو بكر كلامه قام رجل من الأنصار فقال: "أنا جدي لها المحكك: وعديقتها المرجب [٥٨] منا أمير ومنكم أمير" وارتفعت الأصوات واللغط فلما خفت الاختلاف قلت لأبى بكر: أبسط يدك أبايعك فبسط يده فبايعته وبايعه الناس ثم نزونا على سعد بن عباد فقال قائلهم قتلتم سعدا فقلت: اقتلوه قتله الله إلى أن قال: خشيت إن فارقت القوم ولم يكن بيعه أن يحدثوا بعدنا بيعه فإما أن نبايعهم على ما لا نرضى أو نخالفهم فيلوث فيكون فسادا [٥٩] وفى رواية أبى بكر الجوهري من حديث أحمد بن إسحاق عن أحمد بن سيار عن سعيد بن كثير الأنصارى بعد كلام أبى بكر للأنصار فقال الأنصار: ما نحسدكم على خير ساقه الله إليكم، ولا أحد [صفحة ٤٢] أحب إلينا ولا أرضى عندنا منكم، ولكننا نشفق فيما بعد هذا اليوم ونحذر أن يغلب على هذا الأمر من ليس منا ولا منكم [٦٠] إلى آخر ما ذكر، فهذه الأخبار وغيرها من أحاديثهم ناصه على أن غرض المسارعين إلى عقد الإمامة ليس ما ذكره المحتج من أداء الواجب الذى هو تعيين الإمام، وإنما كان غرضهم ما ذكرناه عنهم من الأمور الدنيوية، وتنتطق بأن الثلاثة الذين حضروا مع الأنصار من المهاجرين كان مطلبهم ألا يلى الأمر غيرهم وليسوا قاصدين أمرا وراء هذا من الأمور الراجعة إلى الدين فقط كما قال، وأيضا لو كان غرض من سارع إلى عقد الإمامة أمرا دينيا لم يكن لإعراضهم عن المجلس الذى اجتمع فيه الناس لتجهيز الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وجه إذ جلوسهم فى ذلك المجلس لم يكن مانعا لهم من

إجالة الرأي وإدارة المشورة فيما بينهم فى تعيين الإمام وعقد البيعة له هناك على برد ورضا فتركهم ذلك المجلس ومخاصمتهم فى السقيفة وما جرى لهم من النزاع فيها المؤدى إلى قول عمر: اقتلوا سعدا قتله الله وقول الحباب بن المنذر: إن شئتم لنعيدنها جذعة [٦١] وقوله: والله لا يرد على أحد ما أقول إلا حطمت أنفه وغير ذلك من الأقوال الغليظة المذكورة فى الأحاديث التى نقلنا منها ما تقدم وغيرها دليل على أن القوم قصد كل منهم المغالبة والاستبداد بالأمر وأنهم سارعوا إليه قبل أن يعقد لغيرهم فيفوتهم ما طلبوا من الرئاسة لأداء ما وجب عليهم من تعيين من يصلح للإمامة وكل هذا ظاهر لمن نظر فى الأخبار نظر متأمل، فإذا كان أغراض القوم هى ما عرفت من المطالب النفسى والشهوات الدنيوية كيف يكون فعلهم أصلا يبنى عليه القواعد الشرعية، وحجة يعتمد عليها فى الأصول الدينية؟ هذا بعيد من التحقيق وناء عن نظر أهل النظر بواد سحيق. [صفحة ٤٣] الثالث: إن الكلام الذى ذكره من قول أبى بكر وجواب الصحابة له على الوجه المذكور مما لا أصل له ولا ورد فى شئ من أخبارهم على هذا النهج [٦٢] بل أخبارهم ناطقة بأن بيعة أبى بكر لم تكن عن مشاوره ومناظرة وإنما كانت مغالبة ووقعت فلتة وإجماع الناس على ذلك وما تقدم من الأخبار شاهد به ويكفيك من ذلك قول عمر على صهوة المنبر: إن بيعة أبى بكر فلتة [٦٣] وغيرها من الأخبار روى الجوهري فى خبر سعيد بن كثير قال: لما قبض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) اجتمعت الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة، ثم ذكر كلام سعد وما ردوا عليه من الإجابة إلى توليته وما ترادوه بينهم من الكلام إلى أن قال: فأتى الخبر عمر فأتى منزل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فوجد أبى بكر فى الدار وعليها فى جهاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان الذى أتاه معن بن عدى [٦٤] فأخذ بيد عمر وقال: قم فقال عمر أنى عنك مشغول فقال إنه لا بد من قيام فقام معه فقال له: إن هذا الحى من الأنصار قد اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة معهم سعد بن عبادة يدورون حوله أنت المرجى ونجلك المرجى وثم أناس من أشرفهم وقد خشيت الفتنة فانظر يا عمر ماذا ترى واذكر لأخوتك واحتالوا لأنفسكم فأتى انظر إلى باب فتنة قد فتح الساعة إلا أن يغلقه الله، ففزع عمر أشد الفزع حتى أتى أبى بكر [صفحة ٤٤] مع عمر فحدثه الحديث ففزع أبو بكر أشد الفزع وخرجا مسرعين إلى سقيفة بنى ساعدة، وساق الكلام الواقع فى السقيفة من خصام أبى بكر وصاحبيه للأنصار [٦٥]. وقال أبو بكر الجوهري: سمعت أبى زيد عمر بن شبة يحدث رجلا يحدث لم أحفظ إسناده قال: مر المغيرة بن شعبه بابى بكر وعمر وهما جالسان على باب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) حين قبض فقال ما يقعد كما قالوا: ننتظر هذا الرجل يخرج فبنايعه يعنيان عليا (عليه السلام) فقال أتريدون أن تنتظروا خيل الحلبه [٦٦] من هذا البيت وسعوها فى قريش تتسع [٦٧] قال فقاما إلى سقيفة بنى ساعدة أو كلاما هذا معناه وغير ذلك من أخبارهم المصرحة بخلاف ما ذكره هذا المحتج والناطقه بمغايرته، على أن جميع أصحاب السيرة رووا كلام أبى بكر بعد قول عمر: إن رسول الله لم يميت ولا يموت حتى يظهره الله على دينه قالوا جميعا: فجاء أبو بكر وكشف عن وجه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقال: بأبى وأمى طبت حيا وميتا والله لا يذيقك الله الموتين ثم جزع والناس حول عمر وهو يقول لهم: إنه لم يميت ويحلف فقال: أيها الحالف على رسلك ثم قال: من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حى لا يموت قال الله تعالى: [إنك ميت وإنهم ميتون] [٦٨] وقال: [أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم] [٦٩] هذا كلامه الذى نقله جميع [صفحة ٤٥] أهل السيرة من أوليائه [٧٠] وليس فيه مما ذكره القوشجى من طلب أبى بكر من الصحابة تعيين الإمام وإجابتهم له بما ذكره هناك حرف واحد وما ذكرناه دليل واضح على أن القول المذكور لم يقع وأنه شئ افتعله القوشجى من نفسه أو غيره من متكلميهم ليصلحوا به أمرهم، ويقووا به مذهبهم، فلا حجة فيما ذكر إذ لم يرد به خبر، ولا وجد له فى كتب الأخبار أثر، والكذب لا تقوم به الحجة الشرعية عند أولى الألباب، ومما بيناه استبان أنه لا استشارة ولا جواب فضلا عن أن يكون وقع اتفاق من الصحابة على تعيين الإمام، وحصول الإجماع. الرابع: إن خبره لو صح لكان مناقضا لغرضه ومعاندا لمطلبه لأن فيه بعد كلام أبى بكر وطلبه من القوم تعيين الإمام قالوا: صدقت لكننا ننظر فى هذا الأمر، وهذا القول دال على التأنى والمهلة لا على المسارعة والعجلة كما لا يخفى على من له اطلاع وممارسة بكلام العرب ومحاوراتهم، فما احتج به الرجل على مراده مخالف له فلا يصح له الاحتجاج به لو صح وروده فكيف ودون ذلك أهوال؟ ومما ذكرنا من الوجوه يعلم يقينا اجتثاث أصل

هذا الدليل وانقلاب-أساسه وانطماس رسومه واعتفاء أثره مع أنه العمدة عندهم فزال عمادهم وبطل إليه استنادهم. الثانى: [٧١] من أدلته أن الشارع أمر بإقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، للجهاد وكثير من الأمور المتعلقة بحفظ النظام وحماية بيضة الإسلام مما لا- يتم إلا- بالإمام وما لم يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا فهو واجب على ما مر. الجواب من وجهين [٧٢]. [صفحة ٤٦] الأول: منع توجه الخطاب بذلك لعامة المكلفين ابتداء بل الخطاب متوجه به كذلك إلى الأئمة والمكلفون مأمورون بطاعتهم ومعاونتهم عليه ومنهيون عن التخلف عن أمرهم فالخطاب به توجه إليهم بواسطة وجوب مؤازرة الأئمة عليهم فى ذلك كله فهو خطاب ثانوى وقوله تعالى: [فقاتل فى سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرص المؤمنين على القتال] [٧٣] وقوله تعالى: [يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم] [٧٤] وقوله تعالى: [ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه] [٧٥] وقوله تعالى: [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أنتصبيهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم] [٧٦] وغيرها من الآيات الجارية هذا المجرى وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما استفاض: (لى عليكم أن لا- تأمرنى ولا أن تنهونى وإنما عليكم أن تسمعوا وتطيعوا) شواهد صدق على ما قلناه، إذا الإمام فى ذلك كله كالنبى لأنه خليفته فليس على المكلفين تعيين من يتوجه له الخطاب من الشارع بذلك كما أنه ليس عليهم أن يعينوا شارعا يتوجه له الأمر من الله به، بل على الشارع تعيين شخص لذلك كما كان على الله تعالى أن يبعث شارعا بما يريد من الشرع واستقلال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حياته بتأمر الأئمة دليل على أن تعيين الأمير العام من بعده له وعليه لا- للرعية ولا- عليهم وإلا- لفوض لهم ذلك فى حياته فتبين أن عامة الناس ليسوا بمأمورين بتلك الأمور المذكورة على الإطلاق وبذلك بطل الدليل. الثانى: إن التكليف بذى المقدمة بواسطة التكليف بذىها مشروط بقدرة [صفحة ٤٧] المكلف عليهما كما ذكره فى دليله وأما إذا لم يكن المكلف قادرا عليها كالوقت للصلاة والاستطاعة للحج والنصاب للزكاة لم يكلف بها ولا بذىها، بل يكلف به إذا حصلت وتحصيل الإمام غير مقدور للمكلفين من جهتين. الأولى: إنه يشترط فى الإمام المنسوب أن يكون مرضيا عند الله للإمامة ومعرفة المرضي عند الله لذلك من دون نص عليه متعذرة على سائر المكلفين لعدم اطلاعهم على الغيب وانقطاع الوحي بموت النبى وعدم المؤيد على قول المستدل بالهام من الله وتفهم وكون الظن لا يغنى من الحق شيئا ولأن الظاهر قد يخالفه الباطن فربما يختار المكلفون من يؤدى نصبه إلى الفساد المطلوب إزالته من نصب الإمام وهم يظنون أنه صالح فلا يكون لله رضا وحيث كان معرفة من يصلح للإمامة عند الله ويكون نصبه لله رضا غير مقدور للرعية لم يجز أن يكونوا مأمورين به فبطل الدليل، اللهم إلا- أن يقولوا إن الإمام لا يلزم أن يكون مرضيا عند الله ولا موسوما بالصلاح للإمامة لديه فحينئذ نجيبهم ونقول: فما الفرق بين هذا الإمام وبين الملوك المتغلبين على العباد بالقهر والجبر، وأى فائدة فى نصب هذا الإمام للدين، وأى مصلحة فى حكومته للمسلمين، وكيف يجوز طاعة من لم يكن مرضيا عند الله للأمر والنهى؟ على أنه لا يتم به الواجب المطلق لعدم قيامه بجميع الوظائف الشرعية ولسنا نتكلم فى مثل هذا ولا موضع للقول فيه ولا اعتناء لنا بشأنه ولا حاجة لنا فى ذكره إلا بما يذكر أمثاله كمنزود وفرعون. الثانية: إن الإمام المرضي عند جميع المسلمين يستحيل أن يكون واحدا بعينه باتفاق لاختلاف الآراء وتشعب الأهواء وميل كل فرقة إلى اختيار شخص لا سيما عند كثرة المسلمين وانتشارهم فى البلاد وقبح الجبر فيما سبيله الاختيار وعدم جواز ترجيح اختيار البعض على البعض الآخر لفقد المرجح فأين قدرة المكلفين على تعيين واحد بعينه وما يختاره قوم ياباه قوم آخرون؟ وحديث أبى بكر مع الأنصار فى السقيفة وما جرى بينه وأصحابه وبين على [صفحة ٤٨] (عليه السلام) والزيير ومن معهما وحديث غضب طلحة وتابعيه لنص أبى بكر على عمر وعدم رضا على (عليه السلام) والزيير ومن معهما أو حديث غضب طلحة وتابعيه لنص أبى بكر على عمر وعدم رضا على (عليه السلام) وجملة من الصحابة كعمار والمقداد وأمثالهما ببيعة عثمان وعدم انقياد جماعة كثيرة لعلى (ع) ظنا منهم أن إمامته ببيعة من بايعه كالأولين دليل واضح وبرهان لائح على أنه لم يل الخلافة من رضى به جميع أهل الحل والعقد من المسلمين ولا أمكن لأحد تحصيل رضاهم بإمامته فكيف يكلفون بما لا يمكن حصوله أو يكلف أحدهم بما لا يمكن له تحصيله وهو رضا غيره باختياره فيقال له صير غيرك راضيا بما تختار ثم يكلف ذلك الغير بتصوير الأول راضيا بما يختار والأمران

متقابلان والتكليفان متعاندان ولا يحصل بالقطع واليقين إلا بالإكراه وتحكيم حد الحسام وأعمال ماض السنان فى الرؤس والأجسام، وأين هذا من الرضا المطلوب والاختيار المقصود؟ فبان أن نصب الإمام على وجه لا يستلزم شيئا من المفساد غير مقدور للأنام فبطل تكليفهم به المدعى. الثالث: من أدلتهم أن فى نصب الإمام الاستجلاب منافع لا تحصى واستدفاع مضار لا تخفى وكل ما هو كذلك فهو واجب أما الصغرى فتكاد أن تكون من الضروريات بل من المشاهدات وتعد من العيان الذى لا يحتاج إلى البيان وذلك لأن الاجتماع المؤدى إلى صلاح المعاش والمعاد لا يتم بدون سلطان قاهر يدرأ المفساد ويحفظ المصالح ويمنع ما تتسارع إليه الطباع وتتنازع إليه الأطماع، وكفاك شاهدا ما يشاهد من استيلاء الفتن والابتلاء بالمحن بمجرد هلاك من يقوم بحماية الحوزة ورعاية البيضة وإن لم يكن على ما ينبغى من الصلاح والسداد ولم يخل عن شائبة شر وفساد، ولهذا لا ينتظم أمر أدنى اجتماع كرفقة طريق بدون رئيس لا يصدرون إلا عن رأيه ومقتضى أمره ونهيه، بل ربما يجرى مثل هذا فيما بين الحيوانات العجم كالنحل لهم عظيم يقوم مقام الرئيس ينتظم به أمرها ما دام فيها وإذا هلك انتشرت الأفراد [صفحة ٤٩] انتشار الجراد وشاع فيما بينهم الهلاك والفساد، وأما الكبرى فبالإجماع. والجواب أما المنافع الكثيرة فى نصب الإمام فأمر معلوم وكذلك أن حفظ النظام منوط به وبدونه يختل أمر الدين وليس هذا محل النزاع، وأما دعوى تفويض الله نصبه إلى الأمة الذى هو موضع النزاع فغير مسلمة على أنها هى مطلوبهم والدليل غير ناهض بها ولا واف يثبتها وإنما غاية الدلالة على وجوب نصب إمام يحصل به النفع ويدفع به الضرر، وعلى هذا يكون لطفًا فيكون واجبا على الله تعالى: ولم تكن فيه دلالة على جعل ذلك للعباد، وهذا المعنى هو المتنازع فيه وأيضا دل الدليل على وجوب نصب الإمام لاستجلاب المنافع ودفع المضار والمفساد، وفى تفويضه إلى المكلفين عكس ذلك المراد ونقيض الوجه المطلوب لما ذكرنا سابقا من اختلاف الآراء فى الاختيار وميل كل طائفة من الناس إلى شخص بعينه غير من مالت إليه الطائفة الأخرى فيقع بين العباد الجدال والخصام ويختل به النظام المطلوب التثامه من نصب الإمام وميل كل من الناس إلى هواه وأخذ كل منهم برأيه ومشتهاه، لا سيما إذا كان له الخيرة فى ذلك وهذا أمر مشاهد بالعيان المستغنى عن البيان وحصول الفساد بذلك أمر معلوم بالزوم وتسليم الخصوم وقد منعوا به من نصب إمامين فى زمان واحد، ومن المعلوم لدى كل فاهم أن الاختلاف والفتنة اللذين نشأ منهما الفساد فى هذه الأمة فسفكت الدماء وعطلت الحدود وغيرت الأحكام واختل نظام دين الإسلام إنما كانا من جعلهم نصب الإمام إلى الخلق واختلافهم فى الاختيار [٧٧] فبين أن فى جعل تعيين الإمام إلى الرعية لزوم مفسدة تزول بها المصلحة التى وجب لأجلها نصب الإمام وذلك غير جائز على الحكيم، فالواجب لدفع المفسدة التى لا تحصل المصلحة إلا به أن يكون الإمام منصوبا من قبل من لا يجوز لأحد من الرعية مخالفتها ولا [صفحة ٥٠] تسوغ لأحد من الناس معصيته ليكون ذلك حاسما للنزاع وقاطعا لطريق ذوى الأطماع، وليس كذلك إلا- من هو منصوب من الله تعالى، فنصب الإمام لذلك يكون واجبا عليه فالدليل إن لم يكن لنا لم يكن علينا. وأما ما ذهب إليه الخوارج وما قال به أبو بكر الأصم وما ذهب إليه الفوطى وأتباعه [٧٨] فهو مع كونه فاسدا بما دل من الأدلة على وجوب الإمام مطلقا مبنى على جعل تعيين الإمام موكولا إلى العباد وقد أقمنا البرهان على بطلانه وزيفنا أدلته وهدمنا رفيع بنيانه، وإذا بطل الأصل تبعه فى البطلان فرعه لا سيما وحجة الخوارج موجبة لبطلان الاختيار حيث قالوا: "إن فى نصب الإمام إثارة للفتن لأن الآراء مختلفة والأهواء متباينة فيميل كل حزب إلى أحد فتهيج الفتن وتقوم الحروب وما هذا شأنه لا يجب بل كان ينبغى أن لا يجوز إلا أن احتمال الاتفاق على الواحد أو تعيينه وتقرره باستجماع الشرائط وترجيحه من بعض الجهات منع الامتناع وأوجب الجواز" وأنت خير بأن ما احتملوه غير حاصل ولا حصل فيما مضى فلم يبق إلا أن يكون نصب الإمام محرما وهو فاسد باتفاق المسلمين وواجبا على الله دون الرعية لإزالة الخوف مما ذكره من هيجان الفتن وقيام الحروب وهو المطلوب وحجة أبى بكر الأصم مبنية أيضا على أن مصلحة نصب الإمام مقصورة على إزالة الخوف وتأمين سبل المسلمين وليس بصحيح فإن للإمام مصالح كثيرة غير ذلك قد مر ذكرها وسيأتى وحجة الفوطى منقوضة بأن من جملة المصالح التى لأجلها نصب الإمام إزالة البدع وإذهاب الفتن وإماطة الاختلاف وردع أهل المعاصى عنها فلا يكون وجودها مانعا من وجوب نصبه والأمر فى ذلك ظاهر.

فائدة جلية

هى فرع ما أصلناه ونتيجته ما أبرمناه، أعلم أرشدنا الله وإياك إلى الحق [صفحة ٥١] أن أصحابنا الإمامية وبعض فرق الشيعة قالوا إنه لا يجوز خلو زمان التكليف من إمام معصوم تقوم به الحجة لله على خلقه وتزاح به علتهم، وتجتمع به كلمتهم، وتحصل به ألفتهم، ويدلهم على مرادهم ويهديهم إلى سبيل نجاتهم، ويبين لهم ما اختلفوا فيه من أمر دينهم وينتظم به أمر دنياهم، وتنجح به مطالبهم ومصالحهم فى معاشهم ومعادهم، ويزول به الشك ويتضح به الحق وترتفع به الحيرة ويقمع به الباطل ويقام به الأود ويتقف به العوج، ويستبين بنوره طريق الهدى ويستضيئون بضياء علمه فى حنادس الجهل وغياهب الظلماء، ولا يشترط تمكنه ولا على الله تمكينه من إقامة عمود الدين وإعزاز دولة الإسلام بنفسه، بل يجب عليه القيام بذلك مع وجود المعين والناصر وبذل الطاعة ممن يحصل به النصر والانتصار على الأعداء، وخالفنا فى ذلك مخالفونا القائلون بأن نصب الإمام من قبل الرعية من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فجوزوا خلو العصر من إمام بتلك المثابة على أن مقتضى أدلة الطائفتين كما عرفت وجوب نصب الإمام على العباد فى كل زمان وإن تركه إخلال بالواجب عقلا كما عن المعتزلة أو شرعا كما عن الأشاعرة، ولازم ذلك ارتكاب الجميع منهم العصيان بتركهم نصب الإمام الذى تحصل به حماية حوزة الإسلام ويدفع به الضرر عن المكلفين فى جميع الأزمان، إذ لا نراهم فعلوا ما أوجبوه على أنفسهم والتزموا به فى مذهبهم من قديم الأعصار فدخلوا بإخلالهم بالواجب عندهم فى زمرة العصاة وكانوا بتركهم إياه فى عداد الفاسقين، وحسبك بلزوم الفسق لهم وتوازهم عليه لإهمالهم ما وجب عليهم بحكمهم دليلا. على فساد قولهم وبطلان مذهبهم، ومن ثم كان الصحيح ما عليه أصحابنا، ولنا على ذلك مضافا إلى الأصل أدلة كثيرة من العقل والنقل.

لا يجوز خلو الأرض من إمام

الأول: إنا بينا أن الإمام لطف وأن اللطف منحصر فيه، واللطف واجب على الله تعالى والأزمان متساوية والمكلفون متماثلون، فليس زمان [صفحة ٥٢] أولى باللطف من زمان ولا مكلف أحق به من مكلف آخر وليس يجوز فى حكمه الله منع بعض المكلفين اللطف، فوجب إذن كون الإمام موجودا فى جميع أزمنة التكليف فلا يجوز على الله تعالى بمقتضى حكمه إخلاء زمان من أزمنة التكليف من إمام بالمعنى المذكور وذلك بخلاف النبى فإنه وإن كان لطفًا إلا- أن اللطف غير منحصر فيه لقيام الإمام مقامه فيما بعث له من المصالح والفوائد فلذا جاز خلو الزمان من رسول حى ولم يجز خلوه من إمام ولذا قال العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى عطر الله مرقدته فى بعض كتبه.

النبوة لطف خاص والإمامة لطف عام

"الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من النبى الحى بخلاف الإمام" انتهى وللشيخ الصدوق أبى جعفر محمد بن على بن بابويه فى هذا المقام كلام طويل لا بأس بنقل جملة منه لما فيه من الفوائد الجلية قال روح الله ونور ضريحه: "والفترات بين الرسل (عليهم السلام) كانت جائزة لأن الرسل مبعوثه بشرائع الملة وتجديدها ونسخ بعضها وليس الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كذلك، ولا- لهم ذلك لأنه لا ينسخ بهم شريعة ولا تجدد بهم ملة، وقد علمنا أن بين نوح وإبراهيم وبين إبراهيم وموسى وبين موسى وعيسى وبين عيسى ومحمد (صلى الله عليه وآله وعليهم) أنبياء وأوصياء يكثر عددهم، وإنما كانوا مذكورين لأمر الله مستحفظين مستودعين لما جعل الله تعالى عندهم من الوصايا والكتب والعلوم، وما جاءت به الرسل عن الله عز وجل إلى أممهم، وكان لكل نبى منهم مذكر عنه ووصى ومودع استحفظ من علومه ووصاياه، فلما ختم الله عز وجل الرسالة بمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يجز أن تخلو الأرض من وصى هاد مذكر يقوم بأمره ويؤدى عنه ما استودعه، حافظا لما ائتمنه عليه من دين الله عز وجل

فجعل الله ذلك سببا لإمامة منسوقة منظومة متصلة لما اتصل أمر الله عز وجل لأنه لا يجوز أن تتدارس آثار الأنبياء والرسل [صفحة ٥٣] وأعلام محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وملته وشريعته وفرائضه وسنته وأحكامه، أو تنسخ وتخفى عليها آثار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وشرائعه إذ لا- رسول بعده، ولا- نبى والإمام ليس برسول ولا نبى ولا داع إلى شريعة ولا ملء غير شريعة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وملته فلا يجوز بين الإمام والإمام الذى بعده فترة والفترات بين الرسل جائزة فلذلك وجب أن لا بد من إمام محجوج به، ولا بد أيضا أن يكون بين الرسول والرسول وإن كان بينهما فترة إمام وصى يلزم الخلق حجته ويؤدى عن الرسل ما جاءوا به عن الله تعالى وبنه عباده على ما أغفلوا بين لهم ما جهلوا ليعلموا أن الله عز وجل لم يتركهم سدى ولم يضرب عنهم الذكر صفحا ولم يدعهم من دينهم فى شبهة ولا- من فرائضه التى وظفها عليهم فى حيرة، والنبوة والرسالة سنة من الله جل جلاله والإمامة فريضة والسنن تنقطع ويجوز تركها فى حالات والفرائض لا تزول ولا تنقطع بعد محمد (صلوات الله عليهم) وأجل الفرائض وأعظمها خطرا الإمامة التى تؤدى بها الفرائض والسنن وبها كمال الدين وتمام النعمة فالأئمة من آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنه لا نبى بعده يحملون العباد على محجة دينهم ويلزمونهم سبل نجاتهم ويجنبونهم موارد هلكتهم، ويبينون لهم من فرائض الله عز وجل ما سد عن أفهامهم ويهدونهم بكتاب الله عز وجل إلى مرشد أمورهم فيكون الدين بهم محفوظا لا يعترض فيه الفسقة وفرائض الله عز وجل مؤداة لا- يدخلها ذلل وأحكام الله خالصة لا يلحقها تبديل ولا يزيلها تغيير، فالرسالة والنبوة سنن والإمامة فرائض الله الجارية بمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لازمة لنا ثابتة علينا لا تنقطع إلى يوم القيامة مع إنا لا ندفع الأخبار التى رويت أنه كان بين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعيسى (عليه السلام) فترة لم يكن فيها نبى ولا وصى ولا ننكرها ونقول إنها أخبار صحيحة ولكن تأويلها غير ما ذهب إليه مخالفونا من انقطاع الأنبياء والأئمة [صفحة ٥٤] الرسل (عليهم السلام) وإنما معنى الفترة أنه لم يكن بينهما رسول ولا نبى ولا وصى ظاهر مشهور كمن كان قبله وعلى ذلك دل الكتاب المنزل أن الله عز وجل بعث محمدا على حين فترة من الرسل لا من الأنبياء والأوصياء ولكن قد كان بينه (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين عيسى أنبياء وأئمة مستورون خائفون منهم خالد بن سنان العيسى نبى لا- يدفعه دافع ولا ينكره منكر لتواطؤ الأخبار به بذلك عن الخاص والعام وشهرتها عندهم وأن ابنته أدركت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ودخلت عليه فقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (هذه ابنة نبى ضيعه قومه خالد بن سنان العيسى) [٧٩] وكان بين مبعثه وبين نبينا صلوات الله عليه وآله خمسون سنة، وهو خالد بن سنان بن بعيث بن مريظة بن مخزوم بن مالك بن غالب بن قطيعة بن عيس حدثنى بذلك جماعة من أهل الفقه والعلم " إلى أن قال " وبعد فلولا الكتاب المنزل وما خبرنا الله عز وجل على لسان نبينا المرسل (صلى الله عليه وآله وسلم) وما اجتمعت عليه الأمة من النقل عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الخبر الموافق للكتاب أنه لا نبى بعده لكان الواجب للحكمة أنه لا يجوز أن تخلو العباد من رسول منذر ما دام التكليف لازما لهم، وأن يكون الرسل متواترة إليهم على ما قال الله عز وجل: [ثم أرسلنا رسلنا تترى كلما جاء أمة رسولها كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضا] [٨٠] فلما أخبر الله عز وجل [صفحة ٥٥] أنه قد ختم رسله وأنبيائه بمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) سلمنا ذلك وأيقنا أنه لا رسول بعده وأنه لا بد لنا ممن يقوم مقامه وتلزمنا حجة الله عز وجل به " إلى أن قال " فالرسل والأنبياء والأوصياء لم تخل الأرض منهم وقد كانت لهم فترات من خوف وأسباب لا يظهرون فيها دعوة ولا يبدون أمرهم إلا لمن أمنوه حتى بعث الله محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم) فكان آخر أوصياء عيسى (عليه السلام) رجلا يقال له أبى ويالط وروى فى ذلك أخبارا جمعة " إلى آخر ما قال. [٨١] ولنتقصر مع ما ذكرناه فى صدر الاستدلال فى هذا الوجه على كلامه فقد بلغ منه المرام فجزاه الله خيرا عن المسلمين والإسلام.

لله تعالى الحجة على الناس ولا تقوم إلا بنصب مرشد

الثانى: [٨٢] إن الحجّة لا تقوم لله تعالى على خلقه بدون مرشد مأمون يبين للناس أمر الدين وتزاح به علة المكلفين ويهدى العباد إلى طريق الصواب ويرفع عنهم الاختلاف والحيرة ويؤيده قوله تعالى: [إنما أنت منذر ولكل قوم هاد] [٨٣] الدال على أن كل قوم لا بد لهم من هاد يهديهم إلى سبل الحق واعلم أن مبنى هذا الدليل على خمس مقدمات.

ان حكم الله تعالى واحد لا يختلف باختلاف المجتهدين

الأولى: إن الله سبحانه وتعالى فى كل واقعة حكما معينا لا يختلف باختلاف المجتهدين ويدل على هذه المقدمة آيات كثيرة مثل قوله تعالى: [وإن من شئ إلا- عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم] [٨٤] وقوله تعالى: [وكل شئ أحصيناه فى إمام مبین] [٨٥] وقوله تعالى: [ما فرطنا فى [صفحة ٥٦] الكتاب من شئ] [٨٦] وما أشبهها من الآيات وكلها ظاهرة غاية الظهور فى أن لكل أمر وفعل حدا وحكما عند الله تعالى وليس شئ عنده مهملا غير محدود بحد ولا محكوم عليه بحكم، وقد استفاض فى الروايات عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من طرق أصحابنا أن الله جعل لكل شئ حدا وجعل لمن يتعدى ذلك الحد حدا، وأما ما يحتج به للمخالفين النافين تعيين حكم الله تعالى فى كل واقعة من قوله تعالى: [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] [٨٧] وقوله تعالى: [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] [٨٨] فضعيف وتقرير حجتهم أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) مأمور بتبليغ الأمة ما أنزل إليه من ربه وبيانه لهم، ومن المعلوم أنه لم يخالف الأمر فقد بلغ ما أنزل الله إليه وبينه وما بلغه الأمة وبينه لهم لم يف ببيان جميع الأحكام فلو كان لله تعالى فى كل واقعة حكم لأنزله إلى نبيه ولو أنزله إليه لبلغه وبينه لأنه مأمور بذلك ولو بلغه وبينه لنقل إلينا وحيث لم ينقل إلينا مع توفر الدواعى على نقله من حكم الشريعة إلا ما نقل علمنا نه لم ينزل عليه شيئا غيره فلم يكن لله فى ذلك الغير حكم وكان الحكم فيه الاجتهاد فما أدى إليه نظر المجتهد فى الواقعة الغير المبنية فهو حكم الله فى حقه وحق مقلديه وهذه الحجّة هى العمدة فى احتجاجهم وليس لهم غيرها ما يعتنى به أو يحتاج إلى الجواب عنه وهذه حجة منقوضة وشبهة مردودة بوجوه: الأولى: منع العموم فى آية التبليغ وإرادة الخصوص منها كما يشير إليه قوله تعالى فيها: [وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] [٨٩] فإنه لا يستقيم إلا بجعل مسمى رسالته المفعول لبلغت مغايرا لمصداق [ما أنزل إليك] [صفحة ٥٧] ليكون المعنى بلغ هذا الأمر الخاص فإن لم تبلغه كنت بمنزلة من لم يبلغ ما سبق من الرسالة التى بلغت ولو كان المراد العموم فيما أنزل إليك لم يكن لقوله تعالى: [فإن لم تفعل] الخ موقع لأن معناه يكون على هذا بلغ جميع ما أنزل إليك وإن لم تبلغ جميع ما أنزل إليك فوازنه وزان اضرب زيدا فإنك إن لم تضربه لم تضربه ومن الين لدى أولى الفطنة أن الكلام على هذا التقدير غير مفيد لأن الجزء هو عين الشرط فلم يحصل جزء إذا لا بد فى إفادة الجملة الشرطية من تغاير الشرط والجزاء، فعلى المعنى المذكور من العموم يجب أن يكون الجزء كلاما آخر مثل أسقطنا أجرك وعاقبتك وما جرى هذا المجرى وأقل ما فيه أن تكون الآية على هذا الوجه خارجة عن قانون البلاغة والفصاحة التى نزل بهما القرآن فىكون مرغوبا عنه ومما يقوى ما ذكرناه من إرادة الخصوص من الآية بل يعينه أنها نزلت بعد نزول أكثر القرآن وبعد تبليغ النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كثيرا من الفرائض والأحكام فى أصول الدين وفروعه فىكون المقصود من الجملة أنك إن لم تبلغ ما أنزل إليك من ربك فى هذا الأمر الخاص كنت كأنك لم تبلغ ما بلغت سابقا من رسالة ربك لكم انك هذا الأمر، وفائدتها الحث والتأكيد على المسارعة إلى تبليغ ذلك الأمر الخاص وهذا واضح لمن تأمل وذلك الأمر المذكور وهو تبليغ الناس أمر ولاية أمير المؤمنين على (عليه السلام) -لا- جميع الأحكام أى بلغ ما أنزل إليك من ربك فى ولاية على (عليه السلام) وهو المروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله من طريق الكلبي عن أبي صالح رواه الحاكم أبو القاسم الحسكاني أبو إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي فى تفسيره [٩٠] وقال بمضمونه ومن أصحابنا رواه من الطريق المذكور [صفحة ٥٨] العياشى فى تفسيره [٩١] وهو المتفق عليه فى الرواية عن أئمتنا (عليهم السلام) بين أهل النقل عنهم، وهو الأصح أو أن الله بعث النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) برسالة ضاق بها ذرعا وهاب قريشا فأنزل الله عليه الآية لإزالة تلك الهيبة وهو المروى عن الحسن البصرى [٩٢] وليس

فيه ظهور مخالفة للقول الأول لاحتمال إرادته من الرسالة الوجه الأول وهو تبليغ ولاية على (عليه السلام) ويومى إليه قوله وهاب قريشا إذ لم يرد أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هاب قومه فى تبليغ أمر إلا- ولاية على فإنه خاف منهم أن يكذبوه فيها وينسبوه إلى المحاباة كما جاء فى الرواية عن ابن عباس وجابر بن عبد الله الأنصارى برواية الحسكاني والثعلبي، أو المراد بلغ ما أنزل إليك من آيات القرآن وهو مروى عن ابن عباس أيضا وهو محتمل منها ويدخل الأول فيه بالعموم لأن ولاية على منزلة فى الآيات وبالجملة فكافة المفسرين قائلون بأن المراد من (ما أنزل) إليك الخصوص ولم ينقل أنها نزلت فى الأمر بتبليغ جميع الوحي إلا عن عائشة وليس قولها مما يعارض ما ذكرناه مع أن فى تصديق روايتها لو خلت عن معارض غاية الإشكال فكيف وقد خالفت جميع الأقوال التى كلها متفق على أن المراد من الآية الخصوص لا- العموم المؤيدة بظهور الآية بل صراحتها فى ذلك على أن قولها لا يستلزم العموم لأن المروى عنها أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكتف للتقية شيئا من الوحي للتقية ونحن نقول بذلك ونعتقد أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكتف للتقية شيئا من الوحي وإنما كتفه لمصلحة أخرى لأجلها أمر بكتمانه كعدم حاجة الناس إليه فى زمانه (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يبينه لجميعهم أو غير ذلك من المصالح وكلامها لا ينفى ما أثبتناه فانتهى الخلاف عما نقول وآية التبيين يحتمل فيها ما ذكر عن ابن عباس أخيرا فى آية التبليغ هو تبيين آيات القرآن أو تبيين [صفحة ٥٩] الشرائع والدلائل على توحيد الله تعالى، ويحتمل أن يكون المبلغ والمبين بفتح اللام والياء فى الآيتين الفرائض الدينية والأحكام الكلية والحدود الشرعية لا جميع الأحكام حتى الجزئية فى الوقائع المتجددة ولا جميع الوحي، وهذا الوجه وإن لم يذكره أحد من المفسرين إلا أنه قريب من مفهوم الآيتين وإذا لم يكن المبلغ والمبين فى الآيتين عامين سقط احتجاج الخصوم بهما على مطلبهم، إذ لا دليل لهم فيهما إلا على تقدير عموم المبلغ والمبين وشمولهما لجميع الأحكام كما هو ظاهر. الثانى: سلمنا أن مفاد الآيتين ظاهر العموم ولكن قد عارضتهما آيات أخر دالة على أن الله فى كل واقعة حكما معينا وأن لكل شىء عنده حدا مثل الآيات المتقدمة ومثل قوله جل وعلا: [وما اختلفتم فيه من شىء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب] [٩٣] فإنها ظاهرة بل صريحة فى أن كل ما حصل فيه اختلاف بين الأمة فله فيه حكم معين ولم يكن مهملًا- عند الله تعالى والمنصوص لا يكون فيه اختلاف ومثل آيات الرد عند الشارع إلى الله وإلى الرسول وإلى أولى الأمر، وبيان توجيهها أن الرد إلى الله وإلى الرسول وإلى أولى الأمر عند التنازع فى الحكم إما أن يكون لبيان الحكم ورفع الاختلاف فيه فى تلك الواقعة أولا والثانى باطل قطعاً وعلى الأول إما أن يكون لله تعالى فى تلك الواقعة حكم معين بينه لرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبينه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لولى الأمر أو لا فإن كان الثانى فلا فائدة عليه فى الرد عند التنازع إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ الاختلاف على هذا لا يرتفع بالرد إليه لأن جوابه على هذا الوجه للمختلفين إذا رجعوا إليه أنه ليس لله فيما اختلفتم فيه حكم معين بينه لى وانتظر بيانه لى حتى أخبركم به فيزول الاختلاف عنكم بل الحكم فى واقعتكم [صفحة ٦٠] هذه دائر مدار الاجتهاد فما أدى إليه اجتهاد أحدكم فهو حكمه فليعمل عليه وهكذا يكون الجواب من ولى الأمر بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن الله أيضا فأى فائدة على هذا فى الرد إليهم عند التنازع إذا لم يكن الاختلاف مرتفعا به، بل يكون عبثاً والله لا يأمر به فيثبت الأول وهو كون الرد إليهم لبيان الحكم المعين فى الواقعة ورفع الاختلاف فيها بالبيان للمختلفين ذلك الحكم ومنه يثبت أن الله فيها حكما معينا وهو المطلوب، ومثل ذلك آيات أخر سيأتى ذكرها، وحيث حصل التعارض وجب الجمع بحمل الآيتين على إرادة تبليغ أحكام خاصة وتبيينها لا على جميع الأحكام وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) للمظاهرة (وما أظنك إلا وقد حرمت عليه) بعد قوله (لم ينزل على فيك قرآن) [٩٤] شاهد بأن كل واقعة تقع فله فيها حكم معين وأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ينتظر الحكم فيها من الله تعالى حتى يحكم به. الثالث: سلمنا عموم الآيتين وشمولهما لجميع الأحكام وعدم تخصيصهما من الوجه السابق لكن لا- نسلم وجوب التبليغ والتبيين لجميع المكلفين لم لا- يجوز أن يكون تبليغ جميع الأحكام وتبيينه للبعض من المكلفين وهم أولوا الأمر وبه يحصل امتثال الأمر وآية الرد إليهم عند الاختلاف شاهدة بذلك بما مر من التقريب وما سيأتى، ولا ينافيه لفظ الناس وفى آية التبيين الظاهر فى الجميع لإطلاق الناس فى القرآن العزيز على الواحد وعلى الجماعة قولوا أو [صفحة ٦١] كثروا قال الله

تعالى: [الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم] [٩٥] وقال: [ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس] [٩٦] وقال عز وجل: [أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله] [٩٧] ومثله كثير يطول به الكلام والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد بلغ جميع الوحي والأحكام وبينها لخلفائه الكرام فحصل المطلوب. الرابع: سلمنا العموم فى الوجيهين المبلغ والمبلغين والمبين والمبينين لهم لكن لا- نسلم أن المراد تبين جميع الوحي والأحكام لجميع الناس وتبليغهم إياها تفصيلا، لم لا- يجوز أن الأمر بالتبليغ والتبيين لبعضهم تفصيلا فى جميعها وللباقين تفصيلا وإجمالا، وإحالتهم على من فصل له الجميع فيما لم يبينه لهم مفصلا؟ فيكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على هذا الوجه قد بلغ جميع الأحكام وبينها لجميع الناس وسينكشف لك هذا الوجه فى المقدمة الآتية والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد فعل ذلك فبين للأمة مفصلا ما بين من الفرائض وحدودها والمحرمات ومواضعها ودلهم على من يرجعون إليه فى بيان ما لم يبينه لهم فقال: [إني مخلف فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي] [٩٨] وقال فى شأن عترته (تعلموا منهم ولا- تعلموهم فإنهم أعلم منكم) [٩٩] وقال: [أفضاكم على] [١٠٠] يعنى أعلمكم بالقضاء وقال لعلى [صفحة ٦٢] (عليه السلام) فيما رواه أبو نعيم عن أنس: (أنت تؤدى عنى وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدى) [١٠١] إلى غير ذلك مما سيأتى مشروحا عند ذكر النصوص على أمير المؤمنين (عليه السلام) إن شاء الله تعالى وكله مصحح عند الخصوم، على أنهم حيث اعترض جماعة من محققى الإمامية على رواية أبى بكر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) [١٠٢] فقالوا كيف يبين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك لأبى بكر ولم يبين لأهل الميراث أجابوهم بأنه إذ بين المولى من بعده فقد بين للأمة مع حكمهم بأن ولاية المذكور ليست من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما هى من وجه اختيار قوم من الصحابة وهذا لازم فيما ذكرناه فى الوجه الثالث وهنا من أن البيان للعترة بيان لجميع الناس لا سيما وولايتهم (عليهم السلام) كانت بنصه (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم ودلالته وإشارته إليهم بصريح القول وواضح المعنى، وقد علم من جملة ما ذكرناه بطلان ما ادعوه من أنه ليس لله فى غير ما نص عليه فى الكتاب والسنة من الأحكام حكم معين فى الوقائع وسلمت مقدمتنا الحاكمة بنقيض دعواهم من الأيراد، ومن ذلك يتضح بطلان ما حكموا به من الاستغناء بالاجتهاد فى غير المنصوص من الوقائع عن الرجوع إلى مستحفظ الأحكام ومستودع الوحي والمخصوص بعلم التأويل من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن يحل محله من أطائب ذريته المخصوصين من الله بالتفهم والإلهام لبطلان ما بنوا عليه ذلك الحكم المردود من انتفاء حكم الله فى جميع الوقائع والحوادث، وبعد فكيف يجوز عاقل على ربه الحكيم العليم عدم علمه بكثير من الأمور وأنه لا يدرى أهي [صفحة ٦٣] داخله فى حيز التحليل والتحرير حتى يحكم فيها ربيعة الرأى [١٠٣] وسالم بن أبي حفصة [١٠٤] والأوزاعى [١٠٥] وأبو حنيفة [١٠٦] وأضرابهم فهناك يحدث له العلم بحكمها وتتجدد له المعرفة بحدها ورسما فلا- يزال على هذا يخرج من جهل إلى علم باستمداده من أهل الرأى والقياس واستفادته من اجتهادهم المقرون بالشك والالتباس كما هو لازم قولهم الذى دلهم عليه الوسواس الخناس أعوذ بالله من هذه الجرأة العظيمة المستلزمة لنسبة الجهل للخالق الحكيم الخبير كأنهم لم يسمعوا قوله تعالى: [والله بكل شئ عليم، أليس الله بأحكم الحاكمين، إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين] [١٠٧] وغيرها من الآيات الكثيرة فى الذكر الحكيم، على أن صحة ما قلناه وبطلان قول الخصوم لا يحتاج من الدليل إلى أكثر مما ذكرناه من استلزام قولنا تنزيه الباري تعالى عن النقص واستلزام قولهم نسبة الجهل إلى الحى القيوم وتحصيله العلم ومعرفته الحكم فى خلقه وبريته وأفعالهم من اجتهاد المجتهدين فلقد وقع الحق وبطل ما كانوا يعملون. [صفحة ٦٤]

ان النبي بين الأحكام للأمة مجملا وللإمام مفصلا

أى من المقدمات الخمس على إثبات أن لكل قوم هاد. إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبين جميع الأحكام مفصلة لكل الأمة بل بين لجميعهم بعضا تفصيلا وبعضا إجمالا- وبين الكل لخلفائه مفصلا وأمر الأمة: بالأخذ عنهم والتعلم منهم والأدلة على هذه المقدمة ظاهرة متكررة. الأول: إن الأمة قد اختلفوا فى الأحكام اختلافا شديدا ولو بين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لجميعهم كل

الأحكام مفصلة لما اختلفوا أما الأولى فمن المشاهدات، وأما الثانية فلأن اختلافهم فى الحكم بعد بيان الرسول (صلى الله عليه وآله) أما لتعمدهم مخالفته وميلهم إلى الهوى وترك النص إلى رأى أو لنسيان الجميع بيان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وكل منهما غير جائز عند مخالفينا لأنهم لا يجوزون على الصحابة الخطأ ولا مخالفة نص النبي (صلى الله عليه وآله) بل يحكمون بأنهم متبعون له فى أفعاله وأقواله وأن إجماعهم حجة فلا- سبيل إلى الحكم عليهم فى اختلافهم بتعمد مخالفة بيان النبي (صلى الله عليه وآله) ولا نسيانه إذ ذاك يخرج إجماعهم عن الحجية فلم يبق إلا الحكم على أن اختلافهم لعدم البيان إليهم على التفصيل وهو المطلوب، وأما نحن فلا ننكر تعمد البعض لمخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى بعض الأحكام وتركهم نصه [١٠٨] وحصول الشبهة لبعض آخر بذلك حتى يخرج النص فى نظره عن النصية فيحمله على أبعده محامل التأويل لكن نمنع ذلك عن الكل فى جميع الأحكام لو كانت كلها مبنية بالتفصيل لا عن البعض فى البعض ولا من جهة [صفحة ٦٥] الشبهة، ولذا إنا نمنع اجتماع الأمة على الخطأ فى مثل وجوب الصلوات الخمس وعدد ركعاتها ومقادير نصب الزكاة وكيفية الحج ومواقفه وغير ذلك من الضروريات لأن الإمام فى جملتهم يقينا وهو لا يجوز عليه الخطأ، فإن قيل فمن أين جاء الاختلاف وأتمت قلتم: إن النبي (صلى الله عليه وآله) قد بلغ الأمة جميع الأحكام بعضها تفصيلا وبعضها إجمالا ودل العباد على من يرجعون إليه فى بيان ما لم يفصله؟ قلنا: جاء الاختلاف من مخالفتهم أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالرجوع إلى من أمرهم بالأخذ عنه والتمسك به فى رفع ذلك عنهم وعدولهم عنه إلى آرائهم واجتهادهم إلا- قليلا- من الصحابة، فإن قيل: من هذا الرجل الذى أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الناس بالرجوع إليه لرفع الاختلاف ببيان الحكم فعدلوا عنه إلى ما ذكرتم؟ قلنا: ذلك على بن أبى طالب (عليه السلام) وقد سبق ذكر سير من الأدلة الواردة فى أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالتمسك به والأخذ عنه وسيأتى الكثير منه فى موضعه إن شاء الله ومن بعده للطيبين من ولده (عليهم السلام) فإن قيل: فأنتم لم تختلفتم مع رجوعكم إلى من بين له النبي (صلى الله عليه وآله) جميع الأحكام مفصلة على قولكم ولم لم يرفع الاختلاف عنكم ببيان الحق قلنا: إنا لا ننكر الاختلاف بيننا فى مسائل الفقه وإنما نشأ ذلك من جهة عدم تمكن الحجية (عليه السلام) من بيان الحق للخوف على شيعته من الطواغيت وذلك أنه قد ثبت بالتواتر شدة الخوف على الإمامية فى زمن ظلمة من بنى أمية وبنى العباس حتى آل الأمر إلى استحلالهم دم من يتهم بتشييع أو يذكر أهل البيت بخير فكان الإمام (عليه السلام) يفتى بعض شيعته بمر الحق ويفتى آخر بما يحتمل التأويل والوجوه ويفتى آخرين بما يوافق أقوال العامة لئلا تجتمع شيعته على أمر واحد فيعرفوا فيؤخذ بركابهم وليس مزج الحق بغيره أو إخفائه فى حكم أو أحكام فى الفتوى للخوف على النفس من الإزهاق بأعظم من إظهار الكفر وسب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٦٦] والذى جاز لعمار بن ياسر (رضى الله عنه) وغيره من المؤمنين لدفع القتل عن نفوسهم حتى أنزل الله عذره وعذره غيره فى الكتاب بقوله عز وجل: [إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان] [١٠٩] وقوله تعالى: [إلا أن تتقوا منهم تقياً] [١١٠] وقوله تعالى فى رجال ونساء من أهل مكة آمنوا أظهروا الكفر خوفا من أهاليهم فلم يكونوا معروفين بالإيمان ولأجل أن لا يصيبهم ضرر من المسلمين وهم لا يعلمون بهم صار صلح الحديبية [ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات أن تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما] [١١١] بل كان دفع الضرر عنهم سببا لدفع القتل عن الكفار فمن هذا جاء الاختلاف بيننا وقد صح فى الرواية عن أمير المؤمنين (عليه السلام) من الطريقتين أنه لما استشاره قضاة فقالوا بم نقضى بين الناس؟ قال: (اقضوا كما كنتم تقضون حتى يكون للناس جماعة) [١١٢] وهذا القول تصريح منه بأن قضاءهم السابق غير مرضى عنده، ولو كان عنده مرضيا لما علق الرخصة فيه إلى غاية يمكن حصولها وتبين منه بأنه لم يتمكن فى تلك الحال من بيان الحق، وحمل الناس عليه لعدم إذعانهم له بالطاعة التامة، وعدم تسليمهم إليه المقادة واختلافهم عليه وعصيانهم أمره، هذا وهو خليفة فى الناس فما ظنك به فى زمان تغلب من قبله وما ظنك بالأئمة من ذريته فى حال تغلب الظلمة والطواغيت عليهم وعلى تابعيهم وما [صفحة ٦٧] زال الخوف على الشيعة موجودا فى وقت ظهور أئمتهم ولم يذهب شدة الخوف عنهم ويحصل لهم بعض الأمن فى الجملة إلا- من بعد اختفاء الحجية (عليه السلام) واستتاره حيث أخاف الطواغيت سبيله وعلم الظلمة أن لا إمام ظاهر للشيعة فهناك

حصل الاختلاف لهم لعدم الوصلة إلى الإمام الذى يزول الاختلاف ببيانه ولم يبق إلا الأخذ بما روى عن آباءه وهو على ما وصفنا لما ذكرنا فبقى الاختلاف الأول قائما كما هو، ومع هذا فإننا نقطع بأن كل مسألة اختلفنا فيها أن أحد الأقوال فيها هو حكم الله إلا أنا لا نعلمه بعينه فليس اختلفنا كسبيل اختلاف الخصوم لأن خلافهم واختلافهم حصل من عرضاهم عن قول الحجّة، واختلافنا مسبب عنه لحسن نظره إلينا، وأقولنا لا تخلو من الحق وأقوالهم تخالفه دواما أو غالبا فافتقرت الحال بيننا وبينهم وحصل العذر لنا ولم يحصل لهم فإن قالوا: إنكم وافقتمونا فى زمان غيبة إمامكم فى الاجتهاد فأنتم مثلنا قلنا لهم: ولا سواء فإن اجتهادنا باستعمال قوانين نصبها لنا الحجّة (عليه السلام) فى تميز الحق من الباطل بقدر وسعنا وطاقتنا واجتهادكم باستعمال الأقيسة التى اخترعها إبليس واحتج بها على جواز ترك السجود لآدم والآراء التى نصبها لرد أمر الله تعالى وبين الوجهتين غاية البعد، وأيضا أن اجتهادنا فى تحصيل حكم الله ممن قوله الحجّة فعذر بعد بذل الجهد إن أخطأنا واجتهادكم أنتم فى تحصيل غير حكم الله إذ لا حكم له فى تلك الواقعة عندكم فاجتهادكم لا لإحداث حكم لا يعرفه الله قبل ذلك بزعمكم ليحكم به عليكم وهو مع ما فيه من الزلل العظيم تصرف فى ملك الغير بغير إذنه، وإيجاب ما لم يوجبه الله أو تحريم ما لم يحرمه، فالخطأ لازم له على كل حال، والمعذورية مرتفعة على جميع الأحوال لأن حكم ما لم يحرمه الله ولم يوجبه الإباحة البتة فيجابه أو تحريمه خلاف حكم الله فكان اجتهادنا غير اجتهادكم فاجتهادنا مقدمة للواجب وهو تحصيل حكم الله فى الواقعة واجتهادكم لإخراج المباح عن الإباحة والتكليف بما لم يكلف الله به [صفحة ٦٨] بزعمكم فزال اعتراضكم واندفع إيرادكم. الثانى: قوله تعالى: [ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم] [١١٣] وتوضيح ذلك أن الرد إلى أولى الأمر عند الاختلاف إما لجهل المختلفين بالحكم أو لا فإن كان الأول ثبت أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يبين لجميع الأمة كل الأحكام بالتفصيل بل بينها جميعها كذلك إلى أولياء الأمر بعده فيثبت المطلوب وإن كان الثانى كان التكليف بالرد إلى أولى الأمر تحصيلًا للحاصل وهو ممتنع، فالتكليف به قبيح لا يكلف الله به على أنه لا فائدة فى الرد إلى ولاة الأمر مع العلم بالحكم من بيان النبى (صلى الله عليه وآله) فالأمر به عبث، هذا كله مع ظهور الآية من قوله تعالى: [لعلمه الذين يستنبطونه منهم] فى الأول وهو كون الفائدة فى الرد إلى أولى الأمر حصول علم للمستنبطين كانوا قبل الرد إلى أولى الأمر يجهلون لكون هذا الجملة جواب الشرط فى قوله [ولو ردوه] وحصول الجواب متوقف على حصول الشرط ومفقود قبله فعلم المختلفين بالحكم قبل الرد إلى أولى الأمر مفقود وإذا فقد العلم ثبت ضده وهو الجهل فاتضح من هذا أن المختلفين قبل ردهم ما اختلفوا فيه إلى أولى الأمر واستعلامهم الحال منهم غير عالمين بحكم الله الواقعى فى تلك الواقعة وما ذاك إلا لعدم التفصيلى لهم من النبى (صلى الله عليه وآله) وهو المراد. الثالث: ما ثبت عند الخصوم من أن عند بعض الصحابة من القرآن ما ليس عند البعض الآخر وأنه قتل من الصحابة فى حرب مسيلمة [١١٤] قوم [صفحة ٦٩] يقرؤون من القرآن شيئا لم يكن عند باقى الصحابة ولهذا لما أراد أبو بكر وعمر جمع القرآن كان من جاءهم بشئ منه وأقام عليه بينة قبلوه منه ومن لم يقم بينة على ما أتاهم به منه ردوه واتفق الخصوم على أنه لم يكن يحفظ القرآن جميعه فى عصر النبى (صلى الله عليه وآله) من الصحابة إلا على بن أبى طالب (عليه السلام) وهذا أوضح دليل على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبين جميع لفظ القرآن لكل الصحابة بل يقرأ ما ينزل عليه منه على من حضره منهم فما ظنك بمعانيه وبباقى الأحكام وقد روى مخالفونا أن زيد بن ثابت [١١٥] لما أنكر عليه عمر فى دعواه شيئا سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٧٠] عليه وآله وسلم) من جهة أن المنكر لم يسمعه جبهه بكلام قال فيه: لقد علمت أنه يؤذن لى وادخل وأنت تمنع فى كلام آخر وصريحه دعوى زيد أنه سمع من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما لم يسمع عمر ولا من كان فى طبقته وقد صدق عمر فى دعواه فى روايتهم تلك وادعى عبد الله بن مسعود [١١٦] علم ما لم يعلمه زيد بن ثابت المذكور إلى غير ذلك مما هو مزبور فى التواريخ والسير مما يعطى أن الصحابة كانوا مقرين بأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بين لبعضهم ما لم يبين لبعض آخر وكفى بذلك شاهدا على ما ندعيه. الرابع: إنه قد صح أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) خص بعض الصحابة من العلوم بما لم يخص به سائرهم فأفضى من العلوم والأسرار والأحكام لعلى (عليه السلام) بما لم يفيض بجزء منه إلى جميع الصحابة ثم بين لهم ذلك بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم" أنا مدينة الحكمة وعلى بابها فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها) [١١٧] وقال فيه (على خازن علمى وعيية علمى) [١١٨] وما أشبه ذلك من الأقوال ولهذا قال على (عليه السلام) على المنبر [صفحة ٧١] وقد وضع يديه على بطنه (هذا سبط العلم هذا لعاب رسول الله هذا ما زقى رسول الله (صلى الله عليه وآله) زقا أيها الناس سلونى قبل أن تفقدونى فوالله لو سألتمونى عن فنة تضل مائة وتهدى مائة لأخبرتكم بقائدها وسائقها إلى يوم القيامة وما من آية من كتاب الله نزلت فى ليل أو نهار أو سهل أو جبل أو حضر أو سفر مكياها ومدنيها إلا وأنا عالم بتفسيرها وتأويلها وناسخها ومنسوخها) [١١٩] وفيمن نزلت وقال لكميل بن زياد [١٢٠] (يا كميل إن هنا - وأشار إلى صدره - لعلمنا جما لو أصبت له حملة) وكثيرا ما يقول ما يضارع هذه المقالات ولما خطب يوما وذكر كلاما يخبر فيه عن قوم من الأتراك وما يفعلون فى بلاد الإسلام من الفساد وقت خروجهم قال بعض أصحابه وكان كلبيا لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب، فضحك (عليه السلام) وقال للرجل (يا أخا كلب ليس هو بعلم غيب وإنما هو تعلم من ذى علم وإنما علم الغيب علم الساعة وما عدده الله سبحانه إذ يقول: [إن الله عنده علم الساعة] [١٢١] الآية، فهذا علم الغيب لا يعلمه أحد إلا الله وما سوى ذلك فعلم علمه الله نبيه (صلى الله عليه وآله) فعلمنيه ودعا بأن يعيه صدرى وأن تضطم عليه جوانحى) إلى غير ذلك وكذلك خص النبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٧٢] وسلم) حذيفة بن اليمان [١٢٢] من أحوال المنافقين وفسر له من أسمائهم ما لم يفسر بعضه لكثير من الصحابة حتى أن عمر احتاج أن يسأله عن نفسه أهو من المنافقين أم لا كما رواه مخالفونا وأسر لسلمان أشياء كثيرة لم يظهرها لغيره من أصحابه وهكذا مما يطول ذكره. الخامس: أنه لو لم يكن النبى (صلى الله عليه وآله) بين لقوم ما لم يبين لغيرهم ولشخص ما لم يبينه لآخر من الأحكام لسقطت أخبار الآحاد وحرم العمل بها، وبيانه أن مضمون خبر الواحد لم يطلع عليه إلا رايه ولم يسمعه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا هو والمفروض أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يخص أحدا ببيان حكم دون أحد وأنه بين جميع الأحكام لكافة الصحابة فما هو من بيان النبى فهو معلوم لجميعهم وما ليس معلوما لجميعهم فهو ليس من بيانه (صلى الله عليه وآله وسلم) وخبر الواحد غير معلوم لكافتهم فيجب أن لا يكون من بيان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيكون مكذوبا ومخالفونا لا يرضون بذلك ولا يجوز عندهم إسقاط أخبار آحاد الصحابة وكيف يرضون به وهو مبنى صحة مذهبهم ولولا العمل بها لزال أساس أئمتهم كما لا يخفى على العارف بالحال ومنه يثبت المدعى. السادس: أنه قد صح عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: [صفحة ٧٣] (أمرنا معاشر الأنبياء أن نكلم الناس على قدر عقولهم) [١٢٣] ومن المعلوم أنه ليس فى وسع جميع الصحابة معرفة جميع الأحكام الإلهية ولا فى قدرة كافتهم حمل كلها وحفظ عامتها فوجب بمقتضى ذلك أن يخص بعضهم دون بعض بقدر ما يحتمله من العلم وقد روى عن عبد الله بن مسعود قال: " ما حدثت رجلا حديثا لا يبلغه عقله إلا كان له فتنه " ويروى مثله عن ابن عباس، والعقل السليم يحكم بصدق مضمونه، وقد صح عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: (إن أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا عبد امتحن الله قلبه للإيمان ولا يعى حديثنا إلا صدور أمينة وأحلام رزينة) [١٢٤] وكل ذا مروى عند مخالفينا فى بعض كتبهم ويشير إليه من التنزيل قوله تعالى: [لا يكلف الله نفسا إلا وسعها] [١٢٥] وما أشبهه، وكل هذه الأدلة سالمة من القدرح فيها يثبت المطلوب.

ان الله تعالى فى كل واقعة حكما ولا يريد إلا العمل بحكمه

إن الله سبحانه وتعالى أراد من العباد العمل فى كل واقعة بما هو حكمها عنده لا بما أدى إليه نظرهم واجتهادهم، يدل على ذلك آيات كثيرة من القرآن كقوله تعالى: [ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون] [١٢٦] وفى أخرى [فأولئك هم الظالمون] وفى ثالثة [فأولئك] [صفحة ٧٤] هم الفاسقون] وقوله تعالى: [إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين] [١٢٧] وقوله سبحانه: [ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام] [١٢٨] وهذه الآية التى قبلها وما أشبههما من أوضح الأدلة على بطلان الاجتهاد لئنه فى الأولى حكم من سواه ونهيه فى الثانية عن القول بالتحليل والتحريم بدون دلالة من قوله وكل ذلك ينافى بصريحه الرخصة فى الاجتهاد كما ترى، وقوله عز وجل: [فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا

مما قضيت ويسلموا تسليماً] [١٢٩] علق حصول الإيمان من المكلفين على تحكيمهم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما اختلفوا فيه ورضاهم بحكمه وتسليمهم لقضائه وهو يناقض رضاه منهم بالاجتهاد ومثلها قوله تعالى: [ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهىكم عنه فانتهوا] [١٣٠] وقوله تعالى: [أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون] [١٣١] والآيات الدالة على هذا المطلب كثيرة جداً. ومنها آيات الرد إلى الله وإلى الرسول وإلى أولى الأمر فإنها صريحة فيه، إذ لو رضى الله من المجتهدين بالعمل باجتهادهم، لم يكن فى الرد إليه وإلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وإلى ولاة الأمر عند التنازع والاختلاف فائدة، بل يكون عبثاً لا يأمر به الحكيم فيجب أن يكون الرد المذكور لطلبه منهم العمل بحكمه المعين فى الواقعة لا بما أدى إليه نظرهم وحصل من اجتهادهم وهو واضح لا يحتاج إلى زيادة البيان، والآيات الناهية عن اتباع [صفحة ٧٥] الظن وعن القول على الله بغير علم مثل قوله تعالى: [ولا تقف ما ليس لك به علم] [١٣٢] وغيرها والآيات الواردة فى ذم المقلدين لأسلافهم كلها على كثرتها صريحة فيه، وتعدادها يوجب التظويل فلنكتف بالإشارة إليها مع ما ذكرناه، فإن قال قائل: فإنكم اختلفتم فى كثير من المسائل الشرعية أفترى أن الله أراد منكم الاختلاف ولم يرد منكم العمل بالحكم المعين فى تلك المسائل فإن قلت: نعم، قال: خصومكم فنحن مثلكم قد أراد منا الاختلاف دون الحكم المعين وبطلت مقدمتكم، وإن قلت: لا، ناقضتم أنفسكم وأثبتتم مخالفتكم لمراد ربكم وعلى كلا الوجهين لا يصح قولكم؟ قلنا أما نحن فإن الله تعالى رخص لنا فى الاختلاف فيما اختلفنا فيه من المسائل الشرعية ولم يرد منا الاجتماع على الحكم المعين فيه فى زمان تغلب الظلمة على الأئمة الحق ومنعهم إياهم من التصرف، والدليل على ذلك ما ثبت فى الشريعة المطهرة من اختلاف الأحكام باختلاف الأحوال والأشخاص، فإنا نعلم يقيناً أن الله عز وجل أراد من مكلف فى مسألة حكماً معيناً فى حال وأراد منه فى حال أخرى حكماً آخر وأراد من بعض أفراد المكلفين حكماً فى شئ وأراد فيه حكماً آخر من آخرين فقد علمنا أن الله تعالى أوجب على واجد الماء الوضوء للصلاة أو الغسل وأوجب على فاقده التيمم، وأوجب على المرأة فى حال خلوها من الحيض والنفاس الصلاة والصيام وأوجب تركهما عليها فى وقتها، وأوجب على الآمن الحاضر إتمام الصلاة وأوجب على الخائف مطلقاً وعلى المسافر قصر الصلاة الرباعية، وأوجب الجمعة على الحر الصحيح الحاضر الذى بينه وبين محلها أقل من فرسخين وأسقطها عن العبد والمرأة والمريض والمسافر ومن هو بعيد عنها بأكثر من فرسخين، وأوجب الزكاة على من ملك النصاب ولم يوجبها على من لم يملكه والحج على المستطيع [صفحة ٧٦] وأسقطه عن غير المستطيع، وحرّم الميتة والدم ولحم الخنزير على العباد وأحل ذلك للمضطر غير الباغى والعادى، وحرّم قتل المسلم وأحل قتل الباغى والعادى وقاطع الطريق، وحرّم الكفر وأحل إظهاره عند الاكراه والخوف على النفس وعدم القدرة على دفع العدو عنها كما مر ذكره فى قضية عمار إلى غير ذلك مما ورد فى الشريعة الاختلاف فيه، ولا يخفى على ذوى الخبرة مواضعه. وبالجملة أن الممنوع اختلاف حكم الله باختلاف المجتهدين ورضاهم بالاجتهاد فى دينه لا تغيير الله حكم المكلف بتغير أحواله وإذا أثبت اختلاف حكم الله على المكلفين باختلاف أحوالهم فيما ذكرناه وفى غيره مما يطول المقام بنقله صح أن يخصص الله للإمام بل يريد منه فى حال عدم تمكنه من تشخيص الحكم المعين فى الواقعة لاتباعه وعدم تمكنهم من العمل به على التعيين لخوفه الضرر على نفسه فى بيانه وعليهم فى العمل به إلقاء الخلاف بينهم وخلط الحق بغيره فى كثير من المسائل وأن يريد من كل واحد من شيعه الإمام العمل بما ألقى إليه الإمام من الحكم وما فهمه من قول الحجة لأن فى ذلك دفع ضرر عن النفس ودفع الضرر عنها واجب، وكل ما توقف عليه الواجب وكان مقدوراً فهو واجب عقلاً وسمعاً فإذا حصل الأمن وذهب الخوف عنا زالت الرخصة فى الاختلاف وتعين على الإمام تعيين الحكم المعين لرعيته وعليهم العمل به، نسأل الله تعجيل الفرج. وأما خصومنا فإن الله أراد منهم ما أراد منا من الإقرار للإمامة والانقياد لطاعته والتسليم لأمره، والأخذ عنه والرجوع إليه فى الأحكام، ولو أنهم فعلوا ذلك إذن لزال الخوف عن الإمام فى بيان الحق لاتباعه إذ لا مخالف له وعنهم فى العمل به لأن المسلمين على هذا كلهم يكونون أتباع الإمام فلا خوف لأحد منهم على أحد، لكن الخصوم لم يفعلوا شيئاً من ذلك فلم يؤدوا ما أراد الله منهم من طاعة الإمام، بل أنكروا إمامته وخالفوه [صفحة ٧٧] ومنعوه وأتباعه من مخالفتهم وألزموه وإياهم بموافقتهم، وتوعدوه بالقتل إن لم يفعلوا وقتلوا من

الأئمة من لم يقبل ما طلبوا منه من موافقتهم، ومن اتهموه بتبعية الإمام من المسلمين، فكان اختلافهم فى الشرعيات ناشئا عن مخالفتهم ما أراد الله من طاعة الإمام وفرعا على معصيته فى حكمه المعين عليهم من تحرى مخالفة الإمام فلم يكن الله ليريد منهم الاختلاف المسبب عن مخالفتهم مراده ولا- ليرخص لهم فيه لأن أصل اختلافهم فى أحكامه خروجهم عن طاعته فى أمره وردهم عليه حكمه، والله تعالى لا- يرخص لأحد من الخلق فى معصيته ورد أمره ولا- فى أصل ذلك وفرعه، فكانت حالنا غير حالهم ولم يكونوا مثلنا لأننا غير قادرين على إزالة المانع من إظهار الحق وهم متمكنون من إزالته ببذل الطاعة للإمام فافتقرت الحال بيننا وبينهم، فإن قالوا: فما منع الإمام من جهاد العدو ودفعهم ليمتكن من بيان الحق وما منع أتباعه من معاونته على ذلك؟ قلنا: المانع للجميع عن الأمرين كون أتباع الإمام فى جميع الأوقات لقتلهم بالإضافة إلى مخالفيهم غير متمكنين من نصره الإمام إلى حد يبلغ به الغلبة على أعدائه ودفعه الضرر عن نفوس أوليائه ليحصل له الإمكان من تعيين الحكم الواقعى فكان حكم الله فى حقه وحقهم السكوت والكف فسيبهم فى هذه الحال سبيل المسلمين فى مكة قبل الهجرة فإن الله أوجب عليهم الكف وترك الجهاد وأخبر عن ذلك عز وجل: [ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة الآية] [١٣٣] وذلك لضعف المسلمين يومئذ عن مدافعة المشركين ولزوم إتيان المشركين عليهم لو جاهدوهم لكثرتهم، وقد علم جميع الناس أن من جاهد من أئمة الحق لإحياء الدين قهر وقتل أفضح قتله، وذلك لقلته ناصره وسالم من قبله لكثرة خادليه ولم يبلغ سيد أئمة الهدى مطلبه ولم يدرك مأربه من إقامة عمود الدين، [صفحة ٧٨] وإظهار الحق ونشر الأحكام لقصور أهل طاعته عن مقاومة مناويه وقلته مواليه عن عدد معاديه، فمن أين تحصل قدرة الباقين على ذلك مع تفاقم الخطب واشتداد شوكة الظالمين وتشديد أركان دولة الفاسقين واحتياج الإمام فى إزاحة الظلم والعدوان إلى اشتباك الحروب واستمرار القتل واستتار نار الوغا وإزهاق النفوس وليس معه من يقوم ببعض ذلك ويصبر عليه؟، فانزاح الاعتراض واتضح من جملة ما قلناه دفع الأيراد وثبوت المراد بتوفيق من بيده التوفيق للسداد.

لا يكلف الله سبحانه بما لا سبيل إلى معرفته

إنه لا- يجوز أن يكلف الله العباد بما لا سبيل لهم إلى معرفته ولا طريق لهم إلى استعلامه لأنه تكليف ما لا يطاق، والله تعالى منزه عن التكليف به، وهذه المقدمة قد دل عليها العقل والنقل، فأما العقل فإن العقلاء يستقبحون مؤاخذه الغافل ومعاقبه من لم يعلم قبل التنبيه والإعلام حتى شاع عند أولى الألباب أنه لا- تكليف إلا- بالبيان، وأما النقل فالآيات كثيرة مثل قوله تعالى: [ذلك إن لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون] [١٣٤] وقوله تعالى: [وما كنا مهلكى القرى حتى نبعث فى أمها رسولا- يتلو عليهم آياتنا] [١٣٥] وقوله: [وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا] [١٣٦] وقوله: [لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل] [١٣٧] وقوله تعالى: [ولو إنا أهلكناهم بعداب من قبله وقالوا ربنا لولا أرسلنا إنا رسولا فنتبع آياتك] [صفحة ٧٩] من قبل أن نذل ونخزى] [١٣٨] وقوله تعالى: [لا يكلف الله نفسا إلا وسعها] [١٣٩] [لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها] [١٤٠] وقوله تعالى: [ما جعل عليكم فى الدين من حرج] [١٤١] وأى حرج أعظم من تكليف الإنسان بما لا يعلمه ولا دليل له عليه فيكون منغيا بعموم الآية؟، والآيات الدالة على هذا المعنى بالصريح غير ما ذكرناه كثيرة لا- نزيل بذكرها القول، ومن السنة قول النبى (صلى الله عليه وآله) المستفيض [لا ضرر ولا ضرار فى الدين] وتكليف الإنسان بما لا يعلم ضرر عليه ظاهر، وكثير من السنة صريح فى المعنى مما لا حاجة إلى ذكره، ولا يخفى على الفطن الخبير على أن ذلك هو المعروف من سيرة النبى (صلى الله عليه وآله) فإنه ما قاتل أحدا من المشركين إلا بعد الإنذار والإعذار إليه وإقامة الحججة إن طلبها منه، وهذه كانت سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) وبالجملة فالأمر فى هذا واضح ومنكر ذلك مكابر لا يلتفت إليه لأنه قائل بوقوع المحال وهو محال وأوثكك بعض حشوية العامة وبعض أهل الضلال الناسيين إلى الله تعالى القبيح قبحهم الله وأعمى بصائرهم وأعادنا من مقالاتهم.

لا طريق إلى معرفة الحكم المعين إلا من جهة بيان الامام

إنه لا طريق إلى معرفة الحكم المعين عند الله فى الواقعة إلا من بيان خليفة الرسول (صلوات الله عليه)، والدليل على ذلك أن نصوص الكتاب والسنة لا تفى إلا بيسير من الأحكام الشرعية، وظواهرهما لا تفيد اليقين [صفحة ٨٠] لكثرة الاختلاف فيهما واحتمالها الوجوه المتعددة، وباطن الكتاب لا تبلغه عقول الرجال ولا أفهام الناس كيف والله تعالى يقول: [وما يعلمه إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به] [١٤٢] وليس الراسخ فى العلم إلا الإمام المؤيد من الله بالإلهام كما سيأتى فيه البيان التام، وأخبار الآحاد لا تفيد إلا ظنا مع أن كلا- من ظواهر الكتاب والسنة النبوية المتواترة وأخبار الآحاد، لا تستوعب الأحكام والوقائع، والإجماع الضرورى لم يحصل إلا فى قليل من أحكام الشرايع، وما ليس بضرورى لا يفيد العلم مع أن حجته بدون دخول من لا يجوز الخطأ عليه فى الأحكام فى جملة المجمعين غير ثابتة لجواز الخطأ على الآحاد فيجوز على الجملة، ولا- قدح فى ذلك بالأخبار المتواترة لأنها إخبار عن محسوس والإجماع إخبار عن أمر نظرى، وليس يتطرق إلى المحسوسات من الخفاء والاشتباه ما يتطرق للأمور النظرية غير اليقينية فلذلك امتنع الاشتباه فى المحسوسات على الخلق الكثير عادة دون النظريات وحصل القطع بأخبار جماعة كثيرة لا يحتمل تواطئهم على الكذب فيها دون النظريات والمعانى المعقولة فإن احتمال اتفاق الأفهام على الخطأ فيها قائم فتيين الفرق وزال القدح، والقياس لا يفيد إلا وهما غير معتبر فى الشرع، لأن المطلوب معرفة الحكم باليقين لا بالوهم، على أن أصحابنا أبطلوه من الأصل واحتج لإبطاله شارح الباب الحادى عشر بأن مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب الصوم آخر رمضان وتحريمه أول شوال، واتفاق المختلفات كوجوب الوضوء من البول والغائط، واتفاق القتل خطأ والظهار فى الكفارة، هذا مع أن الشارع قطع سارق القليل دون غاصب الكثير، وجلد بقذف الزنا وأوجب فيه أربع شهادات دون الكفر وذلك كله ينافى القياس، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) (تعمل هذه الأمة برهه بالكتاب وبرهه [صفحة ٨١] بالسنة وبرهه بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا وأضلوا) [١٤٣] انتهى قلت: والأدلة على بطلان القياس كثيرة قد تكفلت ببيانها كتب أصحابنا فى الأصول وليس الغرض هنا التنصيص على بطلان القياس حتى نستزيد من الأدلة على فساده وإنما الغرض نفى كونه طريقا إلى تحصيل الحكم التكميلى وهو حاصل بما ذكرناه، وأما الرجوع إلى البراءة الأصلية فظاهر أنه مستلزم لرفع أحكام كثيرة لأنها عبادة عن أصله براءة الذمة من الوجوب والتحريم فليست بطريق لبيان الأحكام فتيين أن لا طريق لمعرفة جميع أحكام الله المطلوبة من المكلفين إلا بيان الإمام لأن بيان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يحصل فى الجميع لكافة الناس كما مر بيانه ووضح برهانه فلا- بد من قائم مقامه فى ذلك وهو خليفته والوارث منزلته لبيين للأمة ما احتاجوا إليه، وحيث سلمت هذه المقدمات وصحت ثبت منها أن الحجج لله لا تقوم على العباد والعلل لا تزاح عنهم فى جميع أزمنة التكليف إلا بهاد يهديهم إلى الحق ومرشد يرشدهم إلى الصواب ودليل يدلهم على طريق الهدى وعالم لا يتغير علمه يبين لهم ما اختلفوا فيه من أمر الدين ويقيم لهم الكتاب ويوضح لهم متشابهات الآيات ويفصل لهم مجملات السنة ويفسر لهم ما جهلوه من حدود الملة وذلك هو الإمام، فإذن يجب فى حكمه الله تعالى لذلك نصب إمام يحصل به المطلوب فى كل أزمنة التكليف ولا يجوز أن يخلو عصر من أعصار التكليف ولا وقت من أوقاته عمن يحصل به الغرض المذكور وتكون له تلك المرتبة الشريفة. الثالث [١٤٤] من الكتاب المجيد وهو قوله تعالى: [يوم ندع كل أناس [صفحة ٨٢] بإمامهم] [١٤٥] فإنه صريح فى أن لكل أناس إماما، وإضافته إلى ضميرهم يدل على تغييره بتغيرهم فيكون لكل عصر إمام، وقد قال المفسرون فى معنى الآية أنه ينادى فى الموقف يا أتباع فلان يا أصحاب فلان فينادى كل قوم باسم إمامهم، وهو نص فيما قلناه من أنه لا بد فى كل عصر من إمام، وأنه شخص إنسانى لا القرآن إذ لا يتغير بتغير الأزمان ولا يكتفى عنه بفلان، وقوله تعالى: [إنما أنت منذر ولكل قوم هاد] [١٤٦] وهو أيضا نص فى أن كل قوم لا بد أن يكون فيهم هاد يهديهم إلى حكم الله ويدلهم على ما يقربهم إليه وليس عصر من الأعصار إلا وفيه من هو كذلك، فإذن وجود الإمام واجب فى كل أعصار التكليف، وجملة من الآيات المتقدمة تومى إليه وكذا غيرها وإن لم تكن صريحة فيه.

الرابع: الأخبار الدالة على عدم خلو العصر من حجة الله على خلقه عالم لا يتغير علمه فمنها الخبر المشهور وهو قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية) [١٤٧] وفى لفظ عبد الله بن عمر كما رواه الإسكافى [١٤٨] (من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية) ولفظ الصدوق [صفحة ٨٣] منا: (من مات وليس له إمام..) إلى آخره وذكر بهاء الدين الشيخ الجليل محمد بن حسين بن عبد الصمد العاملى فى شرح الأربعين لفظ الحديثين هكذا (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) [١٤٩] مشعرا بالاتفاق عليه وعلى كل حال فالخبر دال على أنه فى كل زمان إمام تجب معرفته على المكلفين ولا يجوز لأحد جهله وأن من مات من المسلمين ولم يأت به مات ميتة كفر ولم ينفعه إسلامه ولا ما عمله من افعال الخير، ولما قلناه طرق عبد الله بن عمر بن الخطاب على الحجاج بابيه ليلا- ليبيعه لعبد الملك بن مروان فقال الحجاج لحاجبه: قل له يأتى الصبح فأبى أن ينصرف قبل المبايعة وذكر الحديث [١٥٠] مستدلا به وأنه خاف أن يطرقه الموت فى تلك الليلة فيموت ولا إمام له كما رواه العامة من أمره وفعله ولا يجوز أن يكون المراد بالإمام فى الحديث المذكور القرآن كما زعم بعض أهل الخلاف لوجوه. الأول: إن القرآن لا يجهله أحد من المسلمين ولا- يزعم مخالفته أحد، والإمام المذكور فى الخبر مما تقع عليه الخفية وتعرض للناس فيه الجهالة، وإنهم يكونون بين عارف به وجاهل ومؤمن به وتارك فيكون غير القرآن. الثانى: إن الإمام المذكور فى الخبر مما يتغير بتغير الأزمنة وتغير المكلفين ولو لم يكن كذلك لم يعرض للناس عدم معرفته فيموت منهم من ليس عارفا به ولا- معتقدا إمامته والقرآن لا- يتغير بتغير الزمان فيكون الإمام المذكور غير القرآن. الثالث: إن لفظ الإمام ظاهر فى شخص إنسانى له رتبة الإمامة لأنه هو المتبادر منه عند الإطلاق ويرشد إليه أن الإمام فى الخبر لو كان المراد به القرآن [صفحة ٨٤] لكان المراد إما معرفة أحكامه أو العمل به أو معرفة أنه كتاب الله وأن ما فيه من الأحكام عن الله وهو التصديق به المعبر عنه بالمعرفة الإجمالية، لا- شئ غير هذه الثلاثة فإن كان المراد الأول فأكثر المسلمين غير عارفين بأحكام القرآن وإنما يعرفه الأوحى من العلماء والمقلد لا يطلق عليه لفظ المعرفة فى العرف القديم ولا باعتبار اللغة العربية فيجب حينئذ أن يكون جميع الناس مكلفين بمعرفة أحكام القرآن ومعانيه عن نظر واجتهاد ومن قصر عن ذلك من المسلمين مات كافرا وهذا مخالف لاتفاق الأمة إذ لا يشترط أحد من أهل العلم ذلك فى صحة الإيمان ثم كيف تحصل لأحد من العلماء معرفة معانى القرآن والإحاطة بما فيه من الأحكام على التمام مع اشتماله على المتشابه والمجمل والخاص والعام والناسخ والمنسوخ وغير ذلك من الوجوه، وعلى هذا لا- يموت أحد من الناس إلا كافرا لتعذر الإحاطة بمعرفة القرآن عليه ولا شك فى بطلان هذا الوجه وملزومه، وإن كان الثانى فأكثر الناس غير عاملين بالقرآن بل نبذوا أحكامه وتركوا أوامره وعصوا زواجره ولم يعمل به ولا يخالفه فى جميع الأحكام إلا يسير بل أيسر من اليسير ومن عمل من الناس به لم يعمل من أحكامه إلا بالقليل فيجب على هذا أن مات وهو عاص فقد مات كافرا لعدم امتثاله لبعض أحكام القرآن على أن ذلك لازم فى أكثر الناس لما أخبر الله سبحانه فى القرآن عن عصيان أكثر الناس بقوله: [وقليل من عبادى الشكور] [١٥١] وقوله تعالى: [ولا تجد أكثرهم شاكرين] [١٥٢] وبطلان هذا واضح كالأول لا سيما عند الخصوم، وإن كان الثالث فذاك لا يجهله مسلم ولا ينكره مقر بنبوته نبينا محمد (صلى الله عليه وآله) فلا معرض للجهالة فيه فلا معنى لتقسيم الناس بين ميت على معرفته وميت على الجهل به كما هو مفاد الخبر فظهر من ذلك أن المراد بالإمام فى غير القرآن، ولا يجوز [صفحة ٨٥] أن يراد منه إمام المذهب مطلقا - كما أنه ربما يقول به متعصب من القوم المخالفين لوجوه.

المراد بالإمام إذا أطلق إمام الجميع

الأول: إن المتبادر من لفظ الإمام فى المقام - بل إذا أطلق مطلق - الرئيس العام المنسوب من قبل الملك العلام لا فقيه قلده فى فتاواه جملة من الرعاى وحثائه من الناس والتبادر أمانة الحقيقة. الثانى: إن تسمية الفقيه الذى قلده قوم على ما ذكرناه بالامام إنما هو شئ طار من متأخرى مخالفينا واصطلاح جديد منهم ولم يكن معروفا فى القديم ولا يعرفه الصحابة ولا التابعون ولا من بعدهم بطبقات متعددة وإنما يعرفون من الإمام الرئيس العام، فيلزم أن جعلنا لفظ الإمام فى الخبر واقعا على فقيه مقلد لقوم أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله)

وسلم) خاطب أصحابه بما لا يعرفونه وكلفهم بما لا يفهمونه وذلك غير جائز. الثالث: إن الإمام فى الخبر لو كان كما يظن من أنه الفقيه المذكور لوجب أن يكون الناس قبل اختراع المذاهب الأربعة ماتوا على الكفر حتى الأئمة الأربعة لأنهم ماتوا ولم يعرفوا أنهم بالمنزلة التى جعلها لهم أكثر العامة ولا دخل فى خلدتهم ذلك ولا ظنوا أنهم يكونون أئمة لا يجوز مخالفتهم وقتا ما، ويكون الصحابة ومن بعدهم ماتوا كفاراً لأنهم لم يعرفوا أن أئمة المذاهب ويكونون فلاناً وفلاناً إلى آخرهم، وهذا ما لا يقول به مميز ولا المراد السلطان المتغلب الجائر كما ذكره بعض العامة إذ لا تجوز ولايته ولا الركون إليه بنص القرآن فى قوله تعالى: [ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار] [١٥٣] فكيف يكفر من مات جاهلاً به وغير معتقد إمامته، وهذا لا يرتاب فيه ذو فهم ولقد روى عن إمامهم أبى حنيفة أنه قال: "لو دعانى اللص [صفحة ٨٦] الدوانيقى إلى حمل آجرة إلى بناء مسجد ما أطعته [١٥٤] وإذا بطل ما احتملوه من الاحتمالات فى الخبر فى معنى الإمام تعين أن يكون المراد منه ما ذكرناه وهو الرئيس العام المنسوب من الله لهداية الناس وحماية حريم الإسلام، والظاهر من ابن أبى الحديد [١٥٥] ظهوراً يقرب إلى التصريح أن المراد بالإمام فى الخبر الأئمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأن من مات وهو عارف بهم كان مؤمناً ومن مات ولم يعرفهم مات فاسقاً وولد فى النار وأراد بهم الخلفاء الأربعة ومن صحت إمامته بعدهم عند أصحابه، وليس المراد من الإمام من هو فى زمان المكلف الميت، وجوابه معلوم مما ذكرناه فى أول الكلام على معنى الخبر ويؤيده ما رووه وهو أيضاً من الراوين لفعل عبد الله بن عمر مع الحجاج وقد مر ذكره فإنه مصرح بأنه فهم من الإمام المذكور فى الخبر إمام زمان المكلف لا الإمام الذى مضى زمانه وانقضى دوره، وإن كان قصر فى النظر حيث جعل إمام الفساق الذى تجب عداوته كإمام الحق الذى تجب معرفته، بل رجح الأول على الثانى فقعد عن بيعه أمير المؤمنين على (عليه السلام) وخذله مع الخاذلين وفعل ما سمعت فى بيعه عبد الملك ولقد أزرى عليه الحجاج بذلك واستحقره حتى أنه لم يجلس له ولم يعطه يده بل أخرج إحدى رجله من اللحاف وهو نائم وقال بايعها فإن يدي عنك مشغولة [١٥٦] وهذا من فرط جهله أو شدة عداوته لأمر المؤمنين (عليه السلام) يرثها لا عن كلاله، والحاصل أن الخبر واضح فى أن لكل زمان إماماً تجب معرفته على المكلفين ولا يسعهم جهله لا سيما على ما ذكره البهائى فى لفظ الحديث، والاحتمالات مزيفة وهو المطلوب روى ثقة الإسلام محمد بن يعقوب [صفحة ٨٧] الكلينى بسنده عن بريد قال سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول فى قول الله تبارك وتعالى: [أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به فى الناس] [١٥٧] فقال: (ميت لا يعرف شيئاً ونوراً يمشى به فى الناس إماماً يأتى به، كمن مثله فى الظلمات ليس بخارج منها قال: الذى لا يعرف الإمام) [١٥٨] وعن أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله تعالى: [ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً] [١٥٩] قال: طاعة الله ومعرفة الإمام [١٦٠] انتهى. ومنها: قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث الثقلين (لم يفترقا حتى يردا على الحوض) فبين بذلك أنه لا بد من متمسك به مع القرآن من عترته فى كل زمان لا ينقطع فى وقت ما دام التكليف باقياً حتى يردا على الحوض وهو وقت انقطاع التكليف وذلك المتمسك به الذى هو قرين القرآن هو الإمام المدعى إذ لا يجوز أن يكون غيره فيكون باقياً ما بقى التكليف كبقاء القرآن فيجب أن يكون فى كل عصر من هو كذلك حتى تصدق القضية التى لا يجوز عليها الكذب. ومنها: ما رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين من قول النبى (صلى الله عليه وآله): (النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتى أمان لأهل الأرض من الاختلاف) [١٦١] وروى أحمد بن حنبل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (إذا ذهب النجوم ذهب أهل السماء وإذا ذهب أهل بيتى ذهب أهل الأرض) [١٦٢] وروى جماعة من محدثيهم عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٨٨] وآله وسلم) قال: (النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتى أمان لأمتى) [١٦٣] وفى رواية أخرى (أهل بيتى أمان لأهل الأرض فإذا هلك أهل بيتى جاء أهل الأرض من الآيات من كانوا يوعدون) [١٦٤] قال فى إسعاف الراغبين وهو من أشد المخالفين بعد نقل هذه الأخبار وقد يشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: [وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم] [١٦٥] قيام أهل بيته مقامه فى الأمان لأنهم منه وهو منهم كما ورد فى بعض الطرق انتهى [١٦٦]. أقول وهذه الأخبار صريحة فى أنه ما دام التكليف باقياً فلا بد من شخص من العتره يؤمن به أهل الأرض من الاختلاف وأن الأرض لا يمكن خلوها من شخص بهذه المثابة ولو خلت منه لهلك أهلها وذهبوا، فهم أمان

لأهل الأرض من الهلاك والاختلاف، وليس كذلك إلا من ذكرناه وهو الإمام المنصوب من قبل الله لبيان الأحكام ورفع الاختلاف وإزالة الاشتباه عن المكلفين فى الحلال والحرام لا مع جميع قرابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ ليس كلهم ممن يرضى مذهبه ويحمد طريقه. وبالجملة أنه لا يصلح لرفع الاختلاف ويكون أمانا منه ومن الهلاك للعباد إلا من هو مؤيد من الله بالإلهام ومخصوص من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاعلام لا يتغير علمه ولا يتبدل حكمه وما سواه لا يكون كذلك كما هو ظاهر، وهذا تصديق ما روى عن أئمتنا (عليهم السلام) فى هذا المعنى روى الشيخ الجليل محمد بن يعقوب الكليني عن على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما [صفحة ٨٩] (عليهما السلام) قال: قال: إن الله لم يدع الأرض بغير عالم ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل) وعن على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: (لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت) وعن على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: قلت له: أتبقى الأرض بغير إمام؟ قال: (لا) قلت: فإننا نروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنها لا تبقى بغير إمام إلا أن يسخط الله على أهل الأرض أو على العباد فقال: (لا تبقى إذا لساخت) [١٦٧] وعن على بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله المؤمن عن أبي هراسه عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: (لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله) وعن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي على بن راشد قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): (إن الأرض لا تخلو من حجة وأنا والله ذلك الحجة) [١٦٨] إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التى يضيق بنقل بعضها المقام. ومما يدل على المطلب من كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) وأقواله الذى ثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حقه (إنه مع الحق والحق معه) كثير نذكر منه شيئا. فمنها: قوله لكميل بن زياد فى كلام طويل (اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهرا مشهورا وإما خائفا مغمورا لثلا تبطل حجج الله وبيئاته وكم ذا وأين؟ أولئك والله الأقلون عددا الأعمومون عند الله قدرا يحفظ الله حججه وبيئاته حتى يودعها نظراءهم ويزرعوها فى قلوب أشباههم هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة وباشروا روح اليقين واستلانوا ما [صفحة ٩٠] استوعره المترفون وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى أولئك خلفاء الله فى أرضه والدعاة إلى دينه، آه آه شوقا إلى رؤيتهم) [١٦٩] وهذا الكلام نص صريح فى وجوب دوام الحجة وبقاء الخليفة فى الأرض ما دام التكليف باق لا يموت واحد حتى يخلفه من يقوم مقامه وحمل ابن أبي الحديد هذا الكلام على الأبدال السائحين [١٧٠] فى الأرض فاسد يرد قوله (عليهم السلام): (وخائفا مغمورا) فإن الأبدال الذين عناهم ابن أبي الحديد لا خوف عليهم من أحد ثم إنه من أين يكون لأحد هذا المقام الذى ذكره أمير المؤمنين (عليه السلام) وهذه الأوصاف غير الأئمة بالمعنى الذى قدمناه خصوصا قوله (عليه السلام): (لثلا تبطل حجج الله وبيئاته) وقوله "هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة" إلى آخر الأوصاف إذ من المعلوم البتة أنه ليس أحد من المقلد الذين لا يعرفون الحلال والحرام إلا من فتوى إلى أبي حنيفة ومالك والشافعى وأضرابهم الذين يقيسون الدين برأيهم بقائم لله بالحجة وهو مقلد لمن لم يقم بها فمن أين هجم العلم بهؤلاء على حقيقة البصيرة؟ بل من أين حصلت لهم البصيرة هم مقلدون لمشايخهم، وهم مختلفون؟ والخارج عن تقليد المشايخ الأربعة غير صحيح العبادة عند المعتزلى فمن أين يكون قائما بحجة الله إلى آخر الأوصاف؟ ومن أرادهم بقوله لم ينالوا من البصيرة ما يبيل صدق الظمئان؟ على إنا لا نعرف الأبدال السائحين فى الأرض ولم ندرك منهم من هو مصداق هذه الأوصاف حتى نجعل من لم نره منهم بحكمه كما رأينا الإمام الظاهر وجعلنا الغائب بحكمه بل إنا لا نعرف السائحين إلا القوم الذين يقال لهم الكلدانية والعامية يسمونهم أولياء ويطلق عليهم الناس لفظ الدراويش وهؤلاء قوم لا يصلون فضلا عن أن يكونوا يحسنون الصلاة افتري هؤلاء الذين عناهم أمير المؤمنين بأن باشروا [صفحة ٩١] روح اليقين أو أنهم خلفاء الله فى أرضه والدعاة إلى دينه؟ وسائحا غير هؤلاء لا نعرفه، إن صريح كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) أن القوم الذين وصفهم منهم ظاهر ومنهم مستور وكلام المعتزلى مصرح بأن جميع السائحين مستورون لا يعرفون، فلا يطابق كلامه لفظ الخبر ومعناه فلا يصلح أن يحمل عليه، وبالجملة أن كلام المعتزلى لا معنى له وإنما هو من

ضيق الخناق فيتعلل بما لا يجدى نفعاً والله الهادى. ومنها: قوله (عليه السلام) فى خطبة له (والهجرة قائمة على حدها الأول ما كان لله فى أهل الأرض حاجة من مستسر الأمة ومعلنها لا يقع اسم الهجرة على أحد إلا بمعرفة الحجة فى الأرض فمن عرفها وأقر بها فهو مهاجر ولا يقع اسم الاستضعاف على من بلغته الحجة فسمعتها أذنه ووعاها قلبه) [١٧١] وهذا الكلام من أصرح الصريح فى أن الأرض لا تخلو من إمام تجب معرفته وإن من عرفه صح عليه اسم الهجرة فسمى مهاجراً وإن من لم يعرفه سُمى مستضعفاً لا دين له وهو قوله (عليه السلام)، لا يقع اسم الهجرة على أحد إلا بمعرفة الحجة فى الأرض ولا يقع اسم الاستضعاف إلى آخره وأن ذلك باق ما دام التكليف موجوداً وهو قوله (عليه السلام) " ما كان لله فى أهل الأرض حاجة " وقد اعترف المعتزلى بذلك فإنه لما ذكر الفرق بين هذه الهجرة التى ذكرها أمير المؤمنين وبين الهجرة التى ذكرها النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله: (لا هجرة بعد الفتح) وخص الأولى بالهجرة إلى الإمام قال: ثم ذكر يعنى أمير المؤمنين أنه لا يصح أن يعد الإنسان من المهاجرين إلا بمعرفة إمام زمانه وهو معنى قوله: (إلا بمعرفة الحجة فى الأرض) قال: فمن عرف الإمام وأقر به فهو مهاجر قال: ولا يجوز أن يسمى من عرف الإمام مستضعفاً - إلى أن قال -: وشيعة الإمام ليست الهجرة بالبدن مفروضة عليهم بل تكفى معرفتهم به وإقرارهم بإمامته فلا يقع اسم الاستضعاف [صفحة ٩٢] عليهم [١٧٢] انتهى قوله: ولازم قوله أنه من المستضعفين لأنه لا إمام له على طبق مذهبه والخلفاء الفساق الذين فى زمانه من بنى العباس لا يصلحون للإمامة على الوجه المذكور فى قول أصحابه، وإمامنا المستور عن أهل الغرور لا يثبت هو وجوده بل ينفيه فى مواضع كثيرة بالصريح من كلامه فبقى حينئذ بلا إمام عدل فهو من المستضعفين لا محالة، والعجب منه فى هذا الموضوع أنه لم يذكر أن الإمام الذى معرفته تكون هجرة هو القطب الذى كان يدعيه فى شرح كثير من خطب أمير المؤمنين المشابهة فى المعنى لهذه الخطبة، وأظنه هنا نسى ذلك ولم يتصور أن الكلام نص فى مذهب الإمامية ليتصدى لدفعه ولو بالراح ولستره ولو بالزجاج، وأنت خبير بأن الكلام المذكور صريح وأى صريح فيما ندعيه. واعلم أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أراد بالمهاجر والمستضعف فى قوله المذكور وأشار به إلى ما فى قوله تعالى: [إن الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها] [١٧٣] الآية فمن عرف الإمام فى زمانه كان مهاجراً فى الأرض وإن لم يخرج من منزله ومن جهل إمام زمانه فهو مستضعف وإن جاب الأقطار. ومنها: قوله فى خطبة (وإنما الأئمة قوام الله على خلقه وعرفاؤه على عباده ولا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه) [١٧٤] الخطبة، وهى وفق المدعى لأن قوله (عليه السلام): "الأئمة قوام الله على خلقه" صريح فى دوام وجود الإمام واستمراره باستمرار زمان التكليف، لأن القائم على الخلق والعريف عليهم يستحيل أن يكون غير موجود ولا حى ولا عارف بأحوالهم، وقوله (عليه السلام): "لا يدخل الجنة" [صفحة ٩٣] الخ. معناه أنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم بالإمامة وأقر لهم بها وعرفوه بالاقرار لهم بذلك فيجب حينئذ أن يكون فى كل عصر إمام قائم لله على خلقه وعريف عليهم يدخل الجنة من أقر له بالإمامة ويدخل النار من أنكر إمامته ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة وهو المطلوب، والكلام ظاهر فى سعة علم الإمام لتمكنه من معرفة عارفيه ومنكره مع بعد ديارهم وكثرتهم، وهو تصديق ما ورد من طرقتنا عن أهل البيت أن الإمام يعرف أوليائه وأعداءه فى أقاصى الأرض وأدانيها، وأن الدنيا عند الإمام بمنزلة الدرهم فى كف الإنسان يقبله يعلم أعلاها وأسفلها كما رواه المشائخ الكبار مثل محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن يعقوب وابن بابويه وغيرهم من أكابر محدثينا فى كتبهم، وليس المراد أن الأئمة يعرفون أوليائهم يوم القيامة خاصة كما ذكره ابن أبى الحديد فى شرح الخطبة [١٧٥] لأن الذين لا يعرفون أوليائهم إلا - فى الآخرة لا يسمون عرفاء الله على خلقه فى الدنيا لأن العريف النقيب والرئيس، على أن معرفة الولي والعدو فى الآخرة لا يختص بالأئمة بل الخلق كلهم ينكشف لهم حينئذ الغطاء فيعرف أهل الجنة أوليائهم ويكونوا (إخواناً على سرر متقابلين)، ويعرف أهل النار أوليائهم (كلما دخلت أمة لعنت أختها) ويعرف المظلوم ظالمه وإن كان بعد موته بذكر سئ ويعرف المحسن من أحسن إليه كذلك كما هو معلوم لدى العارفين فلا فضل للأئمة فى هذا يوم القيامة على غيرهم ثم إن المتبادر من قوله: "لا يدخل الجنة" الخ. إنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم فى الدنيا بالإمامة وعرفوه فى الدنيا بالاقرار لهم بها ولا

يدخل النار إلا من أنكر إمامتهم فى الدنيا وأنكره، أى لم يعرفه فى الدنيا بالاقرار لهم بالإمامة وهو يؤيد المطلب ويوضحه، وكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى هذا المعنى كثير وسيأتى بعض منه فى آخر الكتاب فى موضع يشبه هذا الموضوع أو هو فرعه إن شاء الله تعالى. [صفحة ٩٤]

الرد على من قال بجواز خلو العصر من إمام

احتج قوم من الخصوم على جواز خلو العصر من إمام بقوله تعالى: [لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك] [١٧٦] وبقوله تعالى: [وما آتيناكم من كتب يدرسونها وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير] [١٧٧] وأجاب أصحابنا عنه بأن الآيتين نفى للرسول لأن النذير هو الرسول كما يدل عليه قوله فى الآية الثانية [ما أرسلنا] وقوله تعالى: [وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم] [١٧٨] وكثير من الآيات وليس فى الآيتين نفى الأنبياء والأوصياء الهادين إلى الله تعالى والأول نقول به فإننا نجوز خلو العصر من رسول مبعوث بل من نبي ولا نجوز خلوه من وصي هاد تقوم به الحجّة لله على العباد والآيتان لا تنفيانه فلا حجّة لكم فيهما على ما ادعيتم أقول أما قوله تعالى فى الأولى: [ما أتاهم من نذير من قبلك] [١٧٩] وفى الثانية: [وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير] [١٨٠] فمحتمل لأن يكون الله تعالى أخبر أنه لم يرسل فى قريش رسولا منهم قبل النبي (صلى الله عليه وآله) وإن كان أرسل فيهم من غيرهم وبلغتهم دعوة الرسل (عليه السلام) إلى توحيد الله تعالى فليس فى الآيتين دلالة على انتفاء الرسل مطلقا وإنما أقصى دلالتهما على انتفاء رسول إلى قريش عن أنفسهم قبل النبي (صلى الله عليه وآله) ويؤيد ما قلناه قوله تعالى: [وإن من أمة إلا خلا فيها نذير] [١٨١] فإنها ناصة على أنه لا تخلو أمة من الأمم من رسول إليهم منذر يخوفهم من العقاب وقد اعترف بذلك شيخ المعتزلة أبو على الجبائى [١٨٢] فقال وفى هذا دلالة على أنه لا [صفحة ٩٥] أحد من المكلفين إلا وقد بعث إليهم الرسول وأنه سبحانه أقام الحجّة على جميع الأمم انتهى ومثل ما قلناه فى الآيتين قال به الحسن البصرى فى قوله تعالى: [لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون] [١٨٣] فقال: (لم يأتهم نذير من أنفسهم وقومهم وإن جاءهم من غيرهم) ويحتمل أيضا أن المراد ما أتاهم من نذير من قبلك على حسب ما جئت به وكذلك فى الآية الثانية وهذا كما قاله قوم فى [لتنذر قوما] الآية فتبين أن الآيتين اللتين احتج بهما الخصم لا تدلان على خلو العصر من الرسل فضلا عن أن تدلا على خلوه من الأوصياء الهادين فسقط الاحتجاج بهما رأسا، وأما الآية الثالثة وهى قوله تعالى: [لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم] فقد عرفت ما قيل فيهما مما لا ينفى وجود الرسل إلى قريش من غيرهم، على أن المروى عن عكرمة [١٨٤] فى معناها لتنذر قوما كما أنذر آباؤهم بجعل ما مصدرية لا نافية وحرف التشبيه محذوف كما حذف فى قوله تعالى: [وهى تمر مر السحاب] [١٨٥] وهذا القول أدل على المطلوب من الأول ويعضده آيات كثيرة [وإن من أمة] الآية، وآيات نفى الحجّة للناس على الله بعد الرسل وقوله تعالى: [ثم أرسلنا رسلنا تترى كلما جاء أمة رسولا كذبوه] [١٨٦] وقوله تعالى: [قل قد جائكم رسل من قبلى بالبينات وبالذى قلتم فلم تقتلتموهم إن كنتم صادقين] [١٨٧] جوابا لقولهم [صفحة ٩٦] [لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك] [١٨٨] الآية كما قاله بعض الأفاضل وأما فى الظاهر فهى جواب لقول اليهود [لن نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار] [١٨٩] كما قصه الله من قولهم فلا حجّة فيها على المقصود فهذه الآيات دالة على أن الله عز وجل لم يترك أمة بغير رسول تقوم به الحجّة عليهم وقال الشيخ الصدوق: "إن معنى الآية الأولى وهى قوله تعالى: [لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك] [١٩٠] أى ما جاءهم رسول بتبديل شريعة ولا نسخ مله ولم ينف الهداة الدعاء من الأوصياء" [١٩١] انتهى وهو محتمل أيضا. أما قوله تعالى: [وما آتيناكم من كتب يدرسونها] [١٩٢] فلا دلالة فيه على نفى الرسول وإنما غاية دلالته على أنه لم ينزل الله على قريش كتبا من السماء بلسانهم قبل القرآن وهذا ما لا ينكره أحد ولا ينفى الخصم إذ لا- يجب فى كل رسول أن يكون معه كتاب وله شريعة بل يجوز إرسال الرسل يدعون إلى شريعة واحدة ولتأكيد ما فى العقول كما ذهب إليه الإمامية وأبو على الجبائى وأتباعه من المعتزلة، ودل على الاتفاق على أن لا شريعة لأحد من الأنبياء إلا- لآدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأن كل الرسل غيرهم يدعون إلى

الشرائع السابقة على شريعتنا، والحاصل أن الآيات لا تدل على نفى الرسل مطلقا بوجه من الوجوه، ولو نزلنا للخضم عن الحجّة وقلنا بدالاتها على ذلك لم تكن دالة على نفى إمام هاد تقوم به الحجّة لله على العباد كما عرفت من البيان، وقد وضّح من ذلك سلامة أدلتنا الدالة على وجوب وجود إمام فى كل زمان من أزمنة التكليف عن [صفحة ٩٧] معارض فتعين القول به والمصير إليه، ولا بأس بنقل بعض الأخبار عن أئمتنا (عليهم السلام) فى هذا المعنى روى ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني بسنده عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): [إنما أنت منذر ولكل قوم هاد] فقال: رسول الله (صلى الله عليه وآله) المنذر وعلى الهادى، يا أبا محمد هل من هاد اليوم؟ قلت: بلى جعلت فداك ما زال منكم هاد بعد هاد حتى دفعت إليك فقال: (رحمك الله يا أبا محمد لو كان إذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية مات الكتاب ولكنه؟؟ يجرى فيمن بقى كما جرى فيمن مضى) [١٩٣]. وروى الصدوق رئيس المحدثين بسنده عن أبى الصباح عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: (إن الله تبارك وتعالى لم يدع الأرض إلا وفيها عالم يعلم الزيادة والنقصان فإذا زاد المؤمنون ردهم وإذا نقصوا شيئا أكمله لهم ولولا ذلك لالتبست على المؤمنين أمورهم). وبسنده عن عبد الأعلى بن أعين عن أبى جعفر (عليه السلام) قال سمعته يقول (ما ترك الأرض بغير عالم ينقص ما زادوا ويزيد ما نقصوا ولولا ذلك لاختلطت على الناس أمورهم) [١٩٤]. وعن سليمان الأعمش عن الصادق جعفر بن محمد فى حديث قال: (ولم تخل الأرض منذ خلق الله الخلق من حجّة الله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور ولا تخلو حتى تقوم الساعة من حجّة الله فيها ولولا ذلك ولم يعبد الله) قال سليمان فقلت للصادق فكيف ينتفع الناس بالحجّة الغائب المستور؟ قال: (كما ينتفعون بالشمس إذا سترها سحب) [١٩٥] اللهم ثبتنا على [صفحة ٩٨] الحق وموالاته الحجّة إنك تثبت الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة. [صفحة ١٠١]

فى شروط الإمام

فى عصمة الإمام و أدلتها

إشارة

فى عصمة الإمام وينبغى أولا- بيان معنى العصمة، فقد اختلف فيها المتكلمون بعد الاتفاق على أنها فى اللغة المنع ومنه قوله تعالى: [والله يعصمك من الناس] [١٩٦] وقوله تعالى [لا عاصم اليوم من أمر الله] [١٩٧] فذكر أصحابنا أن العصمة لطف خفى يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث لا- يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك، وفسرها بأنها الأمر الذى يفعله الله من الألفاظ المقربة إلى الطاعات التى يعلم معها أنه لا يقدم على المعصية بشرط لا ينتهى ذلك الأمر إلى الإلجاء، وفسرها بعض آخر بأنها ملكة نفسانية لا تصدر عن صاحبها المعاصى، وكل هؤلاء متفقون على أن العصمة لا يشترط فيها سلب القدرة على المعصية، وذهب قوم إلى اشتراط سلب القدرة على المعصية فى العصمة، ثم اختلفوا فى معناها فقال قوم: إن المعصوم مختص فى بدنه وفى نفسه بأمر يقتضى امتناع إقدامه على المعصية فالعصمة على هذا هى ذلك الأمر المذكور، وقال بعض: إن العصمة هى القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية، وهو قول أبى [صفحة ١٠٢] الحسين البصرى، [١٩٨] وأصحابنا رضوان الله عليهم لا يختلفون فى قدرة المعصوم على المعصية لكنه لا يفعلها، ولا يصح نسبتها إليه، بل ينبغى أن يقال: إنه لا يشترط فى العصمة ألا تخطر المعصية بباله إذ لولا ذلك لكان مسلوب القدرة، وإلا صح ما قاله أصحابنا: إن المعصوم لو لم يكن قادرا على فعل المعصية لما كان مكلفا بتركها إذ شرط التكليف بالشئ القدرة على فعله وتركه إذ لا يصح أن يقال إن الإنسان مكلف بترك الطيران إلى السماء كما أنه لا يجوز أن يكلف بالطيران إليها لعدم الاستطاعة إلى ذلك والتالى باطل فقد علمنا بتوجه الأمر والنية إلى المعصومين من الأنبياء والأوصياء وإذا بطل التالى بطل المقدم، وأيضا لو كان المعصوم غير قادر على فعل المعصية لما استحق على تركها ثوابا ولا مدحا لأنه فى تركها

مجبور على الترك وملجأ إلى الاجتناب، ولا مدح لمجبور ولا ثواب لملجأ كما لا يخفى والكل باطل بالاتفاق إذ لا نزاع فى استحقاق المعصوم على ترك المعصية المدح والثواب والكتاب دال عليه فالمقدم باطل أيضا، إذا عرفت هذا فاعلم أن الناس قد اختلفوا فى أن الإمام يجب أن يكون معصوما أم لا؟ فذهب أصحابنا الإمامية ووافقهم الإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوما من أول عمره إلى آخره عن ارتكاب المعاصى كبائرها وصغائرها وعن الخطأ فى الأحكام، وقال باقى الفرق لا يجب فى الإمام العصمة بل تكفى العدالة، والأصح هو مذهب أصحابنا ولنا على ذلك وجوه من الأدلة عقلا وسمعا. الأول: إن المحوج إلى الإمام هو جواز الخطأ على الأمة فى العلم والعمل فلو جاز الخطأ على الإمام فيهما لوجب له إمام آخر وذلك الإمام أيضا إن كان معصوما ثبت المطلوب وإلا احتاج إلى إمام آخر فيتسلسل إلى غير النهاية [صفحة ١٠٣] والتسلسل باطل فوجب أن يكون الإمام معصوما دفعا للزوم التسلسل لولاه، وأجاب القوشجى عن هذا الدليل بأن للأشاعرة أن يقولوا لا نسلم أن الحاجة إلى الإمام لما ذكرتم، بل لما ذكرنا فى وجوب نصب الإمام ولا يلزم أن يكون معصوما. أقول: وجوابه قد عرفته فيما سبق عند إيراد ما احتج به على وجوب نصب الإمام سمعا فإننا هنا بطلان ما قال وبيننا أن الحاجة إلى الإمام هو ما ذكرناه لا ما ذكره خاصة بما لا مزيد عليه. الثانى: إن الإمام حافظ للشرع فلو جاز الخطأ لم يكن حافظا له هذا خلف إما أنه حافظ للشرع فلما نبينه وما بيناه فى المقدمة، وإما أن المخطئ غير حافظ للشرع فظاهر لا يحتاج إلى بيان فوجب أن يكون الإمام معصوما. وأجاب القوشجى عنه بأن الإمام ليس بحافظ للشرع بذاته بل بالكتاب والسنة واجتهاده الصحيح فإن أخطأ فى اجتهاده فالمجتهدون يردون والآمرون بالمعروف يصدون وإن لم يفعلوا أيضا فلا نقص للشريعة القويمه. أقول: هذا الجواب فاسد أما قوله: ليس حافظا للشرع بذاته، فما أدري ما عنى به؟ فإن كان يعنى أن الإمام علمه ذاتى كعلم البارئ تعالى لا يحتاج إلى التعلم فذلك ما لا يدعيه أحد من الناس، وإنما المدعى كونه معلما من الرسول (صلى الله عليه وآله) جميع ما يحتاج إليه الناس فى أمور دينهم ودنياهم ومفهما من الله علم التأويل بحيث لا يشذ عنه حكم واقعه من الوقائع ولا يسئل عن شئ إلا وهو يعلمه من كتاب الله علما لا تغير فيه ولا تبديل ولا اختلاف وليس علما اجتهاديا وحكما نظريا يختلف باختلاف النظر ويتغير بتغير الاجتهاد، وإن عنى بقوله بذاته هذا المعنى المدعى فليس هذا علما ذاتيا وإنما هو علم من الكتاب والسنة وليس بخارج عنهما لكنه علم يقينى لا يتطرق [صفحة ١٠٤] عليه التبدل والاختلاف بتبدل الأنظار واختلاف الاعتبار فيخطئ تارة وطورا يصيب كحال أئمة المجيب، وأما قوله واجتهاده الصحيح فهو مناقض لقوله فإن أخطأ فى اجتهاده فأين الصحة مع الخطأ، وقد تقدم منا تحقيق بطلان الاجتهاد الذى عناه الذى هو ملازم لمخالفة الحق دائما وأنه ليس طريقا لبيان أحكام الله ولم يتعبد الله عباده به فى المقدمات الخمس وأوضحناه أتم الإيضاح وسيأتى له مزيد بيان. وبالجملة إنا أثبتنا أن الإمام حجة الله على خلقه والحجة لا تقوم بالمجتهد لجواز الخطأ عليه كما اعترف به المجيب فى كلامه، وقوله: فالمجتهدون يردون فيه الحكم بانقلاب المحجوج حجة والمأمور الذى تجب عليه الطاعة أميرا واجب الطاعة وهذا إخراج للإمام عن الإمامة لما علمت أنها رئاسة عامة فى الدين والدنيا والمردود عن اجتهاده مرسوم لا رئيس ومحكوم عليه لا حاكم، وقوله: والآمرون بالمعروف يصدون، أظهر قبحا فإن المصدود الممنوع من إمضاء الحكم من سائر الرعية وأداني الناس ليس له رئاسة على أحد، وليت شعري أى إمامة ورئاسة تبقى لذلك الإمام الذى لا يؤمن عليه الخطأ فى الأحكام مع رد الرعية اجتهاده وإبطالهم قوله ومنعهم إياه من إمضاء الحكم الذى اجتهد فيه؟ وهل هذا على ما ذكر إلا مأمور منهى يساس ويؤدب من رعيته الذى نصب لسياستهم وتأديبهم فلا يكون على هذه الحالة إماما البته مع ما يلزم من وجوب طاعة مجتهد ومخالفة آخر وذلك أن الإمام إذا اجتهد فى حكم فخالف فيه اجتهاد قوم مجتهدين قد اختلفوا؟ أيضا على قولين أو ثلاثة، لما علمت من أن الاجتهاد غير منضبط فحينئذ كل فريق يخطئون الإمام ويأمرونه بالرجوع إلى قولهم فليخبرنا القوشجى عن إمامه ذلك عن رأى أى الفرق يصدر ويقول أيهم يأخذ ولأمر أيهم يطيع مع لزوم الترجيح من دون مرجح فى تقديم تقليده لكل واحدة من الفرق على الأخرى والافتداء بها دون أختها، فهو مرتهن دائما بعضيان فرقة لطاعته الأخرى [صفحة ١٠٥] ومصدود عن الأمر دائما لدوام اختلاف المجتهدين؟ افتري هذا إماما أم هو أذل المأمومين؟ وبعد فمن أين توجه عليه الخطأ فى الاجتهاد عند القوشجى وأصحابه واحتيج إلى الإنكار عليه من المجتهدين مع

حكمهم بأن كل مجتهد مصيب؟ وهل يبقى على هذا القول فضل لمجتهد على مجتهد آخر حتى يكون أحدهما يرد الآخر عن اجتهاده ويصدده عن حكمه؟ ثم لو قلنا بعدم الإصابة فى الاجتهاد الذى هو مخالف لقول المجيب فمن أين علم أن المخطئ هو الإمام وأن المصيب غيره؟ وهل يعلم ذلك إلا- من هو مطلع على باطن حكم الله فى الواقع؟ وإذا وجد هذا فهو الإمام لا محالة، لا ذلك المجتهد المخطئ والمجيب ينفية فيلزم حينئذ عدم جواز رد مجتهد من الناس اجتهاد غيره الإمام ومن سواه لتساويهم فى عدم العلم بالإصابة أو الخطأ على القول بالتخطئة وفى الإصابة معا على القول بالتصويب، فلا يكون لواحد رياسة على الآخر فلا إمام ولا مأوم إلا الرعاى والأوباش فإن إمامهم من يقلدونه، فما أكثر الأئمة على هذا القول لو كان قائلوه يشعرون ولما قالوه يفهمون، وقوله: فإن لم يفعلوه الخ فهو أفحش من الجميع لأنه إخراج للأمر بالمعروف الواجب عن الوجوب ولا يخفى ما فيه من المناقضة، وقوله فلا نقص للشريعة القويمية، إن أراد أن عصيان المجتهدين بترك رد إمامهم المخطئ وترك الانكار عليه لا يغير حكم الله ولا يبدل فرضه فلا ينقلب به الحرام حلالا ولا الحلال حراما بل يلزم العاصى الإثم على المعصية فذلك صحيح عندنا لكنه لا يرضى به لاستلزامه اتفاق الأمة على الخطأ وهو خلاف مذهبه، وإن أراد أن عصيان المجتهدين فى تركهم النكير على إمامهم الخاطئ لا يوجب الإثم لهم ولا يخرجهم من حيز العدالة وعصيان الإمام وخطؤه لا يبطل إمامته فذلك باطل باتفاق الأمة والنص من الكتاب والسنة، ومن المحال أن يكون كف الناس عن إنكار المنكر مسقطا عنهم الإثم ومجوزا لفاعل المنكر فعله، والحاصل أن هذا الكلام تدليس وتلبيس لا معنى له ولا فائدة فيه وأنت بعد الإحاطة بما [صفحة ١٠٦] قررناه لا ترتاب فى بطلانه وبذلك يسلم دليلنا من الايراد ويتم به المراد. الثالث [١٩٩] إن الإمام لو أقدم على المعصية لوجب الانكار عليه وهو مضاد لوجوب إطاعته الثابت بقوله تعالى: [أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم] [٢٠٠] ومفوت للغرض من نصبه وهو امتثال أوامره واجتناب مناهيه واتباعه فيما يفعله فيكون من تجب طاعته والاقتران به فى القول والفعل يجب الانكار عليه والبراءة من فعله، أو يلزم الإثم بترك النكير عليه، أو يخرج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر عن كونهما واجبين، وكله باطل فوجب أن يكون الإمام معصوما لدفع هذه المحذورات، وأجاب عنه القوشجى بأن وجوب الإطاعة إنما هو فيما لا يخالف الشرع، وأما فيما يخالفه فالرد والانكار فإن لم يتيسر فسكوت عن اضطرار أقول: وهذا ليس بجواب عن الدليل بالمرّة، وإنما هو تدليس وتشبيه على غير ذى الروبئية، لأن قوله: إن وجوب الإطاعة إنما هو فيما لا يخالف الشرع مسلم لا ينكره أحد ولا ندعى خلافه وكذلك قوله وأما فيما يخالفه فالرد والانكار صحيح مسلم وهو خلاف المدعى، فإن المدعى أن الإمام لا يجوز عليه الخطأ وارتكاب المعصية، ولو جاز عليه ذلك فحين يواقع الخطيئة إن وجب الانكار عليه خرج عن كونه واجب الطاعة وهو واجب الطاعة بالنص والاجماع، وإن لم يجب الانكار عليه خرج الواجب عن كونه واجبا وهو كذلك باطل فحينئذ وجب كونه معصوما لا يواقع معصية ولا يحتاج إلى الانكار عليه ويكون الراد عليه عليه قوله رادا على الله ورسوله، وليس المدعى أن الإمام يخالف الشرع فتجب إطاعته فى مخالفة الشرع ولا يجوز الانكار عليه وجوابه إنما يتوجه علينا لو كان هذا مدعانا وليس هذا هو فسقط الجواب من أصله ولا- يتوجه له الجواب إلا- بإقامة حجة على منع اللوازم الباطلة مثل أن يمنع وجوب الانكار على الإمام إذا عصى [صفحة ١٠٧] ويقيم عليه دليلا- وغير ذلك من اللوازم المذكورة فى الدليل مع مباشرة الإمام المعصية وهو لم يقم على منع شئ منها حجة بالمرّة، فليس إيراده بوارد علينا بل هو مما نقول به ونجعله جزءا من الدليل كما ترى، وقوله: فإن لم يتيسر فسكوت عن اضطرار واه جدا، لأنه يستلزم أمرين قبيحين: أما كون ذلك الإمام العاصى متظاهرا بالمعصية ومتغلبا على الأمة بمن يوافقها من العاصين بحيث يبلغ تغلبه إلى خوف أهل العلم والفضل من الانكار عليه إذا عصى ولا- يقدر على إظهار النكير عليه لتجبره وتكبره عن قبول الحق والعمل به ومعلوم أن هذا ليس بإمام مرشد ولا رئيس عادل، بل هو ظالم جائر وجبار فاسق ولا يصلح أن يكون إماما إلا للقوشجى وأمثاله وليس كلامنا فى مثل هذا العنيد المرید، ولا يجوز للقوشجى أن يناضل ويخاصم عن مثل هذا الإمام الفاجر الذى يدعو إلى النار ويتكلف لنصرتة كلاما مسجعا لا حقيقة له يشبه سجع الكهان، وليس هذا بإمام أصلا حتى نحتاج إلى البحث عنه، وهذا المعنى هو الأقرب والأنسب بعدم تيسر الانكار والسكوت عن اضطرار فى كلامه، أى إن الناس يضطرون إلى السكوت عن ذلك الإمام فلا

ينكرون عليه لخوفهم من شره وطغيانه، وأما كون الأمة موافقين له على المعصية فاضطروا إلى السكوت لاتفاق الجميع على العصيان وهذا كما ترى مستلزم لإجماع الأمة على الخطأ واتفاقهم على الباطل وإلا كيف يتصور عجز كافتهم وعدم قدرة جميعهم عن الإنكار على ذلك الفاسق لولا مواطاتهم معه على الخطيئة وهو باطل عنده فبطل جوابه من جميع وجوهه وصح دليلنا، اللهم إلا أن يقول إن الإمام لا يشترط فيه العدالة أيضا كما يفهم من كلام جماعه من قدماء العامة وحينئذ يلزمه الائتتام بمن وجبت منه البراءة بقوله تعالى: [ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار] [٢٠١] فيستحق ما وعد الله من العذاب والخزى على ولاية الظالمين ومعونتهم وبئس هذا المذهب مذهبا. [صفحة ١٠٨] الرابع [٢٠٢] إن الإمام لو أقدم على المعصية للزم من ذلك انحطاط درجته عن أقل العوام لأنه أعرف بمطالب المعاصى ومناقب الطاعات فصدور المعصية منه أقبح من صدورها من العوام وذلك يناهى علوه وأبهه رياسته ويكون أنزل درجة من العوام ورعاع الناس فوجب أن يكون معصوما، ولا قدح للقوشجى فيه وكأنه لا يمنع كون الإمام ناقص الدرجة عن عوام الناس كما يظهر من كلاميه المتقدمين. الخامس [٢٠٣] إن الإمام أمين المسلمين على دينهم وخازنهم على أموالهم فلو لم يكن معصوما لم يؤمن عليه من تغيير الأحكام والمحابة فى القضاء بين المسلمين والإيثار بالمال لرغبة أو رهبة كما وقع لأئمة القوم فيجئ الفساد من حيث طلب الصلاح، والعدالة لا تكفى لجواز ارتفاعها عند عروض الأسباب الداعية إلى ما ذكرنا إذ ليست من الصفات اللازمة فلا يحصل بها الأمن اليقنى من تغيير الأحكام والإيثار بالمال فلا تنحسم بها مادة التهمة المثيرة للخلاف والفتنة فوجب كون الإمام معصوما لحسم تلك المواد المنافية للغرض من نصب الإمام الذى من جملته حصول الألفة به. السادس [٢٠٤] إنه لو لم يكن فى الأمة معصوم يجوز عليه الخطأ فى الأحكام لم يكن إجماعهم حجة لجواز الخطأ على كل الأفراد فيجوز على الجملة كما بيناه أولا ويشير إليه قوله تعالى: [أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم] [٢٠٥] وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (ألا لا ترجعن بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض بالسيف) [٢٠٦] فإن هذا الخطاب لا [صفحة ١٠٩] يوجه إلا لمن يجوز عليه الخطأ وهو كما ترى موجه إلى الجملة فيخرج الإجماع عن الحجية لكنه حجة عند الخصوم فيجب أن يكون فى المجمعين من لا يخطئ فى الحكم لتثبت بوجوده فى المجمعين حجية الإجماع ويجب أن يكون ذلك هو الإمام لأنه أولى الناس بهذه المنزلة فالإمام معصوم. السابع: إنه قد حصل الاتفاق فى النقل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (لا تزال طائفة من أمتى على الحق حتى تقوم الساعة) [٢٠٧] وحينئذ إن كانت تلك الطائفة فيهم معصوم من الخطأ يرجعون إلى قوله ويأخذون بحكمه ويعتمدون فى الدين على بيانه فذلك المراد ويكون ذلك هو الإمام لما ذكرنا من قريب، وإن لم يكن فيهم معصوم بتلك المثابة وجب أن يكونوا كغيرهم من الطوائف يخطئون ويصيبون فلم يكونوا على الحق أبدا إذ لا خصوصية لهم على غيرهم من الفرق وعلى هذا توجب لهم دوام الإصابة ولا مانع لهم عليه من الخطأ، فمن أى وجه كانوا ملازمين للصواب مستمرين على الحق على أن لازم ذلك كون الطائفة بأسرهم معصومين ولا قائل به بل هو خلاف ما قاله خصومنا من انتفاء معصوم فى الأمة فيجب أن يكون الأول هو المقصود، وهو أن تلك الطائفة فيهم من لا يجوز عليه الخطأ فى الأحكام وهم تابعوه فى أقواله وأفعاله فكانوا بتبعيه المعصوم معصومين من الخطأ وذلك المعصوم هو الإمام وهو المطلوب ولو قلنا بأن الطائفة التى لا تزال على الحق [صفحة ١١٠] هم الأئمة إمام بعد إمام لكان ذلك أدل على المراد من إثبات عصمة الإمام من الأول فتأمل. الثامن: قوله عز وجل: [وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين] [٢٠٨] وجه الدلالة أن الآية تضمنت سؤال إبراهيم الخليل ربه القاهر الجليل أن يجعل من ذريته إماما فأجابه الله تعالى بأن الإمامة وهو قوله [عهدى] لا تنال الظالمين فلا يكون من جرى عليه اسم الظلم لها أهلا ولا لمقامها مستحقا إذ من المعلوم ضرورة أن الخليل (عليه السلام) لم يسأل الإمامة لظالم فى حال ظلمه ولا لعاص فى وقت عصيانه، وإنما سأله لمن كان من ذريته فى حال استقامته وصلاحه، فأخرج الله منها الظالم فيلزم أن يكون المراد بالظالم من جرى عليه اسم الظلم وقتا ما فيجب من ذلك أن يكون مستحق الإمامة من لم يجر عليه اسم الظلم من أول عمره إلى آخره وذلك معنى العصمة، ثم إن الظلم يطلق على الشرك والكفر وسائر المعاصى فمن إطلاقه على الشرك قوله تقديس وتعالى: [إن الشرك لظلم عظيم] [٢٠٩] ومن إطلاقه على الكفر

قوله تعالى: [والكافرون هم الظالمون] [٢١٠] ومن إطلاقه على سائر المعاصى قوله تعالى: [لكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون] [٢١١] فسمى أخذ الربا ظلما ونقص الغريم رأس مال معاملته ظلما وليس واحد منهما بكفر اتفاقا وقوله تعالى: [لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا- من ظلم] [٢١٢] معلوم أن المراد من عدم محبة الله الجهر بالسوء من القول فى المسلمين لا- فى الكفار إذ لا [صفحة ١١١] حرمة لهم فى الإسلام بالاجماع فكان معنى الآية أن من ظلم مسلما فى ماله أو عرضه أو بدنه من المسلمين جاز للمظلوم أن يذكره بسوء ما صنعه، وليس غضب مال مسلم أو شتمه مثلا أو ضربه بغير حق كفرا وقد سماه الله ظلما، وقوله تعالى: [فمن قتل مظلوما] الآية [٢١٣] وإذا كان المقتول مظلوما فالقاتل ظالم البتة وليس القتل بكفر وقد سماه الله ظلما وقوله تعالى: [إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا - إلى قوله - منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم] [٢١٤] فسمى القتال فى الأشهر الحرم ظلما وهو ليس بكفر وقوله عز وجل: [قالوا سبحان ربنا إنا كنا ظالمين] [٢١٥] فجعل حرمان الفقراء والمساكين من حصتهم وهو حقهم عند صرام أصحاب الجنة جنتهم ظلما وهو ليس بكفر إلى غير ذلك من الآيات التى يطول تعدادها، فحينئذ وجب فى الإمام العصمة من جميع الذنوب التى يصدق عليها اسم الظلم والكفر وغيره من المعاصى من أول عمره إلى آخره لئلا يكون اسم الظلم جاريا عليه فى بعض أحواله وأطواره فيخرج عن استحقاق الإمامة التى هى عهد الله ويسقط حظه عن نيلها لا بشرط كون الإمام غير ظالم فى صريح الآية، فالآية المذكورة والله الحمد صريحة فى وجوب عصمة الإمام غاية الصراحة لا تقبل التأويل وقد اعترف الفخر الرازى وهو من أعظم المخالفين بدلالاتها على ذلك فى تفسيره وصرح بأنهم تركوا العمل بمضمونها على عمد قال: "أما الشيعة فإنهم يستدلون بها على صحة قولهم فى وجوب العصمة ظاهرا وباطنا، وأما نحن فنقول مقتضى الآية ذلك إلا أنا تركنا الباطن فبقى العدالة معتبرة" [٢١٦] انتهى فانظر لكلامه وتصريحه بمخالفتهم مقتضى الآية من [صفحة ١١٢] غير حجة لتتضح لك حالهم فى تعمدهم مخالفة الحق وارتكاب الباطل على علم ويقين، ومنها علم أن من أسلم عن كفر لا يصلح للإمامة لفوات العصمة وما أجاب به القوشجى عن الآية بأن غاية الأمر ثبوت التنافى بين الظلم والإمامة ولا محذور إذا لم يجتمعا باطل بما سبق من البيان من أن المسؤول له الإمامة ليس الظالم فى حال ظلمه ولا ذلك بمقام خليل الرحمن ولا يجوز عاقل يخاف الله نسبة ذلك إليه بل لمن كان فى حال الصلاح أعم من أن يكون ممن يجرى منه الظلم أو غيره، وحيث كان الجواب واردا بإخراج الظالم من استحقاق الإمامة التى هى عهد الله تعين أن يكون المراد به من جاز صدور الظلم منه أو صدر منه الظلم انما؟ لا الظالم وقت ظلمه إذ ليس مسؤولا له الإمامة فلو كان هو المراد من الجواب لم ينطبق على السؤال ولكان السؤال باقيا بغير جواب وهو خلاف المعلوم المتفق عليه من كون هذا الجواب لذلك السؤال، وأيضا إن الظالمين اسم فاعل وال موصوله واسم الفاعل إذا كان صلة الأهل تعين كونه للماضى فإذا قيل جاء القائم كان المراد به الذى قام فمعنى الظالمين بحسب اللغة العربية الذين ظلموا قبل لا ينالهم عهد الإمامة وإن صلحوا لا الظالمين فى الحال لأنه خلاف العربية فكانت الآية صريحة فى وجوب عصمة الإمام قبل الإمامة وفى أن نيل الإمامة مشروط بسبق العصمة فيجب حصولها أيضا فى الحال وفى المال فى الإمام لأنها شرط لنيل الإمامة وإذا زال الشرط زال المشروط فزال اعتراض المعترض وذهب إيراد فليتأمل المقام فإنه حقيق بالتأمل، ومما يضحك الحزين غفلته [٢١٧] عن معنى قوله أن غاية الأمر ثبوت التنافى بين الظلم والإمامة، فإنه يتضمن أن الإمام كلما ظلم زالت إمامته، وعلى هذا لو نصب إمام فظلم بعد نصبه بلا- فصل وجب عزله لتنافى الإمامة والظلم باعترافه فيظلم كذلك فتكون حاله حال الأول وهكذا فجاز أن ينصب فى يوم واحد عشرة أئمة وأكثر ويعزلوا لأن الفرض [صفحة ١١٣] أن الإمام ليس بمعصوم وصدور الظلم منه جائز فأى شئ على هذا أضيع من هذه الإمامة؟ وأى دليل وناقص أذل وانقص من هذا الإمام الذى ينصب ويعزل فى ساعة واحدة؟ وهل بمثله يعز الدين وتقوى شوكة المسلمين، أو ليس أنه لا مخرج من هذا المحذور الذى يتضمنه كلام المجيب إلا باشرط العصمة فى الإمام أو لا يدرى أنا لم نشترط العصمة فى الإمام إلا من جهة ما ذكره من تنافى الظلم والإمامة فما جعله ردا علينا هو الدليل لنا وهل زادنا به إلا تقوية لو كان يشعر، ولو أن اعترافه بما اعترف به شيخه الرازى من تركهم العمل بمقتضى الآية كما مر عليك من كلامه لكان أولى به وأليق بمذهبه، والحمد لله على إظهار الحق لأهله. التاسع: قوله تعالى: [أطيعوا الله

وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم] [٢١٨] وجه الدلالة أنه تعالى أمر بإطاعته على الإطلاق لأنه المالك للعباد والأمر والنهى ولا يأمر ولا ينهى إلا- بمقتضى حكمته ولا يسأل عما يفعل وعباده يسألون وأمر بطاعة الرسول على الإطلاق أيضا فعرفنا من ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يأمر إلا بحق ولا ينهى إلا عن باطل فهو معصوم من الخطأ والزلل بعصمة الله له وتثبيت إياه على نهج الصواب، ولولا ذلك لما أطلق وجوب إطاعته ثم أطلق الأمر بطاعة أولى الأمر كما أطلقه فى طاعة نفسه وطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله) ولم يقيده بقيد ولم يشترط فيه شرطا فعلمنا من ذلك أيضا أن أولى الأمر معصومون من الخطأ مطهرون من العصيان ملازمون للصواب، لا يأمرؤن إلا- بمعروف ولا- ينهؤن إلا- عن منكر، إذ لا- يجوز أن يأمر الله على الإطلاق بطاعة من يجوز منه الخطأ فى الأحكام ومقارفة الذنوب العظام بل يجب فى الحكمة أن يكون الأمر بالطاعة له مشروطا بموافقة طاعة الله وموافقة الحق لا مطلقا كما أنا رأينا [صفحہ ١١٤] البارئ تعالى اشترط فى مواضع كثيرة وقيد الوعد والمدح بلزوم التقوى والاستمرار على الوفاء حيث كان الممدوح والموعود ممن يجوز عليه الخطأ والمخالفة مثل قوله تعالى: [يا نساء النبى لستن كأحد من النساء إن اتقيتن] [٢١٩] وقوله تعالى: [إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما] [٢٢٠] وقوله تعالى: [يا أيها الذين آمنوا إن تقوا الله يجعل لكم فرقا ويغفر لكم] [٢٢١] وغير ذلك من الآيات الكثيرة، وحيث لم يشترط فى طاعة أولى الأمر شيئا لزم أن يكونوا ملازمين لطاعته لا يخرجون منها إلى معصية وأولوا الأمر هم الأئمة، فالإمام معصوم، فمن كان من أولى الأمر فهو معصوم ومن ليس بمعصوم فليس من أولى الأمر، ولا يعارض ما ذكرناه قوله تعالى: [ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك] الآية [٢٢٢] وما جرى مجراها من الآيات لأنها أدب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتهديد لغيره لأن الله قد عصمه من الشرك ومداهنة الكفار فلم يكن الشرط فى الحقيقة متوجها إليه بل إلى الأمة وكان الله تعالى كثيرا ما يخاطب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى القرآن وهو يريد الأمة كقوله تعالى: [يا أيها النبى إذا طلقتم النساء] [٢٢٣] وغير ذلك، حتى قيل نزل القرآن بإياك أعنى واسمعى يا جارة، والفائدة فى توجيه الخطاب ظاهرا إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الآية المذكورة ومشابهاتها تهويل أمر الشرك وتعظيمه وقطع أطماع الطامعين من الناس فى المغفرة مع الاشراك بعد الإيمان [صفحہ ١١٥] لأنهم إذا سمعوا أن الله توعد نبيه الكريم مع ما نوه باسمه فى القرآن الحكيم بإحباط عمله إن أشرك علموا أنه لا رجاء لغيره فى عفو الله عنه إذ أشرك فيحذرون غاية الحذر من الشرك، وليس حال من علمت عصمته بالأدلة القاطعة مثل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كحال غيره ممن علمت عدم عصمته حتى يرتكب فى أمره من التأويل ما يرتكب فى معلوم العصمة للزوم الجمع بين الأدلة القطعية فتبصر فاندفع إيراد الخصوم بعون الحى القيوم وثبت من الآية ما ندعيه من عصمة الإمام. العاشر [٢٢٤] إن الإمام منصوب لردع العصاة وتأديب الجناء وإقامة الحدود وإذا لم يكن معصوما من مباشرة القبائح كان فى نهيه عن المنكر دخلا فى زمرة المذمومين وحاصلا فى حيز الملامين الذين قال الله فى أمثالهم [أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم] [٢٢٥] فأى إمامة لمن كان مذموما معاتباً يأمر بالمعروف ويتركه وينهى عن المنكر ويرتكبه وكيف يكون مثل هذا القيم لله على عباده والصادع بدينه والذاب عن حريم الحق وهو يهتكه ويوهنه بعصيانه، حاشى لله أن يكون مثل هذا خليفة الله فى أرضه وحجته على خلقه ودليله فى عباده وأمينه فى بلاده على حلاله وحرامه وحدوده وأحكامه وهو من جملة العصاة ومن القوم المذنبين، وأى عاقل يتصور أن يكون العاصى أهلا لخلافه الله ومستوجبا لنيل عهد الله ومستحقا للنباة عن أنبياء الله؟ فإن هذه الأوصاف الثابتة للإمام لا يجوزها العقل السليم إلا لمن كان معصوما ولم يكن بشئ من الذنوب موصوما، على أنا لم نر خليفة نبي فيما مضى إلا مطهرا من الذنوب مبرئا من العيوب ونبينا سيد الأنبياء أفيجوز أن يكون خليفة من العصاة والخائضين فى الجهالات؟ إن فى هذا لافتراء عظيما على رب الأرضين والسموات، فيجب أن يكون الإمام معصوما من مواقع الخطيئات، وأنت ما [صفحہ ١١٦] أظنك تشك فى ذلك بعد الإحاطة بما بيناه والتأمل فيما قررناه. احتج ابن أبى الحديد على عدم اشتراط العصمة فى الإمام بقول أمير المؤمنين فى وصيته لابنه الحسن (عليهما السلام) أو محمد بن الحنفية [٢٢٦] (أى بنى إنه لما رأيتنى بلغت سنا ورأيتنى أزداد وهنا بادرت بوصيتى إليك وأوردت خصالا منها قبل أن يعجل بى

أجلى دون أن أفضى إليك بما فى نفسى وأن أنقص فى رأى كما نقصت فى جسمى، أو يسبقنى إليك بعض غلبات الهوى وفتن الدنيا فتكون كالصعب النفور، وإنما قلب الحدث كالأرض الخالية ما ألقى فيها من شئ قبلته، فبادرتك بالأدب قبل أن يقسو قلبك ويشغل لبك) هذا آخر ما يمكن تعلقه به من الكلام قال: قوله (عليه السلام): "أو أن أنقص فى رأى" هذا يدل على بطلان قول من قال: إنه لا يجوز أن ينقص فى رأيه وأن الإمام معصوم عن أمثال ذلك وكذلك قوله للحسن "أو يسبقنى إليك بعض غلبات الهوى وفتن الدنيا" يدل على أن الإمام لا يجب أن يعصم من غلبات الهوى وفتن الدنيا [٢٢٧] أقول ليس فى هذا حجة ولا تحصل به معارضة بل ينبغى أن يحمل فى أمير المؤمنين وفى ابنه إن كان هو الحسن على [صفحة ١١٧] أنه خرج مخرج ما جرت به العادة فى البشر من حيث الجملة من تقلب أحوالهم وتصرف الأمور بهم وحصول التغيير لهم فى الأجسام والآراء وغلبة النفس والهوى على عقولهم لا خصوص الموصى والموصى لأنه (عليه السلام) هنا فى مقام التأديب والموعظة وإرادة المبادرة بها وقصد تعجيلها إلى ابنه ومقتضى الحال أن يذكر الداعى إلى ذلك والمسبب إليه فى الواعظ والموعوظ ولا شئ أنسب فى ذلك مما ذكره ولا أدخل فى المقام مما زبره، ولو أنه قال أنا لا أخاف على رأى نقصا ولا على جسمى وهنا ولا أتخوف عليك من حدوث أمر يصدك عن الاقبال على حمل الموعظة ولا أحاذر عليك من عروض عارض يمنعك من العمل بموجبها لم يكن لموعظته موقع ولم يبق لتعجيلها والمبادرة بها سبب ولا داع فذكر ما ذكر ليحسن منه المسارعة إلى الوعظ ويحمد منه التعجيل فيه إلى ابنه وليس الغرض بيان أنه يجوز حصول ما خافه على نفسه وعلى ابنه لهما، وإذا كان للكلام فائدة أخرى لم يتعين حمله على أحد الفائدتين إلا بقريته ولا قريته تعين حمله على ما قاله ابن أبى الحديد بل القرنية تعين حمله على ما قلناه لقيام الأدلة التى سلفت على وجوب عصمة الإمام وما قاله أمير المؤمنين (عليه السلام) فى تلك الوصية قبيل هذا الكلام وهو قوله (عليه السلام): (غير أنى حيث تفرد بى دون هموم الناس هم نفسى فصدقتى رأى وصرفى عن هواى وصرح لى محض أمرى فأفضى إلى جد لا يكون فيه لعب وصدق لا يشوبه كذب) [٢٢٨] فإنه يدل على عصمته من تغيير ما هو عليه من الرأى لقوله فأفضى إلى جد لا يكون فيه لعب الخ. فلما حصلت المعارضة فى كلامه وجب حمل أحدهما على ما لا يخالف الأدلة الخارجية للتوفيق بين الكلامين ولا يكون ذلك إلا بما قلناه، على أنا نعلم يقينا أنه ليس كلما يفرض الواعظ وقوعه من الموعوظ حتى يتوجه له النهى عنه مما يجب أن يكون صدوره من الموعوظ جائزا عند الواعظ، ولا كلما يفرض [صفحة ١١٨] الواعظ صدوره من نفسه يعتقد جواز صدوره منه، فإننا سمعنا الله يقول لنبىه (صلى الله عليها وآله وسلم) [يا أيها النبى اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين] [٢٢٩] وقال تعالى: [لا تجعل مع الله إلها آخر فتلقى فى جهنم ملوما مدحورا] [٢٣٠] وقال تعالى: [قل إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم أليم] [٢٣١] من المعلوم أن الله عز وجل يعلم أن نبىه محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يطيع الكافرين والمنافقين ولا يجعل معه إلها آخر ولا يعصيه فيعذبه لأنه قد عصمه وسدده فى القرآن من هذا كثير، وقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (أنا سيد الأنبياء ولا فخر ولو عصيت لهويت) [٢٣٢] وهو يعلم أنه لا يعصى لعلمه بأن الله قد أيده وعصمه وهداه واجتبه، وأخبر عنه إنه لا ينطق عن الهوى لكنه (صلى الله عليه وآله) ذكر ذلك فى مقام الوعظ والتحذير من العصيان كما وردت به الرواية فليكن كلام أمير المؤمنين جاريا هذا المجرى بل الواجب حمله عليه، وكيف لا وأمير المؤمنين (عليه السلام) قد علم من أخبار الله فى آية التطهير وأخبار النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى كثير من أقواله الصريحة الآتية إن شاء الله تعالى أنه لا يصيبه تغير فى رأى ولا زلل فى قول، وقد أخبر (عليه السلام) بذلك عن نفسه بما ذكرناه مرارا فقال (والله ما ظلمت ولا ضل بى ولا زلت ولا زلت بى وما زلت على السبيل الواضح ألفظه لفظا) [٢٣٣] إلى غير ذلك من أقواله المصرحة بأنه ليس [صفحة ١١٩] بشاك فى نفسه ولا متخوف عروض نقص فى رأيه وقد ملئ بها نهج البلاغة وغيره مما لا مجال إلى إنكاره ولا سبيل إلى دفعه. والحاصل أن ما استدلل به المعتزلى على مطلبه ليس بدليل بعد ما سمعت فيه من الكلام ولا يعارض على ما فيه من الاجمال والاشتباه الأدلة الصريحة الدالة على وجوب عصمة الإمام كما لا يخفى على ذى حجب، وأن الاستناد إلى مثل هذه الأقوال المجملّة القابلة للتأويل والمعارضة الأدلة الصراح بها تشبث بما لا يجدى نفعا ولا يغنى من الحق شيئا.

يجب عصمة الإمام عن الغلط والنسيان والسهو كوجوب عصمته من الآثام

واعلم أنه كما يجب عصمة الإمام عن ارتكاب الآثام والخطأ فى الأحكام كذلك يجب عصمته عن الغلط والسهو والنسيان لأنه قدوة الأنام ومعتمد أهل الإسلام، فلو جاز عليه ذلك لم يحصل الوثوق التام بقوله ولا تطمئن النفوس فى الاقتداء بفعله لتجويزها صدور الفعل منه إذ ذاك على جهة الغلط أو السهو أو النسيان وذلك كما علمت مناف لمنصب الإمام ومناقض للغرض من نصبه فوجب أن يكون معصوما مما ينافيه. وأجاز الصدوق محمد بن على بن بابويه وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد [٢٣٤] وقوع السهو والنسيان من الإمام فى غير تبليغ الأحكام لكنه من فعل الله به لا من فعل الشيطان ولا من ضعف قوته الحافظة بناء على جواز صدور [صفحة ١٢٠] السهو من الأنبياء على الوجه المذكور، حتى قال محمد بن الحسن أن أول درجة فى الغلو نفى السهو عن الأنبياء واستندا فى إجازتهما ذلك إلى أخبار وردت بنسيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الصلاة وأنه سلم على نقص ساهيا، وأن الله سبحانه وتعالى أنساه كخبر ذى الدين [٢٣٥] وما شابهه وهو مستند ضعيف إذ مثل هذه الأخبار الآحاد لا يعارض بها الأدلة القطعية من العقل والنقل، بل السبيل فيها الرد أو الحمل على أنها خرجت مخرج التقية لأن ذلك مذهب جميع مخالفيها فيجب إرجاعها إلى قولهم، لا سيما وقد وردت أخبار أخر يازائها تنفى ما اشتملت عليه وتنقض ما تضمنته، ومنها الخبر الذى ورد عن الرضا (عليه السلام) فى صفات الإمام [٢٣٦] فيتعين فيها ما ذكرناه " وأقل الأمور تساقط الأخبار من الطرفين والرجوع إلى الأدلة الثابتة والأخذ بها وهى تثبت عصمة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) من جميع ما ينفر منه الطبع ويحصل منه عدم الوثوق والاطمئنان بهم فى القول والفعل فيثبت المطلوب على أن اتفاق الإمامية على ذلك حاصل أو هو الحجة، وخلاف الشيخين المذكورين غير قادح فيه لمعلومية نسبهما ومن ذلك يعلم أن نسبة السهو إلى الأنبياء تقصير ونفيه عنهم حق وصواب والله الهادى. وقد تبين مما حررناه وجوب كون الإمام منزها عن الخصال الدنية [صفحة ١٢١] والآفات الرديئة والخلايق الغير المرضية، كالبخل والجبن والغلظة والفظاظة والبرص والجذام والعن وغيرها من الأمراض المنفرة والمسقطه لمحل الإمام من القلوب كل ذلك لمنافاتها منصبه واحتمال وقوعه فى المعصية لو كان بخيلا أو جبانا باستثارة بمال أو منعه حقا أو فراره من زحف، ويكون أيضا منزها عن الطعن فى نسبه وقد ذكر فى أخبارنا وذكره أيضا بعض أصحابنا أنه يشترط فى الإمام أن يكون مسلما لا عن كفر استناد إلى آية الخليل، وقد علمت أن اشتراطنا العصمة فى جميع العمر يكفى عنه لدخوله فيه وقد قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (من عبد صنما ووثنا لا يكون إماما).

يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه

إشاره

ينظر فى هذه الرواية وأمثالها كتاب تحفة العالم. يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه ولنذكر أولا معنى الفضل فنقول الفضل على معنيين أحدهما كثرة الثواب فيقال: زيد مثلا- أفضل من عمرو أى أكثر ثوابا منه، والثانى الجمع للخصال الحميدة من العلم والحلم والعبادة والسخاوة والشجاعة وغير ذلك كما يقال فلان أفضل من فلان أى أجمع منه لخصال الخير وأرجح منه فيها، ومن المعنى الأول قوله تعالى: [وفضل الله المجاهدين على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین اجرا عظيما] [٢٣٧] أى جعل له ثوابا زائدا على القاعدین، ومنه ما ورد فى الحديث (ركعتان يصليهما متزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما اعزب) [٢٣٨] وما ورد (أن العالم أفضل من سبعين عابدا) [٢٣٩] وما أشبه ذلك ومن المعنى الثانى قوله تعالى: [ولقد كرنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا] [٤] يريد أنه [صفحة ١٢٢] جمع لهم خصالا زائدة على خصال كثير من خلقه وليس يريد الثواب لدخول الكفار فى الآيه والكافر لا ثواب له يقينا، وقوله تعالى: [ونفضل بعضها على بعض فى الأكل] [٥] وقوله تعالى: [تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم فوق بعض درجات

وآتينا عيسى بن مريم البيئات وأيدناه بروح القدس [٦] يحتمل المعنيين وهو فى لفظ التفضيل والايته أقرب إلى الثانى كما أن لفظ ورفع إلى درجات يختص بالأول وقوله تعالى: [ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتينا داود زبوراً] [٧] يحتمل الوجهين أيضاً، إذا تبين ذلك فاعلم أن أصحابنا الإمامية قد اتفقوا على أنه يشترط فى الإمام أن يكون أفضل أهل زمانه من رعيته بالمعنيين جميعاً وهذا القول هو المعتمد ولنا على صحته وجهان من الدليل أحدهما خاص والثانى عام. فالأول: فى المعنى الأول أن الإمام متحمل أعباء الخلافة وقائم بإرشاد الأمة ومقيم للوظائف الشرعية مجرد نفسه لسياسة الرعية وحماية حوزة الدين ولم شعث المسلمين مكاشف للأبعاد والأقارب فى إمضاء الأحكام وإقامة الحدود على جميع أهل الإسلام فكان تكليفه أشق من غيره فوجب أن يكون ثوابه أكثر لأن كثرة المشقة فى التكليف توجب الأثرة فى الثواب، ولأن الإمام متبوع ومن سواه من الرعية تابع له ومقتد به والمتبوع يجب أن يكون أكثر ثواباً من التابع كما يرشد إليه حديث (من سن سنة كان له أجرها وأجر العامل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينتقص من أجورهم شئ) [٨] ولذا [صفحة ١٢٣] كان صلحاء الصحابة أفضل من صلحاء من بعدهم لأنهم السابقون إلى الدين ومتبوعون فيه وغيرهم تابع لهم.

الإمام يجب أن يكون أعلم الناس

وفى المعنى الثانى: أما اشتراط كون الإمام أعلم من كل رعيته فلأنه مقتدى الأمة فلو كان فيهم من هو أعلم منه لوجب عليه الاقتداء بذلك الغير فخرج الإمام عن كونه مقتدى الأمة فلم يكن إماماً، ولأنه الذى ترد إليه الأمة الأمر عند التنازع فيرفع عنهم الاختلاف بيانه كما دلت عليه آية: [ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم] [٢٤٠] على ما مر من توضيحها، وإذا كان فى المختلفين من هو أعلم منه لم يرتفع الخلاف بيانه بل احتاج هو إلى بيان ذلك الأعم لم يحصل بالرد إليه الغرض من رفع الاختلاف وإزالة الشبه وذلك خلاف المراد من الرد فوجب أن يكون هو الأعم وأن علمه لا يتغير ولا يختلف كما مر عليك بيانه فى المقدمة وبعضه فى المسألة الأولى.

الإمام يجب أن يكون أسخى الناس

وأما اشتراط كونه أسخى فلأنه ولى أموال المسلمين وخازنها فإذا لم يكن سخياً تآقت نفسه إلى جمع المال وادخاره فساءت حاله عند أصحابه وسقطت من القلوب منزلته، إذ من المعلوم أن السخى الباذل تكون له جلاله عظيمة فى النفوس وقبول عند الناس ومحبة أكيدة وموقع فى القلوب، والإمام أولى بذلك كله من غيره وأحوج إلى أن تقع جلالته فى النفوس فيحصل المسارعة إلى إنفاذ أوامره ونواهيته، ويكون مرجواً سببه [٢٤١] ممدودة إليه أعناق الرجال، وهكذا يجب أن يكون الإمام، وأن البخيل الشحيح لا جلاله له فى النفوس ولا تعظيم ولا محبة ولا قبول، بل يكون ثقيلاً على القلوب محقراً عند العباد، والإمام يجب أن يكون منزهاً عن ذلك لأنه ينافى ما يجب من ولايته، ولأجل [صفحة ١٢٤] ما ذكرنا يجب أن يكون الإمام أزهد أهل زمانه وأورعهم وأتقاهم وأكثرهم على المندوبات مواظباً وللمكروهات الشرعية اجتناباً ليكون أعبد الناس وأبعدهم عن همز هاهم ولمز لامز.

الإمام يجب أن يكون أحلم الناس

وأما اشتراط كونه أحلم الناس فللعللة التى ذكرها الله تعالى فى كتابه لنبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) [ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك] [٢٤٢] وإذا كانت الغلظة فى النبي (صلى الله عليه وآله) وهو صاحب الشريعة موجبة لانفضاض الناس عنه فهم إلى الانفضاض عن الإمام بها أقرب، ولأنه لو كان فى الرعية من هو أحلم من الإمام لكان عند الناس أكمل وكانت القلوب إليه أميل والإمام أحق بهذه المرتبة فوجب أن يكون أحلم من رعيته ليعظم قدره فى النفوس وتآلف له القلوب، ومن هنا يجب أن يكون خالياً

من العجلة والطيش والتضجر والتبرم فى مقام الحكم والفتوى وقسمة الفئ والأموال، متأنيا فى الأمر وفيما يرد عليه من الوقائع والحوادث ومحاوره الخصوم لأنه الحاكم بين المسلمين والقاسم لفيئهم وأموالهم من الصدقات والغنائم وغير ذلك من الحقوق وليتمكن سائله من طلب التفهم والخصم عنده من بيان حجته والشاهد من أن يتتبع فى شهادته إلى غير ذلك من المصالح التى يتوقف عليها حصول ميزان العدل والانصاف الذى يقوم به الإمام.

الإمام يجب أن يكون أشجع الناس

وأما اشتراط كونه أشجع فلأن الإمام الفئة التى يرجع إليها المسلمون فى القتال فإذا لم يكن أثبت منهم قلبا وأمضى منهم فى جهاد العدو فإذا ما حاد كما يحدون [٢٤٣] وفر كما يفرون فلائى فئة حينئذ يرجعون، ومن هذا يشترط أن يكون الإمام أقوى أهل زمانه فى أمر الله تعالى لأنه المتولى لإنفاذ الأحكام [صفحة ١٢٥] وإقامة الحدود وأخذ القصاص وتجهيز الجيوش وسد الثغور، وإذا لم يكن أقوى الأمة فى ذلك قصر عما لا يقصر عنه غيره وذهب بقصوره جملة من مصالح نصبه، ومن ذلك يجب أن يكون أسد الناس رأيا وأحسنهم للأمر تدبيرا فيما لا يخالف الشرع، وأصبرهم على احتمال المكاره وتحمل الشدائد فى جنب الله ليكون القدوة للرعية فى الصبر والاحتمال، وقد أشار إلى ذلك كله أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خطبة له قال فيها (أيها الناس إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه) [٢٤٤] وقال فى أخرى: (إن أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاؤوا به) قال المعتزلى الرواية أعلمهم والصحيح أعلمهم [٢٤٥] أقول ولا مناقشة معه فى ذلك لأن الكلام على كلا الوجهين دال على قولنا بأوضح دلالة وقال (عليه السلام): (إن العجلة والطيش لا تقوم بهما حجج الله وبيئاته) إلى غير ذلك من أقواله.

تقديم المفضول على الأفضل قبيح عقلا و نقلا

والثانى [٢٤٦] من وجوه الأول العقل وبيانه أن تقديم المفضول على الأفضل قبيح عقلا، وتقديم المساوى ترجيح بدون مرجح، وهو أيضا قبيح فإننا نقطع بدم العقلاء رجلا أراد سلوك طريق لحاجته إليه وقد أخبره رجل ثقة عالم بتلك الطريق مجرب لها مطلع على أخبارها بأنها طريق حزنه [٢٤٧] لا يمكن السلوك فيها إلا بشدة المشقة فترك سلوكها وفوت نفسه الحاجة ترجيحاً لقول هذا الجاهل غير الثقة على [صفحة ١٢٦] قول ذلك العالم الثقة المجرب، ونجزم بتوجه العقل إلى تجهيله فى ذلك ولومه وعذله على ترجيحه خبر ذلك الجاهل على خبر ذلك المطلع الثقة وتفويته حاجته لذلك، وهذا أمر وجدانى لا شك فيه، وما ذاك إلا لما ارتكز فى العقول السليمة من قبح تقديم المفضول على الأفضل ولزوم العكس، وأيضا إن المقطوع به من سيرة الناس فى الأعصار والأمصار من المسلمين والكفار استقباح تقديم أهل العباوة والحمق فى جميع الأمور التى لها شأن وخطر على ذوى الفطنة والذكاء، وتقديم المتهورين على ذوى الآراء السديدة فى المشورة وإجاله الرأى فى عقد أو حل، وتقديم من ليس كاملا ومتقنا فى الصناعات والحرف على أولى الكمال والاتقان فيها، وما ذاك إلا لاستقباح العقول تأخير الأفضل وتقديم المفضول، فيثبت ذلك فى الشرع إذ لا تخالف بين العقل والشرع فى المعلومات والمعتزلة يسلمون ذلك فيثبت المطلوب. الثانى النقل من الكتاب والسنة فمن الكتاب قوله تعالى [وكونوا مع الصادقين] [٢٤٨] فأوجب الكون مع الصادق، ولا- يتم إلا- بترك الكون مع غير الصادق مع فرض اختلافهما فتكون الآية نصا فى وجوب تقديم الأفضل على المفضول، وقوله تعالى [أفمن يهدى للحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون] [٢٤٩] وهذه الآية صريحة فى أن الهادى إلى الحق بعلمه أحق بالاتباع ممن يحتاج فى الاهتداء إلى من يهديه والأحق بالشئ من ليس لغيره فيه حق معه فالآية ناصه كالأولى على وجوب اتباع الأفضل وترك المفضول، وحاشا على ذلك بأشد ما يكون من الحث، ومهددة على المخالفة كما هو صريح قوله تعالى [فما لكم كيف تحكمون] فثبت من صريحها وجوب تقديم الأفضل على المفضول على أن ابن أبى الحديد قد [صفحة ١٢٧] استدل بها على تحريم القول بأفضلية غير على (عليه السلام) وسماه منكرا، وحكم

أن الآية ناهية عنه، وإذا استدل بها على تحريم تفضيل غير على (عليه السلام) عليه لفضله الظاهر وجب أن يحرم اتباع غيره لذلك لأنها فى النهى عن اتباع المفضول وترك الأفضل نص، وفيما ذكره بالزوم وقوله عز من قائل [هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب] [٢٥٠] فبين عز وجل أنه لا تجوز التسوية بين العالم وبين غير العالم فمن قدم غير العالم على العالم واقتدى به وترك العالم فقد رجح غير العالم على العالم، وإذا كانت التسوية بينهما غير جائزة بصريح الآية فكيف يجوز تقويم المرجوح منهما على الراجح؟ فالآية ظاهرة ظهورا بينا فى لزوم تقديم الأفضل على المفضول، وغير ذلك من الآيات التى يطلع عليها من طلب علم القرآن وتأمل دلالاته. ومن السنة كثير فمناها ما رواه ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى كتاب الفضائل قال خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الناس يوم الجمعة فقال: (قدموا قريشا ولا تقدموها وتعلموا منها ولا تعلموها، قوة رجل من قريش تعدل قوة رجلين من غيرهم، وأمانة رجل من قريش تعدل أمانة رجلين من غيرهم، أيها الناس أوصيكم بحب ذى قرباها أختى وابن عمى على بن أبى طالب (عليه السلام) [٢٥١] الخبر وهو صريح فى وجوب تقديم قريش لفضلها على الناس، وتقديم على لفضله عليها فدل على ما قلناه ومما يرشد إلى ذلك مما لا- ينكر من فعل النبى (صلى الله عليه وآله) أنه لم يؤمر على على (عليه السلام) أحدا من الصحابة وأمر على من سواه الأمراء وأمره هو على كل من كان من الصحابة فى مواضع كثيرة وما ذاك إلا لأن عليا (عليه) [صفحة ١٢٨] أفضل الصحابة وأنه لا يجوز تقديم المفضول على الأفضل وهذا الوجه بعينه استدل به أبو سعيد الحسن البصرى [٢٥٢] على أفضلية على (عليه السلام) على جميع الصحابة وقد رواه عنه ابن أبى الحديد وصححه عنه [٢٥٣] ومنه يستفاد وجوب تقديم الأفضل، ولولا ذلك لأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) من الصحابة فى وقت من الأوقات، بل لو كان ذلك جائزا لوجب على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يفعله وقتا ما ليبين للناس الجواز، فإن قيل: إنما لم يأمر النبى (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) غيره لأنه أشجع من غيره وأعرف بقيادة الجيوش، قلنا: فهذا اعتراف منك بأن الأفضل مقدم على المفضول، وهو عين مدعانا لأننا ندعى أنه لا- يجوز تقديم أحد فى أمر على من هو أفضل منه فيه، وأنت باعترافك اعترفت لنا بما ندعى. ومنها ما صح روايته عند الخصوم واشتهر بينهم أنه لما طعن الصحابة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى تأميرة أسامة بن زيد [٢٥٤] على جله [صفحة ١٢٩] المهاجرين والأنصار وقالوا يؤمر هذا الغلام الحدث على جله المهاجرين والأنصار قام خطيبا فقال فيما أجابهم به: (لأن طعنتم على فى تأميرى أسامة فقد طعنتم فى تأميرى أباه من قبله وأيم الله إنه كان لخليقا بالإمارة وابنه من بعده لخليق بها وإنهما لمن أحب الناس إلى) إلى قوله (فإنه من خياركم [٢٥٥] فما نرى الصحابة رجعوا فى إنكارهم إلا إلى قبح تقديم المفضول على الأفضل لزعمهم أن فى القوم الذى أمر عليهم أسامة من هو أفضل منه وما نرى النبى (صلى الله عليه وآله) أجاب عن إنكارهم إلا بأن أسامة خليق بالإمارة لأنه من خيارهم ولم يجبهم بأنه لا بأس بتقديمه لأن المفضول يجوز تقديمه على الأفضل ومن هذا الخبر يعلم أن الصحابة لا- يجوزون تقديم المفضول على الأفضل وإن غلطوا فى التفضيل وأنهم إن قدموا المفضول فهو خلاف مذهبهم أو لتوهمهم أفضليته غلطا. ومنها ما رووه وصححوه من قول النبى (صلى الله عليه وآله) لأبى الدرداء [٢٥٦] حين كان يمشى أمام أبى بكر (أتمشى أمام من هو خير منك!) وهذه الرواية [٢٥٧] وإن لم تكن عندنا بشئ لكننا نحتج بها على مخالفينا من باب إلزام الخصم بما ألزم به نفسه وهى صريحة تمام الصراحة فى قبح تقدم المفضول على الأفضل فى المشى فما ظنك فى تقدمه عليه فى الإمامة والأمر والنهى والحكم والصلاة وغير ذلك من المناصب الشرعية، وهل تجوز ذلك إلا مخالفة لما صح عندهم عن الرسول (صلى الله عليه وآله) على عمد. [صفحة ١٣٠] ومنها ما استفاض من طرقنا عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال (من أم قوما وفيهم من هو أفضل منه لم يزل أمرهم فى سفال إلى يوم القيامة) [٢٥٨] وفى رواية أخرى (من تقدم قوما وفيهم من هو أعلم منه كبه الله على منخرية فى النار) وهما صريحتان فى المدعى وليس للخصوم أن يقدحوا فيهما بعد ما رواوا عن النبى (صلى الله عليه وآله) ما يوافق مضمونهما مما ذكره وغيره، وما يفهم من مذهب الصحابة مما مضى بيانه ويأتى عن قريب وقد تبين من جملة ما حررناه وجوب أفضلية الإمام على رعيته، وأنه لا- يجوز أن يكون فى رعية الإمام من هو أفضل منه بوجه من الوجوه، وخالفنا فى ذلك أكثر

العامه من الأشاعرة وغيرهم فجوزوا إمامه المفضول، وبالغ فى ذلك المعتزله غاية المبالغه فصحوا إمامه الخلفاء الثلاثة مع ذهاب المعظم من محققهم كمعتزله بغداد قاطبة وجماعة كثيرة من معتزله البصرة إلى تفضيل على (عليه السلام) على جميع الصحابة بالمعنيين من التفضيل وصرح عز الدين عبد الحميد بن أبى الحديد المدائنى وهو من أعظم المعتزله فى شرح نهج البلاغه تمام التصريح [٢٥٩] به قال وهو يخبر عن الله بزعمه: وقدم المفضول على الأفضل لمصلحه اقتضاها التكليف [٢٦٠] والمقصود من هذه العبارة أن الله أوجب الاقتداء بالمفضول واتباعه وترك اتباع الأفضل للمصلحه المذكورة وفى كتابه عنه ونقلنا عن أصحابه مثل هذا كثير. أقول وهذه الدعوى مع ما فيها من الافتراء على الله قد كذبتها مضافا [صفحة ١٣١] إلى ما مضى من الأدلة سيرة أئمة المعتزلى وما صح نقله عنده من طريقهم وذلك من وجوه. الأول إن أبى بكر لما قال لأصحاب السقيفة " هذان عمر وأبو عبيده فبايعوا أحدهما " قال له عمر " كيف أتقدم عليك وأنت أقدم منى إسلاما وأنت صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وثانى اثنين فى الغار، وقدمك رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الصلاة رضىك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لدينا أفلا نرضاك لدينا؟ " وقال للناس " أيكم يطيب نفسا أن يتقدم قديمين قدمهما رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الصلاة [٢٦١] فنرى عمر لم يجوز لنفسه ولا- لغيره التقدم على أبى بكر لأفضلية أبى بكر عليه وعلى غيره فى الخصال التى ذكرها بزعمه لا لشيء آخر وما نراه قال لأبى بكر نعم أنا أفضل منك أو هنا من هو أفضل منك، ولكن المصلحه التى اقتضاها التكليف تقديمك على من هو أفضل منك كما ادعاه المعتزلى. الثانى: إن أبى بكر لما استخلف عمر قال له طلحة " ما ذا أنت قائل لربك إذا قدمت عليه وقد وليت علينا فظا غليظا " فغضب أبو بكر وقال لطلحة " أبالله تخوفنى إذا لقيت ربي فسألنى قلت خلفت عليهم خير أهلك " فقال طلحة " أعمر خير الناس يا خليفة رسول الله " فاشتد غضبه فقال " أى والله هو خيرهم وأنت شرهم [٢٦٢] فما نرى أبى بكر احتج على تقديمه عمر على الناس إلا- لأفضليته عليهم عنده، وما نرى طلحة أنكر على أبى بكر تقديمه عمر إلا- لمفضوليته عنده وكونه على صفة لا يصلح صاحبها للإمامه، وهى كونه فظا غليظا كما صرح به، وما أجاب أبو بكر طلحة عن ذلك ولا اعتذر [صفحة ١٣٢] له بما قال المعتزله بأن عمر ليس أفضل عندى منكم ولكن جاز تقديمه عليكم لمصلحه اقتضاها التكليف بل أجابه بأنه خيرهم كما سمعت. الثالث أن عمرو بن العاص لما كلم عمر وطلب منه أن يكلم أبى بكر أن يجعله أميرا على جيوش المسلمين بالشام ويعزل أبى عبيده ويجعله تحت أمره أجابه عمر بأن أبى عبيده عندنا خير منك وقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: أبو عبيده أمين هذه الأمة) فامتنع أبو بكر وعمر من تقديم ابن العاص على أبى عبيده لأفضلية أبى عبيده عليه [٢٦٣] عندهما كما ترى لا لما ذكره المعتزلى وقبيله إلى غير ذلك مما رووه من أقوال أئمتهم وأفعالهم مما هو مماثل فى المعنى لما ذكرناه وكل ذلك رواه ابن أبى الحديد وصححه وهو صريح فى مخالفة قوله ومناقضة دعواه، فاتضح منه أن المعتزله والأشاعرة وغيرهم قد خالفوا أئمتهم وتركوا قول من جعلوا دعواهم وسيلة لتقديمهم وكفى بقولهم بطلانا مخالفتهم لحكم من يقتدون به والذى يمكن تمسك المعتزله به فى قولهم ذلك وجهان يظهران من مطاوى كلام ابن أبى الحديد. الأول إن النبى (صلى الله عليه وآله) أمر على أبى بكر وعمر وعثمان أبى عبيده بن الجراح مرة وأمر عليهم عمرو بن العاص تارة وخالد بن الوليد أخرى وأسامة بن زيد رابعة [٢٦٤] وأبو بكر وعمر وعثمان أفضل من هؤلاء المؤمرين عليهم بالإجماع فيعلم من ذلك جواز تقديم المفضول على الأفضل، والجواب أنه إن أراد إجماع الصحابة فقد عرفت أنه قائم على قبح [صفحة ١٣٣] تقديم المفضول على الأفضل ولذا أنكروا على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تأمير أسامة بن زيد زعما منهم أن أسامة مفضول بالنسبة إلى المؤمر عليهم ولم ينكروا تأمير أبى عبيده وعمرو وخالد على أبى بكر وعمر وعثمان فدل ذلك من فعلهم وقولهم على أنهم لا- يرون لهم فضلا على الأمراء المذكورين فى ذلك الزمان وإن قال به البعض بعد ما صار الثلاثة خلفاء فهو قول متجدد، وقد فضل الأنصار سعد بن عباد على أبى بكر وقدموه عليه لولا ما رواه عمر من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (الأئمة من قريش) وادعاء أبى بكر وصاحبيه القرابة من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وميل بعض الأنصار لقريش حسدا لسعد وطعن سعد المذكور على أبى بكر وعمر بالمعصية فى قوله: لو اجتمع الثقلان ما بايعتكما أيها الغاصبان، وطعن الحباب بن المنذر على عمر

بالجهل وطعن طلحة عليه بالفظاظة والغلظة وأنكر على أبى بكر قوله فيه " إنه خير الناس، " وكل ذلك محقق عندهم فأين الإجماع من الصحابة على فضلهم فضلا عن أفضليتهم؟ على إن هذا الإجماع المدعى لو تحقق منهم لكان مناقضا لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث تأمير أسامة وإذا كان الإجماع مناقضا لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كان باطلا والحق أن أفضلية الثلاثة لم تكن معروفة فى زمان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بين الصحابة وأنها بعده من المختلف فيه بينهم وإن أراد إجماع الأشاعرة فهو لا يرضى به فإنهم وإن لم يستقبحوا تقديم المفضول على الأفضل بناء على أصلهم من نفى الحسن والقبح العقليين لكنهم يفضلون الثلاثة على على (عليه السلام) فى معنى كثرة الثواب، وهو يبطل ذلك كله وإن أراد إجماع أصحابه المعتزلة فهو معارض بإجماع الشيعة على تفضيل أسامة على أبى بكر وعمر وعثمان وأن الباقيين أحسن حالا منهم لا سيما فى كثرة الجهاد، والشيعة أكثر من المعتزلة فيحتاج فى ترجيح أحد الإجماعين على الآخر إلى مرجح من الأدلة فإن احتج بالسبق [صفحة ١٣٤] إلى الإسلام أوجب بأن السابق على أبى عبيدة ممنوع فى عمر فإن أبى عبيدة أسلم قبله وعثمان أيضا غير متحقق إسلامه قبل أبى عبيدة وخاصة السابق على أسامة منتفية لتولده فى دعوة الإسلام وعدم سبق الكفر منه، ثم إن السابق إلى الإسلام لا يصلح بنفسه خاصة أن يكون موجبا للأفضلية إذا عارضه ما هو مثله أو أقوى منه من الصفات الموجبة للتفضيل ما لم ينضم إليه المساواة فى باقى الصفات الحميدة ليكون للسابق الزيادة على الآخر المساوى فى الصفات بالسبق فيفضله به وذلك بأن نفرض شخصين تساويا فى الخصال المحمودة لكن أحدهما أسبق فى الإسلام من صاحبه فالسابق أفضل بالسبق من اللاحق أما إذا كان اللاحق قد أدرك من صفات الخير مثل العلم والسخاوة وكثرة الجهاد وغير ذلك مما يقابل السابق ويربو عليه ولم يكن للسابق من ذلك شئ أو لم يكن فيه توغل كاللاحق لم يكن السابق أفضل من المسبوق، وآية [لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل] [٢٦٥] الآية ظاهرة فى المعنى الأول بل لا تحتل غيره وقوله تعالى [إن الله لا يضيع عمل عامل منكم من ذكر وأنثى] [٢٦٦] شاهد للمعنى الثانى فغير ممتنع أن يكون لعمر بن العاص وخالد بن الوليد بعد دخولهما فى الإسلام خصائص تقابل سبق الثلاثة وتربو عليه وبذلك قدمهما رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم، هذا كله إذا أريد من الأفضلية كثرة الثواب، وأما إذا أريد الجمع للخصال الحميدة كان استحقاق عمرو وخالد التقدم فى الإمارة على الثلاثة أوضح من أن يوضح لحصول الشجاعة والثبات فى الجهاد فيهما دونهم، ولو احتج بالأحاديث المروية فى فضل الثلاثة أوجب بوجهين: الأول إنها مفتعلة موضوعة كما دل عليه احتجاج أبى بكر وعمر على [صفحة ١٣٥] المنازعين لهما فى أمور كثيرة قد مر بعضها لخلوه عن ذكر شئ منها مع احتياجهم إليها لأن حديثا منها أوضح من جميع ما احتجوا به على مطالبهم مما لا يغنى شيئا ولا يجدى نفعاً، ولم لا احتج أبو بكر أو احتج عمر له على الأنصار بما يروى بعد من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدم عليه غيره) واحتج أبو بكر على طلحة فى تفضيل عمر الذى ادعاه بقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (ضرب الحق على لسان عمر [٢٦٧] لو كان شئ من ذلك موجودا فعدم تعرضهم لها مع الحاجة إليها وارتفاع المانع من ذكرها دليل على عدم وجودها عندهم وإذا لم تكن موجودة عندهم كانت لا محالة موضوعة، والأمر فى عثمان أوضح لأن حاجته كانت إلى الحجّة الصحيحة أشد، وتلك الأخبار فى حقه لو كانت موجودة لكان الاحتجاج بها أنفع له مما ذكره من كل غث وسمين مما لم يدفع عنه حجة خصومه، على إن بعض العامة طعن فيها بالوضع لما ذكرناه، وطعن الشيعة فيها لذا وغيره معلوم مشهور فتكون باطلة لا تقوم بها حجة وسيأتى لهذا زيادة توضيح فى موضع هو أملك به من هذا الموضع. [صفحة ١٣٦] الثانى [٢٦٨] إنها معارضة بما روى من مدح المأميرين المذكورين وقد رواه من روى مدح الثلاثة من المحدثين مثل (أبى عبيدة أمين هذه الأمة) و (عمر بن العاص أحب الناس إلى) و (خالد سيف الله) والتأمير يكون قرينه الترجيح فإن رد الجميع بالوضع فلا احتجاج بالكل فتأمل الوجه الثانى [٢٦٩] إن على بن أبى طالب (عليه السلام) رضى بتقديم أبى بكر وعمر وعثمان عليه فى الخلافة وهو عند نفسه أفضل منهم وعندنا كذلك، ولو لم يجز تقديم المفضول على الأفضل عنده لما رضى بتقدمهم عليه، وهذه الحجّة مع إنها معتمدتهم واهية جدا والجواب عنها يمنع المقدمة الأولى فإن عدم رضى أمير المؤمنين بتقدم أبى بكر عليه أظهر من الشمس الضاحية، وقد روى هذا المحتج فيما صح عنه من الروايات امتناع على

(عليه السلام) عن بيعة أبى بكر مع جملة من أصحابه وهم خيار الصحابة وصلحائهم، وتألّمه من تقدم أبى بكر عليه حتى أخرج إلى البيعة بالقهر والغلبة على أوعر وجه وأشد هوان هو ومن معه وروى أيضا أن عليا استنصر الناس على أبى بكر، كان يركب فاطمة على حمار ويأخذ معه الحسن والحسين ويمضى إلى دور المهاجرين والأنصار يطلب منهم النصرة على أبى بكر وتطلب فاطمة (عليها السلام) منهم له الانتصار على أبى بكر فلم يجبه إلا أربعة أو خمسة [٢٧٠] وقد عيره معاوية بذلك فى مراسلاته وبأنه قيد إلى البيعة كما يقاد البعير المخشوش [٢٧١] فما أنكر شيئا من ذلك بل كان من جوابه لمعاوية (وقلت: إنى أقاد كما يقاد البعير [صفحة ١٣٧] المخشوش فلعمري لقد أردت أن تدم فمدحت وإن تفضح فافتضحت وما على المؤمن من غضاضة إذا كان مغلوبا عليه ما لم يكن شاكا فى دينه أو مرتابا فى يقينه) [٢٧٢] كل ذلك رواه [٢٧٣] وروى أيضا أن عليا (عليه السلام) كان يقول (لو وجدت أربعين ذوى عزم لنا هضت القوم) [٢٧٤] يعنى أبى بكر وأصحابه فأين رضاه بتقدم أبى بكر على هذا وما سيأتى بعده من البيان فى موضعه؟ فالمعلوم من ذلك أن عليا (عليه السلام) ما ترك مناجزتهم إلا لعدم وجوده الناصر وأمور أخرى يأتى إيضاها إن شاء الله فإذا بطل رضاه بتقدم الأول بطل رضاه بتقدم الآخرين البتة، وتظلمه (عليه السلام) منهم فى زمان خلافته فى كلماته وخطبه مشهور معلوم، وقوله فى بعض خطبه فى أيام الجمل (فوالله ما زلت مدفوعا عن حقى مستأثرا على منذ قبض الله نبيه حتى يوم الناس هذا) [٢٧٥] معروف غير منكور قد رواه المحدثون وصححه ابن أبى الحديد [٢٧٦] ولو عمدنا إلى ذكر ما ورد فى الروايات المصححة عند الخصم من تظلمه (عليه السلام) وتألّمه وتشكيه من تقدم الثلاثة عليه إذن لاحتاج إلى كتاب مفرد، وليس المقصود هنا إلا بيان عدم رضاه بتولى القوم عليه وهو حاصل ببعض ما ذكرناه، ومنه صح أن يدعى رضى أمير المؤمنين (عليه السلام) بتقدم من تقدم عليه مبطل فى دعواه فبطل ما بنى عليه من القول بجواز تقديم المفضول على الأفضل على أن المعتزلى قد ذكر فى موضع من كلامه ما حاصله أن الناس الذين لم يشاهدوا النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسمعوا منه ما قال فى حق على (عليه السلام) من [صفحة ١٣٨] الأقوال الجميلة إنما دعاهم إلى القول بأفضلية المتقدمين عليه فى الخلافة تقديمهم عليه فيها لا اعتقادهم أن الأفضلية هى سبب التقديم وهذا الكلام مؤيد لما قلناه من أنه قد ارتكز فى العقول قبح تأخير الأفضل عن المفضول وذلك مبطل لما يقول ولهذا كان من قدم الثلاثة على أمير المؤمنين (عليه السلام) مع اشتهاه فضائله وشياع مناقبه ووفور مآثره وتواتر أقوال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى تفضيله وتبجيله اعتمادا على فعل قوم من الناس ظهرت منهم مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مواضع كثيرة مخالفا لمذهبه ومكابرا لمقتضى عقله فلا عذر له عند الله يوم المئاب ولا حجة له عند الحساب لاكتفائه بالتقليد عن النظر مع وضوح الأمر وصراحته. ثم ما أدرى أى مصلحة فى التكليف اقتضت تقديم المفضول على الأفضل [٢٧٧] والتكليف دائر مدار المصلحة وهى عندنا وعنده عقليه والعقل ينكر تقديم المفضول ويقبحه؟ فأين هذه المصلحة؟ ما هذا إلا تناقض فى القول وتشبث بما لا يسمن ولا يغنى من جوع فبطل ما قال وصح ما قلنا من وجوب تقديم الأفضل على المفضول. وبعد فأى عاقل يجوز لنفسه ترك الأخذ بقول رجل فاضل متقن للأحكام محرز لأدلة المسائل العلمية والعملية ويأخذ بقول رجل قاصر العلم ضعيف الاتقان؟ أو يقدم لقيادة الجيوش رجلا خوارا لا يصبر عند اللقاء ولا- يثبت عند منزلة الأعداء؟ بل يفر ويولى الدبر ويؤخر عن ذلك رجلا مقداما صبورا عند الهزاهز وقورا عند الشدائد قويا على محاوله الشجعان بصيرا فى مطاعنة الاقران عارفا بقيادة الجيوش وسياسة الأمور كرارا غير فرار ويقدم فى المشورة فى الأمور المهمة رجلا جامدا القريحة متردد الذهن ضعيف العزم على [صفحة ١٣٩] رجل ثاقب الرأى ماضى العزيمة صرام للأمر نافذ البصيرة عارف بأنواع المصالح والمفاسد، أو يقدم فى الأمانة رجلا- غير تام الوثاق ولا مستكمل الديانة على رجل آخر معروف بالعفاف والأمانة وكمال الديانة مقطوع بصلاحه مشهورة ثقته إلى غير ذلك من الأوصاف المتقابلة التى لا يرتاب عاقل غير معاند ولا مكابر فى استقباح تقديم القاصر فيها على الكامل!! ولكن القوم [٢٧٨] خالفوا عقولهم وناقضوا أحلامهم فسفهوها بقبح أقوالهم وكل ذلك إرادة منهم لتصحیح إمامة القاصرين من المتقدمين، وقد بان مما حررناه بطلان ما أثبتوه والله المستعان.

إشارة

من المسائل فى شروط الإمام. يشترط فى الإمام أن يكون قريبا من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى النسب بل يجب أن يكون أقرب الناس إليه، أما القرابة فى الجملة فظاهر الصحابة والتابعين بل جميع المسلمين عليها، ولذا احتج بها أبو بكر وصاحبه فى السقيفة على الأنصار عند رومهم مبايعة سعد بن عباد، وروى لهم عمر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (أن الأئمة من قريش [٢٧٩] واحتج لقريش على الأنصار جماعة منهم فانصرفوا بها عن مبايعة سعد واحتج أمير المؤمنين (عليه السلام) بها على أبى بكر وأصحابه فى استحقاق [صفحة ١٤٠] الإمامة دونهم، فما أنكر الاحتجاج بها على أوليائه بالخلافه منهم أحد بل اعتذر منهم من اعتذر بأمر أخرى كما سيأتى مشروحا ولم يخالف فى ذلك ممن ينتحل الإسلام إلا الخوارج [٢٨٠] ولا عبرة بهم لخرقهم إجماع المسلمين، نعم ربما يتصور الخلاف فى اشتراط الأقرية من النبى (صلى الله عليه وآله) فى الإمامة فإن أكثر المخالفين لم يشترطوها وأصحابنا جميعا على الاشتراط، والعباسية كذلك وهذا هو الأصح وعليه المعتمد لنا قوله تعالى [وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله] [٢٨١] فى الأنفال وفى الأحزاب [وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين] [٢٨٢] وهما شاملتان للمال والمنزلة بل هما للمنزلة أقرب وفيها أظهر لأن سياق الآيتين فى معنى الولاية لا سيما الثانية فإنها فى مساق ولاية النبى (صلى الله عليه وآله) وهو قوله تعالى: [النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام] الآية وذلك مرجح ليس له معارض، وقوله تعالى فى إبراهيم (عليه السلام) [وجعلها كلمة باقية فى عقبه] [٢٨٣] والكلمة الإمامة وهو إشارة إلى قوله تعالى عز وجل [إنى جاعلك للناس إماما] [٢٨٤] وبه قال جماعة من المفسرين وهو عند أصحابنا متفق عليه فالآية صريحة فى المطلوب وقوله جل وعلا [إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض] [٢٨٥] يومى إلى ذلك بل يصرح به قول النبى (صلى الله عليه وآله) (لا يؤدى عنى إلا أنا [صفحة ١٤١] ورجل منى) [٢٨٦] لعموم اللفظ ولأنه إذا لم يجز أن يؤدى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض الأمور من هو بعيد عنه فى النسب فكيف يجوز أن يؤدى عنه إلى جميع الأمة جميع الأحكام الشريعة فى الدين والدنيا فدل ذلك على اشتراط الأقرية من النبى (صلى الله عليه وآله) فى الإمامة فإن قيل: إذا حكمتم بأن الإمام يجب أن يكون أقرب الناس إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لزمكم القول بأن العباس بن عبد المطلب هو الإمام بعد رسول الله كما قاله العباسية لأنه العم والعم أقرب من ابن العم وأنتم لا تقولون بذلك، قلنا لهذا جوابان عندنا معروفان وآخران المذكوران. الأول وأن ابن العم للأبوين أقرب عندنا من العم للأب فيجوز الميراث دونه ويحجبه، وهذا مذهب أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن المحقق أنه لا يقول إلا- الحق وقد قال به قوم من الفقهاء كنوح بن دراج [٢٨٧]. وأبى بكر بن عياش [٢٨٨] وغيرهما وعلى (عليه السلام) ابن عم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبويه فإن أم عبد الله وأبى طالب جميعا فاطمة بنت عمرو المخزومية وأم العباس أخرى غيرها فهو عم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبيه خاصة فيكون على (عليه السلام) أقرب منه إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ١٤٢] وآله وسلم).

القرابة بمفردها لا يستحق بها الإمامة

الثانى أن القرابة بمفردها غير كافية فى استحقاق منزلة النبى صلى الله عليه وآله بل تحتاج إلى أن ينضم إليها باقى الشروط من العصمة والأفضلية والعباس غير معصوم وعلى أفضل منه بالإجماع فكان أحق بمقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) منه، ومن هذا الوجه قدما عليا (عليه السلام) على أخيه عقيل مع تساوى نسبهما الصورى إلى النبى (صلى الله عليه وآله) وكون قرابتهما منه واحدة وأما الوجهان الآخران. فأحدهما ما ذكره على (عليه السلام) وسيأتى ذكره مشروحا فى إيراد النصوص عليه وهو مبايعته النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) حين جمع بنى عبد المطلب ودعاهم إلى مبايعته على أن من بايعه يكون أخاه ووزيره ووارثه وخليفته فبايعه على (عليه السلام)

دونهم [٢٨٩].

بين الرشيد والكاظم فى هذه المسألة

والثانى مروى عن أبى الحسن موسى بن جعفر إنه ذكره للرشيد [٢٩٠] واحتج به عليه مع أول الوجهين الأولين حين ناظره فى استحقاق على (عليه السلام ميراث النبى (صلى الله عليه وآله) دون العباس وهو أن عليا أسلم وهاجر فكانت له ولاية النبى (صلى الله عليه وآله) والعباس تأخرا إسلامه ولما أسلم لم يهاجر فلم يكن له من ولاية النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الميراث شئ لقوله تعالى: [والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا] [٢٩١] فلذلك لم يكن للعباس (رضى الله عنه) [صفحة ١٤٣] مقام النبى (صلى الله عليه وآله) ولقد أخرج عمر من الشورى لذلك وادخل عليا دونه، وذلك حجة على المعترض فبطل اعتراضه كما بطل اعتراض هارون الرشيد على أبى الحسن لما ذكر له الوجه المذكور وبما ذكرنا من الوجوه بطل قول قوم رعب بهم الزمان يسمون العباسية قالوا: بأن الإمامة بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعمة العباس لأنه الأقرب فادعوا له ما لم يدعه لنفسه وما ذكره أيضا بعض جهلة العامة ردا على الشيعة من أن الإمامة إن كانت بالقرابة وجب أن يكون العباس هو الإمام بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) لأنه العم وهو أقرب من ابن العم وعلى (عليه السلام) ابن العم فلا يكون له مقام النبى (صلى الله عليه وآله) مع وجود عمه العباس لما علمت من أن الإمامية لم يسلموا أقربية العباس للنبى (صلى الله عليه وآله) من على (عليه السلام) وقد ذكرنا دليل المنع ووافقهم عليه من وافقهم من غيرهم مثل نوح بن دراج وهو من قضاء هارون الرشيد وأبى بكر بن عياش وهو من الأجلء عند العامة ولم يجعلوا القرابة بمفردها مقتضية لاستحقاق الخلافة بدون حصول باقى الشروط فاندفع الاعتراض عنهم وزال من أصله وثبت المدعى من اشتراط الأقربية من النبى (صلى الله عليه وآله) فى الإمام وأما الحسن والحسين فاستحقا الإمامة لتساويهما فى قرابة النبى (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) فلم يكن ولد الحسن يستحقونها مع الحسين (عليه السلام) وهو الأقرب إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى، ثم هى بعد الحسين لمن كان أقرب إلى الإمام الذى قبله مع جمعه باقى الشروط ولذا صارت بعد الحسين فى ولده خاصة ولم تصر فى ولد الحسن لتساوى الجميع فى القرب من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى (عليه السلام)، لأن ولد الحسين (عليه السلام) [صفحة ١٤٤] اختصوا بالقرابة من الحسين وهو الإمام بعد الحسن دون ولد الحسن. فكان ولد الإمام أولى به بمفاد الآيتين فلم يكن ميراث الحسين (عليه السلام) من جده وأبيه يعود بعده إلى ولد أخيه دون ولده ولا يشتركون فيه، ومن هذا بطل قول من قال من الزيدية وغيرهم بأن الإمامة بعد الحسين جائزة لذريته وذرية أخيه الحسن لتساوى قرابة الكل منهم إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى أمير المؤمنين، ومنه أيضا يفسد قول الكيسانية بانتقال الإمامة بعد الحسين إلى أخيه محمد بن على وهو ابن الحنفية ثم من بعده لولده وأنه هو القائم المنتظر إلى غير ذلك من خرافاتهم واختلافاتهم، لأن على بن الحسين أقرب إلى أبيه وإلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من عمه محمد (رض)، وبطل قول الإسماعيلية لأن موسى (عليه السلام) أقرب إلى أبيه أبى عبد الله، من ولد أخيه إسماعيل إذ لا خلاف فى أن الولد أقرب من ولد الولد وليست لإسماعيل إمامة فى حياة أبيه إذ لا إمامة للاحق إلا بعد مضى السابق وإسماعيل مات قبل أبى عبد الله (عليه السلام)، وبطل قول الفطحية بإمامة عبد الله بن جعفر [٢٩٢] لعدم العدالة فيه دون العصمة والعلم وباقى الشروط وبهذا أيضا يبطل جميع ما ذكرناه من الأقوال وغيرها من خرافات فرق الشيعة غير الإمامية وغيرهم من فرق الناس والله الموفق للصواب. [صفحة ١٤٥]

فى طريق الإمامة

إشاره

أى من مسائل شروط الإمام. فى طريق الإمامة وقد اختلف الناس فى ذلك فذهب أصحابنا الإمامية إلى أن الإمام يجب أن يكون منصوباً عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أو مدلولاً عليه من الإمام الذى قبله، أو يدعى الإمامة فيقيم معجزاً يدل على صدقه، ولا خلاف بين الأمة فى أن النص والتعيين من النبى (صلى الله عليه وآله) أمر مستقل تثبت به الإمامة، وإنما الخلاف فى كون النص شرطاً فلا تثبت الإمامة بدون وجه الثانى، وهذا مذهب أصحابنا (رضى الله عنهم) وهو الحق المتبع، وذهب العامة وغيرهم من الفرق إلى أن الإمامة تصح بالاختيار وتثبت ببيعة أهل الحل والعقد كما تثبت بالنص، وذهب الزيدية إلى أن كل فاطمى عالم زاهد خرج بالسيف وادعى الإمامة فهو إمام، وهذا المذهب مشارك لما قبله فى الضعف والوهن، وستسمع الحجة على إبطالها وذهب العباسية إلى أن تعيين الإمام يكون بالنص والميراث ومرادهم الأقربية، ولا نزاع بيننا وبينهم إلا فى تعيين الأقرب الوارث وقد مر بيان ذلك من قريب، فإن قيل إنكم قلتم: إن نصب الإمام واجب على الله فيكون منصوباً من قبله ثم قلتم هنا: إن الإمامة تحتاج فى ثبوتها إلى نص من الرسول (صلى الله عليه وآله) فلا اعتراض فيه لأنه يوحى إليه فيعرفه الله الإمام من بعده ويأمره بنصبه فيكون منصوباً من الله على لسان الرسول (صلى الله عليه وآله) لكن الإمام من أين تحصل له معرفة من نصبه الله بعده فى الإمامة حتى يدل عليه والوحي قد انقطع وليس الإمام عندكم يوحى إليه فلا محالة يكون المدلول عليه مختار الإمام الذى قبله لا منصوباً من الله فرجع قولكم فى الإمامة إلى الاختيار أيضاً قلنا: ليس الأمر كما ادعيت بل لنا فى الجواب عن هذا اليراد وجوه. الأول أن الوحي وإن كان قد انقطع فما انقطعت الإلهامات فجائز أن [صفحة ١٤٦] يلهم الإمام ويفهم من الله معرفة الإمام الذى اختاره للإمامة من بعد كما يلهم غير ذلك من الأمور فيدل الأمة على الإمام بعده وينص عليه بدلالة الله إياه عليه من طريق الإلهام، وليس القول بالإلهام مما نختص به نحن بل جملة من خصومنا يثبتونه لكافة أهل العرفان المسلمين عندهم باهل الله من إمام غيره، وقد صرح ابن عربى محبى الدين عند الخصوم بأن المهدي إذا خرج يلهم الشريعة ويحكم بما القى إليه ملك الإلهام منها [٢٩٣] وصرح الحافظ جلال الدين السيوطى فى الكشف بأن عيسى إذا نزل يفهم جميع أحكام الشريعة المحمدية من القرآن من غير احتياج إلى الحديث كما فهمها منه نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) لانطوائه على جميعها وإن قصرت أفهام الأمة عن فهم ما يفهمه صاحب النبوة [٢٩٤] وقال بعضهم أظنه أبا حامد الغزالي كلاماً فى هذا المعنى طويلاً ومن جملته قوله "فالنبوة والرسالة من حيث عينها وحكمها ما انقطعت وما نسخت وإنما انقطع الوحي الخاص بالرسول والنبى من نزول الملك على أذنه وقلبه" وكان قبل هذا الكلام قال "إن النبوة والرسالة انقطعت من الوجه الخاص ثم بقى منها المبشرات" ثم قال بعد ذلك: "وأما الأولياء فلهم فى هذه النبوة مشرب عظيم" إلى آخر كلامه فى هذا الشأن، وقد ذكر الشيخ الرئيس أبو على بن سينا فى النمط العاشر فى أسرار الآيات من كتاب الإشارات صحة الإلهام والعلم بالغائبات للأولياء من جهة استكمال النفس الإنسانية القوة التى هى مبدأ الأفعال الغريبة، قال فى موضع "إذا قلت الشواغل الحسية وبقيت شواغل أقل لم يبعد أن يكون للنفس فلتات تخلص عن شغل التخيل إلى جانب القدس فانتقش فيها نقش من الغيب فساح إلى عالم التخيل وانتقش فى الحس المشترك وهذا فى حال النوم أو [صفحة ١٤٧] فى حال مرض ما، يشغل الحس ويوهن التخيل [٢٩٥] ثم ذكر علل ذلك وقال بعدها: "فإذا كانت النفس قوية الجوهر تسع للجوانب المتجاذبة لم يبعد أن يقع لها هذا الخلس والانتهاز فى حال اليقظة" [٢٩٦] وقال فى موضع آخر مشيراً إلى هذه القوة: "هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الأصلي لما يفيد من هيئة نفسانية تصير للنفس الشخصية تشخصها وقد تحصل المزاج وقد يحصل بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء كما يحصل لأولياء الله الأبرار" وقال فى موضع "إذا بلغك أن عارفا حدث عن غيب فأصاب متقدماً بيشرى أو نذير فصدق ولا يتعسر عليك الإيمان به فإن لذلك فى مذاهب الطبيعية أسباباً معلومة [٢٩٧]" إلى غير ذلك من كلماته المصرحة بهذا المعنى، وإذا سلم الخصوم صحة الإلهام للأولياء من جهة الشرع والحكمة ثبت جوازه وحصوله للإمام لأنه على ما نقول ولى الأولياء وعماد الأصفياء الذى لا يشوب عمله شائبة التغير ولا يخاط حكمه شئ من التبديل فوجب أن يكون ملهما مفهما. الثانى أن النبى (صلى الله عليه وآله) قد بين للإمام بعده جميع ما علمه الله من العلوم والأسرار كما ذكرنا فيما مر ومن المعلوم أن الله تعالى أخبر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)

بعدد أوصيائه وأسمائهم وصفاتهم فكان من جملة ما بينه لخليفته ثم بينه الخليفة إلى من يكون بعده وهكذا وبهذا صرحت جملة من الآثار. الثالث أنه لا- يبعد أن النبي (صلى الله عليه وآله) يخبر كل إمام زمان بمن يكون الإمام بعده مشافهة أو فى المنام وليس فى ذلك مانع فقد ذكر مخالفونا ذلك وجوزوه فى الأولياء بزعمهم، قال ابن عربى " جزم بعض [صفحة ١٤٨] المحققين القياس على جميع أهل الله لكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مشهودا لهم فإذا شكوا فى صحة حديث أو حكم رجعوا إليه فى ذلك فأخبرهم بالأمر الحق يقظة ومشافهة " انتهى [٢٩٨] وقال السيوطى " : إن عيسى إذا أنزل يجتمع به يعنى نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا مانع من أن يأخذ عنه ما يحتاج إليه من أحكام شريعته وكم من ولى ثبت أنه اجتمع به يقظة وأخذ عنه فعيسى أولى [" ٢٩٩] انتهى وأمثال ذلك من كلامهم كثيرا مثلما ذكره الواقدى فى فتوح الشام من أخبار النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبى عبيدة بأمر كثيرة مما يدور بين النصارى من الكلام والتدبير والمشورة فى المنام [٣٠٠] فإذا صح مشاهدة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عندهم للأولياء وأخذهم عنه وإخباره إياهم فى النوم بأمر من الغيب فالإمام أولى لأنه سيد الأولياء، وهذا الوجه وارد فى أخبارنا أيضا فاندفع الإيراد وانزاح الإشكال، وإذا تحققت ما رسمناه فاعلم أن لنا على ما ذهبنا إليه وجوها من الأدلة. الأول إنا بينا أن الإمام يجب أن يكون معصوما، والعصمة أمر خفى لا يطلع عليها فى أى شخص هى إلا علام الغيوب الذى أيد ذلك الشخص بها فلا يعرف صاحبها إلا من قبله إما بالنص عليه أو إظهار المعجزة على يديه، أما وجوب عصمة الإمام فقد أثبتناه بالأدلة القاطعة، وأما إن العصمة أمر خفى فلما علمت من معناها، ولأنه ليس فى خلق الإنسان ما يدل على أنه معصوم أو غير معصوم، وأما ما كان خفيا فلا يعرف إلا من جهة الله تعالى [صفحة ١٤٩] بأحد الوجهين المذكورين فأمر ظاهر لا يحتاج إلى البيان فيثبت المطلوب. الثانى أن سيرة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تقتضى التنصيص على الإمام وذلك أنه أشفق على الأمة من الوالدة على ولدها حريص على إرشادهم وهدايتهم ولهذا علمهم الأمور الجزئية حتى ما يتعلق بقضاء الحاجة والاستنجاء وما شاكل ذلك، وقد وصفه الله بالرفقة بالمؤمنين والحرص على إرشادهم فى الكتاب المبين، فى قوله تعالى: [لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز على ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم] [٣٠١] فمن كان بهذه المثابة من الشفقة على الأمة والرفقة بهم لا يجوز فى العقل أن يتركهم من غير أن يبين لهم مفرعهم ومن يرجعون إليه فى أمور دينهم وديناهم فتحصل لهم بترك بيانه فى دينهم الحيرة وتعثرهم فى أمورهم الجهالة والشبهة، كلا إن العقل يحيل ذلك عن النبى الرؤوف الرحيم بالأمة، الذى اعتنى ببيان أمور لا نسبة لها بالإمامة ولا تعد شيئا بالنسبة إلى الخلافة فكيف يهمل الأمر الأهم من لم يهمل الأمور الجزئية من المستحبات والمكروهات، على أن أبا بكر ما جوز لنفسه ترك بيان خليفته، وعمر بين أن الخلافة بعده جائزة لسته وجعل رأى لواحد منهم ولم يجوز لنفسه ترك بيان من يصلح بعده للخلافة، أفترى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يقصر فى إصلاح الأمة عن الرجلين وهو على ما علم من حاله فى الشفقة بالأمة ومن منصبه فى إبلاغ الفرائض التى أعظمها وأجلها الإمامة إليهم؟ وحيث أن سيرة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تقتضى التنصيص وجب أن يكون الإمام منصوبا عليه. الثالث أن الاختيار يؤدى إلى التنازع ويفضى إلى التجاذب لاحتمال أن يختار كل فرقة من الناس رجلا للإمامة فتقوم الفتنة بين الأئمة وأصحابهم على [صفحة ١٥٠] ساق، وكذلك فى الفاطميين على ما قاله الزيدية، إذ لا مانع من قيام فاطميين أو أكثر بالسيوف يدعون إلى أنفسهم كل منهم عالم زاهد فيحصل من ذلك النزاع الشديد والخصام اللديد، فيجب أن يكون الإمام منصوبا عليه لدفع هذه المحذورات المنافية للمطلوب من نصب الإمام، وأنت خير بأن الفساد الذى شاع فى هذه الأمة من الحروب وسفك الدماء وانتهاك المحارم فى الصحابة وغيرهم على ما هو مذکور ومسطور كله ناش من الاختيار فى الإمامة [٣٠٢] والعدول عن النص ومتفرع عليه، ولا- مدفع له إلا بالترام النص على الإمام، وقد تقدم فى المقدمة تحقيق فى هذا المطلب ما لا يزيد عليه.

فحوى بعض الآيات و صراحة بعضها فى كون الإمامة موقوفة على النص

الرابع فحوى بعض الآيات و صراحة بعضها فى كون الإمامة موقوفة على النص من الله تعالى. فمنها قوله عز من قائل: [وإذ ابتلى إبراهيم

ربه بكلمات فأتهمن قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين [٣٠٣] والدلالة من وجهين. الأول إن إبراهيم (عليه السلام) لما شرفه الله تعالى بجعله يعنى نصبه إماما طلب من الله عز وجل اسمه أن يجعل فى ذريته أيضا إماما وقد علمت فيما مر من الكلام أن الإمامة تجامع الرسالة وتجامع النبوة وتخلو منهما والخليل (عليه السلام) سأل الأعم ولم يخصص المسألة بالإمامة المجامعة لأحد الأمرين، فلو كانت الإمامة بجميع مراتبها تصح بالاختيار لما سأل إبراهيم ربه أن يجعل من ذريته إماما، بل كان يختار من يشاء من ذريته وينصبه إماما، وحيث سأل الله ذلك وطلبه علمنا أن الخليل كان يعلم من إعلام الله [صفحة ١٥١] له أن الإمامة موقوفة على اختيار الله لا اختيار البشر، وإذا لم يكن للخليل اختيار فى نصب الإمام فكيف يكون ذلك لسائر الناس؟ وبما ذكرناه يبطل ما احتمله الرازى فى تفسيره [٣٠٤] من كون الإمامة المطلوبة لإبراهيم النبوة ولا ينالها من عبد صنما وقتا ما على أنه قد أبطل قوله هذا بما ذكرناه عنه فى مسألة العصمة من جعله الآية دالة على عصمة الإمام ظاهرا وباطنا وأن أصحابه تركوا دلالتها على ذلك واكتفوا بالعدالة فى الإمام وجعلوها دليلا على اشتراط العدالة فى الإمام ولا يكون هذا المعنى إلا فى الإمامة المجردة عن النبوة فنبت أنه مقر بأن الإمام بالمعنى الأعم هو المطلوب ثم يقول فى هذا المقام: "إن مطلوب إبراهيم الإمامة بالنبوة والنبوة عنده لا تكفى فيها العدالة لقوله ولا ينالها من عبد صنما وقتا ما فكان بعض كلامه مناقضا لبعض وهذا دأب القوم وديدنهم فى مذاهبهم وأقوالهم لضيق مسلكتهم. الثانى إن الله تعالى أجاب إبراهيم بقوله [لا ينال عهدى الظالمين] فسمى الإمامة عهده، ومن المعلوم أن عهد الله لا ينال إلا من قبله وليس للخلق فى جعله لانسان معين صنع، ولو كانت الإمامة تجوز عند الله باختيار الخلق وترام بذلك لقال لإبراهيم أن الإمامة ليست موقوفة على نصبي ونصبي بل جعلت الاختيار فى تعيين الإمام لخلقى فاختر أنت من ذريتك من تشاء أو من عرفته فى نظرك صالحا لها فأنصبه إماما، ولما لم يجب الله إبراهيم (عليه السلام) بذلك بل أجابه بما سمعت علمنا أن الإمامة لا تكون إلا بنص من الله تعالى وهو المطلوب. ومنها قوله تعالى [ألم تر إلى الملائكة من بنى إسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا تقاتل فى سبيل الله] إلى أن قال تعالى: [وقال] [صفحة ١٥٢] لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم والله يؤتى ملكه من يشاء والله واسع عليم وقال لهم نبيهم أن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينه من ربكم وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون تحمله الملائكة [٣٠٥] الآية والملك فى بنى إسرائيل بمعنى الإمام فى هذه الأمة، لأنه منصوب، لإقامة الحدود وإمضاء الأحكام وأخذ القصاص وتجهيز الجيوش وقاتل أهل الشرك، ودلالة الآية على المطلوب من جهات. الأولى: إن بنى إسرائيل لما أرادوا ملكا يقيم فيهم الأحكام ويقاوم بهم العدو فى سبيل الملك العلام طلبوا من نبيهم أن ينصب لهم ملكا لذلك المرام، ولو كانت الإمامة جائزة بالاختيار لما احتاجوا فى نصب الإمام إلى تعيين النبي وقالوا [ابعث لنا ملكا] يعنى انصب بل كانوا يختارون لأنفسهم من شأؤوا فيجعلونه عليهم ملكا، ولما كانوا سألوا نبيهم نصب واحد من قبله فتوقفهم عن نصب الملك وطلبهم إياه من نبيهم دليل على أن ليس لهم فى الإمامة اختيار. الثانية قول نبيهم: [إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا] ولم يقل إني بعثت لكم فدل ذلك على أن النبي ليس له اختيار فى تعيين من شاء للإمامة وإنما له أن يخبر الأمة عن الله بأن فلانا المخصوص قد جعله الله لكم إماما فالإمامة إذن بالنص لا بالاختيار. الثالثة: إنهم لما أبوا إمامة طالوت وأرادوا نصب من يختارون بقولهم [أنى] [صفحة ١٥٣] يكون له الملك علينا] الخ رد الله قولهم وأبطل اختيارهم بقوله تعالى [إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم] فأبان بذلك بطلان الاختيار فى الإمامة وعدم ثبوتها به وجعلها موقوفة على اصطفائه وهو اختيار الله عز وجل من يختار لها من خلقه لا من يختارها لها، وبالزيادة فى العلم والجسم يعنى الشجاعة ومن المعلوم أن من يختار الله لا يعلم إلا من قبله فوجب من صريح الآية أن يكون الإمام منصوبا عليه من الله تعالى على لسان النبي أو الوصى وأن يكون أعلم أهل زمانه وأشجعهم، ولو لم يكن ذلك شرطا لم يكن لذكره معنى وحمل هذه الآية على بطلان الاختيار بعد النصر لا قبله كما قاله بعضهم فاسد مردود بالجهتين الأوليين، وبأنهم لم يطلبوا الاستقلال بالاختيار وإنما طلبوا أن ينصب لهم من يكون لهم رضا بمعنى أن يكون من يختاره الله للملك يوافق اختيارهم ويطلق غرضهم فهم من أول أمرهم على هذا، وقد أبطل الله اختيارهم من

أصله ورد عليهم ما اقترحوه ولم يجعل لهم فى الاختيار مطلقا نصيبا فيدل ذلك بصريحه على أن الإمامة ليس للخلق فيها اختيار لا على جهة الاستقلال ولا على الاشتراك فيثبت المطلوب على أنه لا فرق بين الحالين فى الحقيقة، بل إذا لم يجز الاختيار بعد النص لم يجز قبله إذ ليس لأحد أن يحكم بدون حكم الله قبل الحكم وبعده. الرابعة: قوله [والله يؤتى ملكه من يشاء] دل الكلام صريحا على أن الإمامة ملك الله يؤتيها من يشاء إتيانه إياها لا من يشاء خلقه فدل ذلك بأوضح دلالة على أن الخلق ليس لهم اختيار ولا مدخل فى اختيار الإمام أصلا وأنها موقوفة على اختيار الخالق مطلقا قبل النص وبعده بمعنى أنه ليس لأحد أن يرد النص على واحد بعينه من الله تعالى بنظر واجتهاد ولا أن ينصب إماما من دون نصب الله إياه فأزال بذلك الفرقان بين الحالين الذى ادعاه ذلك الجهول، وهو أيضا وجه رابع فى رد قوله وفساد دعواه. [صفحة ١٥٤] الخامسة: قوله تعالى: [إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت] [٣٠٦] الخ فإنه نص فى أن الإمامة تحتاج فى ثبوتها إلى دليل وبرهان وهو المعجز وليست مما تثبت لمدعيها بدون حجة ودليل ولا بقول أحد من الناس وتسميته ذلك المدعى إماما وتصديقه فى دعواه الإمامة، وهذا هو نص مذهب الإمامية وهو أوضح دليل على بطلان الاختيار فى الإمامة كما ترى، والآية محكمة ومضمونها جار فى هذه الأمة ولم يرد عن أحد من المفسرين السابقين من العامة والخاصة أنها منسوخة الحكم أو أن حكمها مخصوص بنبي إسرائيل دون هذه الأمة فلا يجوز لهم الاختيار فى الإمامة خاصة دوننا بل عامة لهذه الأمة أنزلها الله لبيان سنته فى الذين خلوا ولن تجد لسنة الله تبديلا فتكون حجة على من قال بالاختيار فى الإمامة، فما قاله جاهل من حشوية العامة [٣٠٧] بأن مضمون الآية مخصوص بالأمة السالفة دون هذه الأمة زور وبهتان وظلم وعدوان وذلك مبلغه من العلم، وليس دعوى النسخ مما ثبت باللسان من دون حجة ولا بيان ولا حجة على النسخ إلا العصبية والعناد والميل إلى شهوة النفس وردها الحق لتصحيح ما فعله الأسلاف، وهذا مما لا يعاب به عند المناظرة والحجاج ولا تقوم به حجة ولا يصح به حكم، على أن هذا الحكم مما لا تختلف فيه المصالح بحسب الأزمان والأشخاص حتى يعرض له النسخ والتخصيص بل حال كحال النبوة التى لا تصح أو المعجزة لأنها خلافه عن النبوة فسيبيلها فى جميع الأمم واحدة. ومنها قوله تعالى: [وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة] [٣٠٨] [صفحة ١٥٥] دلت الآية على نفي الخيرة للخلق مطلقا فى الخلق والحكم فليس لهم أن يثبتوا حكما ولا ينفوا حكما من قبل أنفسهم ولا أن يختاروا أحدا فيقدموه فى منزلة ويأخروا غيره عنها بل الحكم فى ذلك كله لله تعالى، فكانت الآية ناصة على أنه لا يجوز لأحد أن يختار إماما فينصبه فى الإمامة بعد نص الله وقبلة كما هو مفادها إذ لو صح ذلك لكان مناقضا لمدلول الآية وحيث بطل الاختيار فى كل شئ بطل الاختيار للناس فى الإمامة فوجب أن يكون الإمام منصوبا عليه. ومنها قوله تقديس وتعالى: [وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم] الآية [٣٠٩] وهى وإن كانت ظاهرة فى نفي الاختيار بعد النص لا قبله إلا أنا قد بينا أنه لا فرق بين الأمرين وأنه ليس لأحد أن يوجب حكما أو ينفي واجبا من دون إيجاب الله ونفيه ولا أن يعطى أحدا منزلة ويثبت له مقاما لم يعطه الله إياه ولم يثبت له وقد كان ذلك فيما قضاه الله وأنزله فى كتابه حيث يقول [إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين] [٣١٠] وغيرها من الآيات فلا يجوز لأحد أن يختار شيئا ويوجهه لم يختره الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ولم يحكما به. ومنها قوله تعالى: [إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين] [٣١١] ومن البين أن فى آل إبراهيم أنبياء وأئمة بإمامة مجردة من النبوة كالمملوك المنصوبين من قبل الله فى بنى إسرائيل والاصطفاء واقع على [صفحة ١٥٦] الجميع فتكون الإمامة باصطفاء الله كالنبوة، إذ لا تخصيص فى الآية بالنبوة وإذا كانت الإمامة باصطفاء الله بطل أن تكون ثابتة باختيار الناس. ومنها قوله تعالى: [أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما] [٣١٢] والملك العظيم هو الإمامة، وهو حاصل بإيتاء الله وإذا كانت الإمامة لا تكون إلا بإيتاء الله بطل أن تكون باختيار من الناس وثبت من مدلول هذه الآيات الظاهرات توقف الإمامة على النص وعدم صحتها بالاختيار، ولعمري أن الاحتجاج بها على المطلب كاف لأولى الأنظار المجانبيين لطريق الاستكبار والله الهادى.

الخامس إن الإمامة خلافة الله فى أرضه لا- ينكر ذلك أحد من أهل العلم والمعرفة وقد صرح بذلك الخلفاء حتى الذين كانت خلافتهم بالاختيار فكانوا يسمون أنفسهم خلفاء الله كما لا يخفى على من قرء السير والأخبار والتواريخ والآثار، وما زال الناس من ذوى الفضل يقولون فى الإمامة أنها خلافة الله فى إني جاعل فى الأرض خليفة [١] وقال تعالى: [يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق] [٢] وقال تعالى: [وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومي] [٣]

لا يجوز لغير الله سبحانه التحليل والتحريم

السادس وهو مؤلف من مقدمتين الأولى أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يوجب شيئاً أو يحرم شيئاً بهواه ورأيه من تلقاء نفسه من غير دليل من كتاب الله أو سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإن من أوجب شيئاً أو حرمه سئل من أين أخذه فإن أقام عليه شاهداً من كتاب أو دليلاً ثابتاً من سنة قبل منه وإلا رد عليه وأبطل قوله وأدخل فى جملة القائلين على الله بغير علم والمفتريين على الله الكذب، وهذه المقدمة مما صح عليها اتفاق المسلمين قولاً فإنك لا تجد أحداً من الناس يقول إنه يجوز الحكم فى إيجاب أو تحريم بدون حكم الله ولا أنه يجوز مخالفة الله فى حكمه وقد ورد القرآن الكريم بالنهاى عن القول على الله بغير علم ولعن الكذبة المفتريين وورد مثله فى سنة سيد المرسلين بما لا يحصى كثرة من الآيات والروايات مثل قوله تعالى [ولا تقف ما ليس لك به علم وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون فجعلتهم منه حراماً وحلالاً- قل الله أذن لكم أم على الله تفترون] [٣١٣] وغير ذلك من الآيات وقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما تواتر واستفاض عنه (كثرت على الكذابة فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) [٣١٤] فمن المتيقن أن الموجب والمحرم [صفحة ١٥٨] بغير حجة من الله كاذب على الله وعلى رسوله ومفتري عليهما الكذب فيكون مستحقاً للعن ومستوجباً للبعد من رحمة الله لأن الله يقول [فنجعل لعنة الله على الكاذبين] [٣١٥] ويكون الحاكم بدون دليل من الشرع الشريف حاكماً بخلاف ما أنزل الله فيدخل فى عموم قوله تعالى [ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون] [٣١٦] ثم كيف يجوز لأحد من الناس الإيجاب والتحريم والتحليل بدون قول الله تعالى والنبى الذى هو سيد الرسل لم يكن له ذلك بل هو مأمور بأن يحكم بحكم الله ولا يتعداه ولا يعمل بسواه قال الله تعالى خطاباً له [اتبع ما أوحى إليك من ربك] [٣١٧] وقال [واستمع كما أمرت] [٣١٨] وقال [إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله] [٣١٩] ولم يقل له احكم بما تراه أنت وما تشتهي، ومعنى أراك أعلمك وقال [ليس لك من الأمر شئ] [٣٢٠] وقال تعالى [ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين] [٣٢١] وغير ذلك من الآيات فى هذا المعنى وإذا كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منهيًا عن الحكم برأيه مع أنه أسد البرية رأياً فترى يجوز الله الحكم بالرأى لسائر الناس؟ وإذا لم يجعل الله للنبى (صلى الله عليه وآله) أمر التحليل والإيجاب والتحريم أفيجوز أن يجعل ذلك لغيره؟ فثبت من ذلك كله أن الموجب والمحرم بدون حجة من الله من كتاب أو سنة متعمد للكذب على الله [صفحة ١٥٩] ومفتري عليه، ومتعمد الكذب على الله كافر مستحق اللعن والعذاب والطرده من رحمة الله والإبعاد كما عرفت أولاً.

يجب طاعة الإمام ولا تجوز معصيته

الثانية: إن الإمام هو الرئيس الذى تجب على المسلمين طاعته وتحرم على المكلفين معصيته وتجب موالاته ومعاداة أعدائه، والنصيحة له ولزوم جماعته وهذا أمر متفق عليه لا- يحتاج إلى الإطالة فيه بنقل الأدلة، وكيفيك منه ما بين فى المقدمة مما أوضحناه هناك فحينئذ نقول لأهل الاختيار إذا بدر جماعة من الناس قلوباً أو كثروا بعد موت النبى فباعوا رجلاً ونصبوه إماماً فإنهم لا محالة أوجبوا بذلك على المكلفين طاعته وحرموا عليهم معصيته فهل أوجبوا ما أوجبوه لذلك الرجل من الطاعة وحرموا ما حرموه له من المعصية

وسموه إماما بنص من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) عليه بالخصوص ليكونوا قد أوجبوا وحرّموا بحكم الله؟ أم بهوى أنفسهم وميل شهوتهم؟ فإن كان الأول فذلك خارج عن معنى الاختيار ومطابق لقولنا أن الإمامة لا تكون إلا بنص من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) فلا-اختيار على هذا، وإن كان الثانى كانوا بإيجابهم ما لم يوجبهم الله وتحريمهم ما لم يحرم داخلين فى زمرة المفترين على الله الكذب والقائلين عليه بغير علم، إذ قد علمت من صريح الآيات أن الله تعالى لم يفوض إلى أحد أن يحكم بما أراد فى دينه من وجوب وتحريم عموما ولا-خصوصا، ومن ادعا ذلك فعليه البيان وإقامة البرهان وأنى له بذاك، فبطل بذلك الاختيار فى الإمامة لاستلزامه كذب المختارين على الله، ولو كلفهم الله باختيار الإمام لاغتفر لهم القول عليه بغير علم لكنه تعالى لم يغتفر ذلك لأحد، اللهم إلا أن يقولوا إن الإمام على وجه الاختيار لا تجب طاعته، وإنما هو كالمملوك الجائرين فحينئذ يخرج من معنى الإمامة الشرعية ونستريح من كلفة تصحيح إمامته وإبطالها، ومن هذا يعلم أنه لا تثبت الإمامة إلا بالنص وليس الاختيار بطريق لها. [صفحة ١٦٠]

السابع إنه لا-شك أن الإمام يجب أن يكون مصلحا لأمر الرعية مع صلاحه فى نفسه فى الدين والدنيا ويجب أن يكون عادلا فى الأحكام الشرعية جميعا فلو تعدى حكم الله فى شئ من الأحكام لكان مفسدا مبتدعا مفتريا للكذب على الله مستحقا لاسم الظلم والكفر لحكمه بخلاف حكم الله وليس مثل هذا إماما قطعاً عند أهل الدين، فنقول حينئذ لأصحاب الاختيار إذا قلتم بأن الإمامة تثبت بالاختيار فأخبرونا عنكم تريدون إماما مصلحا أم مفسدا؟ لا سبيل لهم إلى الثانى بل لا بد من أن يقولوا نريد إماما مصلحا، فيقال لهم: فهل يجوز أن تقع خيرتكم على الأفسد وأنتم تظنون أنه الأصلح أم تقولون إن خيرتكم لا بد أن تقع على الأصلح وتوافق خيرة الله فى باطن الأمر؟ فإن قالوا: بالأول قلنا: فقد بطل بهذا صحة الإمامة بالاختيار لاحتمال كون المختار مفسدا وعدم القطع بكونه مصلحا فلا يكون مقطوعا بصلاحه للإمامة لعدم الجزم بحصول ما هو شرط فى الإمام فيه وهو الصلاح، لأن المفروض هو كون الاختيار غير مقتضى لصلاحه ولا-موجب لإصلاحه فبطلت إمامته لبطلان شرطها، وإن قالوا بالثانى قلنا لهم فيلزم من ذلك دعواكم علم الغيب ومعرفة العواقب ويلزم أن تكونوا أسد رأيا من أعظم الأنبياء المرسلين فإننا وجدنا منهم من اختار فى أمور ليس لها خطر الإمامة أحد يظن أنه صالح لما اختاره فبان أنه غير صالح لذلك فى باطن الغيب فلم توافق خيرته خيرة الله. هذا موسى بن عمران الذى كلمه الله تكليما واصطفاه برسالاته وفرق له البحر وأنزل عليه التوراة وظلله وقومه بالغمام إلى غير ذلك مما أعطاه اختار من قومه وهم ألوف سبعين رجلا- لميقات ربه ليكونوا شهودا له عند قومه على خطاب الله تعالى إياه وهو يظن أنهم صالحون فكفروا كما حكى الله تعالى من خطابهم لنبيهم موسى بقوله عز وجل وقالوا [لن نؤمن لك حتى نرى الله [صفحة ١٦١] جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم] [٣٢٢] فوعدت خيرته على الأفسد وهو يظن أنه الأصلح. وهذا نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو سيد الرسل وأفضل الخلق أجمعين قد اختار أبا بكر لتبليغ آيات من سورة براءة إلى أهل مكة ويقروها فى الموسم بناء على صلاحيته لذلك فى الظاهر فلم تكن خيرته مطابقة لخيرة الله فى باطن الغيب فاتاه جبرائيل (عليه السلام) عن الله تعالى يقول " لا يبلغ عنك إلا أنت أو رجل منك " فأعطاها عليا (عليه السلام) وعزل عنها أبا بكر والقصة مشهورة كالشمس وفيها سر عجيب وإشارة لطيفة ليس هنا مقام بيانها، فإذا كان الكليم والحبيب من أولى العزم من الرسل وناهيك بهما لما اختاراه من دون وحى وقعت خيرتهما على غير الأصلح لما اختاراه ولم توافق خيرتهما خيرة الله فكيف يدعى أحد من الناس أو يدعى له أن رأيه لا يخطئ الواقع وأن خيرته من قبل نفسه ملازمة لإصابة خيرة الله حتى يكون الذى ينصبه من تلقاء نفسه وميل قلبه لله رضا وأنه مختار الله؟ وأى شئ أعظم فريئة على الله وأشد كفرا من دعوى أن أحدا من الناس أسد رأيا وأجود إصابة من الأنبياء المرسلين بحيث أن خيرته تلازم إصابة الواقع وتوافق خيرة الله دون الأنبياء من أولى العزم؟ ما أظن أحدا من المسلمين عاقلا يسوغ لنفسه ذلك، ولا يتجاسر على هذه الدعوى، فإذا خيرة الناس لا يلزم منها إصابة الواقع فليس لهم أن يختاروا إماما لأننا بينا أن شرط صحة الاختيار علم المختار بصلاحيته من اختاره لما اختاره فى باطن الأمر عند الله تعالى وقد أخبر الله تعالى عن ذلك بقوله [ولقد اخترناهم على علم على العالمين] [٣٢٣] فليس للجاهل بما هو صالح عند الله أن يختار عليه ويفرض إمامة من لم يفرض الله [صفحة ١٦٢] إمامته، فتبين من جميع ذلك أن الاختيار فى الإمامة لا عبرة به ولا تأثير له ولا تعويل

عليه والإمام به ليس بإمام حق تجب طاعته ولا بدليل هدى يتحتم الاقتداء به، ومن أنصف عرف ذلك وتحققه، وإذا بطل كون الإمامة بالاختيار وجب أن تكون بالنص أو المعجز إذ لا طريق غير ذلك لها فثبت ما قلناه والله الهادى.

الإجماع لم يحصل على أحد بعد الرسول

واعلم أنه ليس لمخالفينا على ما ادعوا من صحة الإمامة بالاختيار حجة من آية أو رواية، ولا عثرنا لهم فى كتبهم على ذلك بتمسك يتمسكون به، ولا ذكروا له دليلا سوى ما حدث من بعض الصحابة حيث بايعوا أبا بكر ونصبوه إماما ولم يكن منصوصا عليه، فلولا أن الاختيار طريق للإمامة لم تكن إمامة أبى بكر صحيحة لكنها صحيحة لإجماع الصحابة عليها فيكون الاختيار مثبتا للإمامة لم نجد لهم سوى هذه الشبهة الواهية وفسادها ظاهر لأهل النظر، بل ليست مما ينبغى أن يذكرها وذلك من وجوه. الأول أنها مصادرة على المطلوب إذ لا تصح إمامة المذكور إلا بعد جواز الاختيار والاختيار باطل بالأدلة، والباطل لا يثبت شيئا ولا يصححه، فكان الواجب أولا أن يصححو الاختيار بدليل حتى يثبتوا به إمامة الرجل، وهم إنما صححو الاختيار بإمامته التى لا تصح إلا بالاختيار فيلزم من ذلك الدور وهو باطل. الثانى منع الإجماع فإن المعروف من معنى الإجماع عند الخصوم كما ذكره فى كتبهم الأصولية أنه عبارة من اتفاق أهل الحل والعقد، ومعلوم أن اتفاق أهل الحل والعقد لم يحصل على إمامة أبى بكر بالرضا والاختيار، بل كان الناس بعد النبى (صلى الله عليه وآله) على ثلاث فرق، فرقة مالوا إلى على (عليه السلام) وأخرى إلى سعد بن عباد، وأخرى إلى أبى بكر، وما زال الاختلاف باقيا إلى يومنا هذا ولقد أجاد من قال. [صفحة ١٦٣] وكيف صيرتم الإجماع حجتكم++ والناس ما اتفقوا يوما ولا اجتمعوا أمر على بعيد عن مشورته++ مستكره فيه والعباس ممتنع وليس يخفى على ذى اطلاع ما وقع بين الصحابة فى خلافة أبى بكر من الخصام والنزاع، وإن أكثر من بايعه ليس على وجه الرضا، وسيأتى جملة من بيان ذلك وقد مضى شئ منه إشارة فلا إجماع ولا اتفاق، وإن كان الإجماع اتفاق جماعة ولو كانوا اثنين أو ثلاثة فذلك مخالف لما ذكره من معنى الإجماع، بل ليس إجماعا قطعا وجزما إذ لو كان كذلك لكان كل قول اتفق عليه ثلاثة مثلا كان إجماعا فإذن كثرت الإجماعات وتعاضت وفساد هذه الدعوى بين لا يحتاج إلى البيان الذى فهم. الثالث منع حجية الإجماع المدعى، وذلك أنا بينا فيما مر أن الإجماع لا يكون حجة إلا بدخول من لا يجوز عليه الخطأ فى جملة المجمعين، ومن المتفق عليه بين المسلمين أنه لا معصوم من الداعين إلى بيعه أبى بكر ولا من المبايعين، بل لم تدع العصمة لرجل من الصحابة إذ ذاك إلا لعلى [٣٢٤] (عليه السلام) وقد صح عند كل الأمة أن عليا لم يدخل فى بيعه أبى بكر وأبى خلفته وأنكرها وما زال منكرا لها حتى أكره على البيعة وقد روى البخارى ومسلم فى صحيحهما [٣٢٥] أن عليا (عليه السلام) امتنع من بيعه أبى بكر مدة حياة فاطمة وقد عاشت بعد أبيها ستة أشهر فلما توفيت فاطمة انصرفت وجوه الناس عن على (عليه السلام) فصرع إلى مبايعه أبى بكر، ومن اليقين أن البيعة لو كانت حقا لما قعد عنها على (عليه السلام) (وهو مع الحق والحق [صفحة ١٦٤] معه) [٣٢٦]. وليس بعد الحق إلا الضلال بنص الكتاب. وأما مبايعته أبا بكر بعد انصراف وجوه الناس عنه فأمر اضطرارى إذ لا يسعه الانفراد بنفسه، على أن الأمر خلاف هذا وإنما ذكرنا الرواية حجة على الخصم، وإذا لم يكن على الذى هو ثابت العصمة مع المجمعين فلا عبرة بالإجماع لو كان قد حصل، والحاصل أن مبنى هذه الشبهة على الوثوق بجملة الصحابة والحكم عليهم بأنهم لا يتعمدون مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا المبنى متهدم وسيوضح لك فساده تمام الانضاح فى الفصل الثانى إن شاء الله، وأنت بعد تأمل الأدلة المتقدمة وما حررناه هنا لا تشك فى بطلان هذه الشبهة واندفاعها. الرابع إن الإمامة لو كانت بالاختيار لم تكن أئمتهم أئمة لأن معنى اختيار المسلمين هو اختيار أهل العلم والرأى منهم فى جميع بلاد الإسلام، وأقل ما يفهم من الاختيار اختيار أهل الفضل والعلم من بلد الإمام بأن يجتمعوا بعد موته ويتشاوروا فيما بينهم ويحيلوا الرأى حتى تتفق كلمتهم على واحد معين وتظهر لهم جلية الحال فيه، فإذا اجتمع رأيهم عليه بعد المشاورة والنظر بايعوه لا معنى للاختيار غير هذا ولا ريب أن البيعة لواحد إذا وقعت على غير هذا الوجه لم تكن واقعة باختيار المسلمين فتقع باطله لبطلان شرطها وهو اختيار المسلمين، ومن يدعى للاختيار معنى غير

هذا فهو مكابر جاحد أو جاهل معاند، ومعلوم أن واحدا من أئمتهم لم تقع إمامته على هذا الوجه، هذا أبو بكر وهو رئيس أئمتهم لم تقع بيعته إلا- باختيار رجلين عمر بن [صفحة ١٦٥] الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح لم يحضرها من المهاجرين غيرهما وحضرها المغيرة بن شعبه وهو إذ ذاك ليس من أهل الشورى عند القوم وجميع أهل الفضل من المهاجرين غير حاضرين لم يشاوروا فيها ولم يناظروا، والأنصار وهم المعتمد فى نصره الإسلام نازعوا فيها وخاصموا فأخرجهم عمر بن الخطاب من الشورى بما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الأئمة من قريش) فلم يجعل لهم فى الإمامة اختيارا وكانوا قد اختاروا سيدهم سعد بن عبادة الخزرجى وأقعدوه فى سقيفه بنى ساعدة لبياعوه فأبطل عمر وصاحبه أمرهم بالرواية المذكورة تارة وبغيرها أخرى وأخرجوهم من هذا الأمر بالمرّة، وحسبك من ذلك قول عمر " كانت بيعه أبى بكر فلتة [٣٢٧] " يعنى بغير مشورة كما قاله تابعوه فى معناها، وإلا فالكلمة أعظم من ذلك كما يصرح به قوله بعد " وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه " والكل مذكور مبين فى مواضعه فأين اختيار المسلمين فى هذا الأمر وأين مشاورتهم فى هذه البيعة؟ وليس لأحد أن يدعى خلاف ذلك لأنه يدخل حينئذ فى حيز العناد البحت والجهل الصرف بما وقع عليه أمر بيعة الرجل فلم تكن بيعه أبى بكر واقعة باختيار المسلمين بالقطع واليقين، وإنما هى باختيار عمر وأبى عبيدة خاصة، فإن قال قائل: إن اختيار الرجلين المذكورين ماض على جميع المسلمين فليس لهم بعد اختيارهما اختيار قلنا له: أولا هذا رجوع عن القول بالاختيار ومناقض له وعدول إلى القول بالاختصاص ولا بد من إبطالك أحد المتناقضين، فأبطل ما شئت منهما تخصم، ويقال له ثانيا: فيلزمك الحكم بفسق من تخلف من عظماء الصحابة عن بيعه أبى بكر ولم يعتد باختيار الرجلين ولا جعله مؤثرا شيئا حتى ألزم قوم منهم بالمبايعة على غير وجه جميل [صفحة ١٦٦] كعلى (عليه السلام) ومن معه مثل العباس وبنى هاشم والزبير وسلمان والمقداد وأبى ذر وعمار وبقي جماعة على الآباء والامتناع كسعد بن عبادة وتابعيه من حيث أنهم لم يجعلوا اختيار عمر وأبى عبيدة ماضيا عليهم ولم يرضوا بمن اختاراه، قل ما شئت تخصم نفسك وتبطل مذهبك إن قلت: إن اختيار الرجلين غير ماض على المسلمين أبطلت تلك البيعة وطعنت فى صحتها وعاقديها، وإن قلت أن اختيار الرجلين ماض على المسلمين طعنت فيمن رده وأبطله وجعل وجوده كعدمه، فاختر - أعزك الله - من هذين الوجهين ما تريد يكن فيه إبطال مذهبك وتكذيب دعواك هذه الحال فى بيعه أبى بكر. وأما خلافة عمر فإنها صدرت باختيار أبى بكر خاصته ولم تكن بمشاورة غيره، وطلب فيها طلحة الشورى وأباها هو وقوم معه أشد الآباء وأزرى على أبى بكر استخلافه عمر وخوفه من الله فى ذلك، فجبه أبو بكر وتنقصه بأن قال له " عمر خير الناس وأنت شرهم [٣٢٨] " وتهدده وتوعده بما هو عند مخالفينا مذكور وفى كتبهم مسطور وقد مر عليك ذكره، فأين اختيار المسلمين فى هذه البيعة؟ بل هى أعظم من سابقتها اختصاصا ومن أين جاز لأبى بكر أن يجعل لعمر الخلافة من غير مشاورة المسلمين من أهل السابقة والعلم والدين من الصحابة وهو يعلم أنها لا تصح إلا باختيارهم كما قلت؟ وكيف زاد على ما فعل بإجبار من أبى عن بيعه عمر مع سبقه عليه اسلاما وكونه أكثر منه جهادا على طاعته؟ وكيف استحل عمر الولاية من جهة أبى بكر خاصة مع عدم رضا جماعة من أعيان المسلمين وهو القائل لأبى بكر حين اقطع عينيه بن حصين والأقرع بن حابس [٣٢٩] أرضا بعد ما استشار من حوله من المسلمين [صفحة ١٦٧] " أخبرنى عن هذه الأرض التى أقطعها هذين الرجلين أهى لك خاصة أم بين المسلمين؟ قال: بين المسلمين، قال: فما حملك أن تخص بها هذين دون جماعة المسلمين قال: استشرت الذين حولي، فأشاروا بذلك، فقال: أفكل المسلمين أو سعتهم مشورة ورضا " فقال " أبو بكر " فقد كنت قلت لك إنك أقوى على هذا الأمر منى لكنك غلبتني " وقد كان قبل أن يأتى أبا بكر ويسأله بما سمعت أخذ كتاب الإقطاع من الرجلين ثم تفل فيه فمحاها كما رواه أولياؤه من فعله فواعجابه من عمر يرد اقطاع أبى بكر لعينه والأقرع أرضا خربة مع رضا كثير من المسلمين بذلك لعدم رضا جميعهم ثم يتولى الخلافة بقول أبى بكر وعهده إليه مع عدم رضا جماعة من المسلمين مثل طلحة وأضرابه ولم يقل لأبى بكر لا أتولى بقولك حتى توسع كل المسلمين عذرا ومشورة؟ وأين هو إذ ذاك عن كلامه الأول وهو يعلم أن الخلافة باختيار المسلمين فأين الاختيار وأين المشورة فى خلافته وهل هى إلا فلتة كالأولى؟! ثم البيعة الثالثة لعثمان مثلها فإن عمر قصر الاختيار فيها فى ستة أخرج جميع المسلمين منها ومن المشورة فيها ثم

أخرج منها خمسة وقصرها على رأى واحد وهو عبد الرحمن بن عوف وأبطل اختيار الباقيين، وأمر بقتل من خالف عبد الرحمن من الخمسة وغيرهم وبقتل الستة جميعا إن مضت ثلاثة أيام ولم يبايعوا الواحد منهم، فأين اختيار المسلمين فى ذلك؟ وأين وقوع هذه [صفحة ١٦٨] البيعة باختيارهم؟ وإنما وقعت بخيرة عبد الرحمن خاصة وكان جماعة من خيار الصحابة كعمار بن ياسر والمقداد بن الأسود وأمثال هذين وسعد بن أبى وقاص فى رواية كلهم أشاروا على عبد الرحمن بمبايعه على بن أبى طالب (عليه السلام) وترك مبايعه عثمان فلم يلتفت إلى قولهم ولم يشر بمبايعه عثمان إلا رجل طليق من بنى معزوم ممن لا تجوز مشاوره مثله فى تمره من بيت مال المسلمين [٣٣٠] فضلا عن الرئاسة العامة على الأمة فأين اختيار أهل الفضل من الصحابة لهذه البيعة؟ وكل هذه الأمور معلومة لا يستطيع أحد إلى إنكارها سبيلا فاللازم على الخصوم إما القول ببطلان اختيار المسلمين فى الإمامة وأنها كالمملك الجبرى تكون لمن غلب كما هى حالها بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وإما القول ببطلان إمامة الثلاثة لعدم وقوعها باختيار المسلمين كما عرفت أو الحكم بفسق كثير من الصحابة الطاعنين فى تلك المبايعات والرادين لها كما مر عليك بيانه مشروحا فى المقام وإن كان مختصرا وكل ذلك لا يقول به الخصوم فما أدرى ماذا يقولون؟ وبماذا يجيبون فى هذه الإمامة التى يقولون إنها باختيار المسلمين ثم يعقدها لواحد آخر على رغم إناف المسلمين، فما أشد مناقضة هذا الفعل لذلك القول، ومن هذا يعلم أن الإمامة لا تصح بالاختيار، وأنها لم يلها أحد باختيار المسلمين من أئمة القوم بالمره فلا بد فى صحتها وثبوتها من النص وقد تبين غاية التبين من جميع ما ذكرناه أن كل من ادعى الإمامة أو ادعى له بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما خلا عليا (عليه السلام) ليست إمامته صحيحة لفقدانهم الشروط الواجبة فى الإمام بأدلة القاطعة والبراهين النيرة اللامعة من العصمة والقراية والنص عليهم من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والفضل لا سيما بالمعنى الثانى من معنييه وهو الجمع للصفات الحميدة [صفحة ١٦٩] لقصورهم عن كثير من الصحابة فى ذلك فضلا عن أن يوازنوا فيها أمير المؤمنين، ولم يكن أحد منهم إماما بالنص عليه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باتفاق الأمة وإقرار الخصوم، وإذا بطلت إمامة الكل ما خلا إمامنا عليا (عليه السلام) تعين أن يكون هو الإمام بالضرورة لعدم جواز إمامته غيره، وعدم جواز خلو الأرض من إمام وذلك هو المطلوب والمراد، ولنختم هذا الفصل بإيراد حديث شريف فى هذا المعنى رواه الشيخان الجليلان محمد بن يعقوب الكلينى، ومحمد بن على بن بابويه القمى واللفظ هنا لمحمد بن يعقوب قال قدس الله نفسه وطهر رسمه أبو محمد القاسم بن العلا رحمه الله رفعه عن عبد العزيز بن مسلم قال كنا مع الرضا بمرور فاجتمعنا فى الجامع يوم الجمعة فى بدء مقدمنا فأداروا أمر الإمامة وذكروا اختلاف الناس فيها فدخلت على سيدى (عليه السلام) - يعنى الرضا - فأعلمته خوض الناس فيه فتبسم ثم قال: (يا عبد العزيز جهل القوم وخذعوا عن آرائهم إن الله عز وجل لم يقبض نبيه (صلى الله عليه وآله) حتى أكمل له الدين وأنزل عليه القرآن فيه تبيان كل شئ بين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما يحتاج إليه الناس كملا، فقال الله عز وجل [ما فرطنا فى الكتاب من شئ] [٣٣١] وأنزل فى حجة الوداع وهى آخر عمره (صلى الله عليه وآله) [اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا] [٣٣٢] وأمر الإمامة من تمام الدين ولم يمض (صلى الله عليه وآله) حتى بين لأئمة معالم دينهم وأوضح لهم سبيلهم وتركهم على قصد سبيل الحق وأقام لهم عليا (عليه السلام) علما وإماما وما ترك شيئا تحتاج إليه الأمة إلا بينه فمن زعم أن الله عز وجل لم يكمل دينه فقد رد كتاب الله ومن رد كتاب الله فهو كافر، هل يعرفون قدر الإمامة ومحلها من الأمة فيجوز فيها [صفحة ١٧٠] اختيارهم، إن الإمامة أجل قدرا وأعظم شأننا وأعلا- مكانا وأمنع جانبا وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم أو يقيموا إماما باختيارهم، إن الإمامة خص الله عز وجل بها إبراهيم الخليل بعد النبوة والخلة مرتبة ثالثة وفضيلة شرفه بها وأشار بها ذكره فقال: [إنى جاعلك للناس إماما] فقال الخليل (عليه السلام) سرورا بها [ومن ذريتى] قال الله تبارك وتعالى: [لا ينال عهدى الظالمين] [٣٣٣] فأبطلت هذه الآية إمامة كل ظالم إلى يوم القيامة وصارت فى الصفوة، ثم أكرمهم الله تعالى بأن جعلها فى ذرية أهل الصفوة والطهارة فقال: [ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافله وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين] [٣٣٤] فلم تزل فى ذريته يرثها بعض عن بعض قرنا فقرنا

حتى ورثها الله عز وجل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال جل وتعالى [إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين] [٣٣٥] فكانت له خاصة فقلدها (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) بأمر الله عز وجل على رسم ما فرض الله فصارت فى ذريته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله جل وعلا [وقال الذين أتوا العلم والإيمان لقد لبثتم فى كتاب الله إلى يوم البعث] [٣٣٦] فهى فى ولد على (عليه السلام) خاصة إلى يوم القيامة إذ لا نبى بعد محمد (صلى الله عليه وآله) فمن أين يختار هؤلاء؟! إن الإمامة هى منزلة الأنبياء ووراثه الأوصياء. [صفحة ١٧١] إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومقام أمير المؤمنين وميراث الحسن والحسين (عليهما السلام). إن الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين وصلاح الدنيا وعز المؤمنين. إن الإمامة أس الإسلام النامى وفرعه السامى، بالامام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وتوفير الفئى والصدقات وإمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف. الإمام يحل حلال الله ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله ويذب عن دين الله ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة. الإمام كالشمس الطالعة المجللة بنورها للعالم وهى فى الأفق بحيث لا تنالها الأيدى والأبصار. الإمام البدر المنير والسراج الزاهر والنور الساطع والنجم الهدى فى غياهب الدجى وإجواز البلدان والقفار ولجج البحار. الإمام الماء العذب على الظمأ والذال على الهدى والمنجى من الردى. الإمام النار على اليفاع الحار لمن اصطفى به والدليل فى المهالك من فارقه فهالك. الإمام السحاب الماطر والغيث الهائل والشمس المضيئة والسماء الظليلة والأرض البسيطة والعين الغزيرة والغدير والروضة. الإمام الأنيس الرفيق والوالد الشفيق والأخ الشقيق والأم البرة بالولد الصغير ومفرغ العباد فى الداهية الناد. الإمام أمين الله على خلقه وحجته على عباده وخليفته فى بلاده والداعى إلى الله والذاب عن حرم الله. [صفحة ١٧٢] الإمام المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب المخصوص بالعلم الموسوم بالحلم نظام الدين وعز المسلمين وغيظ المنافقين وبور الكافرين. الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب، فمن ذا الذى يبلغ معرفة الإمام أو يمكنه اختياره، هيهات هيهات ضلت العقول وتاهت الحلوم وحارت الأبواب وخسئت العيون وتصاغرت العظام وتحيرت الحكماء وتقاصرت الحلما وحصرت الخطباء وجهلت الألباء وكلت الشعراء وعجزت الأدباء وعييت البلغاء عن وصف شأن من شأنه وفضيلة من فضائله وأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله أو ينعت بكنهه، أو يفهم شئ من أمره أو يوجد من يقوم مقامه ويغنى عنه لا- كيف وإنى وهو بحيث النجم من يد المتناولين ووصف الواصفين؟ فأين الاختيار من هذا وأين العقول عن هذا وأين يوجد مثل هذا؟ يظنون أن ذلك يوجد فى غير آل الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كذبتهم والله أنفسهم ومنتهم الأباطيل فارتقوا مرتقا صعبا دحضا تزل عنه إلى الحضيض أقدامهم راموا إقامة الإمام بعقول حائرة باثرة ناقصة وآراء مضلة فلم يزدادوا منه إلا بعدا قاتلهم الله أنى يؤفكون ولقد راموا صعبا وقالوا إفكا وضلوا ضلالا بعيدا ووقعوا فى الحيرة إذ تركوا الإمام عن بصيرة وزين لهم الشيطان أعمالهم فصداهم عن السبيل وكانوا مستبصرين رغبا عن اختيار الله واختيار رسوله (صلى الله عليه وآله) إلى اختيارهم والقرآن يناديهم [وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله عما يشركون] [٣٣٧] وقال عز وجل [وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله [صفحة ١٧٣] ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم] [٣٣٨] الآية وقال [ما لكم كيف تحكمون أم لكم كتاب فيه تدرسون أم لكم فيه لما تخيرون أم لكم إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون سلهم أيهم بذلك زعيم أم لهم شركاء فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين] [٣٣٩] وقال عز وجل [أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها أم طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون أم قالوا سمعنا وهم لا يسمعون إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون أم قالوا سمعنا وعصينا بل هو فضل الله يؤتية من يشاء والله ذو الفضل العظيم] فكيف لهم باختيار الإمام والإمام عالم لا يجهل وراع لا ينكل معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم والعبادة مخصوص بدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ونسل المطهرة البتول لا مغمز فيه فى نسب ولا يدانيه ذو حسب فى البيت من قريش والذروة من هاشم والعترة من الرسول (صلى الله عليه وآله) والرضا من الله عز وجل، شرف الأشراف والفرع من

عبد مناف نامى العلم كامل الحلم مضطلع بالإمامة عالم بالسياسة مفروض الطاعة قائم بأمر الله عز وجل ناصح لعباد الله حافظ لدين الله إن الأنبياء والأئمة يوفقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا- يؤتیه غيرهم فيكون علمهم فوق علم أهل زمانهم فى قوله جل وتعالى [أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع آمن لا يهدى إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون] [٣٤٠] وقوله تبارك وتعالى [ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا] [٣٤١] وقوله فى طالوت [إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم [صفحة ١٧٤] والجسم والله يؤت ملكه من يشاء والله واسع عليم] [٣٤٢] وقال لنبىه (صلى الله عليه وآله وسلم) [أنزل عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما] [٣٤٣] وقال فى الأئمة من أهل بيت نبىه وعترته وذريته [أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه وكفى بجهنم سعيرا] [٣٤٤] وأن العبد إذا اختاره الله عز وجل لأمر عباده شرح صدره لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة وألهمه العلم إلهاما فلم يعى بعده بجواب ولا يحير فيه عن الصواب فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد آمن من الخطأ والزلل والعتار، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهده على خلقه و [ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم] [٣٤٥] فهل يقدررون على مثل هذا فيختارونه، أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدمونه تعدوا وبيت الله - الحق ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، وفى كتاب الله الهدى والشفاء فنبذوه واتبعوا أهواءهم فدمهم الله ومقتهم وأنفسهم فقال جل وتعالى [ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدى القوم الظالمين] [٣٤٦] قال [فتعسا لهم وأضل أعمالهم] [٣٤٧] وقال [كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار] [٣٤٨] وصلى الله على النبى محمد وآله وسلم تسليما كثيرا تمام [صفحة ١٧٥] الخبر [٣٤٩]. وهو كما ترى قد اشتمل على المطالب الجليلة وصرح بالفوائد الجزيلة نسأل الله التوفيق لفهم معانيه والعمل على ما فيه إنه خير مسؤول وأكرم مأمول. [صفحة ١٧٩]

فى ذكر النصوص على أمير المؤمنين والأئمة

إيراد النصوص على أمير المؤمنين خاصة

إشاره

فى إيراد النصوص على سيدنا ومولانا أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) بالإمامة، واعلم أن لأصحابنا فى إثبات الإمامة لأمر المؤمنين (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا فصل ثلاثة طرق. الأول: إبطال إمامة غيره ممن ادعت له الإمامة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لتثبت له الإمامة بالضرورة. الثانى: النصوص الواردة فى إمامته من الكتاب والسنة النبوية. الثالث: ظهور المعجز على يده مع دعواه الإمامة. أما الطريق الأول فقد بيناه فى آخر الفصل الأول بما يكفى فى البيان لأولى الأذهان وسيأتى فى مطاوى هذا الفصل له مزيد تبيان إن شاء الله. وأما الطريق الثانى: فنقول إن الإمامية وجملة من فرق الشيعة متفقون على أن المنصوص عليه من الله ومن الرسول (صلى الله عليه وآله) بالإمامة بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هو على بن أبى طالب (عليه السلام) فيكون هو الإمام بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ لا نص على غيره باتفاق الأمة، وزعم ابن أبى الحديد وشيوخه المعتزلة كالأشاعرة أنه لا [صفحة ١٨٠] نص على على (عليه السلام) بالإمامة صريحا يقطع العذر ويقيم الحجة وإنما كان هناك تلويح لا تصريح وتعريض لا توضيح لا تثبت به الحجة القاطعة للمنازعة وإنما طلبها بالأفضلية والقربة من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والأشاعرة قالوا بعدم النص على على (عليه السلام) وأن أبى بكر أحق منه بالخلافة لأنه أفضل، وغير ذلك. مما تصدى قوم من أصحابنا لإبطاله وأبطلوه، وستسمع فى كلامنا إفساده بحول الله وقوته، فلنجعل أصل المناظرة هنا مع ابن أبى الحديد ونقتصر من النصوص على جملة مما رواه هو وصححه، أو ما روى فى الكتب الصحيحة بزعمه وقبل ذكر النصوص لا بد من بيان معنى النص فى

هذا المقام فنقول: المراد بالنص فى هذا الموضوع الأمر الدال على الإمامة بالصريح من فعل وقول، فالفعل مثل تأهيل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) رجلا لإمرة لا يصلح ذلك الفعل إلا له (صلى الله عليه وآله وسلم)، مثل أن يعلم من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه لا يبلغ عنه الأمر الفلانى مثلا إلا من كان صالحا لأن يقوم مقامه فيبعث رجلا للتبليغ عنه فإنه يعلم بهذا الفعل أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أهله لمقامه من بعده ورشحه لخلافته ويكون المخالف له رادا للنص وطاعنا فيه، والقول ما أفاد معنى الإمامة إما بلفظها أو ما يقاربه فى المعنى كلفظ الإمرة والإمارة وما شاكلهما، أو بلفظ الوصى والخليفة والوزير وشبهه، أو بلفظ الطاعة مثل أن يقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فلان إمام بعدى أو أميركم وشبههما، أو هو وصيى وخليفتى أو طاعته طاعتى، أو هو وزيرى، أو أن يقول هو مثلى أو تمسكوا به من بعدى، أو هو وليكم، أو منزلته منى منزلة فلان من فلان ويشير إلى خليفة نبى فهذه الألفاظ كلها دالة على الإمامة فهى نصوص صريحة فيها من غير ضم شئ إليها داخلى أو خارجى، ومثلها فلان وارثى فلان أحق بمقامى أولى بى فلان المختار بعدى فلان سيد أمتى، وقد يفيدها ألفاظ أخر كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ١٨١] عليه وآله وسلم) فلان أحبكم إلى الله فلان أعلمكم فلان أقربكم إلى فلان أشدكم جهادا أو أكثركم فلان لا يزال على الحق فلان خير أمتى، فهذه الألفاظ تدل على الإمامة بضم اشتراط العصمة والأفضلية والأعلمية والأقربية إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الإمام ولا يعرف فى النص على الإمامة أوضح من هذه المذكورات، ومن طلب لذلك لفظا أوضح منها أو مثلها فى هذا الباب لم يجده، ومن شك فقد نازع مقتضى عقله وأخرج اللفظ عن معناه وصرفه فى غير مؤداه، وهذا لا يعجز عنه أحد من العارفين بقنون الكلام حتى فى كلمتى الشهادتين (لا إله إلا الله محمد رسول الله) لكنه بدون قرينه صارفة عن الحقيقة عين العناد ومنه يجئ الباطل والفساد، والمعاند لا يلتفت إليه، وكيف يستفاد نص أبى بكر على عمر بالخلافة من قوله إني عهدت إلى عمر بن الخطاب ويعرف منه استخلافه ولا يعرف من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل مخصوص هو وصيى النص عليه بالاستخلاف وكلا اللفظين بمعنى واحد؟ فإن عهدت إلى فلان بمعنى أوصيت إليه كما نص عليه أهل اللغة فما ظنك بغيره من الألفاظ التى ذكرت مما هو أصرح منه وهل يجوز لعاقل أن يقول أنا أفهم من قول أبى بكر إني عهدت إلى عمر أنه استخلفه ولا أفهم من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (على وصيى) أنه استخلفه؟ فكيف بقوله: (على إمامكم بعدى على خليفتى على أمتى) [٣٥٠] إلى غير ذلك من الألفاظ الصريحة؟ وهل يرتاب عاقل فى إفادتها النص بالخلافة وهو قد قطع بنص أبى بكر على عمر باللفظ المذكور إلا أن يسلك مسلك العناد الذى لا دواء له، نعوذ بالله من طاعة الهوى، [صفحة ١٨٢] فإذا تقرر ذلك وانتقش معناه فى صحيفة قلبك فاعلم أنه قد ورد عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) النص على أمير المؤمنين بالإمامة بالفعل والقول بتلك الألفاظ وما أدى معناها وغيرها مما يدركه المتتبع لكتب الأخبار وكتب الاستدلال فى الإمامة، فالفعل الصريح فى النص.

قصة تبليغ براءة فى الموسم

منه: أخذ النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) سورة براءة من أبى بكر وعزله عنها بعد أن بعثه بها ليقراها فى الموسم وينفذ حكمها نيابة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعثه عليا (عليه السلام) بها لذلك مع قوله لأبى بكر لما سأله أنزل فى شئ قال: لا، لكن لا يبلغ إلا أنا أو رجل منى) [٣٥١] والقضية معلومة لا شك فيها عند الأمة وهى كما كانت دالة على إمامة على (عليه السلام) لأنه المبلغ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الأمة كذلك هى دالة على نفى صلاحية غيره للإمامة لأنها ناصه على أنه لا يصلح أن يبلغ عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض آيات من سورة [صفحة ١٨٣] براءة إلى أهل مكة ولم يرتضه الله لذلك ولم يجعله له أهلا، فكيف يرتضيه الله للرئاسة العامة وهى التبليغ عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمة جميع أحكام شريعته فى الدماء والأموال والفروج وإنفاذها فيهم؟ لأن الإمام هو المبلغ عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكام الشريعة إلى أمتة والقائم بتنفيذها فيهم لا معنى للإمامة غير هذا يقينا، ومن لم يرتضه الله لتبليغ بعض الأحكام القليلة لأناس من الأمة عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فبالأولى أن الله لا

يرتضيه لتلك الرئاسة العامة والمنزلة الجليلة، ولما كان على (عليه السلام) هو المرتضى للتبليغ عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من دون تخصيص وأن حاله فى ذلك كحال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو القائم مقامه فى التبليغ إلى الأمة، كان هو الإمام المرتضى لتلك الرئاسة الكبرى والأمر فى ذلك واضح لا يخفى على ذى حجب فكيف على خصومنا وهم من الفضلاء لولا ما وقع على أفهامهم من ظلمات الشبهات فحالت بينها وبين إِبصار الأمور الظاهرة والحق الواضح. ثم أن قول النبي (صلى الله عليه وآله) (أو رجل منى) إما أنه يريد أنه منه فى قرابة النسب فيكون ذلك حجة لنا على ما نقول من أن الإمام يجب أن يكون من ذوى قربى الرسول (صلى الله عليه وآله) ومن لم يكن من ذوى قرابته لا يصلح لخلافته أو أنه بالاتباع كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم الخليل (عليه السلام): [فمن تعبنى فإنه منى] [٣٥٢] وقد قال الله سبحانه وتعالى [قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله] [٣٥٣] ومحبة الله سبحانه وتعالى لعلى (عليه الصلاة والسلام) ومحبة الله تعالى ثابتة بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم خيبر: (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) [صفحة ١٨٤] وقرابته لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثابتة بالنسب واتباعه له مما لا يختلف فيه اثنان ولذا كان المخصوص بتبعية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبمحبة الله تعالى فهو الإمام المرتضى بنص الله، القاطع ونص رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) المثبت للحجة والمزيل للأعذار الواهية، فإنه على كلا التقديرين فى معنى " منى " يوجب خروج غيره عن صلاحيته للإمامة كما سمعت، فأى نص يريد ابن أبى الحديد على إمامة على (عليه السلام) أصرح من هذا النص الصريح. ولعمري أن هذه القصة المتفق عليها [٣٥٤] كافية فى النص على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ونفى إمامة غيره عند أولى الألباب، ولا يحتاجون فى ذلك إلى غيرها وإن كان موجودا قد طبق الآفاق والاعتذار فى هذا بأن عادة العرب إذا عقدوا بينهم عقدا وعهدا لا يقوم بتبليغه إلى المعاهدين إلا العاقد أو من هو قريب منه فى النسب كالأخ وابن العم فجرى الأمر فى براءة على قاعدة العرب فلم يكن فيه دلالة على إثبات مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى مطلقا ونفى أبى بكر عن صلاحيته له مطلقا كما قاله المعتزلة والأشاعرة اعتذارا وهن وتعلق بما لا ينفع كتعلق الغريق بالحشيش ودفع للنص بالشبهات الركيكة، لأننا نقول لهم: أولا إنكم علمتم أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يعمل فى أمر الدين والدنيا وتقديم أحد أو [صفحة ١٨٥] تأخيره بعادات العرب أهل الجاهلية ولا يعتمد عليها ولم يأمره الله بذلك بل نهاه فى كثير من الآيات عن ذلك مثل قوله تعالى [ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا] [٣٥٥] وقوله: [ولا تتبع أهواء الذين لا يؤمنون] [٣٥٦] وغير ذلك، وإنما اعتماده فى كل الأشياء على قواعد دين الله دون قواعد الجاهلية وعاداتها كيف لا والله تعالى يقول فى حقه [وما ينطق عن الهوى إن هو إلا - وحى يوحى] [٣٥٧] فأبطلت هذه الآية وما قبلها ما ادعاه الخصوم من كون عزله عن براءة وبعث على (عليه السلام) بها جاريا على عادات العرب وأثبتت أنه لبيان استحقاق مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعدم استحقيقه على أئمة وجه، وأيضا لو كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى ذلك مراعى لعادات العرب لبعث براءة من أول الأمر رجلا من أقاربه كعلى (عليه السلام) أو عمه العباس أو عقيل أو غيرهم من بنى هاشم فإنهم كانوا معه فى المدينة، وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) عالم بعادات العرب ولم يبعث أبابكر بها ثم كيف يعقل أن الله يأمر نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأن يجرى على عادات أهل الجاهلية وهو قد بعثه لإزالتها وإماتها بدين حنيفى وملة إسلامية لا يقبل الله سواها، وقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم) (إن الله أذهب بالإسلام نخوة الجاهلية وتفآخرها بأنسابها) [٣٥٨] وهو معلوم من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا ريبه فيه وقال الله وجل وعلا مخاطبا له [اتبع ما أوحى إليك من ربك] [٣٥٩] ولم يقل اتبع عادات العرب وبعث فأى نبي بعثه [صفحة ١٨٦] الله باتباع عادات الكفرة وأهل الجاهلية حتى يكون سيد الرسل (صلى الله عليه وآله وسلم) كذلك فنسبه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى العمل بعادات أهل الجاهلية، ونسبه الله إلى أمره نبيه بذلك نسبة قبيحة مخالفة للعقل والنقل من الكتاب والسنة توجب الخروج من الدين والبعد من الملة الإسلامية لا يجوز لمسلم أن يدعيها ولا يجترئ مؤمن على اعتقادها لمخالفتها الكتاب والسنة وضرورة العقل لكن ذلك ليس بكثير على الخصوم، وحيث بطل ما ادعوا صح أن القصة دالة على ما ذكرناه من بيان مستحق مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن لا يستحق دون ما ذكره لبطلانه بالأدلة القطعية ونقول لهم ثانيا إذا كان بعث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) براءة وعزله

أبا بكر عنها كان جاريا على عادة العرب لأن عاداتهم جرت بأن إبلاغ العهود لا يكون إلا للعائد أو أحد من أقاربه كما قلت وجب أن تجرى الإمامة ذلك المجرى فإن العرب قد جرت عاداتهم واستقرت بأن مقام الرجل الشريف من بعد موته يكون لا قرب الناس إليه لا سيما من يقوم مقامه فى حياته من ذوى قرابته، ولم تجر عاداتهم بإعطاء مقامه الأبعد فوجب أن يكون الإمام بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) دون غيره على عادة العرب لأنه أقامه مقامه فى حياته وهو أقرب الناس إليه ويجب لذلك أن يكون تخصيص الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا بتبليغ براءة نصابها عليا (عليه السلام) هو القائم مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته دون باقى أقاربه لإقامته إياه مقامه فى حياته فلا ينازعه أحدا من أقارب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأما أبو بكر فإنه خارج بعادة العرب عن خلافة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على كل حال فما خرجت القصة على دعواكم عن كونها نصابا على استخلاف أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا فصل، [صفحة 187] وعدم صلاحيته لذلك المنصب وليس فى ذلك خفاء، ودعوى القوشجى فى شرح التجريد أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يدفع براءة إلى أبى بكر ثم عزله عنها بعلى (عليه السلام) وإنما بعثه أميرا على الموسم وأردفه بعلى (عليه السلام) ليقرا براءة، مخالف لما شاع وذاع وتواتر فى القصة بين المفسرين وأهل السيرة واستفاض فى روايات محدثيهم، ولسنا نشك أنه كلام مختلق موضوع ويدل على ذلك مضافا إلى شهرة القصة ما سيأتى من احتجاج عبد الله بن عباس على عمر بن الخطاب فى تفضيل علي (عليه السلام) على أبى بكر بعزله عن براءة بعلى (عليه السلام) فلم ينكره عمر ولا ادعا خلافة، على أن ذلك لا يدفع حجتنا لأننا نقول على هذه الدعوى أن غيره لا يصلح للتبليغ عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى شئ من الأحكام ولو صلح لذلك لإعطاء براءة وأمره بتبليغها وإذا لم يصلح لأن يبلغ عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حياته بعض الأحكام إلى قوم خاصين من الأمة لم يصلح بالضرورة للقيام مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته فى تبليغ جميع الأحكام لكل الأمة فلا فرق فى ذلك بين عدم تأميره عليها من أول الأمر وبين عدم إقراره عليها بعد التأخير لإفادة الأمرين معنى واحدا كما عرفت، وما توهمه القوشجى من الفرق بين الحالين تجاهل وتغافل. وأما ابن أبى الحديد فعنده كغيره منهم إن عزل أبى بكر عن براءة ثابت كالشمس المنيرة صرح به فى كتبه وأشعاره [٣٦٠] وعلى كل حال يكون إعطاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) براءة إن كان من أول الأمر وإن كان بعد عزل أبى بكر عنها إعلاما للناس وإفهاما لهم إنه لا [صفحة 188] يصلح للتبليغ عنه أحكام الشريعة وعهود المعاهدين غيره فهو القائم مقامه فى حياته فيجب أن يكون خليفته بعده والمؤدى عنه لأتمته وهو المطلوب، وهذا بحمد الله واضح لكن المتجاهل عن الحق والمقلد لأسلافه لا حيلة فيه.

كلمة للحسن البصرى حول القصة

ومن الفعل: الصريح الناص على إمامة أمير المؤمنين وأنه لا يجوز أن يتقدم عليه فى الإمامة أحد بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر الأمراء من أصحابه على غير علي (عليه السلام) ولم يؤمر عليه أحدا فما خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) فى جيش ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ليس فى ذلك الجيش إلا -وعلى (عليه السلام) هو الأمير على الجيش، ولا بعثه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى بلد إلا -وهو أمير على من بها من الصحابة وغيرهم، ولا خلفه فى المدينة إلا وهو خليفته فيها، وهذا أمر معلوم لا يشك فيه عاقل، وقد روى ابن أبى الحديد عن الواقدي قال سئل الحسن - يعنى البصرى عن علي (عليه السلام) وكان يظن به الانحراف عنه ولم يكن كما يظن فقال: " ما أقول فيمن جمع الخصال الأربع، اثنتان على براءة، وما قال له فى غزاة تبوك فلو كان غير النبوة شئ لاستثناه، وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الثقلان كتاب الله وعترتى، وأنه لم يؤمر عليه أمير قط وأمرت الأمراء على غيره [٣٦١] انتهى ومن هذا يعلم أن دعوى القوشجى تأمير أبى بكر على علي (عليه السلام) يوم بعثه براءة باطله كسائر دعاويه المزخرفة الفاسدة التى لا تحتاج فى بطلانها إلى إكثار القول ونقل الحجج، ويعلم منه أيضا بطلان دعوى ابن أبى الحديد أنه لم يروى عزل أبى بكر عن إمارة الموسم إلا الشيعة، فإن روايته المذكورة عن الواقدي عن الحسن مصرحة بأن عليا (عليه السلام) لم

يؤمر عليه أحد قط فلو كان أبو بكر أمير الموسم وعلى فيه لكان أبو بكر أميراً [صفحة ١٨٩] عليه وحصل التناقض فى القول، وابن أبى الحديد مصدق لقول الحسن غير طاعن فيه، فإثباته لرواية محدثيهم زعم إمارة أبى بكر على الموسم وطعنه فى رواية عزله عنه ونسبتها إلى الشيعة خاصة مناقضة فى قوله إما لجهل أو تجاهل، وعل هذا فتكون رواية الشيعة أرجح لأن مثل الحسن والواقدي وأمثالهما من العامة قد وافقهم، والثانية باطلة مردودة لاختصاص جماعة منهم بها، وصح من كل ذلك أن علياً (عليه السلام) لم يؤمر عليه أحد من الصحابة فى حال من الأحوال، وتقرير النص من هذا الفعل: أن النبى (صلى الله عليه وآله) حيث لم يؤمر على (عليه السلام) أحد دل ذلك من فعله أنه لا يجوز أن يتأمر على (عليه السلام) أحد من الصحابة وأن يجوز له التأمر عليهم، وإذا لم يصح ان يتأمر عليه أحد من الأمة فى زمان النبى (صلى الله عليه وآله) لم يصح ذلك لأحد بعد موت النبى (صلى الله عليه وآله) إذ لا فرق بين الحالىين، وإذا لم يجز لأحد التأمر على (عليه السلام) فى حال من الأحوال وجب أن يكون هو أمير الأمة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) فهو الإمام لا محالة بعده ولا يجوز لأحد التقدم عليه إذ ليس إلا أمير مطاع أو مأمور مطيع كما رووه عنه وما سواهما خارج من الملة، ولما كان غيره كأبى بكر وعمرو وعثمان وأبى عبيدة وأضرابهم، ممن أمر عليهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غيرهم كان ذلك دالاً على جواز تقدم الغير عليهم فلا يكونون أئمة، وهذا الفعل كسابقة نص على إمامة على (عليه السلام) كما هو نص على صلاحية غيره للإمامة لدلالته على عدم جواز تقدم الغير عليه وفي سابقة الكفاية فى النص لابن أبى الحديد لو كان ينصف، اللهم إلا أن يريد منا نصاً مثل النص الذى أرادته أهل مكة من النبى (صلى الله عليه وآله) فى قولهم: [أو تأتى بالله والملائكة قبيلاً] [٣٦٢] فيقول لنا جيئونا بالنبى (صلى [صفحة ١٩٠] الله عليه وآله وسلم) لشاهده ويقول لنا أنا فعلت ذلك لأعلم الناس أن علياً (عليه السلام) هو الإمام بعدى والقائم مقامى وأن الإمامة لا تجوز لغيره وإنى بذلك الفعل قد نصصت عليه فحينئذ نقر بالعجز عن هذا ونقول إنما علينا أن نأتيكم من فعل النبى (صلى الله عليه وآله) بدليل وشاهد ونقيم عليكم حجة من قول النبى (صلى الله عليه وآله) ويكون جوابنا هنا لهم شبيهاً بجواب النبى (صلى الله عليه وآله) لأولئك المقترحين عليه وهو قوله تعالى: [قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً] [٣٦٣] وليت شعري كيف يفهم عويم بن ساعدة الأنصارى الأوسى استخلاف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبى بكر من أمره له بالصلاة كما ذكره عنه ابن أبى الحديد [٣٦٤] وغيره ويفهم عمر رضا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأبى بكر لديهم وتقديمه عليهم من ذلك كما هو مشهور من قوله ولا يفهم من ذينك الفعلين الواضحين إرادة الله ورسوله استخلاف على (عليه السلام) وتقديمه، ما هذا إلا تحير فى المعلومات وشك فى الواضحات وذلك من أعظم الغفلات نسأل الله العصمة عن طاعة الهوى، على أن الصلاة لا يشترط عندهم فى إمامها العدالة فضلاً عن الأفضلية فلو صح أن النبى (صلى الله عليه وآله) أمره بالصلاة ولم ينفذ على قولهم عدالته فكيف يفيد أفضليته وخلافته، وأنى ودون صحته خرط القتاد وكيف يصح وأمير المؤمنين ينكره ويقول إن الأمر صدر من عائشة كما رواه ابن أبى الحديد [٣٦٥] وقد صح عنده (أن علياً مع الحق والحق معه) [٣٦٦] فما ينكره على لا يكون إلا [صفحة ١٩١] حقاً فأمر أبى بكر بالصلاة غير صادر عن النبى (صلى الله عليه وآله) قطعاً بخلاف الأمرين المذكورين الثابتين من فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعلى (عليه السلام) لأنهما لا يحتملان إلا إرادة التقديم على الغير والاستخلاف كما بيناه ودفعنا به تعليقات القوم العليّة.

ما ورد من النصوص بلفظ الإمامة

وأما القول: فالوارد منه بلفظ الإمامة جملة من الأخبار عن النبى (صلى الله عليه وآله) منه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (على إمام البررة وقاتل الكفرة منصور من نصره مخذول من خذله) رواه الحاكم بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصارى [٣٦٧] وهو ممن لا يقدر الخصوم فى روايته لأنه من أكابر محدثيهم. ومنه ما رواه ابن أبى الحديد عن أبى نعيم الحافظ الاصفهاني فى حلية الأولياء عن أنس بن مالك فى حديث قال فيه له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (أول من يدخل عليك من هذا الباب إمام المتقين وسيد

المسلمين ويعسوب الدين وخاتم الوصيين وقائد الغر المحجلين) قال أنس فقلت اللهم اجعله رجلا من الأنصار وكتمت دعوتى ف جاء على (عليه السلام) فقال (صلى الله عليه وآله) (من جاء يا أنس)؟ فقلت على (عليه السلام) فقام إليه مستبشرا فاعتنقه ثم جعل يمسح عرق وجهه فقال على (عليه السلام) يا رسول الله لقد رأيت منك اليوم تصنع بى شيئا ما صنعته قبل قال (صلى الله عليه وآله) (وما يمنعنى وأنت تؤدى عنى وتسمعهم صوتى وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدى) [٣٦٨] وهذا الحديث دال على أن المؤدى عن النبي (صلى الله عليه وآله) المبين للأمة ما اختلفوا فيه [صفحة ١٩٢] من بعده هو صاحب الأوصاف المتقدمة فى صدر الحديث من كونه إمام المتقين إلى آخرها وهو المستحق لها دون من سواه ممن لا يصلح للأداء عن النبي (صلى الله عليه وآله) تسع آيات من سورة براءة. ومنه: ما رواه عنه فى الكتاب المذكور عن أبى بردة الأسلمى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: (إن الله عهد إلى فى على عهدا فقلت: يا رب بينه لى قال: اسمع إن عليا راية الهدى وإمام أوليائى ونور من أطاعنى وهو الكلمة التى ألزمتها المتقين من أحبه فقد أحببى ومن أطاعه فقد أطاعنى فبشره بذلك فقلت بشرته يا رب فقال: أنا عبد الله وفى قبضته فإن يعذبنى فبذنبى لم يظلم شيئا أن يتم لى ما وعدنى فهو أولى وقد دعوت له فقلت: اللهم اجل قلبه واجعل ربيعه الإيمان بك قال: قد فعلت ذلك غير أنى مختصة بشىء من البلاء لم أختص به أحدا من أوليائى فقلت رب أخى وصاحبى قال: إنه سبق فى علمى أنه لمبتل ومبتلى به) [٣٦٩]. وبإسناد آخر بلفظ آخر فى الكتاب المذكور عن أنس بن مالك عن النبي (صلى الله عليه وآله): (إن رب العالمين عهد إلى فى على عهدا أنه راية الهدى ومنار الإيمان وإمام أوليائى ونور جميع من أطاعنى إن عليا أمنيى غدا يوم القيامة فصاحب رايتى، بيد على مفاتيح خزائن رحمة ربي). وفى الكتاب المذكور قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (مرحبا بسيد المؤمنين وإمام المتقين) فقيل لعلى (عليه السلام) كيف شكرك؟ فقال أحمد الله على ما أتانى وأسأله الشكر على ما أولانى وأن يزيدنى مما [صفحة ١٩٣] أعطانى) [٣٧٠].

توجيه ابن أبى الحديدي بأن المراد بالإمامة فى النصوص الإمامة فى الفتوى

وقال ابن أبى الحديدي: روى ابن ديزيل، قال: حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا على بن القاسم عن سعيد بن طارق عن عثمان بن القاسم عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (ألا أدلكم على ما إن تسالتم عليه لم تهلكوا إن وليكم الله وإمامكم على بن أبى طالب فناصحوه وصدقوه فإن جبرائيل أخبرنى بذلك) فهذه الأحاديث الصحيحة عند الخصم كلها ناصئة على على (عليه السلام) بالإمامة ومصرحة بأنه إمام البررة وإمام المتقين وإمام الأولياء وإمام الصحابة كما هو نص حديث زيد بن أرقم وصريحها أن من كان من المتقين البررة وأولياء الله وأصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فإمامه على (عليه السلام) ومن لم يكن إمامه عليا (عليه السلام) فليس من المتقين البررة ولا من الأولياء ولا من الصحابة بل هو خارج عن هذه المراتب الشريفة وداخل فى أضدادها فكيف تجوز لهم الإمامة وقد جعلهم الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) مأمومين فأى نص أوضح من هذه النصوص على ما ندعيه من إمامة أمير المؤمنين على (عليه السلام) من بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وأى صريح أصرح منها فى ذلك؟ ويعجبني من ابن أبى الحديدي قوله بعد نقله حديث زيد بن أرقم: "فإن قلت: هذا نص صريح فى الإمامة فما الذى تصنع المعتزلة بذلك؟ قلت: يجوز أن يريد به أنه إمامهم فى الفتاوى والأحكام الشرعية لا فى الخلافة" [٣٧١] انتهى وهذا الجواب مع أنه حرف اللفظ عن معناه وعدول به عن نصه من غير سبب داع إلى ذلك كما هى عادة هؤلاء القوم فيكون فاسدا لا يدفع ما نقوله ولا يرد ما ندعيه لأن دعوانا إنما هو وجود النص من الله ومن [صفحة ١٩٤] الرسول (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) بالإمامة الذى كان ابن أبى الحديدي وأصحابه ينكرونه وكذلك إخوانهم من الأشاعرة ومضاهوهم ينكرونها وهو موجود كما ندعى فثبت مدعانا وبطل إنكارهم، ولسنا ندعى عليه وعلى أصحابه وأمثالهم أنهم يقفون على النص ولا يتعدونه ولا يخرجونه عن معناه بأرائهم ولسنا ننكر منه تحريفهم الكلم عن مواضعه، بل نقر لهم بأن المعروف من سيرتهم والمعلوم من طريقتهم لكنه عين العصبية والعناد المنهى عنه فى الدين. ثم يقال لابن أبى الحديدي: جميع أهل العلم لا يعرفون من معنى الإمام الشرعى إلا الرئيس العام على الأمة فى إنفاذ الأحكام الشرعية، ولا

يعرف الصحابة من لفظ الإمام إذا أطلق إلا هذا المعنى كما بيناه سابقا، وهذا هو الخليفة البتة وليسوا يعرفون من معنى الإمامة الشرعية إلا الرئاسة العامة فى أحكام الدين على سائر المكلفين وتلك هى الخلافة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا محالة، وتسمية المفتى إماما إنما هو اصطلاح حدث بعد مضى أكثر من خمسمائة سنة من الهجرة بسبب ذكره بعض الشافعية فى كلام طويل ولم يكن قبل ذلك معروفا فلا يصح حمل الإمام فى الأحاديث النبوية عليه يقينا، وقد أوضحنا فيما سبق أن الإمام العام هو العالم بأحكام الدين وموضحها للمكلفين ومن سواه ليس بإمام عام، على أن لفظ الخبر وهو قوله: (صلى الله عليه وآله): (ما إن تسالتم عليه لم تهلكوا) أى توافقتم ثم إتيانه بلفظ الإمام بعد قوله: (إن وليكم الله) لا- يحتمل إلا- إرادة الرئيس العام لا غيره، ويزيده وضوحا قوله: (صلى الله عليه وآله): (فناصحوه وصدقوه) إذ المناصحة لا محصل لها ولا موقع خصوصا إذا كانت مطلوبة من جميع الناس كما هو صريح اللفظ إلا- للإمام العام الذى هو الخليفة، ويؤكد زيادة أيضا قوله (صلى الله عليه وآله): (فإن جبرائيل أخبرنى بذلك) فإنه (صلى الله عليه وآله) قصد بهذا القول [صفحة ١٩٥] إخبارهم بأن نصه على على (عليه السلام) بالإمامة بوحي من الله إليه لا من قبل نفسه وليس يحتاج إلى بيان هذا إلا إذا كان المقصود من الإمامة المعنى المطلق لا معنى خاصا وهذا ظاهر لكل ذى فهم، وأما الإمامة بمعنى الرئاسة فى غير الأحكام الشرعية التى هى أحكام الدين فغير معروفة عند أحد من الصحابة ولا من الفقهاء والمتكلمين بأنها إمامة شرعية وأنها خلافة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإنما تعرف بأنها ملك جبرى وسطان جورى، فإذا أقررت بأن عليا هو الإمام فى أحكام الدين بنص الخبر لزمك الإقرار بأنه خليفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ لا خلافة فى الشرع غير الإمامة فى أحكام الدين، ولزمك إذا جعلت غيره خليفة فى غير الأحكام الشرعية الإقرار بأنه ليس بإمام من أئمة الدين فهو غير واجب الطاعة على المكلفين ولا لازم المناصحة على المؤمنين فليس بإمام شرعى فلا يكون خليفة الرسول، لأن الخلافة هى الإمامة العامة فى الدين والأحكام الشرعية، بل هو سلطان جائر دنيوى فما زدت بجوابك على أن أثبت إمامة صاحبنا وأوضحنا النص عليها وأخرجت غيره من الإمامة الشرعية وأدخلته فى الرئاسة الدنيوية لا الدينية وذلك هو مطلبنا الأهم وغرضنا المقدم، والذى كنا نناضل الفرق المخالفة عليه، إذ لسنا نزيد فى القول على أن من عداه ليس بإمام فى أحكام الدين تجب طاعته والافتداء به فيها، وأن الإمام فى ذلك كله هو أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) وأنه ظلم واغتصب حقه وصريح قولك الاعتراف بدلالة الخبر على قولنا وذلك هو المراد، فكأنك بما قلت قد قلدت جيد مذهبا فلاتد النور وخلعت على قولنا خلع السرور، ثم يقال له أيضا: ألسنت حكمت بما قلت: بأن عليا (عليه السلام) إمام أبى بكر فى الأحكام الشرعية كما هو إمام غيره من الصحابة فيها، وأن أبابكر إمام على (عليه السلام) لأنه الخليفة فحينئذ يكون كل من على وأبى بكر إماما ومأموما فى حال واحدة كل [صفحة ١٩٦] منهما واجب الطاعة على الثانى، وهل سمعت ورأيت رجلا إماما لغيره فى حال وذلك الغير إمام لذلك الرجل فى تلك الحال؟ وهل وجد ذلك فى شرائع النبيين؟ أو عقل عند ذوى العقول المنصفين؟ كلا- بل هذا تناقض لا تجوز العقول حصوله، وتضاد لا تحتمل جمعيه لأن اجتماع المتضادين واتلاف المتناقضين مما يمتنع فى العقل ولا- يعرفه أهل العلم والفضل، فيكون القول المستلزم له باطلا- فيجب أن يكون الإمام فى الأحكام الشرعية لجميع المسلمين وهو الخليفة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لئلا يلزم التناقض اللذان لا يجوزان عقلا ولا شرعا، ثم نقول له أيضا إنك حيث قلت أن عليا إمام الصحابة فى الفتاوى والأحكام الشرعية والإمام هو الذى يجب على المأمومين الاقتداء به ولا يجوز لهم مخالفته فأخبرنا عن إمامك أبى بكر هل أخذ فى إبطال دعوى فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى فدك بفتوى إمامه على (عليه السلام) فى الأحكام؟ أم بخلاف فتواه؟ وكذلك فى رده شهادته لفاطمة (عليه السلام) وفى منعها ميراثها؟ وفى درء الحد عن خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة وزنى بامرأته؟ وإحراقه الفجاءة السلمى وإسقاطه سهم أولى القربى من الخمس؟ وتخلفه عن جيش أسامة، ورد عمر من الجيش؟ وغير ذلك من الأفعال [٣٧٢] هل أخذ بفتوى إمامه على (عليه السلام) فى جميعها أم بغير فتواه؟ فإن قال أخذ فى ذلك كله بفتوى على (عليه السلام) فقد أبطل وأحال وادعى ما لا يعرف وما يكذبه فيه كل أحد، وإن قال أخذ فى ذلك وغيره بغير فتوى على (عليه السلام) بل بضدها كما هو المعلوم بين الأمة فيلزمه أحد

الأميرين: إما إثبات المعصية لأبى بكر لمخالفته فتوى إمامه فى الفتوى، أو إخراج على (عليه السلام) من الإمامة فى الفتاوى والأحكام الشرعية التى اعترف بصراحة الخبر فيها فيكون [صفحة ١٩٧] قد كذب الخبر الصحيح عنده وأبطل ما حكم به، فليختر عز الدين عبد الحميد من هذين الوجهين ما يريد يكفه فى مناقضته نفسه وإبطال مذهبه وجرائته على أئمتيه، فتبين لك من هذه الجملة الوافرة عصمة تلك الأخبار الصريحة عن التأويل، وامتناعها عن القال فيها والقليل، وبها يتحقق النص على إمامة أمير المؤمنين على (عليه السلام)، ويبطل ما قاله ابن أبى الحديد، وأعجب من قوله الأول قوله بعده " : وأيضا فإننا قد شرحنا من قول شيوخنا البغداديين ما محصوه أن الإمامة كانت لعلى (عليه السلام) إن رغب فيها ونازع عليها، وإن أقرها فى غيره وسكت عنها تولينا ذلك الغير وقلنا بصحة خلافته، وأمير المؤمنين لم ينازع الأئمة الثلاثة ولا جرد السيف ولا استنجد الناس عليهم [٣٧٣] إلى آخر ما قال مما معناه إن أمير المؤمنين (عليه السلام) فعل ذلك لحكم هو وأصحابه على المتقدمين عليه بالهلاك [٣٧٤] وفى هذا الكلام من الوهن ما لا يخفى وهو من وجوه:

طرف من أخبار السقيفة

الأول: حكمه عليهم بالهلاك لو نازعهم على (عليه السلام) وهذا يناقض القول بصحة إمامتهم بعد البيعة لهم كما يقوله هو وأصحابه لأن إمام الحق لا يجوز قتاله ولا منازعته ولا تجريد السيف فى وجهه، بل لا تجوز مخالفته فى أمره ونهيه، وإذا كانت إمامتهم صحتها موقوفة على رضاه لم يجز لهم عقدها قبل حضوره ومشاورته فإن رغب فيها سلموها له وإن رضى بغيره عقدها لذلك الغير وشئ من ذلك لم يكن، فإنه (عليه السلام) لم يشاور فى واحدة من بيعات الثلاثة البتة بالاتفاق، وتصحيح هذا الخصم فإن عمر قد عقدها لأبى بكر فى السقيفة وعلى غير حاضر ولا مشاور ولازم قول المعتزلى أن بيعة أبى بكر فى السقيفة غير صحيحة لعدم مشاوره أمير المؤمنين [صفحة ١٩٨] فإلزامه الناس بمبايعته بعد خروجه من السقيفة ظلم وعدوان، وعقدها أبو بكر لعمر ولم يشاور عليا (عليه السلام) وعقدها عبد الرحمن بن عوف لعثمان بوصية من عمر وعلى (عليه السلام) كاره، وكل ذلك معلوم لا نزاع فيه فتقع إمامتهم على ما قال باطله يصحها، ولازم قوله فسادها. الثانى: قوله إن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يستنجد الناس عليهم فإنه دفع للمعلوم باللسان، فقد روى أن عليا أركب فاطمة على حمار وأخذ الحسن والحسين، فما ترك أحدا من أهل السابقة إلا مضى إليه وذكر له حقه ودعاه إلى نصرته على أبى بكر وأصحابه فعل ذلك ثلاث ليال فى كلها لم يجبه إلا أربعة أو خمسة [٣٧٥] فمن فعل ذلك كيف يقال فيه أنه لم يستنجد الناس وأنه سكت عن طلب الخلافة ورضى بخلافه غيره؟ الثالث: إنه " قوله (عليه السلام) ما جرد السيف " وهذا باطل فإنه قد روى أن الزبير جرد السيف بأمره (عليه السلام) وخرج شاهرا سيفه حين أتى عمر وأصحابه بأمر أبى بكر واقتحموا على على (عليه السلام) وأصحابه البيت ليجالدهم بذلك السيف فأخذ من عنده، ونادى أبو بكر بأخذه اضرب به الحجر ففعل، وساقوا عليا وأصحابه بالعنف الشديد، ومن المعلوم أن هذا تجريد للسيف لكنه لم يجد على ذلك ناصرا ولا معينا فلا يجوز أن يقال فيه أنه ما جرد السيف. الرابع: قوله " ولم ينازعهم " فإن هذه دعوى كاذبة كذبا صراحا، وأى منازعة أعظم مما جرى منه معهم وتخلفه عنهم معلوم واحتجاجه عليهم مشهور وطعنه فيهم مواجهة بتظاهرمهم على أخذ حقه مذکور وفى كتاب خصمنا وغيره مسطور؟ وسيأتى بعضه فى نقل حجته على ما يدعى من عدم النص إن شاء [صفحة ١٩٩] الله تعالى ونذكر هنا قطعة صالحة من ذلك مما نبطل به دعواه فنقول قال فى كتابه [٣٧٦] قال أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، وأخبرنا أبو زيد عمر بن شبة قال حدثنا إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب عن أبى لهيعة عن أبى الأسود قال غضب رجال من المهاجرين فى بيعة أبى بكر وغضب على والزبير فدخل بيت فاطمة معها السلاح فجاء عمر فى عصابة منهم أسيد بن حضير وسلمة بن سلامة بن وقش [٣٧٧] وهما من بنى عبد الأشهل فصاحت فاطمة (عليها السلام) وناشدتهم فأخذوا سيفى على والزبير فضربوا بهما الجدار حتى كسروهما ثم أخرجهما عمر، يسوقهما حتى بايعا وقال خصمنا [٣٧٨] ابن أبى الحديد أيضا "، قال أبو بكر وحدثنا أبو زيد عمر بن شبة وساق السند إلى سلمة بن عبد الرحمن قال: لما

أجلس أبو بكر على المنبر كان على والزبير وناس من بنى هاشم فى بيت فاطمة فجاء عمر إليهم وقال والذى نفسى بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقن البيت عليكم فخرج الزبير مصلنا سيفه فاعتنقه رجل من الأنصار وزياد بن لبيد فدق به فندر [٣٧٩] السيف فصاح أبو بكر وهو على المنبر " اضرب به الحجر " [٣٨٠] قال أبو بكر الجوهري " وقد روى فى رواية أخرى أن سعد بن أبى وقاص كان معهم فى بيت فاطمة والمقداد بن الأسود أيضا وأنهم اجتمعوا (عليه السلام) أن يبايعوا عليا (عليه السلام) فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت فخرج إليه الزبير بالسيف وخرجت فاطمة (عليها السلام) تبكى وتصيح [٣٨١] . [صفحة ٢٠٠] قال المعتزلى، وقال أحمد بن عبد العزيز الجوهري أيضا " : وحدثنا ابن غفير قال: حدثنا أبو عون عبد الله بن عبد الرحمن عن أبى جعفر محمد بن على أن عليا (عليه السلام) حمل فاطمة على حمار وسار بها ليلا إلى بيوت الأنصار يسألهم النصره وتسالهم فاطمة الانتصار فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد مضت بيعتنا لهذا الرجل لو كان ابن عمك سبق إلينا أبا بكر ما عدلنا به، فقال على (عليه السلام): أكنت أترك رسول الله (صلى الله عليه وآله) ميتا فى بيته لا- أجهزه وأخرج إلى الناس أنازعهم فى سلطانه [٣٨٢] . قال وقال أبو بكر " : حدثنا أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد وساق السند عن الليث بن سعد قال: تخلف على عن بيعه أبى بكر فأخرج ملبيا [٣٨٣] يمضى به رقبا [٣٨٤] وهو يقول معاشر المسلمين علام يضرب عنق رجل من المسلمين لم يتخلف لخلاف [٣٨٥] . [صفحة ٢٠١] وهذه الأخبار وأضعافها مما رواه ابن أبى الحديد عن الثقة عنده، وسيأتى أيضا جملة أخرى منها إن شاء الله تعالى كلها دالة بأوضح دلالة على أن عليا (عليه السلام) رغب فى الخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وطلبها وطلبها له جماعة من أعيان الصحابة وحضروا ليبايعوه وجمعوا السلاح لولا أنهم عوجلوا وغلب على أمرهم، وأنه (عليه السلام) نازع فى خلافة أبى بكر أشد المنازعة وجرى أصحابه السيف بأمره لقتال أتباعه، واستنجد الناس عليه ودعاهم إلى حربه وإعانتة على ذلك فاطمة بنت رسول الله (صلوات الله عليها) فلم يجد منجدا ولا معينا، وأنه غير راض بخلافة أبى بكر ومصرحه بذلك أتم تصريح وأنه ما سكت وكف، بل غلب وقهر وأخرج ملبيا وأوعد بإحراق منزله وهو بيت النبوة، وواضحة فى أنه (عليه السلام) ما غمد السيف وترك المناهضة لأبى بكر واتباعه إلا بعد أن تحقق عنده عدم الناصر له، فهو سكوت عن اضطرار لا عن رضا واختيار، ولو لم توجد هذه الأخبار وأمثالها الدالة على ما ذكرناه لكان فى قوله (عليه السلام) المشهور عنه فى خطبة النهج (فنظرت فإذا ليس لى معين إلا أهل بيتى فضننت بهم عن الموت واغضيت على القذى وشربت على الشجى وصبرت على أخذ الكظم وعلى أمر من طعم العلقم) [٣٨٦] كفاية فى الدلالة على أن علته سكوته وكفه عن جهادهم فقداه الناصر والمعين وليس عن رضا نفس، وأنه تجرع فى صبره عن ذلك ما هو أمر من العلقم فمن يقول هذا القول وأشباهه وهو كثير كيف يعقل أنه كف عن رضا وسكت عن اختيار؟ ما هذا إلا تجاهل وتغافل؟ وقد وضح من هذه الأخبار بطلان ما قاله ابن أبى الحديد أن عليا (عليه السلام) ما نازع الثلاثة ولا طلب فى أيامهم الخلافة واقض عجا منه ومن أغاليظه حيث يروى هذه الأخبار [صفحة ٢٠٢] وأمثالها مع كونها نضا فى طلب أمير المؤمنين الخلافة وعدم رضاه بخلافة الرجل وأنه أخرج من بيته مقهورا وطلب ناصرا فلم يجد، ثم يقول إن عليا (عليه السلام) ما نازع أبا بكر ولا طلب الخلافة لنفسه فى زمانه ولا جرد السيف ولا استنجد الناس ولا ولا، فليختر ابن أبى الحديد الآن أحد وجهين لا محيص له عن واحد منهما إما تكذيب هذه الأخبار التى صححها، أو تكذيب على (عليه السلام) فيما أخبر به عن نفسه من عدم الرضا بخلافة من تقدم عليه وأنه لم يكف عن منابذتهم ومناجزتهم إلا لعدم المعين وفقدان الناصر فيكون قد كذب من هو مع الحق والحق معه بروايته، وكذب ثقات المحدثين عنده، وإما أن يحكم بطلان خلافة من تقدم عليه ويجزم بخروجهم من الإمامة لعدم شرط صحتها عنده وهو عدم رضا أمير المؤمنين (عليه السلام) بها كما تقدم فى قوله، لأننا قد أقمنا الأدلة الصحيحة لديه على عدم رضا على (عليه السلام) بها بتمام التحقيق، وأى الوجهين اختاره ابن أبى الحديد فقد أمكن الرأى من ثغرة نحره وذبح نفسه بخنجره فليكن ذلك محققا.

وأما ما ورد بلفظ: الإمارة والإمرة فلم يورده ابن أبى الحديد ولكنه أورد ما هو بمعناه وزيادة، ومن المعلوم أنه لا فرق بين أن يذكر الشئ أو يذكر مرادفه فليس بين قولك جاءنى بشر وجاءنى إنسان أو حيوان ناطق فرق فى إفادة المعنى المقصود فها نحن نذكر ذلك عنه قال فى أوائل شرح النهج " : وتزعم الشيعة أن يعنى عليا (عليه السلام) خوطب فى حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر المؤمنين خاطبه بذلك جملة المهاجرين والأنصار ولم يثبت ذلك فى أخبار المحدثين [٣٨٧] إلا أنهم قد رووا ما يعطى هذا المعنى وإن لم يكن اللفظ بعينه وهو قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) له (أنت يعسوب الدين والمال يعسوب الظلمة)، وفى رواية أخرى (هذا يعسوب المؤمنين وقائد الغر [صفحة ٢٠٣] المحجلين) واليعسوب ذكر النحل وأميرها، روى هاتين الروايتين أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى فى المسند وفى كتابه فى فضائل الصحابة ورواهما أبو نعيم الحافظ فى حلية الأولياء انتهى [٣٨٨] . أقول: وقد مر ذكر هذه اللفظة فى الأحاديث المذكورة أولا- فراجع وفى رواية أبى رافع عن أبى ذر من قول الرسول (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) (وأنت يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الكافرين) وستأتى بتمامها إن شاء الله وقد اعترف ابن أبى الحديد كما سمعت فى كلامه بأن معنى اليعسوب الأمير فثبت من ذلك أن عليا (عليه السلام) أمير المؤمنين على لسان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ لا فرق بين اللفظ ومرادفه عند جميع العقلاء فيثبت أنه إمامهم لأن معنى أمير المؤمنين إمامهم بغير اختلاف فهى نص على إمامته بلا ريب، فمن كان من المؤمنين وأهل الدين فعلى أميره ومن لم يكن على أميره فليس من المؤمنين ولا من أهل الدين، فما أنكر ابن أبى الحديد أن يكون جملة من المهاجرين والأنصار خاطبوا عليا (عليه السلام) بأمر المؤمنين فى حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [٣٨٩] ثم أنكروا ذلك بعد وأخفوه كسائر ما أنكروا من فضائله وأخفوا من مناقبه، فإنه قد تواتر عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (سلموا على على بإمرة المؤمنين)، فأخفى القوم ذلك وستروه فصار مجهولا عند العامة ومعلوما عند الخاصة وسيأتى اعتراف المعتزلى بأن القوم قد فعلوا بفضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) ما ذكرناه وبه يزول ما استنكر منه هنا مع اعترافه بورود مماثلة فى المعنى وكل ذلك من استحكام الشبه فى أوهام القوم.

ما ورد بلفظ الوصى

وأما ما ورد بلفظ: الوصى فكثير منها ما رواه ابن أبى الحديد عن صاحب كتاب الفردوس وأكثره عنه وعن أحمد بن حنبل عن النبى (صلى الله عليه وآله) قال [صفحة ٢٠٤] (كنت أنا وعلى نورا بين يدي الله عز وجل قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام فلما خلق آدم قسم ذلك النور وجعله جزئين فجزء أنا وجزء على ثم انتقلنا حتى صرنا فى عبد المطلب فكان لى النبوة ولعلى (عليه السلام) الوصية) [٣٩٠] . وفى حديث أنس المتقدم قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام): (وخاتم الوصيين وقائد الغر المحجلين) وروى ابن أبى الحديد فى شرح النهج عن على (عليه السلام) أنه قال: (أنا خاتم الوصيين وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عهد إلى وأنى وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما يعطى هذا المعنى فى كثير من كلامه. وروى عن أبى مخنف أنه لما بلغ حذيفة بن اليمان أن عليا (عليه السلام) قد قدم ذا قار واستنفر الناس دعا أصحابه فوعظهم وذكرهم الله وزهدهم فى الدنيا ورغبهم فى الآخرة، وقال لهم " الحقوا بأمر المؤمنين ووصى سيد المرسلين فإن من الحق أن تنصروه " [٣٩١] .

اشعار الصحابة والتابعين فى الوصاية

ومن أشعار الصحابة والتابعين المتضمنة أنه وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كثير لا يحصى وقد رواه المحدثون الموثقون عند الخصوم كأبى مخنف لوط بن يحيى الأزدي وإبراهيم بن ديزيل الهمداني ونصر بن مزاحم المنقري وغيرهم من أهل التواريخ والسير كل روى منه شيئا. وذكر ابن أبى الحديد منه طائفة ونحن هنا نذكر منه نبذة يسيرة تبركا وتيمنا بمدحه (عليه السلام) فمن ذلك قول أبى الهيثم بن التيهان [٣٩٢] وكان [صفحة ٢٠٥] بدريا. قل للزبير وقل لطلحة إنا++ نحن الذين شعارنا الأنصار نحن الذين

رأت قريش فعلنا++ يوم القليب [٣٩٣] أولئك الكفار كنا شعار نبينا ودثاره++ تفديه منا الروح والأبصار إن الوصى إمامنا وولينا++
 برح الخفاء وباحت الأسرار [٣٩٤]. أقول قوله (رضى الله عنه): إن الوصى إمامنا إلى آخر البيت، إخبار عن نفسه وعن أمثاله من قومه
 وهم صلحاء الأنصار بأنه كان يعتقدهم وإياهم إمامة أمير المؤمنين سابقا ويخفونه فى نفوسهم فى زمان الثلاثة ويسرون عن الناس قد
 أظهره اليوم وبأحواله حيث ارتفع الخوف وزال المانع من إظهاره بوجود الناصر والمعين عليه، ففيه دليل ظاهر على أن أبا الهيثم
 وأشباهه لم يكونوا معتقدين إمامة غيره، وإنما الإمام عندهم بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمير المؤمنين على (عليه
 السلام) لأنه وصيه ولكنهم يجمعون [٣٩٥] ذلك فى الصدور ويخفونه حتى تمكنوا من إظهاره فأظهره، ونحن على ما هم عليه إن
 شاء الله. وقال خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين [٣٩٦] وكان بدرى أيضا يوم الجمل. أعاش خلى عن على وعييه++ بما ليس فيه إنما أنت
 والده وصى رسول الله من دون أهله++ وأنت على ما كان من ذاك شاهده [صفحة ٢٠٦] وحسبك منه بعض ما تعلمينه++ ويكفيك
 لو لم تعلمى غير واحده إذا قيل ماذا عبت منه رميته++ بقتل ابن عفان وما تلك أيدى وليس سماء الله قاطرة++ ولا الأرض
 الفضاء بمائده [٣٩٧]. والأخير من الآيات يومى إلى أنه غير أمر بما جرى لعثمان. وقال النعمان بن العجلان الأنصارى [٣٩٨]. كيف
 التفرق والوصى إمامنا++ لا كيف إلا حيرة وتخاذلا لا تغبن عقولكم لا خير فى++ من لم يكن عند البلابل عاقلا وذروا معاوية الغوى
 وتابعوا++ دين الوصى لتحمدوه اجلا [٣٩٩]. وقال عبد الله بن العباس بن عبد المطلب: وصى رسول الله من دون أهله++ وفارسه إن
 قيل هل من منازل فدونك إن كنت تبغى مهاجرا++ أشم كنصل السيف غير حلال [٤٠٠]. وقال حسان بن ثابت فى جملة آيات
 أيام المخاصمة بين المهاجرين والأنصار بعد موت النبى (صلى الله عليه وآله): جزى الله عنا والجزاء بفضله++ أبا حسن خيرا ومن كأبى
 حسن سبقت قريشا بالذى أنت أهله++ فصدرك مشروح وقلبك ممتحن تمت رجال من قريش أعة++ مقامك هيهات الهزال من
 السمن حفظت رسول الله فىنا وعهده++ إليك ومن أولى به منك من ومن ألت أخاه فى الهدى ووصيه++ وأعلم منهم بالكتاب
 وبالسنن فحقك ما دامت بنجد وشجة++ عظيم علينا ثم بعد على اليمن [٤٠١]. [صفحة ٢٠٧] إلى ذلك من الأشعار من محبيه
 ومبغضيه مما لا يسع المقام عشر عشرها مما تضمن لفظ الوصى والولى فقد صح أن عليا (عليه السلام) وصى رسول الله (صلى الله
 عليه وآله وسلم) ومنه يعلم أن ما ذكره ابن أبى الحديد عن عائشة وبعض تابعيها من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يوص
 [٤٠٢] باطل بلا شبهة لمعارضته لشهادة خيار الصحابة لعلى (عليه السلام) بأنه وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ودلالة
 الأخبار على ذلك، وعائشة متهمه فى على (عليه السلام) وكيف تقر له بالوصية وهى تعيبه وتذمه وهى فى الغاية القصى من البغض
 له، وإلا فهى شاهدة وصية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إليه ونصه عليه كما هو صريح شعر خزيمه بن ثابت ذى الشهادتين الذى
 ذكرناه وأيضا أن شهادة عائشة وتابعيها على النفى وشهادة الجماعة لعلى (عليه السلام) على الآثبات وشهادة الآثبات مقدمه على
 الشهادة على النفى إجماعا من أهل العلم.

معنى الوصى والوصية

ثم إن المعروف من معنى الوصى على جهة الإطلاق هو القائم مقام الوصى فى جميع ما للموصى الولاية فيه وعليه. ومن معنى
 الوصية إقامة الوصى مقامه فى جميع ما له التصرف فيه والولاية عليه ولا معنى للوصى والوصية عند العلماء غير هذا
 والمعروف من [صفحة ٢٠٨] معنى وصى النبى هو القائم مقامه فى الأمر والنهى بعهد من النبى إليه، وإذا كان على (عليه السلام) هو
 الوصى لرسول الله (صلى الله عليه وآله) كان هو القائم مقامه فى تنفيذ الأحكام وسياسة الأمة وغير ذلك من ولايات النبى (صلى الله
 عليه وآله وسلم) فيكون هو خليفته والإمام بعده، إذ لا معنى لخلافته إلا القيام مقامه ولا معنى لوصيه إلا القائم مقامه بنصبه إياه، ولا
 معنى للإمامة إلا هذا ولا يعرف لها معنى غيره، وهذا بحمد الله واضح.

اعتراف ابن أبى الحديد بالوصية وعجزه عن توجيهها والرد عليه

قال ابن أبى الحديد " وأما الوصية فلا ريب عندنا أن عليا (عليه السلام) كان وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإن خالف فى ذلك من هو منسوب عندنا إلى العناد ولسنا نعى بالوصية النص والخلافة لكن أمورا لعلها إذا لمحت أشرف وأجل [٤٠٣] انتهى. قول إخراج اللفظ عن صريح معناه تشهيا من دون حجة بينه ولا سبب داع هو ديدن ابن أبى الحديد وأصحابه وأمثالهم، وليس النزاع بيننا وبينهم فى هذا كما علمت أولا فإننا مقرون لهم بأنهم يحرفون الكلم من بعد مواضعه ويدفعون النصوص بالشبهات ويصرفون الألفاظ الصريحة عن معانيها بمجرد الشهوات هذه عادتهم المعروفة وسجيتهم المألوفة، وإنما النزاع بيننا وبينهم أنا ندعى النص من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) بالإمامة والقائم مقامه فعلينا أن نأتى من أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بما هو صريح فى المعنى ونص فى المطلب مثل لفظ الإمام والأمير والوصى وما أشبهها مما سنورده، وقد أتينا منه بما يقرون به ولا ينكرونه وما نسبوا جاحده إلى العناد مع أن ذلك الجاحد أم المؤمنين عائشة [صفحة ٢٠٩] وبعض من الناس كما قدمنا، وليس علينا أن نحبس ألسنتهم عن التأويلات الفاسدة والتحملات الممتنعة التى لو صدرت عن غيرهم لحملوه على عدم الفهم وحكموا عليه بالبلادة والعصية والعناد، فلا ذنب لنا ولا إبطال لدعوانا بسبب تأويلاتهم الركيكة الباطلة بل حجتنا واضحة وحجتهم داحضة. فما ذنبنا إن جاش بحر فضلنا++ وبحرك ساج لا يوارى الدعا مصا [٤٠٤] وما قدمنا من بيان معنى الوصى متكفل بإبطال دعوى ابن أبى الحديد بأن الوصية فى غير الخلافة ولأنه يدعى التقييد فى المطلق فعليه أن يأتى بالمقيد، وأنى له به؟ ولنا على إبطال قوله مضافا إلى ما ذكرنا وجوه أخر. الأول: أن الوصية لا تثبت بغير النص من الموصى على الوصى يقينا وإذا سلم الخصم أن عليا (عليه السلام) وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك ما ندعى، فقله ولسنا نعى بالوصية النص كلام لا معنى له. الثانى: إن أهل العقول من جميع المسلمين لا يعلمون منزلة بعد النبوة أشرف وأجل من الإمامة حتى تنصرف وصية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى على (عليه السلام) إليها كما ادعاه فعليه وعلى من يدعى دعواه تبيين تلك المنزلة حتى نعرفها، ثم لو كانت ثمرة منزلة أعلا وأجل من الإمامة كما ذكر لكانت أيضا منضمة إليها وداخله معها علوم الوصية فتتناول جميع المنازل حتى يثبت المخصص وليس ثمرة مخصص، فقله " لعلها إذا لمحت أشرف وأجل " دعوى مستحيلة، ولو أمكنت لكانت مع الإمامة مندرجة فى [صفحة ٢١٠] الوصية، الثالث: إن المسلمين من أولى العلم كافة يعلمون أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يترك أموالا كثيرة ولا خلف أطفالا صغارا يحتاج إلى الإيلاء فى حفظ أموالهم والقيام بمصالحهم إلى وصى يقوم بذلك وليس له حاجة فى الوصية إلا فى القيام مقامه بمصالح الأمة وحماية الملة وإنفاذ الأحكام وجهاد المشركين ودعوتهم إلى دين الإسلام لا- غير ذلك، فوصيه هو المنصوص عليه منه بذلك والمنسوب منه له وتلك هى الإمامة بلا ريب ولا يشك فى ذلك عاقل غير معاند. الرابع: إن الأخبار المذكورة والأشعار الواردة التى قدمناها وغيرها يتبادر من لفظ الوصى فيها بل لا يفهم من معناها إلا كون أمير المؤمنين وصى رسول الله على ما هو المعنى المعروف من أوصياء الأنبياء وهو الخلافة بعدهم لا شئ آخر، فإن قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (لى النبوة ولعلى الوصية) وقوله: (صلى الله عليه وآله وسلم) (خاتم الوصيين) [٤٠٥] لا- يعقل منه إلا- أن لعلى خلافة الأنبياء، وأنه خاتم خلفاء النبيين، لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خاتم الأنبياء فلا نبى بعده فلا خليفة نبى بعد على (عليه السلام) بدون واسطة خليفة غيره، لأن الوصية المقابلة للنبوة هى الخلافة من غير شبهة، والوصى المقابل للنبي هو الخليفة بعده لا يتصور منه غير هذا المعنى ولا يراد به غيره عند الإطلاق ببديهة العقل، وليس يعقل منها الفطن اللبيب إن لعلى الوصية المقابلة للنبوة فى أمر مخصوص، أو أنه خاتم الوصيين فى أمور أخر غير الخلافة كمال أو حكم خاص أو سر فى معنى خاص ولا يحملها على هذا المعنى إلا معوج الفهم بسبب استيلاء الشبه على عقله ومما زجتها للبه، فيجعل عقله تبعا لمشتهاه، وسالكا فى أثر تقليده ومما [صفحة ٢١١] يزيد المعنى وضوحا فى أن المراد بالوصى هو القائم مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى جميع أمره ما رواه ابن أبى الحديد قال: قال: نصر يعنى ابن مزاحم المنقرى وحدثنا عبد العزيز بن سياه قال حدثنا حبيب بن أبى ثابت قال: حدثنا سعيد التيمى المعروف بعقيصا قال: كنا مع على (عليه السلام) فى مسيره إلى

الشام حتى إذا كنا بظهر الكوفة من جانب هذا السواد عطش الناس واحتاجوا إلى الماء، فانطلق بنا على (عليه السلام) حتى أتى إلى صخرة ضرس [٤٠٦] فى الأرض كأنها ربضة عنز [٤٠٧] فأمرنا فاقتلناها فخرج لنا تحتها ماء فشرب الناس وارتووا ثم أمرنا فأكفانها حتى إذا مضى قليلا، قال: أمنكم أحد يعلم مكان هذا الماء الذى شربتم منه؟ قالوا: نعم يا أمير المؤمنين قال: فانطلقوا إليه، فانطلق هنا رجال ركبانا ومشاة فاقصصنا الطريق إليه حتى انتهينا إلى المكان الذى نرى أنه فيه فطلبناه فلم نقدر على شئ، حتى إذا عيل علينا انطلقنا إلى دير قريب منا فسألناهم أين هذا الماء الذى عندكم؟ قالوا: ليس قربنا ماء، فقلنا: بلى إنا شربنا منه، قالوا: أنتم شربتم منه؟ قلنا: نعم، فقال صاحب الدير: والله ما بنى هذا الدير إلا لذلك الماء وما استخرجه إلا نبي أو وصى نبي [٤٠٨] ومن المعلوم أنه لا يريد بوصى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هنا إلا الخليفة بعده لا ما يقوله ابن أبي الحديد وأصحابه والأشاعرة. الخامس: إن إيصال النبي (صلى الله عليه وآله) إلى رجل فى أمر مخصوص أو أمور مخصوصة لا يصيره وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على الإطلاق، ولا يسمى عند أحد بوصى الرسول (صلى الله عليه [صفحة ٢١٢] وآله وسلم)، فقد روى ابن أبي الحديد وغيره أن أبا أيوب الأنصارى قال فى كلام أن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، عهد إلينا أن نقاتل مع على (عليه السلام) الناكثين والقاسطين والمارقين [٤٠٩] ولا نجد أحدا قال إن أبا أيوب وقومه أو صيائه الله (صلى الله عليه وآله) ورووا أن أبا ذر قال "إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عهد إلى أنه يلى غسلى وتجهيزى قوم من المؤمنين [٤١٠] فى حديث طويل ولم يقل أحد من الصحابة وغيرهم أن أبا ذر وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ورووا أن عمار بن ياسر قال: يوم صفين فى كلام "عهد إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه يكون آخر زادى من الدنيا ضياحا من لبن [٤١١] ورووا عن كثير من الصحابة مثل هذا ولم يسم أحد منهم بوصى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لذلك الأمر الذى عهد إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيه والأمور المخصوصة وهذا مما يدل صريحا على أنه لا يسمى رجل وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على الإطلاق إلا المنصوص عليه بخلافته والموصى إليه منه بالقيام مقامه، فأمر المؤمنين وصى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذا المعنى لا غيره فهو الإمام بعده لا محالة وقد اتضح الأمر وزال تشبيه المعتزلى وثبت المراد والله ولى التوفيق إلى السداد. [صفحة ٢١٣]

ما ورد بلفظ الخليفة

وأما ما ورد بلفظ الخليفة: فهو الخبر الصحيح عند القوم كافة قال ابن أبي الحديد "وأما خبر الوزارة فقد ذكره الطبرى فى تاريخه عن عبد الله بن عباس عن على بن أبى طالب (عليه السلام) قال: لما أنزلت هذه الآية [وأنذر عشيرتكم الأقربين] [٤١٢] على رسول الله (صلى الله عليه وآله) دعانى فقال: يا على إن الله أمرنى أن انذر عشيرتكم الأقربين فضقت بذلك ذرعا وساق الرواية - إلى أن قال - ثم تكلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: يا بنى عبد المطلب إنى والله ما أعلم شابا فى العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إنى قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرنى الله أن أدعوكم إليه، فأياكم يوازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصى وخليفتى فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعا فقلت: أنا وإنى لأحدثهم سنا وأرمصهم عينا وأعظمهم بطنا وأحمشهم ساقا: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، وأعاد القول فأمسكوا واعدت ما قلت، فأخذ برقبتي ثم قال لهم: هذا أخى ووصى وخليفتى فيكم فاسمعوا إليه وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع [٤١٣] وهذه الرواية مع صحتها عند الخصوم نص صريح فى أن عليا (عليه السلام) خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على من يطيعه، وأنه وصيه ووزيره فأى نص على الخلافة أصرح من هذا؟ ولشهرة هذه الرواية احتج بها أبو جعفر الإسكافى فى نقضه على الجاحظ [٤١٤] وما أدرى ماذا يقول ابن أبى [صفحة ٢١٤] الحديد فى ذلك فإنه لم يتعرض فيها بتأويل؟ وأظنه لعجزه عنه، ولو أدرك إليه منفذا لسارع عليه ولعله يرى أن أمير المؤمنين خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى أمور أخرى كما قال فى الوصية فيكون جوابه، هنا مثل جوابه هناك.

ما ورد بلفظ الوزارة

وأما ما ورد بلفظ الوزارة: فمنه حديث أبى ذر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه بعد ما ذكرنا فى لفظ اليسوب وأنت أختى ووزيرى والحديث المتقدم صريح، وقال ابن أبى الحديد بعد ذكره (ويدل على أنه (عليه السلام) وزير رسول الله (صلى الله عليه وآله) من نص الكتاب والسنة قول الله تعالى [واجعل لى وزيراً من أهلى هارون أختى اشدد به أزرى وأشركه فى أمرى] [٤١٥] وقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الخبر المجمع على روايته بين فرق الإسلام: (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى) فأثبت له جميع مراتب هارون ومنازله من موسى، فإذن هو وزير رسول الله (صلى الله عليه وآله) وشاد أزره ولولا أنه خاتم النبیین لكان شريكاً فى أمره [٤١٦]، انتهى. أقول: فإذا كان على (عليه السلام) وزير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والوزير هو المعين على الأمر فإذن على (عليه السلام) هو معين رسول الله (صلى الله عليه وآله) على إظهار دعوة الإسلام وإقامة أحكام النبوة فيكون له مقامه فى حياته وبعد وفاته والأمر ظاهر، ثم إن ابن أبى الحديد حيث استفاد من هذا الحديث أنه نص فى وزارة على لرسول الله (صلى الله عليه وآله) لأنها من جملة منازل هارون من موسى بنص الكتاب وأن جميع منازل هارون من موسى إلا النبوة ثبتت لعلی (عليه [صفحة ٢١٥] السلام) من رسول الله (عليه السلام)، فيلزمه على هذا الحكم أيضاً أن الحديث نص فى خلافة على (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأن الخلافة ثابتة لهارون بنص الكتاب وهو قوله تعالى: [وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومي] [٤١٧] الآية ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يستثنها مع النبوة فتكون خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثابتة لعلی (عليه السلام) بنص الكتاب والسنة كما ثبتت الوزارة له بنصها على ما قرأنا فأبلغ شاهد من هذا يريد عبد الحميد؟ وهل تراه يخفى عليه مثل هذا المعنى الواضح كالشمس الصاحية؟ ولكن غلب عليه ألف المذهب وتقليد الأسلاف كما غلبا على غيره فصاروا يرون الحق باطلا والنص الجلى متشابها والمعنى الواضح خفياً والصواب خطأ فإذا ورد عليهم ما يوافق مذهبهم من المشتبهات صبروه كالبدر الأتم وضوحاً وصراحة، وإذا عثروا على ما يطابق مشتبهاتهم من المزخرفات المضطربة الألفاظ تلقوه بالقبول الأعظم ووصفوه بغاية الصحة ونهاية الفصاحة، أو جاءهم فى ذلك شئ من الموهونات صيرورة كالطود الأشم قوة ورجاحة، فنعوذ بالله من كتمان الحق للأغراض الدنيوية وترويج الباطل للعناد والعصبيّة.

ما ورد بلفظ الطاعة

وأما ما ورد بلفظ الطاعة: فمنه ما تقدم فى حديث الخلافة والوزارة من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (اسمعوا له وأطيعوه) وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث أبى برزة المتقدم إخباراً عن الله تعالى فى شأن على (عليه السلام) وهو الكلمة التى ألزمها المتقين من أحبه فقد أحبنى ومن أطاعه فقد أطاعنى) [٤١٨] وإذا كان على (عليه السلام) طاعته طاعة الله وجب أن يكون خليفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأن الذى طاعته طاعة [صفحة ٢١٦] الله هو النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لقوله تعالى: [من يطع الرسول فقد أطاع الله] [٤١٩] ولا نبوة بعد نبينا (صلى الله عليه وآله) فتبقى الخلافة، فالحديث نص على إمامته لوجوب طاعته ولا طاعة واجبة لغير الله والنسب والإمام، وفى حديث أنس المتقدم: (وإمام أوليائى ونور جميع من أطاعنى) والمراد بنور من أطاعنى قدوتهم الذى يقتدون به فى الأحكام ويهتدون به عن الضلال، وإذا كان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر بالسمع والطاعة لعلی وجعله الله قدوة المطيعين وهادياً لهم وجب أن يكون إماماً، لأن غير الإمام لا يجب له السمع والطاعة على المكلفين، وإنما ذلك لولى الأمر خاصة، ويستفاد من الخبر أن من لم يقتد بعلی (عليه السلام) فى دينه فليس مطيعاً لله لأنه لم يأت بالنور الذى جعله لمن أطاعه ولم يستضى بضياءه فلم يكن من أهل النور، فإذن ليس هو من أهل طاعة الله، وفى حديث عمار أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: (يا عمار طاعة على طاعتى وطاعتى طاعة الله) رواه كثير من خصومنا [٤٢٠].

وأما ما ورد بالمثلثة: فمن القرآن قوله تعالى: [وأنفسنا وأنفسكم] [٤٢١] ولم يدع غير على (عليه السلام) بالاجماع، فهو إذن نفس الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وليس على جهة الاتحاد قطعاً فيكون المراد به المثلثة، وإذا كان مثل الرسول (صلى الله عليه وآله) وجب أن يكون الإمام بعده إذ لا نبى بعد محمد (صلى الله عليه وآله وسلم). ومن السنة ما رواه ابن أبي الحديد عن أحمد بن حنبل أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: (لتنتهن يا بنى وليعة [صفحة ٢١٧] أو لأبعثن إليكم رجلاً كنفسى يمضى فيكم أمرى يقتل المقاتلة ويسبى الذرية) قال أبو ذر فما راعنى إلا برد كف عمر من حجزتى من خلفى يقول من تراه يعنى؟ فقلت: إنه لا يعنىك وإنما يعنى خاصف النعل وإنه (قال هو هذا) [٤٢٢] قال: وقال لوفد ثقيف (لتسلمن أو لأبعثن إليكم رجلاً منى أو قال عديل نفسى فليضربن أعناقكم وليسبين ذراريكم وليأخذن أموالكم) قال عمر ما تمنيت الإمارة إلا يومئذ وجعلت انصب لها صدرى رجاء أن يقول هو هذا فالتفت فأخذ بيد على فقال: (هو هذا مرتين) [٤٢٣] وقول النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث مشهور سيأتى ذكره (إن علياً منى وأنا من على) وإذا كان على (عليه السلام) نفس الرسول (صلى الله عليه وآله) وعديل نفسه، وأنه منه كان مماثلاً له البتة، ولما كان النبى (صلى الله عليه وآله) خاتم الأنبياء فلا نبوة بعده وجب أن يكون على (عليه السلام) الإمام بعده لقضية المماثلة وإلا فلا معنى للمماثلة قطعاً، ومثله قوله (صلى الله عليه وآله) (على أخى) لأن الأخوة النسبية بينهما معلومة الانتفاء فثبت أنه (صلى الله عليه وآله) يريد بها المماثلة، وليس إلا فى الصفات فما لرسول الله (صلى الله عليه وآله) من الصفات غير النبوة فهو ثابت لعلى (عليه السلام) للمماثلة ومن جملة ذلك الإمامة، فهذا نص صريح من الرسول (صلى الله عليه وآله) على استخلاف على (عليه السلام) من غير شك وفى قول (منى) معنى عميق وهو أنه مخلوق من نوره وأن ذلك النور كان فى أول الخلق شيئاً واحداً ثم انقسم إلى قسمين أحدهما كان النبى (صلى الله عليه وآله) والثانى علياً (عليه [صفحة ٢١٨] السلام) فكل واحد من الآخر، فعلى (عليه السلام) عديل نفس رسول الله وكنفسه بعد الانقسام والعديل بمعنى المعادل، وهو أيضاً نفس الرسول (صلى الله عليه وآله) لأنهما فى الأصل نور واحد يدل على ذلك صريحاً حديث ابن أبى الحديد عن مسند أحمد بن حنبل وكتابه فى الفضائل وعن كتاب الفردوس من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (كنت أنا وعلى نوراً بين يدي الله عز وجل قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام فلما خلق آدم قسم ذلك النور فيه وجعله جزئين فجزء أنا وجزء على) [٤٢٤]. الخبر وقد ذكرناه بتمامه فى لفظ الوصية، ومثله فى طرقنا وغيرنا كثير وهذا المعنى هو الذى يشير إليه أمير المؤمنين متبجحاً به ومفتخراً بقوله فى مواضع كثيرة (وأنا من محمد كالضوء من الضوء) [٤٢٥] وحق له أن يفتخر بذلك ويتبجح به ويحتج على خصمه به فإنه لا فضل أعلا منه وإن علا ولا رفعة إلا وهى دونه ولا شرف إلا وهو منحط عنه، فقد فاق به الأنبياء المرسلين رفعةً ومجداً وشرفاً وفضلاً ولقد أحسن الحسن البصرى فى قوله كما رواه عنه الخصم: (ولقد آخا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بين أصحابه فأخا بين على وبين نفسه فرسول الله خير الناس نفساً وخيرهم أخاً) [٤٢٦] انتهى. وإذا كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد صرح فى على (عليه السلام) بهذه المقالات بمحضر من الصحابة فأى شئ تراه ترك بعد هذا المقال من النص على استخلافه علياً (عليه السلام) حتى يقول ابن أبى الحديد وأشباهه: ليس هناك نص صريح وإنما هو تعريض وتلويح، نسأل الله أن يوفقنا لإبطال الباطل وتصحيح الصحيح، وأى عاقل منصف سلم [صفحة ٢١٩] من علة تقليد السلف وألف الشبه يشك فى إمامة على (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد أن سماه (صلى الله عليه وآله وسلم) (على عديل نفسى ونفسى): ويرتاب فى أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد بذلك استخلافه؟ أو يجوز تقديم من ليس من النبى على من هو عديل نفسه فى مقامه (صلى الله عليه وآله) حاشا وكلام يأبى العقل الذكى ذلك إلا بعله.

ما ورد بلفظ التمسك

وأما ما ورد بلفظ التمسك: به من بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وما هو فى معناه فكثير شئ منه بإفراجه بنفسه وشئ منه بضمه إلى عتره النبى (صلى الله عليه وآله) وشئ منه بضمه إلى الكتاب والعترة معاً، ونحن نورد جميعاً فنقول: روى ابن أبى الحديد عن

الحافظ أبى نعيم فى حلية الأولياء وعن أحمد بن حنبل فى المسند وكتاب الفضائل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (من سره أن يحيى حياتى ويموت ميتتى ويتمسك بالقضيب من الياقوتة التى خلقها الله تعالى بيده ثم قال لها كونى فكانت فليتمسك بولاء على بن أبى طالب) [٤٢٧] وعن أبى نعيم عن النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث سنذكر صدره فيما يأتى إن شاء الله قال: فيه فلما جاء أرسل إلى الأنصار فأتوه فقال: (يا معشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسكنم به لن تضلوا أبدا) قالوا بلى يا رسول الله قال: (هذا على فأحبوه بحبى وأكرموا بكرامتى فإن جبرائيل أمرنى بالذى قلت لكم عن الله عز وجل) [٤٢٨] وعن الحافظ أبى نعيم عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (من سره أن يحيى [صفحة ٢٢٠] حياتى ويموت مماتى ويسكن جنه عدن التى غرسها ربى فليوال عليا من بعدى وليوال وليه وليقتد بالأئمة من بعدى فإنهم عترتى خلقوا من طينتى ورزقوا فهما وعلما فويل للمكذبين من أمتى القاطعين فيهم صلتى لا أنالهم الله شفاعتى) [٤٢٩] والموالاة والافتداء بمعنى المتابعة وهو معنى التمسك وهذه الرواية كما أنها نص على إمامته على (عليه السلام) كذلك هى نص على إمامة الأئمة من عتره رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونص فى حرمان الشفاعة لمن كذب بإمامتهم وقطع صلة النبى (صلى الله عليه وآله) فيهم فقد صرحت بحقيه مذهب الإمامية الاثنى عشرية بأتم تصريح وبينته بأوضح بيان. وروى ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند وكتاب الفضائل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه خرج على الحجيج عشية عرفه فقال لهم: (إن الله باهى بكم الملائكة عامه وغفر لكم عامه وباهى بعلى خاصة وغفر له خاصة إني قائل لكم قولا غير محاب فيه لقرايتى، إن السعيد كل السعيد من أحب عليا فى حياته وبعد موته) [٤٣٠] تمام الخبر والمحبة من لوازمها المتابعة والطاعة ومن لم يطع أحدا فليس بمحب له وقد نطق بذلك الكتاب الإلهى فى قوله تعالى: [قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله] [٤٣١] من يتبع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو غير محب لله وقال بعض الأبرار. تعصى الإله وأنت ترعم حبه ++ هذا كلام فى المقال بديع لو كان قولك صادقا لأطعته ++ إن المحب لمن يحب مطيع [صفحة ٢٢١] فمحبة على (عليه السلام) طاعته ومتابعته وهذا معنى التمسك.

استبعاد القوشجى سماع الصحابة للنصوص ومخالفتها ورد المؤلف عليه

واعلم أن فى إخبار النبى (صلى الله عليه وآله) عن نفسه بعدم المحابة لقرايته فيما قال فيهم ظهورا أو إشعارا بعلمه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأن جماعة من أصحابه يتهمونه بمحابة قرابته فيما شرفهم به على غيرهم من الأفعال والأقوال ولولا ذلك لكان قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الخبر غير محاب فيه لقرايتى قليل الفائدة بل لا فائدة فيه أصلا، لأنه (صلى الله عليه وآله) إذا كان عالما من جميع أصحابه عدم اتهامه بالمحابة لقرايته فيما يفضله به من قول وفعل كان إخباره بنفى ذلك عنه إخبار لعالمين به ومعتديه، ولا ريب أن إخبار العالم بنسبة الخبر أو معتقد حصولها عديم الفائدة، وإنما يكون مفيدا إذا كان المخبر يجهل نسبة الخبر أو يعتقد نقيضها ليفيد إعلامه بما جهل أوردته عن الخطأ فى الاعتقاد فتحقق من هذا أنه لا تتحقق فائدة فى ذلك الإخبار إلا مع علم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من جماعة من أصحابه اتهامه بالمحابة لقرايته عمدا منهم أو جهلا ليكون نفيه المحابة عن نفسه تكذيبا للمتعمد ورفع لجهل الجاهل وإزالة لتجويز المجوز فتحصل فائدة تامة فيظهر من البيان أن نسبة جماعة من الصحابة إلى النبى (صلى الله عليه وآله) محابة القرابة واقعة فمن العجب قول بعض الخصوم [٤٣٢] (إن الصحابة لو سمعوا من رسول الله (عليه السلام) نصا ما عدلوا عنه) لأن من يتهمه كيف تبعد منه مخالفته، وقول بعضهم ما حاصله " إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يوص ولو أوصى ما تأمر أبو بكر على وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن أبا بكر ود أنه سمع من رسول الله كلمة فتكون فى أنفه خزمة " وقول القوشجى محصوله: أنه لا يظن ذو مسكة أن الصحابة سمعوا [صفحة ٢٢٢] النصوص الجلية على على (عليه السلام) من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فخالقوها، واستبعاد عبد الحميد المعتزلى صدور ذلك من الصحابة كما لما يصدر منهم تغيير القبلة والصوم إلى آخر لغظهم فإن هذا الحديث الصحيح عندهم يبطل دعاويهم ويذهب خرافاتهم، ومثله ما رواه المعتزلى وغيره عن على (عليه السلام) من

قوله: (إنه لعهد النبى الأسمى إلى أن الأمة ستغدرك بك من بعدى) [٤٣٣] ويشير إلى ذلك أيضا ما قدمنا من حديث أبى نعيم فى لفظ الإمام، وقول النبى (صلى الله عليه وآله) فيه مخبرا عن الله فى حق على (غير أنى مختصه بشئ من البلاء لم أختص به أحدا من أوليائى إلى قوله إنه لمبتلى ومبتلى به)، وإلا- فأى نص وأى وصية أوضح وأصرح من هذه الأقوال المؤكدة والألفاظ الصريحة والكلمات الظاهرة؟ مثل: (إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا وليقتد بالأئمة من بعدى فل يوال عليا من بعدى [٤٣٤]، مع تأكيد الجميع بشارة المحبين وتوعد الغاصبين بما هو مذكور فى تلك الأخبار وهل فوق هذا فى الوصية والنص مزيد؟ والحمد لله الحميد.

أنا مدينة العلم وعلى بابها وأحاديث أخرى

ومن ذلك قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الحديث المشهور وقد رواه ابن أبى الحديد: (أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها) [٤٣٥] وهو صريح فى أن من أراد علم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فليأخذه عن على (عليه السلام) فالتمسك به لازم لأنه باب العلم الذى يجب على الناس أخذه والعمل به لقوله تعالى: [ما أتاكم الرسول [صفحة ٢٢٣] فخذوه] [٤٣٦] فثبت منه وجوب التمسك بعلى لمن أراد علم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن لم يردده فهو كافر مرتاب وفاجر كذاب. من ذلك ما رواه ابن أبى الحديد من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (على خازن علمى) قال: وقال فيه تارة أخرى (عيبه علمى) أقول: وهما مشهوران أيضا [٤٣٧] واستفادة التمسك منهما بعلى (عليه السلام) بتقريب ما ذكرناه فى حديث (أنا مدينة العلم). وروى ابن أبى الحديد عن أبى نعيم فى الحلية وأحمد بن حنبل فى المسند عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (يا على إن الله قد زينك بزينة لم يزين العباد بزينة أحب إليه منها هى زينة الأبرار عند الله تعالى الزاهد فى الدنيا جعلك لا ترزأ من الدنيا شيئا ولا ترزأ [٤٣٨] منك شيئا ووهب لك حب المساكين فجعلك ترضى بهم أتباعا ويرضون بك إماما فطوبى لمن أحببك وصدق فيك وويل لمن أبغضك وكذب فيك) [٤٣٩] والمتابعة له هى التمسك به وهى زينة الأبرار التى ذكرها النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نسأل الله أن يجعلنا من أولئك المساكين الذين رضيهم أمير المؤمنين (عليه السلام) له أتباعا وبه متمسكين ثم إن الخبر مصرح بالإمامة فهو من المعاضد للأخبار التى ذكرت فى مقامها ومن ذلك حديث الحافظ عن أنس وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام): (إنه راية الهدى ومنار الإيمان) [صفحة ٢٢٤] وقد ذكرناه ومن المعلوم أن راية الهدى يجب اتباعها، ومنار الإيمان يجب الاقتباس منه والافتداء به، وذلك معنى التمسك بلا ريب.

حديث الثقلين

ومن ذلك الحديث المتواتر فى الجملة وهو حديث الثقلين وقد صححه ابن أبى الحديد [٤٤٠] وهو مروى بأسانيد كثيرة وألفاظ مختلفة بالزيادة والنقصان فمنها (إنى مخلف فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتى) ومنها (إنى مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى كتاب الله الثقل الأكبر وعترتى الثقل الأصغر فتمسكوا بهما فإن اللطيف الخبير أخبرنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) [٤٤١] وغير ذلك من الألفاظ والأسانيد وعلى كل حال فهو نص صريح فى وجوب التمسك بالعترة الذين أمير المؤمنين (عليه السلام) سيدهم وحاث على لزوم متابعتهم، ومصرح بأن قولهم قول القرآن فالمخالف لهم مخالف للقرآن على عمد فهو فاسق ظالم فالخبر ناص على إمامة العترة المحمدية بلا شك لأن واجب المتابعة على الإطلاق هو الإمام لا غيره من الأمة، وعترة النبى (صلى الله عليه وآله) هم الذى دعاهم للمباهلة يوم نصارى نجران وقال فيهم ذلك اليوم (اللهم هؤلاء أهل بيتى أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) كما هو مشهور عند المفسرين [٤٤٢] ومعلوم عند المحدثين ولا شك أن المخاطبين بالتمسك بالثقلين بالمشافهة هم الصحابة فهم مأمورون باتباع الكتاب والعترة وبه يبطل ما ادعا خصومنا أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) [٤٤٣] للتناقض [صفحة ٢٢٥] الظاهر لكل ذى فهم إلا أن يحمل على إرادة العترة من لفظ الأصحاب كما قال أمير

المؤمنين فى بعض خطب النهج مخبرا عن وبنيه (نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب) الخطبة [٤٤٤] وهو موافق لما روى من طريقنا أن النبى (صلى الله عليه وآله) فسر الأصحاب الذين هم كالنجوم إذ سئل عنهم باهل بيته وعترته، فما أدرى أهل السقيفة إذ قالوا ما قالوا وفعولوا ما فعلوا بالثقلين تمسكوا أم بأرائهم أخذوا وما بعد عبادان قريه فليجبنا ابن أبى الحديد بحق لا بما يختار ويريد، مما يربى على كلام المبرسمين [٤٤٥] سماجة ويزيد فإن مثل ذلك مما لا ينفع عند الخصام ولا يقنع به فى الحجة ذوو الأفهام. وروى ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى كتاب الفضائل عن [صفحة ٢٢٦] النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه خطب الناس يوم جمعة فقال: (أيها الناس قدموا قريشا ولا تقدموها - إلى أن قال - أيها الناس أوصيكم بحب ذى قرباها أختى وابن عمى على بن أبى طالب) [٤٤٦] الخبر والمحبة تستلزم المتابعة كما ذكرنا من قبل بل إذا كانت مأمورا بها كما هنا كانت هى نفس المتابعة لا غير، وسيأتى ما يوضح هذا المقام بآتم إيضاح فدلالة الخبر على وجوب التمسك بعلى (عليه السلام) ظاهرة غاية الظهور، فهو الإمام الواجب اتباعه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وإلا فلا فائدة فى التمسك به إذا كان المتبوع فى الأمر والنهى غيره بل لا تمسك به على هذا بالمره وإنما التمسك به ذلك المطاع المتبع وهو غيره على قول الخصوم وهو (عليه السلام) مأمور عندهم باتباع ذلك الغير فأين إذن وجوب التمسك بأمر المؤمنين (عليه السلام) بعد النبى (صلى الله عليه وآله) الذى صرحت به أخبارهم ونصت عليه رواياتهم الصحيحة مما ذكرناه هنا وغيره؟ فلازمهم أما رد الأخبار وتكذيبها ولا سبيل لهم إلى ذلك، أو الإقرار بأنها نص فى إمامة على (عليه السلام) من بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وبطلان إمامة غيره؟ وهو المراد والتأويلات الفاسدة مردودة مع أنها فى المقام مفقودة.

ما ورد بلفظ الولى فى القرآن والسنة

وأما ما ورد بلفظ الولى: فمن القرآن قوله: [إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون] [٤٤٧] وهى عند المفسرين نازلة فى أمير المؤمنين (عليه السلام) حين تصدق فى ركوعه بخاتمة على السائل، ورووا ذلك عن أبى ذر (رضى الله عنه) وعن عبد الله بن العباس (رضى الله عنه) ورواه عنه المحدثون من الخصوم أيضا [صفحة ٢٢٧] وصححوه [٤٤٨] وبالجملة فالاتفاق حاصل عليه، والولى هنا هو الأولى بالتصرف لقول الله تعالى: [النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم] وجملة [وهم راكعون] حال من ضمير [ويؤتون الزكاة] أى يؤتون الزكاة فى حال ركوعهم وإذا كان على (عليه السلام) هو الأولى بالناس بولاية الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) عليهم كان هو الإمام إذ لا ولاية كذلك لغير الإمام ولا ولاية لغير على (عليه السلام) من الصحابة للحصر ب "إنما" فالآية نص فى إمامة على (عليه السلام) وفى نفى إمامة غيره بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومتى قيل: كيف جعل لفظ الجمع موضع المفرد وما الفائدة فى ذلك إذا كان المراد الواحد دون الجمع؟ قلنا: وضع الجمع موضع المفرد وارد فى كلام العرب على كثرة إذا قصدوا تعظيم ذلك الواحد وتفخيم شأنه، وفى القرآن الكريم من ذلك الكثير قال الله تعالى: [والسما بنيناها بأيد وإنا لموسعون] [٤٤٩] وقال تعالى: [إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا] [٤٥٠] والاستدلال على هذا المطلب مما لا حاجة إليه لوضوح وحمل الولاية فى الآية على ما لا يرجع إلى فرض الطاعة والإمامة مثل المعونة والنصرة كما قاله القوشجى وقبيله والمعتزلى وأصحابه فاسد، لأنه يستلزم أن لا معين ولا ناصر للمؤمنين إلا الله تعالى والنبى (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) لدلالة الحصر بأنما على ذلك كما ذكرنا فيجب ألا يكون بعض المؤمنين ناصرا ومعينا لبعض، وهو خلاف نص الله تعالى بقوله: [والمؤمنون بعضهم أولياء بعض] [٤٥١] وما يخالف كتاب الله باطل مردود، [صفحة ٢٢٨] على أنه يلزم على قوله أن لا يكون المتقدمون على (عليه السلام) من أعوان المؤمنين وأنصارهم لا- فى زمان النبى (ص) ولا بعده فلا يجوز جعلهم أئمة لأن الإمام ناصر المؤمنين وهم أنصاره فيجب أن يكون على (عليه السلام) هو الإمام بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) لثبوت نصره المؤمنين له مطلقا بالآية وهذا لا يرضى به القوشجى وحزبه، فما ارتكبه من التأويل الفاسد لدفع حجتنا كان لقولنا محققا ولمذهبه مبطلا وهو يقدر بجعله أنه أزال بتأويله استنادنا إلى الآية

فى إثبات إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) وهو ما زادنا إلا تقوية وانتصارا بإخراجه أئمة من ولاية المؤمنين وحمل وهم راعون على العطف والاستيناف دون الحال كما ارتكبه هو أيضا وأشباهه فلا تكون الآية خاصة بعلى (عليه السلام) مع ما فيه من المخالفة لقول المفسرين منهم والمحدثين من اختصاص الآية بعلى (عليه السلام) كمجاهد [٤٥٢] والسدى [٤٥٣] وعطا [٤٥٤] والتعلبي [٤٥٥] وأبى بكر الرازى [٤٥٦]. [صفحة ٢٢٩] والرماني [٤٥٧] والطبرى [٤٥٨] وغيرهم مستلزم لعطف الجملة الاسمية المحضة على الجملة الفعلية المحضة وذلك مرغوب عنه فى العريية ومرجوع عند أهل اللغة فلا يحمل عليه القرآن الكريم الذى هو فى أعلا طبقات البلاغة وأيضا مستلزم للتكرير الغير المفيد لأن قوله عز وجل [يقيمون الصلاة] دخل فيه الركوع فذكره ثانيا تكررير غير مفيد فيكون مرجوحا يسان عنه الكتاب العزيز، وجعل الجملة المذكورة حالا مفيد فائدة قريبة فالحمل عليه أولى، بل هو الواجب والاستئناف ممتنع لتلبس الجملة بضمير الذين يؤتون الزكاة ولأنه لم يبق لها معنى محصل إذا قطعت عن ما قبلها ومع هذا كله إن قوله تعالى: [إنما وليكم الله] خطاب للمؤمنين كافة والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) داخل فيهم قطعا لأن الله وليه وقوله: [ورسوله] خارج من الخطاب وقوله: [والذين آمنوا] لا بد فيه من أحد وجهين إما أن يكون إخراجا لواحد خاص فقد تم المعنى وثبت أن ذلك الواحد هو الولي الذى تجب طاعته بطاعة الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ولا قائل من العلماء على تقدير اختصاص الآية وكون الولاية فيها بمعنى فرض الطاعة بأن المعنى بها غير على (عليه السلام) فتثبت إمامته بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ضرورة - وإما أن يكون إخراجا لكل المؤمنين الذين يصلون ويزكون ويركعون كما هو مقتضى قول الخصم فحينئذ لم يبق مخاطب بالآية وكان المضاف هو عين المضاف إليه وكان كل مؤمن هو ولي نفسه وهو محال لأن الخطاب بالآية غير مرتفع بالاتفاق، والواجب فى ذلك أن يكون من جعلت له الولاية غير المخاطبين بالآية الذين جعلت عليهم الولاية حتى يكون ولي ومولى عليه وليس على تأويل الخصم إلا- الولي خاصة، فالخطاب إذن قد [صفحة ٢٣٠] ارتفع وهو باطل بدون تأمل فبطل ما تأولوه من التأويلات الركيكة وانزاح ما تمحلوه من التمحلات الممتنعة وتبين أن الآية نص فى إمامة أمير المؤمنين بلا ريب.

خبر الغدير

ومن السنة خبر الغدير الذى ملأ الاسماع وطبق البقاع وذكر فى إسعاف الراغبين [٤٥٩] أنه مروى عن ثلاثين رجلا من الصحابة وذكر غيره أن طرق هذا الحديث تزيد على مائة طريق روى أحمد بن حنبل فى مسنده عن البراء بن عازب (رضى الله عنه) قال " كنا مع النبي (صلى الله عليه وآله) فى سفر فنزلنا بغدير خم فنودى فىنا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تحت شجرتين فصلى الظهر وأخذ بيد على (عليه السلام) فقال (صلى الله عليه وآله): أأستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا: بلى، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (اللهم من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم فوال من والاه وعاد من عاداه)، فلقى عمر بن الخطاب بعد ذلك فقال له هنيئا لك يا بن أبى طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة [٤٦٠] ورواه أحمد بن الحسين البيهقى بهذا اللفظ أيضا مرفوعا إلى البراء بن عازب [٤٦١] فى حديث الزهرى فى ذكر خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بغدير خم ثم قال يعنى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (أبها الناس من أولى الناس بالمؤمنين) قالوا الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أولى بالمؤمنين، يقول ذلك ثلاث مرات ثم قال فى الرابعة وأخذ بيد على (عليه السلام) (اللهم من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) يقولها ثلاث مرات (ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب). [صفحة ٢٣١] وفى رواية الحافظ أبو الفتوح أسعد بن أبى الفضائل بن خلف فى كتابه الموجز بسنده عن حذيفة بن أسيد الغفارى وعامر بن أبى ليلى بن ضمرة فى ذكر الخطبة أيضا ثم قال يعنى النبي (صلى الله عليه وآله) (يا أبها الناس ألا تسمعون ألا فإن الله مولاى، وأنا أولى بكم من أنفسكم ألا ومن كنت مولاه فعلى مولاه) [٤٦٢] وأخذ بيد على (عليه السلام) فرفعها حتى نظرها القوم ثم قال: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) [٤٦٣] وبعض المحدثين رواه مختصرا بدون المقدمة المذكورة وهى قوله (صلى الله عليه وآله) (أأستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) إما

اختصاراً أو تدليساً أو استغناءً بما بعدها فى إفادة المراد لأنها غير موجودة فى أصل كلام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فقدح القوشجى فى دلالة الخبر على المقصود بأن أكثر من رواه لم يرو المقدم المذكورة معه مقدوح أولاً بوجودها فى قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) برواية جملة من أكابر المحدثين كما سمعت فلا سبيل إلى إنكارها وثانياً بأن الباقي كاف فى الدلالة على المطلوب لو لم تكن مذكورة قبله فى أصل قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وخطبته وهذا الخبر مما احتج به أمير المؤمنين (عليه السلام) على أهل الشورى فى جملة ما احتج به على أوليائه بالإمامة فما أنكروه من القوم منكر ولا قدح فيه قادح، وقد صحح ذلك المعتزلى واعترف به القوشجى [٤٦٤] فقول بعض الخصوم أن الخبر غير متواتر [صفحة ٢٣٢] تعصب محض وعناد صرف ومن هذا شأنه فهو ملئ بالجهالات ودفع الضرورات فلا يلتفت إليه. وروى ابن أبى الحديد هذا الخبر فى مواضع كثيرة من كتابه قال فى موضع " وروى عثمان بن سعيد عن شريك بن عبد الله [٤٦٥] قال لما بلغ علياً (عليه السلام) أن الناس يتهمونه فيما يذكره من تقديم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه وتفضيله على الناس، قال: أشد الله من بقى ممن لقي رسول الله وسمع مقاله فى يوم غدير خم إلا قام فشهد بما سمع، فقام ستة ممن عن يمينه من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وستة ممن عن شماله من الصحابة أيضاً فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله يقول ذلك اليوم وهو رافع بيد علي: (من كنت مولاه فهذا على مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه [٤٦٦] وذكر قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (وأدر الحق معه حيث دار) فى موضع آخر مفرداً [٤٦٧]. والمولى هنا يراد به الأولى والأحق بالأمر مثله. فى قوله تعالى: (مأواهم النار هى مولاهم) [٤٦٨] وقوله تعالى: (ولكل جعلنا مولى مما ترك الوالدان والأقربون) [٤٦٩] لأنه فى الشرط مراد به ذلك لثبوته للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بالكتاب فى قوله عز وجل: (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) [٤٧٠] الآية والجزء على منوال الشرط وارد [صفحة ٢٣٣] فيراد به ما يراد بشرطه فثبت أن علياً (عليه السلام) هو الأولى بالأمر والأحق به، فيكون هو الإمام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لدخول من سواه فى ولايته بواسطة دخولهم فى ولاية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يصلح أحد منهم للتقدم عليه فى أمر من الأمور، كما لا يصلح لهم التقدم على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يجوز حمل المولى فى الخبر على غير الأولى بالأمر من معانيه لامتناع المعنى والمفعول وشبههما يقينا واتفاقاً، وخروج الناصر والمعين وما آل إليهما بالقرنية اللفظية والعقلية، أما اللفظية فقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل ذلك: (أنا أولى بكم من أنفسكم) فإنها تعين أن المراد من قوله (من كنت مولاه فعلى مولاه) من كنت أولى به من نفسه، وإلا فلا فائدة فى هذا الكلام فى المحل ولا حاجة إلى أخذ النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) اعتراف القوم به ثلاث مرات، كما فى حديث الزهري، ومره واحدة كما فى غيره، فتكون لغواً ولا يجوز أن يكون كذلك كلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فتكون لما ذكرناه من إرادة رفع الاشتراك عن لفظ المولى وتعيين معنى الأولى منه، وأما العقلية فلأن مقتضى المقام ذلك لأن جميع الناس وأخبارهم فى ذلك الوقت الشديد الحر لا ينصرف ذهننا ولا يحتمل عقلاً لأن يكون إخباراً بما كان معلوماً قبل ذلك للمخبرين، بل ينصرف عقلاً إلى الإخبار بأمر غير معلوم لهم سابقاً، ليكون تأسيساً لحكم وكون على (عليه السلام) ناصرًا ومعيناً لمن كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وليه أمر معلوم لكل الحاضرين، فالإخبار به قليل الفائدة، بل لا فائدة فيه وهل هو إلا -تحصيل حاصل يسان فعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عن مثله، فلا بد أن يكون الإخبار عن ما ليس بمعلوم للمخاطبين ليعلموه وما هو إلا -إثبات ولاية النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على المؤمنين لعلى (عليه السلام) والمشتراك يرتفع اشتراكه بالقرينة المعينة لإرادة أحد معانيه [صفحة ٢٣٤] منه، وهى هنا موجودة على ما نقول كما ترى، فتعين أن المراد بلفظ مولى فى الخبر الأولى بالتصرف، وبه يثبت المطلوب. وبالجملة أن هذا الخبر نص صريح على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة يقينا لا ينبغي للخصوم الشك فيه، ولا التشكيك، لولا ما ارتكبه فيه من التأويلات البعيدة الباردة التى يحكم الذوق المستقيم باستحالتها للشبهة التى اتخذوها حقاً والبدعة التى جعلوها سنه، وكيف يصح أن يريد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هنا بالمولى الناصر والمعين وابن العم والحليف كما قالوه، فيكون (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قام فى حر الظهيرة وجمع الناس فى سعي الهاجرة يخبرهم عن شئ علموه

أولاً- على لسانه من القرآن الكريم فى قوله تعالى: [والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وغيرها] [٤٧١] من الآيات الكثيرة وعرفوه من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرات متعددة، وتيقنوه من دون خير إذ لا يجهل أحد أن علياً ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأن من كان ابن عم أحدهما فهو ابن عم الآخر والحليف كذلك وينبئهم عن علي (عليه السلام) بشئ لا يختص دون المؤمنين كافة، ولا دون سائر بنى هاشم فى ذلك المقام الوعر، وهذا لو فعله سائر الناس أو صدر من بعض عامتهم لنسبه العقلاء إلى ضعف العقل، وطعن فيه أهل الروية بقله الرأى، فكيف يصدر مثله عن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى، فيجب أن النبى (صلى الله عليه وآله) إنما أخبرهم فى ذلك المشهد بشئ من الولاية يختص به علي (عليه السلام) دون سائر المؤمنين ودون باقى بنى هاشم، وما هو إلا أنه ولى بولاية الرسول (صلى الله عليه وآله) على المؤمنين وأولى بالتصرف فيهم من أنفسهم باليقين، فيكون هو الإمام لا- معنى للمولى هنا إلا [صفحة ٢٣٥] هذا كما ذكرنا، ولا يشك فى هذا إلا من خالطت العصبية لحمه ودمه، وأعرض عن التأمل فى دلالات الكلام والنظر فى مقتضيات الأحوال فحاد عن قبول الحق، واعتمد على ما ألفه من زخارف الأسلاف، أهل العصبية والاعتساف، وأما من وقف عند النص وتأمل مقتضى الحال، وترك التعلل بالشبهات الواهية، فإنه لا يرتاب فى أن الخبر نص واضح على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة العامة، ولذا قال أبو الهيثم فيما ذكرنا من شعره. إن الوصى إمامنا وولينا.. البيت. يريد أولى بنا كما لا- يخفى على المتأمل فى كلامه. وروى ابن أبى الحديد عن إبراهيم بن ديزيل [٤٧٢] فى كتاب صفين، قال حدثنا يحيى بن سليمان، قال حدثنا ابن فضيل، قال حدثنا الحسن بن الحكم النخعى، عن رباح بن الحارث النخعى، قال: كنت جالسا عند علي (عليه السلام) إذ قدم عليه قوم مثلثون فقالوا السلام عليك يا مولانا، فقال لهم، (أو لستم قوما عربا) قالوا بلى ولكننا سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدیر خم (من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) فقال: لقد رأيت عليا ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال اشهدوا ثم إن القوم مضوا إلى رحالهم فتبعتهم، فقلت لرجل منهم، من القوم؟ قال: نحن رهط من الأنصار وذاك يعنون - رجلا- منهم - أبو أيوب صاحب منزل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فصافحته [٤٧٣] وهذا الخبر ظاهر أى الظهور فى أن القوم [صفحة ٢٣٦] فهموا من لفظ المولى فى كلام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إرادة الأمير الذى هو الإمام فسلموا على علي بالموالاة بدل الإمارة لأنها عندهم بمعناها فمرادهم بمولانا أميرنا ولو كان مرادهم المعونة والنصرة لم يكونوا سلموا عليه بالإمرة لكنهم قصدوا من اللفظ المذكور التسليم عليه بها، ولولا ذلك لما كان لضحك علي (عليه السلام) واستبشاره باستدلالهم على ذلك بالحديث معنى ولا لقوله لأصحابه اشهدوا فائدة لأنهم لا يشكون قبل ذلك فى أنه من المؤمنين الذين صرح القرآن بأن بعضهم معين وبعض وناصر بل لا يشكون فى أنه سيد المؤمنين وإمامهم فى ذلك الوقت، ثم إن راوى الحديث يفهم منه أنه فهم من قصد الأنصار الولاية العامة لا المعونة والنصرة فتأمل. قال ابن أبى الحديد وقال أبو بكر: وحدثنى علي بن سليمان النوفلى قال سمعت أبى يقول: ذكر سعد بن عبادة يوما عليا (عليه السلام) بعد يوم السقيفة فذكر أمرا من أمره نسيه أبو الحسن يوجب ولايته فقال ابنه قيس بن سعد أنت سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول هذا فى علي بن أبى طالب (عليه السلام) ثم تطلب الخلافة ويقول أصحابك: منا أمير ومنكم أمير؟ لا كلمتك والله من رأسى بعدها كلمة أبدا [٤٧٤] انتهى. فهذا كما ترى دال على أن من طلب الخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من القوم ليس لعدم علمه بنص الغدير بولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) ولا لأن هذا اللفظ لا يوجب له الإمامة ولكن كان ذلك منهم جبا للرياسة وطلبا للإمرة وتعمدا لمخالفة نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لذلك الغرض ولذا أنكر قيس على أبيه طلب الخلافة بعد سماع [صفحة ٢٣٧] ذلك، وقال: ما سمعت ولولا علمه بأن الولاية لعلى (عليه السلام) فى قول النبى (صلى الله عليه وآله) يراد بها الإمامة والإمارة دون المعونة والنصرة، وعلمه بأن أباه يعلم ذلك لما كان يتوجه له الإنكار على أبيه بوجه من الوجوه ولا صح له أن يتبرئ من مكالمته بحال من الأحوال، ولولا أن سعدا فهم من الولاية ما فهمه ابنه منها لا عتذر إليه عن فعله ودفع عنه إنكاره بما يعتذر به خصومنا اليوم من حمل الولاية على المعونة والنصرة، وأقول: سقيا لربع قيس فى صدعه بالحق وعدم التفاته فى القول به إلى القرابة وإنكاره الباطل حتى على أبيه مع كونه

سيد الأنصار، وهذه قاعدة طالب الحق المنصف وطريقته لا يعاند إذا ظهر له الحق ولا يعدل عنه ويتعلل فيه لرضى القرباء والعشيرة والشيوخ والأسلاف وحب الرئاسة والجاه، وقد وضح من جملة ما حررناه أن الأنصار ومن سمع الخبر من منصفى التابعين قد عرفوا وحكموا أن مراد النبي (صلى الله عليه وآله) (من كنت مولاة فعلى مولاة) الأولوية بالأمر وهي الإمارة العامة والإمامة الكبرى والخلافة العظمى لا- معنى غيرها مما يذكره الخصوم، افترى خفى على المهاجرين مثل أبى بكر وعمر وعثمان وأبى عبيدة وعبد الرحمن وأضرابهم مع شدة ملازمتهم للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقوة فهمهم وعلمهم على ما يدعى الخصم ما كان ظاهر للأنصار ظهور الشمس فى رابعة النهار؟ أم تعمدوا مخالفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) طلبا للرئاسة وكتبوا نص الرسول (عليه السلام) على على (عليه السلام) طمعا فى الإمارة كما فعل سعد بن عباد عند طلبه ذلك فلما فاته الأمر أظهر ما أخفاه وأبرز ما كتمه؟ فانظر ما قلناه بعين التبصر والإنصاف فإنك لا- تشك بعده فى صحة ما نذهب إليه، ومما يعين ما قلناه مضافا إلى ما ذكرناه قول النبي (صلى الله عليه وآله) فى آخر الخبر (اللهم وال من ولاء وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) فإن المراد من مولاة الله موالى على (عليه السلام) هدايته وإثابته إياه، ومن [صفحة ٢٣٨] معاداته معادى على (عليه السلام) إضلاله ومعاقبته، والمراد من مولاة على (عليه السلام) متابعتة والافتداء به، ومن معاداته مخالفتة والعدول عنه إلى غيره لا النصره والحلف فى الموضوعين، ولا الخذلان والمحاربة فى المقامين، لأنه لو كان المراد ذلك لكان قول النبي (صلى الله عليه وآله) بعده (وانصر من نصره واخذل من خذله) تكريرا عديم الفائدة، ولا يجوز حمل كلام النبي المطهر على ذلك، وإذا استوضحت جهة استدلالنا بالخبر الشريف على قولنا وعرفت صراحته فى مذهبا فاعلم أن الذى حاوله المخالفون فيه وزعموا أنه ناقص لدلالته على ما ندعيه ومخرج له عن الحجية على ما نبتغيه وجوه أربعة. الأول: منع تواتره لأنه لم يروه البخارى ومسلم والواقدي كما قاله القوشجى وغيره منهم فلا يكون حجة فى المقام يعارض به الإجماع، وهذا الوجه وما بعده من الوجوه التى يتعللون بها فى دفع الحق الواضح قد اشتمل بياننا على تزييفها وإبطالها على أوضح وجه، ولكننا هنا نذكرها مفصلة ونردف كل وجه بما يبين فساده ويوضح بطلانه. فنقول فى الجواب عن هذا أن الداعى لمن ذهب من الخصوم إلى منع تواتر الخبر المذكور هو الشبهة الحاصلة من تقدم الثلاثة على على (عليه السلام) وتركهم وأصحابهم العمل به واستبعاد مخالفتهم للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما كان معلوما وكل ذلك مردود أما تقدم الثلاثة فلا يكون معارضا للخبر حتى يثبت أنه واقع على وجه شرعى وهذا هو موضع النزاع والخبر لا نزاع فى صحته وإن نوزع فى تواتره فيكون أقوى من صحة تقدمهم والاستبعاد ليس بدليل حتى يعارض به الأدلة لا سيما ومخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من القوم واقعة فى حياته وبعد وفاته، وسيأتيك توضيحه فى موضعه، فما هو بمقتضى عدم تواتر الخبر فى نفسه لأن شرط [صفحة ٢٣٩] التواتر وهو كونه خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بوجوده فيه لكثرة طرقه وإقرار الصحابة به من موافقى على ومخالفيه كما علمت، وترك البخارى وصاحبيه روايته لا يدل على عدم تواتره مع روايته من سواهم من المحدثين وأهل السيرة له، وكم من حديث متواتر لم يذكره البخارى وصاحبا خصوصا إذا كان حجة عليهم، ومتى قال مخالفونا إن تخلف على ومن معه وسعد بن عباد ومن اتبعه عن أبى بكر وإنكارهم ببيعة غير قادح فى الإجماع على إمامته فلا- ينبغى لهم أن يقدحوا فى الإجماع على الخبر المذكور بترك البخارى وصاحبيه روايته مع عدم تصريحهم بإنكاره، فالاعتراض فى الخبر من هذا الوجه مندفع. الثانى [٤٧٥] عدم تعيين المولى فيه بمعنى الأولى واحتمال كونه لغيره من المعانى كالناصر والحليف، وزاد الصبان الشافعى فى كتابه إسعاف الراغبين [٤٧٦] على ذلك أنه لم يعهد كون المولى بمعنى الأولى لا شرعا وهو واضح، ولا لغة إذ لم يذكر أحد من أئمة العربية أن مفعلا بمعنى أفعال والجواب عنه أن نقول لهم: إنكم حكتم على لفظ مولى فى قوله تعالى: [مأواكم النار هى مولاكم] [٤٧٧] وفى قول النبي (صلى الله عليه وآله) (أيما امرأة نكحت بدون إذن مولاها) [٤٧٨] إنه بمعنى الأولى ومالك الأمر للقرينة الحالية والمقالية ونفيتم عنه ما سوى ذلك من معانيه ولازم ذلك الحكم على مولى فى الخبر بأنه بمعنى الأولى بالمؤمنين لوجود القرينتين الحالية والمقالية على إرادته منه ونفى ما سواه من المعانى كما ذكرنا أولا وهما دليلان يجب العمل بهما فى المقام كما [صفحة ٢٤٠] أوجبتم العمل بهما فى غيره وترك العمل بالدليل للتشهى غير جائز شرعا. وأما الجواب عن

زيادة الصبان وهذره فبان مولى قد عهد كونه بمعنى الأولى شرعا وعرفا ولغة فأما فى الشرع فالرواية المتقدمة تشهد به فقد جمع أصحابه وغيرهم على لفظ مولى فيها بمعنى الأولى شرعا، ومثله فى الآيات كثير قال الله تعالى: [ولكل جعلنا موالى مما ترك الولدان والأقربون] [٤٧٩] أى أولى بالميراث وقال تعالى: [وإنى خفت الموالى من ورائى] [٤٨٠] إلى الأولى بميراثه من غيرهم، وكل هذا مما لا نزاع فيه، وأما فى اللغة فبوجوه. الأول: إن أبا عبيدة معمر بن المثنى وهو إمام نقله اللغة العربية قد ذكر: أن مولى بمعنى الأولى ونص عليه وحمل عليه لفظ مولى فى الآية المذكورة [٤٨١]. وقال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد فى كتابه المترجم بالعبارة فى صفات الله: أصل تأويل الولى الذى هو أولى أى أحق ومثله المولى، وقال بعد تأويل ذلك بأن الله هو مولى الذين آمنوا والولى والمولى معناهما سواء وهو الحقيق بخلق المتولى لأموالهم، وقال فى كتاب معانى القرآن: "الولى والمولى فى كلام العرب واحد" [٤٨٢]، وقال: أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى فى كتابه المعروف بالمشكل "المولى الولى والمولى الأولى بالشئ" وذكره أيضا غيرهم [صفحة ٢٤١] من أئمة اللغة واعترف بثبوت ذلك وصحته القوشجى فى شرح التجريد. الثانى: وروده فى القرآن كما فى الآيات المذكورة وغيرها، وفى السنة مثل الرواية المتقدمة وغيرها وهما أفصح الكلام العربى. الثالث: وروده فى أشعار العرب على كثرة. قال ليلى بن ربيعة العامرى: فغدت كلا الفرجين تحسب أنها++ مولى المخافة خلفها وأمامها [٤٨٣]. فالمولى فيه بمعنى الأولى مثله فى قوله تعالى: [مأويكم النار هى مولاكم] قاله ثعلب النحوى وأبو عبيدة، وقال الشنفرى جابر بن ثابت الأزدي. وإنى لمولى الصبر أحباب بزة++ على مثل قلب السمع والحزم أفعال أى إنى أولى بالصبر من غيرى، وأنا مالك أمره، وذلك أنه يصف نفسه بكثرة الصبر زيادة على غيره من ذوى الصبر فلا بد من معنى التفضيل. وقال عمرو بن البراءة الفهمى. إذا جر مولانا علينا جريرة++ صبرنا لها إنا كرام دغاثم وننصر مولانا ونعلم أنه++ كما الناس مجروم عليه وجارم فمولانا فى البيتين بمعنى سيدنا قاله شراح الشواهد وهو بمعنى الأولى بنا والمالك لأمرنا. وقال الأخطل: فأصبحت مولانا من الناس بعده++ وأحرى قریش أن تهاب وتحمدا [صفحة ٢٤٢] وقال غيره: كانوا موالى حق يطلبون به++ فأدركوه وما ملوا وما لعبوا والشواهد عليه كثيرة، وإطلاق المولى فى لسان العرب على مالك العبد معلوم غير مجهول، وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى: [ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ وهو كل على مولاه] والمراد به الأولى به والمالك لأمره، أما فى العرف فلأن إطلاق لفظ "المولى" على من بيده أمر المرأة فى النكاح وعلى مالك العبد أمر شائع ذائع بين الفقهاء والمحدثين وعامة الناس فى جميع الأقطار بحيث لا ينكر ولا يدفع، فقد جاء مولى بمعنى الأولى بالشئ والأحق به شرعا ولغة وعرفا، بل قال بعض المحققين من أهل الاطلاع على دقائق اللغة العربية: إن الأصل فى المولى الأولى بالشئ والأحق به وما سواه من معانى المولى راجع إليه، فالمعتق مولى لأنه أولى بميراث المعتق وهذا مولى لأنه أولى بنصرة المعتق من غيره، وابن العم لأنه أولى بنصرة ابن عمه لقربته، والورثة موالى لأنهم أولى بميراث الميت من غيرهم، والحليف لأنه أولى بأمر محالفه للمحالفه التى جرت بينهما، والولى لأنه أولى بنصرة من يواليه، والسيد لأنه أولى بتدبير من يسوده انتهى والصبان فى غفلة عن هذا كله، والجواب عن قوله: أن مفعلا لم يرد بمعنى أفعال، من وجهين. الأول: إنا قد أثبتنا بالأدلة الظاهرة والبراهين الزاهرة مجئ هذا الحرف من مفعول بمعنى أفعال فلا يضرنا عدم مجئ غيره بمعناه لأننا لا ندعى العموم وإنما الدعوى فى واحد وقد أثبتناها. الثانى: إنه ليس المدعى أن مولى صفة بمعنى الأولى حتى يرد قوله وإنما المدعى أن مولى اسم للأولى وقد اعترف بذلك القوشجى وغيره من محققهم ووروده كذلك فى كلام العرب وأشعارهم فزال اعتراض الصبان. [صفحة ٢٤٣] الثالث: [٤٨٤] تسليم أنه بمعنى أولى لكن لا نسلم أنه أولى بالإمامة، بل بالاتباع له والقرب منه كقوله تعالى: [إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه] [٤٨٥] وقول التلاميذ: نحن أولى بأستاذنا مثل به فى المقام القوشجى. والجواب إنا لا ندرى ما مرادهم من هذا العبارة المضطربة الألفاظ الزائلة المعنى ولا بد من أن يكونوا أرادوا أحد وجوه إما أنهم أرادوا أن معنى قول النبى (صلى الله عليه وآله) "من كنت مولاه فعلى مولاه" من كان لى تابعا فهو لعلى تابع فيكون حاصله أن من لم يكن تابعا لى فليس تابعا لعلى فمن لم يكن تابعا لعلى (عليه السلام) فليس بتابع للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، فيقال لهم: على هذا فأبو بكر وأصحابه تابعون للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أم غير تابعين له فإن كانوا له تابعين لزمهم أن يتبعوا

عليه بعده، والمتبوع هو الإمام وإن لم يكونوا للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أتباعاً لم تجز لهم خلافته فدلالة الخبر على المدعى بحالها وإن أرادوا أن معناه من كنت تابعه فهذا معنى قبيح لأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يتبع أحداً من الناس، بل هو الرئيس المتبوع، وإن أرادوا أن معناه من كان تابعاً لى كان تابعاً له، فهو معنى مستهجن جداً لأن مراد النبي (صلى الله عليه وآله) من الكلام مدح على (عليه السلام) بالاتفاق، وعلى هذا المعنى يكون مدحاً لواحد غير معين ويكون على (عليه السلام) ملزوماً بتبعيه ذلك الغير فلا مدح له وهو خلاف المراد، ولا تنصرف عبارتهم إلى غير هذه المعاني الثلاثة، والأول لنا لا علينا وإن كان من لفظ الخبر بعيداً، والأخيران مع ما فيهما مما سمعته بعيدان عن حاق اللفظ فحمل كلام النبي (صلى الله عليه وآله) عليهما بين الفساد، وأما الأولى فى الآية [صفحة ٢٤٤] فلولا القرنية الدالة من العقل على أن التابع لا يلى أمر المتبوع لدلت على ولاية الأمر لكن القرنية صارفة عنه وهى دليل متبع، ومع هذا كله فإن خروج أولى فى الآية عن معنى الأحقية إلى معنى المتابعة غير مسلم لأنه على قولهم بمعنى إن أتبع الناس لإبراهيم للذين اتبعوه وهذا ممتنع من جهة أن اسم التفضيل يدل على المشاركة والزيادة ومن لم يتبع إبراهيم لم يشارك متبعيه فى متابعته وحيث لا مشاركة فلا تفضيل، وكذا لا مشاركة فى الأقرية بين تابعيه ومن لم يتبعه فينتفى التفضيل فى الأقرية أيضاً فكان لا محالة الأولى فيها باقياً على معناه، والمراد أن الأولى بطريقة إبراهيم والأحق بدينه من جميع الناس من كان تابعاً له من الأنبياء والأوصياء وأتباعهم فى الملة الحنيفة بدليل قوله تعالى: بعد (وهذا النبي) فإن النبي (صلى الله عليه وآله) غير تابع شريعة إبراهيم فى التحليل والتحريم ليكون مؤتماً به بالاجماع وإنما تبعيته لإبراهيم كونه على الملة الحنيفة مثله والذين آمنوا بالنبي (صلى الله عليه وآله) فالآية رد على اليهود والنصارى وغيرهم من الفرق المدعين أنهم على دين إبراهيم وطريقته هذا ظاهرها وسرها أن الأولى بمقام إبراهيم والأحق بإمامته المفعولة تابعوه من ذريته فى الدين القويم الذين لم يجر عليهم اسم ظلم طول أعمارهم، وهذا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والذين آمنوا الذين لم يلبسوا إيمانهم بظلم، وهم على (عليه السلام) وأطائب أولاده فهى تشير إلى قوله تعالى: [وجعلها كلمة باقية] [٤٨٦] فى عقبه يعنى الإمامة وهذا الوجه هو الوارد عن علماء أهل البيت فى معنى الآية [٤٨٧] فهى دالة على مطلبنا من جميع الجهات وبعيدة عن مطلبهم، وكذا مثال القوشجى فإن المراد منه أن التلاميذ أحق بفوائد أستاذهم وعوائده من غيرهم وذلك موافق لنا لا له، وليس [صفحة ٢٤٥] المراد منه إن أتبع لأستاذنا كما لا يخفى على المتدبر، ثم لو سلمنا حمل الولاية فى الآية والمثال على ما ذكره لكن لا نسلم جواز حمل الخبر عليهما لاختلاف التأليف المقتضى لاختلاف المعنى، فإن الأولى فى الآية مسند إلى التابعين وإبراهيم متعلق الولاية فجاز أن يكون المعنى إن أقرب الناس لإبراهيم المتبعون له، وفى المثال كذلك وفى الخبر الولاية مسنده إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يجوز أن يكون أراد النبي (صلى الله عليه وآله) من كنت تابعاً لامتناع ذلك، وعلى ما قاله يكون المعنى هكذا نعم لو قال (صلى الله عليه وآله وسلم) من كان مولاى فهو مولى على لجاز حمله على ما قاله على ما فيه من القول الذى مرتين من هذا أن حمل الخبر على ما فى الآية مستحيل وليس ذلك بخفى على من له معرفة بعلم العربية ولا على مثل القوشجى ولكن يلجئهم ضيق المسلك إلى ترك ما يعلمون، والله المسدد لمن طلب السداد. الرابع: [٤٨٨] تسليم أنه الأولى بالأمر لكن فى المثال بعد الثلاثة لا بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يدل على بطلان إمامة الثلاثة ونحن نقول بذلك ونقر بأنه رابع الأئمة والجواب أن نقول لهم إذا قررتم بأن معنى " من كنت مولاه فعلى مولاه " من كنت أولى به من نفسه فعلى أولى به من نفسه فلا بد لكم من التزام أحد أمرين لا محيص لكم عن اختيار واحد منهما، إما أن تحكموا على المتقدمين عليه بأنهم من المؤمنين الذين كان النبي (صلى الله عليه وآله) أولى منهم بأنفسهم فى اعتقادهم أو بأنهم ليسوا منهم فإن أجبتم بالأول فلازمه أن يكون على (عليه السلام) أولى بهم من أنفسهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، لأن من كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أولى به من نفسه فعلى أولى به من نفسه على جهة [صفحة ٢٤٦] العموم فى الشرط المقتضى لعموم الجزاء لتناول القضية جميع الأشخاص والأوقات كما هو دأب الشرطية المطلقة العامة، فيجب أن يكون على إمامهم إذ كان أولى بهم من أنفسهم، ولا يجوز لهم أن يولوا عليه ولا على أنفسهم وقد جعله رسول الله عليهم ولياً وأولى بهم من أنفسهم فبطلت إمامتهم قطعاً، وإن أجبتم بالثانى فقد أخرجتموهم من حيز الإيمان

ونفيتموهم من ملة الإسلام لأن من لم يعتقد أن النبي (صلى الله عليه وآله) أولى به من نفسه فهو كافر والكافر لا يجوز أن يكون إماماً بالاجماع ونص الكتاب وهذا الوجه لا تجوزونه بل تحكمون بكفر من نسب إلى الثلاثة الكفر فبقى الوجه الأول وهو يعين بطلان إمامتهم فثبت المطلوب وصحت دلالة الحديث على إمامة على (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا فصل وعدم جواز إمامة غيره كائناً من كان. وأما قول صاحب الإسعاف بأن تجويز النسيان على سائر الصحابة السامعين لهذا الحديث مع قرب العهد فى غاية البعد، [٤٨٩] فباطل لأننا لم ندع نسيان الصحابة للحديث، ولا جهالتهم بمراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منه، ولا عدم معرفتهم لدلالته على إمامة على (عليه السلام) وعموم ولايته على الناس كافة بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وكيف وعمر بن الخطاب لما سمعه عرف جميع ذلك منه وقال مخاطباً لعلى (عليه السلام): هنيئاً لك يا ابن أبى طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة، كما قدمنا ذكره فى رواية أحمد بن حنبل والبيهقى عن البراء بن عازب [٤٩٠]، أفرانا ندعى أن عمر كان شاكاً فى دلالة الحديث على أن علياً أولى [صفحة ٢٤٧] بكل المؤمنين والمؤمنات من أنفسهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) وهو يقول ما سمعت ويصرح به؟ أو ترى أنه أراد تهنته بأن ناصر المؤمنين الذى يشاركه فيه جميعهم كما تدعون؟ بل هنا بالخلاف والإمامة بلا ريب، وهذا من أقوى الأدلة على ما ذكرنا سابقاً من أن الصحابة عرفوا من الحديث النص من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) بالإمامة، ولم يعرض لهم نسيانه ولا ارتباب فى معناه وذلك مدعانا عليهم ولذا لا نعدرهم فيما فعلوا وقوله: وزعم أن الصحابة علموا هذا النص ولم ينقادوا له عناد باطل مردود بما بيناه من قرب فى تهنته عمر لعلى (عليه السلام)، وما ذكرناه فى حديث سعد بن عبادة وابنه قيس، وحديث تسليم الأنصار على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالولاية، وغير ذلك، وليس الصحابة بمعصومين حتى يجب تنزيههم عن الخطأ، فى الأحكام وارتكاب العصيان وقد صدرت من بعضهم المخالفة للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى كثير من الأمور وفى كثير من القضايا والأحكام وسنذكره مفصلاً فى محله إن شاء الله، فما ذكره من عدم انقياد القوم لنص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مع علمهم به هو اليقين عندنا من فعلهم، وليس فيه عناد أصلاً بعد انتفاء عصمتهم بالاجماع، وثبوت المخالفة منهم للرسول (صلى الله عليه وآله) بالتواتر، بل هو عمل بالدليل وإنما يكون عناداً إذا ثبتت عصمتهم أو عدم مخالفتهم للنبي (صلى الله عليه وآله) فى شئ من الأمور دائماً وكل ذلك لم يكن فلا سبيل إذن إلى رد الأدلة الصريحة حذراً من تجويز المخالفة على الصحابة، ولسنا نحكم بذلك على جميع الصحابة فنعارض بما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) (لا تجتمع أمتى على ضلال) [٤٩١]، لأننا [صفحة ٢٤٨] نقول إن علياً وأصحابه الأخيار ما زالوا على العمل بذلك النص فى سرهم وإن لم يتمكنوا من إظهاره فى زمان تغلب الأولين، والحق معهم ووجه الله فيهم والإمام بالحق على قولهم فهو الإجماع الصحيح فاندفع ما أورده الصبان بإذن الواحد المنان، ثم إنه زاد فى كتابه وجهاً خامساً فى الإيراد على الخبر لا ينبغي أن يذكر لهجته لولا أن الواجب على المناظر الاستظهار فى الحجّة وإزالة جميع الشبه الواردة على دليله. قال [٤٩٢] خامساً كيف يكون ذلك نصاً فى إمامة على (عليه السلام) مع أن علياً بنفسه صرح بأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم ينص عليه ولا على غيره كما فى البخارى وغيره انتهى [٤٩٣]. أقول: ما أضعف ما يتشبه به هؤلاء القوم فى إخفاء الحق الزاهر، وما أوهن ما يتعلقون به فى إطفاء نور الهدى، وهل خفى على أحد من ذوى المعرفة ادعاء أمير المؤمنين (عليه السلام) النص عليه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذا الخبر وغيره، واستشهاده من معه من الصحابة على ذلك وشهادة جماعة منهم له به، وقد قدمنا ذكر شئ منه ويأتى غيره، ولا نعرف موضعاً صرح (عليه السلام) فيه بعدم النص عليه، وكيف يصرح بعدم النص عليه وهو ما زال يدعى النص ويستشهد عليه وهل هذا إلا تناقض لا يجوز أن يقع من أدنى العقلاء فكيف يصدر منه مع استكمال بصيرته ووفور علمه وحكمته! وذكر البخارى ذلك وأمثاله عنه غير مقبول [صفحة ٢٤٩] فإنه متهم فى ذلك لموافقته غرضه ومطابقته مذهبه، وهل هو فى ذلك إلا كتعالة شاهده ذنبه، ومن روى له مثله، فليس بدليل أصلاً لو لم يكن له معارض فكيف وقد عارضه ما هو معلوم من تصريح على (عليه السلام) بوجود النص عليه من النبي (صلى الله عليه وآله) فمن المقطوع به أن ما ذكره البخارى منكر من القول وزور فهو باطل يقينا هذا والناقل لم يذكر لفظ البخارى ليزيل عن نفسه تهمة الكذب على شيخه والحواله فى

مثل هذا المقام غير جائزة عند المناظرة، ولا يثبت بها الاحتجاج، ولذا كان للخصم أن يقول لعلك تقولت على الشيخ أو لعله من كلامه لا من روايته فلا يكون حجة أو لعلها رواية ليس صريحة كما يدعى وتدعى والتأويل البعيد فيها ليس بمقبول منكم وإلا لقبناه فى حديث الغدير، ولو ذكر اللفظ لم يتوجه عليه شئ من ذلك وكان الاحتجاج فيه والإيراد متوجها على البخارى دونه. وأما الرواية التى نقلها أبو العباس الدمشقى فى تاريخه عن ابن عساكر فلا شك أنها مصنوعة مزورة فلا ريب فى بطلانها لاشتمالها على اعتراف أمير المؤمنين (عليه السلام) بما تواتر عنه القول بضده مثل عدم عهد النبي (صلى الله عليه وآله) إليه فى قتال أهل الجمل وإخوانهم من أهل الشام مع اشتهاار الرواية بوصية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، وقوله (صلى الله عليه وآله) (إن فيكم من يقاتل على تأويل القرآن) الخبر [٤٩٤]، وقول أبي أيوب الأنصارى: عهد إلينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن نقاتل مع على الناكثين والقاسطين والمارقين رواه ابن ديزيل: ونصر بن مزاحم [٤٩٥] وعلى أن خلافة [صفحة ٢٥٠] الأولين بنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهما وقد حصل الاتفاق على رده ببيعة أبي بكر حتى أخرج إليها قهرا وقد شرحنا ذلك فيما مر فكيف يعترف بالنص ويخالفه وهو منزّه عن مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى جميع الأمور، ولتضمنها نسبة أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى نفسه ما صح عند المؤلف والمخالف أنه لم يفعله ومن جملة أنه يغزو إذا أغراه أبو بكر وعمر وعثمان وقد صح عند كل أهل الرواية أنه لم يخرج من المدينة غازيا فى زمان الثلاثة قط وامتناعه عن الخروج مع عمر إلى الشام حين دعاه إليه معروف [٤٩٦]، ومذاهبه المخالفة للثلاثة مشهورة، وفى كتب القوم مذكورة، وتصريحه بدفعهم إياه وأخذهم حقه وغضبهم مقامه على ذروات المنابر معلوم، قد بيناه فى مواضع من هذا الكتاب يستغنى بشرحه فيها عن ذكره هنا، وكلما كان من الروايات مخالف للمعلوم فالواجب رده والحكم عليه بالبطلان خصوصا إذا كان مما يختص به المدعى ولم يروه خصمه كهذه الرواية، على أن هذا الرجل قد ذكر قبل الوجه المذكور بقليل أن عليا قد احتج بالخبر على إمامته فى خلافته فكيف يعتبر باحتجاج على (عليه السلام) على إمامته بالخبر ثم يقول ولم يطل الكلام أن عليا قد اعترف بعدم النص عليه! فانظر إلى هذا التضاد الشديد البين فى كلامه فى سبحان الله ما أبعد هؤلاء الجماعة عن التأمل فيما يقولون؟ وقد بينا سابقا أن الحديث المذكور قد احتج به أمير المؤمنين (عليه السلام) على أهل الشورى فى اختصاصه بالإمامة دون غيره باعتراف الخصوم من معتزلة وأشاعرة فلا وجه لتخصيص الصبان احتجاجه (عليه السلام) بالحديث بأيام خلافته، ثم يقال له: إذا كان على قد احتج به على إمامته فى خلافته باعترافك فوجب أن يكون حجة على ذلك أبدا إذ لا تخصيص فيه بوقت، بل هو صريح فى تناول جميع [صفحة ٢٥١] الأوقات، وبذلك تبطل إمامة المتقدمين مع ما فى اعترافك بهذا من إكذابك نفسك فى دواك اعتراف أمير المؤمنين (عليه السلام) بعدم النص وتكذيبك البخارى فى ذكره ذلك كما قلت، فتأمل أيها المنصف فى تناقض كلام هؤلاء القوم لتعلم (أى الفريقين أحق بالأمن) [٤٩٧] وقد اتضح من جميع ما ذكرنا سلامة الخبر من الإيرادات وخلوصه من التشكيكات وعصمته من التموهيات، وثبت أنه نص على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك المراد.

ان عليا منى و أنا من على... الحديث

ومنها: ما رواه ابن أبي الحديد عن أكثر المحدثين وعن أحمد بن حنبل فى المسند وكتاب الفضائل ولفظ الرواية بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خالد بن الوليد فى سرية وبعث عليا (عليه السلام) فى سرية أخرى وكلاهما إلى اليمن، وقال إن اجتمعنا فعلى على الناس وإن افتقرتما فكل واحد منكما على جنده، فاجتمعا وأغارا وسببا نساء وأخذنا أموالا وقتلنا ناسا، وأخذ على (عليه السلام) جارية فاخصمها لنفسه فقال خالد لأربعة من المسلمين منهم بريدة الأسلمى اسبقوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاذكروا له كذا واذكروا له كذا لأمر عددها على على (عليه السلام) فسبقوا إليه فجاء واحد من جانبه فقال: إن عليا فعل كذا فأعرض عنه، فجاء الآخر فقال: إن عليا فعل كذا فأعرض عنه، فجاء بريدة الأسلمى فقال: يا رسول الله إن عليا فعل كذا وأخذ جارية لنفسه

فغضب (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى احمر وجهه وقال: (دعوا لى عليا) يكررها (إن عليا منى وأنا من على وإن حظه فى الخمس أكثر مما أخذ وهو ولى كل مؤمن من بعدى). [صفحة ٢٥٢] قال ابن أبى الحديد: رواه أبو عبد الله أحمد فى المسند غير مرة [٤٩٨] والمراد أنه رواه بطرق متعددة وروى الترمذى والحاكم عن عمران بن حصين أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: (ما تريدون من على ما تريدون من على ما تريدون من على إن عليا منى وأنا منه وهو ولى كل مؤمن بعدى) [٤٩٩]. أقول: وهو نص صريح غاية الصراحة فى أن عليا (عليه السلام) ولى المؤمنين بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولا معنى للولاية بعد النبى (صلى الله عليه وآله) إلا- الإمامة، ولا- يجوز حملها على المعونة والنصرة لأنه يلزم من ذلك أن عليا فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) غير ناصر للمؤمنين ولا- معين لهم وإنما يكون كذلك بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ظاهر البطلان بالبديهة، وهل نصر الإيمان والمؤمنين فى حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) أحد كنصره أو ذب عن حريم الإسلام أحد كذبه فتعين أن المراد الأول فهو النص الواضح الذى لا تدخله الشبه ولا يتطرق إليه فاسد التأويل ولذا قال أمير المؤمنين فى خطبة له: (فوالله إنى لأولى الناس بالناس)، رواها المعتزلى [٥٠٠] المنكر النص عليه ومن هنا يعلم فساد ما قاله الصبان حيث قال: والجواب عما يوهمه ظاهره يعنى الخبر من تقديمه على غيره واستحقاقه الإمامة عقب وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) يؤخذ مما ذكرناه فى حديث (من كنت مولاه) وأنا أقول جواب هذا الكلام المتهاافت يؤخذ مع ما ذكرناه هنا من جوابنا عليه هناك وقد صرح [صفحة ٢٥٣] الحديث كما ترى بأن القوم كانوا مبغضين لعلى (عليه السلام) فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنهم مجهدون أنفسهم فى عيبه ونقصه عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ليعضب عليه لكنهم لم يجدوا إلى ذلك سبيلا فما فاتهم منه فى حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أدركوه منه بعد وفاته فدفعوه عن مقامه وأخرجوه قهرا إلى من قدموه عليه. قال ابن أبى الحديد قال أبو بكر: وحدثنى أبو زيد عمر بن شبة عن رجاله قال: جاء عمر إلى بيت فاطمة فى رجال من الأنصار، ونفر قليل من المهاجرين فقال: والذى نفسى بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقن البيت عليكم فخرج الزبير مصلتا بالسيف فاعتنقه زياد بن لبيد الأنصارى ورجل آخر فنذر [٥٠١] السيف من يده فضرب به عمر الحجر فكسره، ثم أخرجهم بتلابيبهم يساقون سوقا عنيفا حتى بايعوا أبا بكر [٥٠٢]، ولا شك أن من سكن فى قلبه ذلك البغض القديم لعلى فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله) يحدث منه بعد وفاته (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) هذا الفعل الذميم، ويأتى لهذا زيادة تحقيق فى موضعه فترقب، ومن تبصر أدنى تبصر عرف يقينا أن القوم قد ارتكبوا من أمير المؤمنين أمر عظيم، وأنهم تعمدوا إنكار فضله وإخفاء النص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنهم قصدوا مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) فى جميع ما عهد إليهم فى حقه وما أوضحه لهم من علو شأنه، أو لا تراهم كيف شاهدوا غضب النبى (صلى الله عليه وآله) عليهم من ذكرهم عليا (عليه السلام) بشئ من سئ القول وإبدائهم الشكاية منه إليه! [٥٠٣] ثم هم يعمدون بعد أيام إلى حرق بيته ويخرجونه ملبيا يسوقونه ومن معه سوقا عنيفا، فماذا [صفحة ٢٥٤] تظن بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لو رآهم حين أخرجوا عليا (عليه السلام) على تلك الحال فى ذل وصغار؟! وهل يجوز لعاقل لبيب أن يستبعد عليهم مخالفة نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يرى منهم هذه المخالفات، ويعلم من أفعالهم هذه المنكرات بعد مشاهدتهم من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما سمعت من غضبه الشديد لقول فى على دون فعل فيقول [٥٠٤] لو سمع الصحابة نصا من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) لما خالفوه! لأننا لا نظن عليهم مخالفته وهذان الحديثان قالعان لشبهتهم التى إليها يستندون كما ترى وسيأتى من الأخبار ما هو أصرح فى هذا المطلب ثم إن الحديثين يدلان على أن ما يفعله على (عليه السلام) حق وصواب لأن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يسمع الشكاية فيه ولو جاز عليه الخطأ لم يكن يحاييه ولا يراعيه فزالت بحمد الله كل شبهة وذلك من فضل الله وعونه.

حديث المنزلة

وأما ما ورد بلفظ المنزلة: فهو الحديث المتفق على روايته بين الأمة وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) يوم توجه

إلى تبوك واستخلفه على المدينة فقال على (عليه السلام): خلفتنى على النساء والصبيان فقال: (أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا- أنه لا- نبي بعدى) هذه صورة الحديث عن سعد بن أبى وقاص [٥٠٥] وصورته عن [صفحة ٢٥٥] العباس بن عبد المطلب عن عمر بن الخطاب عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (وأنت منى بمنزلة هارون من موسى كذب من زعم أنه يجنبى وهو يبغضك) فى خبر رواه فى الخصائص [٥٠٦] وكثير من الناس يرويه (أنت منى بمنزلة هارون) إلى آخر ما مر عن سعد، وقد تقدم فى حديث الوزارة ذكره وذكر معناه، وجملته الأمر فيه أن لهارون من موسى منزلة الأخوة والوزارة وشدة الأزر والشركة فى الأمر والخلافة عنه فى قومه، فالوزارة تحمل الثقل عنه، وشدة الأزر كونه رداً له يصدق، والشركة فى الأمر النبوة معه، فأثبت النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) منه جميع منازل هارون من موسى ولم يستثن إلا النبوة، فعلى وزير رسول الله وشاد أزره وخليفته فى قومه وأخوه وليس من النسب لكنه من جهة المماثلة، ومؤاخاة النبي (صلى الله عليه وآله) متفق عليها، فمفهوم الأخوة ثابت له من الحديث المذكور، وقد قال الحسن البصرى فيما تقدم نقله وقال له يوم تبوك ما قال، فلو كان ثمة شئ غير النبوة لاستثناه انتهى، فقدح بعض الخصوم فى عموم الخبر لكل المنازل بأن علياً ليس أخا النبي (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٢٥٦] وسلم) يقينا فلا يشمل جميع المنازل مندفع بما ذكرناه من ثبوت الأخوة له إجماعاً، وليس كونها من النسب بواجب فى صدقها مطلقاً حتى تكون خارجة، بل الواجب دخولها فى مفهوم الخبر لثبوتها من وجه آخر وصحة إطلاقها على على (ع) دائماً فيقال هو أخو رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو (صلى الله عليه وآله) كثيراً ما يقول فى على (أخى وابن عمى وأخى وصاحبى)، فالأخوة من هذا الوجه مرادة من الخبر يقينا ولم تستثن، فالخبر شامل لجميع المنازل إلا النبوة لا تخصيص فيه بدونها، وإذا ثبت لعلى جميع تلك المنازل من النبي (صلى الله عليه وآله) التى من جملتها أنه خليفته على الإطلاق ثبت كونه الإمام بعده، فدلالة هذا الخبر المتواتر على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) دلالة نص صريح لا تخفى استفادتها منه إلا على جاهل صرف لا معرفة له بمعانى الألفاظ، ولا علم له بتراكيب الكلام العربى، أو معاند يرتكب تغيير المعانى ويتعسف طريق التأويل، ولسنا فى ذلك نبحت ولا إنصافهم ندعى كما قدمنا القول فيه، وقد تقدم عن ابن أبى الحديد اعترافه باستفادة ثبوت جميع منازل هارون من موسى ومراتبه غير النبوة لعلى (عليه السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله) من على وآله وسلم) من هذا الحديث، والانكار غير مقبول بعد الإقرار، وما أورده بعض الخصوم كالقوشجى وغيره على دلالة الخبر على المطلوب مضافاً إلى ما سبق تارة باحتمال كون هارون خليفته لموسى (عليهما السلام) فى حياته خاصة لأنه مات قبله، وتارة باحتمال أنه لو بقى بعد موسى أن تكون إمامته بالنبوة لا بالخلافة عن موسى، فلا يلزم أن يكون على إماماً بعد النبي (صلى الله عليه وآله) لأنه ليس بنبي تشكيك فى المعلومات، والجواب عن الأول بأننا إنما نتكلم على دلالة الألفاظ دون ما يؤل إليه أمر الناس من سبق موت الخليفة على من استخلفه، فإننا نعلم يقينا أن الرجل إذا أوصى إلى آخر دل على أنه النائب عنه بعد موته بحيث إذا مات كان للوصى التصرف، ولو [صفحة ٢٥٧] مات الوصى قبل الموصى تحقق بموته انفساخ وصيته لا بدلالة اللفظ، فقول موسى (عليه السلام) لهارون (عليهما السلام) (اخلفنى فى قومي) [٥٠٧] نص على استخلافه غير مقيد بوقت، فلو فرض أن موسى (عليه السلام) توفاه الله فى مسيره ذاك لكان هارون خليفته بذلك الاستخلاف قطعاً، وليس لأحد أن يقول إنه ينزل بموت موسى (عليه السلام) مع شمول اللفظ للحالين، ولا يقول بذلك نبيه، بل نقول إنه خليفته موسى (عليه السلام) فى غيبته وموته غيبته وإن لم يرج زوالها فالحال واحدة، وكذا القول فيما لو رجع ومات بعد رجوعه ولم يصرح بعزل هارون فإنه يكون أيضاً خليفته بذلك الاستخلاف الأول، ولا يعترض الشك لعقل فيه، وأما انفساخ خلافته بموته قبل موسى فليس من جهة قصور الدلالة اللفظية فى الاستخلاف، بل من جهة استحالة نيابة الميت عن الحى، فكذا نقول فى على (عليه السلام) ثبت له الخلافة للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على سبيل العموم على ما ثبتت لهارون ولم يعرض ما يفسخها من فعل أو قول فيجب بقاؤها له بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالضرورة وعن الثانى بأن القيام مقام النبي الأول لا يكون بمجرد النبوة فيقوم من بعده من هو نبي مقامه مطلقاً، بل لا بد من استخلافه والوصية إليه وإلا لكان كل نبي يقوم مقام من قبله فيلزم تعدد الخلفاء فى زمان واحد، وهذا باطل بما صح بالاتفاق أن موسى (عليه السلام) قام مقامه يوشع بوصيته

إليه ولم يكن لأنبياء ذلك الزمان مع كثرتهم ذلك المنصب بالنبوة، وكذلك بعد يوشع لوصيه وهكذا إلى طالوت وداود وإلى سليمان وهلم جرا إلى أن جددت شريعة عيسى (عليه السلام) وكان الحال فيها كسابقها يقوم الثانى مقام الأول بوصية إليه لا نبوة الثانى فقط، فهرون (عليه السلام) لو بقى بعد موسى (عليه السلام) لكان خليفته بذلك الاستخلاف لا نبوته وإلا لكان خليفته فى حياته بالنبوة ولم يحتج إلى [صفحة ٢٥٨] استخلافه فى ذلك فلا حاجة إلى قوله (اخلفنى فى قومى) وأيضا إن موسى (عليه السلام) لو لم يستخلف هارون واستخلف غيره لوجب عليه الطاعة لذلك الغير ولم تكن نبوته نافيه عنه تبعيه وصى أخيه موسى وخليفته فلا يكون أحد مطلقا خليفة نبي إلا باستخلاف، وهذا ظاهر لكل ذى علم، فكذلك على (عليه السلام) هو خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك الاستخلاف لأنه لم يعزله ولم يوص إلى غيره بل أكد استخلافه والوصية إليه بخبر الغدير وغيره فثبت المراد وزال اليراد. ومما يقرب شبهها من هذا الحديث ما رواه ابن أبى الحديد عن الحافظ أبى نعيم فى الحلية من قول النبى (صلى الله عليه وآله) (أخصمك يا على بالنبوة فلا نبوة بعدى، وتخصم الناس بسبع لا يجاحد فيها أحد من قريش أنت أولهم إيمانا بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، واعد لهم فى الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية) تمام الخبر [٥٠٨] فالنبى (صلى الله عليه وآله) لم يخرج من خصائصه ومراتبه عن على (عليه السلام) إلا النبوة ولوزامها؟؟ فتبقى له الخلافة والإمامة لأنها لم تنقطع بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاتفاق، بل بالضرورة من الدين فهو قريب من الخبر الأول فى الدلالة فتأمل.

ما ورد بلفظ الوراثه

وأما ما ورد بلفظ الوراثه: فمنه ما رواه ابن أبى الحديد عن أبى جعفر الطبرى فى التاريخ أن رجلا- قال لعلى (عليه السلام) يا أمير المؤمنين بم ورثت ابن عمك دون عمك؟ فقال على هاؤم [٥٠٩] ثلاث مرات حتى اشرب الناس ونشروا أذانهم، ثم قال: جمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٢٥٩] وسلم) بنى عبد المطلب بمكة وهم رهط كلهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق [٥١٠]، وصنع مدا من طعام [٥١١] حتى أكلوا وشبعوا وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس، ثم دعا بغمر [٥١٢] فشربوا ورووا، وبقي الشراب كأنه لم يشرب، ثم قال: (يا بنى عبد المطلب إني بعثت إليكم خاصة وإلى الناس عامه، فأيكم يبايعنى على أن يكون أخى وصاحبى ووارثى، فلم يبق إليه أحد فقامت إليه وكنت من أصغر القوم، فقال: (اجلس) ثم قال ذلك ثلاث مرات، كل ذلك أقوم إليه فيقول (اجلس) حتى كان فى الثالثة فضرب بيده على يدي، فبذلك ورثت ابن عمى دون عمى [٥١٣]، وظاهر الحديث بل صريحه أن الناس لا يشكون فى أن عليا وارث رسول الله دون عمه العباس، بل هو معلوم عندهم، وإنما يسألون عن السبب فى ذلك. قال ابن أبى الحديد: وروى يعنى أحمد بن حنبل - عن جعفر بن محمد الصادق قال: كان على (عليه السلام) يرى مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الرسالة الضوء، ويسمع الصوت، وقال له (صلى الله عليه وآله وسلم) (لولا- أنى خاتم الأنبياء لكنت نبيا، فإن لا تكن نبيا فإنك وصى نبي ووارثه، بل أنت سيد الأوصياء وإمام الأتقياء) [٥١٤] وهذا الحديث قد اشتمل أيضا على ذكر الوصية والإمامة اللتين لا يحتملان إلا الخلافة العامة فهو كما قدمناه من الأخبار فى ذلك على ما قرناه هناك. [صفحة ٢٦٠] وروى ابن أبى الحديد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال فى خطبة: "ورثت نبي الرحمة، ونكحت سيدة نساء هذه الأمة [٥١٥]، وأنا خاتم الوصيين،" الخطبة إلى غير ذلك من الأخبار ووراثه على (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه وآله) أما فى المال وذلك غير صحيح عند أصحاب ابن أبى الحديد وإخوانهم من الأشاعرة لوجهين. الأول حديث أبى بكر عن النبى (صلى الله عليه وآله) (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) [٥١٦]. الثانى إن العباس عم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) موجود مع فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والعم عندهم يحجب ابنت العم مطلقا، ففاطمة نصف وللعباس نصف فلا ميراث لعلى (عليه السلام) من المال، وأما عندنا فلأن ابن العم لا يرث مع الولد مطلقا ذكرا كان أو أنثى، وفاطمة موجودة فالمال جميعه لها فليس لعلى (عليه السلام) ميراث من مال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إجماعا مع أنه وارثه بالنص الصريح، فحينئذ لم يبق إلا المراتب والمنازل، والنبوة فى على (عليه السلام)

منتفية لختمها برسول الله (صلى الله عليه وآله) فيبقى الباقي من الفضل والعلم والإمامة فعلى وارث النبي (صلى الله عليه وآله) فيها، فيكون هو الإمام والخليفة من بعده لعموم الوراثة وبقاء ما لم يخرج بدليل قاطع تحت العموم، بل لو قلنا: إن المراد من الوراثة فى الأحاديث المذكورة وشبهها هو وراثة الإمامة ولوازمها لا غير لم نبعد عن الصواب، فإن [صفحة ٢٦١] إمعان النظر فيها والتروى فى معانيها يوصل إلى فهم ذلك منها، ومن هذا كله يعلم بطلان ما قال ابن أبى الحديد: وأما الوراثة للإمامية يحملونها على ميراث المال أو الخلافة ونحن نحملها على وراثة العلم انتهى، وقد تحقق لك أن الإمامية لا يحملونها على وراثة المال لإجماعهم على أن لا وارث مع ولد من ذوى النسب إلا الأبوان، فكلام ابن أبى الحديد فريء عليهم، اللهم إلا بعد وفاة فاطمة فميراث النبي (صلى الله عليه وآله) المالى بواسطتها ينتقل إلى على (عليه السلام) وولديها الحسن والحسين فيجتمع لهم هنالك المراتب والمال، وأما قبل وفاتها فعلى (عليه السلام) وارث فى الإمامة ولوازمها لا يحمل الإمامية الوراثة هنا إلا على هذا وهى صريحة فيه، وأما تخصيصه إياها بوراثة العلم فهو تخصيص للعام بالرأى، وتقييد للمطلق بالاستحسان، وذلك ميراثه وأصحابه من أسلافهم كما سيأتى القول فيه، وليس ذاك بجائر إذ ليس عليه من الشرع دليل فما إلى القول به سبيل مع أن قوله غير وارد علينا ولا مناقض لنا، بل مواقف لما نقول، لأننا نذهب إلى أن وارث علم النبي (صلى الله عليه وآله) يجب أن يكون هو الإمام بعده، ولا يجوز أن يتقدم عليه أحد من الناس كما بيناه فيما سبق من المقدمة والفصل الأول من وجوب تقديم الأفضل على المفضل، فقوله لنا لا علينا بل نزيد على ذلك ونقول إن العقل السليم يجزم بأن وارث علم النبي هو الوارث مقامه وأنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر عقلا، ووجهه يؤخذ مما أسلفنا من التحقيقات ومن تأمل وأنصف عرف صحة ما نقول.

ما ورد بلفظ الأحقية والأولية

وأما ما ورد بلفظ الأحقية والأولية: فما رواه ابن أبى الحديد عن أبى إسحاق الثعلبى فى تفسيره عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما نزل [إذا جاء نصر الله والفتح] بعد انصرافه (صلى الله عليه وآله وسلم) من غزاة حنين جعل يكثر من سبحان الله استغفر الله ثم قال: (يا على إنه قد جاء ما وعدت به جاء الفتح ودخل الناس فى دين الله أفواجا وإنه ليس أحد [صفحة ٢٦٢] أحق منك بمقامى لقدمك فى الإسلام، وقربك منى، وصهرك، وعندك سيدة نساء العالمين، وقبل ذلك ما كان من بلاء أبى طالب عندى حين نزل القرآن فأنا حريص أن أراعى ذلك لولده) [١] انتهى وهذا الحديث نص صريح فى أن عليا (عليه السلام) أحق بمقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من كل أحد للخصال التى ذكرها (صلى الله عليه وآله) فى على، وهذه الخصال هى التى نقول إن الموصوف بها على لسان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الإمام لأن من شرط الإمام الاتصاف بها لاقتضاءها الفضل، وهو دليل لنا على الوجهين. وبالجملة فالحديث المذكور نص من النبي (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) بالإمامة بعده لا يعتريه الريب، ولا يتطرق إليه العيب، ومن الأولوية ما فى بعض خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) من قوله: (لا يقاس بآل محمد (صلى الله عليه وآله) من هذه الأمة أحد) إلى أن قال: (ولهم خصائص الولاية) [٢] وسند ذكرها فيما بعد جميعها إن شاء الله فالمراد بالولاية هنا أوليتهم بمقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنه إذا كان لهم حق ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كانوا هم الأحق والأولى بمقامه. قال ابن أبى الحديد فى شرح الخطبة: ثم ذكر (عليه السلام) خصائص حق الولاية والولاية الإمرة، فأما الإمامية فتقول أراد نص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه وسلم) وأولاده، ونحن نقول لهم خصائص حق ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله) على الخلق انتهى [٣] أقول ما أرى ابن [صفحة ٢٦٣] أبى الحديد فى إيراده صنع شيئا، وإنما زاد المعنى إيضا وزاد الحجج إثباتا، لأنه لو قيل له ما ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله) على الخلق؟ لكان يقول الإمرة عليهم، لا محيص له عن ذلك إذ لا معنى لها غيرها، فيقال له: إذا أقررت أن لعلى (عليه السلام) وأولاده حق تلك الولاية كنت مقرا بأن لهم الإمرة لأن الولاية المذكورة هى الإمرة بعينها، فلعلى (عليه السلام) وأولاده الإمرة على الخلق وهو نص كلام الإمامية الذى أنكرته فإنهم لا يزيدون على أن لعلى (عليه السلام) وأطهار ولده ولاية النبي (صلى الله

عليه وآله وسلم) على الخلق، فنعوذ بالله من اللجاج بغير فائدة ما سوى التعصب للمذاهب وقصد تصحيح قول الأسلاف بما لا يصح به، ومما يشير إلى معنى الأحقية والأولية أخبار فمناها أخبار المماثلة وقد تقدمت. ومنها ما رواه ابن أبي الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند وفى كتاب فضائل على (عليه السلام) عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (أنا أول من يدعى به يوم القيمة فأقوم عن يمين العرش فى ظله ثم أكسى حله، ثم يدعى بالنبين بعضهم على إثر بعض فيقومون عن يمين العرش ويكسون حلالا، ثم يدعى بعلى بن أبى طالب (عليه السلام) لقرابته منى ومنزلته عندى ويدفع إليه لوائى لواء الحمد آدم ومن دونه تحت ذلك اللواء) ثم قال لعلى (عليه السلام): (ثم تسير به حتى تقف بينى وبين إبراهيم الخليل، ثم تكسى حله وينادى مناد من العرض نعم الأب أبوك إبراهيم ونعم الأخ أخوك على، أبشر فإنك تدعى إذا دعيت وتكسى إذا كسيت وتحبا إذا حييت) [٤] ودلالته على أولوية على بالنبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٢٦٤] ظاهرة من مواضع دعائه دون غيره مع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيكون أولى بالنبى (صلى الله عليه وآله) من غيره، وإلا لدعى ذلك الغير، والقرب منه والمنزلة عنده، ولو كان أحد أولى منه لكان أقرب منه إلى النبى (صلى الله عليه وآله) وكانت منزلته عند النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أرفع، لكن ليس غيره كذلك فهو أولى، وإعطاؤه لواء النبى (صلى الله عليه وآله) وسلم) فلو كان غيره أولى بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لكان له ذلك اللواء، وقوله (صلى الله عليه وآله) فى آخر الحديث: (إنك تدعى إذا دعيت) الخ تصريح بالأولوية، وإذا كان أولى به فى الآخرة فهو فى الدنيا كذلك فيكون هو الأولى بمقامه، فالحديث فيه إشارة إلى إمامته بعد الرسول (صلى الله عليه وآله). ومنها ما رواه عن أحمد فى كتاب الفضائل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (أعطيت فى على خمسا هن أحب إلى من الدنيا وما فيها، أما واحدة فهو كأب بين يدى الله عز وجل حتى يفرغ من حساب الخلائق، وأما الثانية فلواء الحمد بيده آدم ومن ولد تحته، وأما الثالثة فواقف على عقر حوضى [٥])

ما ورد بلفظ المختار

وأما ما ورد بلفظ المختار: فما رواه ابن أبي الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند قال قالت فاطمة: إنك والخطاب للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) زوجتى فقيرا لا مال له فقال: (زوجتك أقدمهم سلما، وأعظمهم [صفحة ٢٦٥] حلما، وأكثرهم علما أما تعلمين أن الله اطلع إلى الأرض اطلاعة فاختار منها بعلك) [٥١٧] أقول هذا الحديث نص واضح فى إمامة على (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأن الله اختاره بعده فدخل فى قوله تعالى: [ولقد اخترناهم على علم على العالمين] [٥١٨] ولا يختار الله أحدا من الناس، فيقال اختاره الله إلا- نيا أو خليفة نبى ولما كان نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) خاتم الأنبياء وجب أن يكون اختار الله عليا لخلافته، إذ لا معنى لاختيار الله رجلا إلا نصبه نبيا أو إماما، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان. ومثله ما رواه ابن أبي الحديد عن محمد بن إسماعيل بن عمرو البجلي قال: أخبرنا عمر بن موسى الوجيهى، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال: قال على (عليه السلام) على المنبر (ما أحد جرت عليه المواسى إلا وقد أنزل الله فيه قرآنا) فقام إليه رجل من مبغضيه فقال فما أنزل الله تعالى فيك؟ فقام الناس إليه يضربونه، فقال (دعوه تقرأ سورة هود)؟ قال: نعم، قال فقرأ (عليه السلام): [فمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه] [٥١٩] ثم قال: (الذى كان على بينة من ربه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، والشاهد الذى يتلوه أنا) [٥٢٠] فدل الحديث بصراحته على أن عليا هو التالى للنبى (صلى الله عليه وآله) فى اختيار الله له فهو الإمام بعده بلا اشتباه، فما هما إلا سابق ولاحق، ومجل ومصل [٥٢١]، فالنبى السابق وعلى اللاحق والنبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٢٦٦] المجلى وعلى المصلى، فصلوات الله عليهما وآلهما. واعلم أن الحديثين خصوصا الأول كما يدلان بنصهما على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد النبى (صلى الله عليه وآله) كذلك يدلان على أنه أفضل من جميع الأنبياء، وذلك لأن سبق الاختيار من الله لأحد دليل على شدة اعتناء الله تعالى بشأنه قطعا وشدة الاعتناء من الله يوجب الأفضلية للمعتنى بشأنه على غيره، ولما كان المخصوص بسبق الاختيار هو النبى المختار كان أفضل المخلوقين، ولما كان المشنى به فى الاختيار هو حيدر الكرار كان أفضل البرية بعد النبى الأمين، وهذا بحمد الله ظاهر المنار، ليس عليه غباوة ولا

غبار، وهو تصديق ما ورد فى هذا المعنى من طرفنا من الأحاديث والأخبار، وبه يطل ما أبطله عز الدين ابن أبى الحديد من القول بأفضلية على (عليه السلام) على الأنبياء، واندفع بذلك تشنيعه على بعض أصحابنا فى هذا القول بسبق الإجماع من أصحابنا على خلافه، فإنه لا إجماع على خلاف هذا القول من أصحابنا إن لم يكن إجماعهم عليه، والأخبار أدلة وشواهد على أن ابن أبى الحديد قال بعد روايته جملة أحاديث هذا منها: إن من قيل فيه ما قيل لو رقى إلى السماء، وعرج فى الهوى، وفخر على الملائكة والأنبياء تعظما وتبجحا لم يكن ملوما، بل كان بذلك جدير انتهى، وهو صريح فيما كان ينفيه ويشنع على قائله من تفضيل على (عليه السلام) على الأنبياء والملائكة، فكان القوم سكارى عن النظر فى تناقض أقوالهم، وواعجبه من فاضل محقق يروى مثل هذه الأحاديث وأضعافها محتجا بها على مذاهبه ومصححا لها فى مئاربه ثم يقول لا نص على على (عليه السلام) بالإمامة، فكأنه لا يفهم معانى هذه الأخبار، ولا يدرك حقائق هذه الآثار، قد أغشت الشبهة قلبه وأعمى التقليد للأسلاف عين بصيرته، فلم يهتد للصواب. [صفحة ٢٦٧]

وأما ما ورد بلفظ السيادة: فكثير ومنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما تقدم من حديث أنس (أول من يدخل عليك من هذا الباب إمام المتقين، وسيد المسلمين) وفى الحديث الآخر المتقدم أيضا: (مرحبا بسيد المؤمنين، وإمام المتقين) ومنه ما رواه ابن أبى الحديد عن الحافظ أبى نعيم فى الحلية من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (ادعوا لى سيد العرب عليا) (عليه السلام) فقالت عائشة: ألسنت سيد العرب؟ فقال: (أنا سيد ولد آدم، وعلى سيد العرب) فلما جاء أرسل إلى الأنصار فأتوه فقال لهم: (يا معشر الأنصار، ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا؟) قالوا: بلى يا رسول الله قال: (هذا على فأحبوه بحبى وأكرموا بكرامتى فإن جبرئيل أمرنى بالذى قلت لكم عن الله عز وجل) [٥٢٢]. وعن أحمد فى المسند عن النبى (صلى الله عليه وآله) (النظر إلى وجهك يا على عبادة، أنت سيد فى الدنيا وسيد فى الآخرة، من أحببك أحببى وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوى وعدوى عدو الله) [٥٢٣] فعلى كما ترى تارة سيد المسلمين، وأخرى سيد المؤمنين، وثالثه سيد العرب، ورابعة سيد فى الدنيا وسيد فى الآخرة، والسيد هو الرئيس المطاع ومالك الأمر ولا سيادة بأحد هذين المعنيين على المسلمين والمؤمنين والعرب فى الدنيا غير النبوة والإمامة، ولا رئيس بعد النبى (صلى الله عليه وآله) على المسلمين والمؤمنين إلا- الإمام، ولا- رئيس على جميعهم سواه، فيكون على (عليه السلام) هو الإمام، لأنه الرئيس الواجب الطاعة على المسلمين، فهى نص فى إمامته ومصرحه بخلافته لا يعترض فيها بالشبه كما قاله فى الاسعاف أن سيادته لهم من حيث النسب أو نحوه فلا يستلزم أفضليته على الخلفاء الثلاثة [صفحة ٢٦٨] قبله [٥٢٤] انتهى وعلى ما ذكره فتكون سيادة النبى (صلى الله عليه وآله) على ولد آدم فى النسب فلا يستلزم أفضليته على الأنبياء ولا على الثلاثة أيضا والحاصل أن هذا كلام متجاهل متعصب لا يبالي بما قال فيما يوافق مشتهاه، ولو كان له بعض التدبر لكفاه فهم عائشة من إرادة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظ السيادة من التقدم والفضل، ولذا قالت له مستفهمه ألسنت سيد العرب ولكن ديدن الرجل وأصحابه رد الحق النير بما لا يعقل ولا يمكن من القول كما لا يخفى على الناظر فى كلامهم، وذلك لا يغنى من الحق شيئا.

ما ورد بلفظ المحبة و حديث الطير والراية

وأما ما ورد بلفظ المحبة: فمنه حديث الطائر المتواتر، وقد أشار إليه ابن أبى الحديد مرارا، ورواه الحاكم فى المستدرک، وقال بعض العامة أنه صح فى كتب النقل والأحاديث الصحيحة والأخبار الصريحة، عن أنس بن مالك قال: أهدى إلى النبى (صلى الله عليه وآله) طير مشوى يسمى الحجل، وفى رواية ما أراه إلا جبارى [٥٢٥] فقال: (اللهم اتنى بأحب خلقك إليك يأكل معى من هذا الطير) فجاء على فحجبتة، وقلت: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مشغول رجاء أن تكون الدعوة لرجل من قومى، ثم جاء على ثانية فحجبتة، ثم الثالثة ففرع الباب، فقال النبى (صلى الله عليه وآله): (أدخله فقد غيبته) فلما دخل قال له النبى (صلى الله عليه وآله): (ما حبسك عنا يرحمك الله) قال: هذه آخر ثلاث مرات وأنس يقول إنك مشغول فقال: (يا أنس ما حملك على ذلك) قلت: سمعت دعوتك فأحببت أن تكون لرجل من قومى فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا- يلام الرجل على حبه لقومه) رواه الترمذى

[٥٢٦] انتهى ومنه حديث الرأية بخير المتواتر وقد رواه جميع المحدثين كالبخارى ومسلم والحاكم والترمذى وغيرهم [٥٢٧] وذكره ابن أبى الحديد وأشار إليه مرارا وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله) (لأعطين الرأية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، كرارا غير فرار لا- يرجع أو يفتح الله على يديه) فأعطاها عليا وفتح الله خبير على يديه، وفى حديث مسلم قال عمر بن الخطاب: فما أحببت الإمارة إلا يومئذ. ورووا أن حسان بن ثابت قال يخبر عن ذلك: وكان على أرمم العين يتغى ++ دواء فلما لم يجد من مداويا شفاه رسول الله منه بتفلة ++ فبورك مرقيا وبورك راقيا وقال سأعطى رأية القوم فارسا ++ كميما شجاعا فى الحروب محاميا يحب إليها والإله يحبه ++ به يفتح الله الحصون الأوابيا [٥٢٨]. [صفحة ٢٧٠] فخص بها دون البرية كلهم ++ عليا وسماه الولي المواليا وكان ذلك القول من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على بعد رجوع الشيخين برأية النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) منهزمين. ومنه الأخبار التى قدمناها المشتملة على (من أحب عليا فقد أحب الله ومن أحب الله أحب رسول الله) بألفاظ مختلفة ومعان متفكة والأحب إلى الله الأكثر ثوبا عنده فيكون أفضل، وكذا الذى يحبه الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن محبته محبة الله ومحبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمحب لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو التابع لهما كما قدمنا بيانه فى فصل التمسك، وإذا كان على (عليه السلام) هو المخصوص بمحبة الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأحب الخلق لهما وجب أن يكون المقدم والرئيس على المسلمين لأنه أفضلهم فيكون هو الإمام لقب تقديم المفضل على الأفضل والشبهات مندفة.

ما ورد بلفظ الأعلمية

وأما ما ورد بلفظ الأعلمية وما يؤل إلى ذكر فكثير لا يحصى نذكر منه شيئا يسيرا. فمنه: قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لفاطمة فى حديث الاختيار المتقدم (زوجتك أقدمهم سلما وأعظمهم حلما وأكثرهم علما) وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى فى حديث خصمه بالنبوة وأبصرهم بالقضية وقدمنا ذكره فى حديث المنزلة والأبصر بالقضية هو الأعلم، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الحديث المشهور (أقضاكم على) أشار إليه ابن أبى الحديد فى مواضع ونقل عن عمر أنه قال: على أفضانا، والأقضى هو الأعلم بالقضاء. ومنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (خازن وعيبة علمى وأنا مدينة العلم وعلى بابها) وقد مر ذكر ذلك كله مشروحا، على أنا لا نحتاج [صفحة ٢٧١] هنا إلى الأطناب فى القول للاجماع على أن عليا أعلم الصحابة من جميع أهل العلم، وابن أبى الحديد مقر بذلك ومطرب فيه حتى قال فى كلام له يعدد فيه خصائص على (عليه السلام): والثانية علومه التى لولاها لحكم بغير الصواب فى كثير من الأحكام، وقد اعترف بذلك له، والخبر مشهور "لولا على لهلك عمر" [٥٢٩] انتهى وإذا كان أعلم وجب أن يكون هو الإمام المتبع، والرئيس المقدم، ولم يجز لمن ليس مثله فى ذلك أن يتقدم عليه لقول الله تعالى: [أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدى إلا- أن يهدى فما لكم كيف تحكمون] [٥٣٠] وغيرها من الآيات، بل بالعقل كما سبق ذكره وإذا كان الأعلم هو الأحق بالاتباع والمتبع هو الإمام لا غيره فعلى (عليه السلام) هو الإمام لأنه الأعلى وهو ظاهر.

ما ورد بلفظ الأقربية

وأما ما ورد بلفظ الأقربية: فمنه ما رواه ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى كتاب الفضائل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه خطب الناس يوم جمعة فقال: (أيها الناس قدموا قريشا ولا تقدموها، وتعلموا منها ولا تعلموها قوة رجل من قريش تعدل قوة رجلين من غيرهم، وأمانة رجل منهم تعدل أمانة رجلين من غيرهم، أيها الناس أوصيكم بحب ذى قرباها أخى وابن عمى على بن أبى طالب (عليه السلام) لا- يحبه إلا- مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، من أحبه فقد أحببني ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني عذبه الله بالنار) [٥٣١] وهذا الخبر نص فى أن عليا (عليه السلام) هو [صفحة ٢٧٢] ذو القربى من الرسول وهو المخصوص بها دون سائر قريش لتخصيص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إياه بذلك فى قوله: (أوصيكم بحب ذى قرباها) ودليل على إرادة تقديمه على كل الأمة

وتوضيح ذلك أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حث الناس أولاً على تقديم قريش والتعلم منها فدخل على بن أبى طالب (عليه السلام) فى ذلك لأنه من ذروتها، وأولى الجميع بالعتين المذكورتين اللتين لأجلهما أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتقديم قريش والتعلم منها، وهما القوة والأمانة، ثم خصص علياً (عليه السلام) بالوصية بحبه ووصفه بصفة أراد بها التعليل على تخصيصه دون قريش بوجوب الحب المراد منه المتابعة وهى صفة خاصة به، فكان مفاد الحديث قدموا قريشا على كل الناس لقوتهم وأمانتهم وقدموا علياً (عليه السلام) على قريش فى المتابعة لأنه أقربهم إلى، ثم أكد وجوب تقديمه بما ذكره من أنه (لا- يحبه إلا- مؤمن ولا- يبغضه إلا منافق)، إلى آخر ما بينه من الأوصاف المؤكدة لوجوب تقديمه. ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله): (ثم يدعى بعلى لقربته منى ومترلته عندى) [٥٣٢]. ومنه قوله (صلى الله عليه وآله): (وإنه ليس أحد أحق منك بمقامى لقدمك فى الإسلام وقربك منى) [٥٣٣] فصرحت هذه الأحاديث بأن الوصية من النبي (صلى الله عليه وآله) بحب علي (عليه السلام) وتقديمه على قريش وتقديمه فى الدعوة مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على غيره، وإن أحقيته بمقام النبي (صلى الله عليه وآله) دون غيره، كل ذلك لقربته منه فكان ذلك دليلاً على أن الأقرية من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تقتضى التقديم والأحقية بمقامه، ويوازرها فى هذه الدلالة قوله تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) [٥٣٤] وإذا كان علي (عليه السلام) هو الأقرب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأقرب للنبي (صلى الله عليه وآله) هو الأحق بمقامه وأولى بالتقديم وجب أن يكون هو المقدم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والقائم مقامه، فهو إذن الإمام وذلك كله مفاد الأحاديث كما سمعت قال ابن أبى الحديد روى أبو عمر بن عبد البر المحدث فى كتابه المعروف بالاستيعاب فى معرفة الصحابة أن إنساناً سأل الحسن - يعنى البصرى - عن علي (عليه السلام) فقال: كان والله سهماً صائباً من مرامى الله على عدوه، وربانى هذه الأمة، وذا فضلها وسابقتها، وذا قربتها من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن بالنؤمة عن أمر الله ولا بالملولة فى دين الله، ولا بالسروقة لمال الله، أعطى القرآن عزائمته ففاز منه برياض موفقة [٥٣٥] انتهى. أقول وبما ذكرنا هنا يندفع ما أورده بعض الخصوم فيما ذكرناه فى مسألة الأقرية من النبي (صلى الله عليه وآله) من أنه لو كانت الإمامة تستحق بالأقرية لكان العباس أحق بها من علي (عليه السلام)، فهذه الأخبار والأقوال رادة لذلك ومثبتة أن علياً (عليه السلام) أقرب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من العباس وذلك لبعض ما ذكرناه من الوجوه هناك.

ما ورد أنه أشد جهادا

وأما ما ورد أنه أشد جهادا: فإنه أمر متعارف متعالماً وقد ذكره أهل المغازى والسير وذكر ابن أبى الحديد فى كتابه منه كثيراً ويكفيك فى ذلك قول النبي (صلى الله عليه وآله) فى خبر الرأية المتواتر: (كرارا غير فرار لا [صفحة ٢٧٤] يرجع أو يفتح الله على يديه) [٥٣٦] وسند ذكر جملة من هذا فى ذكر شجاعته عند ذكرنا جمعه للصفات الحميدة. قال ابن أبى الحديد فى كلام: فإن قيل: لا ريب أن فى كلامه - يعنى علياً (عليه السلام) تعريض بمن تقدم عليه، فأى نعمة له عليهم؟ قيل: نعمتان الأولى منهما جهاده وهم قاعدون فإن من أنصف علم أنه لولا سيف علي (عليه السلام) لاصطلم المشركون من أشار إليه وغيرهم من المسلمين، وقد علمت آثاره فى بدر وأحد والخندق وخيبر وحنين، وأن الشرك فيها فغرفاه فلولا أنه سده بسيفه لالتهم المسلمين كافة [٥٣٧] انتهى وإذا كان علي (عليه السلام) هو الأشد جهادا والأكثر عناء فى نصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإعزاز دينه ودفع بأس المشركين عن أهل ملته كان هو الأحق بمقامه، والأولى بالتقديم على غيره، لأن تلك الصفات تقتضى تقديمه وتعظيمه ولا شئ من التقديم غير الإمامة فيجب أن يكون هو الإمام بعد النبي (صلى الله عليه وآله).

ما ورد أنه مع الحق

وأما ما ورد بأنه مع الحق دائماً: فمنه ما رواه كثير من أهل الحديث قال [صفحة ٢٧٥] ابن أبى الحديد فى شأن علي (عليه السلام)

وحكمه فى ذلك حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأنه قد ثبت عنه فى الأخبار الصحيحة أنه قال: (على مع الحق والحق مع على يدور حيثما دار) وقال له غير مرة: (حربك حربى وسلمك سلمى) [٥٣٨] انتهى. ومنه قول النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث الغدير (وأدر الحق معه حيث دار) وقوله (صلى الله عليه وآله): (كتاب الله وعترتى لن يفترقا حتى يردا على الحوض) [٥٣٩] وما يعطى هذا المعنى من الأحاديث الكثيرة مثل أحاديث (إن طاعته طاعة الله وطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن محبته محبة الله) وأحاديث التمسك به والاقتراء وغير ذلك مما مضى ويأتى، وإذا كان على مع الحق لا يزال ولا يزول عنه كان واجب التقديم لا سيما أنه قد طلب الخلافة، وأنف من تقدم غيره عليه وامتنع من بيعته حتى قهر عليها كما بيناه سابقا، فوجب أن تكون إمامة غيره باطله إذ ليس بعد الحق إلا الضلال فهذه الأحاديث دالة على أن عليا (عليه السلام) هو الأول بمقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو الإمام بعده والله الهادى.

ما ورد بأنه خير الأمة

وأما ما ورد بأنه خير الأمة وخير الخلق، وما أدى مؤداه: فكثير منه ما رواه ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند عن مسروق قال: قالت لى عائشة إنك من ولدى ومن أحبهم إلى فهل عندك علم من المخدج؟ فقلت: نعم قتله على بن أبى طالب على نهر يقال لأعلاه تامرا ولأسفله النهروان بين لخافيق وطرفا [٥٤٠] قالت: إبعنى على ذلك بينه، فأقمت رجلا شهدوا عندها [صفحة ٢٧٦] بذلك قال: فقلت لها سألتك بصاحب القبر ما الذى سمعت من رسول الله؟ فقالت نعم سمعته يقول: (إنهم شر الخلق والخليقة يقتلهم خير الخلق والخليقة وأقربهم عند الله وسيله) [٥٤١] قال ابن أبى الحديد: وفى كتاب صفين أيضا للمدائنى عن مسروق أن عائشة قالت له لما عرفت أن عليا قتل ذا الثدية: لعن الله عمرو بن العاص فإنه كتب إلى يخبرنى أنه قتله بالإسكندرية، إلا أنه ليس يمنعنى ما فى نفسى أن أقول ما سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وآله) سمعته يقول: (يقتله خير أمتى من بعدى) [٥٤٢]. وعن أبى جعفر الإسكافى بسنده عن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه عن جده أبى رافع قال: أتيت أباذر بالربذة أودعه فلما أردت الانصراف قال: لى ولأناس معى ستكون فتنة فاتقوا الله وعليكم بالشيخ على بن أبى طالب فاتبعوه، فإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول له: (أنت أول من آمن بى وأول من يصفحنى يوم القيمة، وأنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الذى يفرق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الكافرين، وأنت أخى ووزيرى وخير من أترك بعدى، تقضى دينى، وتنجز موعودى) [٥٤٣].

خبر العقيلي فى مجلس عمر بن عبدالعزيز

وروى ابن أبى الحديد أيضا عن ابن الكلبي عن رجل من ولد عقيل بن أبى طالب حكمه عمر بن عبد العزيز الأموى فى قضية المرأة التى حلف زوجها أن على بن أبى طالب خير هذه الأمة وأولها برسول الله، وإلا فامرأته طالق [صفحة ٢٧٧] ثلاثا فقال العقيلي لعمر: نشدتك الله يا أمير المؤمنين ألم تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لفاطمة وهو عندها فى بيتها عائد لها يا بنية: ما علتك؟ قالت: الوعك يا أبتاه، وكان على غائبا فى بعض حوائج النبى (صلى الله عليه وآله) فقال لها: أتشتين شيئا؟ قالت: أشتهى عبا وأنا أعلم أنه عزيز، وليس وقت عنب فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله قادر على أن يجيئنا به) ثم قال: (اللهم ائنا به مع أفضل أمتى عندك منزلة) فطرق على الباب فدخل ومعه مكنل [٥٤٤] قد ألقى عليه طرف رده، فقال له النبى (صلى الله عليه وآله) ما هذا يا على؟ قال عنب التمسسته لفاطمة قال: (الله أكبر الله أكبر اللهم كما سررتنى بأن خصصت عليا بدعوتى فاجعل فيه شفاء ابنتى) ثم قال: (كلى على اسم الله يا بنية) فأكلت وما خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى استقلت وبرئت فقال عمر: صدقت وبررت أشهد لقد سمعته ووعيته، يا رجل خذ بيد امرأتك فإن عرض لك أبوها فاهشم أنفه ثم قال: يا بنى عبد مناف وكان المجلس جامعا لبنى هاشم وبنى أمية وأفخاذ قريش والله ما نجهل ما يعلم غيرنا ولا بنا عمى فى ديننا ولكننا كما قال الأول: تصيدت الدنيا رجلا بفضها++ فلم

يدركوا خيرا بل استحقبوا الشرا وأعماهم حب الغنى وأصمهم ++ فلم يدركوا إلا الخسارة والوزرا قيل: فكأنما ألقم بنى أمية حجرا وكتب إلى عامله ميمون بن مهران الذى بعث بالمرأة وزوجها وأبيها إليه ليحكم فى أمرهم أن يستيقن ذلك الحكم ويعمل عليه [٥٤٥]. [صفحة ٢٧٨] قلت: وهذا الخبر الذى رواه العقيلي تدل القصة على أنه متواتر بين الناس لا سبيل لأحد إلى إنكاره فهذا لم ينكره من القوم منكر، ولا قال منهم قائل، بل كلهم سلموا لراويه مع أنه جل من فى ذلك المجلس مبغضون لأمير المؤمنين، ولا مانع لهم من الطعن فى الخبر لو لم يكن معلوما من تقيّة أو خوف لا- سيما عمر بن عبد العزيز فإنه السلطان القاهر إذ ذاك، وقد أقر بأنه روى الحديث ووعاه، فلا شك إذن فى صدق الحديث ومعلوماته وما مضى من أحاديث السيادة والاختيار والمحبة ومماثلة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وما يأتى من الأخبار مثل تشبيهه بالأنبياء وغير ذلك كلها تعضد هذه الأخبار المصرحة بأنه خير الخلق وأفضل الأمة فى دلائلها، ثم إن نصها على أفضلية على (عليه السلام) على الأمة، بل على الخلق كافة بمعنى كثرة الثواب وإطلاقها يدل على أفضليته بمعنى الأجمع للخصال المحمودة لشمول الخيرية والأفضلية لذلك، مع أن هذا المعنى لا ينازع فيه عاقل وسنوضحه إن شاء الله. وروى ابن أبي الحديد أن قيس بن سعد بن عباد لما أتى مصر عاملا- لعلى (عليه السلام) قام خطيبا على المنبر وقال بعد الحمد لله والثناء عليه وما أراد أن يذكره: أيها الناس إنا بايعنا خير من نعلم بعد نبينا يعنى عليا (عليه السلام) فقوموا فبايعوا على كتاب الله فإن نحن لم نعمل فيكم بكتاب الله فليس لنا عليكم طاعة [٥٤٦]. وقال المعتزلى أيضا: وروى أبان بن أبى عياش قال: سألت الحسن البصرى عن على (عليه السلام) فقال: ما أقول فيه كانت له السابقة والفضل والعلم والحكمة والفقه والرأى والصحة والنجدة والبلاء والزهد والقضاء والقرابة، أن عليا كان فى أمره عليا، رحم الله عليا وصلى عليه، [صفحة ٢٧٩] فقلت يا أبا سعيد: أتقول صلى الله عليه لغير النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ قال: ترحم على المؤمنين إذا ذكروا وصل على النبى وآله وعلى (عليه السلام) خير آله قلت: أهو خير من حمزة وجعفر: قال: نعم، قلت: وخير من فاطمة وابنيها قال: نعم والله إنه خير آل محمد كلهم، ومن يشك إنه خير منهم وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (وأبوهما خير منهما) ولم يجر عليه اسم شرك ولا شرب خمر، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (لفاطمة زوجتك خير أمتي) فلو كان فى أمته خير منه لاستثناه، ولقد آخى رسول الله (صلى الله عليه وآله) بين أصحابه فأخى بين على ونفسه، فرسول الله خير الناس نفسا وخيرهم أخوا فقلت: يا أبا سعيد فما هذا الذى يقال عنك إنك قتله فى على؟ فقال: يا بن أخى احقن دمي من هؤلاء الجبابرة لولا ذلك لسالت بى الخشب [٥٤٧] انتهى. وقد دل آخر الكلام على أن إخفاء الحسن القول بأفضلية على (عليه السلام) على جميع الأمة كما صرح به هنا وروى فيه الحديث عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما كان للخوف على نفسه من القتل، لأن بنى أمية كانوا يقتلون من ذكر أمير المؤمنين (عليه السلام) بخير فكيف من فضله على الأمة، وهذا أمر شائع معلوم، على أن المعتزلى مقر بذلك وبه معترف حتى أنه قال فى دعوة على (عليه السلام) للأشتر: إنى لا أشك أن الأشتر يغفر الله له ويدخل الجنة بهذه الدعوة فإنها لا فرق عندنا بينها وبين دعوة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [٥٤٨] انتهى. ثم إن الأحاديث قد اشتملت تارة على أنه خير الأمة وخير من يترك النبى [صفحة ٢٨٠] (صلى الله عليه وآله) بعده، وخير الخلق والخليقة، فيكون أفضل الخلق حتى الأنبياء والملائكة لأنهم من جملة الخلق والخليقة الذين نص الخبر على أن عليا (عليه السلام) خيرهم، فكونه (عليه السلام) أفضل الصحابة أمر واضح ومع هذا إنا نعلم يقينا أن الخصال التى توجب الفضل والصفات التى تقتضى كثرة الثواب كلها حصلت له دون غيره واجتمعت فيه دون من سواه وفاق فى جميعها كل الناس فيجب أن يكون أفضل بالضرورة وإلا لخرج المقتضى عن كونه مقتضيا وهو باطل، وها نحن نذكر استكمالها فى خصال الخير مفصلا ونأتى به مشروحا.

نسب على

أما نسبه (عليه السلام): فهو النسب الجليل الذى لا يساجل [٥٤٩]، والمجد الأثيل الذى لا يطاول، فإنه من السرو [٥٥٠] من قريش، والصريح المهذب من قصى، والذروة من عبد مناف، والسلالة من هاشم، أبوه أبو طالب شريف قريش مانع الجار وحامى الذمار أمتع

الناس جانباً، وأبلغهم حجةً، وأثبتهم قلباً، وأفصحهم لساناً، وأوفاهم موعداً، وحمايته النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وغيرها تشهد له بذلك، وقال معاوية بن أبي سفيان فى أبيات يخاطب بها عمرو بن العاص بعد قتل على (عليه السلام). نجوت وقد بل المرادى سيفه ++ من ابن أبى شيخ الأباطح طالب [٥٥١]. [صفحة ٢٨١] ابن عبد المطلب شبيهة الحمد، وساقى الحجيج، سيد قريش كلها لا يدافع فى ذلك ولا ينازع، ابن هاشم عمرو العلا صاحب الايلاف، ومطعم الأضياف، وشمس بنى عبد مناف، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم فهو أول هاشمى ولد من هاشميين، وهو ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبيه وأمه. نسب كأن عليه من شمس الضحى نورا ومن فلق الصباح عموداً. آباؤه آباء رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأمّهاته أمهات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهو خير الناس نسبا، وأشرفهم حسبا، وأفضلهم آباء وأمّهات لما صح عن النبي (صلى الله عليه وآله) من قوله: (ما افترت فرقتان من لدن آدم إلا كنت فى خيرهما) [٥٥٢] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (كنت أنا وعلى نورا واحداً فما زلنا ننتقل من صلب طاهر إلى رحم مطهر حتى افترتنا فى عبد الله وأبى طالب) [٥٥٣] فعلى (عليه السلام) أفضل الصحابة نسبا، وأجلهم أصلاً وأكرمهم عنصراً.

على أعلم الصحابة

وأما إنه أعلم الصحابة: فلقوة حدسه وشدة ذكائه وكثرة ملازمته للرسول (صلى الله عليه وآله) حتى قال: (علمنى رسول الله (صلى) [صفحة ٢٨٢] الله عليه وآله وسلم) ألف باب من العلم فانفتح لى من كل باب ألف باب) [٥٥٤] ولحرص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على تعليمه وإرشاده وعظم شفقتة عليه، لما نزل قوله تعالى: [وتعيها أذن واعية] [٥٥٥] قال: (اللهم اجعلها أذن على (عليه السلام) (ما نسيت بعد ذلك شيئاً) [٥٥٦] وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين بعثه إلى اليمن قاضياً: (اللهم اهد قلبه وثبت لسانه) قال: (فما شككت بعدها فى قضاء بين اثنين) [٥٥٧] وقال (عليه السلام): (والله لو كسرت لى الوسادة لحكمت بين أهل التورية بتوراتهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما نزلت من آية فى بر أو بحر أو سهل أو جبل أو سماء أو أرض أو ليل أو نهار إلا- أنا أعلم فيمن نزلت، وفى أى شىء نزلت) [٥] وقضاياه معروفة مأثورة كحكمه فى قضية الحمار والبقره بين يدى رسول الله (صلى الله عليه وآله) [٦] وفتياه فى الزانية [صفحة ٢٨٣] الحامل [٧]، وفى المرأة التى وضعت لسته أشهر [٨] وحكمه فى قضية الأرقفة [٩]، وفيمن حلف لا يحل قيد عبده [١٠] وفى مال الكعبة حين استشاره عمر فيه [١١]، وهو الذى اخترع علم النحو وبين أصوله [١٢] وينبغى إلحاق ذلك بالمعجز وغير ذلك مما لا يبلغ إليه فهم، ولا يحوم حوله [صفحة ٢٨٤] عقل، وقد رجع إليه الصحابة فى كثير من المسائل بعد غلظهم، واحتاجوا إلى بيانه ولم يحتج هو فى شىء من الأحكام إلى أحد من الناس، واعترف أكابر الصحابة له بالأعلمية وقال عبد الله بن العباس لما سئل: أين علمك من علم ابن عمك على (عليه السلام)؟ قال: كالقطرة فى المثنجر يعنى البحر المحيط [١٣] وقال عبد الله بن مسعود ما معناه إن من أراد علم القرآن كما أنزله الله فعليه بعلى بن أبى طالب، وقال عمر غير مرة: "لولا على لهلك عمر" وقال: "لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن [١٤] حتى أن كل فرقة من أهل العلم لتتنمى إليه، وكل ذى طريفة ليتجاذبه وينتهى إليه، فقه كل فقيه وعلم كل عالم، ويكفى فى ذلك ما صح فى الروايات عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من أنه أعلم الناس فلا شك أنه أعلم الصحابة فى جميع العلوم فيكون أفضلهم لقول الله تعالى: [قل هل يستوى الذين يعلمون والذى لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب] [١٥] وقال: [إنما يخشى الله من عباده العلماء]

على أعلم الصحابة

وأما إنه أحلمهم: فهو كضوء النهار حتى بلغ من حلمه أنه ترك عبد الرحمن بن ملجم فى دياره ويعطيه العطاء مع علمه به وقوله فيه مرارا (إنه [صفحة ٢٨٥] قاتلى) [٥٥٨] وعفا عن مروان يوم الجمل مع شدة عداوته له وقوله فيه: (ستلقى الأمة منه ومن ولده يوماً أحمر) [٥٥٩] وعفى عن سعيد بن العاص وكان عدواً له فى غاية العداوة وعن عبد الله بن الزبير وكان يشتمه على رؤوس الأشهاد

وأطلقه وقال له: (أذهب فلا أرينك) لم يزد على ذلك [٥٦٠] وحسبك بحلمه عفوه عن أهل البصرة بعد ما هزمهم وكانوا قد ضربوا وجهه ووجوه بنيه وأصحابه بالسيوف، ونكثوا بيعته ونصروا عدوه، وعفوه عن عائشة وهى السبب الأعظم فى نكث بيعته والإجلاب عليه ولو فعلت عشر ذلك بغيره ثم قدر عليها لمزق جلدها وقطعها إربا إربا، ولما منعه وأصحابه معاوية الماء يوم صفين حين ملك أهل الشام الشريعة فقاتلهم وهزمهم وأراد أصحابه منعهم من الماء قال: (أفرجوا لهم عن الشريعة ففى حد السيف معنى عن ذلك) وكان مع الحلم عظيم الرزانة لم ير طائشا قط، وكان أطلق الصحابة وجها، وأحسنهم خلقا حتى نسبه أعداؤه كعمرو بن العاص إلى الدعابة [٥٦١].

قدمه فى الإسلام

وأما قدمه فى الإسلام: فمعلوم لأنه لم يجر منه كفر قط وكان يصلى قبل الناس مع رسول الله سبع سنين وقال رسول الله (أولكم اسلاما على بن أبى طالب) [٥٦٢] وقال: (أقدمهم سلما) وكان على (عليه السلام) يقول على [صفحة ٢٨٦] المنابر: (أنا أول من صلى وأول من آمن بالله ورسوله، ولم يسبقنى إلى الصلاة إلا نبى الله) [٥٦٣] ولم يرد عليه أحد قوله مع أنهم كانوا يردون عليه فى أقل شئ مما يمكنهم الرد فيه ولو من جهة الشبهة أو الجهالة بما يقول، وقد استفاضت الروايات بذلك عن محدثى مخالفينا كالطبرى والواقدى وابن عبد البر وابن إسحاق وابن كعب القرظى وابن شهاب الزهري وعبد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وغيرهم ورووا ذلك عن عبد الله بن العباس، وسلمان وأبى ذر والمقداد وخباب بن الأرت وأبى سعيد الخدرى وزيد بن أسلم وعفيف الكندى والحسن البصرى [٥٦٤]، وإلى هذا القول ذهب أكثر المخالفين، ولم يخالف فيه إلا شاذ لا يعاب به وأشعار الصحابة والتابعين فيه كثيرة ومن جملتها قول خزيمة بن ثابت ذى الشهادتين: وصى رسول الله من دون أهله++ وفارسه مذ كان فى سالف الزمن وأول من صلى من الناس كلهم++ سوى خيرة النسوان والله ذو منن [٥٦٥]. وقول حسان بن ثابت: جزى الله عنا والجزاء بفضله++ أبا حسن خيرا ومن كأبى حسن سبقت قريشا بالذى أنت أهله++ فصدرك مشروح وقلبك ممتحن [٥٦٦]. [صفحة ٢٨٧] وقول عبد الله بن أبى سفيان بن الحارث بن عبد المطلب: وإن ولى الأمر بعد محمد++ على وفى كل المواطن صاحبه وصى رسول الله حقا وصنوه++ وأول من صلى ومن لان جانبه [٥٦٧]. وقول أبى سفيان بن حرب فى رواية أبى جعفر الإسكافى وفى رواية غيره قول بعض ولد أبى لهب: ما كنت أحسب أن الأمر منصرف++ عن هاشم ثم منها عن أبى حسن أليس أول من صلى لقبلكم++ وأعلم الناس بالأحكام والسنن وأقرب الناس عهدا بالنبى ومن++ جبريل عون له فى الغسل والكفن [٥٦٨] وقول هاشم بن عتبة المرقال فى صفين: أعور يبغى أهله محلا++ قد عالج الحياة حتى ملا أشلهم بنى الكعوب شلا++ عن ابن عم أحمد المعلا أول من صدقه وصلا [٥٦٩] وقول شريح بن هانى الحارثى وهو من التابعين: أبا موسى رميت بشر خصم++ فلا تضع العراق فدتك نفسى فلا تجعل معاوية بن حرب++ كشيخ فى الحوادث غير نكس هداه الله للإسلام فردا++ سوى عرس النبى وخير عرس [٥٧٠]. وقول سعيد بن قيس الهمداني: هذا على وابن عم المصطفى++ أول من أجابه فيما روى هو الإمام لا يبالى من غوى [٥٧١]. [صفحة ٢٨٨] وقول أبى الأسود الدئلى يهدد طلحة والزبير يوم الجمل: وإن عليا لكم مصحر++ يماثله الأسد الأسود أما إنه أول العابدين++ بمكة والله لا يعبد [٥٧٢]. وغير ذلك من الأشعار، ولو تعاطينا ذكر الأخبار ورواية الأشعار فى هذا الباب حتى نستوفى ما وجدناه من ذلك فى كتب الخصوم لطلال الكتاب وبلغ إلى غاية الأطناب، وقول من قال: أول من أظهر الإيمان أبو بكر مع شذوذه مردود بمعارضته لهذه الشهرة التى قربت من الإجماع بل كادت تكون إجماعا، ولذا ادعى بعض العامة عليه الإجماع، على أن أبا جعفر الإسكافى قال فى كتاب نقض العثمانية: إن جمهور المحدثين لم يذكروا أن أبا بكر أسلم إلا بعد عدة من الرجال منهم على بن أبى طالب (عليه السلام) وجعفر أخوه وزيد بن حارثة وأبوذر الغفارى وعمرو بن عبسة السلمى وخالد بن سعيد بن العاص وخباب بن الأرت انتهى [٥٧٣] وقال ابن أبى الحديد أن المخالف فى سبق إيمان على (عليه السلام) شاذ لا يعتد به [٥٧٤] انتهى ولأجل اشتهاه الأمر لم نحتج فيه إلى ذكر ما رواه الخصوم جميعه بل اكتفينا بيسير منه وإذا كان

على (عليه السلام) أسبق فى الإيمان كان أفضل لقوله تعالى: [والسابقون السابقون أولئك المقربون] [٥٧٥] والمقرب أكثر ثوابا البتة.

على أشجعهم وأكثر جهادا

وأما إنه أشجع الصحابة وأكثرهم جهادا: فأمر معلوم لا يشك فيه ذو فهم وفطنة، بل كونه أشجع البشر أمر أوضح من ضوء النهار كما يشهد به مواقفه المشهورة، ومشاهدة المأثورة فى حروب النبى (صلى الله عليه وآله [صفحة ٢٨٩] وسلم) وحروبه فى أيام خلافته، وقد قال معاوية لعمر بن العاص لما أشار عليه بمبارزته: أتأمرنى بمبارزة أبى الحسن وهو الشجاع المطرق أراك طمعت فى إمارة الشام بعدى، وكانت العرب تفتخر بوقوفها فى الحرب فى مقابلته كما افتخر بذلك عبد الله بن الزبير على معاوية فقال له معاوية: لا جرم أنه قتلك وأباك بيسرى يديه وبقيت اليمنى فارغة يطلب من يقتله بها، ويكفيك شاهدا على ذلك افتخار رهط قتلاه بأن قتلهم قالت أخت عمرو بن عبد ود: لو كان قاتل عمرو غير قاتله ++ بكيته أبدا ما دمت فى الأبد لكن قاتله من لا نظير له ++ وكان يدعى أبوه بيضة البلد [٥٧٦] قال ابن أبى الحديد: أما الشجاعة فإنه أنسى فيها ذكر من كان قبله ومحى اسم من يأتى بعده، ومقاماته فى الحرب مشهورة يضرب بها الأمثال، وهو الشجاع الذى ما فر قط ولا ارتاع من كتيبة، ولا بارز أحدا إلا قتله، ولا ضرب ضربة قط فاحتاجت الأولى إلى ثانية، انتهى. ولقد قتل صناديد المشركين، وقويت به شوكة الإسلام، واعتز به جانب المسلمين، قتل فى غزاة بدر أعيان الكفار وشجعانهم حتى قتل قريبا من نصف القتلى وقتل باقى المسلمين والملائكة المسمون النصف الآخر [٥٧٧]، قال القوشجى ومع ذلك كانت الرأية فى يد على (عليه السلام) فى أحد وقد تفرق عن النبى (صلى الله عليه وآله) أصحابه وانهموا بعد إن قتل على (عليه [صفحة ٢٩٠] السلام) طلحة بن أبى طلحة وهو المسمى كبش الكتيبة وكان صاحب راية قريش قتله مبارزة بعد أن تحاماه المسلمون وتأخروا عن البراز إليه، ثم أخذ الرأية غيره فقتله على (عليه السلام) أيضا ولم يزل يقتل واحدا بعد واحد حتى قتل تسعة نفر فانهمز المشركون، واشتغل المسلمون بالغنائم فحمل خالد بن الوليد وضرار بن الخطاب الفهري وأصحابهما على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فضربوه بالسيوف والرماح والحجارة وانهمز الناس عنه ما خلا عليا (عليه السلام) فإنه ما زال يجالده حتى رد عنه المشركين، وقتل جملة من فرسانهم وكان قتلاه قريبا من نصف المقتولين وقتل كل المسلمين النصف الآخر قال القوشجى: وجمع له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بين اللواء والرأية انتهى ونادى جبريل ذلك اليوم: (لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على [٥٧٨]). وفى يوم الأ-حزاب حين ظن المسلمون بالله الظنون وزلزلوا زلزالا- شديدا، وأتى عمرو بن عبد ود يطلب المبارزة مرارا فأحجم عنه المسلمون وخافوا أشد الخوف والنبى (صلى الله عليه وآله) يحض المسلمين على مقاتلته ويحرضهم على منازلته ويعرض عليهم مبارزته فلم يجبه أحد منهم إلا- على فخرج إلى عمرو فقتله وكفى الله المؤمنين القتال به وكان الفتح ذلك اليوم على يده وقال النبى (صلى الله عليه وآله) (لضربة على لعمر خير من عبادة الثقلين) [٥٧٩] وقال حذيفة: والذى نفس حذيفة بيده [صفحة ٢٩١] لعمله - يعنى عليا (عليه السلام) ذلك اليوم أعظم أجرا من عمل أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) إلى يوم القيمة [٥٨٠]. وفى غزوة خيبر وقد أخذ الرأية أبو بكر فرجع مع أصحابه منهزمين خائفين، ثم أخذها عمر من الغد ففعل مثل ذلك، فقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (لأعطين الرأية غدا رجلا يحب الله تعالى ورسوله ويحبه الله ورسوله كرار غير فرار لا يرجع أو يفتح الله على يديه) فدعا بعلى (عليه السلام) وهو أرمد فأتى به فتفل فى عينيه فبرأ من ساعته، وأعطاه الرأية فمضى وقتل مرحبا فانهمز أصحابه اليهود وغلقوا الأبواب فاقتلع على الباب وجعله جسرا على الخندق وأمسكه بيده حتى عبر عليه المسلمون فلما انصرفوا أخذه بيده ودحاه أذرا وكان يغلقه عشرون رجلا وعجز جماعة من المسلمين عن نقله حتى نقله سبعون رجلا من أقويائهم وقال على (عليه السلام) (ما قلعت باب خيبر بقوة جسمانية ولكن قلعته بقوة ربانية) وكان الفتح على يده [٥٨١] وروى الحافظ ابن عساكر الدمشقى أن عليا (عليه السلام) تترس باب الحصن عن نفسه فلم يزل فى يده وهو يقاتل حتى فتح الله عليه وهذه الرواية موافقة لرواية أصحابنا. وفى غزاة حنين وقد سار النبى (صلى الله عليه وآله) فى اثنى عشر [صفحة ٢٩٢] ألف مقاتل فتعجب أبوبكر من كثرتهم وقال لن تغلب اليوم من قلته كما ذكره القوشجى وغيره

ونظمه ابن أبى الحديد فى أشعاره [٥٨٢] فانهزموا بأجمعهم ولم يبق مع النبى (صلى الله عليه وآله) إلا تسعة من بنى هاشم وأيمن بن أم أيمن مولى النبى (صلى الله عليه وآله) يقدمهم على (عليه السلام) فخرج أبو جرول فقتله على (عليه السلام) حتى قتل أربعين رجلا فانهزم المشركون وغنمهم المسلمون [٥٨٣]. وفى غزوة بنى المصطلق وغيرها من الوقائع المشهورة والغزوات المأثورة، قال ابن أبى الحديد وهذا الفصل لا معنى للاطناب فيه لأنه من المعلومات الضرورية كالعلم بوجود مكة ومصر ونحوهما وإذا كان على (عليه السلام) أكثر الصحابة جهادا كان أكثرهم أجرا لقوله تعالى: [وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما] [٥٨٤] فهو أفضلهم.

سخاؤه

وأما إنه أسخى الناس: فيدل عليه إيثاره المحاويع على نفسه وأهل بيته حتى جاد بقوته وقوت أهل بيته ثلاث ليال على يتيم ومسكين وأسير فأنزل الله فيه وفى أهل بيته [ويطعمون الطعام على حبه] السورة بتمامها إلا آيات قليلة منها وتصدق بخاتمة فى الصلوات فأنزل الله فى حقه: [إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون] [٥٨٥]، قال ابن أبى الحديد: وروى المفسرون أنه لم يكن يملك إلا [صفحة ٢٩٣] أربعة دراهم فتصدق بدرهم ليلا وبدرهم نهارا وبدرهم سرا وبدرهم علانية فأنزل فيه: [الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون] [٥٨٦] وكان (عليه السلام) يسقى بيده لنخل قوم من يهود المدينة [٥٨٧] حتى مجلت يده ويتصدق بالأجرة ويشد على بطنه حجرا وقال الشعبى وقد ذكره: كان أسخى الناس على الخلق الذى يحبه الله ما قال لا لسائل قط، وكان يكنس بيوت الأموال ويصلى فيها، وكان يقول: (يا صفراء ويا بيضاء غرى غرى) حتى إنه لم يخلف ميراثا ولقد قال عدوه ومبغضه معاوية فيه: لو ملك بيتا من تبن وبيتا من تبر لأنفق تبره قبل تبنه، ويكفيك شاهدا على أنه أسخى الصحابة وأجودهم آية النجوى التى لم يعمل بها غيره ولم يفز بها سواه وهى قوله تعالى: [يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجويكم صدقة] [٥٨٨] الآية فإن الصحابة جميعهم امتنعوا من مناجاة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد نزولها ولم يناجه إلا على (عليه السلام)، وقد روى أنه أعتق من كسب يده ألف مملوك. [٥٨٩].

زهده

وأما إنه أزهده الناس فأمر ظاهر، فإنه (عليه السلام) كان سيد الزهاد وبدل الأبدال، ما شيع من طعام قط وكان أخشن الناس مأكلا وملبسا، وقل أن يأتدم فإن فعل فبالملح أو الخل، فإن ترقى فبنبات الأرض، فإن زاد فبلبن، وكان لا يأكل اللحم إلا قليلا، ويقول: (لا تجعلوا بطونكم مقابر [صفحة ٢٩٤] الحيوان)، وكان نعلاه من ليف وحمائل سيفه من ليف، وكان يرقع قميصه بجلد تارة وبليف أخرى، وإذا اشترى قميصا ورأى كمه طويلا قطعه بالشفرة ولم يخطه حتى يبقى متساقطا على يده، وقد تواترا إعراضه عن لذات الدنيا مع اقتداره عليها لا تساع أبواب الدنيا عليه لأن الأموال كانت تجبى إليه، حتى قال: (يا دنيا يا دنيا إليك عنى أبى تعرضت أم إلى تشوقت لا حان حينك هيهات هيهات غرى غرى لا حاجة لى فيك وقد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها، فعيشك قصير، وخطر ك يسير، وملكك حقير) وقال: (والله لدنياكم هذه أهون فى عيني من عراق خنزير فى يد مجذوم) [٥٩٠] وقال عبد الله ابن أبى رافع دخلت عليه يوما فقدم جرابا مختوما فوجدنا فيه خبز شعير يابس مرضوضا فأكلنا منه، فقلت: يا أمير المؤمنين لم ختمته فقال: (خفت هذين الولدين يلتانه بزيت أو سمن) [٥٩١]، قال القوشجى: وهذا شئ اختص به على (عليه السلام) ولم يشاركه فيه غيره، ولم ينل أحد بعض درجته انتهى وأخبار زهده وسخائه كثيرة يضييق بها هذا الإملاء وتحتاج إلى مصنف على حدة، والغرض هنا الإشارة إلى صفاته الحميدة.

عبادته

وأما إنه أعبد الناس فلما تواتر من كثرة صلاته وصيامه حتى كان يصلى كل يوم ليلة ألف ركعة، وتعلم منه الناس صلاة الليل

وملازمة الأوراد، ويشهد بذلك ما فى دعواته ومناجاته من تعظيم جلال الله والخضوع والخشوع له، قال ابن أبى الحديد: وما ظنك برجل يبلغ من محافظته على ورده أن يبسط له نطع بين الصفين ليلة الهرير فيصلى عليه ورده والسهم تقع بين يديه، وتمر على صماخيه يميناً وشمالاً فلا يرتاع لذلك ولا يقوم حتى يفرغ من وظيفته، وما ظنك برجل كانت جبهته كثفنة البعير لطول سجوده [٥٩٢] انتهى، [صفحة ٢٩٥] وقيل لعلى بن الحسين مع أنه سيد العابدين: أين عبادتك من عبادة جدك، فقال: (عبادتي عند عبادة جدى كعبادة جدى عند عبادة رسول الله (عليه السلام)).

انه أحفظ الصحابة للقرآن الكريم

وأما إنه أحفظ الصحابة للقرآن فلما صح أنه (عليه السلام) كان يحفظه على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يكن غيره يحفظه، ثم هو أول من جمعه ولم يحتج إلى ما عند أحد غيره منه فى جمعه كما احتاج إلى ذلك أبو بكر وعمر لما أرادا جمع القرآن فنادى مناديهما: من كان عنده شئ من القرآن فليأت به، فدل على أنهما لم يعرفا من القرآن إلا يسيراً، وهذا كله صحيح عند الخصوم، وكان أكثر القراء كأبى عمرو بن العلاء وعاصم بن أبى النجود وغيرهما يسندون قراءتهم إليه لأنهم تلامذة أبى عبد الرحمن السلمى وهو تلميذ أمير المؤمنين، وعبد الله بن العباس رئيس المفسرين، وعنه يأخذون وإلى قوله يستندون، وهو تلميذ أمير المؤمنين (عليه السلام) وما زال منقطعاً إليه وعنه أخذ ومنه تعلم [٥٩٣]. وأما إنه أفصح الناس لساناً فيدل عليه خطبه ومواعظه ورسائله، وما اشتملت عليه من المطالب العالية، وعلوم التوحيد وكيفية السلوك، والأخبار عن أحوال العالم العلوى وصفاته، وكيفية إنشاء الخلائق علويها وسفليها وجسمانيها وروحانيها ماديها ومجردها مما لم يجر لأحد من الناس شبهه عشر العشر، بل لا يعلم أحد من الصحابة شيئاً منه، ولا يعرفون ما هو ولا يحسنون التعبير عنه، وكل ذلك أورده فى كلام عال لم يوازنه كلام أحد من البشر بعد كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وشرح فيه أحوال الدنيا والآخرة بعبارة تحير عقول البلغاء فى حسن نظمها ولطافة سبكها، ولم [صفحة ٢٩٦] يدون لأحد من الناس عشر العشر مما دون له من الكلام [٥٩٤] واستشهد القوشجى على أنه أفصح الناس بكلامه المدون فى نهج البلاغة وهو كما ذكر أوضح شاهد وأدل دليل، وقال قال البلغاء إن كلامه تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق، ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة، وقال عدوه معاوية فيه حين قال له محفن بن أبى محفن: جئتك من عند أعيان الناس: ويحك كيف يكون أعيان الناس فوالله ما سن الفصاحة لقريش غيره [٥٩٥].

انه أفصح الصحابة

وأما إنه أسد الصحابة رأياً فلاحتياج جميعهم إلى رأيه فى معظم الأمور وبلوغهم المنى فى أخذهم برأيه كما أشار على عمر فى وقائع كثيرة وصل فيها إلى مطلوبه إذ أخذ برأى على (عليه السلام)، وأشار إلى عثمان ولو أطاعه لم يجر عليه بعض ما جرى، ولم ينخدع قط ولم يتحير فى أمر قط، وما عرض له أمر إلا عرف مورده ومصدره، وقال لأصحابه لما رفع أهل الشام المصاحف بصفين: (إنما رفعوها خدعة فناجزوهم) فكان الأمر كما قال، ولو أطاعوه لنجحوا، ولما أراد أصحابه نصب أبى موسى حكماً قال لهم: (إنى أخاف عمرو أن يخدع يمينكم هذا ولكن ادفعوا فى صدر عمرو بن العاص بعبد الله بن عباس) ولو أطاعوه لأفلحوا ولما تمكن عمرو مما أبرمه لكن عصوه فكان الأمر كما قال من خدع ابن العاص لأبى موسى وغير ذلك مما يطول [صفحة ٢٩٧] تعداده، وإنما تفرق الناس عنه إلى أعدائه لاقتصاره على حكم الشريعة، وتقيدته بالسنة، وتركه العمل بالحيل الدنيوية وتدبير أمر الدنيا، وأخذته فى جميع أموره بما يقتضيه الشرع المحمدي، ولذا قال (عليه السلام): (لولا التقى لكنت أدهى العرب) [٥٩٦] وغيره دبر دنياه وترك آخرته فصار ممدوحاً بالرأى عند الجهال ورجب أهل الطمع إلى دنياه والناس عبيد الدنيا.

سياسة

وأما إنه أسوس الصحابة فذلك مما لا يحتاج إلى بيان فإنه ما حابى أحدا قط ولا آثر قريبا على بعيد فى حكم، وشدته على العصاة معلومة من سيرته وحربه وكنيته لأهل الإيمان والطاعة.

عدله فى الرعية

وأما إنه أعدل الصحابة فى الرعية فلما علم من مساواته الناس فى القسمة والعطاء لم يؤثر أحدا من الناس على أحد، ولم يفضل قويا على ضعيف ولا- شريفا على دنى، ولا- ذا رحم على أجنبى، طلب إليه الزبير وطلحة أن يزيدهما فى القسمة فلم يفعل وكان يومئذ بمكان رفيع عند الناس [٥٩٧] وطلب إليه ابن أخيه عبد الله بن جعفر وكان يجريه مجرى ولده أن يعطيه زيادة فلم يفعل، وقال له: (لا زيادة لك عندى على سهمك إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك) [٥٩٨] أو كلاما ما هذا معناه وطلب منه أخوه عقيل مالا زيادة على نصيبه من بيت المال وألح عليه فى ذلك فوعده بالصبر إلى يوم الجمعة فلما خطب الناس يوم الجمعة التفت إلى عقيل وقال: (ما تقول يا أبا يزيد فيمن خان هؤلاء جميعا فى أموالهم) فقال عقيل: بنس الرجل، فقال له: (فهذا أنت تأمرنى بذلك) [٥٩٩] فأسكتته عن [صفحة ٢٩٨] مطالبته وبعث إليه أسامة بن زيد أن ابعث لى بعطائى ثم لو دخلت فم الأسد بعد ذلك لدخلت معك فكتب (عليه السلام) إليه: (إن هذا المالمن جاهد عليه ولكن لى مالا بالمدينة فأصب منه ما شئت) [٦٠٠] وكان تسويته بين الناس أعظم الأسباب فى تفرق الناس عنه وتقاعدهم عن نصرته، بل فى قتال من قاتله، بل هو السبب فى ذلك كله لا سبب غيره، فلم يبال (عليه السلام) بذلك ولا رأى صلاح دنياه مقتضيا لمخالفة السنة فى ترك المساواة بين الناس فى القسمة، ولما أشير عليه بتفضيل بعض الناس على بعض فى ذلك لإصلاح أمر دنياه وتقوية سلطانه أبى ذلك وقال: (إنه لو كان المال لى لساويت بينهم فكيف وإنما هو مالهم) [٦٠١] والأخبار فى هذا الباب أجل من أن تجمع فى هذا المحل وغيره ولو أراد أثر بالفئى وفضل فى العطاء وأصلح بهما أمر دنياه.

على أحرص الصحابة على إقامة الحدود

وأما إنه أحرص الصحابة على إقامة حدود الله فظاهر فإنه ما دافع عن أحد أقيمت عليه شهادة فى حد، ولا سلك مسلكت التأويل والاستصلاح فى إسقاط حد عن أحد صديق أو عدو قريب أو بعيد كما كان يفعل غيره، ولا أغضى عن حق عند أحد كائنا من كان، ولم يلتفت فى إقامة حدود الله لغضب أحد من الناس ولا رضاه، وسيرته فى ذلك مذكورة فى كتب الحديث والسير والتواريخ، فهذه الخصائص والصفات المحمودة هو أبو عذرها وابن بجدها والسابق فى مضمارها قال ابن أبى الحديد بعد تعدادها: وهذه خصائص البشر قد أوضحنا أنه فيها الإمام المتبع فعله والرئيس المقتفى [صفحة ٢٩٩] أثره [٦٠٢] انتهى. ولما أتى عبد الله بن العباس عائشة بعد هزيمتها يوم الجمل رسولا- من على (عليه السلام) إليها فى أمر فجعلت تعتل عليه وطفقت تفضل عمر بن الخطاب على على (عليه السلام) فقال لها ابن العباس فى كلام يطرى فيه عليا (عليه السلام): إنه والله أعلا منارا، وأحسن آثارا من أبيك ومن عمر [٦٠٣]، فظهر من ذلك كله أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أفضل الصحابة وأكثرهم ثوبا وأجمعهم لخصال الخير، وما ذكرناه قد أقر به الخصوم، ومن كتبهم أخذنا ما ذكرناه.

ولادته فى الكعبة المشرفة

ومن جملة ما خصه الله به من المزية كون مولده فى الكعبة الغراء على الرخامة الحمراء فقد أجمع الشيعة على أن عليا (عليه السلام) ولد داخل الكعبة كما وصفنا ونقلوه متواترا عن أهل بيت النبوة الذين هم مع القرآن لا يفارقهم ولا يفارقونه ورواه من أهل السنة، أبو

المعالى الفقيه المالكي فى كتاب المناقب عن على بن الحسين قال كنا عند الحسين فى بعض الأيام وإذا بنسوة مجتمعات فأقبلت امرأة منهن علينا فقلنا من أنت رحمك الله قالت: أنا زبدة ابنة العجلان من بنى ساعدة، فقلت لها: هل عندك من شئ تحدثينا به؟ قالت: أى والله حدثتنا أم عمارة بنت عباد بن نضلة بن مالك بن العجلان الساعدي أنها كانت ذات يوم فى نساء من العرب إذا قبل أبو طالب كنيها حزينا، فقلت له: ما شأنك؟ قال: إن فاطمة بنت أسد فى شدة من الطلق، ثم أخذ بيدها وجاء بها إلى الكعبة فدخل بها، وقال اجلسى على اسم الله فطلقت طلقه واحدة فولدت غلاما نظيفا منظفا لم أر أحسن منه [صفحة ٣٠٠] وجها فسماه أبو طالب عليا وقال. سميته بعلى كى يدوم له ++ عز العلو وفخر العز أدومه وجاء النبى (صلى الله عليه وآله) فحمله معه إلى منزل، أمه قال على بن الحسين: فوالله ما سمعت شيئا حسنا إلا وهذا من أحسنه [٦٠٤]، فلا التفات حينئذ لتوقف ابن أبى الحديد فى ذلك زاعما أن المحدثين لا يعترفون به ويزعمون أن المولود فى الكعبة حكيم بن حزام بن خويلد [٦٠٥] إذ لا عبرة [صفحة ٣٠١] بزعمهم بعد ما سمعت فيه من الصحة، ولا ريب أن المحدثين زعموا هذه الفضيلة لحكيم بن حزام ليناقضوا ما ورد لأمير المؤمنين (عليه السلام) كما هى عادتهم والحق لا يزيد إلا علوا وظهورا، والصدق لا يزال يتوقد ضياء ونورا، وإذا ثبت أن عليا (عليه السلام) أفضل الصحابة كما دلت عليه الأدلة ووافقنا عليه أكثر المعتزلة وجب أن يكون هو المقدم والإمام بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولا يجوز أن يقدم عليه غيره لأننا قد بينا امتناع تقديم المفضول على الأفضل لقبه عقلا والمنع منه شرعا وأقمنا عليه الأدلة الواضحة فى موضعه وقد تقدم وبذلك يثبت المطلوب، وزعم الأشاعرة أن الأفضل بمعنى الأ-كثر ثوابا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر ثم من بعده من الخلفاء مرتبا قال القرمانى فى تاريخ الدول أجمع أهل السنة على أن الأفضل بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر ثم عثمان ثم على (عليه السلام) ثم باقى العشرة إلى آخر ما قال، وأهل السنة عندهم اسم لمن كانوا على مثل ما عليه أبو الحسن الأشعري من نفى الحسن والقبح العقليين، ونفى الاستطاعة عن المكلف، وغير ذلك من شبهاته الواهية، وهذا القول فاسد على تقديران للثلاثة فضلا وما احتج به القوشجى على ذلك بعد اعترافه بما ذكرناه من مناقب أمير المؤمنين على أفضلية أبى بكر وعمر عليه كله باطل مردود، ومزور ومختلق فمن احتجاجه على ذلك الاتفاق الجارى مجرى الإجماع على أفضلية أبى بكر ثم عمر زعم، وأقول ما أدرى ما عنى بالاتفاق إن كان اتفاق جماعة من أصحابه الأشاعرة كما [صفحة ٣٠٢] هو مفاد قول أبى العباس المتقدم فمسلم ولا حجة فيه، وغايته كونه قولاً لجماعة من الأمة يطلب عليهم فى ثبوته وصحته الدليل فلا يكون هو نفسه دليلا كما ادعى الرجل، وإن عنى اتفاق الصحابة فالمنقول عن أفاضلهم تفضيل على (عليه السلام) على جميع الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مثل العباس بن عبد المطلب وجملة بنيه، وبنى هاشم كافة وبنى المطلب كافة، وسلمان وأبى ذر والمقداد وعمار وحذيفة بن اليمان وأبى بن كعب وجابر بن عبد الله وخالد بن سعيد بن العاص الأموى وخزيمة بن ثابت ذى الشهاداتين وزيد بن أسلم وبريدة بن الحصيب وأبى الهيثم بن التيهان والبراء بن عازب وقيس بن سعد بن عباد وأبى سعيد الخدرى وأبى أيوب الأنصارى وحجر بن عدى الكندى وزيد بن أرقم وسهل بن حنيف وأخيه عثمان بن حنيف وعبادة بن الصامت وأبى الطفيل عامر بن واثلة الكنانى وعمرو بن الحمق الخزاعى فى كثير من أمثالهم، ذكر ذلك جماعة من أهل العلم بأقوال الناس كأبى عمر يوسف بن عبد البر المحدث فى كتاب الاستيعاب وأبى جعفر محمد بن عبد الله الإسكافى وعبد الحميد بن أبى الحديد وغيرهم [٦٠٦]، وكل منهم نقل ذلك عن جماعة من المذكورين، وكان الزبير أول الأمر قائلا [٦٠٧] به ومبالغا فيه حتى صرفه عنه ابنه عبد الله إلى عداوة أمير المؤمنين (عليه السلام) والخروج عليه، وهؤلاء المذكورين هم خيار الصحابة ومن أجمعت الأمة على وثاقبتهم وصدقهم، واعتبار أقوالهم، وكلام جماعة منهم الصريح فى التفضيل قد تقدم، ولم يبق من الصحابة ممن صرح بتفضيل غيره إلا من علم فسقه وثبت ضلاله بمحاربتة عليا (عليه السلام) وبغضه، وقد صح أنه حرب رسول الله (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٣٠٣] وبغضه بغضه، كمعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وأبى هريرة والوليد بن عقبة بن أبى معيط فى أضرابهم، أو من اختلفت الأمة فى وثاقته وقبول روايته فضلا عن اعتبار قوله، ومن لم يكن من الفريقين من باقى الصحابة المسكوت عن حالهم لم يعرف لهم قول فى المسألة فأين إجماع الصحابة على ما يقول؟

بل أين الشهرة فى ذلك بل الحق أن المشهور بين الصحابة عكس ما قال، والتقدم فى الخلافة لا يوجب التفضيل عنده وعند أصحابه على فرض أن التقدم وقع برضى جميع الصحابة، وقد بينا استحالته مرارا فلا اتفاق من الصحابة على ما قال القوشجى ولا اشتهار له فيما بينهم، وإن عنى اتفاق التابعين فحالهم فى ذلك كحال الصحابة فالكثير منهم يفضل عليا على جميع الناس، منهم، أويس القرنى، وزيد بن صوحان، وصعصعة بن صوحان، وجندب الخير، وعبيدة السلماني، ومالك بن الحارث الأشتر، وكميل بن زياد، وسعيد بن قيس الهمداني وخلق كثير لا يحصون [٦٠٨]، وقد قدمنا تصريح الحسن البصرى به، وتصريح عمر بن عبد العزيز به أيضا والتابعين من بنى هاشم كذلك، على أن أكثر الناس من أهل العلم والورع لم يمنعهم من إظهار القول بتفضيل علي (عليه السلام) على جميع الصحابة إلا الخوف من معاوية وأتباعه ومن تولى بعده من بنى أمية وأتباعهم، فإنهم كانوا يقتلون من ذكر عليا (عليه السلام) بخير أو روى عنه حديثا فما ظنك بحال من يفضله؟ وقد مر فى كلام الحسن البصرى ما يدل عليه ويأتى له زيادة استدلال، وإن عنى فرق الإسلام فالشيعة قاطبة يفضلون عليا (عليه السلام) على جميع الناس وأكثر المعتزلة يوافقونهم على ذلك فالبلغاديون كافة قائلون به كأبى سهل بشر بن المعتمر، وأبى موسى بن صبيح وأبى عبد الله جعفر بن مبشر، وأبى جعفر الإسكافى، وأبى الحسين الخياط، وأبى القاسم البلخي وتلامذته، ومن البصريين أبو علي الجبائى فى [صفحة ٣٠٤] آخر عمره، وكان قبل من المتوقفين بين علي وأبى بكر خاصة، نقل ذلك عنه أبو القاسم البلخي. ومنهم أبو عبد الله الحسين بن علي البصرى، وقاضى القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، وقطع على ذلك بخير المنزلة. ومنهم أبو محمد الحسن بن متوية، وسيأتى التصريح به عن أبى الهذيل العلاف، ومال قوم منهم إلى التوقف فى تفضيل علي (عليه السلام) على أبى بكر مع القطع على تفضيله على عمر كواصل بن عطا وأبى هاشم وأبى الحسين البصرى. ومنهم من قال بتفضيل الثلاثة كعمرو بن عبيد، وإبراهيم بن سيار النظام، وعمرو بن بحر الجاحظ، وثمامة بن أشرس وهشام الفوطى، وأبى يعقوب الشحام، وكل أهل قول يحذو حذوهم قوم منهم، وكتب المعتزلة فى علم الكلام ناطقة بما قلناه ومن نقلهم نقلنا ومن المحدثين من نسب إليه قوم من العامة فى كتبهم وتواريخهم القول بتفضيل علي صريحا كالكيا الهراسى وأمثاله وفى كلام قوم من أعيانهم ما يصرح بالتفضيل قال أحمد بن حنبل: ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي (عليه السلام)، وقال: إن عليا لم تزنه الخلافة ولكنه زانها نقل هذا الكلام ابن أبى الحديد عن ابن الجوزى فى المنتظم عن أحمد بن حنبل وقال بعده ما حاصله: أن هذا الكلام يعطى أن جميع من ولى الخلافة غير علي (عليه السلام) ذوو نقص ازدان بالخلافة وتم نقصه بها وأن الخلافة قبل ولاية علي (عليه السلام) كانت ناقصة فأتىها بولايته إياها [٦٠٩]. أقول وهذا الكلام غاية التفضيل، ونهاية التعظيم والتبجيل، ولعمري [صفحة ٣٠٥] أن الأمر كما قال وقال إسماعيل القاضى والنسائى وأبو علي النيسابورى: لم يرد فى حق أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر مما جاء فى علي، فهذه شهادة مشائخهم فأين الاتفاق الذى ادعاه القوشجى على تفضيل أبى بكر وعمر على علي (عليه السلام)؟ وأين الشهرة بين الأمة؟ وهل زاد الأمر على كون المسألة من المسائل الخلافية بين الناس؟ والواجب فيها اتباع الدليل الصحيح كغيرها من مسائل الخلاف، ومن هنا تبين بطلان ما ينسبه قوم من الأشعرية المتعصبين من الابتداع إلى من ذهب من المحدثين والعلماء من متقدمى أصحابهم إلى تفضيل علي (عليه السلام) فيقولون: كان فلان عالما فاضلا وكذا وكذا لصفات من الخير ثم يقولون إلا أنه مال إلى تفضيل علي (عليه السلام) أو قال به فيخرجونه من السنة إلى البدعة بزعمهم لأنه قال بتفضيل علي (عليه السلام)، وذلك عندهم بدعة كما وجدناه فى تصانيف قوم منهم وتواريخهم، وكل هذا لتركهم النظر فى الأقوال والأدلة وتقليدهم من تقدم من مشائخهم وأساتيدهم على جهالة لا يعلمون وراء ما سمعوه منهم مذهبا ولا يفهمون غير توجيههم فى الأدلة توجيهها وذلك لا يغنى من الحق شيئا.

رد المؤلف على القوشجى بتفصيل غيره

واحتج القوشجى ثانيا بقوله تعالى: [وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى] [٦١٠] مدعيا أن الآية نزلت فى أبى بكر عند الجمهور،

والأشقى هو الأفضل لقوله تعالى: [إن أكرمكم عند الله أتقاكم] [٦١١] وهذا الاحتجاج واه لأن الآية مع احتمال كون الأتقى والأشقى بها بمعنى التقى والشقى كقوله تعالى: [الله أعلم حيث يجعل رسالته] [٦١٢]. [صفحة ٣٠٦] أى عليم وقوله تعالى: [وهو أهون عليه] [٦١٣] يعنى هين وقول طرفه:.. تمت رجال أن أموت وإن أمت ++ فتلك سبيل لست فيها بأوحد كما قاله بعض المفسرين، ويشهد لذلك الاعتبار فإن صاحب النخلة المعنى بالأشقى من المسلمين ومن الصحابة المحكوم عليهم عند القوشجى وأصحابه بالجنة فلا يجوز أن يجعل أشقى من أبى جهل وأبى لهب وأمثالهما من المشركين، فلا دليل فيها على التفضيل مضافا إلى أنها نازلة عند أكثر المفسرين فى أبى الدحداح، وهو المروى عن ابن عباس رواه الواحدى وسببه قصة النخلة المشهورة [٦١٤]، وقال غيره نزلت فى مصعب بن عمير وذكر ذلك أبو جعفر الإسكافى، ولم يقل إنها نزلت فى أبى بكر إلا عروة بن الزبير [٦١٥] لأنه اشترى ست رقاب فأعتقها بلال وعامر بن فهيرة وأربعة أخرى، وحال ابن الزبير فى الكذب معلوم، وميله إلى جده معروف، وليس هذا منه بأعجب من روايته عن خالته عائشة عن النبى (صلى الله عليه وآله): أن عليا والعباس بن عبد المطلب من أهل النار [٦١٦]، وكان سبابا لعلى (عليه السلام) وكثير البغض له، ومن أفسق ممن يسب رجلا من سبه فقد سب رسول الله [صفحة ٣٠٧] (صلى الله عليه وآله) كما دلت عليه الأخبار الصحاح عند القوم، ومنها ما رواه الإسكافى عن عثمان بن أبى شيبه، عن عبد الله بن موسى، عن قطر بن خليفة، عن أبى عبد الله الجدلى قال: دخلت على أم سلمة رحمها الله فقالت: لى أيسب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيكم وأنتم أحياء؟ قلت: وأنى يكون هذا؟ قالت: أليس يسب على (عليه السلام) ومن يحبه [٦١٧] وما رواه الحافظ أبو عبد الله محمد بن يوسف البلخى الشافعى فى كفاية الطالب عن ابن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلى (من سبك فقد سبني ومن سبني فقد سب الله، ومن سب الله فقد كبه الله على منخريه فى النار) [٦١٨] وما قدمنا من الأخبار عن أحمد بن حنبل وغيره من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام): (لا- يحبه إلا- مؤمن ولا- يبغضه إلا منافق) [٦١٩] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (عدوك عدوى وعدوى عدو الله) [٦٢٠] فمن كان هذه حاله كيف تقبل روايته فيمن يميل إليه بدون معارض فكيف إذا عارضها رواية الثقاء؟ على أن شراء أبى بكر بلالا وعامرا الذى هو سبب نزول الآية كما زعم فاسد لأن محمد بن إسحاق والواقدي ذكر أن رسول الله هو الذى اعتقهما، [٦٢١] وبالجملة فالاحتجاج بالآية ساقط، ودعوى قول الجمهور أنها نازلة فى أبى بكر كما ترى زور وبهتان كدعواه الاتفاق المتقدم واحتج أيضا بروايات مفتعلة: [صفحة ٣٠٨] فمنها: (اقتدوا بالذين من بعدى أبا بكر وعمر) [٦٢٢] دخل فى الخطاب على فيكون مأمورا بالاعتداء بهما.

مناقشة المؤلف لبعض الأحاديث

أقول قد ذكر بعض أهل العلم والخبرة بالحديث أن هذه الرواية جميع من رواها رواها الذين بصيغة الجمع، وأبا بكر وعمر بنصب أبا، والجواب عنها وعن غيرها على جهة العموم من ثلاثة وجوه. الأول إنها مما اختص بروايتها الخصوم وليسوا عندنا من أهل الصدق فلا يلزمنا قبول رواياتهم ولا- تقوم لهم بها علينا حجة مع أنهم متهمون فى ذلك. الثانى إنه قد طعن فى مثل هذه الروايات قوم منهم كالفخر الرازى وحكم بأنها من الموضوعات إذ لم يجر لشيء منها ذكر بين الصحابة والتابعين فى مقام الحجّة والمناظرة، وطعن فيها سيدنا المرتضى ذو المجددين علم الهدى كذلك [٦٢٣] وغيره، وهو كما قال، فإن هذه الروايات إنما وضعت وافتعلت فى أيام تغلب بنى أمية، روى ذلك أبو الحسن على بن محمد بن أبى سيف المدائنى فى كتاب الأحداث وابن عرفه نطفويه وهما من أكابر المحدثين قال المدائنى فى كلام طويل: وكتب معاوية إلى عماله فى جميع الآفاق لا يجيزوا لأحد من شيعة على وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم، [صفحة ٣٠٩] وقربوهم وأكرمهم وكتبوا لى بما يرويه كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا فى فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضة فى العرب منهم والموالى، فكثرت ذلك فى كل

مصر، إلى أن قال: ثم كتب إلى عماله أن الحديث فى عثمان قد كثر وفشا فى كل مصر وفى كل وجه وناحية فإذا جاءكم كتابى هذا فادعوا الناس إلى الرواية فى فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبرا يرويه أحد من المسلمين فى أبى تراب إلا وآتونى بمناقض له فى الصحابة فإن هذا أحب إلى وأقر لعينى وأدحض لحجة أبى تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله، فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة فى مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجد الناس فى رواية ما يجرى هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقى إلى معلمى الكتاب فعلموا صبيانهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن وحتى علموه بناتهم ونسائهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله ثم كتب بعد ذلك إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان، انظروا من قامت عليه البينة أنه يحب عليا وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى، من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به واهدموا داره، فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق، ولا سيما بالكوفة، حتى أن الرجل من شيعة على (عليه السلام) لياتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقى إليه سره ويخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمن عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس فى ذلك بلية القراء المراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولايتهم، ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي [صفحة ٣١٠] الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان فقبلوها ورووها، وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما رووها ولا تدينوا بها، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن على (عليه السلام) فازداد البلاء والفتنة [٦٢٤] إلى آخر ما قال من بيان ما فعله معاوية من قتل محبى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما فعله من بعده فى عشيرته من إظهار الفساد بقتل المؤمنين الصادقين، وإكرام الكذابين الوضاعين مما يطول نقله ومثله، قال نفطويه، وبهذا المضمون قال أبو جعفر الإسكافى، ويصدق ذلك [٦٢٥] ما روى فى نهج البلاغة عن أمير المؤمنين من تقسيم المحدثين عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى أربعة أدهم، منافق يكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يتحرج ولا يتأثم من الكذب عليه [٦٢٦] وما سيأتى بعد عن أبى جعفر محمد بن على الباقر (عليه السلام) من ذكره مضمون ما قاله المدائنى ونفطويه بالصريح، فهذه الأخبار التى احتج بها القوشجى وغيره على أفضليته الرجلين على أمير المؤمنين هى تلك الأخبار المزورة المختلفة طاعة لمعاوية وطلبا للدنيا وإيثارا للعاجلة ما زالت تتداول عند قضاة السوء، والفقهاء المنافقين، والقراء المرأين حتى تلقفها حشوية العامة كالبخارى ومسلم وابن مردويه وأضرابهم وزبروها فى كتب مع أمثالها إلا ما قل من الأحاديث وسموا تلك الكتب الصحاح، وأقوى دليل على اختلاقها أن جلها ينتهى إسناده إلى من تظاهر بعداوة أهل البيت كأبى هريرة وعمرو بن العاص وعروة بن الزبير وأشباههم، وأن كل حديث منها [صفحة ٣١١] مناقض لحديث أو أحاديث من المروى فى فضل على (عليه السلام) وولده وذلك لموافقته غرض معاوية الذى مر فى كلام المدائنى، فما كان هذه حالة من الأحاديث كيف يكون حجة ودليلا؟ هيهات هيهات ذلك عن التحقيق وناء عن طريق أهل النظر الدقيق. الثالث إن هذه الأخبار على قلتها وشذوذها قد عارضتها الأدلة الواردة فى تفضيل على (عليه السلام) من الكتاب والسنة الكثيرة التى أجمع الخاصة والعامة على نقلها وصحتها، ومن جملتها ما تلوناه عليكم مما تضمن مماثلة على (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومماثلته للأنبياء، وما دل على أنه إمام المتقين وأنه سيد المسلمين، وولى كل مؤمن بعد رسول الله، ومولى من كان رسول الله مولا، وأنه كلمة الله التى أزمها المتقين، وأن بيده مفاتيح خزائن الله، وأنه حامل لواء الحمد يوم القيمة، وأنه خير الخلق والخليقة، وغير ذلك مما عددناه نوعا نوعا، وصنفا صنفا، وما سنتلوه عليكم فى هذا المقام وفيما بعد إن شاء الله تعالى وعارضتها أيضا أدلة العقل والاعتبار، ولا شك أنه عند التعارض يجب الأخذ بالمتفق عليه والمعاضد بالدلالة الخارجية وترك المختلف فيه والمعاند للدلالة الخارجية، فما ظنك بالمطعون فى سنده ومثته مع مخالفته لكتاب الله عز وجل وقد صح عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (إذا أتاكم الخبر عنى فاعرضوه على كتاب الله. ما وافق كتاب الله فاعملوا به وما خالف فاضربوا به عرض الحائط) بعد إخباره (صلى الله عليه وآله) فى أول الكلام بكثرة الكذابة عليه فإذا جاء فى الكتاب العزيز أن

عليا (عليه السلام) نفس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما فى آية المباهلة، وجاء أنه ولى الأمة مثل ولاية الله إياهم ورسوله كما فى آية الولاية، ولا شك أن نفس الرسول خير الأنفس، وأن [صفحة ٣١٢] ولى المؤمنين خيرهم، ثم أتى عن النبى (صلى الله عليه وآله) أن أبا بكر خير من على (عليه السلام) فقد حصلت المخالفة الصريحة والمعارضه الظاهرة بين هذا الخبر وبين كتاب الله فوجب بمقتضى أمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) رد ذلك الخبر، وضرب الحائط به، وأخبار بهذه المثابة يجب ردها وإسقاطها، ويلزم تكذيبها وإبطالها، ولا يجوز التدين بها ولا- التعويل عليها. وأما الجواب الخاص عن الخبر المذكور فبأنه معارض لحديث التمسك بالثقلين كتاب الله والعترة، وحديث الاقتداء بالأئمة من أهل البيت، وحديث: (أهل بيتى كسفينه نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق)، وما جرى هذا المجرى مما رسمناه فيكون مفتعلا لمناقضتها كما مر بيانه فهو باطل، ولو صح لوجب تأويله إلى ما يوافق تلك الأدلة الصحيحة بجعل التقدير اقتدوا بالذين من بعدى من الأئمة يا أبا بكر وعمر، فأبو بكر وعمر مأموران بالاقتداء وليس تقدير الفعل الناصب لأبا بكر بأولى من تقدير حرف النداء بل هذا أولى للتوفيق بين الدليلين وقد جاء حذف حرف النداء من المنادى المعلوم كثيرا نحو قوله تعالى: [يوسف أعرض عن هذا] [٦٢٧] وقول الشاعر. أبا حكم هل أنت عم مجالد++ وسيد أهل الأبطح المتناحر وقول الآخر: حمامة بطن الواديين ترنمى++ سفاك من الغر الغوادي مطيرها وقول الآخر [٦٢٨]. [صفحة ٣١٣] تعدون عقر النيب أفضل مجدكم++ بنى الضوطفى لولا الكمي المقنعا وهذا أمر معروف لا يحتاج إلى الإكثار من شواهده فيكون الخبر حججه لنا لا علينا. ومنها فى أبى بكر وعمرهما (سيدا كهول أهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين) [٦٢٩] والجواب عنه بالخصوص أنه معارض بقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الحسن والحسين: هما (سيدا شباب أهل الجنة) [٦٣٠] وبقوله (صلى الله عليه وآله): (سادات أهل الدنيا هم سادات أهل الآخرة أنا وعلى والحسن والحسين وحمزة وجعفر) [٦٣١] وقوله لعلى (عليه السلام): (أنت سيد فى الدنيا والآخرة) [٦٣٢] وقوله (عليه السلام) فيه: [صفحة ٣١٤] (هو سيد المؤمنين وسيد المسلمين) [٦٣٣] فيكون مختلعا لمناقضه هذه الأخبار وشبهها فهو باطل هذا فى سنده وفى متنه بمخالفته للكتاب فى قوله تعالى: [إنا أنشأناهم إنشاء فجعلناهم أبكارا عربا أترابا] [٦٣٤] وقد صح عن النبى (صلى الله عليه وآله): إن الجنة لا يدخلها شيخ ولا عجوز ولا كهول وإن أهلها جرد مرد على صفة الشباب) [٦٣٥]. ومنها (خير أمتى أبو بكر ثم عمرو) والجواب عنه أنه معارض لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) والخوارج: (يقتلهم خير الخلق والخليقة) [٦٣٦] وقوله (صلى الله عليه وآله): (خير الناس حمزة وجعفر وعلى) [٦٣٧] وما شابه ذلك مما شاع وذاع بين الفريقين فهو مصنوع للمناقضة فيكون باطلا. ومنها: (ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدم عليه غيره) وكيف يكون كذلك وقد عارضه ما تواتر من فعل النبى (صلى الله عليه وآله) فإنه أمر على أبى بكر أبا عبدة بن الجراح مرة ومرة عمرو بن العاص وأخرى خالد بن الوليد ومرة أسامة بن زيد، وأمر عليه عليا مرارا وما نرى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) امتنع من تقديم غير أبى بكر من الصحابة عليه فكيف يعقل أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول قولا معناه النهى عن تقدم أحد من الصحابة على أبى بكر ثم يقدم عليه جماعة منهم مرة بعد أخرى [صفحة ٣١٥] فينقض قوله بفعله وهو الذى لا ينطق عن الهوى؟ اللهم إلا فى مقام النسخ وإذا كان هذا القول منسوخا فلا حجة فيه وآخر عمر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبو بكر تحت راية أسامة، والحاصل أن الخبر إذا كان مناقضا لما علم من فعل النبى (صلى الله عليه وآله) كان باطلا بالضرورة، والحديث المذكور هذا شأنه مع معارضته لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وللأنصار: (هذا على فأحبه بحبى وأكرموه بكرامتى) [٦٣٨]، وقوله (صلى الله عليه وآله): (أوصيكم بحب ذى قرباها [٦٣٩] أخى وابن عمى على بن أبى طالب) وحديث المنزلة وغير ذلك من الأحاديث الصريحة فى لزوم تقديم على (عليه السلام) فهو مصنوع لمعارضتها، على أن المروى فى بعض تواريخ القوم أن هذا القول من كلام عمر نفسه ولم ينسبه إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك فى كلام طويل خطب به يذكر فيه حديث السقيفة أورده الطبرى فى تاريخه [٦٤٠]، وكذلك هو الحاصل من كلام عمر يوم السقيفة حيث قال: كيف أتقدم قديمين قدمها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة، فأخذه القوشجى وأمثاله وصبروه حديثا ينسبونه إلى النبى (صلى الله عليه وآله) جهلا أو تعمدا ليقووا به شبهتهم، وأنى والأمر أظهر من أن يخفى! ومع هذا كله إنه لو

صح لم يقتض التفضيل لأن مذهب [صفحة ٣١٦] القوم جواز تقديم المفضل، ولو اقتضى لكان دليلهم مخالفا لمذهبهم فيكون عليهم لآلهم. ومنها (لو كنت متخذاً خليلاً- دون ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً- لكن هو شريكي فى دينى وصاحبى الذى أوجبت له صحبتى فى الغار وخليفتى فى أمتى) [٦٤١] وهذا قريب من الأول. والجواب عنه أنه لو صح امتناع اتخاذ النبى (صلى الله عليه وآله) أبا بكر خليلاً لم يمتنع اتخاذهُ إياه أماً وما نراه اتخذه أماً يوم المؤاخاة بل جعله أماً لعمر واتخذ هو (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً أماً فلو صلح أبو بكر لخله النبى (صلى الله عليه وآله) لصلح لأخوته لكنه لم يصلح وإلا لأخاه أو أماً بينه وبين علي (عليه السلام)، هذا على تقدير كون الخلّة أعلا شأنًا وأقرب مماثلة بين الاثنين من الإخوة كما هو مرام المستدل والأمر بعكس ما رام، فإن الأخوة أدخل فى المشابهة وأقرب إلى المماثلة من الخلّة، ولذا جاز أن يكون لله خليل ولم يجز أن يكون لله أخ لأن الأخ هو العدل المماثل وليس لله مثيل، والخليل هو المخلص فى المودة والاحلاص فى محبة الله مطلوب فإذا امتنع أن يكون أبو بكر مخلصاً فى محبة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا فضيلة له البتة وإذا كان علي (عليه السلام) هو الصالح لمماثلة النبى (صلى الله عليه وآله) كان هو الأفضل لا محالة ثم أى مانع من اتخاذ النبى (صلى الله عليه وآله) أبا بكر خليلاً من جهة الشرع والخليل على ما سمعت من معناه، فالكلام جزماً لو صح لكان قدحا فيه ولم يكن مدحا لتضمنه لعدم صلاحيته لمودة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر فى ذلك واضح وقوله: (شريكى فى دينى) فاسد لأنه لو صح أنه [صفحة ٣١٧] شريك النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى دينه بالمعنى الخاص يعنى فى قوة الإيمان واليقين كما كان لعلي (عليه السلام) لكان له أماً مرتبة من الخليل، ولزم تناقض الكلام ويكون معناه إنه لا يصلح لى أن أتخذهُ خليلاً لكنه ارفع من ذلك منزلة وأجل منه قدراً، فالمراد من الاستدراك إثبات منزلة لأبى بكر أدنى من الخلّة والكلام يعطى إثبات منزلة له ارفع منها وكلام النبى (صلى الله عليه وآله) مصون عن التناقض وإن كان المراد من شركة أبى بكر للنبى (صلى الله عليه وآله) فى دينه المعنى العام يعنى الإقرار بالعقائد وأداء الفرائض فالمسلمون كلهم على هذا المنوال فلا أفضلية له على أحد عنهم فى ذلك فلا معنى لمدحه وتفضيله على غيره بما يشاركه ذلك الغير فيه. وأما حديث الغار فنحن فى غناء عن ذكره إذ لا دلالة فيه على الفضل بوجه من الوجوه بل دلالة على العكس واضحة من قوله: [لا تحزن] وقوله: [وأنزل السكينة عليه] ولم يقل عليهما والذى أنزلت عليه السكينة هو المؤيد بالجنود وهو النبى (صلى الله عليه وآله) بلا ريب ولماذا لم يشركه الله فى السكينة مع النبى (صلى الله عليه وآله) كما أشرك المؤمنين فى حنين معه (صلى الله عليه وآله) فيها فقال: [ثم أنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين] [٦٤٢] وكانوا تسعة من بنى هاشم يقدمهم على بن أبى طالب (عليه السلام) وعاشرهم أيمن بن أم أيمن بإجماع المفسرين وأهل المغازى وأهل التواريخ والسير [٦٤٣] ومن وجوه أخر لا- حاجة إلى ذكرها [صفحة ٣١٨] وتطويل المقال بها. وأما قوله: (وخليفتى فى أمتى) فباطل بالإجماع لأن الأمة أجمعت على أن خلافة أبى بكر ليست من جهة النص، ولو صح هذا القول عن النبى (صلى الله عليه وآله) لكان نصاً صريحاً وكان احتجاج أبى بكر وعمر به على الأنصار أولى من احتجاجهم بما ذكروه من القرابة والصلاة لأنه نص قاطع للعدر، وكان احتجاجهما به على علي (عليه السلام) وأصحابه إذ امتنعوا من بيعه أبى بكر أولى لهما من تهددهم بحرق البيت عليهم لصراحتهم فى الحجّة، لكنه فى ذلك الزمان غير موجود وإنما صنع بعد ذلك الوقت لمعارضة مؤاخاة النبى (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) ولحديث (من منكم يبايعنى فىكون أخى ووزيرى ووارثى وخليفتى على أمتى). فبايعه على (عليه السلام) وغيرهما من الأحاديث من أشباههما فهو باطل. ومنها (وأيمن مثل أبى بكر كذبنى الناس وهو صدقنى، وآمن بى وزوجنى ابنته، وجهنى بماله وواسانى بنفسه وجاهد معى ساعة الخوف) [٦٤٤] وهذا الحديث طريف ينبغى الجواب عنه مقولة مقولة ومنقلة بعد منقلة، فنقول أما [صفحة ٣١٩] تصديقه للنبى (صلى الله عليه وآله) فقد بينا أنه أسلم بعد جماعة من الناس فلم يكن صدقة فى حال تكذيب جميع الناس له لتكون القضية كلية، وإذا لم يكن كذلك سقط التمدح بسبق التصديق فلم يبق للكلام موقع فى المدح لسقوط الكلية التى بنى المدح على صدقها، وإن كانت مهملة وحملت على الأكثرية أى كذبنى أكثر الناس فجميع من صدق النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مكة، بل وفى المدينة فى أول الهجرة صدقه وكذبه أكثر الناس فلا اختصاص له بذلك فلا مدح

فيه يوجب فضلا على سائر الصحابة. وأما تزويج النبي (عليه السلام) ابنته فما أدري لأيهما الفضل على الآخر النبي (صلى الله عليه وآله) حين قبلها أم لأبى بكر حين زوجه إياها؟ وبعد فأى رجل من الناس يخطب إليه النبي (صلى الله عليه وآله) ابنته فلا يزوجه إياها حتى يكون تزويج أبى بكر ابنته إياه منه عليه يستحق بها ثناء من النبي (صلى الله عليه وآله) وثوابا كثيرا من الله كما هو مدعى المستدل فلو خطب (صلى الله عليه وآله) إلى الأكاسرة والقيصرة والتبابعة لعدو خطبته بناتهم من أجل النعم الواصلة إليهم فكيف غيرهم. وأما تجهيزه النبي (صلى الله عليه وآله) بماله فمتى كان ذلك أفى مكة أم فى المدينة فإن كان فى مكة فكل عالم يعلم أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذ ذاك غنيا بمال خديجة (رضى الله عنها) وكان ينفق منه على من شاء فى أول النبوة ولم يجهز جيشا ولا قاتل عدوا مدة بقائه (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مكة حتى يحتاج فى ذلك إلى معونة أحد، ثم إنا نعلم أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أحوج ما يكون للتجهيز حين أراد الهجرة من الغار إلى المدينة، وقد روى جميع المحدثين أن أبا بكر باع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعيرين وأخذ منه ثمنهما فى تلك الحال فأين التجهيز [صفحة 320] بالمال بعد قبض ثمن البعيرين؟ وأين موضع هذا التجهيز ومحلّه؟ ثم من أين له المال الذى يجهز به رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقد صحح عندكم أنه احتاج إلى سفرة فى وقت سفره معه (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة فلم يجدها وثمانها درهم فقطعت ابنته أسماء نطاقها نصفين فأعطته نصفها ليكون له سفرة فسميت لذلك ذات النطاقين [645]، وإن قلتم فى المدينة فقد أحلتم فإن أبا بكر كان فقيرا وكان هو وغيره من المهاجرين عيالا على الأنصار، والقرآن ناطق بذلك، والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ ذاك قد أغناه الله بالغانم والأنفال، فأخبرونا عن تجهيزه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) متى كان وفى أى سفر وأى غزوة؟! دلونا عليه حتى نعلم موضعه ونعرف محلّه، هذا وقد علم كافة أهل الأثر أنه ترك مناجاة النبي (صلى الله عليه وآله) فيمن تركها لما نزلت آية المناجاة عن أن يتصدق لأجلها ولو بشئ يسير فكيف يجهز رسول الله بماله من ترك مناجاته عجزا من الصدقة ولو كان قادرا لكان ذلك ذنبا احتاج هو وغيره فيه إلى عفو الله عنهم، أيفعل الندب ويرتكب الذنب ما لكم كيف تحكمون؟ وأيضا أنه قد صح أن عليا (عليه السلام) تصدق بخاتمه [646]، وتصدق [صفحة 321] بأربعة دراهم ليلا ونهارا وسرا وعلانية [647] وجاد بقوته وقوت عياله ثلاث ليال [648] فأنزل الله فى كل من ذلك قرآنا يتلى بمدحه، ويكشف عن إخلاص عمله، ويعرب عن صدق نيته، مثل قوله تعالى: [إنما نطعمكم لوجه الله] [649] فما بال غيره لم ينزل فى تجهيزه النبي (صلى الله عليه وآله) آية تتلى ولا كلمة تقرى، أفترى أن الله عز وجل أضاع عمله وهو لا يضيع عمل عامل أم لم يقبله منه فترك ذكره وأهمله، أم لم يكن شئ مما ادعيتم يحتاج إلى أن يبينه الله تعالى فيما أنزله؟! هذا كله مضافا إلى ما صح من فقر أبى بكر حتى احتاج فى أيام خلافته إلى أن يجعل له المسلمون قسمة من سهامهم من بيت المال لكل يوم شئ يسير كما صح فى سير القوم وتوارىخهم فمن هذه حاله من أين له المال حتى يجهز به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وأما المواساة بنفسه فمتى كان ذلك أفى الشعب حين أجمعت قريش على حصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأبو بكر ليس من المحصورين، أم فى إيذاء قريش للنبي (صلى الله عليه وآله) فأبو بكر ليس من المحامين بل القائم بحماية النبي (صلى الله عليه وآله) والمواسى له بنفسه والذاب عنه فى ذلك كله من لا يهاب الرجال ولا - تروعه الأبطال أبو طالب وبنوه ورهطه وأبو بكر فى معزل عن ذلك كله فما نعلم الموضع الذى اختص فيه بمواساة النبي (صلى الله عليه وآله) دون غيره إلا أن يدعو حديث الغار وفيه ما فيه - كما تقدم - وأين هو فى ذلك ممن بات يفدى النبي (صلى الله عليه وآله) بنفسه ويتوقع الموت فى الذب عنه صابرا محتسبا، وأما المجاهدة ساعة الخوف فما علمنا لأبى بكر قتالا ولا سمعنا أنه فى [صفحة 322] موقف بارز قرنا ولا سفك دما فضلا عن أن يكون اختص بجهاد مع النبي (صلى الله عليه وآله) وآله وسلم) دون غيره، بل المعلوم ضرورة خلاف ذلك فإنه فى بدر كان بالعريش ولم ير القتال بوجهه فضلا عن أن يكون قاتل وكان رسول الله لا يكلفه حربا ولا قتالا فإنه لما خرج ابنه عبد الرحمن يوم أحد من عسكر المشركين يدعو المسلمين للمبارزة وينادى هل من مبارز أنا عبد الرحمن بن عتيق فغضب أبوه من قوله وقام مصلتا سيفه يريد مبارزته فنظر إليه النبي (صلى الله عليه وآله) وقال: (يا أبا بكر شم سيفك وأمتعنا بنفسك) [650] ثم لم يلبث بعد ذلك حتى فر مع الفارين، وفاز بالمواساة والجهاد غيره وهو على الذى

لم يزل فائزاً بذلك حتى نزل جبرئيل على النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا محمد قد عجبت الملائكة من صبر هذا الفتى إنها لهى المواساة فقال: (يا جبرئيل إنه منى وأنا منه (فقال جبرئيل (ع): وأنا منكما [٦٥١]، ولا شك أن حديثهم الذى افتعلوه ليناقضوا به هذا الحديث الصحيح وما جرى مجراه، ثم فى يوم الأحزاب عجز هو وغيره عن مبارزة عمرو وفاز بالحظ الجزيل من مبارزة الشرك كله وقتله غيره. وفى خيبر رجع منهزماً برأيه النبي (صلى الله عليه وآله) ومن الغد فعل مثل ذلك صاحبه وأدرك الفضيلة السابق إلى الفضائل ابن عم المصطفى. وفى حنين ولى مدبراً مع المدبرين فأين جهاده مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ساعة الخوف؟ وفى أى موضع حصل وفى أى موقف صدر؟ فليد لنا القوشجى وحزبه عليه حتى نعرفه وهل بلغ من الجهاد مع النبي [صفحة ٣٢٣] (صلى الله عليه وآله) ما بلغه أدنى المسلمين من الصحابة حتى يفضل بجهاده على جملتهم، وإذا تأملت الأمر عرفت أن مضمون الخبر كذب كله وليس من قول النبي (صلى الله عليه وآله) لأنه لا يقول إلا -حقاً ولا- يمدح أحداً إلا -بما فيه من الخير وبما عمل من الأعمال الصالحة وإنما وضعه القوم ليناقضوا به أقوال النبي (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) المشهورة بين الناس مثل قوله (صلى الله عليه وآله): (هو أول من آمن بى وصدقنى) وقوله (صلى الله عليه وآله) فيه (أولهم سلماً) وليعارضوا به ما شاع لأمر المؤمنين (عليه السلام) من إنفاقه فى سبيل الله ما يملكه ولا- يجد سواه وما تواتر وعلم من مواساته النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه وبذله مهجته دونه فى ساعات الخوف، ومجالدته الأقران عنه فى أوقات الروع، وذبه عنه بحسامه عند التحام القتال ومنازلته الأبطال ليغطوا على التحقيق بالشبهات وأنى لهم بذاك.

على هو الصديق الأكبر

ومنها: والخطاب لأبى ادرءاء؟؟ حين مشى أمام أبى بكر: (أتمشى أمام من هو خير منك والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبى بكر [٦٥٢] والجواب عنه أنه معارض لكثير من الأخبار الصحيحة الواردة فى فضل على (عليه السلام) مثل قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (الصديقون ثلاثة حبيب النجار، ومؤمن آل فرعون، وعلى بن أبى طالب (عليه السلام) وهو أفضلهم) [٦٥٣] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه: (سيد المسلمين ويعسوب المؤمنين وأعظمهم عند الله مزية) [٦٥٤] ومساواته للأنبياء وغيرها مما مر ذكره وما يأتى فهو مما افتعل [صفحة ٣٢٤] للمناقضة فيكون فاسداً ولو صح هذا ومثله لما قال أبو بكر "وليتكم ولست بخيركم" [٦٥٥] والقول بأنه أراد كسر نفسه باطل لأن الأفضلية حكم من الأحكام لا يجوز إخفاؤه، ونعمة من نعم الله يجب إظهارها ولا يجوز الإخبار بصد الحكم وكتمان نعمة الله، ولهذا قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (أنا سيد المرسلين ولا فخر)، وقال على (عليه السلام) على المنبر: (أنا الصديق الأكبر وأنا الفاروق الأعظم، آمنت قبل إيمان أبى بكر) [٦٥٦] وأيضا إن المقام مقام إظهار الحجّة لأنه إذ ذاك فى مخاصمة الأنصار ومخاصمة على (عليه السلام) فى أمر الخلافة وطلبه منه ومن أصحابه البيعة له فلا موضع لكسر النفس وهضمها فى ذلك الوقت وهو يطلب طاعة الأشراف لها واتباع أولى الفضل إياها، هذا لو سلمنا عدم قبح إخفاء الحق لهضم النفس مطلقاً فكيف ودون تسليم الأقوال البليغة ومن جملته بل زبدته ما أشرنا إليه فى أول هذا الكلام، بل إن الشيخ لم يعلم بهذا الحديث الجديد ولا سمعته أذناه ولا أحد من الصحابة فى وقته، ولا علم أنه أفضل الصحابة عند أنفسهم ولذا لم يجيبوه ولا واحد منهم بأنك خيرنا، بل مبلغ علمه أنه عند نفسه وعند الناس من جملة الصحابة فأخبر عن نفسه بما هو عليه، وإنما حدث له التفضيل العام فيما بعد من أعداء أهل بيت النبوة كما أوضحناه فى أول الأجوبة على هذه الأخبار ثم أين عمر عن هذا الحديث حين ذهب فى السقيفة يحتج لأبى بكر بصحبه النبي (صلى الله عليه وآله) فى الغار [صفحة ٣٢٥] وتقديم قدميه فى الصلاة مما لا يستدل به على أفضليته، فلم ترك مثل هذا الحديث الصريح فى الأفضلية وعدل عنه إلى ما لا حجّة فيه. ومنها قال عمرو بن العاص: قلت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): أى الناس أحب إليك؟ قال: عائشة قلت من الرجال: قال: أبوها قلت: ثم من قال: عمر [٦٥٧] والجواب عن هذا اللغو مستغنى عنه فى الحقيقة لأن كذبه بين، ورواه ابن الشانئ الأبتى الملعون على لسان النبي (صلى الله عليه وآله)

وسلم) لكننا نجرى على العادة فى أمثاله فنقول بيان بطلانه من وجهين. الأول: إن هذا الكلام قطعه من كلام الفه ابن العاص يوم صفيين يحرض به أهل الشام على قتال أمير المؤمنين، وسيد الموحدين، وخليفة رسول رب العالمين كما ذكره جامعوا أخبار الوقعة، وقبله ما مضمونه أمرنى، رسول الله على أبى بكر وعمر فظننت أن ذلك لفضل لى عليهما فلما رجعت قلت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الكلام المذكور بتمامه، وهذا على فعل بعائشة كذا وكذا لكلام ذكره يعيب عليا (صلوات الله عليه وسلامه) به، ولا شك لأحد أن هذا القول اختلقه ابن العاص واقترعه ليحرض أهل الشام على قتال أمير المؤمنين ليجدوا فى ذلك ويبدلوا جهدهم كما اختلق (إن آل أبى طالب ليسوا لى بأولياء إنما ولى الله وصالح المؤمنين) [٦٥٨]. [صفحة ٣٢٦] وغير ذلك مما قوى به قلوب أهل الشام، وشحذ به عزائمهم على الضلال، وكان على الكذب مقتدرا وبتصنيع الكلام وتزوير البهتان بصيرا، وأى جهل أعظم من جهل من يجعل رواية ابن العاص المعروف بالفسق والكذب دليلا- يعارض به الكتاب وصحاح الأخبار مع أن مقام إيرادها مصرح باختلافها، ومجموع ألفاظها واضح فى اصطناعها لكن القوم يأخذون ما يسمعون فى الشيخين ويتلقونه بالقبول ولا ينظرون فى سنده ولا فى متنه، ولا فى مقام إيرادها، بعكس ما يرد عليهم من أحاديث فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) فإنهم يبذلون الجهد فى تهجينها سندا مع وثاقه روايتها، ومتنا مع صراحتها واستقامة معانيها كما فعلوا فى خبر الغدير وغيره ولو بالتأويلات التى لا معنى لها فى العقول، وهذا نتيجة ما فى قلوبهم من العصبية. الثانى إنه معارض لما صح نقله من الأحاديث المشهورة فى محبة النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى وفاطمة والحسن والحسين ومن ذلك ما رواه الترمذى عن عائشة قالت: كانت فاطمة أحب النساء إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وزوجها على أحب الرجال [٦٥٩] إليه وقال [صفحة ٣٢٧] الإسكافى ولما سئلت عائشة من كان أحب الناس إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) قالت: أما من الرجال فعلى وأما من النساء ففاطمة. وروى أبو داود والطبرانى والحاكم والترمذى وحسنه عن أسامة بن زيدان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أحب أهلى إلى فاطمة) [٦٦٠] وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (لأبعثن إليكم رجلا- عدل نفسى) وغير ذلك مما اشتمل عليه هذا الكتاب فيكون باطلا- كإخوانه. ومنها (لو كان بعدى نبى لكان عمر) [٦٦١] والجواب عنه من وجهين. الأول: إن من شروط النبى العصمة عن الشرك عندنا وعندهم وعمر كان مشركا يعبد الأصنام دهرا ومن كان كذلك لا- يكون نبيا البتة بنص الكتاب فيجب أن لو كان بعد نبينا نبى أن يكون غير عمر لعدم جواز النبوة له لسبق الكفر منه فمتن الخبر كذب محض. الثانى: معارضته لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى) [٦٦٢] وقوله (صلى الله عليه وآله) له أيضا (إنك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع إلا أنك لست بنبى) [٦٦٣] فهو مما افتعل للمناقضة فيكون باطلا. ومنها فى أبى بكر وعمر: (هذان السمع والبصر) [٦٦٤] والجواب إن هذا [صفحة ٣٢٨] القول لو صح لم تثبت به أفضلية فقد صح عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (عمار جلده بين عيني والمقداد قدمنا قدا) ولم يفضلهما أحد بهذا على على (عليه السلام) فكيف وإنما جئ به لمناقضة قول النبى (صلى الله عليه وآله): (على منى بمنزلة رأسى من بدنى) [٦٦٥] رواه الديلمى عن ابن عباس وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (كنت أنا وعلى نورا واحدا) [٦٦٦] وما شابه هذا من الأقوال الصحيحة فيكون فاسدا ولو حملناه على قوله تعالى: [إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا] [٦٦٧] كما ورد عندنا فى تأويله لصح وانقلب عليهما لا لهما لكن ذلك مما نختص بروايته فلا نحتج به على الخصوم. ومنها قول ابن عمر: كنا نقول ورسول الله حاضر حتى أفضل أمه النبى (صلى الله عليه وآله) بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، أقول لا أشك إن هذا القول كان مفتعلا على ابن عمر كما كان مفتعلا على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك أن ابن عمر من جملة من روى حديث مؤاخاة النبى (صلى الله عليه وآله) عليا (عليه السلام) حين آخا بين أصحابه وقال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول لعلى (عليه السلام) (أنت أختى فى الدنيا والآخرة) [٦٦٨] وهل يرتاب أحد فى أن النبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٣٢٩] عليه وآله وسلم) أراد من هذه مؤاخاة إثبات المماثلة بين كل رجلين آخا بينهما فى الصفات العلمية والمشابهة بينهما فى الفضل، وإن تخصيصه عليا (عليه السلام) بأخوته قصدا لإبانتته بالشرف من بين الصحابة، وإظهارا لتفضيله عليهم، اللهم إلا- أن يكون خليا من أدنى فهم وأقل تمييز، ثم إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) بالبرهان

وآله) أكد المعنى الظاهر بما أوردته من الأقوال الصريحة فى تفضيل على (عليه السلام) مثل (ادعوا لى سيد العرب عليا) و (أنت منى بمنزلة هارون من موسى) [٦٦٩] وقوله (صلى الله عليه وآله): لعلى لما نزلت هذه الآية [إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية] [٦٧٠] (هو أنت وشيعتك تأتى يوم القيمة أنت وهم راضيين مرضيين، ويأتى أعدائك غضابا مقمحين) [٦٧١] رواه الطبرانى عن ابن عباس، ورواه خطيب خوارزم، ورواه بعضهم عن على (عليه السلام) وغير ذلك من الأقوال المنتشرة بين الصحابة التى بسببها ذهب إلى تفضيله من ذهب من خيارهم، افتراه بعد ذلك ينقض قوله وفعله فيقول لأصحابه قولوا أفضل أمتى بعدى أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ويقررهم على هذا القول، أفيقل عاقل هذا من فعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم كيف يكون القول بتفضيل أبى بكر وعمر وعثمان فى زمن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وحضوره مشهورا بين الصحابة معروفا عندهم ويذهب من ذكرناهم الصحابة وكثير ممن لم نذكرهم إلى تفضيل على (عليه السلام) على جميع الناس؟ افتراه تمعدوا مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله)؟ فإن قال قائل بجواز ذلك [صفحة ٣٣٠] عليهم، قلنا له: إن ذلك يخالف قولك فإنك تذهب إلى أن الصحابة لا يجوز نسبتهم إلى مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا سلمنا لك الجواز بناء على مذهبا عارضناك بأن الجواز لا يستلزم الوقوع فدلنا على أمر خالف أولئك القوم فيه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عمدا بقطع ويقين حتى نلحق ذاك بهذا، كما ثبت نحن لك مثل ذلك على أئمتك وأعاونهم لكنك لا تجد سيلا إلى مثل ذاك من أصحابنا فبطلت حججتك، وإن قلت: لا يجوز عليهم تعمد مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) بطل حديثك وذلك هو المراد وأيضا فقد روى صاحب كتاب الخصائص فيه عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول فى على (عليه السلام) ثلاث خصال وددت لو أن لى واحدة منهن وذكرهن وسنذكر الخبر بتمامه بعد إن شاء الله ومعلوم أن المقصود من كلام عمران الثلاث الخصال اللاتى سمعهن من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) يوجب التفضيل له على كل أحد فود أن تكون له واحدة منهن ليتفضل بها على سائر الصحابة وينال بها الشرف العظيم بين الناس، وإذا كان عمر يعلم أنه أفضل أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أبى بكر وأنه أفضل من على (عليه السلام) فأى حاجة له إلى خصلة من الخصال التى قالها رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) لينال بها تفضيلا؟ وأى فائدة فى تحسره على حصول خصلة واحدة من تلك الخصال لعلمه أنه لا يدرك الجميع يقينا هل ذلك إلا طلب تحصيل الحاصل ولا معنى له عند العقلاء، أو تقول أن عمر لم يعلم بحديث ابنه فتكون قد طعنت فى عمر بعدم العلم بالمشهورات وذلك أمر يعود عليك بالنقص والنقض، أو تطعن فى حديثك وتخرجه من الصدق إلى الكذب لمخالفته الأدلة الصادقة - فاختر ما شئت تخصم، وقد وضح من ذلك كله أن الحديث باطل بلا ريب وأنه موضوع ليقابلوا به الأقوال التى ذكرناها [صفحة ٣٣١] عن النبى (صلى الله عليه وآله) وغيرها من الوارد فى تفضيل على (عليه السلام) صريحا. ومنها عن محمد بن الحنفية قلت لأبى: أى الناس أفضل بعد النبى (صلى الله عليه وآله)؟ قال: أبو بكر قلت: ثم من قال: عمر، وخشيت أن أقول ثم من يقول: عثمان قلت ثم أنت قال ما أنا إلا رجل من المسلمين [٦٧٢]. ومنها عن على (عليه السلام): خير الناس بعد النبيين أبو بكر وعمر ثم الله أعلم. ومنها عن على (عليه السلام) لما قيل له: أما توصى فقال (عليه السلام): ما أوصى رسول الله (عليه السلام) حتى أوصى ولكن إن أراد الله بالناس خيرا جمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم [٦٧٣] - والجواب إن هذا الأحاديث الثلاثة المفتراة تبطل بما بطل به ما قبلها، وبما صح عن على (عليه السلام) فى رواية الخصوم كالجوهري وغيره حين قال عثمان له: إن أبى بكر وعمر خير منك، فقال على (عليه السلام): (كذبت أنا خير منك ومنهما) [٦٧٤] وما كان يقوله على رؤوس الأشهاد وصهوات المنابر (أنا الصديق الأكبر وأنا الفاروق الأعظم آمنت قبل إيمان أبى بكر) [٦٧٥] الخبر الذى مر ولا- ريب أن مراده من هذا الكلام تفضيل نفسه على أبى بكر لا يشك فى ذلك ذو فهم، وبما صح عنه (عليه السلام) من نسبة المذكورين إلى ظلمه واغتصاب حقه كما أوضحناه أتم إيضاح فيما مضى ويأتى فكيف [صفحة ٣٣٢] ينسبهما إلى ذلك ثم يقول هما خير الناس فيكون خير الناس عنده الظالم الغاصب هذا من المحال ثم كيف يصرح على المنابر بأنه الصديق الأكبر، وأنه أولى الناس بالناس، وأنه وارث رسول الله ووصيه، وخازن علمه كما مر عليك بيان جميعه

ثم يقول: ما أنا إلا رجل من المسلمين الذى يعطى بواسطة المقام أنه لا فضل له على أحد من الناس فأين إذن دعوى الوصية والوراثة للرسول (صلى الله عليه وآله) ودعوى الأولوية بالناس ثم كيف يقول: أنا وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) [٦٧٦] ثم يقول: إن رسول الله لم يوص؟ وهذا تناقض عظيم فى الأقوال لا يصدر مثله من عاقل فكيف يصدر من باب مدينة العلم والحكمة ومستودع أسرار النبوة، وكيف يدعون على محمد بن الحنفية ما سمعت والمروى عنه خلاف ذلك؟ ومن جملته ما رواه جامعوا أخبار صفين من محدثهم ما مضمونه أن عبيد الله بن عمر بن الخطاب خرج يوما يطلب المبارزة فأراد محمد بن الحنفية مبارزته فمنعه أبوه من ذلك، ومضى هو بنفسه إلى عبيد الله فلما رأى عبيد الله عليا (عليه السلام) قد أتاه رجوع عن المبارزة إلى صفه، فرجع أمير المؤمنين فقال محمد له يا أمير المؤمنين إنى لأرغب بك عن مبارزة أبيه إلى آخر الخبر [٦٧٧]، وهذا صريح فى تفضيل محمد أباه على عمر فكيف يسمع محمد من أبيه أن عمر خير الناس ثم يقول إنى لأرغب بك عن مبارزته، ومن ذا يرغب بنفسه أو بأبيه عن مبارزة خير الناس؟ وإنما يرغب أشرف الناس عن مبارزة غير الكفوء وخير الناس فوق الكفاءة فمن المعلوم أن أحاديثهم الثلاثة اختلفوها ليضاهوا ما ذكرناه من أقوال أمير المؤمنين (عليه السلام) من بيان [صفحة ٣٣٣] تفضيل نفسه وظلم حقه وغير ذلك فتكون باطلة، ومع هذا كله يلزم عليهم فى الحديث الآخر محذوران لو صح. الأول: مخالفة أبي بكر للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يوص إلى أحد وأبو بكر أوصى إلى عمر ومتابعة الرسول (صلى الله عليه وآله) واجبة وأبو بكر قد خالف الواجب ويكون الحديث مناقضا أيضا لما مر فى أحاديثهم من دعواهم قول النبي (صلى الله عليه وآله) لأبي بكر: (وخليفتى على أمتى) فإن هذا القول وصية بالخلافة ونص صريح ومناقضا لقول القوشجى أيضا أن النبي (صلى الله عليه وآله) أوصى إجماعا أما عند الشيعة فلعلى (عليه السلام) وأما عند الأشاعرة فلا بى بكر، ومناقضا أيضا لما رواه البخارى من قول النبي (صلى الله عليه وآله): (ويأبى الله إلا أبا بكر)، وهذا القول وصية ظاهرة فما أدرى بهؤلاء القوم على أى أخبارهم يعولون، وإلى أى أدلتهم يستندون؟ ما تراهم إلا يستدلون فى كل باب بما يناقض دليلهم فى باب آخر ويعانده، هذا القوشجى يستدل بهذا الحديث المصرح بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يوص على أفضلية أبي بكر وهو قبل يورد الحديث المصرح بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أوصى إلى أبي بكر بالخلافة، ثم هو يرد على الإمامية فى مسألة إنكارهم على أبي بكر مخالفة النبي (صلى الله عليه وآله) فى الوصية بما ذكرناه من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أوصى إجماعا ويحتج على ذلك بخبر البخارى ومع ذلك كله يروون عن أبي بكر أنه قال فى حديث طويل: وددت أنى سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن صاحب هذا الأمر من هو حتى لا تنازعه [٦٧٨] هذا ودعواه الإجماع على استخلاف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٣٣٤] وآله وسلم) منافية لدعواه الإجماع فى مسألة نصب الإمام على أن إمامة أبي بكر برأى الصحابة لا- بالنص ولا استدلاله هناك بقول أبي بكر فى خطبته لا بد لهذا الأمر ممن يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم، وإذا كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد استخلف رجلا- بعينه فما حاجة خليفته فى نظر الصحابة فى ذلك وآرائهم، فانظر إلى هذا التناقض العظيم، وما ذاك إلا- لخروج القوم عن الصراط المستقيم، وعدولهم عن الحق القويم، فأى حجة لهم فى أخبار متعارضة متناقضة يكذب بعضها بعضا ويدفع بعضها الآخر؟ وكفى بذلك فيها بطلانا، فكيف تقاوم الأدلة الصحاح المتوافقة المتطابقة على أفضلية أمير المؤمنين بعد النبي (صلى الله عليه وآله) على الخلق أجمعين هذا لا يعقل ولا يحمل. الثانى: إنه يلزم أن معاوية الباغى بنص رسول الله الملعون على لسانه بقوله لعمار: (تقتلك الفئة الباغية تدعوهم إلى الجنة ويدعونك إلى النار) [٦٧٩] وقوله صلى الله عليه وآله فى أبي سفيان وابنيه أحدهما معاوية: (لعن الله الراكب القائد والسائق) [٦٨٠] وقوله (صلى الله عليه وآله): [صفحة ٣٣٥] (إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه فإن لم تفعلوا لن تفلحوا) [٦٨١] وغير ذلك من الأقوال الشديدة فيه مما صح نقله عند مشايخ القوشجى وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقنت بلعنه ولعن جماعة من أصحابه فى الصلاة يكون خير الأمة لأن الله جمع الناس عليه فدانت له الناس بالقهر والغلبة، فيكون أفضل من سعد بن أبي وقاص وهو أحد العشرة المبشرة بالجنة والذى اختاره عمر بن الخطاب للخلافة وجعله من أصحاب الشورى، وأفضل من الحسن والحسين اللذين هما سيدا شباب أهل الجنة، وأفضل من باقى المهاجرين والأنصار الذين كانوا

فى ذلك الزمان، وهذا من أبطل ما يكون بغير ريبه، أو إن الله لم يرد بالناس خيرا حين جمعهم على معاوية بل أراد بهم شرا، وهذا لا يرضى به القوشجى وأصحابه لاستلزامه بطلان إجماعاتهم التى يحتاجون بها على أقوالهم المتناقضة، ومذاهبهم المتنافية، والحاصل أن من نظر فيما حررناه، وتبصر فيما رسمناه لا يكاد يتوقف فى بطلان أحاديثهم هذه وما شاكلها، ولا يرتاب فى اختلاقها وافتعالها إن كان ذا روية وإنصاف، وإذا بطل ما استند إليه القوشجى من الأخبار وانهدم ما اعتمد عليه من الآثار فلا حاجة إلى التعرض لما ذكره من الأمارات الدالة بزعمه على تفضيل الثلاثة على معدن الفضل أمير المؤمنين من كثرة الفتوح والغنائم وغير ذلك مما سنوضح طرقه ونذكر أسبابه، وأغرب ما فى كلامه جعله جمع عثمان الناس على مصحف واحد يعنى قراءة زيد بن ثابت وإسقاطه جميع القراءات المروية عن النبى (صلى الله عليه وآله) بطرق ثقات الصحابة كعبد الله بن مسعود وأبى بن كعب وشبههما وحرقة المصاحف من الأمارات الدالة على فضله وأفضليته وهذا مما يقضى بالعجب العجاب [صفحة ٣٣٦] حيث يكون ذلك سببا لأفضليته مع أنه من جملة ما نقم عليه وسبب عليه وسبب قتله، مع ما يلزم أيضا من مخالفة القوشجى مذهبه لأن ما ذكره إن كان يقتضى تفضيل عثمان على على (عليه السلام) كما هو زعمه ومرامه فيجب أن يقتضى تفضيله أيضا على أبى بكر وعمر لأنهما لم يفوزا بهذه المنقبة إذ لم ينقل ناقل عنهما أنهما أحرقا المصاحف ولا أسقطا القراءات المروية عن النبى (صلى الله عليه وآله) برواية الثقات والقوشجى لا يسلم ذلك ولا يذعن به فأمارته باطلة من الرأس ولا حول ولا قوة إلا بالله وليت شعرى أين هم لو سلموا من الطعن وبرئت ساحتهم من الظلم، وأين غيرهم من أخ الرسول (صلى الله عليه وآله) وخليفته ووزيره ومعينه وسيد المؤمنين به وساقى عطاشى أمته من حوضه يوم الورد على الله، وأين يقع فضل الفضلاء من فضله وهو منبع الفضائل ومعدن المفاخر والوسائل، وهل سبقه إلى الفضل إلا السابق لكل خير رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأتى بعده مصليا ليكون ذلك المنذر ويكون هو الهادى كما صح فى روايات غير لشيعه فقد أخرج الطبرانى وابن أبى حاتم عن ابن عباس قال ما أنزل الله: [يا أيها الذين آمنوا] إلا وعلى أميرها وشريفها، ولقد عاتب الله أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فى غير مكان وما ذكر عليا (عليه السلام) إلا بخير [٦٨٢] وأخرج ابن عساكر عنه قال ما نزل فى أحد من كتاب الله تعالى ما نزل فى على [٦٨٣]، وأخرج عنه أيضا قال: نزل فى على (عليه السلام) ثلاثمائة آية [٦٨٤] وأخرج الطبرانى عنه قال: كانت لعلى (عليه السلام) ثمانية عشر منقبة ما كانت لأحد من هذه الأمة [٦٨٥] وأخرج ابن عساكر عن ابن [صفحة ٣٣٧] مسعود قال أفرض أهل المدينة وأفضاها على (عليه السلام) [٦٨٦] وروى الطبرانى عن ابن عباس قال لما أنزل قوله تعالى: [إنما أنت منذر ولكل قوم هاد] [٦٨٧] قال (صلى الله عليه وآله) (أنا المنذر وعلى الهادى وبك يا على يهتدى المهتدون) [٦٨٨]، وروى أبو إسحاق الثعلبى فى تفسيره عن أبى ذر (رضى الله عنه) فى حديث قال فيه: قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (اللهم إنى محمد نبيك وصفيك، اللهم فاشرح لى صدرى، ويسر لى أمرى واجعل لى وزيرا من أهلى عليا أشد به ظهري) قال أبو ذر: فما استتم دعاؤه حتى نزل عليه جبرئيل من عند الله عز وجل وقال قرأ: [إنما وليكم الله ورسوله الذين آمنوا] [٦٨٩] الآية وروى أبو المؤيد فى مناقبه عن أبى بردة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونحن جلوس ذات يوم: (والذى نفسى بيده لا يزال قدم عن قدم يوم القيمة حتى يسأل الله تعالى الرجل عن أربع عن عمره فيم أفناه، وعن جسده فيم أبلاه، وعن ماله مما كسبه وفيم أنفقه، وعن حبنا أهل البيت) فقال له عمر: ما آية حبكم فوضع يده على رأس على (عليه السلام) وهو جالس إلى جانبه وقال: (آية حبى حب هذا من بعدى) [٦٩٠]. وروى الواحدى فى أسباب النزول عن الحسن والثعلبى والقرطبى قالوا: إن عليا (عليه السلام) وطلحة بن شيبه والعباس افتخروا فقال طلحة: أنا صاحب البيت مفتاحه بيدى ولو شئت كنت فيه، فقال العباس: وأنا صاحب السقاية والقائم عليها، فقال على (عليه السلام): (لا أدرى لقد صليت [صفحة ٣٣٨] ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد) فأنزل الله تعالى: [أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله لا يستوون عند الله] إلى قوله: [الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون] [٦٩١]. وروى فى الإسعاف عن ابن السماك أن أبى بكر قال: سمعت النبى (صلى الله عليه وآله) يقول: (لا يجوز على الصراط إلا من كتب له على الجواز) [٦٩٢] فهذا من جملة ما ورد فيه صلوات الله عليه

فى حديثهم من المحامد العظام فأنى يجازيه من لم يفز بشئ من تلك الأوصاف، وكيف يوازنه من لم ينل واحدة من هذه الخصال، وكيف يدرك شأوه من لم يحرز فعلا- واحدا مما له من محمود الفعال، فوضح من جميع ما بيناه أن عليا (عليه السلام) هو الأفضل للأدلة السالمة من القدح، والأحاديث البعيدة عن الطعن، ووضوح بطلان ما عارضها مما تعلق به الخصم، فهو الإمام بعد الرسول إذ لا يقدم على الأفضل المفضول، وهذه الأدلة المذكورة فى الفصول كلها نصوص صريحة فى إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) واضحة فى استخلافه وبها يبطل ما أنكره ابن أبى الحديد من النص على إمامته حيث قال بعد ذكر جملة من أخبار السقيفة وإخراج أمير المؤمنين من بيته على أصعب وجه: واعلم أن الآثار والأخبار فى هذا الباب كثيرة جدا ومن تأملها وأنصف علم أنه لم يكن هناك نص صريح مقطوع به لا تختلجه الشكوك، ولا تتطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية، فإنهم يقولون إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) نص على أمير المؤمنين نصا صريحا جليا ليس بنص يوم [صفحة ٣٣٩] الغدير، ولا- خبر المنزلة ولا ما شابههما من الأخبار الواردة من طرق العامة وغيرها، بل نص عليه بالخلافة وبأمره المؤمنين وأمر المسلمين أن يسلموا عليه بذلك فسلموا عليه بها، وصرح لهم فى كثير من المقامات بأنه خليفة عليهم من بعده، وأمرهم بالسمع والطاعة ولا ريب أن المنصف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يعلم قطعا أنه لم يكن هذا النص، ولكن قد يسبق إلى النفوس والعقول أنه قد كان هناك تعريض وتلويح وكناية وقول غير صريح، وحكم غير مبتوت، ولعله يصده عن التصريح بذلك أمر يعلمه ومصلحة يراعيها، ووقوف مع إذن الله تعالى فى ذلك [٦٩٣] انتهى. أقول: إن العارف المنصف إذا نظر هذا الكلام ووقف على ما ذكره قائله من النصوص المتقدمة يعلم قطعا أن قائل هذا القول قد سلك مسلك العناد، وخاض بحر العصبية واللداد، وأى نص لم يصرح به الرسول مما يدل على استخلافه عليا حتى يقال: يصده عن ذلك أمر يعلمه ومصلحة يراعيها، وأى لفظ مما ذكره هذا المورد وأقر بأنه موجب للنص على الإمامة وأكثر منه لم يرد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حق على (عليه السلام) قال فيه: (إمام المتقين) [٦٩٤] وقال فيه: (سيد المسلمين) [٦٩٥] وقال فيه: (هو ولى كل مؤمن من بعدى) [٦٩٦] وقال فيه: (خليفتي) [٦٩٧] فى حديث الموازنة وقال (اسمعوا) [صفحة ٣٤٠] له وأطيعوا [٦٩٨] وقال فيه: (وصي ووزيرى وأحق بمقامى بعدى واختاره الله بعدى) [٦٩٩] وغير ذلك مما سمعت مفصلا فأى نص يريد ابن أبى الحديد أجلى وأوضح من هذه النصوص، وأى لفظ يطلبه للدلالة على الإمامة أصرح من تلك الألفاظ، وهل يرتاب عاقل أو يختلجه شك فى أن قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (على (عليه السلام) إمام أوليائى، وإمام المتقين، وإمامكم من بعدى) يريد به الإمامة المعروفة ذلك الوقت وما بعده، وهل يوجد لفظ أجلى فى الإمامة من هذا اللفظ، أليس بقبیح من عاقل أن يقول: ما أراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظ امام الإمام؟؟ ولا عنى الإمامة، أليس يقال: لو أراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن ينص على على (عليه السلام) بالإمامة ما ذا كان يقول أحتاج فى ذلك إلى أكثر من قوله: (على الإمام بعدى) أو (إمامكم بعدى) فإنه لا يجد سبيلا عن أن يقول بلى يكفيه هذا اللفظ ولا يحتاج فى ذلك إلى أكثر منه، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك مرارا فيما روى الرجل ودع عنك ما رواه غيره زيادة عليه، فهو النص الصريح، ولو تمحل ابن أبى الحديد وقال: لا يكفى فى ذلك إلا ما نسبنا إلى الإمامية ادعاءه فى كلامنا قلنا له إنك قد رويت ذلك كله فيما رويت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظه أو بمرادفه، ولم يبق إلا أمره بالتسليم على على (عليه السلام) بالإمامة، فإنه وإن كان صحيحا لكنك لم تروه [٧٠٠] وليس هذا مما يتوقف النص الصريح عليه حتى تحتج على عدم النص بعدمه فإنك تسلم أن أبا بكر نص على عمر نصا صريحا باستخلافه بمجرد قوله: إني عهدت إلى عمر بن الخطاب ولم تحتج أنت ولا غيرك فى نصبه عليه إلى إمره المسلمين أن يسلموا عليه بالخلافة، فليس [صفحة ٣٤١] لك أن تلزمنا بما لم تلزم به نفسك ولم نلتزم به نحن، فإننا نقول: إنه وقع ولسنا نقول أن النص على على (عليه السلام) من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يصح إلا به فإن ادعت ذلك فأثبتته علينا وحينئذ قد حصل النص الذى لا تختلجه الشكوك من قولك وروايتك، على أن الإمامية لا يحتاجون فى إثبات النص على أمير المؤمنين إلى أكثر من خبر الغدير وخبر المنزلة كما زعمت لصراحتهما فى ذلك، وهل أبقيا شيئا من معنى الإمامة والخلافة حتى يحتاج الإمامية فى إثباته إلى دليل غيرهما لو كنت تنصف، وهل

مشابههما وغيره من الأخبار إلا مؤكدا لهما، ومقودلالتهما، ومضاعف لصراحتهما أضعافا مضاعفة، فسبحان الله ما هذا النص الصريح بعد ما طلبت واقتاحت؟ ألا تدلنا عليه ما هو وما صفته وما لفظه وما معناه حتى نعلمه ونقف عنده؟ فليس بيننا وبين الحق عداوة، ولم يكن قدمنا عليا غير من الصحابة فى الفضل والإمامة طمعا فى دنيا نصيبها، ولا رغبة فى ثروة ننالها، فإننا نعلم وأنت تعلمون أن الرئاسة فى الدنيا قديما وحديثا لمن ناواه، والمال والثروة والغلبة فيها لمن عاداه، وإن أولياءه ومحبيه ما زالوا مقهورين مغلوبين خائفين، وإنما صرنا إلى ما صرنا إليه لما ساقنا إليه الدليل الواضح، والبرهان المبين الذى أقررت بصحته، فدلونا على ما ينقضه مما اجتمعنا نحن وإياكم على صحته وسلامته من مناقضة بعضه بعضا حتى نعدل إليه، وأما التأويلات الركيكة والاستبعادات الواهنة والتمحلات [٧٠١] الممتنعة والتعللات الباردة فليست مما يجوز أن يترك لها الدليل، ولا أن يعدل بها عنه، وبالجملة فما أدرى ما هذه النصوص التى تدل على الإمامة عند ابن أبى الحديد وأصحابه التى لا يختلجها الشك ولا تطرق إليها الاحتمالات، وما تلك الألفاظ الصريحة فيها غير تلك الألفاظ المذكورة حتى نعرفها، فإننا لا [صفحة ٣٤٢] نفهم لفظا فى الإمامة والخلافة أصرح من لفظ الإمام والخليفة وما رادفهما مما رقمناه ورسومناه حتى نأتيهم به، والصريح جئناهم به من حديثهم فما أذعنوا به، وما ذلك إلا تعللات عن قبول الحق ومدافعة للحجة بالراح، وما أظن القوم إلا أنهم يريدون منا أن نرقى فى السماء ثم نأتيهم بكتاب من الله تعالى يقرءونه وفيه إلى عبادى المعتزلة فلان وفلان بأسمائهم أما بعد فإن رسولى محمد بن عبد الله قد نص على بالالإمامة والخلافة وقد صدق الإمامية فيما قالوا فيكون حينئذ عند القوم نصا، وهذا شئ تعذر على الأنبياء والأوصياء فكيف يمكن مثله لرواه أخبارهم ونقله آثارهم والمقتبس من شعاع أنوارهم، وأظن أنه لو تيسر ذلك لم يقبلوه ولم يصدقوه ولتأولوه ودافعوا فيه، وإلا لصدقوا ما رووه وصححوه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ذلك، وكأنهم اقتدوا بأمة المؤمنين عائشة لروايتهم فى شأنها (خذوا نصف دينكم من الحميراء) [٧٠٢] قد روت فى حق على (ع) ما سمعته قريبا وحضرت وصية النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إليه كما قاله خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين فى شعره الذى مر عليك، وقد خرجت تحاربه مع أنها سمعت رسول الله يقول لها فى حق على (عليه السلام) (ستقاتليني يوما وأنت ظالمة له وتنبحك فى طريقك كلاب الحوئب) فلما سارت إلى البصرة ووصلت ذلك الماء نبحتها كلابه فسألت عن اسمه فقيل ماء الحوئب فقالت: ردونى فإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول كذا وكذا وذكرت الحديث، فلفق لها طلحة والزبير رجالا من الأعراب وقد جعلوا لهم جعلًا [صفحة ٣٤٣] ورشوة فشهدوا عندها أنه ليس بماء الحوئب فقبلت الإنكار بعد الإقرار وصدقت شهادة الأعراب كأن رسول الله لم يخبرها بذلك، والعجيب أنها بعد ذلك كتبت إلى حفصة تبشرها أن عليا لما بلغه كثرة جمعنا بقى متحيرا وصار كالفرس الأشقر إن تقدم عقر وإن تأخر نحر حتى قال فى ذلك كله سهل بن حنيف الأنصارى رحمه الله عذرنا الرجال بحرب الرجال++ فما للنساء وما للسباب أما حسبنا ما أتينا به++ لك الخير من هتك ذاك الحجاب ومخرجها اليوم من بيتها++ يعرفها الذنب نبج الكلاب إلى أن أتانا كتاب لها++ مشوم بأقبح ذاك الكتاب وكل هذا ذكره ابن أبى الحديد ورواه غيره من أهل السير فروايتة وأصحابه شيئا والقول بخلافه شئ آخر: ولا أدرى كيف قال: ليس على بالالإمامة نص صريح وإنما هو تعريض وتلويح بعد روايته لحديث الغدير وقول عمر لعلى (عليه السلام) ذلك اليوم: هنيئا لك يا بن أبى طالب أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة [٧٠٣] كما روى أيضا عن ابن عباس قال دخلت على عمر فى أول خلافته وقد ألقى له صاع من تمر على خصفه فدعانى إلى الأكل فأكلت ثمرة واحدة وأقبل يأكل حتى أتى عليه ثم شرب من جر كان عنده، واستلقى على مرفقه له وطفق يحمد الله يكرر ذلك، ثم قال: من أين جئت يا عبد الله قلت: من المسجد قال: كيف خلفت ابن عمك فظننته يعنى عبد الله بن جعفر فقلت خلفته يلعب مع أتراب له، فقال: لم أعن [صفحة ٣٤٤] ذلك وإنما عنيت عظيمكم أهل البيت، قلت: خلفته يمتح بالغرب [٧٠٤] على نخيلايت بنى فلان وهو يقرأ القرآن، قال: يا عبد الله عليك دمء البدن إن كنتمتيها هل بقى فى نفسه شئ من أمر الخلافة؟ قلت: نعم قال: أيزعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نص عليه، قلت: نعم وأزيدك أنى سألت أبى عما يدعيه فقال: صدق، فقال عمر: لقد كان من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى أمره ذرو [٧٠٥] من القول لا يثبت حجة ولا يقطع عذرا، ولقد كان يربع [٧٠٦] فى أمره وقتا ولقد أراد فى مرضه أن يصرح باسمه

فمنعت من ذلك إشفاقا وحيطة على الإسلام، لا- ورب هذه النبىء لا- تجتمع عليه قريش أبدا، ولو وليها لانتقضت عليه العرب من أقطارها، فعلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنى علمت ما فى نفسه فأمسك، وأبى الله إلا إمضاء ما حتم [٧٠٧]. قال ابن أبى الحديد: ذكر هذا الخبر أحمد بن أبى طاهر صاحب كتاب تاريخ بغداد فى كتابه مسندا [٧٠٨] انتهى فانظر إلى قولهم أنه ليس على إمامة على (عليه السلام) نص صريح وإنما هو تعريض وتلويح فإنه مأخوذ من قوله هنا: لقد كان من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى أمره ذرو من القول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذرا، وقوله: فمنعت من ذلك، لا يريد به الحقيقة بمعنى أنه قال للنبي (صلى الله عليه وآله) لا تفعل لعدم قدرته على ذلك فى ذلك الوقت، لكنه أراد أنى قلت قولاً علم من رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنا نخالفه لو صرح باسم على (عليه السلام) فترك ذلك لعدم الفائدة، وأشار بهذا إلى قصة الكتاب حيث قال النبي [صفحة ٣٤٥] (صلى الله عليه وآله) للحاضرين عنده: (هلم اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا) فقال عمر: اهجر استفهموه، فاختلف الحاضرون، فقالت طائفة: قربوا إليه يكتب لكم، وقالت طائفة أخرى: القول ما قاله عمر، فغضب النبي (صلى الله عليه وآله) وقال: (قوموا عنى فلا- ينبغى عند نبي تنازع) وهذا الحديث مروى فى صحاح القوم كصحيح البخارى وصحيح مسلم وغيرهما وهو بالغ حد التواتر فى الجملة، وألفاظه مختلفة بالزيادة والنقص، وصوره ما ذكرناه متفق عليها وذكره ابن أبى الحديد بلفظه مرة وأشار إليه مرارا. ثم يقال لابن أبى الحديد: ليس دل هذا الحديث على النص من قول على (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نص عليه وقوله حق عندك لأنه مع الحق، ومن شهادة عمه العباس له بذلك، فأين قولك، أنه لا- نص هناك وإنكارك على الإمامية دعواه؟ أولست بإنكارك النص كذبت عليا، ورددت شهادة العباس ولم تكن كذبت الإمامية خاصة؟ وأين قولك فى كثير من المواضع: إن عليا لم يحتج على الصحابة بالنص، وهذا الخبر ينص على ذلك من قول عمر: أيزعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نص عليه، ومن قول ابن عباس: نعم، أفما فى هذا دلالة صريحة على أن عليا (عليه السلام) كان طالبا للخلافة محتجا على ذلك بنص الرسول (صلى الله عليه وآله) وأن عمر قد علم ذلك وسمعه، وأن ابن عباس كذلك وأن العباس سمعه وشهد له، افتري باقى الصحابة لم يسمعوا ذلك! ولا ضير أيضا لو لم يسمعوا إذا كان الخصم قد سمع الدعوى والحجة عليها. ثم يقال له أيضا أليس فى كلام عمر تناقض بين لأنه أنكر النص أو لا وذكر أنه لا نص وإنما هو شئ من القول لا تقوم به الحجة ولا يقطع العذر [صفحة ٣٤٦] ثم قال ولقد أراد رسول الله فى مرضه أن يصرح باسمه، أفليس يدل هذا القول على أن عمر قطع أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يريد التصريح باسم على (عليه السلام) وتعيينه للخلافة فأخبر أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نص عليه بهذه الإرادة، وإذا علم ذلك فلا يحتاج إلى اللفظ لأن الحاجة إلى اللفظ إنما هى لإبراز ما فى الضمير، وإذا كان القصد معلوما من الإشارة فلا حاجة إلى اللفظ، وإذا علم عمر من إشارة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الكتاب إرادته النص على على (عليه السلام) فقد علم النص عليه، فكيف يقول لا نص؟ فدل قوله على أنه رد على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قضاءه ومنعه من إنفاذ حكمه. ثم يقال له أيضا: أى ضرر على الإسلام إذا ولى الأمة أعلمهم بالكتاب والسنة وأشجعهم وأتقاهم وأقربهم إلى الرسول قرابة حتى يشفق على الإسلام من ولايته وهو الذى شيد الإسلام بسيفه ومهد قواعده بجهاده؟ وكيف لا تجتمع عليه قريش بعد نص النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وأنت تزعم أن الصحابة لا يخالفون نص النبي (صلى الله عليه وآله)؟ وكيف تنتفض عليه العرب مع النص عليه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أليس هذا إخبارا صريحا من عمر عن تعمد قريش لمعصية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومخالفته وعدم اعتنائهم بنصه فأين زعمك أن الصحابة لو سمعوا نصا من النبي (صلى الله عليه وآله) لما خالفوه، وهذا عمر يخبر عنهم وهو منهم أنهم ملتزمون بمخالفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) إذا نص عليه وصرح باسمه، فحديثك كله نص فيما نقول وشاهد على ما ندعى، فبطل إنكارك ما قلناه، وكل ما أوردناه على ابن أبى الحديد وارد عن عمر حرفا بحرف، ثم يقال له أيضا: هب أن قريشا تخالف نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم) وتعصيه لم ابتدأت أنت بذلك وبادرت إلى المخالفة ومنعته من التصريح باسم على [صفحة ٣٤٧] (عليه السلام)، وتحملت مخالفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وابتدعتها لقريش وجرأتهم عليها وطرقها لهم والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

حى، ولم وافقتهم وشاركتهم فى مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعصيته بعد وفاته فى عدولهم عن وصيه إلى غيره وكنت أنت المتقدم لهم فى ذلك وأول الساعين فيه وأعظم المساعدين عليه؟ وهلا كنت مساعدا لمن نص عليه النبى (صلى الله عليه وآله) كما ساعدت غيره؟ وكيف تركت من قصد النبى (صلى الله عليه وآله) توليته وعدلت عنه وبادرت إلى بزه خلافته وسارعت إلى نصب من لم يشر إليه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى هذا الأمر وادعيت أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رضيه للدين فرضيته للدنيا؟ وهلا عدلت عن ذلك كله إلى طاعة الرسول حيا وميتا ولا يضرك عصيان من عصى؟ فما أدرى ماذا تصنع المعتزلة أيكذبون هذه الأحاديث المروية من الكتب الصحيحة عندهم؟ أم يكذبون عليا (عليه السلام) فى دعواه نص الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه ويردون شهادة العباس بذلك له؟ أم يكذبون عمر الذى افتعلوا فى شأنه (إن الملك ينطق على لسانه) فى إخباره عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه أشار إلى على (عليه السلام) بالخلافة فى أيام حياته وقصد التصريح به فى مرضه وأن المنع من التصريح باسمه إنما جاء من قبله مع أن ذلك معاندة لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وردا لأمره وجرأه على الله فى مخالفته، وليت شعري كيف يتابع هؤلاء القوم من يحرم الحلال ويحلل الحرام ويقبلون قوله ويقدمونه على نص الكتاب والسنة، فإذا أخبر عن نفسه بأنه عصى وخالف الرسول (صلى الله عليه وآله) كذبوه، وهذا يدل على أنهم قد تحيلوا على التقليد المحض فى مذهبهم والتصديق الصرف لأسلافهم، فهم مذعنون لهم فيما قالوه وإن خالف ما رووه وصححوه وجملة الأمران الأولين قصدوا إلى إنكار النصوص الواردة عن النبى (صلى الله عليه [صفحة ٣٤٨] وآله وسلم) على على (عليه السلام) وإخفائها وسترها ما استطاعوا قولوا وفعلا والآخرين من معتزلة وأشاعرة ورعاع الناس وأهل الأطماع فى الدنيا قلدوهم فى ذلك واتبعوهم على غير بصيرة، فتراهم يروون النص الصريح ويقولون ليس هذا بنص صريح، والمنصف المتأمل فى أمرهم إذا نظر إلى أقوالهم لا يختلجه الشك ولا يدخله الريب فى أن هذه طريقتهم ودأبهم، وليتهم إذا أخفوا نصوص إمامة على (عليه السلام) اقتصروا على ذلك ولم يتعدوا عنه إلى تزويرهم الأخبار فى ذمه واختلاقهم الأحاديث فى فضائل المتقدمين عليه ليعارضوا بها ما لم يجدوا إلى إخفائه وستره سبيلا من مناقبه مثل خطبة ابنه أبى جهل وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غضب عليه لذلك وأنه قال: (إن آل أبى طالب ليسوا لى بأولياء) إلى غير ذلك مما ذكروا من الأكاذيب وسيأتى لهذا المبحث كشف وبيان فى موضع هو أخلق بذكره من هنا فترقب والحاصل أنه لولا فعل الشيخين بأمر المؤمنين وتهجينهما أمره وتصغيرهما قدره لكانت النصوص المذكورة على إمامته زاهرة أقمارها، مشرقة شمسها، مضيئة أنوارها تملأ عين كل ناظر وتقرع سمع كل باد وحاضر، لكنهما أطفئا تلك الأنوار الظاهرة وأخفيا تلك الشمس الزاهرة ولولاهما لم يخالف أمير المؤمنين (عليه السلام) أحد من الناس وكان أجل قدرا من أن يضام ويجترأ أحد من الناس على منازعته ولقد صرح بهذا معاوية بن أبى سفيان فى كتابه إلى محمد بن أبى بكر وهو غير متهم على الشيخين قال فى ذلك الكتاب (فقد كنا وأبوك معنا فى حياة نبينا نرى حق ابن أبى طالب لازما لنا، وفضله مبرزا علينا، فلما اختار الله لنبىه ما عنده، وأتم له ما وعده، وأظهر دعوته وأفلج حجته قبضه الله إليه فكان أبوك وفاروقه أول من ابتزه وخالفه، على ذلك اتفقا واتسقا إلى آخر ما قال من شبه هذا فلقد صدق وليس بصدوق روى هذا الكتاب ابن أبى الحديد عن نصر بن [صفحة ٣٤٩] مزاحم المنقرى وكان عند ابن أبى الحديد ثقة ثبتا فى الحديث [٧٠٩] فأعطى قول معاوية أن مخالفته لعلى (عليه السلام) ومناواته له إنما كانت لما فعلاه من ابتزاز حقه فى أول الأمر فكان ذلك مطمعا لمعاوية فى نيل الرئاسة ومجسرا له على المخالفة، ولم يكن ذلك منه لعدم علمه بفضل على (عليه السلام) ولا لجهالته بعدم لزوم حقه على الناس فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وما ذاك إلا- لما بينه النبى (صلى الله عليه وآله) من فضله وما ألزمه الناس من حقه بالقول والفعل، ولا يكون ذلك إلا بنص عليه، فلعمري أن فى قول معاوية إقرارا بالنص من جهة اللزوم وتصريحا بمخالفة الشيخين له وذلك هو ما نقول، وهو أعظم حجة على معاوية حيث صرح بتعمده مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى خلعه ما لزمه من حق على (عليه السلام) تقليدا لفلان وفلان فقد ظهر الحق وتوجه النقض على ابن أبى الحديد وأصحابه وبطل ما كانوا يعملون. فإن قيل: كيف قبحتهم على المعتزلة صرف ألفاظ الأخبار عن نصوصها والعدول بها عن ظواهرها مع أنهم قصدوا بذلك التوفيق بينها وبين فعل

الصحابه وأنتم جوزتم لأنفسكم صرف ألفاظ القرآن الدالاه على صدور المعصيه من الأنبياء مثل [وعصى آدم ربه فغوى] [٧١٠] وغيرها عن نصوصها وظواهرها إلى مجازات بعيدة كترك الأولى وفعل المرجوح وغير ذلك، فكيف جاز لكم صرف اللفظ عن صريحه إلى بعض احتمالاته البعيدة ولم يجز للمعتزله ذلك؟ قلنا: هذه الحجته هي التي ركن إليها ابن أبى الحديد وقوم من أصحابه واستطاعوا على الإماميه بها وهي أوهن من بيت العنكبوت، والجواب عنها أن نقول: إنا إنما صرنا إلى ما صرنا إليه من صرف الألفاظ [صفحة ٣٥٠] القرآنيه الدالاه على صدور المعاصي من الأنبياء عن ظواهرها إلى المجازات مثل ترك الأولى وفعل المرجوح لما ثبت من وجوب عصمه الأنبياء عليهما السلام عن مواقع الذنوب والخطايا كبائرهما وصغائرها بالدليل القاطع من العقل والنقل، فلذلك حملنا الألفاظ الواردة فى صدور المعاصي منهم على ترك الأولى وفعل المرجوح وما أشبه ذلك، وعدلنا بها عن مفادها ظاهرا إلى مجازات بعيدة طلبا للتوفيق بين الدليلين المعلومين، وهربا من تناقض الأمرين القطعيين، ولولا ما قام من الدليل المقطوع به من العقل والنقل على نزاهة الأنبياء من مباشرة الذنوب وطهارتهم من مقارفة المعاصي والعيوب لتركنا الألفاظ على حالها، وأبقيناها على مفادها، ولم نحتاج إلى تكلف التأويلات، على أن المعتزله قد شاركونا فى تأويلها ووافقونا على صرفها فى غير معانيها لوجوب عصمه الأنبياء عندهم، غاية الأمر أنهم حملوها على الصغائر المكفرة لوجوب عصمه الأنبياء عندهم عن الكبائر خاصة، أما التأويل فعليه الاتفاق بيننا وبينهم وليس الأمر فى الصحابه كذلك فإنهم غير معصومين باتفاق الأمة ولم يكن منهم من قيل بعصمته إلا صاحبنا الذى نحن بصدد إثبات النص عليه، فلما كان الصحابه غير معصومين قطعنا لم يجز صرف الألفاظ الصريحه عن معانيها إذا خالفت أفعالهم ولم يسغ رد نصوص الكلمات الصحيحه إذا ناقضت سيرتهم إذ لا داعى إلى ذلك بعد انتفاء عصمتهم وجواز وقوع المعصيه منهم والسهو والغلط عليهم، فهذا فصل ما بين الأمرين والفارق ما بين الحالين فما ظنك بعد هذا بما إذا كان وقوع العصيان منهم معلوما وصدور المخالفة لله ورسوله منهم متحققا، أيجوز تخليه اليد من نص اللفظ المعلوم الصدور ممن قوله حجه وتركه والعدول به إلى غير معناه لتصحيح أفعالهم الباطله فى نفسها فنكون قد تركنا المعلوم للموهوم؟ حاشا ما يقول بذو عقل فضلا عن ذى فضل فثبت المراد وان دفع الأيراد. وأما الأمور الصادره من النبى (صلى الله عليه وآله) فى شأن أمير المؤمنين [صفحة ٣٥١] من أفعال وأقوال تنبئ عن عظيم منزلته وجلالته قدره ورفع شأنه، وتدلل على إبانته إياه على غيره، وتومى إلى إرادته رئاسته وتشير إلى قصد النبى (صلى الله عليه وآله) إظهار إمامته فهى كثيره. فأما الأفعال فمنها مؤاخاه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) فإنه قد اتفق الناس على أن النبى (عليه السلام) حين آخى بين أصحابه آخى بين على ونفسه، وصفة المؤاخاه رويها عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن العباس، قال ابن عمر: لما آخى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين صحابته جاءه على بن أبى طالب (عليه السلام) وعينه تدمعان فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بينى وبين أحد فسمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: (أنت آخى فى الدنيا والآخرة) [٧١١]. وفى حديث ابن عباس قال: لما آخى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين أصحابه من المهاجرين والأنصار وهو أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) (آخى بين أبى سكر وعمر وآخى بين عثمان بن عفان وبين عبد الرحمن بن عوف وآخى بين طلحه والزبير وآخى بين أبى ذر والمقداد ولم يؤاخ بين على بن أبى طالب وبين أحد منهم خرج على مغضبا إلى أن قال: (أغضبت حين آخيت بين المهاجرين والأنصار ولم أؤاخ بينك وبين أحد منهم؟ أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى إلا من أحبك فقد حف بالأمن والإيمان ومن أبغضك أماته الله ميتة [صفحة ٣٥٢] جاهليه) [٧١٢]. وأما قول النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى أخى فهو كثير فى الأحاديث المتقدمه والآتية وغيرها، وهذا الفعل من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعلى (عليه السلام) يدل على أمرين. أحدهما: إن عليا (عليه السلام) لا يماثله أحد من الصحابه ولو كان له مثل أو شبيه منهم لآخاه. والثانى: إن عليا (عليه السلام) مماثل لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى صفاته إلا ما خرج بدليل قاطع لأن حقيقة الأخوة رجوع شيئين أو أكثر إلى أصل واحد فهى إذن مماثله بين اثنين فى صفة أو صفات، فمن النسب مماثله شخصين فى التولد من أبوين معا أو من أحدهما، وبين المؤمنين مماثلتهم فى الإيمان، وأخوة على (عليه السلام) للرسول (عليه السلام) مماثله فى صفاته، ولما كانت غير معينه فى شئ ولا

مخصوصة بصفة كانت عامة لكل الصفات إلا ما علم انتفاؤه كالتولد من أبوين أو من أحدهما للعلم بانتفاء ذلك، ومثل النبوة لختها بالنبي (صلى الله عليه وآله) كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فبقى ما سواهما من الصفات داخلا فى عموم المماثلة مثل العلم والعصمة والأفضلية على الخلق والإمامة كما قال الحسن البصرى فرسول الله (صلى الله عليه وآله) خير الناس نفسا وخيرهم آخا، فمؤاخاة النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى دالة على أن عليا هو الصالح لمماثلته فى صفاته والقيام مقامه بعد وفاته، لأن من جملة ما ماثله فيه الإمامة فهو الإمام بعده وأن من سواه غير صالح لمماثلة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلا لآخاه، ولا مستحقا لمساكلة على (عليه السلام) [صفحة ٣٥٣] وإلا لآخى بينه وبينه، فمفاده أنه لا يصلح أحد من الصحابة غير على (عليه السلام) للقيام مقام النبي (صلى الله عليه وآله) فى دينه وأمتة من بعده، فهذا الفعل يكاد يلحق بالنصوص الصريحة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) إن لم يكن من أدلها وأوضحها عند إعطاء التأمل حقه وليس من أدلة الإشارات والأمارات كما ترى، والعجب كيف تقتضى صحبه أبى بكر لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الغار عند أبى عبيدة وعمر إرادة رسول الله (صلى الله عليه وآله) تقديمه عليهما بزعمهما فيمتنعان من التقدم عليه يوم السقيفة كما رواه ابن أبى الحديد [٧١٣] وغيره من قولهما مع ما فى أمر صحبته الغار من اليراد وعدم تحقق السلامة من الطعن كما سلف منا إشارة إليه ولا تقتضى مؤاخاة النبي (صلى الله عليه وآله) عليا عندهما إرادة تقديمه على الناس كافة مع ما فيها من التشريف الظاهر، والتفضيل البين، والتنويه الواضح بشأن أمير المؤمنين (عليه السلام) مع ما يشاركه من الأفعال والأقوال، والمدح العظيم والثناء الجسيم من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه ما هذا إلا عناد وإنكار صريح الفضل أمير المؤمنين (عليه السلام)؟ فأعاذنا الله تعالى من الغفلات وقد تقدم هذا كلام فى موضع دعت الحاجة إلى ذكره فيها وأوضحنا هناك فيه ما ينتفع به ههنا.

مبيت على ليلة الهجرة فى فراش النبي

ومنها إباتة النبي (عليه السلام) عليا (عليه السلام) على فراشه لما أراد مشركوا قريش قتله فى داره، ونحن نذكر من ذلك ما ذكره ابن أبى الحديد عن شيخه أبى جعفر الإسكافى المعتزلى فى نقضه على الجاحظ، ونكتفى به فإنه قد أتى من ذلك بما لا ينبغى الزيادة عليه، قال فى جواب الجاحظ: (ثم يقال له: ما بالك أهملت أمر مبيت على (عليه السلام) على الفراش بمكة ليلة الهجرة هل نسيته أم تناسيته؟ فإنها المحنة العظيمة والفضيلة الشريفة التى [صفحة ٣٥٤] إذا امتحنها الناظر وأجال فكره فيها رأى تحتها فضائل متفرقة ومناقب متفاوتة وذلك أنه لما استقر الخبر عند المشركين أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مجمع على الخروج من بينهم والهجرة إلى غيرهم قصدوا إلى معالجته وتعاقدوا على أن يبيتوه فى فراشه وأن يضربوه بأسياف كثيرة بيد كل صاحب قبيلة من قريش سيف منها ليضيع دمه بين الشعوب ويتفرق بين القبائل ولا يطلب بنوا هاشم بدمه قبيلة واحدة بعينها من بطون قريش وتحالفوا على تلك الليلة واجتمعوا عليها فلما علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذلك من أمرهم دعا أوثق الناس عنده وأمثلهم فى نفسه وأبذلهم فى ذات الله لمهجته وأسرعهم إجابة إلى طاعته فقال له: (إن قريشا قد تحالفت على أن تبيتنى هذه الليلة فامض إلى فراشى ونم فى مضجعى والتف فى بردى الحضرمى ليروا أنى لم أخرج وإنى خارج إن شاء الله تعالى) فمنعه أولا من التحرز وأعمال الحيلة وصدده عن الاستظهار لنفسه بنوع من أنواع المكاييد والجهات التى يحتاط بها الناس لنفوسهم والجاه إلى أن يعرض نفسه لظلمات السيوف الشحيذة من أرباب الحق والغیظة فأجاب إلى ذلك سامعا مطيعا طيبة بها نفسه ونام على فراشه صابرا محتسبا واقيا له بمهجته ينتظر القتل ولا نعلم فوق بذل النفس درجة يلتسمها صابر ولا يبلغها طالب (والجود بالنفس أقصى غاية الجود) ولولا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علم أنه أهل لذلك لما أهله ولو كان عنده نقص فى صبره أو فى شجاعته أو فى مناصحته لابن عمه واختير لذلك لكان من اختاره (صلى الله عليه وآله) منقوصا فى رأيه مقصرا فى اختياره ولا يجوز أن يقول هذا أحد من أهل الإسلام وكلهم يجمعون على أن الرسول (صلى الله عليه وآله) عمل بالصواب وأحسن فى الاختيار ثم فى ذلك إذا تأمله المتأمل وجوه من الفضل

منها أنه وإن كان عنده فى موضع الثقة فإنه غير مأمون عليه ألا يضبط السر فيفسد التدبير بإفشائه تلك الليلة إلى من يلقيه إلى الأعداء ومنها أنه وإن كان ضابطا للسر ثقة عند من اختاره [صفحة ٣٥٥] فغير مأمون عليه الجبن عند مفاجأة المكروه ومباشرة الأحوال فيفر من الفراش فيفطن لموضع الحيلة ويطلب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيظفر به ومنها أنه وإن كان ثقة ضابطا للسر شجاعا نجدا فلعله غير محتمل للمبيت على الفراش لأن هذا خارج عن الشجاعة إذ قد أقامه مقام المكتوف الممنوع، بل هو أشد مشقة من المكتوف الممنوع، لأن المكتوف الممنوع يعلم من نفسه أنه لا سبيل إلى الهرب وهذا يجد السبيل إلى الهرب وإلى الدفع عن نفسه ولا يهرب ولا يدافع، ومنها أنه وإن كان ثقة ضابطا للسر شجاعا محتملا للمبيت على الفراش فإنه غير مأمون أن يذهب صبره عند العقوبة الواقعة والعذاب النازل بساحته حتى ييوح بما عنده ويصير إلى الإقرار بما يعلمه وهو أنه أخذ طريق كذا فيطلب فيؤخذ فلهذا قال علماء المسلمين: إن فضيلة على (عليه السلام) تلك الليلة لا نعلم أحدا من البشر نال مثلها إلا ما كان من إسحاق وإبراهيم عند استسلامه للذبح ولولا أن الأنبياء لا يفضلهم غيرهم لقلنا إن محنة على أعظم لأنه قد روى أن إسحاق تلكا لما أمره أن يضطجع وبكى على نفسه وقد كان أبوه يعلم أن عنده فى ذلك وقفة ولذلك قال له [انظر ماذا ترى] [٧١٤] وحال على (عليه السلام) بخلاف ذلك فإنه ما تلكا ولا تتع ولا تغير لونه ولا اضطربت أعضاؤه - " أن قال " - وذلك لعلم كل واحد منهما أن أحدا لا يصبر على ثقل هذه المحنة ولا يتورط هذه الهلكة إلا - من خصه الله بالصبر على مشقتها والفوز بفضيلتها وله من جنس ذلك افعال كثيرة " ثم قال " : إنه قد ثبت بالتواتر حديث الفراش " قال " : وقال أهل التفسير أن قوله تعالى: [ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين] [٧١٥] كناية عن على (عليه السلام) ثم ذكر إن مكرهم توزيع السيوف على بطون قريش ومكر الله هو منام على على الفراش " قال " : وقد روى المفسرون كلهم أن قول الله [صفحة ٣٥٦] تعالى: [ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاء الله] [٧١٦] أنزلت فى على (عليه السلام) ليلة المبيت على الفراش " ثم ذكر جوابه عن دعوى الجاحظ أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلى ليلة المبيت (نم فلن يخلص إليك شئ تكرهه) فقال قال شيخنا أبو جعفر: هذا هو الكذب الصراح والتحريف والادخال فى الرواية ما ليس منها والمعروف المنقول أنه قال له ثم أورد الرواية وقال: ولم ينقل ما ذكره الجاحظ وإنما ولده أبو بكر الأصم وأخذه الجاحظ ولا أصل له، ولو كان هذا صحيحا لم يصل إليه مكروه وقد وقع الاتفاق أنه ضرب ورمى بالحجارة إلى آخر ما قال [٧١٧]. أقول وهذا الأمر إذا تدبره منصف عرف يقينا أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما كان يؤهل للأمر العظام إلا أخاه عليا فيشير إلى أن عليا هو الذى يقوم مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى عظام الأمور فهو خليفته فى أمره حيا وميتا فأين عمرو [٧١٨] عن هذا فإذا ذكر لصاحبه الغار لم يذكر لصاحبنا الفراش أليس فى تركه ذكر ذلك والإعراض عنه دليل واضح على أن قصد القوم صرف الأمر منه إلى غيره وإخفاء ماله من الفضل فكيف يستبعد منهم كتمان النص ومخالفته وهذا ظاهر لكل فاهم.

رد على للودائع بمكة

ومنها إبقاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا بمكة بعد خروجه لأداء أماناته قال ابن أبى الحديد: قال شيخنا أبو جعفر: والمعروف المنقول أنه قال له: (أذهب فاضطجع فى مضجعى وتغش ببرد الحضرى فإن القوم سيفقدونى ولا يشهدون مضجعى فلعلهم إذا رأوك يسكنهم ذلك حتى يصبحوا فإذا أصبحت فلتقم فى أداء أمانتى). [صفحة ٣٥٧] وقال ابن أبى الحديد قال محمد بن إسحاق فى كتاب المغازى لم يعلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحدا من المسلمين ما كان عزم عليه من الهجرة إلا على بن أبى طالب وأبا بكر بن أبى قحافة أما على (عليه السلام) فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أخبره بخروجه وأمره أن يبيت على فراشه يخادع المشركين عنه ليروا أنه لم يبرح فلا يطلبوه حتى تبعد المسافة بينهم وبينه وأن يتخلف بعده بمكة حتى يؤدى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الودائع التى عنده للناس وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استودعه رجال من مكة ودائع لهم لما يعرفونه من أمانته وأما أبو بكر فخرج معه [٧١٩] انتهى. وهذا الفعل من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه إشارة ظاهرة إلى أن

عليا (عليه السلام) هو القائم مقامه فيما ينوبه والمؤدى عنه إذا غاب ما يلزم عليه أدائه فى حضوره فهو خليفته فى جميع الأمور وأين غيره من هذين الأمرين وأين يقعون فى منزلة هذين الموضوعين كلا بل ليس لهما إلا أبو حسن على صلوات الله وسلامه عليه.

حديث سد الأبواب، إلا باب على

ومن الأفعال التى أبان بها الرسول (صلى الله عليه وآله) عليا (عليه السلام) وأظهره بفضل لا يدانيه فيه أحد تركه بابه مفتوحا إلى المسجد حين سد أبواب الصحابة مع إخباره أن ذلك عن أمر الله تعالى والأمر فيه مشهور [٧٢٠]. قال ابن أبي الحديد الحديث العشرون كانت لجماعة من الصحابة أبواب [صفحة ٣٥٨] شارع فى مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فقال يوما سدوا كل باب فى المسجد إلا باب على فسدت فقال فى ذلك قوم حتى بلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقام فيهم فقال إن قوما قالوا فى سد الأبواب وتركى باب على (عليه السلام) إنى ما سددت ولا فتحت ولكنى أمرت بأمر فاتبعته رواه أحمد فى المسند مرارا وفى كتاب الفضائل [٧٢١]. قلت: فى هذا ما لا يخفى على عارف منصف من الإشارة البينة إلى إمامة أمير المؤمنين لأن الله حيث لم يجز لأحد من الصحابة مساواته فى فتح باب إلى المسجد ولم يرض بمشاركتهم إياه فى ذلك، بل جعله فى ذلك شريكا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومثيلا فيرضى بعد ذلك لهم أن يتقدموه إلى مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو يجوز أن يكون أبو بكر وعمر و عثمان أمراء عليه وحكاما وأئمة له كما يزعم الخصم وهؤلاء هم الذين لم يرض الله بالأمس بمساواتهم إياه فى باب شارع إلى المسجد، أترى يعقل ذلك عاقل ويعتقده رشيد، وفى الحديث أيضا دلالة على أن بعض الصحابة كانوا يتهمون النبى (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) ولا يسلمون له فيه ما فعل به وما قال، ويطلبون مخالفته فى ذلك ما استطاعوا ولذلك قالوا فيه ما أوجب أن يقوم فيهم ويخبرهم أن ما فعل بعلى (عليه السلام) من التشريف عليهم عن الله لا عن نفسه وذلك فى حياته وسلطانه فما ظنك بعد وفاته.

مناجاة النبى لعلى يوم الطائف

ومنها مناجاة النبى (صلى الله عليه وآله) عليا (عليه السلام) يوم الطائف روى ابن أبي الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند أن النبى (صلى الله عليه وآله) دعا عليا (عليه السلام) فى غزاة الطائف فانتجاه وأطال نجواه حتى كره قوم من الصحابة ذلك، فقال قائل منهم: [صفحة ٣٥٩] لقد أطال اليوم نجوى ابن عمه فبلغه (صلى الله عليه وآله) ذلك فجمع منهم قوما ثم قال: (إن قائلًا قال لقد أطال اليوم نجوى ابن عمه، أما إنى ما انتجيتيه ولكن الله انتجاه) [٧٢٢] فانظر إلى ما تضمنه هذا الفعل من الرفعة لعلى (عليه السلام) وعلو المنزلة التى تقصر عن تناول أذناها يد المتناول، وأوليس صريحا فى أن عليا (عليه السلام) هو المخصوص بالعناية الإلهية بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والمؤهل من الله تعالى: للفيوضات القدسية؟ أفليس فى هذا إشارة بينة إلى أنه (عليه السلام) هو التالى للنبى (صلى الله عليه وآله) فى الدرجة والمرشح من الله من بعده للرئاسة فهو الإمام بعده والخليفة؟ ثم إن هذا الحديث كسابقة فى الدلالة على أن بعض الصحابة يسؤهم ما كان يفعله النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعلى (عليه السلام) من التشريف والتفضيل، وينكرون عليه ما يميزه به من التعظيم والتبجيل، ويتهمونه فى ذلك بأنه لحجبه إياه وميله إليه لا لأمر الله إياه بذلك ولذا قال فى جوابهم: (ما انتجيتيه ولكن الله انتجاه) والمراد أن الله أمرنى بنجواه وأن الله لا ينتجى أحدا ولا يخلو بأحد وإذا كانوا ينكرون على النبى (صلى الله عليه وآله) فعله وقوله فى على (عليه السلام) وهو حى فهم إلى إنكار فعله به بعد وفاته أقرب ولمخالفة قوله فيه إذ ذاك أشد لزوال ما كانوا يحذرونه من عقوبته لقهره عليهم وقوته ويرشدك إلى هذا ترك عمر وأصحابه يوم السقيفة ذكر ما كان النبى (صلى الله عليه وآله) خص به عليا (عليه السلام) من هذا الفعل وشبهه مما هو معلوم عند كل الصحابة بل تركهم ذكر على بالمرء وإكثارهم من ذكر الغار والاحتجاج به لأبى بكر فمن كان هذا شأنهم لا يبعد منهم إنكار النص على على (عليه السلام) إذ ليس ذلك إلا كإنكارهم مناقبه

ذلك اليوم وقد حصل منهم كما ترى فأين [صفحة ٣٦٠] المستبعدون عليهم مخالفة نص النبي (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) عن هذا وشبهه مما تقدم ويأتى؟ وهل بقى للاستبعاد بعد ذلك مجال فتأمل.

اختصاص النبي بعلى فى الحضر والسفر

ومنها اختصاص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) فى أسفاره وحضره ومشاركته له فى أموره من حله وارتحاله ومسيره ونزوله، وأنه صاحب رحله فى سفره والملاصق له وقت سيره، ومستودع سره فى كل أحواله وأوقاته، وكل ذلك المذكور مشهور وفى التواريخ والسير مسطور بحيث لا ينكره إلا جاهل أو متجاهل ولقد ذكر (عليه السلام) من ذلك ما روى فى النهج قال (عليه السلام) وهو يخبر عن حاله مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (وقد علمتم موضعى من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقرباءة القريبة، والمنزلة الخصيصة، وضعنى فى حجره وأنا وليد يضمنى إلى صدره، ويكنفنى فى فراشه ويمسنى جسده، ويشمنى عرفه، وكان يعض الشئ ثم يلقمنيه، وما وجد لى كذبه فى قول، ولا خطلة فى فعل) إلى أن قال: (ولقد كنت أتبعه اتباع الفصيل إثر أمه، يرفع لى كل يوم علما من أخلاقه، ويأمرنى بالافتداء به، ولقد كان يجاور فى كل سنة بحراء فأراه ولا يراه غيرى، ولم يجمع بيت واحد يومئذ فى الإسلام غير رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخديجة وأنا ثالثهما أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال: (هذا الشيطان قد آيس من عبادته إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا- أنك لست بنبي ولكنك لوزير وإنك لعلى خير) [٧٢٣]. قال ابن أبى الحديد روى الفضل بن العباس قال: سألت أبى عن ولد [صفحة ٣٦١] رسول الله (صلى الله عليه وآله) المذكور أيهم كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له أشد حبا فقال: على بن أبى طالب فقلت سألتك عن بنيه، فقال: إنه كان أحب إليه من بنيه جميعا وأرأف ما رأيناه زايه [٧٢٤] يوما من الدهر منذ كان طفلا إلا أن يكون فى سفر لخديجة، وما رأينا أبا أربابن منه بعلى ولا ابنا أطوع لأب من على له [٧٢٥].

بين أم سلمة و عائشة حول الخروج إلى البصرة

وروى ابن أبى الحديد عن أبى مخنف قال جاءت عائشة إلى أم سلمة تخادعها على الخروج للطلب بدم عثمان فقالت لها: يا بنت أبى أمية أنت أول مهاجرة فى أزواج رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأنت كبيرة أمهات المؤمنين، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقسم لنا من بيتك، وكان جبرئيل (عليه السلام) أكثر ما يكون فى منزلك، فقالت أم سلمة: لأمر ما قلت هذه المقالة، فقالت عائشة: إن عبد الله أخبرنى أن القوم استتابوا عثمان فلما تاب قتلوه صائما فى شهر حرام، وقد عزمتم على الخروج إلى البصرة ومعى الزبير وطلحة فاخرجى معنا لعل الله يصلح هذا الأمر على أيدينا وبننا، فقالت أم سلمة، إنك بالأمس تحرضين على عثمان وتقولين فيه أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلا نعتلا، وإنك لتعرفين منزلة على بن أبى طالب أى منزلة كانت عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأذكرك؟ قالت: نعم، أتذكرين يوم أقبل (عليه السلام) ونحن معه حتى إذا هبط من قديد [٧٢٦] ذات الشمال خلا بعلى (عليه السلام) يناجيه فأطال فأردت أن تهجمى عليهما فنهيتك فعصيتنى فهجمت عليهما، فما لبثت أن رجعت باكية فقلت: ما شأنك فقلت إنى هجمت عليهما وهما يتناجيان [صفحة ٣٦٢] فقلت لعلى: ليس لى من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا يوم من تسعة أيام أفما تدعنى يا ابن أبى طالب ويومى؟ فأقبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على وهو غضبان محمر الوجه، فقال: (ارجعى وراءك والله لا يبغضه أحد من أهل بيتى ولا من غيرهم من الناس إلا وهو خارج من الإيمان) فرجعت نادمة ساقطة؟ فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك، ثم ذكرتها أيضا حديث: (أيتكن صاحبة الجمل الأزب تنبجها كلاب الحوئب) [٧٢٧] وقول النبي (صلى الله عليه وآله) لها: (إياك أن تكونيها يا حميراء) قالت عائشة: نعم أذكر هذا فهذا الخبر يدل على اختصاص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلواته بعلى (عليه السلام) دون جميع أصحابه وأكثر من خلواته بأزواجه، ويصرح بأن مبغض على (عليه السلام) كائنا من كان خارج من

الإيمان، وأن عائشة كانت منطوية على بغضه من ذلك الزمان، وبالجملة فشدّة تقريب النبي (صلى الله عليه وآله) عليا وإدناؤه منه وتخصيصه إياه بالخلاوات دون الأبعد والأقارب أمر معلوم لا- يحتاج إلى كثرة الاستدلال عليه، ولصوق على (عليه السلام) بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من حين كان طفلا إلى أن اختار الله لنيبه دار البقاء معروف، قال أبو جعفر الإسكافي فى ذكر إسلام على (عليه السلام): "وما بال هذا الطفل لم يأنس بأقرانه" إلى أن قال: "بل ما رأيناه إلا ماضيا على إسلامه مصمما فى أمره محققا لقوله بفعله، قد صدق إسلامه بعفاه وزهده ولصق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من بين جميع من بحضرته، فهو أمينه وأليفه فى ديناه وآخرته، فإسلامه هو السبيل الذى لم يسلم عليه أحد غيره، وما سبيله فى ذلك إلا كسبيل الأنبياء ليعلم أن منزلته من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كمنزلة هارون من موسى، وأنه وإن لم يكن نبيا فقد كان فى سبيل [صفحة ٣٦٣] الأنبياء سالكا، ولمنهاجهم متبعا، وكانت حاله كحال إبراهيم (عليه السلام) إلى آخر ما قال [٧٢٨]، ولقد أجاد وأتى من فضل أمير المؤمنين ببعض ما يجب أن يقال فيه، ومن أطف الأشياء وأطرفها معتزلى يقول فى على هذا القول حتى يبلغ به إلى مساواته لإبراهيم الخليل، وهذا من عظيم نعمه الله على أمير المؤمنين بأن أظهر فضله على لسان كل ناطق من أهل ولايته وأهل ولايته غيره، وهذه الأفعال كلها مشيرة إلى تقديم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام) على جميع الصحابة من الأقارب والأجانب، فهو المخصوص بالتعظيم والتفخيم والمقصود بالرئاسة والتقديم، مع ما يضاف إلى ذلك من مواقفه المشهودة ومشاهده المحموده، افترى يحق مقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لغيره؟ وهل تظن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يحل محله سواه؟ كلا ورب الراقصات [٧٢٩] إن هذا ما لا يذهب إليه وهم عاقل لبيب ولا- يظنه فطن أريب. وأما الأقوال المشيرة إلى إمامة أمير المؤمنين: فمنها: ما رواه ابن أبي الحديد عن أحمد بن حنبل فى مسنده وأحمد البيهقى فى صحيحه عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (من أراد أن ينظر إلى نوح فى عزمه، وإلى آدم فى علمه، وإلى إبراهيم فى حلمه، وإلى موسى فى فطنته، وإلى عيسى فى زهده، فلينظر إلى على بن أبى طالب) [٧٣٠] وهذا الحديث دال بظاهره على أفضلية على (عليه السلام) على [صفحة ٣٦٤] الأنبياء لأنه إذا جمع خصال الكل كان أفضل من كل واحد البتة، وهو يكاد يصرح بالنص إذ المقصد من تشبيه على (عليه السلام) بالأنبياء إظهار ماله من الفضل الفائق على جميع الورى وإرادة تعظيمه من الأمة وتقديمه على من لم يكن فيه خصلة من تلك الخصال، وهذا ينافى ما قاله ابن أبي الحديد من جواز جعله سوقة يحكم عليه من لا يساويه ولا يدانيه فى فضله فسبحان الله ما أوهن هذا المقال.

لولا أن تقول فيك طوائف من أمتى ما قالت النصارى فى المسيح.. الحديث

ومنها قول النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى: (والذى نفسى بيده لولا أن تقول طوائف من أمتى فيك ما قالت النصارى فى ابن مريم لقلت اليوم فيك مقالا لا تمر بمأى من المسلمين إلا أخذوا التراب من تحت قدمى كلبركة) رواه ابن الحديد عن أحمد بن حنبل فى المسند [٧٣١]. أقول: انظر أيها الناظر المتقن إلى ما احتوى عليه هذا الحديث من الفضل الذى لا- يدرك العقل معناه ولا- يبلغ الإدراك إلى الإحاطة بأدناه، حيث دل على أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد خاف من إظهار ذلك المقال فى على (عليه السلام) ذهاب طوائف من الأمة إلى القول بربوبيته، والمصير إلى اعتقاد إلهيته، كما قالت النصارى فى ابن مريم، مع أنه قال فيه من الأقوال الجليلة ما شاع ذكره فى الآفاق، ورواه على كثرته كل قوم على اختلاف [صفحة ٣٦٥] مذاهبهم، فصرح الحديث أن قدر على (عليه السلام) فوق ما ظهر له من الفضل، وأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يقل فى مقدار ما هو حقه من المنزلة الرفيعة عند الله تعالى: ولم يبين من كراماته حقيقة ما له من الفضيلة الجليلة، بل بقى بعد ذكر تلك الفضائل العظام، وبيان تلك المناقب الجسام، ما لو قاله فيه لذهب أكثر الأمة فيه إلى الغلو، فليت شعرى ما هذا المقال بعد تلك الأقوال، ثم أعظم من ذا أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يقل إن ذلك المقال الذى أخفاه فى على (عليه السلام) هو منتهى فضله ولا غاية مجده فيكون له فى فوق ذلك المقال أقوال، وعلى ذلك الفضل أفضال، فأين مبلغ العقول من معرفة حقيقة هذا النور القدسى؟ وأين محل الإدراك من الإحاطة بكنه هذا الجوهر

العلوى؟ أفسوخ لعائل يروى هذا الخبر ويدريه أدنى دراية أن يشك فى أن المراد منه الإشارة إلى نصب على إماما، وأنه لا يجوز لأحد أن يتقدمه بعد الرسول ولا- يخالفه فيما يقول؟ ولا شك أن من رواه ولم يقل ما قلناه، وما عرف معناه ولا دراه ولا فهم إشارته ولا معزاه كابن أبى الحديد وأصحابه والقوشجى وقبيله وغيرهم فجوزوا أن يتقدم على المنصوص عليه بهذا التبجيل من يقول (وليتكم ولست بخيركم وعلى فيكم فأقولونى) [٧٣٢] وتارة يقول (إن لى شيطانا يعترينى فإذا [صفحة ٣٦٦] زغت فقومونى) [٧٣٣] ويترأس عليه من يقول: (كل الناس أفتة من عمر حتى ربات الحجال) [٧٣٤] وكل ذا رواه المذكور ولا شك أن الشبهات أغشت أفهامهم، الفتنة أعمت قلوبهم كما قيل: الفتنة إذا أقبلت أعمت عين البصير، فإن قيل: إن الحديث دال على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أخفى ذلك القول فى على خوفا من القول بالغلو فيه مع أن هذا القول بالغلو فيه قد حصل، فذهب قوم إلى القول بربوبيته وهم الغلاة عليهم لعين الله وقريب منهم المفوضة، فما خاف منه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قد وقع؟ قلت: إن الحديث دال على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يخف من إبداء ذلك المقال فى على (عليه السلام) ذهاب قوم قليلين من الأمة إلى الغلو فيه، وإنما خاف من ذهاب معظم الأمة إلى ذلك ألا تراه يقول: (لولا أن تقول طوائف من أمتى) ولم يقل طائفة ولا قوم، ومن البين أن الغلاة أقل طوائف الأمة فما وقع لم يخفه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وما خافه وأخفى لخوفه ذلك المقال لم يقع، وكيف يريد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الخوف من حدوث هذا القول مطلقا وهو يقول لعلى (عليه السلام): (يهلك فيك اثنان محب غال وعدو قال [٧٣٥] وغيره مما يشبهه فأخبر أن قوما يغلون فيه، كما أخبر أن قوما سيعادونه، فمراد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٣٦٧] عليه وآله وسلم) ما ذكرناه فلا تناقض والله الحمد.

لعلى ثلاثة آلاف منقبة فى ليلة واحدة

ومنها ما رواه ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى كتاب الفضائل عن أنس بن مالك أنه لما كانت ليلة بدر قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (من يستقى لنا ماء؟) فأحجم الناس فقام على (عليه السلام) فاحتضن قربة ثم أتى بئرا بعيدة القعر مظلمة فانحدر فيها فأوحى الله إلى جبرئيل وميكائيل وإسرافيل أن تأهبوا لنصر محمد وأخيه وحزبه، فهبطوا من السماء لهم لغط يذعر من يسمعه، فلما حاذوا البئر سلموا عليه من عند آخرهم إكراما له وإجلالا، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (لتؤتين يا على يوم القيامة بناقة من نوق الجنة فتركبها وركبتك مع ركبتي حتى تدخل الجنة) [٧٣٦]. قلت: ولهذا قال عبد الله بن العباس لما سئل عن على (عليه السلام): ما أقول فى رجل كانت له فى ليلة واحدة ثلاثة آلاف منقبة، أو قال: فضيلة، [٧٣٧] أراد بذلك تسليم الملائكة عليه تلك الليلة وهم كانوا ثلاثة آلاف ملك بنص القرآن، وتسليم كل ملك عليه منقبة فله در ابن عباس فى فظنته ومعرفته بالتأويل، ويا له فضلا حازه أمير المؤمنين (عليه السلام) لا- يسبقه فيه سابق ولا يلحقه لاحق وهو به لحقيق وبنيله لخليق فهو المؤهل من الله للإمارة كما يشير إليه تسليم الملائكة عليه لا من قال فيه ابن أبى الحديد الذى هو من شيعته ومواليه حيث قال مشيرا إلى على (عليه السلام) وإليه. ولا كان يوم الغار يهفو جناحه++ حذارا ولا يوم العريش تسترا [٧٣٨]. [صفحة ٣٦٨]

حديث الصديقون ثلاثة...

ومنها ما رواه ابن أبى الحديد عن أحمد بن حنبل فى كتاب الفضائل عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (الصديقون ثلاثة، حبيب النجار الذى جاء من أقصى المدينة يسعى، مؤمن آل فرعون الذى كان يكتنم إيمانه، وعلى بن أبى طالب (عليه السلام) وهو أفضلهم) [٧٣٩] وهذا الحديث يصدق ما قاله أمير المؤمنين (عليه السلام): (أنا الصديق الأكبر وأنا الفاروق الأعظم) ويبطل ما قاله القوم فى تسمية غيره بالصديق ولو كان ما قالوه حقا لقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الصديقون أربعة وعده منهم.

حديث إن فيك شبيها من عيسى...

ومنها ما رواه ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافى قال: روى أبو صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي (عليه السلام) قال: قال لى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إن فيك لشبيها من عيسى بن مريم أحبته النصارى حتى أنزلته بالمنزلة التى ليست له وأبغضته اليهود حتى بهت تأمه) [٧٤٠].

حديث هذا وليي...

ومنها ما قال ابن أبي الحديد: روى الناس كافة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لعلي (عليه السلام): (هذا وليي وأنا وليه عادي من عاداه وسالمت من سالمه) [٧٤١] ونحو هذا اللفظ وهو يدل على أن موالاته هى الإيمان ولذا قال أبو سعيد الخدرى فيما رواه ابن أبي الحديد عن إبراهيم بن هلال الثقفى فى كتاب الغارات، كنا نبور أبناءنا بحب على ابن أبي طالب [صفحة ٣٦٩] (عليه السلام) فمن أحبه عرفنا أنه منا، وعن علي فى ذلك الكتاب (لا يحبني كافر ولا ولد زنا) [٧٤٢].

حديث إن فيكم من يقاتل على تأويل القرآن...

ومنها ما رواه ابن أبي الحديد عن إبراهيم بن ديزيل فى كتاب صفيين مسند عن أبي سعيد الخدرى، قال: كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فانقطع شمع نعله فألقاها إلى علي (عليه السلام) يصلحها ثم قال: (إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله) فقال أبو بكر أنا هو يا رسول الله؟ فقال: لا فقال عمر بن الخطاب: أنا هو يا رسول الله؟ قال: (لا ولكنه ذاكم خاصف النعل) ويد علي (عليه السلام) على نعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلحها، قال أبو سعيد: فأتيت عليا فبشرته بذلك فلم يحفل به كأنه شئ قد كان علمه من قبل [٧٤٣]، وهذا الحديث مشهور وهو ظاهر أى ظهور فى النص على إمامة علي (عليه السلام) لأن النبي (صلى الله عليه وآله) جعله التالى له فى المنزلة، وذلك لأن المنازل ثلاث منزلة النبوة وهو مقام الوحي، ومنزلة الإمامة وهى مقام التأديء عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وتبليغ أحكام الكتاب إلى الأمة ومنزلة القبول والطاعة وهى منزلة الرعية فبين النبي (صلى الله عليه وآله) إن منزلة التأديء عنه، والتبليغ وتبيين معانى الكتاب لعلي (عليه السلام) فهو الإمام بعده المبلغ أمته أحكام التنزيل، والمفصل لهم مجملات الوحي، وهو المقاتل الناس على قبولهم تأويل القرآن منه، وتصديقهم ما يقول عنه، كما أن النبي (صلى الله عليه وآله) قاتل الناس ليقروا بأن القرآن منزل من الله تعالى عليه ويصدقوا بأنه كلام الله ليس بمختلق ولا مكذوب، فرسول الله (صلى الله عليه وآله) مؤسس [صفحة ٣٧٠] الملة وعلي (عليه السلام) موضح أحكام الشريعة، ومبين تأويل الكتاب والسنة، فهو الخليفة بعده على الأمة، فأين يذهب بابن أبي الحديد عن هذا ولقد فهم شيخاه ما أشار إليه النبي (صلى الله عليه وآله) فى هذا الحديث من الإمامة؟ فكل تمنائها وطلبها ولو لم يعقلوا ذلك من قصد النبي (صلى الله عليه وآله) ما تناول كل واحد منهما إلى ذلك، وسأل: النبي (صلى الله عليه وآله) أنا هو يا رسول الله فواعجابه كيف كان الشيخان افهم من هذا المعتزلى الجدلى المحقق والخبر رواه أكثر المحدثين.

حديث إن الملائكة صلت على وعلي على سبع سنين

ومنها ما رواه ابن أبي الحديد من قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (إن الملائكة صلت على وعلي على سبع سنين ولم تصل على أحد من الناس) [٧٤٤] وذلك أنهما كانا يعبدان الله ولم يكن على وجه الأرض من يصلى لله غيرهما فشريك النبي (صلى الله عليه وآله) فى صلاة الملائكة عليه هو الأحق بمقامه. ومنها ما رواه ابن أبي الحديد عن أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد، وعن محمد بن حبيب فى أماليه وقال بعد نقله: روى هذا الخبر جماعة من المحدثين وهو من الأخبار المشهورة، وأنه وجده فى بعض نسخ مغازى

محمد بن إسحاق، قال: وسألت شيخى عبد الله بن سكينه عن هذا الخبر فقال: خبر صحيح [٧٤٥] وهو أنه لما انهزم الناس عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم أحد وأفردوه فوقاه على نفسه وفداه بمهجته وجالد الكنائب دونه حتى قتل من قتل منهم ورجعوا ناكسين، فقال جبرئيل لرسول [صفحة ٣٧١] الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن هذه المواساة عجت الملائكة من مواساة هذا الفتى) فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (وما يمنعه وهو منى وأنا منه) فقال جبرئيل (عليه السلام): (وأنا منكما) فانظر إلى هذا المقام وعظم هذا المرام بحيث أن الملائكة الكرام عجت من صبره وبلائه ومواساته النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى ذلك الموقف المهول الذى ذهلت فيه العقول، وأن جبرئيل سيد الملائكة يطلب الإضافة إليه كما يطلب ذلك من النبى (صلى الله عليه وآله)، ويعد ذلك من جملة مفاخره وقول النبى (صلى الله عليه وآله) (هو منى وأنا منه) أليس فى هذا كله ما يدل أو يشير إلى أن عليا هو المستحق لمقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والأولى به دون كل أحد [٧٤٦].

لا سيف إلا ذو الفقار...

ومنها ما فى الخبر المذكور أيضا قال وسمع ذلك اليوم صوت من قبل السماء لا يرى شخص الصارخ به ينادى مرارا (لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على (عليه السلام) فستل رسول الله (صلى الله عليه وآله) عنه فقال (هذا جبرئيل) [٧٤٧] فانظر أيضا إلى هذه المنقبة الجليلة التى لا يشك من سمعها أن عليا هو المخصوص بعناية الله بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمستحق لمنزله دون غيره من الصحابة، وكيف يتوهم رشيد أن الرجل الذى كان بالأمس نوه الله بذكره، وأمر الملائكة أن تعلن بمدحه لمشاركته الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى صعاب الأمور، وخوضه دونه غمرات الحروب والذى لا فتى فى نصره الدين وجهاد المشركين وإعزاز الإسلام وحماية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وطاعة الله مثله، ولا سيف فى كل ذلك كسيفه، والمخصوص من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله [صفحة ٣٧٢] وسلم) بالتقديم فى كل شأنه، والتفضيل على أقاربه وأعوانه، والمعدود عنده للنائب والمدخر لكشف الشدائد يكون بعده مؤخرا عن مقامه، ومباعدة عن محله يحكم البعداء عليه فى ماله ودمه أو يتصوران الله بذلك راض ورسوله! حاشا وكلا، بل كل ما ذكرناه من تنويه الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) باسم على (عليه السلام) وإعلان الملائكة بمدحه لبيان أنه خليفة الرسول (صلى الله عليه وآله) بعده فى أمته، كما أنه الباذل نفسه فى حياته فى طاعة الله وطاعته، والصابر المجاهد فى إعلاء كلمته، وهذا ظاهر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وهذا الحديث وما قبله يبطلان ما رواه بعض الخصوم من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بكت [٧٤٨] عليا (عليه السلام) ذلك اليوم حين قال لفاطمة: أمسكى هذا السيف غير ذميم فنظر إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) مختضبا بالدم فقال: (لئن كنت أحسنت القتال اليوم فلقد أحسن عاصم بن ثابت، والحارث بن الصمة، وسهل بن حنيف، وسيف أبى دجانه غير ذميم) [٧٤٩] فإن هؤلاء وإن كانوا ثبتوا ولم يفروا كما فر غيرهم لكن ليس جهادهم فى ذلك اليوم وغيره يشبه جهاد أمير المؤمنين أو يدانيه كما علمت من قول جبرئيل (عليه السلام) فى أمر المواساة حتى يقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى إن كنت فعلت كذا فلقد فعل فلان وفلان مثل فعلك، ومن هذا الوجه يضعف حمل الخبر على إرادة إظهار فضل المذكورين دون تبكيت على (عليه السلام) ليرتفع التعارض اللهم إلا على وجه بعيد والله أعلم.

برز الإيمان كله إلى الشرك كله

ومنها قول النبى (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) يوم برز لعمرو بن عبد ود (برز الإيمان كل إلى الكفر كله) رواه ابن أبى [صفحة ٣٧٣] الحديد وهو خبر مشهور بل متواتر وما ظهر من شدة حب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) فقد روى ابن أبى الحديد [٧٥٠] وغيره أن رسول الله إذ ذاك ما زال رافعا يديه مقمحا رأسه نحو السماء داعيا ربه قائلا: (اللهم إنك أخذت منى عبدة يوم بدر وحمزة يوم أحد فاحفظ على اليوم عليا (عليه السلام) رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين) قال ابن أبى الحديد:

قال شيخنا أبو الهذيل وقد سأله سائل: أيما أعظم منزلة عند الله على أم أبو بكر، فقال: يا بن أخى والله لمبارزة على (عليه السلام) عمرا يوم الخندق تعدل أعمال المهاجرين والأنصار وطاعتهم كلها وتربى عليها فضلا عن أبى بكر وحده، قال: وروى قيس بن الربيع عن أبى هارون العبدى عن ربيعة بن مالك السعدى قال: أتيت حذيفة بن اليمان فقلت: يا أبا عبد الله إن الناس ليتحدثون عن على بن أبى طالب ومناقبه فيقول لهم أهل البصيرة: إنكم لتفرون فى تفریط هذا الرجل فهل أنت محدثى بحديث عنه أذكره للناس؟ فقال: يا ربيعة وما الذى تسألنى عن على وما الذى أحدثك عنه، والذى نفس حذيفة بيده لو وضع جميع أعمال أمه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فى كفة الميزان منذ بعث الله محمدا إلى يوم الناس هذا ووضع عمل واحد من أعمال على (عليه السلام) فى الكفة الأخرى لرجح على أعمالهم كلها، فقال ربيعة: هذا المدح الذى لا يقام له ولا يقعد ولا يحمل إنى لأظنه إسرافا يا أبا عبد الله، فقال حذيفة، يا لكع وكيف لا- يحمل وأين كان المسلمون يوم الخندق وقد عبر إليهم عمرو وأصحابه فملكهم الهلع والجزع، ودعا إلى المبارزة فأحجموا عنه حتى برز إليه على فقتله؟ والذى نفس حذيفة بيده لعمله ذلك اليوم أعظم أجرا من أعمال أمه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى هذا اليوم وإلى أن تقوم القيامة [٧٥١] انتهى. [صفحة ٣٧٤] أقول وفى هذه القصة وقول النبى (صلى الله عليه وآله): (برز الإيمان كله..) [٧٥٢] من الإشارة إلى تقديمه على القوم ما لا يخفى على ذى حجبى، ولا يحتاج إلى تبين وتوضيح، وهل كان شبه على (عليه السلام) وعمر وذلك اليوم إلا داود وجالوت كما قاله جابر بن عبد الله أو غيره من الصحابة، فهذه الأفعال والأقوال كلها شواهد حق على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأدلة صدق على أنه خليفة رب العالمين، لا يكاد يرتاب فيها إلا من جانب الانصاف، وسلك فحج الاعتساف.

اسلام الراهب على يد على واستشهاده فى صفين

ومما يقوى ما ندعيه ما رواه ابن أبى الحديد عن نصر بن مزاحم فى كتاب صفين عن عمر بن سعد [٧٥٣] عن مسلم الأعور عن حبة العرنى، ورواه أيضا عن إبراهيم بن ديزيل الهمدانى فى كتاب صفين، بهذا الإسناد أيضا عن حبة العرنى قال نصر: فروى حبة أن عليا لما نزل على الرقة نزل بموضع يقال له البلخ [٧٥٤] على جانب الفرات فنزل راهب هناك من صومعته فقال لعلى (عليه [صفحة ٣٧٥] السلام): إن عندنا كتابا توارثناه من آباءنا كتبه أصحاب عيسى بن مريم أعرضه عليك فقرأ الراهب الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم الذى قضى فيما قضى وسطر فيما كتب أنه باعث فى الأميين رسولا منهم يعلم الكتاب والحكمة ويدلهم على سبيل الله، لا فظا ولا غليظا ولا صحابا فى الأسواق، ولا يجزى بالسيئة السيئة، بل يعفو ويصفح أمته الحمادون الذين يحمدون الله على كل نشز وفى كل صعود وهبوط تدل ألسنتهم بالتكبير والتهليل والتسييح، وينصره الله على من ناواه فإذا توفاه الله اختلفت أمته من بعده ثم اجتمعت فلبثت ما شاء الله ثم اختلفت فيمر رجل من أمته على شاطئ الفرات يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويقضى بالحق ولا يركس [٧٥٥] الحكم، الدنيا أهون عليه من الرماد فى يوم عصفت به الريح، والموت عنده أهون من شرب الماء على الظمان، يخاف الله فى السر وينصح له فى العلانية، لا يخاف فى الله لومة لائم، فمن أدرك ذلك النبى من أهل هذه البلاد فآمن به كان ثوابه رضوانى والجنة، ومن أدرك ذلك العبد الصالح فلينصره، فإن القتل معه شهادة ثم قال: أنا مصاحبك فلا أفارقك حتى يصيبنى ما أصابك، فبكى (عليه السلام) ثم قال: (الحمد لله الذى لم أكن عنده منسيا، الحمد لله الذى ذكرنى عنده فى كتب الأبرار) فمضى الراهب معه ثم ذكر أنه أصيب بصفين، وأن عليا (عليه السلام) صلى عليه ودفنه، وقال: (هذا منا أهل البيت) واستغفر له مرارا [٧٥٦]، فهذا الحديث مصرح بأن عليا (عليه السلام) هو المخصوص بالذكر بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بتعيينه فى كتب الله السابقة المنزلة على الأنبياء فيكون هو الخليفة من بعده، لأن ذكره معه يشير إلى أنه وصيه والقائم مقامه من بعده، ثم انظر [صفحة ٣٧٦] إلى ما وصفه الله به فى هذا الكتاب مما لا يوازن به وصف ولا يبلغه إلا الأنبياء المرسلون، وهو أدل دليل على كون المراد من الكتاب بيان أنه (عليه السلام) خليفة النبى (صلى الله عليه وآله) ووصيه إذ لم يذكر غيره على الخصوص بشئ مما يشير إلى معنى الإمامة بالمرّة، فليسوا عند

الله بخلفاء النبي (صلى الله عليه وآله) يقينا، وأنت إذا نظرت ما رسمناه وتدبرت فى جميع ما حررناه نظر متأمل متبصر قطعت وجزمت بأنها نصوص صراح متضحة أى اتضح فى إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وعلمت يقينا أن إنكار النص عليه ممن روى تلك الروايات أو اطلع عليها فى الكتب الصحيحة عنده ناش عن رأى غير سديد، وعقل غير رشيد، كما صدر من أمثال ابن أبى الحديد ونحن نسأل الله التوفيق إلى ولاية مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) ونرغب إلى الله فى التسديد. فإن قيل: إنكم رويتهم هذه الأحاديث من كتب خصومكم واعتمدتم عليها فى مطلبكم، فإن يكن ذلك لوثاقتهم عندكم فيلزمكم قبول روايتهم فى أئمتهم، وإن لم يكونوا عندكم موثوقا بهم فليس لكم أن تعتمدوا على شئ مما روه، وليس لكم أن تأخذوا من روايتهم ما يوافق مطلوبكم دون ما يخالفه لأن ترجيح بلا مرجح، ومن قبلته لك لا بد أن تقبله عليك. قلنا: أما اعتمادنا على الروايات المروية فى كتب خصومنا الواردة فى مناقب أئمتنا عليهم السلام فليس لأنهم عندنا ثقات، ولا أن روايتهم مقبولة، ولا لأنها موافقة لمطلوبنا، بل لأنها مذكورة بألفاظها ومعانيها وأمثلة أمثالها مما لا يحصى كثرة فى كتب أصحابنا المعترضة من الطرق الموثوق بها، والأسانيد الموثوق برجالها، ولو لم تكن موجودة عندنا، ومروية من طرقنا، ومثبتة فى صحاح أخبارنا، وكثير منها منقول بالتواتر لضربنا عنها الذكر صفحا، ولما عرجنا عليها، ولا التفتنا إليها، وهذا بخلاف روايتهم فى [صفحة ٣٧٧] أئمتهم فإنهم يختصون بنقلها، وليس فى رواية أصحابنا منها عين ولا أثر، فلذا نحن لا نقبلها لعلمنا بعدم وثاقه ناقلها، بل علمنا باصطناعهم إياها، على أن أكثرها أو جميعها ينتهى إسناده إلى من علمت منهم العداوة لأمر المؤمنين (عليه السلام) وأولاده وذويه، وتزويره الأحاديث فى عيهم وذمهم، فهو يضيف إليها اختلاق أخبار فى فضائل المتقدمين عليهم لتكون معارضة لروايات فضائلهم ومناقبهم، ليلغ غرضه من تهجينها عند الرعاع والغوغاء وينال بذلك الإنعام الوافر عند أعدائهم كأبى هريرة والمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص وابن عمر وعروة بن الزبير وسمره بن جندب وأضرابهم وكل هؤلاء مصرحون ببغض أمير المؤمنين (عليه السلام) والانحراف عنه، وقد ذكر ابن أبى الحديد فى بيان المنحرفين عن على (عليه السلام) هؤلاء وجماعة كثيرة من أمثالهم وذكر أقوالهم الشنيعة فيه كل ذلك فى شرح النهج [٧٥٧] وذكر تفصيل ذلك وبيانه قبله أبو جعفر الإسكافي [٧٥٨]، ومنها ما اصطنعه أتباعهم من القراء والفقهاء والمحدثين لمثل أغراضهم كما أسلفنا بيانه فى رد حجة القوشجى، فمن هذه حالهم كيف يصح الثقة برواياتهم؟ على أن كثيرا منها مدخول فيه، وكثير منها لائح عليه آثار الوضع، وجلها مخالف لصريح القرآن، وقد أمرنا من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) برد ما خالف القرآن من الأخبار المروية عنه، وقد طعن فيها جماعة من الخصوم بالوضع بعضهم صريحا وبعضهم لزوما من حيث لا يشعرون، وطعن ابن أبى الحديد فى بعضها صريحا، والكلام فى هذا قدمنا منه ما فيه الكفاية فى إبطال احتجاج القوشجى بجملة منها، فهذا هو الفارق بين قبولنا رواية الخصوم فى فضائل أئمتنا (عليه السلام) دون روايتهم فى فضائل أصحابهم وهو المرجح للقبول [صفحة ٣٧٨] والرد، وأما ذكرنا إياها من كتبهم فلأننا فى مقام خصام والحجة ما لم يعترف بصحتها الخصم لا تثبت بها الدعوى ولا يقطع بها العذر، فلذا اخترنا نقلها من كتبهم من باب إلزام كل إنسان بما التزم به، ولعدم قدرتهم على إنكارها إذ لا سبيل لهم إليه إلا إنكار تلك الكتب، وفى إنكارها إبطال مذهبهم واستئصال طريقتهم، ونقض حجبتهم، وذلك هو المطلوب فاندفع الاعتراض بعون الله. [صفحة ٣٧٩]

فى ذكر طائفة من الاخبار الدالة على إمامة أمير المؤمنين

وإذا قد انتهينا إلى هنا فلندكر طائفة من الأحاديث والأخبار الدالة على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) والمشيرة إلى ذلك والمصرحة بفضله مما لم يذكره ابن أبى الحديد ولا أشار إليه، ونقلها من كتب الموافقين له فى إنكار النص على أمير المؤمنين والمشاركين له فى تقديم غيره عليه ومن رواياتهم لأننا التزمنا فى أول إيراد النصوص أن لا نورد منها إلا ما رواه المعتزلى المذكور بلفظه وبمعناه ومضمونه أو أشار إليه فلذا لم نذكر فى تلك المباحث إلا ما كان كذلك على أننا لم نقطع بأننا قد استقصينا جميع ما ذكره المشار إليه فى كتابه مما يدخل فى تلك الأبواب، ولم نجزم بأن ما ذكرناه وما سنذكره إن شاء الله تعالى - فى مواضعه الآتية

جميع ذلك لطول الكتاب وتفرقتها فيه فلعلنا أغفلنا ذكر شئ منه إن نسينا وقت جمع هذا الكتاب موضعه، لكنى أرجو أن ما نذكره إن كان لا يكون خارجاً عن حدود الأنواع المذكورة فنذكر هنا ما أشرنا إليه. فمن ذلك ما رواه الطبرانى سليمان بن أحمد بسنده عن عبد الله بن حكيم الجهنى قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (إن الله تبارك وتعالى أوحى لى فى على ثلاثة أشياء ليلة أسرى بى بأنه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين [٧٥٩]. [صفحة ٣٨٠] وروى أبو إسحاق الثعلبى فى تفسيره فى حديث طويل عن أبى ذر أنه قال: أيها الناس من عرفنى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فأنا أبو ذر الغفارى، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بهاتين وإلا صمتا يقول فى على بن أبى طالب: (قائد البررة، قاتل الكفرة، منصور من نصره مخذول من خذله) [٧٦٠]. وروى الترمذى والنسائى عن أبى سعيد الخدرى قال: ما كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله إلا ببغضهم علياً [٧٦١] (عليه السلام). وفى كتاب الخصائص عن العباس بن عبد المطلب، قال: سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول: كفوا عن ذكر على بن أبى طالب إلا بخير فإنى سمعت رسول الله يقول فى على ثلاثة خصال وددت لو إن لى واحدة منها كل واحدة منهن أحب إلى مما طلعت عليه الشمس، وذاك أنى كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجراح ونفر من أصحاب رسول الله إذ ضرب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على كف على بن أبى طالب وقال: (يا على أنت أول المسلمين اسلاماً وأنت أول المؤمنين إيماناً، وأنت منى بمنزلة هارون من موسى، كذب من زعم أنه يحبى وهو يبغضك، يا على من أحبك فقد أحببى، ومن أحببى أحب الله تعالى، ومن أحب الله تعالى أدخله الجنة، ومن أبغضك فقد أبغضنى، ومن أبغضنى فقد أبغضه الله تعالى وأدخله النار) [٧٦٢]. أقول غير خفى على من له اطلاع أن الراوى من القسم الثانى وبيان ذلك [صفحة ٣٨١] مضى منه شئ ويأتى منه شطر. وروى ابن خالويه فى كتاب الآل عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلى: (حبك إيمان وبغضك نفاق، وأول من يدخل الجنة محبك، وأول من يدخل النار مبغضك) [٧٦٣]. وعن ابن عباس أن النبى (صلى الله عليه وآله) نظر إلى على بن أبى طالب فقال له: (أنت سيد فى الدنيا، سيد فى الآخرة، من أحبك فقد أحببى ومن أبغضك فقد أبغضنى وبغضك يغضب الله تعالى فالويل كل الويل لمن أبغضك) [٧٦٤].

نزول سأل سائل

روى الثعلبى فى تفسيره أن سفيان بن عيينة سئل عن قول الله عز وجل (سأل سائل بعذاب واقع) فىمن نزلت فقالت للسائل لقد سألتنى عن مسألة ما سألتنى أحد عنها حدثنى أبى عن جعفر بن محمد عن آباءه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما كان بغدير خم نادى الناس فاجتمعوا فأخذ بيد على (عليه السلام) وقال: (من كنت مولاه فعلى مولاه) فشاع ذلك فطار فى البلاد وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهرى فأتى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على ناقه له فأناخ راحلته ونزل عنها وقال: يا محمد أمرتنا عن الله عز وجل أن نشهد ألا إله إلا الله وأنك رسول الله فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصلى خمسا فقبلناه منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصوم فقبلناه، وأمرتنا بالحج فقبلناه، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعى ابن عمك تفضله علينا فقلت: (من كنت مولاه فعلى مولاه) فهذا شئ منك أم من عند الله عز وجل؟ فقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (والذى لا إله إلا هو أن هذا من عند الله عز وجل) [صفحة ٣٨٢] فولى الحارث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله عز وجل بحجر سقط على هامته فخرج من دبره فقتله، فأنزل الله عز وجل: [سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع من الله ذى المعارج] [٧٦٥]. قال فى المناقب مختصر مناقب الحافظ أبى عبد الله البلخى الشافعى وهو يذكر حديث مبيت على (عليه السلام) على فراش النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ليلة الغار: وقال بعض أصحاب الحديث: وأوحى الله تعالى إلى جبرئيل وميكائيل أن انزلا إلى على (عليه السلام) واحرساه فى هذه الليلة إلى الصباح، فنزلا إليه وهما يقولان بخ بخ من مثلك يا على قد باهى الله بك ملائكته [٧٦٦].

نزول ومن الناس من يشرى نفسه الآية

قال: ونقل الإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي فى كتابه إحياء علوم الدين أن ليلة بات على بن أبى طالب على فراش رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أوحى الله إلى جبرئيل وميكائيل: إني آخيت بينكما وجعلت عمر أحدكما أطول من الآخر فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة فاختار كل منهما الحياة فأوحى إليهما: أفلا كنتما مثل على بن أبى طالب آخيت بينه وبين محمد فبات على فراشه يفديه بنفسه ويؤثره بالحياة فاهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه، فكان جبرئيل عند رأسه وميكائيل عند رجله ينادى فيقول: بخ بخ من مثلك يا بن أبى طالب يباهى الله بك الملائكة فأنزل الله عز وجل: [ومن [صفحہ ٣٨٣] الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد] [٧٦٧] انتهى [٧٦٨]. أقول وهذا الخبر كما ترى يدل على فضل لا يعلم منتهاه ولا يعرف لأحد من أولياء الله مثل هذه الفضيلة وهو يكذب ما ولده أبو بكر الأصبم فى حديث المبيت من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لعلى (عليه السلام): (لن يصل إليك منهم أمر تكرهه) إذ لو كان الأمر هكذا لم يكن على (عليه السلام) فدى النبي (صلى الله عليه وآله) بنفسه ولا أثره بالحياة ولم يكن شرى نفسه ابتغاء مرضاة الله إذ لا يكون ذلك إلا إذا كان يجوز القتل على نفسه فى مبيته بل يظنه فيكون قد سخرى بنفسه فى فداء النبي (صلى الله عليه وآله)، أما إذا كان قاطعا بالسلامة لإخبار النبي (صلى الله عليه وآله) إياه بعدم وصول مكروهه من المشركين إليه فلا شئ من ذلك بحاصل لأنه إذ ذاك لم يقدم على مخوف، ولا وطن نفسه على ملاقة المكروه، فلا مشقة عليه فى ذلك التكليف ومن كان هذا شأنه لا يستحق شيئا من المدح فكيف يباهى الله به سادات الملائكة ويفضله عليهم كما ترى؟ فدل المدح من الله تعالى لعلى (عليه السلام) على أن تلك الزيادة مكذوبة لتتهجين هذه الفضيلة حيث لم يكن لغيره ما يدانيها تلك الليلة فلم يباه الله به ملكا ولم تنزل بالتصريح بمدحه آية والحق لا يخفى. ووجه آخر وهو أنه قد صح فى رواية الخصوم من غير خلاف أن المشركين كانوا يرجمون عليا بالحجارة تلك الليلة حتى أثر فى جسده، وهذا لا شك مكروه وصل إليه من المشركين، ولو كان النبي (صلى الله عليه وآله) أخبره بعدم وصول مكروه إليه منهم إذن ما وصل إليه من ذلك شئ، إذ لا تجوز المخالفة فى أخبار النبي (صلى الله عليه وآله) فبطل ما قاله [صفحہ ٣٨٤] الأصبم وتابعوه وبالله التوفيق. وروى البيهقي أن عليا (عليه السلام) ظهر من البعد فقال النبي: (هذا سيد العرب) فقالت عائشة أأنت سيد العرب؟ فقال: (أنا سيد العالمين وهذا سيد العرب) ورواه الحاكم عن ابن عباس بلفظ: (أنا سيد ولد آدم وعلى سيد العرب) [٧٦٩]. وروى الترمذى والحاكم وصححه عن بريدة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (إن الله أمرنى بحب أربعة وأخبرنى أنه يحبهم) قيل: يا رسول الله سمهم لنا قال: (على منهم) يقول ذلك ثلاثا (وأبو ذر والمقداد وسلمان) [٧٧٠]. أقول: هؤلاء محبوبوا على (عليه السلام) حقا ومحب على يحبه الله ويأمر بمحبته. وأخرج أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه عن حبيش بن جنادة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) (على منى وأنا من على ولا يؤدى عنى إلا على) [٧٧١]. روى الطبرانى والحاكم وصححه عن أم سلمة (رضى الله عنها) قالت: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا غضب لم يجترء أن يكلمه إلا على [٧٧٢]. [صفحہ ٣٨٥] وأخرج بإسناد حسن عن ابن مسعود أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (النظر إلى وجه على عبادة) [٧٧٣]. وروى أبو يعلى والبزاز عن سعد بن أبى وقاص قال: قال رسول الله: (من آذى عليا فقد آذانى) [٧٧٤]. وروى الطبرانى بسند حسن عن أم سلمة (رضى الله عنها) عن رسول الله قال: (من أحب عليا فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله ومن أبغض عليا فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله) [٧٧٥]. وروى أحمد والحاكم وصححه عنها (رضى الله عنها) قالت: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (من سب عليا فقد سبنى) [٧٧٦]. وأخرج الملا- فى سيرته أنه (صلى الله عليه وآله) أرسل أبا ذر ينادى فرأى رحي تطحن فى بيته وليس معها أحد فأخبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك فقال: (يا أبا ذر أما علمت أن الله ملائكة سياحين فى الأرض قد وكلوا بمعاونة آل محمد) [٧٧٧]. أقول هذه المنقبة إن لم تكن من المعاجز كرد الشمس وما أشبهها فهى من الكرامات العظيمة الدالة على فضل لا يدرك كنهه وهل سمعت بولى من أولياء الله البررة وأنبيائه الكرام تطحن الملائكة بره وتخدمه فى مؤنة طعامه [صفحہ ٣٨٦] غير على (عليه السلام). وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (من سب عليا فقد سبنى) [٧٧٦]. وأخرج الطبرانى فى الأوسط عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (من سب عليا فقد سبنى) [٧٧٦].

وآله وسلم) يقول: (على مع القرآن والقرآن مع على لايفترقان حتى يردا على الحوض) [٧٧٨]. قال فى الإسعاف وقد روى من طرق عديدة منها صحيح وحسن أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال لعلى (عليه السلام): (أشقى الناس رجلان الذى عقر الناقة والذى يضربك على هذه) وأشار إلى يافوخه حتى تبطل منه هذه وأشار إلى لحيته [٧٧٩]. وروى البيهقى والديلمى عن أنس أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (على يزهر فى الجنة ككوكب الصبح لأهل الدنيا) [٧٨٠]. أقول: وظنى أن القوم لمعارضته هذا الخبر وضعوا حديث (سراج أهل الجنة عمر) [٧٨١]. وروى الديلمى عن ابن عباس أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (على منى بمنزلة رأسى من بدنى) [٧٨٢]. أقول لينظر الناظر فى هذا المقام العلى الذى ثبت لمولانا على من النبى (صلى الله عليه وآله) حيث جعله بمنزلة الجزء من بدنه، ثم لم يرض [صفحة ٣٨٧] له إلا بأشرف الأعضاء كلها أفترى أن هذا الكلام ليس بنص على إمامته، ولا حث على تقديمه فى خلافته! بل والله هو من أصرح النصوص على ذلك وأوضحها، إذ لا يعقل أن النبى (صلى الله عليه وآله) يرضى بتقدم أحد من الناس على من كان منه بمنزلة الرأس من البدن، وهذا ظاهر لمن وعى قال أبو على: صح عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه سئل عن بعض أصحابه فقال قائل: فعلى فقال: (إنما سألتنى عن الناس ولمتسألنى عن نفسى) [٧٨٣]. وروى الترمذى والحاكم أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: (إن الجنة لتشتاق إلى ثلاثة على وعمار وسلمان) [٧٨٤]. وروى البخارى ومسلم أن النبى (صلى الله عليه وآله) وجد عليا مضطجعا فى المسجد وقط سقط رداؤه عن شقه فأصابه تراب فجعل النبى (صلى الله عليه وآله) يمسحه عنه ويقول: (قم أبا تراب قم أبا تراب) فكانت هذه الكنية أحب الكنى إليه لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كناه بها [٧٨٥] وروى أحمد فى المناقب عن على (عليه السلام) قال: جلس النبى (صلى الله عليه وآله) فى حائط فضربنى برجله فقال: (قم فوالله لأرضينك أنت أختى وأبوك والذى قاتل على سنتى، من مات على عهدى فهو فى كثر الجنة، ومن مات على [صفحة ٣٨٨] عهدك فقد قضى نجه، ومن مات يحبك بعد موتك ختم الله له بالأموال إيمان ما طلعت شمس أو غربت) [٧٨٦]. وروى الطبرانى أن عليا (عليه السلام) قال: إن خليلى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (يا على إنك ستقدم على الله أنت وشيعتك راضيين ومرضىين ويقدم أعدائك غضابا مقمحين) [٧٨٧]. وروى الحاكم أبو القاسم الحسكافى فى كتاب شواهد التنزيل لقواعد التفضيل بإسناده عن سليم بن قيس الهلالى عن على (عليه السلام) أنه قال: إن الله تعالى إيانا عنى بقوله: [لتكونوا شهداء على الناس] [٧٨٨] فرسول الله (صلى الله عليه وآله) شاهد علينا ونحن شهداء الله على خلقه وحجته فى أرضه ونحن الذين قال تعالى: [وكذلك جعلناكم أمة وسطا]. وروى أبو على (رضى الله عنه) عن أبى الحمد مهدي بن نزار الحسينى قال: حدثنا أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله الحسكافى قال: أخبرنا أبو عبد الله الشيرازى قال: أخبرنا أبو بكر الجرجانى قال: حدثنا أبو أحمد البصرى قال: حدثنا أحمد بن عمار بن خالد قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحمافى قال: حدثنا قيس بن الربيع عن أبى هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما نزلت [اليوم أكملت لكم دينكم] الآية قال: (الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضا الرب برسالتى وولاية على بن أبى طالب من بعدى) وقال: (من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم والله من والاه وعاد من عاداه وانصر من [صفحة ٣٨٩] نصره واخذل من خذله) قال الربيع بن أنس: نزلت الآية فى المسير فى حجة الوداع [٧٨٩] قال على بن إبراهيم من أصحابنا: كان نزولها بكرع الغميم فأقامها رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالجحفة [٧٩٠].

نزول يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك

وروى الثعلبى فى تفسيره بإسناده مرفوعا إلى ابن عباس قال: نزلت هذه الآية: [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك] فى على (عليه السلام) أمر النبى (صلى الله عليه وآله) أن يبلغ فيه فأخذ رسول الله بيد على (عليه السلام) فقال: (من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه) [٧٩١]. وروى الحاكم أبو القاسم الحسكافى بإسناده عن ابن عباس وجابر بن عبد الله الأنصارى قال: أمر الله محمدا أن ينصب عليا للناس ويخبرهم بولاية فتخوف رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يقولوا حابى ابن عمه وأن

يطعنوا فى ذلك عليه فأوحى الله إليه هذه الآية فقام بولايته يوم غدیر خم [٧٩٢]. وروى الواحدى فى كتابه المسمى بأسباب النزول عن أبى سعيد الخدرى قال: نزلت هذه الآية: [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك] يوم غدیر خم قال بعض الشافعية هكذا ذكره الشيخ محيى الدين النووى [٧٩٣] انتهى. [صفحة ٣٩٠] وروى أبو طالب الهروى بإسناده عن علقمة والأسود عن أبى أيوب الأنصارى أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال لعمار: (يا عمار سيكون بعدى هنات حتى يختلف وله السيف فيما بينهم وحتى يقتل بعضهم بعضا وحتى يبرء بعضهم من بعض فإذا رأيت ذلك فعليك بهذا الأصلع عن يمينى على بن أبى طالب فإن سلك الناس كلهم واديا وسلك على واديا فاسلك وادى على وخل عن الناس يا عمار أن عليا لا يردك عن هدى ولا يدلك على ردى يا عمار طاعة على طاعتي وطاعتي طاعة الله) [٧٩٤]. وروى الحاكم أبو القاسم الحسكانى قال: حدثنى محمد بن القاسم بن أحمد قال: حدثنا أبو سعيد محمد بن الفضيل بن محمد قال: حدثنا محمد بن صالح العرزمى قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبى حاتم قال: حدثنا أبو سعيد الأشجع عن أبى خلف الأحمر عن إبراهيم بن طهمان عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: [واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة] [٧٩٥] قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (من ظلم عليا مقعدى هذا بعد وفاتى فكأنما جحد نبوتى ونبوة الأنبياء قبلى) [٧٩٦]. أقول وهذا الحديث نص فى المطلب وصريح فى المقصد قد دل بصراحته على أن من تقدم على على (عليه السلام) فى خلافة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو بمنزلة من جحد نبوته ونبوة من قبله من الأنبياء كما أسلفنا بيانه ويأتى ما هو واضح فيه إن شاء الله ودعوى الخصوم رضاه معلومة البطلان بالبيان والبرهان. [صفحة ٣٩١] وروى الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس قال: (كونوا مع الصادقين) [٧٩٧] مع على (عليه السلام) وأصحابه [٧٩٨].

نزول رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه... الآية

روى مشهورا فى قوله تعالى: [رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه] [٧٩٩] أنه يعنى حمزة بن عبد المطلب وجعفر بن أبى طالب: [ومنهم من ينتظر] أنه يعنى على بن أبى طالب وفى رواية بزيادة عبيدة بن الحارث بن المطلب شهيد بدر [٨٠٠].

نزول أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا

واتفق المفسرون أن عليا (عليه السلام) هو المؤمن فى قوله تعالى: [أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستون] [٨٠١] فأمير المؤمنين (عليه السلام) هو الصادق على الإطلاق وهو وأصحابه الثلاثة هم الصادقون بما عاهدوا الله عليه [وما بدلوا تبديلا] كغيرهم وهو المؤمن وهو البر فى قوله تعالى: [إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا] [٨٠٢] وهو [الذى عنده علم الكتاب] فى قوله تعالى: [قل كفى بالله شهيدا بينى وبينكم ومن عنده علم الكتاب] [٨٠٣] كما عن ابن مسعود وأبى عبد الرحمن السلمى ويشهد لذلك ما روى عن على (عليه السلام) أنه قال: (والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيمن نزلت وأين نزلت وعلى من أنزلت إن ربي وهب لى قلبا [صفحة ٣٩٢] عقولا ولسانا ناطقا)، رواه ابن سعد [٨٠٤] وروى هو وغيره عن أبى الطفيل قال: ل على (عليه السلام): (سلونى عن كتاب الله فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت ليل نزلت أم بنهار أم فى سهل أم فى جبل) [٨٠٥]. أقول أنى يدانى هذا من يقول أى أرض تقلنى وأى سماء تظلمنى إذا قلت فى كتاب الله بالرأى فيخبر عن نفسه أنه لم يعرف معانى الكتاب ولم يستعلم أحكامه من النبى (صلى الله عليه وآله) ثم هو يتقدم على عالم الكتاب فى إنفاذ أحكامه فى الله للعجب العجائب قال فى المناقب سأل معاوية خالد بن يعمر فقال له علام أحببت عليا فقال على ثلاث خصال على حلمه إذا غضبوعلى صدقه إذا قال وعلى عدله إذا حكم [٨٠٦].

صفة ضرار لعلى عند معاوية

وروى مشهورا أن معاوية قال لضرار بن ضمرة، صف لى عليا فقال: اعفنى فقال: أقسمت عليك لتصفه، قال: أما إذا كان كلا ولا بد

فإنه والله كان بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلا، ويحكم عدلا، يتفجر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من لسانه، يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويأنس بالليل ووحشته، وكان غزير الدمعة، طويل الفكرة، يعجبه من اللباس ما خشن، ومن الطعام ما جش، وكان فينا كأحدنا يجيبنا إذا سألناه، ويأتينا إذا دعواناه، ونحن والله مع تقريبه لنا وقربه منا لا- نكاد نكلمه هيبه له، يعظم أهل الدين، ويقرب المساكين، لا يطمع القوى فى باطله، ولا يياس الضعيف من عدله، وأشهد لقد رأيت فى بعض مواقفه وقد أرحى الليل سدوله، وغارت نجومه، قابضا على لحيته، يتململ تمللم السليم، ويبكى بكاء الحزين، ويقول: يا دنيا غرى غرى، أبى تعرضت [صفحة ٣٩٣] أم إلى تشوقت، هيهات هيهات قد طلقتك ثلاثا لا رجعة فيها، فعمرك قصير، وخطرك يسير، وعيشك حقير، آه من قلة الزاد، وبعد السفر، ووحشة الطريق، فبكى معاوية وقال: رحم الله أبا الحسن كان والله كذلك فكيف حزنك عليه يا ضرار؟ فقال: حزن من ذبح ولدها فى حجرها فهى لا يرقى دمعها ولا يخفى فجعها [٨٠٧]. وفى مختصر [٨٠٨] مناقب البلخي الشافعي لبعض الشافعية قال روى عن على أنه قال فى مجلسه العام: (سلونى قبل أن تفقدونى، سلونى عن علم السماء فإنى أعلمها زقاقا زقاقا وملكا ملكا) فقال رجل من الحاضرين: حيث أدعيت ذلك يا ابن أبى طالب ابن جبرئيل هذه الساعة فغطس قليلا وتفكر فى الأسرار ثم رفع رأسه قائلا إنى طفت السماوات السبع فلم أجد جبرئيل وأظنه أنت أيها السائل فقال السائل: بخ بخ من مثلك يا ابن أبى طالب وربك يباهى بك الملائكة ثم سجد عن الحاضرين [٨٠٩]. أقول ويصدق هذا الخبر قول أمير المؤمنين فى بعض خطبه " إنى بطرق السماء أعلم منى بطرق الأرض " [٨١٠] ويزيل استبعاد النفوس الضعيفة عنه ما أوضحناه فى مسألة توقف الإمامة على النص حيث أقمنا هناك أدلة الحكمة والشرع على جواز الالهام لأولياء الله. [صفحة ٣٩٤] وروى مستفيضا أن النبى (صلى الله عليه وآله) كان جالسا فى المسجد وعنده أناس من الصحابة إذا جاء رجلان يختصمان فقال أحدهما يا رسول الله إن لى حمارا ولهذا بقرة وإن بقرته نطحت حمارى فقتلته فبدر رجل من الحاضرين فقال لا ضمان على البهائم فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (اقض بينهما يا على) فقال على (عليه السلام): كان الحمار والبقرة موثقين أم كانا مرسلين أم أحدهما موثقا والآخر مرسلا فقال لا كان الحمار موثقا والبقرة مرسله وصاحبها معها فقال على (عليه السلام) على صاحب البقرة الضمان وذلك بحضرة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فقرر حكمه وأمضى قضاءه [٨١١] قال بعض العامة: هناك قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأصحابه: (أفضاكم على) [٨١٢]. قلت: ما أشبه هذه الواقعة بواقعة الحرث والغنم، وما أشبه حكم أمير المؤمنين فيها بحكم سليمان بن داود، وله (عليه السلام) مثل ذلك ما تضيق صدور الأرقام عن سطره وتعبى رؤوس الأرقام عن نقله ونظمه ونثره، وتكل الألسن عن ذكره ونشره، وقد ذكرنا جملة من الأخبار التى تدخل فى سلك هذا الباب فى رد احتجاج القوشجى على أفضلية الثلاثة وجميع ما أثبتناه من الأحاديث والآيات هنا بين ناص على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد النبى (صلى الله عليه وآله) ومصريح بخلافته، وبين ظاهر فيها ومشير إليها، وكلها تصرح بأفضلية وتنطق بعلو شأنه وجلالته، فهى لما ذكرناه من النصوص المرتبة فى الفصول السابقة معاضدة [صفحة ٣٩٥] ولما حررناه من أدلة الإشارات والظواهر مساعده، وكلها أو جلها مأخوذ من الكتب التى يقر بصحتها خصمنا المعتزلى كما يعترف بثبوتها الأشعري تكون حجة على كل منهما فيما ندعيه من النص الجلى، على مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام)، ومن يهدى الله فهو المهتدى.

الرد على ابن أبى الحديد لقوله لم يحتج على بالنص يوم السقيفة

احتج ابن أبى الحديد على فقدان النص بحديث السقيفة وأن عليا (عليه السلام) لم يحتج إذ ذاك بالنص ونقل الخبر من كتاب الجوهرى وكان يثنى عليه بأنه من الثقات المأمونين، قال: ونحن نذكر خبر السقيفة روى أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهرى فى كتاب السقيفة قال: أخبرنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أحمد بن سيار قال حدثنا سعيد بن كثير [بن عفير] [٨١٣] الأنصارى: أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لما قبض اجتمعت الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة فقالوا إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قبض، وساق الرواية وهى طويلة فذكر فيها قول سعد بن عباد للأنصار وإجابتهم إلى توليته، ثم اختلافهم عليه فى الاستبداد بالأمر واختيارهم

لأن يكون منهم أمير ومن قريش أمير، ومضى أبى بكر وعمر وأبى عبيدة إلى السقيفة واحتجاجهم على الأنصار بقرابتهم من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعرض أبى بكر على عمر وأبى عبيدة المبايعة لواحد منهما وإبائهما التقدم عليه لأنه ثانى اثنين فى الغار ولأن رسول الله أمره بالصلاة وكلام الأنصار، ومخاصمتهم لأبى بكر وصاحبيه، ورضا عمر وأبى عبيدة بخلافه أبى بكر، وموافقة بشير بن سعد الخزرجى، وكان من سادات الخزرج لهما حسدا لابن عمه سعد بن عباد - وموافقة أسيد بن حضير رئيس الأوس لهم حسدا لسعد أيضا ومنافسة له أن يلى الأمر، وأن الأوس كلهم بايعوا أبى بكر لما تابعه رئيسهم، وحمل سعد بن عباد وهو مريض إلى منزله [صفحة ٣٩٦] وامتناعه من بيعه أبى بكر، واجتماع بنى هاشم ومعهم الزبير إلى على بن أبى طالب، واجتماع بنى أمية إلى عثمان، وبنى زهرة إلى سعد وعبد الرحمن بن عوف، وقول عمر لهم لما أقبل من السقيفة مع أبى بكر ومن بايعه هناك: مالى أراكم حلقا [٨١٤] قوموا فبايعوا أبى بكر فقد بايعه الناس وبايعه الأنصار! فقام عثمان ومن معه وسعد وعبد الرحمن ومن معهما فبايعوا أبى بكر، قال: وذهب عمرو معه عصابة إلى بيت فاطمة معهم أسيد بن حضير وسلم بن أسلم فقال لهم: انطلقوا فبايعوا فأبوا عليه وخرج الزبير بسيفه فقال عمر: عليكم الكلب، فوثب عليه سلم بن أسلم فأخذ السيف من يده فضرب به الجدار، ثم انطلقوا به وبعلى ومعهما بنوا هاشم وعلى يقول: (أنا عبد الله وأخو رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى انتهوا به إلى أبى بكر فقيل له: بايع، فقال: أنا أحق بهذا الأمر منكم لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لى أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتهم بالقرابة من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأعطوكم المقادة، وسلموا إليكم الإمارة، وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتهم به على الأنصار فأنصفونا إن كنتم تخافون الله من أنفسكم، واعرفوا لنا من الأمر مثلما عرفته الأنصار لكم وإلا فبوؤا بالظلم وأنتم تعلمون، فقال عمر: إنك لست متروكا حتى تباع، فقال له على (عليه السلام): أحلب يا عمر حلبا لك شطرة، اشدد له اليوم أمره ليرده عليك غدا لا والله لا أقبل قولك ولا أبايعه فقال له أبو بكر: فإن لم تباعنى لم أكرهك، فقال له أبو عبيدة: يا أبا الحسن إنك حدث السن [٨١٥] وهؤلاء مشيخة قريش ليس لك تجربتهم ومعرفتهم بالأمر، ولا أرى أبى بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك وأشد احتمالا له واضطلاعا به، فسلم له هذا الأمر وارض به، فإنك إن تعش ويطل عمر ك فأنت بهذا الأمر خليك، وبه [صفحة ٣٩٧] حقيق فى فضلك وقرابتك وسابقتك وجهادك، فقال على: يا معشر المهاجرين الله الله لا تخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته إلى بيوتكم ودوركم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه فى الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم، أما كان منا القارئ كتاب الله، الفقيه فى دين الله، العالم بالسنة المضطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتردادوا عن الحق بعدا فقال بشير بن سعد: لو كان هذا الكلام سمعته منك الأنصار يا على قبل بيعتهم لأبى بكر ما اختلف عليك اثنان ولكنهم قد بايعوا، وانصرف على إلى منزله ولم يبايع ولزم بيته حتى ماتت فاطمة فبايع [٨١٦]. أقول: وهذه الرواية قد رويت من طرقنا بزيادات من جملتها ذكر على (عليه السلام) بعض ما قيل فيه من النصوص وأن بشيرا قال ما قال بعد سماعه من على (عليه السلام) ذكر النص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن أبى بكر جاء فى تلك الحال برواية (لم يكن الله ليجمع لنا بين النبوة والخلافة) وصدقه من أصحابه من هو على مثل رأيه إلى آخره ما هناك ولا أشك فى أن تلك الأمور أسقطها محدثوا القوم من الخبر لتصريحها بمذهب الإمامية كما هى عادتهم، ويشهد لذلك ما أسلفناه فى حديث أحمد بن أبى طاهر عن ابن عباس حين قال له عمر وهو يسأل عن على (عليه السلام): هل بقى فى نفسه شئ من أمر الخلافة؟ قال ابن عباس: قلت: نعم قال: أيزعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نص عليه؟ قلت: نعم وأزيدك أنى سألت أبى عما يدعيه فقال: صدق فقد بينا صراحة هذا الكلام فى أن عليا (عليه السلام) ما زال طالبا للخلافة محتجا عليها بالنص من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وأن العباس قد شهد [صفحة ٣٩٨] له بالنص عليه، وأن ابن عباس قد علم ذلك وسمعه، وأن عمر قد علم ذلك ولم يخف عليه، ولا يجوز أن يكون غيرهم من الصحابة غير عالم بذلك، لأن الكلام يدل على أن أمير المؤمنين كان يجهر بذلك ولا يخفيه فى جميع أوقاته، ومن السين أن أولى الأوقات بذكره هذا الوقت المذكور الذى كشف فيه عن مقصدهم بالتغلب عليه وبين لهم استحقاقه للأمر دونهم بالدليل، وليس من الجائر أن يتركه فى هذا الحين ويذكره بعد ذلك بسنين، فمن اليقين أنه دونهم بالدليل، وليس من الجائر أن يتركه

فى هذا الحين ويذكره بعد ذلك بسنين، فمن اليقين أنه ذكره فى وقته ذاك لكن القوم كتموه وستروه، والمحدثين من الخبر أسقطوه، ولا ضير علينا فى ذلك فقد بقى فى الرواية ما يرمى الخصوم بسهام نافذة، ويضربهم بسيوف شحيذة، وسنينه إن شاء الله تعالى. قال ابن أبى الحديد بعد انتهاء الرواية: قلت: هذا الحديث يدل على بطلان ما تدعى الإمامية [٨١٧] من النص على أمير المؤمنين وغيره لأنه لو كان هناك نص صريح لاحتج به، ولم يجر للنص ذكر وإنما كان الاحتجاج منه ومن أبى بكر ومن الأنصار بالسوابق والفضائل والقرب، فلو كان هناك نص على أمير المؤمنين أو على أبى بكر لاحتج به أبو بكر على الأنصار ولأحتج به أمير المؤمنين على أبى بكر، فإن هذا الخبر وغيره من الأخبار المستفيضة يدل على أنه قد كان كاشفهم، وهتك القناع بينه وبينهم. ألا تراه كيف نسبهم إلى التعدى عليه وظلمه، وتمنع من طاعتهم، وأسمعهم من الكلام أشده وأغلظه، فلو كان هناك نص لذكره أو ذكره من كان من شيعته وحزبه، لأنه (لا عطر بعد عروس) وهذا أيضا يدل على أن الخبر الذى فى أبى بكر فى صحيح البخارى [صفحة ٣٩٩] ومسلم غير صحيح، وهو ما روى من قوله (صلى الله عليه وآله) لعائشة: (ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب لأبى بكر كتابا فإنى أخاف أن يقول قائل أو يتمنى متمن ويأبى الله والمؤمنون إلا أبى بكر) وهذا هو نص مذهب المعتزلة [٨١٨] انتهى. وها نحن ذا نبدأ بذكر ما يخالف مذهبه من صريح الخبر ثم نعود إلى الجواب عن قوله، لنعلمك أن الحجة التى بها علينا يصول عليه لا له وذلك من وجهين: الأول اشتمال الخبر عن منازعة أمير المؤمنين (عليه السلام) القوم ومكاشفته إياهم، ونسبتهم إلى الظلم والتعدى، والتظاهر على أهل البيت بأخذ مقام رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإخراجهم سلطانه من داره إلى دورهم، ورميهم بالمواطأة على ذلك بقوله لعمر: (أشدد له اليوم أمره ليرده عليك غدا)، ونحو ذلك مما اشتمل عليه الخبر، ولقد صدق فيما قال ولم يزل صادقا فإن أبى بكر أوصى بالأمر إلى عمر وعمر تحسر على فقد أبى عبيدة وسالم مولى أبى حذيفة حين طعن، وقال لو كان أحدهما حيا لم يتخالجه الشك فيه وذلك يصرح بما تدعيه الإمامية من معاقدة الجماعة على ابتزاز الأمر وإخراج الخلافة عن أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته، وأن الأمر لأبى بكر وبعده لعمر وبعده لأحد الرجلين المذكورين فصرح الخبر بتصريح الليل عن صبحه بأن أمير المؤمنين (عليه السلام) طاعن فى خلافة من تقدم عليه، ويعضد ذلك ما فى آخر الخبر من تركه (عليه السلام) مبايعه أبى بكر وملازمته منزله، ولو لم يكن ساخطا ولا يته ما ترك بيعته ولا تقاعد عنها لأن الراضى بشئ لا يتركه لا سيما وهو من الأمور الواجبة لوجوب طاعة الإمام ومساعدته وهذا خلاف ما يدعيه ابن [صفحة ٤٠٠] أبى الحديد وأصحابه من رضى أمير المؤمنين بخلافته، وعدم منازعته إياهم، وأنه لم يطعن عليهم بظلم، ولا باتباع هوى، ولا بتظاهر على منعه حقا له، وكان الخصم قد ملأ كتابه من ذكر هذه الدعوى، والتظاهر بها على الإمامية، والخبر المذكور الذى به يصول ويجول يخدش هذه الدعوى ويبطلها كما اعترف هو به فى كلامه المنقول فتيين أنه فيما يدعيه من رضا أمير المؤمنين بخلافه من تقدم عليه غير مصيب، وأن الإمامية فى إنكارهم رضاه (عليه السلام) بها على الحق والهدى والصواب والمحجة البيضاء وهذا هو المراد والمطلوب. الثانى إن الخبر قد صرح بأنهم قد سلكوا طريق العناد والعصية، ولم يسلكوا مسلك الرشاد والحق، وذلك أنهم احتجوا على الأنصار بالقراءة من الرسول (صلى الله عليه وآله) وأخرجوهم من الأمر بهذه الحجة فلما احتج أمير المؤمنين عليهم بها عرضوا عن قبولها، وأبوا العمل بموجبها، وضربوا عنها صفحا حيث كانت فى هذا المقام مفسدة لما يريدون من الاستبداد بالأمر، واغتصاب على (عليه السلام) حقه فأجاب بعضهم: بأنك لست متروكا حتى تباع، فأظهر ما فى نفسه من حمية الجاهلية وبعض أجاب: بانا لا نكرهك، وبعض أجاب: بأنك حدث السن، وبعض: بانا لم نسمع هذا الكلام منك قبل، وأى شئ فى هذا كله من الجواب عما احتج به أمير المؤمنين (عليه السلام) أما الأول والثانى فظاهر، وأما الثالث فيقال له: أولا إنكم لم تحتجوا على الأنصار بشيخوخة أبى بكر بل احتجتم بقربه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهذا على يحتج عليكم بهذه الحجة، فإن كانت عندكم حقا وجب عليكم تسليم الأمر إليه، وأن كانت عندكم باطلا فلا يجوز لكم أن تدفعوا الأنصار عن الأمر بشئ باطل، وحجة فاسدة عندكم، ويقال له ثانيا أين كبر السن يوم المؤاخاة بين الصحابة لم لا أستحق بها أخوة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ما نرى استحق أخوة [صفحة ٤٠١] الرسول (صلى الله عليه وآله) إلا حدث السن أفتعجز شبيهة أبى بكر عن استحقاقه

بها أخوة النبي (صلى الله عليه وآله) فى حياته ويستحق بها خلافته بعد وفاته أهذا من الحق والإنصاف؟ وأين التقدم بالسن يوم براءة كيف ما استحق بها التبليغ عن النبي (صلى الله عليه وآله) وأين كانت ذلك يوم عمرو بن عبد ود؟ وأين كانت يوم مرحب وغيرها من الأيام التى يطول بعدها المقام؟ ما نرى كانت كلها إلا لذلك الحدث السن فما يمنعه من الخلافة وهو الشجاع العالم التقى الناصر للإسلام، والمحامى عن الدين الفائر بالجهاد والسبق والقراة بقولك ويقال له: أيضا أى أمر من الأمور له فيه تجربة تزيد على تجربة على (عليه السلام) أفى حرب أم فى سلم أم فى سياسة أم فى حكم؟ وأين كانت هذه التجربة له فى حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم لا استحق بها عنده التقدم فى قيادة الجيوش، وسياسة الأمور؟ ما رأينا استحق ذلك إلا ذلك الحدث السن الذى ادعت أنه قليل التجربة ومن لم يكن له من التجربة ما يستحق بها أن يكون أمير سرىة يسوس أمرها أيستحق بتجربته ولاية الأمة؟! ثم يقال له: إن كان المعتمد عندكم فى الخلافة كبر السن والتجربة فالعباس عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أسن من أبى بكر لا خلاف بين أهل التاريخ فى ذلك، وهو كثير التجربة ثاقب الروية زين العقل عظيم الحلم على ذلك اتفق الناس من أهل الرواية والسيرة والمعرفة بأحوال السلف مع قرب من رسول الله فهو على هذا أحق بالأمر على قولكم فلن تعدوا عن أن تكونوا ظلمتم عليا (عليه السلام) إلا أن تكونوا ظلمتم العباس فالظلم لكم لازم على كل حال. ويقال للرابع وهل يخفى عليك قرب على (عليه السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنه أقرب الخلق منه فما منعك حين احتج أبو بكر وصاحبا على قومك بقراة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتركت نصره قومك [صفحة ٤٠٢] لصحة هذه الحجة عندك من أن تقول لهم صدقتم الأقرب إلى الرسول أحق بمقامه وعلى أقرب إليه منكم فهو الأحق بمقامه من كل أحد فامضوا بنا إليه جميعا لنبايعه ونسلم إليه خلافة ابن عمه ثم يقال له هب إنك لا تدري أولا بقراة على (عليه السلام) من رسول الله، أو نسيت ذلك ثم علمت الآن أن الأمر حق لعلى (عليه السلام) بمقتضى حجة أبى بكر على قومك أليس من الواجب عليك إذ كنت قادرا انتزاع الحق من غير أهله وإيصاله إلى ربه ومستحقه ومساعدته على ذلك، وهل ذلك إلا بمنزلة شئ تداعاه اثنان فأقام أحدهما بنية على استحقاقه إياه فحكم له به، ثم جاء ثالث فاستشهد لك البيئة فشهدت له بأنه حق فإن ينزع من يد الأول ويدفع إلى هذا أفليس فى إعراضهم عن قبول الحجة التى دفعوا بها خصومهم على أنفسهم إذا احتج بها أمير المؤمنين (عليه السلام) عليهم دليل واضح وبرهان راجح وعلم لائح، على أنهم مجانبون للحق ومتعمدون على إنكار الحجة التى يوردها أمير المؤمنين عليهم كائنه ما كانت نصا أو الزاما لا يخفى ذلك من أمرهم على ذى فطنة وكل هذا نص مذهب أصحابنا الإمامية ومخالف لمذهب أصحاب ابن أبى الحديد المعتزلة ومناقض لأقوالهم من أن الجماعة لم يرتكبوا منكرا ولم يأتوا بباطل، ولم يردوا حجة صحيحة على أمير المؤمنين، ولم يفعلوا ما يجوز نسبتهم لأجله إلى الظلم والتعدى، وأنهم كانوا على غاية من الديانة والصلاح ومنزلة رفيعة من العدل والإنصاف، وإنما غاية أمرهم أنهم فعلوا غير الأولى، وهذا أمير المؤمنين (عليه السلام) قد رامهم بجميع ما برئتموهم منه بموجب روايتكم، ونسبهم إلى ارتكاب المعصية ورد الحجة وعدم الخوف من الله، فما أدرى أتكذبون روايتكم التى بها تحتجون، أم تفسقون من تعدلون، أم تطعنون فى صدق أمير المؤمنين (عليه السلام) لنسبته الظلم إليهم، وهو الصديق الأمين لا محيص لكم عن اختيار واحد من هذه الوجوه الثلاثة فاختراروا منها - أكرمكم الله - ما شئتم يكن فيه قطع حججتكم واستئصال أصل [صفحة ٤٠٣] مذهبكم، على أن فى قولهم: إن القوم بولاية أبى بكر وتركهم عليا (عليه السلام) تركوا الأولى وقولهم إن الصحابة فعلوا ما هو الأصلح للإسلام والمسلمين إذ ولوا أبا بكر تناقضا بينا لأن فعل الأصلح واجب، فكيف يكون خلاف الأولى والتخالف فى أقوالهم كثير، هذا كله على تقدير تسليم قول المعتزلى أن الرواة لم يذكروا لأمر المؤمنين (عليه السلام) فيها نصا، وليس الأمر كما ذكر بل الرواية مذكور فيها بعض ذلك صريحا كقوله (عليه السلام) فيها: (وأخو رسول الله) (صلى الله عليه وآله) فإننا قد بينا أن الأخوة تقتضى المماثلة وهى نص فى الإمامة، واحتج بالأعلمية عليهم، فى قوله: (أما كان منا القارئ لكتاب الله الفقيه فى دين الله) وقد قدمنا أن الإمام يشترط أن يكون أعلم أهل زمانه، فهذا من النصوص، واحتج بالقراة وهى من شروط الإمام أيضا، وقد ذكرنا أن المنصوص عليه بالأفريقية كالمنصوص عليه بالإمامة، فهذه من جملة النصوص والقوم لم يقبلوها منه، ولم يجيبوه عنها بشئ من الحجة،

واحتجاج أبى بكر على على (عليه السلام) بالسابقة غير ذلك كما يوهمه كلام المعتزلى لا أثر له فى الخير، نعم النص الذى يريده ابن أبى الحديد من على (عليه السلام) أن يذكره وهو إنزال كتاب من السماء لم يأت به أمير المؤمنين ثم إن فى قوله (عليه السلام) (نحن أهل البيت أحق بمقامه) إشارة إلى النص لأن الأحقية فى الخلافة لا تكون بدون تعيين من الرسول (صلى الله عليه وآله)، وليس من مذهب على (عليه السلام) الاجتهاد فى الأحكام، والقول بالرأى، بل طريقته الوقوف عند النص والاقتصار على السماع من الكتاب والسنة، وقد شهد بذلك ابن أبى الحديد فى مواضع من كتابه، فإذن دعوى على الأحقية بمقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بدون نص منه عليه ممتنعة لكنه ادعى ذلك فالنص عليه موجود فتبصر، مما يحسن نقله هنا من تظلمات أهل البيت من أئمة المعتزلى ودعواهم النص من رسول الله (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٤٠٤] عليهم ما ذكره من كلام أبى جعفر الباقر مرارا قال فى موضع منها وقد روى أن أبى جعفر محمد بن على الباقر قال لبعض أصحابه: "يا فلان ما لقينا من ظلم قريش إيانا وتظاهروا علينا وما لقي شيعتنا ومحبونا من الناس، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبض وقد أخبرنا أولى الناس بالناس فتمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر من معدنه، واحتجت على الأنصار بحقنا وحجتنا، ثم تداولتها قريش واحدا بعد واحد حتى رجعت إلينا، فنكثت بيعتنا ونصبت الحرب لنا، ولم يزل صاحب الأمر فى صعود كؤود حتى قتل فبويع ابنه الحسن وعوهد ثم غدر به وأسلم، ووثب عليه أهل العراق حتى طعن بخنجر فى جنبه وانتهب عسكره، وأولجت خلاخيل أمهات أولاده، فوادع معاوية وحقق دمه ودم أهل بيته وهم قليل حق قليل، ثم بايع الحسين (عليه السلام) من أهل العراق عشرون ألفا ثم غدروا به، وخرجوا عليه وبيعته فى أعناقهم، ثم لم نزل أهل البيت نستذل ونستضام ونقصى ونمتنهن ونحرم ونقتل ونخاف، ولا نأمن على دماننا ودماء أولياننا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم موضعا يتقربون به إلى أوليائهم، وقضاء السوء وعمال السوء فى كل بلدة فحدثوهم بالأحاديث الموضوعية المكذوبة، ورووا عنا ما لم نقله ولم نفعله ليبغضونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية بعد موت الحسن (عليه السلام)، فقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدى والأرجل على الظنة، وكان من يذكر بحبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره، ثم لم يزل البلاء يشتد ويزداد إلى زمن عبيد الله بن زياد قاتل الحسين (عليه السلام)، ثم جاء الحجاج فقتلهم كل قتل، وأخذهم بكل ظنة وتهمته حتى أن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال شيعة على (عليه السلام) وحتى صار الرجل الذى يذكر بالخير ولعله يكون ورعا صدوقا يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض من سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى [صفحة ٤٠٥] شيئا منها ولا كانت ولا وقعت، وهو يحسب أنها حق لكثرة من قد رواها ممن لم يعرف بكذب ولا بقله ورع [٨١٩] انتهى. وقد صرح صدر الرواية بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أخبر الناس أن أهل بيته أولى بالناس من أنفسهم، وهذا هو النص عليهم ثم قوله (عليه السلام): (فتمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر من معدنه) صريح فى نسبة الظلم إلى المتقدمين، وقوله: (واحتجت على الأنصار بحقنا وحجتنا) واضح فى أن القرابة من الرسول (صلى الله عليه وآله) أمر يستحق به الخلافة، وأن ذلك الأمر حقهم وحجتهم، أخذها غيرهم واحتج بها على الأنصار، والواجب عليه أن يسلم لهم الحق والحجة لأنها لهم دونه، والباقي من الخير ظاهر وآخره يصرح بوضع القوم واتباعهم الأحاديث المكذوبة على ما يشتهون ويدعون، وأن أكثر ذلك كان فى زمان معاوية، وقد أوضحنا هذا المطلب فيما مر فقد بان من جميع ما ذكرنا واتضح أن الخبر الذى استند إليه ابن أبى الحديد وعليه اعتمد فى إبطال النص عاد بالآخرة دليلا لنا ومستندا لقولنا فاندفع لوم اللائمين وعدل العادلين، وتبين الغث من السمين، والحمد لله رب العالمين. ثم نشرع الآن فى الجواب عن شبهته والكلام على دفع ريبته، وإن كان فيما ذكرناه كفاية فى إبطال حجته، لكن لا ندع الازدىاد من الخير وكثرة الاستظهار بالحجج بعون الله فنقول: من تأمل وتبصره وتدبر وتفكر، ونظر فى الأخبار والآثار نظر من أنصف واعتبر علم يقينا أن القوم إذ ارتكبوا من أخذ الخلافة ما ارتكبوا، وحين انتهزوا ما انتهزوا من الفرصة فى إدراك الرئاسة، قد عضوا عليها بأسنانهم وقبضوا عليها بأناملهم، لا يرجعون عنها بنص ولا- ينتظرون فيها مشاورة ذى فضل، ولا يتزلون عنها بحجة، ولا يبألون فيها من غضب ولا عدول لهم عنها إلا بالسيف لو حصل قد سلكوا فيها مسلك [صفحة ٤٠٦] الجبرية والقهر، يلزمون من رأوه ببيعتهم ولا يعذرونه عنها بعذر ولا يقبلون منه عدلا ولا

صرفاً، حتى استتم لهم ما أرادوا واستتب لهم ما طلبوا، ألا ترى لعمر كيف قال فى السقيفة حين تم له ما أراد: اقتلوا سعدا قتل الله سعدا وكيف قال للزبير: عليكم الكلب إذا خرج يدافعهم عن الهجوم على بيت فاطمة كما ذكر فى الحديث المذكور، فهم معرضون عن كل حجة ترد عليهم من كل محتج لا يلتفتون إليها ولا يبالون بمن أوردها عليهم، وأنهم مصررون على إنكار النص إن أوردته مورد، ومصمموا العزم عليه ومهيئون من الشبه إلى ما لا يسعهم إنكاره، ولا يمكنهم ستره وكتمانه ما يدفعون به عند العامة سورة المحتج به عليهم، ولم يكونوا فى أمرهم مراعين لحجة ولا ناظرين لدليل ولا راجعين عما دخلوا فيه لبرهان مبين والذى يدل على ذلك وجوه.

الأول: ما مر فى الخبر من إعراضهم عن قبول الحجة بالقرابة من النبى (صلى الله عليه وآله) حين احتج بها عليهم أمير المؤمنين (عليه السلام)، وروى ابن أبى الحديد: فى موضع آخر أنه (عليه السلام) إذ ذاك خاطب أبا بكر فى معرض الحجة بهذين البيتين. فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم ++ فكيف بهذا والمشيرون غيب وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم ++ فغيرك أولى بالنبى وأقرب [٨٢٠].

وهى كانت حجته العظمى التى أبطلوا بها دعوى الأنصار وغلّبوا بها عليهم، لا السابقة والفضل كما ذكر المعتزلى، وإن كان ذلك مخالفاً لمذهبه إذ لا يجب عنده تقديم الأفضل فلما احتج بها عليهم من هو أولى بها منهم أعرضوا عنها كأن لم يسمعوها ولم يصغ واحد منهم إلى قبولها ولا [صفحة ٤٠٧] التفت إليها، بل جنحوا إلى إفسادها وإبطالها بالشبهات، فمال بعضهم إلى التعلل بحداثة السن وآخر إلى عدم سماعها قبل بيعته لأبى بكر فصرح أنه لا يقبل حجة بعد البيعة مع كونها عنده صحيحة، وما النص إلا حجة وقد صرحوا أنهم لا يقبلون الحجة من أمير المؤمنين (عليه السلام) لحداثة سنه ولسبق بيعة أبى بكر على احتجاجه، فمن بلغ أمرهم إلى هذا المقدار من ترك الإصغاء إلى سماع الحجة والعمل بها وهى الحجة التى يحتجون بها على خصومهم كيف يمتنع منهم إنكار النص لو أورد عليهم ويبعد عليهم رده لو احتج عليهم؟ الثانى: إن أمير المؤمنين (عليه السلام) احتج عليهم غير القرابة بأشياء أخر كأخوة الرسول (صلى الله عليه وآله)، والعلم بكتاب الله، والفقہ فى دين الله وغير ذلك مما اشتمل عليه الخبر، فلم يعرجوا ولا واحد منهم على قبول ذلك منه وكأنهم لم يسمعوا ما قال وهم فى السقيفة يحتجون على أحقية أبى بكر بالخلافة بفضيلته بصحبة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الغار، فلما احتج أمير المؤمنين (عليه السلام) لنفسه عليهم بالفضل الفائق أعرضوا عنه ورفضوه فمن لم يقبل حجته لنفسه على نفسه كيف يقبل غيرها من الحجج أو يلتزم بها. الثالث: اقتحامهم على بيت فاطمة وإخراجهم علياً ومن معه يسوقونهم سوقاً عنيفاً بعد التهديد بإحراق البيت عليهم إن لم يفتحوا الباب وتسمية الزبير كلباً كما مر ذكره فى الخبر وغيره من الأخبار، وقد ذكر الخصم من ذلك فى كتابه الكثير الواسع وذلك كله من دون أن يقيموا عليه حجة أو يوردوا عليه دليلاً، ولو لم يكن من ذلك كله إلا قول عمر له (عليه السلام): لست متروكاً حتى تباع، لكفى فى الدلالة على ما نسبناه إلى القوم من عدم استماعهم للحجة وقبولهم للعدر أو وقوفهم عند النص. [صفحة ٤٠٨] الرابع: إن العباس بن عبد المطلب لما احتج على أبى بكر بمحضر جماعة من أصحابه كعمر وأبى عبيدة كما فى رواية طويلة ذكرها الخصم من كتاب الجوهرى عن البراء بن عازب حيث قال له: فإن كنت برسول الله طلبت فحقتنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين فحن منهم ما تقدمنا فى أمركم فرطاً، ولا حللنا وسطاً ولا نرحنا سخطاً فإن كان هذا الأمر يجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين، وما أبعد قولك: إنهم طعنوا فيك من قولك إنهم مالوا إليك إلى أن قال: وأما قولك: إن رسول الله منا ومنكم فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من شجرة نحن أغصانها وأنتم جيرانها، وأما قولك يا عمر إنك تخاف الناس علينا فهذا الذى قدمتموه أول ذلك وبالله المستعان [٨٢١]، لم يجبه هو ولا أصحابه بشئ بل تركوا الحجة وأعرضوا عنها كأنهم لم يفهموها، وكانوا فى أول الكلام يحتجون بها على العباس ويقرعونها بها فلما أوردوا عليها وعرفوا أنها له ولأهل بيته دونهم ضربوا عنها صفحاً ولم ينقادوا لها ولا نزعوا عما هم فيه لأجلها ولاحتجوا إلى العمل بها، ومن يعرض عن قبول حجته التى يجادل بها على نفسه فهو بعدم قبول غيرها من الحجج أخلق، وإلى الإعراض عن النص ورده أقرب، وهذه المجادلة وقعت بعد بيعة أبى بكر بيومين والرواية صريحة فى أن بنى هاشم كانوا كارهين إمارة الرجل ومكرهين على بيعته، فأين الرضا بخلافته وأين رجوعه وأصحابه إلى الحجة والعمل بمقتضاها حتى يستنكر منهم كتمان النص ودفعه لو أورد عليهم؟ الخامس: ما رواه ابن أبى الحديد عن أبى بكر الجوهرى قال:

حدثني المغيرة بن محمد المهلبى من حفظه وعمر بن شبة من كتابه بإسناد رفعه إلى أبى سعيد الخدرى قال: سمعت البراء بن عازب يقول: لم أزل لبنى هاشم محبا [صفحة ٤٠٩] فلما قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) خفت أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عنهم فأخذنى ما يأخذ الوالهة العجول مع ما فى نفسه من الحزن لوفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فكنت أتردد إلى بنى هاشم وهم عند النبى (صلى الله عليه وآله) فى الحجر، وأتفقد وجوه قريش إذ فقدت أبا بكر وعمر وإذا قائل يقول: القوم فى سقيفة بنى ساعدة - وإذا قائل آخر يقول: قد بويح أبو بكر: فلم البث وإذا أنا بأبى بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة وهم محتجزون بالأزر الصنعانية لا يمرون بأحد إلا خبطوه وقدموه فمدوا يده فمسحوها على يد أبى بكر يبايعه شاء ذلك أو أبى، فأنكرت عقلى وخرجت اشتد حتى انتهيت إلى بنى هاشم والباب مغلق فضربت عليهم الباب ضربا عنيفا وقلت: قد بايع الناس لأبى بكر بن أبى قحافة، فقال العباس: تربت أيديكم إلى آخر الدهر أما إنى أمرتكم فعصيتونى، فمكثت أكابد ما فى نفسى، ورأيت فى الليل المقداد وسلمان وأبا ذر وعبادة بن الصامت وأبا الهيثم بن التيهان وحذيفة وعمارا وهم يريدون أن يعيدوا الأمر شورى بين المهاجرين، إلى آخر ما قال من إخبار حذيفة الجماعة بما علمه من أمر القوم ومسير المذكورين إلى أبى بن كعب للمساعدة وطلبهم منه فتح بابهم وقوله لهم وبالله ما يفتح على بابى حتى تجرى على ما هى عليه جارية ولما أتى بعدها شر منها وإلى الله المشتكى [٨٢٢]، وقد دل الخبر على أمور. منها أن الناس يعلمون بغض قريش لبنى هاشم فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولذا خاف البراء من تمالئهم على إخراج الخلافة عن بنى هاشم ولولا ذلك ما كان للخوف معنى. [صفحة ٤١٠] ومنها أن الناس يعلمون أن خلافة النبى (صلى الله عليه وآله) لبنى هاشم إما من جهة النص وإما من جهة القرابة، وأن إخراجها عنهم ولا يكون إلا بتمايلى قريش عليهم. ومنها أن بيعه الناس لأبى بكر لم تكن برضى واختيار. ومنها أن أبا بكر وأصحابه لم يسمعوا لأحد حجة ولا يحتجوا عليه بدليل ولا يقيموا على مدعاهم بينه، بل يلزمون الناس بالبيعة قهرا ويصرح بهذين الأمرين من الخبر قوله: لا يمرون بأحد إلا خبطوه إلى آخر الجملة، وذلك كله عين ما نسبناه إليهم من دون زيادة ولا نقص، فمن كانت حالهم هذه كيف يرجعون عما ملكوه بحجة أو يسلموا ما فى أيديهم إلى صاحبه ومالكه بنص وبينه؟ ومنها أن جماعة من خيار الصحابة كسلمان ومن معه كانوا رادين بيعه أبى بكر ومنكرين خلافته، وكانوا يسعون فى خلعه وإخراجه عن الإمارة جهدهم فما استطاعوا، فأين الإجماع والرضا؟ ومنها أن علماء الصحابة كحذيفة وأبى يرون أن تلك البيعة كانت شرا وما بعدها شر منها وذلك نص ما نقول، فهذه الوجوه كلها شواهد حق وأدلة صدق على ما ادعيناه، وما إلى القوم عزوانه من دخولهم فى الأمر دخول مشاغبة وتغطرس واستكبار عن استماع الحجة، لا دخول متبصر منصف يميل مع الدليل حيثما مال ويقف مع النص أينما وقف، وينضاف إلى ذلك ما كان القوم عليه من الرأى والطريقة فإنه كان من هديهم وسجيتهم رد النصوص بالرأى وتخصيصها بالاستحسان، لا سيما فيما يوطد أساس الإمارة، ويقرر قاعدة الرئاسة وقد وصف ابن أبى الحديد ذلك قاطعا وجازما به فى كلام له فى سياسة على وعمرو أن عمر كان مدار سياسته على ما يراه ما حكم به الشرع قال: ولسنا بهذا القول زارين على عمر بن الخطاب ولا [صفحة ٤١١] ناسبين له ما هو منزله عنه، ولكنه كان مجتهدا يعمل بالقياس والاستحسان والمصالح المرسله، ويرى تخصيص عموما النص بالآراء بالاستنباط من أصول تقتضى خلاف ما يقتضيه عموم النصوص، ويكيد خصمه ويأمر أمراءه بالكيد والحيلة ويؤدب بالدره والسوط من يغلب على ظنه أنه يستوجب ذلك، ويصفح عن آخرين قد اجتمروا ما يستحقون به التأديب كل ذلك بقوة اجتهاده وما يؤدى إليه نظره، ولم يكن أمير المؤمنين يرى ذلك وكان يقف مع النصوص والظواهر ولا يتعدها إلى الاجتهاد والأقيسة، ويطبق أمور الدنيا على أمور الدين ويسوق الكل مساقا واحدا ولا يضع ولا يرفع إلا بالكتاب والنص [٨٢٣] انتهى وهو صريح فيما ذكرنا سابقا من أن عليا (عليه السلام) لو لم يكن منصوبا عليه لما ادعى أنه أولى بالخلافة من غيره وأحق بمقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) دون من سواه لأنه لا يرفع ولا يضع إلا بالكتاب والنص، واعتراف من المعتزلى بأن عمر وأصحابه كان دأبهم الاعتماد على آرائهم ورد النصوص بها وعدم التفاتهم إلى حكم الشرع إذا خالف ما يريدون، وإذا كان القوم على هذه لحال فما يمنعهم من مخالفة النص على على (عليه السلام) وماذا يصددهم عن كتمانهم ورده؟ وأى مجال يبقى

لاستبعاد ذلك منهم. وديدنهم رد النصوص إذا خالفت اجتهاداتهم؟ وهل يخفى على أحد من أهل الروية مخالفة النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) لرأى عمرو اجتهاده؟ فهو إذن يرى رد النص على (عليه السلام) ومخالفته واجبا وليس يجوز لأحد من أتباعه أن يستنكروا منه فعل الواجب عليه باجتهاده، بل يجب عليهم الحكم بأنه يفعله وما يهمله ولازم ذلك أنه أنكر النص على (عليه السلام) البتة وهو عين ما ندعى، ولعمري لو لم يكن لنا إلا هذا الوجه لكفانا فى الدلالة على مدعانا فكيف والوجه كثيرة كما [صفحة ٤١٢] ترى، ومن البين الذى لا شك فيه أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان عالما بذلك من شأنهم ومطلعا عليه، وكيف يخفى عليه من أمرهم مع المعاشرة المطلعة على الحال، ورؤيته منهم ما رأى سابقا، وفى ذلك الوقت ما علمه ابن أبى الحديد من أمرهم من جهة الرواية مع بعد المدة وتداول الزمان، فكان (عليه السلام) قاطعا بإنكارهم النص لو احتج به ابتداء وصرح لهم به، أو إلقائهم بعض الشبه عليه كشبهة النسخ بأمر أبى بكر بالصلاة كما زعموا فلم يكن لذكر النص والحال هذه فائدة، ولم تكن فى احتجاجه به عليهم مصلحة إذ لا تقوم به عندهم له حجة لو ذكره ولو شهد به من هناك من شيعته كسلمان وأبى ذر والمقداد وأمثالهم إن جوزنا قدرتهم فى تلك الحال على الشهادة لم يقبل القوم شهادتهم ولم يلتفتوا إليها لمخالفتها غرضهم، وما أدتهم إليه آراؤهم، فكان مقتضى الحكمة وموجب معرفة قواعد الخصوم ترك التعرض للنص لعدم الانتفاع به فى المقام لإنكار الخصم إياه، والانتيان بحجة لا يستطيع الخصم إنكارها ولا الطعن فيها، فلذا عدل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الاحتجاج عليهم بالنص واحتج تارة بأخوة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخرى بالأعلمية، وكلاهما مما لا يمكنهم التشبيه فيه، واحتج عليهم بالقرابة التى لا يسعهم إنكارها ولا القدح فيها لأنها حجتهم التى دفعوا بها الأنصار عن الأمر وأبطلوا بها دعواهم من حيث كانت هى النافعة له فى المقام، فما مثله فى ذلك إلا- كرجل يدعى قبل آخر شيئا له على دعواه حجتان كل منهما تثبت دعواه منفردة وتوجب له ما ادعاه إلا أنه يقطع بإنكار الخصم واحدة من الحججتين لو أوردها عليه، أو أن يلقى عليها شبهة تدفع عنه الاحتجاج عليها بها والأخرى يأمن عليها من ذلك كله فإن الواجب العدول عن تلك الحجة التى يخاف عليها ذلك المحذور وإن كانت أقوى إلى ذكر الحجة الأخرى التى لا يخشى عليها محذورا، فالمانع لأمر المؤمنين من ذكر النص عليه خوفه إنكار القوم إياه لعلمه ذلك منهم يقينا لا [صفحة ٤١٣] عدم وجوده، وهو مانع قوى وصارف جلى، وكيف لا- يكون النص موجودا وهو بعد ذلك يدعيه ويشهد له عمه العباس به، ويعترف سعد بن عبادة بسماعه، ويشهد له ابن عباس بادعائه إياه، وعمر بن الخطاب كذلك كما مر فيما مضى ذكره، فعدوله عن النص والاحتجاج عليهم فى موقفه ذاك بالقرابة من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أنها من جملة أسباب استحقاق الخلافة، بل من شروطه كما ذكرناه فى موضعه ومع عدم قدرة الخصم على إنكارها ورددها والقدح فيها بوجه من الوجوه هو عين الحكمة وحقيقة المعرفة وقوة نفاذ البصيرة فى قطع الخصومة، فإن الحجة المذكورة كافية له فيما طلب وافية له بصحة ما ادعا وإثبات ما رام لو قبلوها منه كما قبلتها الأنصار منهم، أو أذعنوا لها كما أذعن لها خصمهم، وكيف يقبلونها ويذعنون لها وهم مصرون على العناد متواطئون على ابتزاز الأمر من صاحبه كما سمعت فى الخبر من تعللاتهم العلييلة ومما يؤيد ذلك ويوضحه ويكشف عن سره تدافعهم الخلافة فى السقيفة وتراميهم بها بعد أن غلبوا الأنصار عليها بين ثلاثة فأشار بها أبو بكر إلى عمر أو أبى عبيدة وعرضها أبو عبيدة على عمر ورددها عمر إلى أبى بكر، ولم يشيروا ولا واحد منهم إلى أحد من بنى هاشم ولا ذكروهم فى الأمر ولا فى المشورة مع تحقق قرابتهم من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وظهور شرفهم وفضلهم، خصوصا على بن أبى طالب الذى شاعت مناقبه واشتهرت سوابقه، وما اختفى على أحد علمه وفضله، فأعراضهم عن ذكره وذكر بنى أبيه دليل صريح على تواطئهم على سلب بنى هاشم خلافة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وابتزازهم سلطانه ودفعهم عن مقامه، ولازم ذلك تواطئهم على إنكار النص على أهل البيت ولم يكن على (عليه السلام) ليجهل ذلك منهم. ووجه آخر وهو أن مقصد القوم من العدول عن أهل بيت النبى (صلى [صفحة ٤١٤] الله عليه وآله وسلم) إلى أبى بكر اتساع أمر الخلافة فى قريش لتتال كل بطن منهم وتكون دولة بينهم يرحوها كل قوم كما رواه ابن أبى الحديد عن الجوهري من قول المغيرة بن شعبه لأبى بكر وعمر: أتريدون أن تنتظروا خيل الحلبه من أهل هذا البيت وسعوها فى قريش تتسع [٨٢٤]، فقاما إلى السقيفة وقد

مر الحديث بتمامه، وكذلك ذكر أمير المؤمنين (عليه السلام) أن مقصدهم ذلك فى حديث رواه ابن أبى الحديد عنه، وصرح بعض المحققين من غير أصحابنا من جهة الاستنباط أن مقصد القوم ما ذكرناه نقله عنه المعتزلى المذكور [٨٢٥] ومن الواضح، أن هذا مقتضى قوى لإنكار جميعهم النص على أمير المؤمنين، ومظاهرتهم أبا بكر وعمر عليه وتظاهرهم على جملة بنى هاشم لعلمهم أنها إذا صارت لهم واستقرت فيهم لا تخرج عنهم إلى سائر بطون [صفحة ٤١٥] قريش أبدا بخلاف باقى قريش فإنها تنتقل فيهم، وربما يقدم أحدهم صاحبه لغرض وليردها عليه عند موته كما فعل الثلاثة فى السقيفة، فلذلك استقر رأيهم على منع أهل البيت ميراثهم من الرسول (صلى الله عليه وآله)، ودفعهم عن حقهم، ولأجل هذا كله عدل أمير المؤمنين عن ذكر النص واستغنى عنه! فى مخصصتهم بالقرابة وغيرها مما ذكره من حيث لا محيص لهم عن الاعتراف به، فحاله (عليه السلام) فى ذلك الموقف غير حال أبى بكر فى السقيفة، فإن عمر وأبا عبيدة كانا له ظهيرا، وعويم بن ساعدة ومعن بن عدى الأنصاريين كانا له رداء، وهما على ما روى خصومنا اللذان استنهضاه على حضور السقيفة، واستحثاه على المبادرة إلى طلب الخلافة، وجشماه الدخول فى هذه الورطة، مخالفة منهما لقومهما الأنصار، وأن بشير بن سعد وكان من رؤوساء الخزرج كان له سندا يخاصم عنه قومه، وأسيد بن حضير رئيس الأوس كان إليه مائلا، وكلهم طالبون منه الا لزيادة من الحجّة، ومتعششون إلى تظاهرة على دفع الأنصار بالبينّة، والباقون مصغون إلى ذكر الحجج غير مستنكفين عن قبولها منه، فلا مانع له من ذكر نص عليه لو كان موجودا ولا صارف له عن الاثيان بقول من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يوجب له الفضيلة لو كان حاصلًا، ومع هذا لم نره ذكر نصا عليه ولا قولًا من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يوجب المدح له، ولا حجّة يختص بها تثبت له دعواه، ولا ذكر له أصحابه شيئا من ذلك، بل رأينا وصاحبيه ذكروا حجّة كانت برمتها غيره، وكانت يده منها خلوا وهى القرابة، وأشياء لا توجب شيئا من مطلبه ولا تقضى بصحة مأربه وهى الصحبة فى الغار والأمر بالصلاة كما زعم، وكل ذلك لا يفيد شيئا مما أراد لو كان للخصومة معه مجال، ولم يكن أمره مبنيًا على التغلب لأن كون الحجّة الأولى لعلى (عليه السلام) مما لا غباوة فيه. والثانية أيضا لأن لقاتل أن يقول: إن كان اختصاص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بأبى بكر وخلوته معه فى الغار مما يوجب له خلافته فعلى أولى منه بذلك لأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) اختص به مرة وخلا معه وقتا واحدا واختص بعلى مرات كثيرة وخلا معه خلوات متعددة فى أوقات لا تحصى، ودع ما لعلى (عليه السلام) ليلة الغار مما لا يوازنه فضل وهو مبيتة على الفراش فكانت هذه أيضا كالتقاربة. والثالثة يقال: لهم إنا لا نسلم أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أمره بالصلاة، وإن صح أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أمره بالصلاة فقد عزله عنها إذ خرج ونحاه عن المحراب لا سيما والتقدم فى الصلاة لا يوجب العدالة على مذهبكم فضلا عن الفضل فأى حجّة فى الصلاة على ما ادعى فإذن ليس له حجّة على ما طلب وأراد فعدوله وصاحبيه عن ذكر نص عليه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو قول منه فى مدحه وفضله مع احتياجه إليهما وعدم المانع من ذكرهما وانتفاء الصارف عن إيرادهما إلى ذكر حجّة هى لغيره لا له وأخرى قريبه منها وثالثة لا توجب عدالته إن سلمت له فضلا عن إيجابها لخلافته دليل صريح على أنه لم يكن مما ذكروه من النص عليه شئ موجود، ولا مما رووه فى فضله بعد من الأحاديث عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) حديث معروف، ولا من ذاك عين ولا أثر ولم يطلع هو ولا أصحابه على شئ من ذلك إلى آخر أيامهم، ولو كان فى يدهم شئ من ذلك وعندهم منه خبر لأوردوه للحاجة إليه خصوصا لما نسبهم أمير المؤمنين إلى الظلم والتظاهر عليه وعدم الخوف من الله وغير ذلك مما فى الخبر، فلم لادرؤا عنهم قوله فيهم بخبر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى فضل أبى بكر وأى موضع أولى بذكره من ذلك الموضوع، ثم فى أيام مقاوله المهاجرين والأنصار وما شاع بينهم من الخصام والجدال بعد بيعه أبى بكر مدة وشاعت فيما بينهم فى ذلك الخطب والأشعار حتى قال فى ذلك [صفحة ٤١٧] النعمان بن عجلان الأنصارى وكان من سادات الأنصار يخاطب أصحاب أبى بكر: وقلتم حرام نصب سعد ونصبكم ++ عتيق بن عثمان حلال أبى بكر وليس أبو بكر لها خير قائم ++ وأن عليا كان أخلق بالأمر وكان هوانا فى على وأنه ++ لأهل لها يا عمرو من حيث لا تدرى فى أبيات كثيرة [٨٢٦] ومثله قال غيره من الأنصار وما احتج عليهم أبو بكر ولا أحد من أعوانه بخبر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الشيخ يقتضى استحقاهاه الخلافة مع

اقتضاء الحاجة إلى ذكره، وعدم الصارف عنه وانتفاء الموانع من إيراده، وغاية ما عندهم فى المدافعة ما تشبثوا به فى السقيفة من قضية الغار والصلاة فعلم من ذلك أنه ليس لهم فى فضل الرجل فى ذلك الوقت حديث ولا خبر وإنما أولياؤه بعد ذلك فيه زوروا ما أرادوه فتبين أنه ليس حال أبى بكر فى عدم إيراد نص عليه كحال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى تركه إيراد النص لوجود الداعى إلى تركه هنا ووجود المانع من إيراده وهو تحققه منهم إنكاره وردة مع قيام ما ذكره بثبوت حقه لو أنصفوه وعدم حصول شىء من ذلك فى أبى بكر، فهذا فرق ما بين الحالين وتمييز ما بين الأمرين، ويزيد ما بيناه توضيحا وصراحة ما جرى يوم الشورى أن عليا (عليه السلام) ذكر له جملة من النصوص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وطائفة من مناقبه، وناشدهم ذلك كحديث براءة والآخاء وما شابههما، وخبر الغدير والمرتلة وما ضارعهما، التى عددناها فى ذكر النصوص كل ذلك يقرون به ولا ينكرون منه شيئا، والقصة مشهورة عند الخصوم، وقد أقر بها القوشجى وابن أبى الحديد وذكر أنها مشتهرة لكنه اقتصر [صفحة ٤١٨] فى نقلها على ذكر جملة مما ذكره أمير المؤمنين من النصوص عليه محتجا به على القوم، وهم مع تصديقهم إياه واعترافهم بصحة نصوصه لم ينصرفوا بها عن صرف الخلافة عنه إلى غيره، بل بايعوا عثمان وتركوه ولم يعتنوا بتلك النصوص والمناقب وهددوه إن لم يبايع عثمان أن يقتلوه أو يقتلوه، وعثمان لم يذكر لنفسه فضلا ولا أورد فى استحقاقه الخلافة خبرا، وإنما وعدهم بأن يسير فيهم بسيرة الشيخين، وما الأولون بدونهم فى رد نصوص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومخالفة أقواله لأنهم أتباعهم ومقلدوهم، وهذا من أعدل شاهد على ما قلناه من عدم اعتناء القوم بنصوص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حق على (عليه السلام) طلبا للدنيا وحبا للرئاسة فترك ذكره أمير المؤمنين لهذا. ووجه آخر: وهو أن عليا (عليه السلام) فى ذلك الوقت غير محتاج إلى إيراد النص إن سلمنا أنه لم يورده، لأن إيراده إنما هو لإثبات أنه المستحق لمقام الرسول (صلى الله عليه وآله) دون خصمه، وأبو بكر وأصحابه مقرون له بذلك لأنهم قد أثبتوا استحقاق الخلافة بقرابة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ودفعوا الأنصار عن طلبها وخصموهم بها عن المطالبة فيها، فكان ذلك إقرارا منهم لعلى (عليه السلام) بالحق لأن قرابته من الرسول (صلى الله عليه وآله) وأقربيته من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) معلومة غير مجهولة، ومعروفة غير منكورة، فلذا قال لهم كما فى الخبر: (إنى أحتج عليكم بما احتجتم به على الأنصار، فإن كانت الخلافة بالقرابة فأنا أحق الناس بها لأنى أقر بهم من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم ينكر منهم أحد ذلك، بل أقرؤا به لكنهم أصروا على منعه حقه وقالوا له: لا نسلم لك هذا الحق لأنك صغير السن، فأى حاجة بعد هذا [صفحة ٤١٩] لذكر النص؟ وأى فائدة فى إيراده وتعداده؟ وهل هو فى ذلك إلا كرجل يدعى قبل آخر حقا وله على صحة دعواه بينة عادلة لكن المدعى عليه فى حال المخاصمة أقر له بحقه وقال لا أدفعه إليك ولا أسلمه، فهل ترى يحتاج المدعى فى إثبات حقه بعد إقرار خصمه به إلى إحضار بينته، أو يحكم عليه حاكم عادل بلزوم إحضارها فى ثبوت حقه مع أن البينة لا يصار إليها إلا- إذا لم يقر المدعى عليه بصحته دعوى المدعى؟ وإذا حصل الإقرار من المدعى عليه فلا حاجة إلى البينة، أفليس لا يبقى للمدعى بعد إقرار المدعى عليه له بحقه وإصراره على منعه إلا إجباره على تسليم الحق وأخذه منه قهرا؟ وإذا لم يجد المدعى من يأخذ له بحقه أو يعينه على استخراجه من خصمه ويخاف من مطالبته به وصول الضرر إليه لا يبقى له إلا الكف والسكوت إلى وقت التمكن، وكذا أمير المؤمنين (عليه السلام) فعل ما يلزم فعله فى الشرع والعقل فإنه قرر خصومه بالحجة فأقرؤا له بالحق لقضية القرابة وأصروا على ترك تسليم حقه إليه، فلم يبق عليه بعد هذا إلا- استخلاص حقه منهم بالجبر، واستخراجه من أيديهم بالقهر، فطلب الأعوان على ذلك وطاف على دور أهل السوابق من الصحابة مركبا فاطمة على حمار آخذا بيد الحسن والحسين يدعو الناس إلى معاونته على استيفاء حقه بالسيف إذ لم يبق غيره، فكان يبايعه بالليل أربعون رجلا على ذلك ويعدهم أن يوافوه صباحا فإذا أصبح لم يوافه إلا أربعة أو خمسة، حتى فعل ذلك ثلاث ليال وهذه حالهم معه كما صح عند خصومنا واشتهر بينهم، فلما تبين له الخذلان من الناس سكت وكف على ما فى صدره من المفضل وفى قلبه من الألم، إذ لم يبق بعد فقد الناصر وعدم المعين على أخذ الحق من الممتنع عن تسليمه إلا الكف والسكوت، لا سيما إذا كان الضرر فى ترك الكف عنه مظنوننا وصوله إلى صاحب الحق من ذلك الظالم أو من تابعيه، فليس لذكر على (عليه السلام) النص

فى المقام موضع، ولا- لإيراده موقع، وهو واضح لإخفاء فيه ومكشوف [صفحة ٤٢٠] لا ستره عليه وهذا بخلاف أبى بكر وأصحابه فإنهم فى تمام الحاجة إلى ذكر نص عليه أو خبر فى مدحه، لأن أمير المؤمنين (عليه السلام) يريمهم جميعا بالظلم والعدوان واغتصاب حقه والعباس بن عبد المطلب كذلك وجماعة من الأنصار وهكذا، فلو كان ثمة له دليل من النصوص لأورده ومنع به خصمه عن نفسه، أو حجة من قول النبى (صلى الله عليه وآله) لناضل بها منازعه، لكنه وصحبه لم يذكروا من ذلك شيئا مع دعاء الحاجة إليه فعلم أنه لا شئ منه بوجود فافترق الأمران، وبالله المستعان، وقد وضح من هذا كله بطلان ما أورده ابن أبى الحديد فى المقام وما شنع به على أصحابنا فى موضع آخر حين قال: فإن قالت الإمامية: كان يخاف القتل لو ذكر ذلك يعنى النص، قيل لهم: فهلا خاف القتل وهو يعتل ويدفع ليبايح وهو يستصرخ تارة بقبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتارة بعمه حمزة وأخيه جعفر وهما ميتان، وتارة بالأنصار، وتارة بنبى عبد مناف، ويجمع الجموع فى داره وبيت الرسل والدعاة ليلا ونهارا إلى الناس يذكروهم فضله وقربته، ويقول للمهاجرين خصمتم الأنصار بكونكم أقرب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أخصمكم بما خصمتم به الأنصار لأن القرابة إن كانت هى المعبرة فأنا أقرب منكم؟ وهلا- خاف من هذا الامتناع ومن هذا الاحتجاج ومن الخلف فى داره بأصحابه ومن تنفير الناس عن البيعة التى عقدت حينئذ لمن عقدت له [٨٢٨] انتهى وفيه مع اندفاعه بما مضى من البيان فساد واضح من وجهين. الأول: دعواه أن الإمامية يقولون خاف على (عليه السلام) من ذكر النص والحال أنه ولا واحده من الإمامية بقائل إن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يذكر النص، بل كلهم متفقون على أنه (عليه السلام) ذكر [صفحة ٤٢١] النص للقوم وذاكرهم لما ساموه البيعة لأبى بكر وخصمهم به أشد خصام، فلم يقبلوا منه فعدل إلى القرابة التى احتجوا بها على الأنصار فتعللوا عليه كما رويتم فلم يجد شيئا يكفهم به عن ظلمه ويتترع به من أيديهم حقه إلا السيف، فصمم العزم على منازعتهم فلم يجد ناصرا طلب أربعين رجلا ذوى عزم فلم يوافقهم ولم يجبه إلا أربعة أو خمسة فكف وسكت، وهذا المشنع ذكر ذلك مرارا فى كتابه وصححه واعترف به هنا كما ترى، فليس أحد من الإمامية يقول: إن عليا (عليه السلام) لم يذكر النص عليه، بل يقطعون بأنه ذكره ويجزمون بأن القوم ردوه ولم ينقادوا له، ورواياتهم بذلك ناطقة ومصنفاتهم بذلك مصرحة. الثانى قوله: إنه خاف القتل، فإن الإمامية إن قالوا خاف القتل فإنهم يريدون أنه (عليه السلام) خاف القتل من استمراره على ترك بيعتهم فضرع لها وأجاب دفعا للقتل عن نفسه إذ لا معين له وهو قد صرح بهذا المعنى فى كثير من خطبه كالشقشقية وغيرها وقد ذكرنا شطرا من كلامه فى هذا المعنى فيما تقدم وسيأتى منه الكثير إن شاء الله لا إنه خاف القتل من ذكر النص فإنه لا قائل به من الإمامية، فإن كان صادقا فليدلتنا على هذا القائل، نعم إن قال أحد منهم أنه خاف من ذكر النص مجارة للخصم فإنه يريد أنه خاف منهم إنكاره وردده وذلك صحيح وقد أوضحناه وبيناه فزال تشنيعه على أصحابنا بقوله هلا خاف من كذا وهلا خاف من كذا هذا كله مع ما يعود عليه فى هذا التشنيع من بطلان مذهبه وفساد عقيدته وذلك من وجهين. الأول: إنه ملأ كتابه من الدعوى يرضا على (عليه السلام) بخلافه أبى بكر وروى فى ذلك أحاديث كثيرة عن أسلافه، وأن عليا (عليه السلام) لم يدع أحدا إلى نقض بيعة أبى بكر ولا- استصرخ الناس لحره ولا نازعه وأصحابه، وقد قدمنا بعضا من كلامه فى هذا فى فصل أحاديث لفظ الإمام [صفحة ٤٢٢] ثم هو الآن يقول: إنه استصرخ الناس لحرب أبى بكر وكاشف ونازع وعتل ودفع وبث الرسل والدعاة يدعون الناس إلى نقض بيعة الشيخ ومحاربه، فانظر إلى هذ التناقض العظيم فى أقواله والتعارض الشديد فى كلامه. الثانى: إنه شحن الكتاب أيضا من قوله أن عليا (عليه السلام) لو كاشف القوم ونازعهم وسخط إمارتهم ولم يرضاها فضلا عن أن يكون شهر السيف عليهم لحكمنا بضلالهم وهلا- كههم كما حكمنا بهذا كله على من خالفه أيام خلافته لأنه على الحق دائما ونقل ذلك أيضا عن مشائخه البغدادين ثم هو هنا وغير هنا يذكر أنه (عليه السلام) خالفهم ونازعهم واستصرخ الناس عليهم، ودعا الناس إلى قتالهم، وجمع الجموع فى داره لذلك واستغاث منهم بالأموات والأحياء فلأزم ذلك عليه أن يحكم عليهم بالضلال ومخالفة الحق وهو لا يحكم عليهم، بل يصرح فى مواضع من كتابه بأنهم من الدين والإيمان وصحة اليقين بمكان مكين وغير ذلك من الأوصاف الجميلة التى تزيد على الوصف، وكان اللازم من هذا عليه تكذيبه فى معتقده، أو افتراؤه فى أخباره، أو حكمه بضلال أئتمته فما كان أغناه عن

كشفت هذه القبائح، وبيان الفضائح، ونشر هذه المعاييب وهذا يصرح لك عن هذا الرجل بأنه نهج منهج الخلط والتخييط، يقول الشئ وضده ويأتى بالأمر ونقيضه ويعتقد مذهبا ومنافيه كل ذلك عنده صحيح وفى خياله رجيح لا يقف على حد محدود ولا يقتصر على مذهب معلوم أعادنا الله والمؤمنين من المضلات ومن الانغماس فى الجهالات.

رد المؤلف على القوشجى لانكاره النص على على

واحتج القوشجى على فقد النص مطلقا على أمير المؤمنين وخصوصا قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (سلموا على على على بإمرة المؤمنين) وقوله (صلى الله عليه وآله) لعلى: (أنت الخليفة بعدى) وقوله (صلى الله [صفحة ٤٢٣] عليه وآله وسلم) مشيرا إليه (هذا خليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا) وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين جمع بنى عبد المطلب (أيكم يبايعنى ويوازرنى يكون أخى ووصىي وخليفتى من بعدى) [٨٢٩] فبايعه على (عليه السلام) وهى التى استدلت بها سلطان الحكماء والمتكلمين نصير الملة والحق والدين بأن هذه النصوص لم تثبت من يوثق به من المحدثين مع شدة محبتهم لأمير المؤمنين (عليه السلام) ونقلهم الأحاديث الكثيرة فى مناقبه وكمالاته فى أمر الدنيا والدين، ولم ينقل عنه فى خطبه ورسائله ومفاخراته ومخاصماته وعندنا تأخره عن البيعة إشارة إلى تلك النصوص وجعل عمر الخلافة شورى بين ستته ودخل على فى الشورى، وقال عباس لعلى: امدد يدك أبايعك حتى يقول الناس هذا عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بايع ابن عمه فلا يختلف فيك اثنان، وقال أبو بكر وددت أنى سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن هذا الأمر فيمن هو وكنا لا ننازعه، وحاج على (عليه السلام) معاوية ببيعة الناس لا بنص من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) [٨٣٠] انتهى. كلامه. والجواب أما قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (سلموا على على بإمرة المؤمنين) و (أنت الخليفة بعدى) فمتواتر عند الشيعة فضلا عن كونه مرويا وليس التواتر عند الشيعة على كثرتهم يقصر فى الخبر عن كونه خبرا صحيحا لا سيما إذا لم يكن له مناقض يعتد به وكان له معاضد من الأدلة [صفحة ٤٢٤] الصحيحة، وقد ذكرنا فى النصوص ما يصرح به عن محدثيهم. وأما قول النبي (صلى الله عليه وآله) (هذا خليفتى فيكم) الخ. وقوله: (يا بنى عبد المطلب أيكم يبايعنى ويوازرنى) الخ فكلاهما فى حديث الوزارة حين جمع النبي (صلى الله عليه وآله) بنى عبد المطلب بعد نزول قوله تعالى: [وأندر عشيرتك الأقربين] وقد رواه الثقات من محدثي العامة واستدل به متكلموهم كابن إسحاق وابن جرير الطبرى وأبى جعفر الإسكافى وغيرهم فلا معنى لقول المعترض: إن هذه النصوص لم تثبت عن يوثق به من المحدثين، وأما خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وكلماته فهى مشتملة على ذكر النص عليه كثيرا مثل قوله: (وإنى لأولى الناس بالناس وإنى وارث رسول الله وإنى وصى رسول الله وإن رسول الله عهد إلى) ومعناه باليقين استخلفنى وكلامه لمن سأله بم ورثت ابن عمك دون عمك وغير ذلك مما مضى ويأتى، ومخاصماته بالنصوص مشهورة فإنه كان دائما يدعى النص عليه من النبي (صلى الله عليه وآله) كما مر فى حديث ابن عباس مع عمر بن الخطاب ومخاصمته أهل الشورى بالنصوص أمر معلوم قد اعترف به هذا المعترض وغيره، وبالجملة فدعوى على (عليه السلام) النص عليه من النبي (صلى الله عليه وآله) واضحة كالشمس الضاحية لا- يجهله إلا جاهل محض، ولا ينكره إلا معاند صرف، فلا معنى لقول المعترض أنه لم ينقل فى كلامه إشارة إلى تلك النصوص لأنه قد اشتهر بها التصريح فى كلامه دون الإشارة.

لماذا دخل على فى الشورى

وأما دخوله فى الشورى فلوجهين. الأول: إنه خاف القتل فى امتناعه من الدخول فى الشورى بعد ما عينه عمر لأن امتناعه صريح فى الخروج عن طاعته ورد إمامته فلا- يأمن أن يأمر بقتله فيقتل وعمر مطاع فى أصحابه، وأكثرهم مبغضون لعلى (عليه [صفحة ٤٢٥] السلام)، وكيف يحاذر من قتل على (عليه السلام) لو خالف أمره وقد أوصى بقتل من يخالف عبد الرحمن بن عوف من أهل الشورى، وبقتل سنتهم إن مضت ثلاثة أيام ولم يتفقوا على واحد منهم وعلى فيهم، فأطيع فى ذلك كله، وأخذ الستة بذلك من أبى

طلحة الأنصارى وصى عمر على إنفاذ هذه الوصية، ولو لم يفعلوا كما قال لقتلوا جميعا كما صح فى روايات القصة عند الخاصة والعامه [٨٣١]، وهذا أمر ظاهر لا ينبغى التشكيك فيه، وأقل الأمور أنه (عليه السلام) يظن الضرر لو امتنع من إنفاذ قول عمر ودفع الضرر المظنون واجب عقلا وشرعا. الثانى: إنه من الجائز أن أمير المؤمنين دخل فى الشورى ليتمكن من المطالبة بحقه والإدلاء بحجته على ذلك وإذا لم يدخل فيها لم يتمكن من ذلك، ولذا أنه خاصم القوم وحاجهم بالنصوص عليه لا غيرها، وقال هناك (إن لنا حقا أن نعطه نأخذه وأن نمنعه نركب إعجاز الإبل وإن طال السرى) [٨٣٢] وعرض عليه ابن عوف المبايعه على سيرة الشيخين فأبى إلا على كتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان ذلك إما لاحتماله قبول القوم قول النبى (صلى الله عليه وآله) وإما لإلقاء الحجة لثلا يقول قائل من القوم لا أدرى أو نسيت فلم يذكرنى أحد، وقد أرسل الله موسى إلى فرعون وهو يعلم أنه لا يؤمن فليس من المقطوع به أن يكون دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الشورى لرضاه بها وجواز الإمامة عنده بالاختيار، بل ولا من المظنون مع قيام الاحتمالين القويين، [صفحة ٤٢٦] وإذا لم يكن رضاه بالشورى معلوما من دخوله فيها سقط الاحتجاج بها على مراد القوشجى، وهنا وجه ثالث ذكره أصحابنا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه إنما دخل فى الشورى للرد على عمر وصاحبه فى روايتهما عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يكن الله ليجمع لنا أهل البيت بين النبوة والخلافة) وهو وجه ظاهر الصحة، وأما قول العباس امدد يدك أبايعك ففيه ثلاثة وجوه. الأول: إنها رواية يختص الخصم بنقلها فلا حجة فيها مع أنهم رووا ما يعارضها وهو الخبر المتقدم المشتمل على شهادة العباس لعلى (عليه السلام) بالنص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله)، وإبلاغ ابن عباس عمر ذلك عنه وإقرار عمر ببعض ذلك، بل بكله والترجيح لهذا الخبر لأنه أوضح دلالة ولاعضاده بالأخبار الصريحة فى النص على على (عليه السلام). الثانى: إن الرواية لا تدل على نفى النص بحال لأن قوله: امدد يدك أبايعك الخ ليس فيه ما يدل على عدم النص لا بالمطابقة ولا بالتضمن وهما ظاهران، ولا بالالتزام إذ لا ملازمة فى العقل بين البيعة لثلا يختلف الناس وبين عدم النص إلا بالجزم بعدم مخالفة القوم لنص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كان موجودا، والمقطوع به من حالهم خلاف ذلك، نعم هناك ظاهر ضعيف وهو لا يعارض القاطع. الثالث: إنه من الجائز أن يكون العباس دعا عليا (عليه السلام) إلى المبايعه لا لفقد النص عليه، بل دعاه إلى ذلك خوفا لاختلاف الناس عليه لعمله منهم ذلك كما أشار إليه بقوله: حتى يقول الناس هذا عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بايع ابن عمه فلا يختلفون فيك [٨٣٣] فدعاه إلى [صفحة ٤٢٧] المبايعه لدفع اختلاف الناس عليه لا لإحداث إمامته بالبيعة، بل ظاهر الحال أن إمامة على (عليه السلام) كانت معلومة عند العباس وأراد بالبيعة توكيدها ودفع الاختلاف فيها، أو لأنه خاف أن يسبق سابق بالبيعة لعلمه أن القوم لا يقفون مع قول النبى (صلى الله عليه وآله) فى على ونصه عليه لما ظهر له من الأمارات الواضحة وقرائن الأحوال فأراد السبق بمبايعه على (عليه السلام) ليستقر أمره فلا تفيده بيعة غيره بعد ذلك فى النقض عليه ويزول الاختلاف، وإذا جاز ذلك بطل الاستدلال بالخبر إن صح إذ لا حجة فيه حتى يحصل العلم بأن دعاء العباس عليا (عليه السلام) للبيعة لفقد النص عليه لا لفائدة أخرى، وليس ذلك بحاصل ولا ظاهر إن لم يكن الظاهر من ذلك خلافة، لأن تقديم العباس عليا على نفسه فى خلافة النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع كونه أسن منه يظهر منه أنه كان لسماح العباس من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أن عليا هو خليفته والأحق بمقامه، فكان الخبر لنا لا علينا. وأما قول أبى بكر وددت أنى سألت النبى (صلى الله عليه وآله) الخ فإنه قال ذلك تقريرا لإنكار النص على على (عليه السلام) وتصنعا منه وتشبيها على من لم يعلم بأنه ما ظلم واحدا بعينه فى تقدمه، ولا فى استخلافه عمر من بعده ليكون قوله هذا معارضا لدعوى على (عليه السلام) النص عليه ويستتم له ما أراد من حرمان أهل البيت حقهم من خلافة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى ظاهر الأمر عند عامة الناس فى جميع الأزمنة لما يعلم من أن أهل البيت إن تمكنوا من الخلافة وقتا من الأوقات واستقرت قدمهم فيها ظهر من ظلمه لهم ما كان مستورا عند العامة، وزال الوثوق به عندهم، وفسد ما دبره ولولا ما ألقاه من الشبه هو ومواروه بالقول والفعل لما خفى على عوام الناس النص على على (عليه السلام)، ولا أنكره أحد لوضوحه فضلا عن أن يكون خفيا على المجيب وأمثاله من المحققين حتى جادلوا فيه أتم الجدل، وبلغوا فى إنكاره إلى الجمع بين الأمور المتناقضة [صفحة ٤٢٨]

والمذاهب المتخالفه، فلذلك قال الرجل ما قال ليشبهه على الجهال فال ما طلب ولو أنه صرح بما علمه من النص على على (عليه السلام) لظن فيه العامة لتقدمه على من نص عليه النبي (صلى الله عليه وآله)، وقدحوا فى استخلافه صاحبه وهو لم يترأس ليكون مطعوناً عليه عند العوام، وإنما فعل ذلك ليكون عندهم موثقاً مطاعاً فى الحياة والممات ليتم مقصده المذكور وتصريحه بالنص يزيل ذلك كله عند سائر الناس وهو خلاف مطلبه، فليس فى قوله حجة على فقدان النص لأن له فى إخفائه غرضاً قوياً، ثم إن استدلال القوشجى بكلام أبى بكر على انتفاء النص مطلقاً على واحد معين يعود عليه بالنقض فى دعواه إجماع أصحابه على استخلاف النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أبى بكر ويرد حديث عائشة الذى هو الدليل عندهم على ذلك: (وهو ادعى أباك وأخاك) المتقدم ذكره، ويبطل روايته فى أبى بكر وهو قول النبي (صلى الله عليه وآله) فيه: (وخليفتى فى أمتى) وهذا دأبه [٨٣٤] - متناقض الأقوال مختل الكلام. وأما محاجة على (عليه السلام) معاويةً ببيعة الناس له بنص فهى إن سلمت مثل حاجته للصدر الأول بالقرابة، وذلك أن النصوص الواردة من النبي (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) وإن كانت صريحة واضحة ومعاوية يعلمها ولا يجهلها ويعرفها باطناً ولا ينكرها لكن وهن دلالتها وشبه صراحتها على تابعى معاويةً من أهل الشام وأكثر تابعى على (عليه السلام)، إذ جل من معه يرون أن إمامته بالبيعة لا بالنص عليه ويثبتون تقدم الثلاثة عليه فى الخلافة فكان الفريقان يذهبان إلى أن الإمامة بالاختيار لا بالنص وأن النبي (صلى الله عليه وآله) لم ينص على واحد بعينه، ولو احتج أمير المؤمنين (عليه السلام) بالنص على معاوية لم يسلمه له فى الظاهر وإن كان يعلم صحته كما لم يسلم له الأولون إذا ذكره، ولم [صفحة ٤٢٩] يلتفت إليه أهل الشورى إذ أوردته، ولا رآهم الناس من العامة خالفوا النبي (صلى الله عليه وآله) إذ ردوا نصه لتلك الشبهة المرتكزة فى نفوسهم وكان يتجه لمعاوية عند أهل الشام وأكثر أهل العراق أن يجيبه بأن يقول: إذا كنت أنت المنصوص عليك بهذه النصوص فلم تقدم عليك فلان وفلان ولم قرن عمر بك فى الشورى فلانا وفلانا إلى آخره ولم قدم عليك أهل الشورى فلانا وهؤلاء خيار الصحابة؟ أفقول إنهم ظلموك وانتهبوا حقك، فإن صرح بما لا يحتمل التأويل بأنهم ظلموه وغصبوه حقه وخالفوا نص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه، وقوله فيه وتقدموا عليه عدواناً كانت هذه هى الطامة الكبرى التى ود معاوية لو تكلم أمير المؤمنين (عليه السلام) بكلمة تدل عليها ليجعلها من أعظم الموجبات لمخالفته وقتاله، فما رضاه بقتل عثمان الذى اقتضى لزوم خلافه ووجوب حربه عند أهل الشام إلا دونها بمراتب، فيزدادون بها ضللاً وعتوا عليه ويتفاهم خطبهم ويزيد فسادهم، وهو (عليه السلام) يريد إصلاحهم، ثم ليست هذه مقصورة على فساد أهل الشام خاصة بل يتمشى الأمر بها إلى فساد أكثر جند أمير المؤمنين (عليه السلام) عليه، لأن عامتهم يرون فى الإمامة ما يرى أهل الشام ويصححون خلافة الثلاثة، ويوثقونهم ومن معهم من الموازين لهم فيما فعلوه، ويناقضون علياً (عليه السلام) فى مخالفته فتاوى الشيخين كما هو معلوم فكيف يتبعونه إذا صرح بأنهما من الظالمين الغاصبين؟ وقد علم كافة أولى الألباب أن الحجة إذا لم يسلمها الخصم ولا تابعوه لم يكن فى الاحتجاج بها عليه فائدة وإن كانت صحيحة، وأنه يجب العدول عنها إلى حجة لا يقدر الخصم على دفعها ولا يجد سبيلاً لمنعها إذا كانت موجودة، هذا كله إذا لم يجر الاحتجاج بها على المحتج ضرراً فكيف إذا كان ذلك يجر الدواهي الدهم عليه ويكون موجبا لفساد أصحابه، وزيادة ضلال أصحاب الخصم وغوايتهم؟ ومع هذا لا يؤمن على معاوية أن يقيم شهوداً عند أهل الشام [صفحة ٤٣٠] مثل ابن العاص وأبى هريرة وحبيب بن مسلمة الفهرى والضحاك بن قيس وأضرابهم يكذبون علياً (عليه السلام) فى دعواه النص، وأن المنصوص عليه فلان وفلان إلى آخر من يريد معاوية والكذب عند هؤلاء على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) أهون من شرب الماء البارد على الظمان، وخصوصاً فيما يعيرون به على أمير المؤمنين (عليه السلام) وأهل الشام يصدقونهم فى جميع ما قالوا لظنهم فيهم الخير فتبطل الحجة عند أهل الشام مع حصول الضرر، فلهذا كله عدل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن ذكر النص إلى الاحتجاج ببيعة المهاجرين والأنصار له إذ كانت هى النافعة فى المقام والمعتبرة عند العوام، وأن معاوية لا يستطيع إنكارها ولا يسعه الطعن فيها ولا يتيسر له إنكار ثبوت الإمامة، لأنه هو وجميع من معه والجم الغفير من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) يجعلونها هى الطريق للإمامة ويثبتون بها إمامة المتقدمين، وبها يتعلق معاوية دعواه الطلب بدم عثمان كما زعم وذلك

لتقوم بها عليه الحجة ظاهرا ولا يمكنه المدافعة والممانعة ولا يقبل قوله فى على (عليه السلام) أنه يبرء من الشيخين ويفسقهما، كما أكثر من ذلك فى كتبه إلى على (عليه السلام) وهذه عند أهل الذكى من أعظم الأدلة على بلوغ أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الحكم ومعرفة سياسة الأمور الغاية القصوى، ولو جرى على من تقدمه من رعيته ما جرى عليه إذن ما استقر فى الإمارة شهرا ولذا لم يتمكن معاوية ابتداء من التخلف عن بيعته (عليه السلام) عند أهل الشام إلا بطلب قتله عثمان منه، وأنه إذا دفعهم إليه كان أسرع الناس إلى طاعته فتعلق أولا- بأمر مقبول عند أهل الشام غير ثبوت إمامة على (عليه السلام) ونفيها لعلمه أن أهل الشام لا يقبلون منه ابتداء إبطال بيعته الصحابة لمن بايعوه وببطلان ما دعاهم إليه من الطلب بدم عثمان لو صرح أول الأمر بذلك وتيقنه أن عليا (عليه السلام) لا يجيبه إلى ما طلبه على الوجه الذى أراد، لأنه غير جائز شرعا من وجوه لا يحسن هنا بيانها فتتم [صفحة ٤٣١] له الحيلة المقصودة له فى باطن أمره بهذه الشبهة، فلما تمكن ارتفع عن ذلك إلى القدح فى بيعته على بأنه قتل عثمان ظلما بزعمه أو راض بقتله، ولا تصح الخلافة لقاتل خليفة مظلوم لا لأن بيعته الصحابة لا توجب الإمامة وكانت هذه أيضا شبهة مقبولة عند اتباعه ثم كان كلما تمكن من أمر ارتفع إليه حتى تم له جميع ما حاول وطلب من أمر الدنيا فكان تعلقه إذ لم يتمكن من القدح فى أول الأمر فى إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام) ببيعة المهاجرين والأنصار له بما تعلق به شبيها بتعلل الأولين بحدائث السن إذا أعتهم الحيلة فى دفع حجته، فليس ترك أمير المؤمنين (عليه السلام) مخاصمة معاوية بالنص لكونه مفقودا بل لكونه غير نافع بل مقتضيا للضرر يقينا، وترك ما يوجب الضرر واجب قطعاً ولأن مراد أمير المؤمنين (عليه السلام) مطالبته معاوية وأصحابه بالبيعة وذلك متوقف على ثبوت الإمامة على ما يرون ولا يكون إلا- بالبيعة فخاصمهم ليكون قد أتاهم بما يعرفون ولا- ينكرون ليستحقوا على العصيان من المطيعين القتال ومن الله المقت والنكال، وهذا فى الحقيقة لا يجمله محصل ولا يرتاب فيه محقق وبأقل مما بيناه يتضح وجهه، فبطل إيراد القوشجى كله وانزاح تعلقه بعون الله ومنه، وقد نتج من كلامنا من أوله إلى هنا دعويان. الأولى: إن القوم كانوا يخالفون نصوص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ويردونها بالرأى. الثانية: إن النص موجود على أمير المؤمنين (عليه السلام) من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فكتمه القوم وأعرضوا عنه ونبدوه وراء ظهورهم.

الاجتهاد فى مقابل النص

أما الأولى: فدلينا عليها مع ما بيناه وأوضحناه حتى من شهادة أوليائهم عليهم ما شاع من صدور مخالفة بعض الصحابة للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٤٣٢] فى حياته وما تواتر من مخالفتهم إياه بعد وفاته، منها ما صدرت من شخص معين، ومنها ما صدرت من أشخاص معينين، ومنها ما هو منسوب إلى جملة من القوم من غير تعيين، ونبدأ من القسم الأول بذكر أبى بكر وعمر فإنهما رأس هذا الأمر وسنامه، وجميع البحث فى الإمامة يدور عليهما فنقول إن مخالفتهم للنص (صلى الله عليه وآله وسلم) جاءت منهما تارة على الإجماع وأخرى على الانفراد فمما اجتمعنا فيه مخالفتهم للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى التخلف عن جيش أسامة مع حث النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على تنفيذه مرارا.

مخالفة النبى فى التخلف عن جيش أسامة

قال ابن أبى الحديد قال أبو بكر [٨٣٥] وحدثنا أحمد بن سيار عن سعيد بن الكثير الأنصارى عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مرض موته أمر أسامة بن زيد على جيش فيه جلة المهاجرين والأنصار منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير، وأمره أن يعبر على مؤتة حيث قتل أبوه زيد، وأن يغزو وادى فلسطين، فتناقل أسامة وتناقل الجيش بتناقله، وجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يثقل ويخف ويؤكد القول فى تنفيذ ذلك البعث حتى قال له أسامة: بأبى أنت وأمى أتأذن لى أن أمكث أياما حتى يشفيك الله فقال: (اخرج وسر على بركة الله) فقال: يا رسول الله إني إن

خرجت وأنت على هذه الحالة خرجت وفى قلبى قرحة منك فقال: (سر على النصر والعافية) فقال: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) إني أكره أن أسئل عنك الركبان، فقال: (أنفذ لما أمرتك به) ثم أغمى على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقام أسامة فجهز للخروج، فلما أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله) سأل عن أسامة والبعث فأخبر [صفحة ٤٣٣] أنهم يتجهزون فجعل يقول: (أنفذوا بعث أسامة لعن الله من تخلف عنه) ويكرر ذلك الخبر، [٨٣٦] ومع هذا الحث الأكيد قد تخلف من تخلف عن البعث المذكور ردا لنص الرسول (صلى الله عليه وآله) بالرأى فإن أحدهما تخلف لطلب الخلافة والثانى لمعاونته ولم ينكر عليهما منكر لأن المتمكن من الإنكار عليهما فى تلك الحال يرى رأيهما، والمؤمنون وهم أقل قليل مغلوب عليهم، فإذا كان هذان الرجلان قد تخلفا عن جيش أسامة مخالفة للنبي (صلى الله عليه وآله) ولم تمض من المدة ما يحتمل فيه شبهة كنسخ وغيره، وكل ذلك لغرض الإمرة وطلب الرئاسة فكيف يستنكر منهما ويستبعد مخالفة نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على على وإنكاره ذلك الغرض المذكور؟ مع أن مخالفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الإمامة ورد نصه فيها على مذهب الجماعة أهون من رد نصه فى الجهاد لأنهم جعلوا الخلافة من الأمور الدنيوية ولم يجعلوها من الفروض الدينية، والأحكام الشرعية، ألا ترى قول عمر لأبى بكر فى السقيفة وأمر رسول الله بالصلاة رضىك رسول الله لديننا أفلا نرضاك لديننا [٨٣٧]، فجعل الصلاة من الدين والإمامة من أمر الدنيا، ولازم ذلك جعل نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها كراى واحد منهم! فكما يجوز مخالفة ذلك الواحد يجوز مخالفة النبي (صلى الله عليه وآله) والرجوع إلى ما يؤدى إليه الرأى، وإذا كانوا قد خالفوا النبي (صلى الله عليه وآله) وردوا نصه فى الأمور الدينية فأحر بهم أن يخالفوا النبي (صلى الله عليه وآله) فيما زعموا أنه من الأمور الدنيوية لا من الأوامر الشرعية، فبين هنا أن قول بعضهم: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يوصى ما تأمر أبو بكر [صفحة ٤٣٤] على وصيه باطل، لأن أبا بكر قد تأمر فى هذه الواقعة على من أمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليه والحال فى الأمرين واحدة، ومتى رأينا أبا بكر وصاحبه وقفا مع النص فيما يخالف غرضهما حتى نستبعد منهما مخالفة النص فى الإمامة مع ظهور مخالفته لمطلوبهما ومنعه إياهما من التوصل إلى محبوبهما ما هذا إلا تمحل المحال.

مخالفة أمره بقتل ذى الخويصرة

ومن ذلك مخالفتها أمره (صلى الله عليه وآله) بقتل ذى الخويصرة التميمي [٨٣٨] قال ابن أبي الحديد: وفى الصحاح المتفق عليها أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بينا هو يقسم قسما جاء رجل من بنى تميم يدعى ذى الخويصرة، فقال: اعدل يا محمد فقال: (قد عدلت) فقال ثانية: اعدل يا محمد فإنك لم تعدل فقال (صلى الله عليه وآله): (ويلك ومن يعدل إذا لم اعدل)؟ قال: وفى بعض الصحاح أن رسول الله قال لأبى بكر وقد غاب الرجل عن عينه: قم إلى هذا فاقتله فقام ثم عاد فقال: وجدته يصلى، فقال لعمر مثل ذلك فعاد وقال: وجدته يصلى فقال لعلى (عليه السلام) مثل ذلك فعاد وقال: لم أجده، فقال رسول الله: (صلى الله عليه وآله) (لو قتل هذا لكان أول فتنة وآخرها) [٨٣٩] الحديث فانظر إلى ترك الشيخين قتل الرجل لأنه يصلى فإنك تجده صريحا فى ردهما أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بالرأى وتخصيصهما عمومهما بالاستحسان؟ هذا والنبي (صلى الله عليه وآله) حتى نافذ الحكم شديد السلطان، فإذا تحقق ردا مرة بالرأى فى حال حياته وعلو كلمته ولم [صفحة ٤٣٥] يحذرا من عقوبته فكيف يستنكر منهما مخالفته نصه فى إمامة على (عليه السلام) بعد وفاته وعلمهما أنه قد فارق الدنيا وأنه لا يأمر بعد ذلك ولا ينهى، أفيرتاب عاقل عالم قد علم بمخالفتها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما ذكرناه فى جواز أن يخالف نصه فى الإمامة مع ارتكاب خطر العقوبة فى الأول والأمن منها فى الثانى؟ وهل يصفهما ذو عقل صحيح وذوق رجيح بعدم إمكان المخالفة كما فعل ابن أبي الحديد فواعجبا من قوم هم من ذوى التحقيق يروون شيئا ويحققونه ثم يزعمون عدم إمكان واستحالة وقوعه [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم] [٨٤٠] ولعمري لقد أصابتهم الفتنة من غير شك ولا شبهة وبالله المستعان. وفى حديث: أم سلمة المتقدم مع عائشة قالت:

وأذكرك أيضا كنت أنا وأنت مع رسول الله فى سفر له وكان على (عليه السلام) يتعاهد نعلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيخصفها، ويتعاهد أثوابه فيغسلها، فنقبت له نعل فأخذها يومئذ يخصفها وقعد فى ظل سمره، وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه، فقمنا إلى الحجاب، فدخلنا عليه فحدثاه فيما أراد، ثم قال: يا رسول الله إنا لا ندرى قدر ما تصحبنا فلو أعلمتنا من تستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعا، فقال لها: (أما إني قد أرى مكانه ولو فعلت لتفرقتم عنه كما تفرقت بنوا إسرائيل عن هارون بن عمران) فسكتا ثم خرجا، فلما خرجنا إلى رسول الله (عليه السلام) قلت له وكنت أجراً عليه منا: من كنت يا رسول الله مستخلفا عليهم؟ فقال: (خاصف النعل) فنزلنا فلم نر أحدا إلا- عليا، فقلت: يا رسول الله ما أرى إلا عليا فقال: (هو ذاك) فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك، فقالت: فأى خروج تخرجين [صفحة ٤٣٦] بعد هذا [٨٤١] وهو صريح فى إخبار النبى (صلى الله عليه وآله) لهما بأنهما يخالفان نصح، ولا يطيعان من يستخلفه، وسكوتهما من دون أن يعتذرا للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أو يعطياه من اليهود بالطاعة فيمن يستخلفه عليهم ما يحصل الوثوق ظاهرا بمثله شاهد صدق على أن ما نسبه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إليهما وإلى أمثالهما من التفرق عن خليفته كان ذلك الوقت مضمرًا فى قلوبهما، وكانا قد عرفنا إشارة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ما أضمره من مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) إن استخلف عليا، وقد فهما إلى من يشير النبى (صلى الله عليه وآله) بالاستخلاف فسكتا على ما أضمر، فأى شاهد عدل من هذا يراد منا على هذه الدعوى؟

حول فدك

ومما اختص به أبو بكر فى مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) وكان عمر له تابعا أخذه فدك من فاطمة (عليه السلام) لروايته التى خالفها بتركه ما ترك رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند على (عليه السلام) كالسيف والدرع والبغلة والعمامة وشبه ذلك وترك حجرات النبى (صلى الله عليه وآله) عند أزواجه (عليه السلام) وتوضيح ذلك أن فدك كانت من الأنفال كما صح عند خصومنا رواه ابن أبى الحديد عن الطبرى وغيره [٨٤٢] وليست فيئا للمسلمين وأن فاطمة (عليه السلام) أتت تطلبها بالميراث من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بادئ بدء فمنعها أبو بكر وروى أنه قد سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) [٨٤٣] وأنه بعد ذلك ترك [صفحة ٤٣٧] المذكورات عند على (عليه السلام) ولم يتصدق به وترك الحجرات عند الأزواج، فكيف تترك تلك وتؤخذ هذه؟ والاعتذار بأنه لعله تصدق بأثمانها لا يدفع الايراد ولا يجدى نفعا لوجهين. الأول: إنه منع فاطمة الميراث بما زعمه من الرواية على رؤوس الاشهاد وكانت فاطمة وعلى (عليه السلام) وشيعتهما ينسبونه فى ذلك إلى الظلم وافتعال الرواية وكل هذا مصحح عند الخصم فكان تركه المتروكات موجبا لصدق اتهامه بالرواية والظلم والتصدق باطنا بالأثمان لا يرفع عنه التهمة ولا يوجب براءة ساحته لأن منعه فاطمة الميراث لروايته أمر متعالم معروف فالواجب عليه أو يقابله بما يزيل عنه التهمة ويبرئ ساحته من الطعن عليه بافتراء الرواية بأمر مثله معلوم معروف بأن يحضر جماعة من الصحابة ويحضر ذوى عدل يقومون تلك الأشياء بقيمة عادلة فيحضر من ماله قدر ذلك فيتصدق به علانية فى ذلك المشهد لأن المعلوم لا يرفعه إلا معلوم مثله وما نراه فعل شيئا من ذلك ولا نقله عنه من أوليائه ناقل ولو فعله لصنفت فيه الكتب وكثرت فيه الأسانيد وكل هذا لم يكن وهو دليل على أنه لم يكن فى السر شئ منه وهم لا يدعون له العصمة حتى يقطع على باطنه كما يقطع على ظاهره الثانى إنا لو جوزنا تصدقه سرا فمن أين نقول إنه تصدق بأثمان تلك المتروكات فإن كان من ماله فهو باطل لأنه إذولى الخلافه واشتغل بها عن التجارة لم يجد نفقة له ولعياله حتى جعل له المسلمون قسمة من بيت المال المال كل يوم ثلاثة دراهم كما صح عند الخصوم ونقله ابن أبى الحديد عن أبى جعفر الإسكافى [٨٤٤] فأين له مال يتصدق منه بأثمان المتروكات وإن كان من بيت المال فذلك غير جائز لأن بيت المال حق للمسلمين فليس له أن يؤدى [صفحة ٤٣٨] عن ذمته من مالهم شيئا بغير إذنهم ولم ينقل أنه استأذنهم فى ذلك فأذنوا له ففعل ثم على تقدير جواز ذلك كله لا ترتفع المخالفة لأن الصدقة فى حديثه متعلقة بأعيان تلك الأشياء لأنه قال ما تركناه صدقة فالواجب دفع

أعيان تلك المتروكات فى الصدقة ولا يجزى دفع أثمانها وما هو إلا كرجل نذر الصدقة بدينار معين فلا يجزيه التصديق بغيره بلا خلاف وقد ترك تلك الأشياء على حالها بيد من هى تحت يده فثبت مخالفته لما رواه ثم هنا وجه آخر من المخالفة لا يدفع وذلك أن لفظ حديثه (ما تركناه صدقة) ومن البين أن الصدقة للفقراء والمساكين لا لعامة المسلمين ولا فى وجوه الجهاد كالكرع والسلاح لم ينقل أحد من مواليه أنه كان يقسم غلة فدىك فى الفقراء والمساكين بل صح عندهم أنه يجعله فى بيت المال ويصرفه فى أمر الجهاد كما زعم ففعله مخالف لروايته من هذه الجملة قد بان أن الرواية إنما افتعلت افتعالا فى ذلك الوقت ليدفع بها قول فاطمة (عليها السلام) ويسكتها عن مطالبتها الميراث لثلاث تدعى بعد ذلك ميراث الخلافة لابن عمها على (عليه السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقطع بهذا الخبر المادة التى حذر منها وكان ذا مكنة على أمثال هذا فلما اندفعت فاطمة عن مطالبته الميراث ترك ما يلزمه من مضمون روايته. وقد نقل ابن أبى الحديد أن عثمان كذب هذه الرواية إذ جائته عائشة فى أيام خلافته تطلب ميراث النبى (صلى الله عليه وآله) وطعن عليها ولا أدرى كيف طلبها ميراث النبى (صلى الله عليه وآله) والرواية أنه لا يورث أفيكون للزوجة ميراث ولا ميراث للبت.

اسقاط سهم ذوى القربى من الخمس

ومن ذلك إسقاطه سهم ذوى القربى من الخمس والأنفال وجعلهم كعامة المسلمين فيه وقد خص الله ورسوله ذوى القربى منهما بسهم لا يشركهم [صفحة ٤٣٩] فيه غيرهم بنص الكتاب العزيز [٨٤٥]. ومن ذلك درؤه الحد عن خالد بن الوليد إذ قتل مالك بن نويرة وزنى بامرأته وعذره لعمر لما طلب أن يقوده بمالك لأنه مسلم ما هو بأول من تأول وأخطأ فأكف يدك، وارفع لسانك عنه [٨٤٦] إلى غير ذلك من الاجتهادات فى مقابلة النص، والعمل بالرأى دون الرواية. وأما ما يختص به عمر فمنه مخالفته لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين قال (اتئوني بدواة وصحيفة اكتب لكم كتابا لا تضلون بعدى) ولم يكفه المخالفة للأمر دون أن قال إنه ليهجر استفهموه حسبنا كتاب الله [صفحة ٤٤٠] مراغمة لقول الله تعالى: [وما ينطق عن الهوى إن هو إلا - وحى يوحى] ثم افترق الحاضرون فمن قائل القول ما قاله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن قائل القول ما قاله عمر ذكر هذه الرواية ابن أبى الحديد مرارا وهى فى صحاح كتبهم كالبخارى وغيره على اختلاف فى الألفاظ وقد مضى هذا الكلام محقق بينا فيه بيانا وافيا وقررنا فيه تقريرا شافيا وإذا صدرت من عمر مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ظاهرا مع قوته ونفاذ أمره كيف يبعد منه مخالفته فى نصه على أمير المؤمنين وهو إنما قال ما قال لأنه فهم أن مقصد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من الكتاب تجديد النص على على (عليه السلام) وإشهاد الحاضرين فلما رأى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الاختلاف من الحاضرين حتى أنهم جعلوه ندا له فى القول فجعلوهما كالمجتهدين المختلفين يذهب إلى قول كل منهما فريق عرف أنهم لا يجيبونه إذا نص ولا يعتنون بكتابه إذا كتب، فقال: (قوموا فاخرجوا عنى فإنه لا ينبغى عند نبى تنازع) كما هو تمام الخبر وهذا أعجب الأمور وأغربها حيث يجعلون قوله: ندا لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) ويترددون فى أيهما أصح وأيهما الأحق بأن يتبع حتى يرجح عند قوم منهم أن الصحة فى جانب قول عمر وأن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليس بصحيح وكيف لا يجترئ بعد ذلك على إنكار النص على على (عليه السلام) وإبطاله لو أورده ومن تراه ينكر عليه اليوم وهم بالأمس صيرورة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ندا وقوله لقوله ضدا بل رجحوا قوله على قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا طائفة من المؤمنين وقليل ما هم فيا له من عجب عجيب، لا ينقضى التعجب منه أبدا وهذا يرشدك إلى صدق ما ندعيه الإمامية من التواطى على إنكار النص، ودفع صاحبه.

انفئة عمر من الصلح يوم الحديبية

ومنه رد عمر قول النبى (صلى الله عليه وآله) يوم الحديبية حين صالح قريشا فقال على من عطى الدنية فى ديننا وهذا رد على الله وعلى

رسوله (صلى [صفحة ٤٤١] الله عليه وآله) بالرأى وهل ترى يعتقد فى نفسه أنه أوثق فى دين الله من النبى (صلى الله عليه وآله) وهو صاحب الدعوة ومقيم الملة وشارع الشريعة والمؤمن على الوحي؟ فإن كان يعتقد ذلك فما قولك فيه، وإن كان يظن أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أخطأ فى الحكم حين صالح قريشا فماذا تجيب عنه؟ والنبى (صلى الله عليه وآله) لا ينطق فى الأحكام عن الهوى إن هو إلا- وحي يوحى، ولا يقول على الله تعالى ولا أدرى كيف يوجه هذا؟ وكيف يجاب عنه، ويعتذر منه. وإن كان يعلم أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هو المصيب وأنه هو المخطئ فهو الرد على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وفى أدنى هذه المراتب ثبوت ما ندعيه من مخالفته النبى (صلى الله عليه وآله) [٨٤٧].

قصة النعلين، والتفضيل فى العطاء

ومنه: مخالفته النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما ذكره الخصوم عن أبى هريرة فى قصة النعلين [٨٤٨]. ومنه: مخالفته النبى (صلى الله عليه وآله) فى وضع الدواوين والتفضيل فى القسمة والعطاء. [صفحة ٤٤٢] ومنه: مخالفته النبى (صلى الله عليه وآله) فى حكم البلاد المفتوحة عنوة وتفصيل ذلك مذکور فى كتب المطاعن وكل ذلك برأيه. ومنه: مخالفته النبى (صلى الله عليه وآله) فى تحريم المتعتين [٨٤٩].

اسقاط حى على خير العمل من الأذان

وإسقاطه من الأذان حى على خير العمل قال القوشجى سعد يعنى عمر المنبر وقال أيها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنا أنهى عنهن وأحرمهن وأعاقب عليهن وهى متعة النساء وتمعن الحج وحي على خير العمل ثم قال وأجيب بأن ذلك مما لا يوجب قدحا فيه فإن مخالفة المجتهد لغيره فى المسائل الاجتهادية ليس ببدع [٨٥٠].

تحريم المتعتين

أقول: هذا الكلام من أقبح القبائح وأفضح المفاضح وأوهن المغالطات وأسمجها وهو مناقض لما رد به النصوص على أمير المؤمنين (عليه السلام) وهى التى ذكرناها فى مناقضته حيث قال: "لو كان فى مثل هذا الأمر الخطير المتعلق بأمر الدين والدنيا مثل هذه النصوص الجلية لتواتر نقله بين الصحابة ولم يتوقفوا فى العمل بموجبه ولم يترددوا حين اجتمعوا فى سقيفه بنى ساعدة لتعيين الإمام وأنه كيف يزعم ذو مسكة أن الصحابة مع بذلهم مهجهم وذخائرهم وقتلهم أقاربهم وعشائهم فى نصره رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خالفوه قبل أن يدفونه مع وجود هذه النصوص القطعية الظاهرة الدالة على المراد [٨٥١] فإنه جعل علة الرد لتلك النصوص وإنكار ورودها عدم [صفحة ٤٤٣] تجويزه على الصحابة مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أو استبعاده ذلك منهم وهنا أثبت لعمر مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) وجعل العلة فى جوازها الاجتهاد مع أن رأس القوم الذين خالفوا تلك النصوص هو عمر الذى أخبر عن نفسه أنه خالف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وحرم ما حله بقطع وجزم وأطاعه من أطاعه من الصحابة فكيف يجوز القوشجى لعمر ومتابعيه مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) فى تحريم المتعتين وحي على خير العمل وإعطاء أزواج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والإقراض ومنع فاطمة وأهل البيت خمسهم والتفضيل فى القسمة بالاجتهاد ولا يستبعد ذلك منهم ولا ينكره ويستنكف ويستنكر من مخالفتهم النبى (صلى الله عليه وآله) فى نصه على على (عليه السلام) ويمنع من جوازها عليهم بالاجتهاد وما الأمران إلا سواء فى أن كلا منهما رد لنص النبى (صلى الله عليه وآله) وإبطال لحكمه بل حصوله منهم فى هذا أقرب لتعلق الأغراض الدنيوية والشهوات النفسية كحب الرياسة وبغض على (عليه السلام) وإرادة أن تتسع الخلافة فى قريش وغيرها به كما أوضحنا ذلك فى مواضع دون الأول إذ لا- يتعلق به شئ من هذه الأغراض إلا- فى الخمس ولم يكن تواتر هذه الأحكام عن النبى (صلى الله عليه وآله)

وآله) مانعا لعمر وتابعيه عن المخالفة فيها حتى يكون تواتر النصوص على على (عليه السلام) مانعا لهم من مخالفتها ولم يتوقفوا فى موافقة عمر فى خلاف النبى فى تلك الأشياء حتى يتوقفوا فى موافقته يوم السقيفة فى مخالفة النص الجلى على على (عليه السلام) من النبى (صلى الله عليه وآله) فما أدرى فى أى شىء من القولين يصدق القوشجى أفى تجويزه للصحابه الاجتهاد فى إبطال حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الأحكام الشرعية أم فى استبعاده منهم مخالفة نصه فى الإمامة مع أنها عندهم ليست من الأمور الدينيه والمخالفة عندهم فيها سهله وما أدرى على على أى [صفحة ٤٤٤] القولين يعتمد وإلى أيهما يرجع أو أنه مخلط لا يقف على حد ولا يرجع إلى قول معين يقول فى كل موضع ما يدفع به خصمه وإن خالف مذهبه وعاند قوله الآخر وهذا هو المحقق من سيرته والمعروف من طريقته وهو غاية الوهن وضعف الرأى ونهاية الاعوجاج فى الطريقة بل العدل والانصاف أن يحكم بأحد الأمرين. إما أن الصحابه يخالفون النبى (صلى الله عليه وآله) مطلقا بأرائهم فلا يجوز له حينئذ الاستبعاد عليهم رد نصه على أمير المؤمنين بالإمامة وإما أن يمنع من صدور المخالفة منهم للنبى (صلى الله عليه وآله) مطلقا فيكذب الروايات المشهوره والأخبار المتواتره بمخالفتهم حكم الرسول (صلى الله عليه وآله) كما أنكر نصوص الإمامة والوصيه، [أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض] [٨٥٢] وإلا فهو تحكم لا يشبهه إلا النسئ الذى كان الكفار من أهل الجاهليه [يحلونه عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله زين لهم سوء أعمالهم والله لا يهدى القوم الكافرين] [٨٥٣] أو متحد به فى الطريق وحسبك به نقصا وخروجا عن سواء السبيل وأيضا إذا كان القوشجى قد جوز لعمر ومن يرى رأيه مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) فى الأحكام بالاجتهاد فما الداعى إلى تحمله ما تحمل فى إنكار مخالفتهم النبى (صلى الله عليه وآله) فى نص الإمامة ويكفيه أن يقول النص موجود ولكن الصحابه خالفوه بالاجتهاد ومخالفة المجتهد لغيره ليس ببدع كما قال هنا، وما يرد عليه فى هذا يرد عليه فى ذاك من دون فرق؟ فإننا معاشر الإماميه نقلوا أن القوم خالفوا نص النبى (صلى الله عليه وآله) فى الإمامة كما خالفوه فى غيرها كل ذلك [صفحة ٤٤٥] باجتهادهم، لكن الاجتهاد فى مقابلة النص فى جميع الأمور غير مقبول، لكن الأشعرى المذكور يقبله منهم فى كل الأمور فلتكن الإمامة من جملتها فلا حاجة له إلى الاعتذار عنهم بإنكار النص الواضح وتكلف الدليل عليه وهو يكفيه أن ينسبه إلى الاجتهاد كغيره.

تجويز القوشجى مخالفة النبى بالاجتهاد والرد عليه

ثم اعلم أن صريح كلام القوشجى أنه وجزه جعلوا النبى كواحد من المجتهدين فجوزوا لعمر مخالفته بالاجتهاد فأسقطوا بذلك وجوب اتباع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولزوم طاعته، فكأنهم نسوا آيات الكتاب الناصه على المنع من مخالفته كقوله تعالى: [وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا] [٨٥٤] وقوله تعالى: [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم] [٨٥٥] وقوله تعالى: [ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعصى الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا] [٨٥٦] والآيات الداله نصا على أن حكمه هو حكم الله، وأنه معصوم عن الحكم بالنظر والاجتهاد مثل قوله تعالى: [وما ينطق عن الهوى إن هو إلا - وحى يوحى] [٨٥٧] وقوله تعالى: [ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين] [٨٥٨] وقوله تعالى: [قل إن أتبع إلا ما يوحى إلى من ربي] [٨٥٩] وغير ذلك من الآيات على كفر مخالفه وسلوكه طريق الضلال وأنه لا [صفحة ٤٤٦] حلال إلا ما حلله ولا حرام إلا ما نهى عنه وأبطله [٨٦٠] وليس بعده نبى ولا ينسخ بعده حكم وما ورد من الأخبار فى ذلك مثل قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (أيها الناس لا نبى بعدى ولا سنه بعد سنتي) والمراد أنه لا نسخ لما ثبت حكمه فى سنته بعد وفاته، وخالفوا إجماع المسلمين قاطبه على ذلك حتى جعلوا صاحب الشريعة ومهبط الوحى ونبى الرحمة كعمر وأن اجتهاده كقول النبى (صلى الله عليه وآله) الذى هو عين حكم الله ومع ذلك لم يتفطنوا إلى أن هذا القول يوجب هدم الشريعة، وإبطال الأحكام النبويه، لأنه إذا جاز مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاجتهاد فى تحريم حلال وتحليل حرام جاز لكل مجتهد مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى إثبات فريضة لم يفرضها، وإسقاط فريضة فرضها، وجاز زيادة ركعة فى

صلاة ونقص ركعة من أخرى، وغير ذلك من الأحكام، إذ لا فرق بين عمر وغيره من المجتهدين فى ذلك ولا بين المذكورات وغيرها من الأحكام، ويتمشى ذلك إلى قلع أساس الشريعة المحمدية فأين إذن وجوب الاتباع ولزوم القبول من النبى (صلى الله عليه وآله) والاستماع وتحريم التشريع فى الدين والابتداع؟ على أن ذلك لو صح لانجر إلى جواز الاجتهاد فى ترك العبادات إذ لا فرق بين كل ذلك فيبلغ الأمر إلى الكفر فلا لوم بعد ذلك على الكفار الذين أدهم اجتهادهم إلى تكذيب النبى المختار فقد جوز القوشجى وأصحابه لعمر مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) باجتهاده، وإذا جاز ذلك لعمر فلا مانع من جوازه لغيره إذ لا فصل بين الأمرين ولا فارق بين الوجهين، ومن أعجب العجائب أنهم جوزوا الاجتهاد لعمر فى مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) ولم يجوزوا لأحد الاجتهاد فى مخالفة عمر فتراهم ينكرون على من أحل المتعة إنكارا بليغا يعدل [صفحة ٤٤٧] الإنكار على من أحل الزنا أو يربى عليه حتى قال بعض فقهاءهم [٨٦١] لأبى جعفر محمد بن على الباقر منكرا عليه تحليله المتعة إني أعيذك بالله يا أبا جعفر إن تحلل شيئا حرمه عمر، فأجابه الإمام بما أسكته وفى هذا دلالة بينة على أن القوم جعلوا لعمر رتبة زائدة على رتبة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنزلة تفوق منزلته لتجوزهم مخالفته بالاجتهاد ومنعهم به من مخالفة وذلك من أعظم الفساد وأشد اللحاد، ومن أعظم الخطوب فى الدين المقتضية لمحو شريعة سيد المرسلين، وكان الواجب على القوشجى وأهل مذهبه إذ جوزوا لعمر الاجتهاد فى مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) أن يجوزوا ذلك لغيره، ويجوزوا لغير مخالفته لأن مخالفة المجتهد لغيره ليست ببدع كما هو علة تجوزهم، وإما أن يمنعوا من مخالفة النبى مطلقا فيحكموا بنسق من خالفه من الصحابة، وغيرهم، ثم الواجب عليهم أيضا إذا أثبتوا لعمر خلاف النبى (صلى الله عليه وآله) وجوزوه له ألا يمتعضوا من قولنا أن عمر قد خالفه فى نص الإمامة على على (عليه السلام) لتساوى تلك الأمور، ثم انظر إلى قول القوشجى: ولم يترددوا حين اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة لتعيين الإمام، فإنك تجده صريحا فى أن أبا بكر ليس بمنصوص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأين دعواه الإجماع على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قد استخلفه؟ وأين رواية البخارى ومسلم (ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر) [٨٦٢] وروايته قول النبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٤٤٨] فى أبى بكر (وخليفتى فى أمتى) أليس قد كذب الكل بقوله المذكور، وما زال هكذا بعض كلامه يكذب بعضا وقد بينا ذلك من أقواله مرارا لبيان تعصبه وعناده، واعتذر ابن أبى الحديد عن عمر فى ذلك وفى قوله أن النبى: يهجر بأنه أخرج هذه الكلمات على مقتضى جبلته الخشنة وموجب طبعه الجاسى، وما هو عليه من الجفاء والغلظة [٨٦٣] وهذا الاعتذار عنه إثبات لقصوره عن المرتبة التى أحلوه فيها لأنه إذا كان مجبولا على الجفوة والخشونة ومطبوعا على عدم الروية والفتنة كما يقول ابن أبى الحديد لم يجز أن يكون خليفة للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يبلغ عنه إلى الأمة الأوامر والنواهى ويسوس الرعية ويؤدبهم وهو فى تلك الحال محتاج إلى سانس ومؤدب، ومفهم ومقوم، وقد قال ابن أبى الحديد فى موضع من كتابه أن الخلافة نبوة مختصرة [٨٦٤] والأمر كما [صفحة ٤٤٩] قال أفيجوز فى العقل والشرع أن يكون فى موضع النبوة المختصرة ومن وصفه هذا القائل بتلك الأوصاف القبيحة المنفرة، لعمر كإن هذا التلاعب فى الدين موجب للخسران المبين، ثم إذا حكم عبد الحميد بأن منعه للنبى وقوله ذلك القول فيه كان بموجب ما فيه من الجفاء والجسوة فليحكم عليه بأنه خالف النبى (صلى الله عليه وآله) فى نصه على أمير المؤمنين (عليه السلام) لذلك ولا يستبعد عليه إنكار النص ورده لأن هذا إن لم يكن أسهل من الأول فهما متساويان، فإذا ثبت صدور أحدهما لا يستنكر منه الآخر فما باله يغضب من قول الإمامية أنهم سمعوا النص على على (عليه السلام) من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فخالفوه وأنكروه وهو ينسب عمر إلى أعظم من ذلك فحشا وأشد قبحا، ثم إننا قد ذكرنا من كلامه سابقا ما أثبت مخالفة عمر للنصوص بالرأى فما باله يجيز المخالفة هناك ويتكلف الاعتذار هنا! نعوذ بالله من مناواة الحق ومتابعة الهوى وليس الغرض هنا ذكر جميع الأحداث لأن ذلك كله يحتاج ذكره وبيانه إلى كتاب مفرد، وإنما الغرض هنا ذكر جملة من ذلك لإثبات ما ندعيه عليهم من ردهم نصوص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ولدفع استبعاد من استبعد عليهم مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) ورد نصه عليه ولتوضح أن خلافهم للنبى (صلى الله عليه وآله) فى هذا أسوأ لباقي مخالفاتهم إياه فى غيره، فلذا نقتصر على ما ذكرناه

لحصول الغرض به. [صفحة ٤٥٠] وأما ما صدر من غيرهما من مخالقات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فنحن نشير إلى جملة منه.

رد عثمان للحكم بن العاص

فمنهم عثمان فإنه رد عمه الحكم بن أبى العاص إلى المدينة وقد حرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليه سكنها بعد ما طرده عنها وحمى الحمى لنفسه ولبنى أبيه وولى مروان أمر الخلافة يفعل ما يشاء وهو فاسق ظالم وأحرق المصاحف بالنار ونفى أبا ذر إلى الربذة وآثر أهل بيته بأموال الفئى ومنع خيار الصحابة منها إلى غير ذلك من مخالقاته وفعالاته مما يزيد على فعل الرجلين مراتب وتفصيله فى كتب المطاعن كنهج الحق لجمال الدين الحلبي والشافى للمرتضى علم الهدى وغيرهما من الكتب [٨٦٥] ولا عذر للقوم عنه فى أكثرها إلا بالاجتهاد وهو إثبات لدعوانا لا نقض علينا.

انكار عائشة الوصية

ومنهم عائشة أنكرت الوصية من النبي (صلى الله عليه وآله) إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) مع أنها قد حضرت ذلك [٨٦٦] كما قال خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين فى شعره المتقدم. وصى رسول الله من دون أهله++ وأنت على ما كان من ذاك شاهده ثم لم يكفها ذلك دون أن خرجت عليه تقاتله وتجمع الجموع [صفحة ٤٥١] إلى حربه وتدعو إلى نكث بيعته مع سماعها قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (ستقاتلينه يوما وأنت ظالمة له وتنبحك فى طريقك كلاب الحوئب) ومع روايتها ما روت فيه أنه أحب الرجال إلى رسول الله، وما ذكرتها أم سلمة (رضى الله عنها) مما اعترفت به من أقوال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه وأفعاله، وقد مر هذا كله وسماعها قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأزواجه: (أيتكن صاحبة الجمل الأزب تنبجها كلاب الحوئب يقتل حولها قتلى كثير كلهم فى النار وتنجو بعد ما كادت) [٨٦٧] رواه ابن أبى الحديد عن المحدثين وقد صححوه وأثبتوه وقد قدمنا فى هذا المقام من القول ما يبيل الغليل.

كيف بداية الزبير وكيف نهايته

ومنهم الزبير وصلت سيفه لقتال أبى بكر يوم بويج له ويقول لا أحد أحق بالخلافة من على [٨٦٨] (عليه السلام) ثم هو بعد ذلك يدعو إلى نكث بيعته ويؤلب الناس على حربه وما أبعد ما بين الأمرين وقد سمع قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام): (ستقاتله يوما وأنت له ظالم) [٨٦٩] كل ذلك لأغراض الدنيا واتباع الهوى.

رد سعد حكم النبي فى غنائم بدر

ومنهم سعد بن أبى وقاص فإنه رد حكم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قسم غنائم بدر فساوى بين الناس فقال: أتعطى فارس القوم الذى يحميهم كما تعطى الضعيف فقال النبي (صلى الله عليه وآله) وهو غضبان: (ثكلتك أمك إنما تنصرون بضعفائكم) ثم هو يوم الشورى يطعن على على (عليه السلام) بالحرص على الخلافة مع روايته فيه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا [صفحة ٤٥٢] نبى بعدى) ولذا تعجب منه ابن أبى الحديد [٨٧٠] ولعمري أنه تعجب من غير عجب فإن ديدن القوم مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) فيما يشتهون لكن تعجبه بمقتضى ما يدعيه فيهم من الديانة.

رد طلحة على النبي فى آية الحجاب

ومنهم طلحة وخبره مشهور ورده على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مذكور لما نزلت آية الحجاب ولقد قال له عمر بن

الخطاب بعد ما أدخله فى الشورى: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مات وهو ساخط عليك للكلمة التى قلتها لما نزلت آية الحجاب [٨٧١]. أقول وهذا القول من عمر قد صدر بعد قوله: إن رسول الله مات وهو راض عن الستة جميعا، وهذا مثل قوله يوم السقيفة إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (الأئمة من قريش) ثم هو لما طعن تحسر على سالم مولى أبى حذيفة لينصبه إماما وليس هو بقرشى فما ندرى فى أى رواية نصدق عمر من رواياته وفى أى قول من أقواله يصيب أو أنه يقول فى كل وقت ما يقتضيه ويروى فى كل حال ما يناسبه وهذا معلوم من سيرته.

تجاهل سعد بن عبادة حق على و طلبه الرئاسة

ومنهم: سعد بن عبادة فإنه قد سمع حديث الولاية لعلى (عليه السلام) من النبى (صلى الله عليه وآله) فخالفه وكتمه [صفحة ٤٥٣] لطلب الرياسة فلما فاته ما رجاه ذكره وصرح به فقال له ابنه قيس ما قال وقد مضى ذكر خبره.

مناشدة على أنس بن مالك يوم الرجة و دعاؤه عليه

ومنهم أنس بن مالك فإن أمير المؤمنين (صلى الله عليه وآله وسلم) حين استنشد الناس فى الرجة أيهم سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول يوم غدير خم من كنت مولاه فعلى مولاه فليشهد فشهد من شهد ولم يشهد أنس فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام) إنك قد حضرتها يا أنس فقم واشهد فتعلل بالنسيان لكبر سنه ونكل عن الشهادة وليس بناس فقال له أمير المؤمنين إن كنت كاذبا فرماك الله بها بيضاء لا توارىها العمامة فأصابه الوضح فسئل عن سببه بعد فقال ذاك دعوة العبد الصالح على بن أبى طالب، ثم ذكر للسائل الحديث واعتذاره عن ترك الشهادة بالنسيان، وأنه غير ناس وسئل مرة عن على (عليه السلام) فقال: إني آليت ألا أكرم شيئا سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه بعد يوم الرجة، ذاك رأس المتقين، سمعته من نبيكم [٨٧٢] أفليس هذا صريحا فى أنه قبل أن أصابه الوضح بدعاء على (عليه السلام) كان يكتم ما سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه، وأن نص الغدير من جملة المكتوم، وهل أوقع الناس فى الفتنة وصيرهم فى الحيرة إلا كتمان قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) قبل يوم الرجة وإخفاء نصه عليه قبل ذلك حتى كان ذكره، بعد ذلك غير مجد فى رفع الحيرة عن العامة، والتصريح به غير مزيل للفتنة لما الفه الناس من الشبهة. ومنهم أبو هريرة: كان يروى قول النبى (صلى الله عليه وآله) كان يروى قول النبى فى على (عليه السلام): (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) [صفحة ٤٥٤] وهو مع ذلك مجمع على حربه وقتاله مع معاوية، ولم يكفه ذلك دون أن روى الأحاديث المفتعلة فى ذمه وتوصل إلى لعنه [٨٧٣] ودع عنك مثل خالد بن الوليد ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص وأمثالهم من الجبابرة وتابعيهم من المبغضين لعلى (عليه السلام) كأبى موسى الأشعري والمغيرة بن شعبه وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير فى أضرابهم وأشباههم. وأما ما نسب من مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله) إلى جماعة من الصحابة معينين أو غير معينين. فمنه مخالفة قوم للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الخروج إلى أحد وقد اختار (صلى الله عليه وآله) أن يقيم بالمدينة ثم مخالفة الرماة الذين أقامهم على الثنية وأمرهم ألا يبرحوا عن مكانهم، وأخبرهم إنا لا نزال بخير ما دتم فى موضعكم، فردوا نصه بالرأى وانصرفوا من مركزهم وبه جرى على المسلمين ما جرى، وجرح النبى (صلى الله عليه وآله) جروحا كثيرة، وعانى مشقة شديدة [٨٧٤].

مخالفات أخرى

ومنه إنكار جملة من الأنصار على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فعلة فى قسمة غنائم هوازن حتى بلغه ذلك منهم فأمر سعد بن عبادة أن يجمعهم له فى موضع فقام فيهم خطيبا وأنبهم على ذلك ولاهمهم وأبان لهم حسن ما فعله [٨٧٥]. ومنه مخالفة قوم للنبى

(صلى الله عليه وآله) حين قال فى مرضه (هلم اكتب لكم كتابا لا تضلون بعدى) فلم يقربوا إليه الدواة والياض [صفحة ٤٥٥] ليكتب لهم ذلك الكتاب وقالوا مع العصيان القول ما قاله عمر حيث نسب رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى الهجر. ومنه ما قال قوم إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) غل لما افتقدوا قطيفة من غنيمته بدر فأنزل الله تعالى: [وما كان لنبى أن يغل] [٨٧٦] الآية. ومنه قول قوم منهم أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أذن يعيونه بذلك يعنى يصدق كل من أخبره بشئ فأنزل الله تعالى: [قل أذن خير لكم] [٨٧٧] الآية. ومنهم الذين قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا أرادوا قتل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى العقبة عند منصرفه من تبوك ودرجوا الدباب لناقته لتفتر به وكان معه عمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان رضى الله عنهما أحدهما يسوق الناقة والآخر يقودها وكانوا اثنى عشر رجلا ثمانية من قريش وأربعة من العرب [٨٧٨]. ومنهم اللامزون النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون [٨٧٩] إلى غير ذلك من مخالفاتهم لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله) مما صرح به القرآن الكريم، وجاءت به الأخبار، واحتوت عليه كتب السير والمغازى والتواريخ والتفاسير، وفرارهم عن النبى (صلى الله عليه وآله) وإسلامهم إياه إلى الأعداء مشهور فى كثير من المشاهد قد بين فى القرآن منها ما بين، [صفحة ٤٥٦] وأوضح منها ما أوضح، ولولا أن شرحه يطول لشرحناه وذكرنا جميع ذلك من خلافهم.

الطعن على النبى فى تأمير زيد بن حارثة

ومنهم من طعن على النبى (صلى الله عليه وآله) فى تأميره زيد بن حارثة ثم طعنهم عليه بعد ذلك فى تأميره أسامة بن زيد حتى قام خطيبا ولا مهم وردعهم، ودع عنك البانين [مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين] [٨٨٠] والفرحين بمقعدهم خلاف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [٨٨١] والقائلين لا تنفروا فى الحر) [٨٨٢] ومن قال: اعدل يا محمد فإنك لم تعدل، ومن قال يخاطب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) رادا عليه فعلة. أتجعل نهبى ونهب العبيد++ بين عينيه والأقرع فما كان بدر ولا حابس++ يفوقان مرداس فى مجمع ولست بدون امرء منهما++ ومن تخفض اليوم لا يرفع وهو العباس بن مرداس السلمى [٨٨٣] وغير ذلك مما يطول تعداده فما ظنك بشرحه وكله مشروح فى كتب الخصوم وقد ذكرنا من قبل رد الصحابة على النبى (صلى الله عليه وآله) انتجاءه عليا يوم الطائف دونهم وقولهم السئ فيه إذ ترك باب على (عليه السلام) شارعا إلى المسجد حين سد أبوابهم حتى أخبرهم إنما فعله عن الله لا عن نفسه وبالجملة إن تهمتهم للنبى [صفحة ٤٥٧] (صلى الله عليه وآله وسلم) ومخالفتهم إياه كثيرة لا تحصى وكل ذلك بآرائهم وما أدتهم إليه أنظارهم فكيف يستبعد من هؤلاء إنكار النص على أمير المؤمنين وهذه حالهم وهى كاشفة عن بذلهم الجهد وتحملهم المشاق فى إخفاء فضائل أمير المؤمنين وستر مناقبه وطلب التدليس فيها وتلييسها على الناس بإلقاء الشبه عليها وقصدتهم إلى توهينها وتهجينها خصوصا الصدر الأول وقد اعترف بذلك ابن أبى الحديد فى صريح كلامه فإنه لما نقل حديث ذو الكلاع الحميرى حين سأل أبا نوح الحميرى فى صفين عن عمار بن ياسر أهو مع أصحاب على (عليه السلام) وقال له: إن عمرو بن العاص حدثنا أنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (يلتقى أهل الشام وأهل العراق وفى إحدى الكتيبتين الحق وإمام الهدى ومعه عمار بن ياسر) فقال له أبو نوح: نعم إنه لفينا، قال قلت: واعجابه من قوم يعترتهم الشك فى أمرهم لمكان عمار ولا يعترتهم الشك لمكان على (عليه السلام) ويستدلون على أن الحق مع أهل العراق لكون عمار بين أظهرهم ولا يعابون بمكان على (عليه السلام) ويحذرون من قول النبى (صلى الله عليه وآله): (تقتلك الفئة الباغية) ويرتاعون لذلك ولا يرتاعون لقوله (صلى الله عليه وآله): (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) ولا لقوله (صلى الله عليه وآله): (لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) وهذا يدل على أن عليا (عليه السلام) اجتهدت قريش كلها من مبدأ الأمر فى إخمال ذكره وستر فضائله وتغطية خصائصه حتى محى فضله ومرتبته من صدور الناس إلا قليلا انتهى كلامه [٨٨٤] وهو صريح فى أن أئمتهم وتابعيهم من قريش كلها اجتهدوا فى ستر فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) وإخفاء مناقبه، ولعمري إن النص بالإمامة عليه من جملة ذلك،، وإن الذى دعاهم إلى ستر مناقبه وخصائصه هو [صفحة ٤٥٨] بنفسه الداعى

لهم إلى ستر النص عليه وتغطيته لما ذكره فى كلامه وهو انحاء فضل على (عليه السلام) ومرتبته من صدور الناس حتى لا يقول قائل ظلموه إذ تقدموا عليه أو قدموا غيره، وهذا فضله وهذه مناقبه، وهذا النص من النبى (صلى الله عليه وآله) عليه، فما بال ابن أبى الحديد يثبت على القوم ستر ما لأمر المؤمنين (عليه السلام) من المناقب وبذل الجهد فى تغطية ما له من الخصائص ويأبى عن نسبة إنكار النص عليه بالإمامة إليهم وإخفائه من أن العلة فى كتمان النص أقوى، والداعى إلى ستره أشد، والمقتضى للتغطية عليه فى أمرهم أتم فنسبته إخفاء النص إليهم على ابن أبى الحديد من ذاك أزم لكنه يقتدى فى العناد بأئمتة وفى ستر الحق بسادته كما هو الجارى فى طبيعته ولما بيناه من فعل القوم بفضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) لولا شيوعها وانتشارها، وكثرتها واشتهارها، وعناية الله بصاحبها لانظمت أعلامها، وعفت آثارها، وذهبت نضارتها، وخبت نارها لكنها بحمد الله لم تزد على الإخفاء إلا ظهورا، وعلى الستر إلا بروزا، وعلى التهجين إلا علوا، وعلى التغطية إلا بهجة وسفورا، وعلى الإخماد إلا توقدا ونورا، فجاء الأمر على خلاف ما حاولوا، واقتضت الحال عكس ما راموا، فلما أعجزهم إعفاء رسوم تلك الفضائل، وأعياهم إطفاء أنوار تلك المناقب، قصدوا إلى عيب المخصوص بها ونقصه، ونسبته إلى ما يشينه بما زوروه وافعلوه من تلقاء أنفسهم، فمرة رموه بالدعابة، ومرة بالتيه، وتارة بالزهو، وأخرى بالتكبر، وغير ذلك من أنواع النقص مما صرحت العبر ببراءة ساحته منه، ولم يزد فى قلوب أهل الإيمان إلا جلاله قدر، ورفع شأنه، وكل ما ذكرناه عن القوم وأضعافه مروى فى كتاب خصمنا وكتب أصحابه ومشبهيه مما لولا طول المقام بذكره والخروج عن المرام بسطوره لرسمناه وشرحناه، ومن أراد مبينا فليطلبه من الكتاب المشار إليه [٨٨٥] وهذا الذى قالوه. [صفحة ٤٥٩] إذا تأمله الفطن الأريب وجدته خارجا من مكنون بغض عظيم، وبارزا من مخزون حقد جسيم، وعلم أنه ناش من لهب نار حسد قديم، ومتولد من أصل وجد مقيم فكان الأمر كما قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائى. وإذا أراد الله نشر فضيلة++ يوما أتاح لها لسان حسود [٨٨٦]. وقد صح من هذه الجملة أن القوم ما كانوا يتقيدون بنصوص النبى (صلى الله عليه وآله) فيما يخالف أغراضهم، ولا يعتنون بها فيما يصاد مطالبهم، ولا يقدمون من قدمه ويؤخرون من أخره ولا يفضلون من فضله، ويسودون من سوده، بل يقدمون من أحبوا تقديمه ويفضلون من شأوا تفضيله، ويؤخرون من أحبوا تأخيرهم ويذمون من مدحه الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كل ذلك برأى منهم، وميل من نفوسهم، لا بدليل شرعى، ولا بحكم إلهى والسبب فى ذلك أنهم كانوا يؤثرون اتباع أهوائهم على أوامر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ونواهيهم، ويقدمون طاعة شهواتهم على طاعته وترك معاصيه، ويجعلون قضاء أوطارهم أولى من استماع دعوته وإجابة مناديه، خصوصا فى عترته وذوى قرابته ومواليه، فاندفع الأيراد، وثبت المراد، وهذا كله يرشد المتأمل إلى الحكم بصحة ما قيل: إن فى القوم من لم يدخلوا فى دين النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) دخول إيمان و يقين، ولم يتبعوه لطلب مرضاة الله، وإنما كان ذلك لأغراض دنيوية، ومقاصد نفسية، ولذا تراهم لا يلتفتون من أقواله إلى ما لا يوافق آراءهم، ولا يطابق مشتاهم، بل يجعلون أمره كأمر واحد منهم فيرتكبون خلافه بغير تجرح ولا تأثم، وقد أفصح بذلك القرآن الكريم والفرقان العظيم حيث يقول تعالى: [لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا] [صفحة ٤٦٠] قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لوذا] [٨٨٧] الآية وقوله تعالى: [يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هديكم للإيمان إن كنتم صادقين] [٨٨٨] فقد روى صحيحا أنها نزلت فى رجل من الصحابة لأمر جرى بينه وبين عمار بن ياسر فى بناء مسجد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وهى قصة معروفة [٨٨٩] إلى غير واحدة من الآيات الواضحات فى هذا المعنى، وهذا ينادى بأنهم لولا ما رأوا فى الإسلام من العزة والسلطان وانقياد الناس لهم واتساق الأمور لرفضوه، واتبعوا دين آبائهم وطريقة أسلافهم، لكنهم رأوا فى إظهار هذه الدعوة والتمسك بهذه الملة عظيم الملك والمنعة وشديد القوة والغلبة، ومسارة الناس لهم بالطاعة، وإنفاذ الأوامر والنواهي، وانضم إلى ذلك انفتاح ممالك القياصرة والأكاسرة والفراعنة والأتراك وغيرهم عليهم وتملكهم تلك الممالك العظام، فنالوا بذلك من الرفعة والرئاسة ما لم ينله ملك قاهر، ولم يدركه سلطان ظاهر، وعلموا أن فى رفضهم هذا الدين ورجوعهم إلى دين آبائهم الماضين زوال هذه الرئاسة الجليلة، وفوات هذه المنزلة النبيلة، وصيرورتهم أذلاء أذنانا تابعين غير متبوعين، كما كانوا عليه فى زمان الجاهلية، فلذا داموا على إظهار الدعوة وتمسكوا

ظاهرا بعري الملة، وواظبوا على الإتيان من وظائف الإسلام بما يزيد الناس فيهم وثوقا ولا يخالف لهم مما أرادوه غرضا كالصلاة والصيام والحج وترك المستلذات من المأكل والمشرب والملابس كما قيل: لئن صبرت عن لذة العيش أنفست++ فما صبرت عن لذة النهى والأمر وحثوا منها على ما يشدد لهم الأبهة ويقرر لهم قاعدة الإمارة كالجهاد [صفحة ٤٦١] وإقامة الحدود بمقتضى مرادهم، وجباية الأموال وإيثار من ميله إليهم يقوى أمره ويشدده بها، والقلوب على ما انطوت عليه من أراده الدنيا، وطلب العاجلة، وعدم الالتفات إلى العقبى وثواب الآجلة، فانتشر صيت الإسلام وكثر الداخلون فيه، ورغبوا فى التدين به، وضرب بجبرانه وشدت قواعد أركانه، ولولا ذلك كله لأعفوا رسومه وطمسوا معالمه، وكان ذلك لإنجاز ما وعد الله رسوله أن يظهر دينه ويفلج حجته وتصديق ما قاله النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كما رواه الخصم وغيره (إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم فى الآخرة) أو قال: (عند الله يوم القيامة) وفى رواية (بالرجل الفاجر) [٨٩٠] ومع ذلك فقد غيروا من أحكام الشريعة ما قدروا على تغييره وفعلوا ما أوجبه اختلاف الأمة إلى آخر الدهر وهو إزاحتهم وصى الرسول عن مقعده وبالله المستعان.

لماذا لم يضرب النبى أعناق مخالفيه

فإن قال قائل: فلم لم يضرب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أعناقهم لما ردوا عليه حكمه وقوله لأن رد قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كفر، وإذا لم يكن ذلك صادر أُلزم إما أنهم لم يخالفوه أو أن مخالفته بالرأى جائزة إذ لا مانع له فى سلطانه من قتل من خالفه. قلنا: هذه الشبهة هى التى جرأت القوم على خلاف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حياته، وجسرتهم على رد نصوصه، حتى أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر فى حجة الوداع من لم يسق هديا بالإحلال وأن يجعلها عمرة يتمتع بها إلى الحج وحث على ذلك غاية الحث وقال: (لو استقبلت من أمرى ما استبدرت ما سقت هديا) فعصاه كثير منهم ولم يحلوا وقالوا [صفحة ٤٦٢] نخرج إلى الحج تقطر مذاكيرنا من المنى كما فى صحيح مسلم [٨٩١] وهذا عصيان واستهزاء ولم يكونوا ساقوا هديا وسافر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى شهر رمضان فأفطر ولم يفطر جماعة ممن معه من الصحابة فقال: (أولئك العصاة) يكررها ثلاثا رواه مسلم فى صحيحه أيضا [٨٩٢] وكثير من ذلك وكما جرأت أولئك على خلاف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أو همت أولياءهم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سوغهم ذلك حيث لم يعاقبهم على ردهم قوله وحكمه بما يقتضى ردعهم، وهذه شبهة ضعيفة جوابها فى كتاب الله تعالى وهو قوله: [ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واصفح] الآية فإن الله سبحانه وتعالى أمره بالكف عنهم والعتو والصفح عن زلاتهم لئلا يتفرقوا عنه ويخذلوه فلا يبقى معه إلا القليل: كما أمره الله تعالى بالكف عن المنافقين ودعائهم إلى حرب المشركين وإعطائهم من الغنائم يؤلفهم بها ويستميلهم بذلك إلى قتال العدو لتظهر كلمة الإسلام وتنتشر دعوته فى الآفاق مع علمه (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفاق المنافقين، وشك المؤلفة قلوبهم فأجرى أولئك مجرى هؤلاء على أنهم لم يظهروا جحود ربوبية الله ووحدانيته، ولا إنكار نبوة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما كانت مخالفتهم فى أمور آخر من الأحكام وكان يردعهم على مخالفتهم إياه بأخشن الكلام كما قال لهم يوم الحديبية إذ قال عمر فلم تعطى الدنيا فى ديننا؟ (ألستم أصحابى يوم أحد إذ تصعدون [صفحة ٤٦٣] ولا تلوون على أحد، ألستم أصحابى يوم كذا؟) يقرعهم بذلك ويبيكتهم [٨٩٣] وإظهاره الغضب حين أراد أن يكتب الكتاب فى رزية يوم الخميس فقال من قال: إنه ليهجر وقوله: (قوموا عنى فإنه لا ينبغي عند نبى تنازع) [٨٩٤] وقوله لسعد بن أبى وقاص: (ثكلتك أمك إنما تنصرون بضغفائكم) وهكذا كان يردعهم بالكلام الغليظ ويعفو عما زاد عليه، والسر فى ذلك ألا يتوهم الناس أنه ملك جبار لا نبى حليم متواضع، ولو كان نبيا لما قتل قوما دعاهم إلى دينه فأجابوه وانتصر بهم على عدوه بمجرد زلة أو خطيئة أو مخالفة له فى حكم، وهذا ليس من خلق الأنبياء بل من خلق الأنبياء التأنى وغفران الزلة وتوضيح الحكم عند المخالفة، وليس من خلقهم قتل أصحابهم فى مثل ذلك، فإن موسى قال له قومه: [أوذينا من قبل أن تأتينا ومن بعد ما جئتنا] وهذا الكلام فيه تشاؤم من موسى (عليه السلام) وتضجر فأجابهم بما قصه الله تعالى: [عسى ربكم أن يهلك عدوكم] [٨٩٥] الآية وقالوا له: [اجعل لنا

إلها كما لهم آلهة] [٨٩٦] حين مروا بعد خروجهم من البحر بقوم يعبدون شجرة، فأجابهم [إنكم قوم تجهلون] وهذه من أعظم الجرائم لأنهم أرادوا منه أن يصيرهم مشركين وقالوا له: [إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون] [٨٩٧] بعد امتناعهم عن دخول الأرض المقدسة، وقولهم: [لن ندخلها أبدا ما داموا فيها] [٨٩٨] وغير ذلك ومع هذه المخالفات العظيمة من بنى إسرائيل لموسى (عليه السلام) مما قصه الله فى القرآن لم [صفحة ٤٦٤] يقتل موسى منهم أحدا ولا دعا عليه بالهلاك، وحال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الرأفة والحلم أعظم من موسى، ألا تراه فى أحد حين أصابه الجراح والمشقة جعل يقول: (اللهم اهد قومى فإنهم لا يعلمون) [٨٩٩] وجعل الدعاء لهم محل الدعاء عليهم، فكيف يقتل قوما مقرين بدينه بصدور مخالفة منهم فى قول أو فعل، وإنما يكون القتل والتأديب بارتكاب ما يوجب الحدود، فكان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يعمل معهم كعمل الأنبياء مع أصحابهم وذلك من أوضح الأدلة على نبوته، فكان يعفو ويصفح عن قتل من خلفه، وإن كان يجوز قتله لدفع توهم الناس أنه ليس بنبى، ولو كان كذلك لسار فى أصحابه سيرة الأنبياء فى أصحابهم فتركه إياهم وصفح عنهم من جملة ما يثبت نبوته عند الناس، وقد عفى عن أهل مكة وكانوا مستحقين للقتل وقال: (اذهبوا فأنتم الطلقاء) [٩٠٠] وكم عفى عن مستحق للقتل لكنه مع ذلك كله يردعهم باللسان وإظهار الغضب على الجرأة والمخالفة، فلو كان خلافهم له جائزا لم يردعهم لكنه جمع بين الأمرين فزال الشبهة بعون الله، وكيف يجوز رد أمر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والله تعالى يقول: [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم] ويقول: [فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما] ويقول: [يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون] [٩٠١] وغيرها من الآيات الواضحات فى عدم جواز مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والقرآن مملوء بها. [صفحة ٤٦٥]

قول النبى لعلى: إن الأمة ستغدر بك

وأما الدعوى الثانية: أعنى أن هناك نصا من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) وقد خالفه القوم فلنا عليها وجوه من الأدلة. الأول: دلالة الأخبار الصحاح عند الخصم على المدعى. فمنها: قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) (إن الأمة ستغدر بك من بعدى) فقد رواه ابن أبى الحديد عن أكثر المحديثين ورواه غيره أيضا [٩٠٢]، وهذا الحديث نص صريح فى أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عهد إليهم فى على (عليه السلام) عهدا وأنهم نقضوا عهدته فيه، لأنه لا يخفى على من له أدنى معرفة بأساليب كلام العرب فضلا عن فاضل مدقق أن لفظ الغدر لا يستعمل إلا فى نقض عهد متقدم، وقد صرح بذلك الشهاب الفيومى فى المصباح المنير وغيره من أهل اللغة، فلا يقال: غدر فلان إلا إذا نقض عهدا معهودا، وأبطل عقدا معقودا يلزمه الوفاء به، كما أن الوفاء الذى هو ضد الغدر معناه البقاء على مقتضى العهد المتقدم، والاستمرار على موجب العقد السابق، فإذن ثبت من هذا القول أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عهد إلى أصحابه عهدا فنقضوه بعد وفاته، ولا عهد نقض فى ذلك غير العهد بالخلافة، إذ لم يأخذ الصحابة من على غيرها، ولم يناقضوه فى سواها فصح أنه منصوص عليه وأن القوم خالفوا النص بتعمد فكانوا غادرين وهو عين مدعانا، ولا يجوز أن يحمل ذلك على ما وقع فى أيام خلافة على (عليه السلام) خاصة لوجوه ثلاثة. الأول: إن الغدر منسوب إلى الأمة، والأمة فى ذلك الوقت على الحقيقة [صفحة ٤٦٦] هم الصحابة ومن سواهم تبع لهم، فالغدر لا محالة صادر عنهم وواقع منهم إذ لا مخالفة من غيرهم من جميع الناس إلا بسببهم ودعائهم، أو دعاء أحد منهم إلى المخالفة كما هو معلوم عند أولى العقل والفتنة، فوجب أن يكونوا هم المعينين بالغدر ورؤساء الجمل وصفين من جملتهم، اللهم إلا أن يتمحل متمحل فيقول إن الصدر الأول من الصحابة ليسوا من الأمة فحينئذ يقال له فهم إذن غير مسلمين لأن أمة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من أقر بالشهادتين وإذا لم يكونوا من الأمة كانوا من الكفار. الثانى: إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (بعدى) فجعل ما بعده من الزمان الذى أوله وقت وفاته ظرفا لغدرهم فيعم جميع الأوقات، والتخصيص بوقت يتوقف على المخصص ولا مخصص فى المقام إلا رأى الخصم وليس رأى بمقبول. الثالث: إنا إنما نتكلم على

معنى الحديث وهو مفيد لثبوت العهد من النبى (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام) إليهم لثبوت الغدر منهم، وحيث ثبت الغدر ثبت لتوقفه عليه وذلك هو النص بالإمامة ومن ادعى غيره فعليه البيان فثبت الإمامة له فى جميع الأوقات فمن زحزحه عنها أو حال بينه وبينها فهو غادر وقد وضح الأمر إلا أن يكذب ابن أبى الحديد وأصحابه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيكفروا، وليس ذلك بكثير عليهم فى محبة أئمتهم. ومنها ما رواه ابن أبى الحديد عن يونس بن حبيب [٩٠٣] عن أنس بن مالك قال: كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى بن أبى طالب (عليه السلام) معنا فمرر بحديقة فقال على يا رسول الله ألا ترى ما [صفحة ٤٦٧] أحسن هذه الحديقة؟ فقال: (إن حديقتك فى الجنة أحسن منها) حتى مررنا بسبع حدائق يقول على ما قاله ويحبيه رسول الله بما أجابه، ثم إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقف فوقنا فوضع رأسه على رأس على فبكى فقال على (عليه السلام): ما يبكيك يا رسول الله؟ قال: (ضغائن فى صدور قوم لا يبدونها لك حين يفقدوني) فقال: يا رسول الله أفلا أضع سيفى على عاتقى فأبىد خضراءهم؟ قال: (بل تصبر) قال: فإن صبرت؟ قال: (تلاقى جهدا) قال: أفى سلامة من ديني؟ قال: (نعم) قال إذن لا أبالي [٩٠٤] وهذا الحديث نص فى أن القوم كانت فى صدور بعضهم ضغائن على على (عليه السلام) أخفوها فى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنهم يبدونها له بعد فقدهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وليس ما أبدوه بعد النبى (صلى الله عليه وآله) إلا منعه من الخلافة وجحدهم النص عليه وإخراجهم إياه ملبيا ليدخل فى بيعتهم، فبين رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن ذلك من فعلهم وقع لحقد وضغن فى قلوبهم على على (عليه السلام)، فحينئذ إن كانوا علموا أنه الأحق بمقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من جهة نصه عليه فهو ما نقول من أنهم لم يتقدموا على على (عليه السلام) لجهل منهم باستحقاقه التقدم، ولا لعدم اطلاع على النص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله)، وإنما فعلوا ذلك حسدا له وبغضا وهو المطلوب وإن كانوا لم يعلموا بشئ من ذلك ولا وقع شئ منه وإنهم علموا أن الأمر بين المهاجرين شرع فلا يجوز نسبة الضغن إليهم ورميهم بكتمان الحقد، وملاقاة أمير المؤمنين الجهد فى صبره على فعلهم، لكن ذلك كله ثابت لهم بأخبار الصادق الأمين فوجب أن يكونوا جاحدين النص ولا يجوز أن يحمل الخبر على ما كان من أصحاب [صفحة ٤٦٨] الجمل وصفين والنهروان لأن عليا (عليه السلام) إذ ذاك لم يوص بالصبر ولم يصبر، بل أمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين بصريح النصوص، ومنها ما سبق ذكره فوضع السيف فى نحورهم، وترك للسيدان لحومهم وجرعهم كؤس المنية بحدود المشرفية، وإنما أمر بالصبر وصبر فى تغلب الثلاثة على الأمر فهم المعينون بالضغن بلا مريء. ومنها ما رواه عن أبى جعفر الإسكافى أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) دخل على فاطمة فوجد عليا نائما فذهبت تنبه فقال: (دعيه فرب سهر له بعدى طويل ورب جفوة لأهل بيتي من أجله شديدة) فبكت فقال: (لا تبكى فإنكما معى وفى موقف الكرامة عندي) [٩٠٥] والتقرير قريب مما مر ولقد صح ما أخبر به النبى (صلى الله عليه وآله) من حصول الجفوة لأهل البيت فى تأمر الثلاثة فإنهم لم يدعوا طليقا كيزيد بن أبى سفيان ومعاوية وابن أبى سرح، ولا متهما ولا ظنينا كالوليد بن عقبة وسعيد بن العاص ومروان بن الحكم وأشبه هؤلاء وأضرابهم، ولا متهتكا فى دينه معروفا بالهزل فى الإسلام كأبى هريرة والمغيرة بن شعبة وأمثالها إلا ولوه ولاية ونال من جهتهم إمارة جيش أو بلد وجباية، ولم يولوا أحدا من بنى هاشم شيئا من ذلك بل ما زالوا يبعدونهم، ويقصونهم ليكونوا محقورين ويهون أمرهم على الناس، ويكونوا فى زاوية الخمول فيصيروا منسيين غير مذكورين، ومخفيين غير مشهورين، كل ذلك ليخفى فضل على (عليه السلام) لأن أهل البيت لو ظهروا لأظهروا فضله، ونشروا مناقبه، فمالت الناس إليه، ورغب أهل الدين فيه، فانعكس على القوم ما أرادوا واختل عليهم ما دبروا فلذا جفواهم وأقصوهم فكان ذلك من أجله، وهذا يرشدك إلى بطلان ما اعتذر به ابن أبى الحديد وغيره تبعا لأسلافهم فقالوا: إن عليا [صفحة ٤٦٩] (عليه السلام) لو ولى الخلافة لانتقضت عليه العرب واختل أمر الملة، فإن العرب لم يكونوا ليجتروا على خلافه إذا كان المهاجرون والأنصار فى طاعته مع ما تمكن فى قلوب الناس من هيئته واشتهر فيما بين العرب من شجاعته وبراعته وكيف تنقاد العرب لمن تقدم عليه وهم دونه فى الحسب والنسب بسبب طاعة الصحابة لهم ولا تنقاد لعلى (عليه السلام) لذلك مع جلاله قدره وعظيم منزلته، وشدة موقعه من قلوب الناس، وعلو شأنه بشرف النسب وكرم الحسب، وكونه من لب بيت السيادة ومخ بيضة الرئاسة من آباؤه

أولياء حرم الله، والذين هم أصحاب وقادة حجاج بيت الله، وأهل السقاية والكرم، وإطعام الطعام، وأهل الرحلتين وأهل الحكومة بين العرب قال الوليد الطائى فى صفتين. شدوا فداء لكم أمى وأبى ++ فإنما الأمر غدا لمن غلب هذا ابن عم المصطفى والمنتجب ++ تنمية للعلية سادات العرب [٩٠٦]. وكم مثل هذا قيل فيهم من الولي والعدو وفى الإسلام والجاهلية، هذا مع السبق إلى الدين والقرابة القريبة من النبي (صلى الله عليه وآله)، والشجاعة الفائقة، والجهاد العظيم، والعلم الغزير، والجود والسماحة، والزهد والقناعة، وبالله أقسم قسما بارا أنه لو ولي الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يخالفوا عليه وسلموا له الأمر، وألقوا إليه أزمه الرئاسة لانساق العرب إلى إجابته طوعا، ومشوا فى طاعته ولو حبا لكانت إمارته عندهم نعمة مشكورة فضلا عن أن تكون إمرة مبرورة، ولكثر الشعر فى مدحه واسفر ليل سرورهم بولايته عن صبحه، ولم يتخلف أحد من العرب عن طاعته، ولم يختلف اثنان منهم فى إمامته، وقد ظهر من فرح المسلمين [صفحة ٤٧٠] ببيعته يوم بويج بعد قتل عثمان ما تواتر فى الكتب نقله، وقيلت الأشعار الكثيرة فى السرور ببيعته، بل هو بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد لقي ما لقي والمدائح تقال فيه والألسن تلهج به، والأيدى تشير إليه ويؤنب الجماعة على عدولهم عنه ففى قول النعمان بن عجلان الأنصارى. وليس أبو بكر لها خير قائم ++ وإن عليا كان أخلق بالأمر [٩٠٧] وفى قول أبى سفيان بن حرب بنى هاشم لا يطمع الناس فيكم ++ ولا سيما تيم بن مرة أو عدى وما الأمر إلا فيكم وإليكم ++ وليس لها إلا - أبو حسن على أبا حسن فاشدد بها كف حازم ++ فإنك بالأمر الذى تبتغى ملى [٩٠٨]. وقول آخر [٩٠٩]. ما كنت أحسب أن الأمر منصرف ++ عن هاشم ثم منها عن أبى حسن أليس أول من صلى لقبلكم ++ وأعلم الناس بالآيات والسنن وأقرب الناس عهدا بالنبي ومن ++ جبريل عون له فى الغسل والكفن من فيه ما فى جميع الناس كلهم ++ وليس فى الناس ما فيه من الحسن ماذا الذى صدكم عنه فنعرفه ++ ها أن بيعتكم غبن من الغبن [٩١٠]. وقول آخر [٩١١]. [صفحة ٤٧١] إلى غير ذلك مما لا يسع المقام نقله وهو مذكور فى كتاب خصمنا وغيره، فأنى تنتقض العرب على هذا لولا ما جرى عليه، وقد صرح هو (عليه السلام) بهذا المعنى وبنينه فيما - رواه ابن أبى الحديد عن عوانة عن يزيد بن جرير عن الشعبي عن شقيق بن سلمة أن عليا (عليه السلام) لما انصرف إلى رحله بعد مبايعة عبد الرحمن لعثمان قال لبنى أبيه: (يا بنى عبد المطلب إن قومكم عادوكم بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) كعداوتهم النبي (صلى الله عليه وآله) فى حياته، وإن يطع قومكم لا تؤمروا أبدا، ووالله لا ينبى هؤلاء إلى الحق إلا بالسيف) وعبد الله بن عمر داخل عليهم قد سمع الكلام كله فدخل وقال: يا أبا الحسن أتريد أن تضرب بعضهم ببعض فقال: (اسكت ويحك لولا أبوك وما ركب منى قديما وحديثا ما نازعنى ابن عفان ولا ابن عوف) [٩١٢]، الخبر وهو مصرح بما قلناه أن جرأة المتأخرين عليه إنما كانت بسبب الرجلين السابقين وما فعلاه من إخراجه عن مقامه وسترهما فضائله ومزاياه، ولولا جرأتها عليه وتقدمها قبله لم يخالفه أحد من الناس، ولا جسر على مقامه واحد من المسلمين، ولا رام التقدم عليه فى الأمر ابن حرة أبدا وقد تقدم قبل هذا من كلام معاوية فى كتابه جوابا لمحمد بن أبى بكر (رحمه الله) ما يصرح بهذا المعنى، وبعد فهل رأيت أحدا من العرب خالفه حين بويج من تلقاء نفسه بدون تسويل أحد من الصحابة وإملائهم لهم، وتزيينهم لهم فرقتهم ومخالفتهم حتى يخالفه من تلقاء نفسه لو ولي الأمر عفوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، هؤلاء أهل البصرة قد انقادوا إلى طاعته ورضوا ببيعته، وأطاعوا عما له، ونفذت فيهم أحكامه وأوامره ونواهيته، ولم يسخط أحد إمارته، ولا [صفحة ٤٧٢] رد واحد منهم بيعته إلى أن جاءتهم عائشة وطلحة والزبير فتنوهم عن دينهم وأدخلوهم فى الضلالة وزينوا لهم الفرقة وشق العصا بالشبه والخدع فلولا مجئ عائشة والزبير وطلحة وتحميلهم إياهم على نكث البيعة وخلع الطاعة لكانوا ماضين عليها، ومستمرين على العمل بموجبها ومتحققين بها غير مستنكفين عنها ولا مرتابين فيها، وأولئك أهل الشام لو لم يزين لهم معاوية الشقاق ويعينه على ذلك عمرو بن العاص علم النفاق فيدعوهم إلى الخلاف ويحملهم على عدم الوفاق ويغمسهم فى غمرات الغواية، ويسدا عليهم طريق الهداية بما ألقيا فى قلوبهم من التشبهات والتسويلات وملأوا به أسماعهم من الأباطيل والأضاليل، وقرعا به آذانهم من الأقاويل الملقنة والأكاذيب ما نازعه منهم منازع ولا صرفهم عن المسارعة إليه صارف، ولا منعهم عن بيعته والقيام بواجب طاعته مانع، بل لو خيروا ابتداء قبل الشبه عليهم لما اختاروا غيره ولا عدلوا به سواه، ولولا صفتين لما

كانت النهروان ولا- ما بعدها من الحروب، فالاختلاف على أمير المؤمنين إنما جاء من قبل أولئك ولولاهم لأدت الناس جميعا إليه الطاعة، واستقاموا له غاية الاستقامة، وبدلوا له الجهد فى النصيحة، ثم لا تمضى برهة من الزمان حتى يتبين للناس فى أمر الإمامة الرغوة من الصريح، ويتضح لهم الظالم والمظلوم، ولكن أولئك أفسدوا الأمر عليه ومنعوا العرب الثواب الجزيل فى الاجتماع عليه، والطاعة لأمره، وأدخلوهم فى العقاب الأليم الطويل بالترفق عنه ومعصيته، وسبب ذلك كله الأولون كما سمعت وبذلك يصرح قوله فى الخبر: (وإن يطع قومكم لا تؤمروا أبدا) وذلك لصرف أولئك الأصحاب وجوه من أطاعهم من الناس عن مودة أهل البيت وولايتهم، وذلك لشدة بغضهم لأمر المؤمنين، فما زال أهل البيت فى جفوة من القوم لأجله كما هو صريح قول النبي (صلى الله عليه وآله) فاعتذارهم عن تقدمهم عليه بانتقاض العرب عليه لو ولى الأمر بعد النبي (صلى الله عليه وآله) عذر باطل [صفحة ٤٧٣] وقول زائف لا- يخفى وهنه وفساده، وبطلانه وكساده على أهل الفضل والنهى، ولتقتصر فى هذا المطلب هنا على هذا القدر من الكلام فإن فيه الكفاية لذوى الانصاف والغنية لمن حاد عن مزلّة الإسراف. ومنها ما رواه عن كثير من المحدثين عن على (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال له: (إن الله قد كتب عليك جهاد المفتونين كما كتب على جهاد المشركين) قال: فقلت: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما هذه الفتنة التى كتب على فيها الجهاد؟ قال: (قوم يشهدون أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله وهم مخالفون السنة) فقلت: يا رسول الله فعلاهم وهم يشهدون كما أشهد؟ قال: (على الأحداث فى الدين ومخالفة الأمر) فقلت: يا رسول الله إنك كنت وعدتني الشهادة فاسأل الله أن يعجلها لى بين يديك قال: (فمن يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين أما إنى وعدتكم الشهادة وستشهد تضرب على هذا فتخضب هذه فكيف صبرك إذن)؟ قلت: يا رسول الله أليس ذا بموطن شكر قال: (أجل أصبت فأعد للخصومة فإنك مخاصم) فقلت: يا رسول الله لو بينت لى قليلا، فقال: (إن أمتى ستفتن من بعدى فتأول القرآن، وتعمل بالرأى وتستحل الخمر بالبيذ، والسحت بالهدية، والربا بالبيع، وتحرف الكتاب عن مواضعه، وتغلب كلمة الضلال، فكن جليس بيتك حتى تقلدها فإذا قلدها جاشت عليك الصدور، وقلبت لك الأمور تقاتل حينئذ على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيهه، فليست حالهم الثانية بدون حالهم الأولى) فقلت: يا رسول الله فبأى المنازل أنزل هؤلاء المفتونين من بعدك أبنمزلة فتنة أم ببنمزلة ردة؟ فقال: (ببنمزلة فتنة يعمهون فيها حتى يدركهم العدل) فقلت: يا رسول الله أيدر كهم العدل منا أم غيرنا قال: (بل منا بنا فتح الله وبنا يختم وبنا ألف بين القلوب بعد الشرك، وبنا يؤلف بين القلوب بعد الفتنة) [صفحة ٤٧٤] فقلت: (الحمد لله على ما وهب لنا من فضله) [٩١٣] وهذا الحديث صريح فى إن القوم افتتنوا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وضلوا وعملوا بالرأى وحرفوا الكتاب، وفعلوا جميع ما ذكره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من استحلال المحرمات بالشبهات وهذا كله قبل تقلد على الخلافة، وإنه مأمور بالجلوس فى بيته وترك نزاعهم حتى يتقلد الأمر فحينئذ يقاتل ولا فتنة ولا ضلال بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله) إلى تخلف أمير المؤمنين (عليه السلام) إلا- بتأخيره عن الخلافة وتقدم غيره عليه، فإذا لم يكن عليه نص خالفوه، فمن أين جاءهم الضلال ووقعوا فى الفتنة وعملوا بالرأى وفعلوا ما ذكر فى الخبر، فهو أصرح من الشمس الضاحية فى رابعة النهار فيما قاله الإمامية من ضلالتهم وذا مصداق قوله تعالى: [ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون] [٩١٤] ومن أعجب العجب قول ابن أبى الحديد ودعواه بعد نقل هذا الخبر صراحته فى مذهب المعتزلة ظنا منه أن النبي (صلى الله عليه وآله) إنما عنى أهل الجمل وصفين [٩١٥] وذلك من جملة غفلاته أو تغافله، ولو فكر لوجد الخبر واضحا فى إبطال مذهبه وفساد معتقده والله الهادى. ومنها: ما رواه عن سدير الصيرفى عن أبى جعفر محمد بن على قال اشتكى على شكاه فعاده أبو بكر وعمرو خرجا من عنده فأتيا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فسألها من أين جئتما قالتا: عدنا عليا قال: (كيف رأيتما) قالتا: رأينا لما به فقال: (كلا، إنه لن يموت حتى يوسع غدرا [صفحة ٤٧٥] وبغيا وليكونن فى هذه الأمة عبرة يعتبر به الناس من بعده) [٩١٦] وهذا الخبر صريح فى حصول الغدر بأمر المؤمنين (عليه السلام) من الأمة، وقد علمت أن الغدر لا يكون إلا بنقض عهد سابق ويثبت المطلوب بمثلما تقرر فى الحديث الأول، ثم إنه (صلى الله عليه وآله) ذكر الغدر والبغى فيكون الغدر إشارة إلى ما فعله به القوم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من تقدمهم عليه فى الخلافة والبغى إشارة

إلى ما فعله تابعوهم من خلافه وحره بعد بيعه الناس له. ومنها: ما رواه عن جابر الجعفى عن محمد بن على قال: قال على (عليه السلام): (ما رأيت منذ بعث الله محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم) رخاء لقد أخافتنى قريش صغيرا وأنصبتنى كبيرا حتى قبض الله رسوله (صلى الله عليه وآله) فكانت الطامة الكبرى، والله المستعان على ما يصفون) [٩١٧] فلو قال قائل لابن أبى الحديد: أخبرنا عن هذه الطامة بعد موت النبى (صلى الله عليه وآله) التى جعلها على (عليه السلام) أكبر من إخافة المشركين إياه وحرهم إياه فى حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ما هى، أهى ترك الأولى كما ذكرت وليس كما ذكرت، فترك الأولى لا يساوى بحرب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحرب ناصره لأن ذا كفر، وترك الأولى غير حرام، فكيف يساوى الجائر بالكفر؟ فما ظنك إذا زيد عليه وقيل إنه أكبر من الكفر، هذا ما لا يجوز اعتقاده، أم هى إنكار القوم النص على على (عليه السلام) من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وحجده ومخالفته كما نقول، وهو كما نقول، فيثبت النص وضلال القوم بخلافه فما نره يجيب عن هذا السؤال فالعجب كل العجب منه إذ [صفحة ٤٧٦] يقول: لا- نص على على (عليه السلام) بالإمامة، مع نقله مثل هذه الروايات وتصحيحه إياها، وجميعها يحمله على إرادة أهل الجمل وصفين وهى تأبى هذا المحمل إباء ظاهرا وترده ردا بينا كما لا يخفى على ذى دربة بأساليب الكلام، نعم بعضها يتضمن مع الأولين أهل الجمل وصفين. ومنه ما رواه عن جعفر بن سليمان الضبيعى عن أبى هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى قال: ذكر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) ما يلقى بعده من العنت فأطال، فقال له على: أنشدك الله والرحم يا رسول الله لما دعوت الله أن يقبضنى إليه قبلك قال: (كيف أسأله فى أجل مؤجل) قال: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعلام أقاتل من أمرتنى بقتاله؟ قال: (على الحدث فى الدين) [٩١٨] وصدر الخبر وهو قوله: ما يلقى بعده من العنت، صريح أو ظاهر ظهورا بينا فى إرادة ما جرى عليه من القوم بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من إزاحته عن مقامه وإخراجهم الأمر عنه إلى غيره، ويؤكد قوله (عليه السلام): لما دعوت الله أن يقبضنى إليه قبلك، فإنه يعطى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعده بملاقاة العنت بعد موته بلا فصل، فسأل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يدعو الله يقبضه إليه فى حياته لئلا يصيبه ذلك العنت، فأخبره النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إنه لا سبيل إلى ما طلب وإذا لم يستحق ذلك المقام بنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا عنت عليه فى التأخير عنه، ولا- يعارض ذلك آخر الخبر وهو قوله: فعلام أقاتل الخ لظهوره فى إرادة من خالفه بعد البيعة له لأن الأولين لم يؤمر بقتالهم ولو أمر فعل، فلا يكون العنت المذكور أصابه فى أيامهم، لأننا نقول هو (عليه السلام) مأمر بقتال الجميع الأولين والآخرين إذا وجد أعوانا لأن الجميع [صفحة ٤٧٧] قد حصل منهم الحدث فى الدين، والأصل فى الحدث الأولون والآخرون تابعوهم عليه والعنت أصاب أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الزمانين، ولذا طلب الأعوان على حربهم من أول الأمر فلم يجد فكف عن الحرب لفقد شرط تنجز الأمر لا- لأنه غير مأمر بحربهم، إذ لو كان كذلك لما طلب الأعوان على ذلك وقاتل الآخرين لوجود الأعوان له على قتالهم فكانت دلالة الخبر ظاهرة أى الظهور فما ذكرناه فثبت مرانا وضح قولنا أن هناك نصا معروفا عند أكثر الصحابة من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام)، وأنهم كتموه وخالفوه على عمد والأخبار التى تشير إلى هذا المعنى كثيرة فى كتاب الخصم لكنا نذكر الصريح فيه والقريب من الصريح، وسيأتى ذكر شئ من هذا الباب عند ذكر النص على العترة إن شاء الله تعالى.

من نظم أمير المؤمنين

الوجه الثانى مما يدل على وجود النص وأن القوم خالفوه ما تواتر من تظلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) وشكاياته من القوم بالتصريح، ورميه إياهم بغضب حقه ونهب تراثه، وما ضارح هذا المعنى مما لا- يجوز حمله على أنه غير منصوص عليه مثل ترك الأولى وشبهه كما قال ابن أبى الحديد وأصحابه وهى كثيرة جدا، نذكر منها قطعة صالحة نكتفى بها فى المطلب. فمنها قوله (عليه السلام) فى الخطبة الموسومة بالشقشقية: "أما والله لقد تقمصها ابن أبى قحافة وأنه ليعلم أن محلى منها محل القطب من الرحى ينحدر عنى السيل ولا يرقى إلى الطير" إلى أن قال: "فصبرت وفى العين قذى وفى الحلق شحى أرى تراثى نهبا" الخطبة ودلالاتها

على المدعى من وجهين. الأول: قول على (عليه السلام) أنه يعلم أن الخلافة حق له وأنه حين تقمصها عالم بأنها حق على (عليه السلام) وليس له فيها حق فيقال حينئذ من أين علم أن خلافة النبي (صلى الله عليه وآله) حق لعلى (عليه [صفحة ٤٧٨] السلام) إن كان علم ذلك من الكتاب والسنة فهو النص الذى ندعيه وإن كان من غيرهما فلا طريق لمعرفة ذلك سواهما، والعقل لا يستقل بمعرفة هذا بتمامه، ولو فرض علمه به من جهة الدلالة العقلية كان ذلك نصاً لأنها كالدلالة الشرعية، ونص العقل كنص الشرع، والعلم من أينما حصل وجب العمل به والتعويل عليه، ولا يختص وجوب الاعتماد عليه بحصوله من طريق خاصة دون أخرى كما حقق فى الأصول، ولا يدفع هذا السؤال حمل الكلام على علمه بذلك من جهة الأفضلية لبقائه قائماً كما هو، فيقال إن كان علم أن علياً (عليه السلام) أفضل منه وأن الإمامة حق للأفضل من الكتاب والسنة فذلك هو النص وثبت مطلوبنا، وإن كان ذلك من غيرهما فالغير ليس بطريق إلى علم هذا أن مقتضى الكلام نفى استحقاقه للخلافة بالمرء. الثانى: قوله (عليه السلام) "أرى تراثى نهبا" فأثبت أن الخلافة ميراثه من النبي (صلى الله عليه وآله) وأنه نهب، وأنه صبر على ذلك على مضمض عظيم ولم شديد، وهذا كالأول فإنه يقال من أين علم على (عليه السلام) أن خلافة النبي (صلى الله عليه وآله) تراث له لا- حق فيها لغيره، إن كان ذلك من قول النبي (صلى الله عليه وآله) أو من الكتاب العزيز فهذا هو النص المدعى وإن كان من غيرهما فليس ذلك الغير بطرق إلى معرفة ذلك وهو عندنا وعندكم لا- يقول إلا- عن الله ورسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا- يتقول عليهما بالرأى وشبهه، فثبت أنه علم ذلك من النص عليه وهو واضح، فبطل ما ذكره ابن أبى الحديد من حمله على خلاف الأولى وفسد جميع ما قرره فى ذلك، وقوله: إنه ليس بأبعد من تأويل الإمامية قوله تعالى: [وعصى آدم ربه فغوى] [٩١٩] بالعدول عن الأولى [٩٢٠]. [صفحة ٤٧٩] إذ لا شبهة لهذا بما ذكرناه ولوجود العصمة فى آدم دون أبى بكر وقد مضى بيانه، ومن هذا يظهر أن قول أبى بكر: وددت أنى سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيمن هذا الأمر فكنا لا ننازعه أهله تمويه. ومنها قوله: (عليه السلام) فيها بعد أن ذكر عمر وإدلاء أبى بكر بالخلافة إليه - فصبرت على طول طول المدة وشدة المحنة) ومن المعلوم أنه لا محنة عليه إذا لم يكن مظلوماً فى أخذ الخلافة منه، ولا يكون مظلوماً إذا لم يكن منصوصاً عليه فخولف النص، وليس فى ترك الأولى ما يبلغ إلى المحنة ولا لشيء مما ذكره هناك. ومنها قوله: لعبد الرحمن بن عوف لما بايع عثمان وعدل عنه "ليس هذا بأول يوم تظاهرت فيه علينا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون" [٩٢١] والتظاهر معناه المعاونة على الظلم ولا يكون ذلك بترك الأولى وإنما يكون بمخالفة النص. ومنها قوله: فى خطبة عند توجهه لحرب أهل البصرة: (فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقى مستأثراً على منذ قبض الله نبيه (صلى الله عليه وآله) حتى يوم الناس هذا" [٩٢٢] فهى صريحة فى دفع القوم إياه عن حقه من بعد أن قبض النبي (صلى الله عليه وآله) بغير فصل ومنها قوله: (عليه السلام) فى خطبة له "زرعوا الفجور وسقوه الغرور وحصدوا الثبور" إلى أن قال "الآن إذ رجح الحق إلى أهله ونقل إلى منتقله" [٩٢٣] فانظروا إلى قوله زرعوا إلى آخره، فإنه صريح فى نسبتهم إلى الضلالة ولا يختص [صفحة ٤٨٠] بمعاوية وغيره من أهل الخلاف عليه أيام خلافته كما زعم ابن أبى الحديد لعدم المخصص إذ ليس معه إلا الرجم بالغيب من مكان بعيد وقوله (عليه السلام) (الآن) الخ مصرح بأن الحق كان عند غير أهله ومنها قوله (عليه السلام) فى خطبة "ألا إن الشيطان قد ذمر حزبه واستجلب خيله ليعود الجور إلى أوطانه ويرجع الباطل إلى نصابه" [٩٢٤] وهو صريح فى أن إمرة السابقين عليه جور وباطل ومنها قوله (عليه السلام): فى خطبة رواها ابن أبى الحديد عن أبى الحسن المدائني عن عبد الله بن جنادة: (أما بعد فإنه لما قبض الله نبيه (صلى الله عليه وآله) قلنا نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس لا ينازعنا سلطانه أحد ولا يطمع فى حقنا طامع إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبينا فصارت الإمرة لغيرنا وصرنا سوقة يطمع فيها الضعيف ويتعزز علينا الذليل فبكت الأعين منا لذلك وخشنت الصدور وجزعت النفوس" [٩٢٥] الخطبة وهى مصرحة بأن علياً (عليه السلام) وارث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دون الناس ووليه وأن سلطان النبي قد غصبه القوم منه، وأن أعين عترته الرسول (صلى الله عليه وآله) لم تزل لذلك باكية وصدورهم ما زالت خشنة ونفوسهم جازعة، أفيكون هذا كله لترك الأولى كما يدعيه الخصم أو يكون تارك الأولى غاصباً كلا ما هو إلا لفعل محرم وارتكاب محذور وما ذاك إلا لمخالفة نص معلوم. ومنها قوله (عليه

(السلام): فى خطبة مثلها رواها المعتزلى عن الكلبى: (إن الله لما قبض نبيه (صلى الله عليه وآله) استأثرت علينا قريش بالأمر ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة) [٩٢٦]. [صفحة ٤٨١] ومنها قوله فى خطبة يذكر فيها أمر السقيفة (فنظرت فإذا ليس لى معين إلا أهل بيتى فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى، وشربت على الشجى، وصبرت على أخذ الكظم، وعلى أمر من طعم العلقم) ومثل ذلك قوله (عليه السلام): (لو جددت أربعين ذوى عزم) أفيجوز أن يكون هذا كله لترك القوم الأولى وهل يطلب مؤمن رجالا ذوى عزم ولو أربعين ليقاتل رجلا- مسلما ترك الأولى أو يفعل هذا عاقل متدين؟ فكيف من هو مع الحق والحق معه؟ أليس ذلك القول منه صريحا فى استحقاق المتقدمين عليه القتال؟ وهل يستحق القتل والقتال إلا من هو ظالم غاصب؟ ولا يكون كذلك إلا أن يكون على صاحب الأمر بنص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأما إذا لم يكن كذلك بل كان الأمر جائزا له ولغيره وأن الراجح فى الحكم أن يكون هو ولى الأمر وولاية غيره مرجوحة لم يجز له ما طلبه لأن فاعل المرجوح لم يستحق شيئا من اللوم فكيف يستحق أن يقاتل ويقتل؟ وأمير المؤمنين لا يفعل الحرام ولا يطلبه فنتج من ذلك أن من طلب قتالهم كانوا مستحقين، وأن ذلك لارتكابهم أمرا عظيما حلت به دماؤهم وما هو إلا- رد النص ومخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) إذ لا- غيره هناك فتأمل. ومنها قوله (عليه السلام): فى كتاب كتبه لأخيه عقيل رواه ابن أبى الحديد عن إبراهيم بن سعيد بن هلال الثقفى فى كتاب الغارات: (اللهم فاجز قريشا عنى الجوازى فقد قطعت رحمى، وتظاهرت على، ودفعتنى عن حقى، وسلبتنى سلطان ابن أمتى، وسلمت ذلك إلى من ليس مثلى فى قرابتى من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وسابقتى فى الإسلام إلا أن يدعى مدع ما لا أعرفه ولا أظن الله يعرفه، والحمد لله على كل حال) [٩٢٧] وقوله [صفحة ٤٨٢] (عليه السلام): (إلا أن يدعى مدع) الخ مشير إلى بطلان ما أثبتته العامة للثلاثة من الفضل فى كل وقت، بل صريح فى نفيه بشديد المبالغة لقوله: (ولا أظن الله يعرفه) يعنى أنه لم يكن فى علم الله لهم فضل يماثلون به عليا (عليه السلام) فضلا عن أن يكون برز ذلك للناس وظهر وصار معروفا، فمن ادعى لهم ذلك فقد ادعى ما لا أعرفه لهم ولا يعرفه لهم فدعواهم لهم مماثلتى باطله، ومنه يعلم أن الأخبار التى رواها الخصوم فى التفضيل كلها باطله مزورة، وهذا ينضاف إلى ما بيناه أولا من الاستدلال على بطلانها فأين يذهب بالقوشجى فى قوله إن عليا (عليه السلام) قال: خير الناس أبو بكر ثم عمر، كما مر أفلا يسمع هنا كيف نفى عنهم الفضل بالمرّة، وبالغ فى تأكيد نفيه أشد المبالغة، وهو تصديق ما قلناه هناك. ومنها قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما رواه الخصم عن أبى جعفر الإسكافى عن جابر عن أبى الطفيل قال: سمعت عليا (عليه السلام) يقول: (اللهم إنى أستعديك على قريش فأنهم قطعوا رحمى، وغصبونى حقى، وأجمعوا على منازعتى أمرا كنت أولى به، ثم قالوا: إن من الحق أن نأخذه ومن الحق أن نتركه) [٩٢٨] فقد صرح فى القول بغضب أقوم حقه وبخطئهم فى قولهم إن أخذهم الأمر حق وتركه له كذلك، ومعناه أنه ليس من الحق أن يأخذه كما قالوا، وإذا لم يكن أخذهم إياه حقا كان باطلا وباقى الكلام كالأول. ومنها ما رواه عن أبى القاسم البلخى عن سلمة بن كهيل عن المسيب بن نجبة قال: بينا على (عليه السلام) يخطب إذ قام أعرابى فصاح: وامظلمتاه فاستدناه على (عليه السلام) فلما دنا قال له: (إنما لك [صفحة ٤٨٣] مظلمة واحدة وأنا قد ظلمت عدد المدر والوبر) [٩٢٩]. ومنها مناشدته القوم يوم الشورى النصوص عليه من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وتصديق القوم إياه كخبر الغدير وخبر المنزلة وقصة براءة وغير ذلك مما ذكرناه أولا، فقطع عبد الرحمن بن عوف كلامه ولم يلتفت إلى تلك النصوص، ولم يعدل بها عن بيعه عثمان، وأضاف إلى ذلك تهديده بالقتل إن لم يترك الاحتجاج، وينفذ لبيعه عثمان، وقد ذكر ابن أبى الحديد أن ذلك مما استفاض فى الروايات، وهذا من أدل الأدلة على ما ذكرناه من أن القوم لم يعتنوا بنص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وخالفوه تعمدا، ويقوى قولنا إن الذى منعه من ذكر النص فى يوم أبى بكر إن صح أنه لم يذكره علمه بأنهم ينكرونه أو لا يلتفتون إليه، وربما يؤدى الأمر إلى قتله إن أطال الخصام بالنصوص، وما ابن عوف بأشد من عمر ولا- عثمان بأرغب فى الخلافة من أبى بكر ولا- بأقوى على ذلك منه، والأمر واضح، فبطل ما قال ابن أبى الحديد من أن ذكر النص كان أسهل عليه حين ساموه البيعة من التظلم والاستصراخ بالأحياء والأموات، وتبين أن تركه ذكر النص إن كان أسلم له من كثير من الضرر. ومنها قوله (عليه السلام): (حين أتوا به إلى أبى بكر لبياع وهو ينظر إلى قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أسلم له من كثير من الضرر).

وآله وسلم) (ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونى) [٩٣٠] فجعل نفسه بمنزلة هارون وجعلهم بمنزلة عبدة العجل، وكفى بهذا وضوحا فى تضليله إياهم، وقد روى الخصم هذا الكلام [٩٣١] وهو صريح أيضا فى أنه (عليه السلام) كان مجبورا على بيعه أبى بكر مهددا بالقتل [صفحة ٤٨٤] إن لم يبايع وهذا نص قول الإمامية. ومنها قوله (عليه السلام) فى خطبة: (حتى إذا قبض الله رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السبل، واتكلوا على اللوائج، ووصلوا غير الرحم، وهجروا السبب الذى أمروا بمودته، ونقلوا البناء عن رص أساسه فبنوه فى غير موضعه، معادن كل خطيئته، وأبواب كل ضارب فى غمرة قد ماروا فى الحيرة وذهلوا فى السكره، على سنه من آل فرعون من منقطع إلى الدنيا راكن أو مفارق للدين مباين) [٩٣٢] وهذا الكلام من أصرح الصريح فى إرادة الأول واتباعه ووصلهم غير الرحم تقديمهم غيره فى مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنعهم عليا (عليه السلام) من ذلك المقام، وهو الأقرب إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهجرهم السبب المأمورين بمودته تركهم قبرى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد قال الله تعالى: [قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة والقربى] [٩٣٣] ونقل البناء عن رص أساسه جعلهم الخلفه فى غير موضعها، ولا يجوز حمله على معاوية وأصحابه كما قاله ابن أبى الحديد لأن الرجوع على الأعقاب متعقب فى الكلام لقبض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لا فاصل بينهما إذ هو جواب الشرط فهو متصل به، وواقع بوقوعه، ومعاوية قد تأخر أمره عن وقت قبض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بسنين، ومقتضى الجملة حصول الرجوع على الأعقاب بحصول موت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا فصل، فجعل الكلام لمعاوية وأصحابه ممتنع من جهة الدلالة اللفظية إلا أن يدعى مدع ما لم يكن معروفا فى العربية، ولا مستعملا عند أهل اللسان، وأيضا قوله: (معادن كل خطيئته وأبواب كل [صفحة ٤٨٥] ضارب فى غمرة) يبين أن الأولين هم المرادون لا معاوية لأن معاوية من جملة الضاربين فى الغمرات فهم بابه إذ لولاهم ما ولى معاوية الشام ولا تأمر عثمان على المسلمين، ولولا قضية عثمان ما قوى معاوية على الخلاف والنزاع وإيقاع الفتن، لكن ابن أبى الحديد يصرف القول عن معناه ويحرف الكلم عن مواضعه محاماة على المشايخ وأنى له بذاك وقد لاح الصباح؟ فانظر أيجوز أن يوصف بالرجوع عن الدين على الأعقاب وأنه معدن كل خطيئته، وباب كل ضارب فى غمرة المشبه لآل فرعون فى ضلالهم مع باقى الأوصاف من ترك الأولى وفعل المرجوح ولم يخالف نصا ولا غضب حقا ولا نهب ميراثا ثابتا بكتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كلا ما يجوز ذلك إلا لمن تعمد خلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنكار نصه ونهب ميراثه من مستحقه على معرفة ويقين وذلك ما نقول. ومنها قوله (عليه السلام): وقد سأله رجل من بنى أسد: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به فقال للسائل: (قد استعلمت فاعلم، أما الاستبداد علينا بهذا المقام ونحن الأعلون نسبا، والأشدون بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نوطا، فإنها كانت إثره شحت بها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم الله والمعود إليه) [٩٣٤] وهذا الكلام فى غاية الوضوح فى إرادة الأولين سؤالا وجوابا، لأن من البين أن مراد السائل استعمال السبب الذى لأجله منعت قريش أهل البيت من مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاته مع أنهم أحق به فى جميع الأحوال من كل أحد من الناس وأقامت فى ذلك المقام غيرهم، والاستخبار عن علة ذلك والدفع المسؤول عنه هو ما كان بعد قبض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنه هو الفعل الحادث الذى تعلق السؤال بسبب حدوثه من القوم وما بعده [صفحة ٤٨٦] إنما هو استمراره، وليس المقصود أولا وبالذات السؤال عن استمرار ذلك الفعل إلا أن يدخل من جهة اللزوم فأتى الجواب على طبق السؤال بأنهم لم يدفعونا عن هذا المقام ويستبدوا علينا به لسبب أوجب ذلك، ولا لعله اقتضته من طريق الشرع، وإنما كان ذلك لشح نفوسهم عن تسليم حقا إلينا، وقصدهم الاستيثار به علينا، وهذا القول من جملة مبطلات ما تعلل به قوم من أن الأولين إنما عدلوا بالأمر عن أمير المؤمنين خوفا من انتقاض العرب عليه، إذ لو كان ذلك من قصدهم فضلا عن أن يكون صحيحا موجبا لما فعلوا لذكره (عليه السلام) فيما دعاهم إلى دفعه عن مقام أخيه وابن عمه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإن خطأهم بعد فيه لكن ذلك لم يكن، وقد عرفت ما قررناه أن الكلام سؤالا وجوابا لا يختص بيوم الشورى كما ادعاه ابن أبى الحديد، بل لا يتوجه السؤال إليه إلا تابعا للأمر الأول ولا الجواب إلا كذلك، على أنه لا يندفع عن المعتزلى المعاند الوهن فى مذهبه بما ادعاه لأنه إذا ثبت ظلم أهل الشورى عليا (عليه السلام) من جهة تقديمهم

فى مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) غيره لأنه الأحق به من غيره ثبت أن أهل السقيفة ظلموه لذلك بالاجماع إذ لا قول بالفصل بين عثمان ومن قبله فكل من صحح بيعه عثمان صحح بيعه الشيخين وكل من أبطل بيعته أبطل بيعتهما وبالعكس، فعلى صحة دعواه لا يصح مذهبه كما ترى. ونحن نذكر هنا ما حكاه من سؤاله النقيب أبا جعفر العلوى وإجابة النقيب إياه فإنه كلام جيد، وجواب متين، ونكتفى به فى تمام تقرير الخبر قال المعتزلى: وسألت أبا جعفر يحيى بن محمد العلوى نقيب البصرة وقت قرائتى عليه عن هذا الكلام وكان (رحمه الله) على ما يذهب إليه من مذهب العلوية منصفاً وافر العقل، فقلت له: من يعنى (عليه السلام) بقوله: (كانت إثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين)؟ ومن القوم الذين عناهم الأسدى بقوله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ [صفحة ٤٨٧] هل المراد به يوم السقيفة أو يوم الشورى؟ فقال: يوم السقيفة، فقلت: إن نفسى لا تسامحنى أن أنسب إلى الصحابة عصيان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ودفع النص، فقال: وأنا فلا تسامحنى أيضاً نفسى أن أنسب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى إهمال أمر الإمامة، وأن يترك الناس فوضى سدى مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلا ويؤمر عليها أميراً وهو حى ليس بالبعيد عنها. فكيف لا يؤمر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث، ثم قال: ليس يشك أحد من الناس أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان عاقلاً كامل العقل، أما المسلمون فاعتقادهم فيه معلوم، وأما اليهود والنصارى والفلاسفة فيزعمون أنه حكيم تام الحكمه، سديد الرأى، أقام مله وشرع شريعته، فاستجد ملكاً عظيماً بعقله وتدبيره، وهذا الرجل العاقل الكامل يعرف طباع العرب وغرائزهم، وطلبهم بالثارات الدخول [٩٣٥] ولو بعد الأزمان المتطاولة، ويقتل الرجل من القبيلة رجلاً من بيت آخر فلا يزال أهل ذلك المقتول وأقاربه يطلبون القاتل ليقتلوه حتى يدركوا ثأرهم منه، فإن لم يظفروا به، قتلوا بعض أقاربه وأهله، فإن لم يظفروا بأحدهم قتلوا واحداً أو جماعةً من تلك القبيلة، وإن لم يكونوا رهطه الأدينين، والإسلام لم يحل طباعهم ولا غير هذه السجية المركوزة فى أخلاقهم، والغرائز بحالها فكيف يتوهم لبيب أن هذا العاقل وتر العرب وعلى الخصوص قريشا وساعده على سفك الدماء وإزهاق الأنفس وتقلد الضغائن ابن عمه الأذى وصهره، وهو يعلم أنه سيموت كما يموت الناس ويتركه بعده وعند ابنته وعند ابنان يجريان منه مجرى ابنين من ظهره حنوا عليهم، ومحبة لهما، ويعدل عنه فى الإمرة بعده ولا ينص عليه ولا يستخلفه فيحقن دمه ودم بنيه وأهله باستخلافه؟ ألا يعلم هذا العاقل الكامل أنه إذا [صفحة ٤٨٨] تركه وترك بنيه وأهله سوقة ورعية فقد عرض دماءهم للاراقة بعده، بل يكون هو الذى قتلهم وأشاط بدمائهم، لأنهم لا يعتصمون بعده بأمر يحميهم، وإنما يكونون مضغعة للأكل وفريسة للمفترس، يتخطفهم الناس، ويبلغ فيهم الأغراض، فأما إذا جعل السلطان فيهم والأمر إليهم فإنه يكون قد عصمهم، وحقن دماءهم بالرئاسة التى يصلون بها، ويرتدع الناس عنهم لأجلها، ومثل هذا معلوم بالتجربة، ثم ذكر لهذا مثالا وقال بعده: أفترى ذهب عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا المعنى أم أحب أن يستأصل أهله وذريته من بعده؟ وأين موضع الشفقة على فاطمة العزيزة عنده الحبيبة إلى قلبه؟، أتقول إنه أحب أن يجعلها كواحدة من فقراء المدينة تتكفف الناس، وأن يجعل علياً المكرم المعظم عنده الذى كانت حاله عنده معلومة كأبى هريرة الدوسى وأنس بن مالك الأنصارى يحكم الأمراء فى دمه وعرضه ونفسه وولده فلا يستطيع الامتناع وعلى رأسه مائة ألف سيف تتلظى أكباد أصحابها عليه؟ قد قتل أبناءهم وإخوانهم وآباءهم وأعمامهم [٩٣٦] انتهى المراد من كلامه. أقول لم يكن لابن أبى الحديد من دفع إرادة أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن سألته يوم السقيفة إلا استبعاده صدور العصيان من الصحابة، وهذا وإن كان فى نفسه ليس بدليل معتمد، لأن الصحابة ليسوا بمعصومين عنده، بل عند جميع الأمة، فقد عارضه استبعاد النقيب من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إهمال أمر الأمة وتركه دم عترته قريباً من السفك، وبعيدا من الصيانة، وكل الشيعة على هذا الوجه يعولون، وهذا أقوى وأرجح وأقرب إلى العقل السليم من الأول، وإن شئت قلت إن العقل لا يجوز صدور خلافه عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهو على كل حال مقدم عليه، ومن ذلك يثبت النص فافهم على أن استبعاد المعتزلى إرادة الأولين من [صفحة ٤٨٩] الكلام لما ذكره من السبب يستلزم استبعاده من إرادة أهل الشورى، لأنهم منهم ومن أعوانهم ما خلا الزبير، وأيضاً الشورى كانت بأمر من عقد الأمر لأبى بكر فى السقيفة ودفع علياً (عليه السلام) عنه، وهو عمر بن الخطاب وهو الذى جعل أمر الشورى كله لعبد الرحمن بن عوف وما فعله

ابن عوف كله برأيه وعن أمره، فالدافع عليا يوم الشورى عن مقام النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هو بنفسه دافعه عنه يوم السقيفة، فإن لم يكن هو ومن وازره على ذلك المقصودين من السؤال والجواب لم يبق أحد يقصد منهما ولا يعنى بهما فلزم أن يكون السؤال وقع لا عن أحد والجواب مثله، وهذا محال، ولم يبق لأحد تشبث بقصد معاوية وأصحابه من القول، لأن أمير المؤمنين (عليه السلام) ذكر حالهم بعد جوابه المذكور للأسدى بما هو نص فى أن الأسدى لم يقصدهم بسؤاله، وأن عليا (عليه السلام) لم يقصدهم بجوابه، والخصم مقر بذلك، وإنما تردده بين إرادة الأولين وتابعيهم جميعا ومنهم أهل الشورى وبين اختصاصه بأهلها كما سمعت فى سؤاله هذا كله، مضافا إلى ما ذكرناه من عدم اندفاع المحذور، لو صح ما قال. ومنها الشعر المنسوب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) بالاشتغال روى منه ابن أبي الحديد أبياتا، [٩٣٧] كذلك وذكره بعض الخصوم بتمامه، ونحن نذكره كذلك وسببه على ما روى أن معاوية كتب إلى علي (عليه السلام) يفتخر بأشياء يزعم أن فيها مفخرا فغضب علي (عليه السلام) وقال أيفتخر علي ابن اكلة الأكباد اكتب إليه يا غلام: محمد النبى أخى وصنوى ++ وحمزة سيد الشهداء عمى [صفحة ٤٩٠] وجعفر الذى يضحى ويمسى ++ يطير مع الملائكة ابن أمى وبنت محمد سكنى وعرسى ++ منوط لحمها بدمى ولحمى وسبطا أحمد ولدائى منها ++ فأيكم له سهم كسهمى سبقتكم إلى الإسلام طرا ++ غلاما ما بلغت أوان حلمى وصليت الصلاة وكنت طفلا ++ مقرا بالنبى فى بطن أمى وأوجب لى ولايته عليكم ++ رسول الله يوم غدیر خم فويل ثم ويل ثم ويل ++ لمن يلقي الإله غدا بظلمى أنا البطل الذى لا تنكروه ++ بيوم كريبه وبيوم سلم فقد صرح بقوله: وأوجب لى ولايته البيت، بدعوى النص عليه يوم الغدير لأن ولاية النبى (صلى الله عليه وآله) الإمامة، وهذه الأقوال المذكورة ومثلها من أقواله مما لم نذكره مصرحة بدعوى النص عليه وبظلم من تقدمه فى الخلافة، ونسبتهم إلى منع الحق وغضب الأمر ونهب الميراث وغير ذلك، وهو عندنا وعند المعتزلة صادق لا يكذب، ولا يجوز الشك فى صحة قوله، ولا أظن الأشاعرة يجوزون تكذيبه وإن جوزوا مخالفته، وجلها قيل فى أيام خلافته حين كان له بعض القدرة على الإخبار عما فى نفسه على الأولين، وصار لسانه بعض الانبساط فى التعبير عما فى ضميره منهم، وهو دليل ظاهر وشاهد عادل على بقاء اعتقاده فيهم الظلم، وأنه لم يكن لهم عاذرا، وأن ذلك ليس من ترك الأولى فى شئ، وهذا يبطل ما ذكره ابن أبي الحديد من أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان فى مبدأ الأمر يظن أن العقد لغيره كان لغير نظر فى المصلحة، وأنه لم يقصد به إلا صرف الأمر عنه والاستيثار عليه فظهر منه ما ظهر من الامتناع والقعود فى بيته إلى أن صح عنده وثبت فى نفسه أنهم أصابوا فيما فعلوه، وأنهم لم يميلوا إلى هوى، ولا أرادوا الدنيا، وإنما فعلوا الأصلاح فى ظنونهم، وأنه لو ولى الأمر لفتقت عليه العرب فتقا يكون فيه استئصال شافة الإسلام، وهدم أركانه، فأذعن [صفحة ٤٩١] بالبيعة، وجنح إلى الطاعة، وأمسك عن طلب الإمرة، وإن كان على مضض ورمض إلى آخر ما أتى به من الكلمات الواهنة. وأقول هذا الرجل وإن كان أبطل ما دبر ونقض ما أبرم، وكفانا مؤنة الجواب عما موه به من الزبرج فى القول، بقوله: إن إمساك أمير المؤمنين (عليه السلام) عن طلب الإمرة كان على مضض ورمض [٩٣٨]، إذ لو كان ثبت عنده أنهم أصابوا الحق لكان المضض والرمض منهم خطأ منه، وكيف يحترق قلبه ويتألم من فعل قوم أصابوا الحق، وعملوا بالصواب وحفظوا الدين عن صولة الكفار، وكلمة المسلمين عن الانتشار، ليس هذا من سجية المؤمنين، ولا من خلق الصالحين، فكيف يصدر من سيدهم ومقتداهم ومن هو أكثرهم عناء فى إظهار الدين ونصر الإسلام والمسلمين، ونكاية المشركين؟ بل الواجب لمثله (عليه الصلاة والسلام) أن يسر ويفرح بما فعلوه إذ كان موافقا لغرضه، ويثنى عليهم إذ كان ما دبروه مطابقا لمقصده والمعروف من حاله (عليه السلام) إنه لا يحزن للدنيا ولا يفرح لها ولا نظر له فيها وإنما حزنه وسروره للدين، ونظره الحق أين كان وكيف كان، فمضضه ورمضه فيما فعلوه من تقديم الأول عليه لا بد أن يكونا راجعين إلى أمر الدين، وما ذلك إلا لارتكابهم قبيحا لا حسن فيه، وفعلهم خطأ لا صواب يلم به ويدانيه، فقد قضى بقاءهما المعتزلى على أئمة إذ أقر بمضض على (عليه السلام) ورمضه منهم وهذا كاف فى إثبات دعوانا عدم رضاه عنهم، وأن أمرهم غير صحيح عنده ولا جائز لديه، فيكون كفه لعدم القدرة على انتزاع حقه منهم كما بينا مرارا، إلا أنا نتعرض لذكر ما يرد على جمل كلماته فنقول: أما قوله: إن أمير المؤمنين كان يظن أن عقد الأمر لغيره لم يقصد منه إلا صرف الأمر عنه الخ

فجوابه إن أمير [صفحہ ٤٩٢] المؤمنين ما كان يظن ذلك بل يتيقنه ويعلمه ويعتقده إلى أن انتقل إلى جوار ابن عمه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى مقعد صدق عند مليك مقتد، ألا تراه يقول لعمر حين أئزمه ببيعة أبى بكر: اشد له اليوم أمره ليرده عليك غدا، وقوله لعبد الرحمن بن عوف حين عدل عنه بالبيعة لعثمان: ما هو بأول يوم تظاهرتم فيه علينا، وقوله للأسدى فى الخبر المذكور من قريب: إنها إثره شحت بها نفوس قوم، وغير ذلك من كلماته وقد سبق ذكر جملة منها، وكيف يجهل ذلك أو يرتاب فيه وقد أخبره الصادق الأمين به وعهد إليه بغدر القوم به، وما يرتكبون منه، وفصل له الأمر تفصيلا، وأزاح عنه فيه غبار الظنة وأوصله فيه إلى درجة اليقين، وقد سبق بيان هذا فى الأخبار المتقدمة. وأما قوله إلى أن صح عنده وثبت فى نفسه أنهم أصابوا فيما فعلوه الخ فجوابه أن يقال له: متى كان هذا فى حياتهم أم بعد هلاكهم وهو فى الحالين يشكو ظلمهم ويحكم بغصبهم حقه ونهبهم تراثه، أفيجوز أن يقال فى ميت مضى على إصابة الحق وإحراز الدين أنه ظالم غاصب ناهب الميراث وما شاكل هذه الكلمات لا يكون ذلك إلا ويكون القائل ظالما قد قال زورا وافترى إفكا، وأنت تنزهه عن الظلم والكذب فصح أن الثابت عنده والمستقر فى نفسه أنهم أخطئوا فيما فعلوه ومالوا إلى الهوى وأرادوا الدنيا وأنه ما صوبهم يوما من الدهر. وأما قوله لو ولى الأمر لفتقت عليه العرب فتقا الخ فكلام مأخوذ عن عمر ولقد أطال المعتزلى وأسهب فى ذكره بما لا حاجة إليه من شرح أمر حرب الجمل وصفين، وهذا القول قد عرفت جوابه فيما سبق بأحسن البيان وسيأتى منه ذكر أيضا، ونقول هنا أخبرنا أى العرب أنف من إمرة على (عليه السلام)، واستنكف عنها؟ أأست رويت عن أبى بكر الجوهري أن الأنصار [صفحہ ٤٩٣] لما فاتهم الأمر فى السقيفة قالوا وقال أكثرهم: لا نبايع إلا عليا ورويت من أشعارهم فى ذلك الكثير الواسع مثل قول النعمان بن عجلان وكان من أشرافهم. وكان هوانا فى على وأنه ++ لأهل لها يا عمرو من حيث لا تدري [٩٣٩] ومثل: قول حسان بن ثابت فى على (عليه السلام): سبقت قريشا بالذى أنت أهله ++ فصدرك مشروح وقلبك ممتحن تمتت رجال من قريش أعزه ++ مقامك هيهات الهزال من السمن [٩٤٠]. وغير ذلك مما ذكرناه فيما مضى، ورويت أن جماعة من الأنصار سعوا فى نقض بيعة أبى بكر ليبايعوا عليا ومعهم جماعة من المهاجرين، وقد مرت الرواية والأنصار فى ذلك الوقت هم ركن الإسلام، وبهم قامت الدعوة، وحصلت للنبي (صلى الله عليه وآله) النصر، وتم له بهم على العرب الانتصار، ولما هدده عامر بن الطفيل بعسكره قال (صلى الله عليه وآله وسلم) فى جوابه: (يكفى الله منك وبنوا قبيلة) [٩٤١] فمن يأنف من سائر العرب ذلك الوقت ممن قدمه هؤلاء عليهم مع شهرته فى الحسب والنسب عند جميع العرب، أأست رويت أن العباس بن عبد المطلب وأبا سفيان بن حرب عرضا على على البيعة ورضيا له عليهما بالإمارة وهما إذ ذاك شيخا بنى عبد مناف أأست رويت أن خالد بن سعيد بن العاص طلب الإمارة لعلى (عليه السلام) ورضى بإمرته عليه وهو من عمال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأمراء أجناده، ومن أهل السبق إلى الإسلام، ومن أشرف بنى عبد [صفحہ ٤٩٤] شمس؟ إلى غير ذلك مما يطول عده فمن هؤلاء العرب الذين أبوا ولاية على عليهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، دلنا عليهم حتى نعرفهم فإننا ما رأينا أحدا من الناس استكبر عن ولاية على (عليه السلام) عليه بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا أصحاب السقيفة ومن انضم إليهم، وأهل الإحن والحق على على (عليه السلام) من قريش وأضرابهم، وداهنهم قوم آخرون ممن حليت الدنيا فى أعينهم طمعوا فى أمور منتهم بها أنفسهم. واتبعهم غوغاء الناس والعامه فحصلت لهم بذلك الغلبة ووهن الراغبون فى على (عليه السلام) عن النصره تواكلا وتخاذلا، ولولا هؤلاء: لم يختلف على على (عليه السلام) أحد ممن ذكرناهم فما ظنك بسائر العرب الذين ليس لهم فى أمر الخلافة حل ولا عقد، وأحب الأمراء إليهم من كان بهم ارفق، أفرأيت لو أن هؤلاء بايعوا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليا وبايعه بنو هاشم وشيعتهم، وبايعه جماعة الأنصار يتخلف عن بيعته طلحة وعثمان وابن عوف وابن أبى وقاص وأشباههم، وإذا بايعه كل هؤلاء بأبى من بيعته ابن العاص وابن الوليد وابن أبى معيط إذن لضربت أعناقهم قبل أن يرتد إليهم طرفهم، وتأبى عن طاعته العرب من الأعراب وغيرهم، أو يفتقوا عليه مقدار خرق إبره وقد سارت تحت راياته فرسان المسلمين من المهاجرين والأنصار، فمن أولئك العرب الذين ينطقون فى النقض عليه بعد هذا بكلمة فضلا عن أن يفتقوا عليه فتقا يكون فيه استئصال شافة الإسلام وكذا وكذا مما ذكره المعتزلى؟ ومن يستطيع منهم ذلك وهم لا يستطيعوا منه شيئا فى ولاية أبى بكر

حيث نفذ حكمه من المهاجرين والأنصار أفعلى (عليه السلام) عند العرب أدنى من أبى بكر نسبا وحسبا أم أبو بكر أنه من على (عليه السلام) عند العرب ذكرا أم أشد بأسا وأقوى قلبا؟ فما هذا الكلام الذى لا يتصوره عاقل ولا يتفوه به لبيب. وأما قوله: جنح إلى الطاعة الخ فهو صحيح لكن على ما ذكره وأثبتته من [صفحة ٤٩٥] المضض والمرض وذلك خارج عن قانون الرضا ولا شك عندنا أنه (عليه السلام) أذعن بطاعتهم، وانقاد لأمرهم فيما يتعلق بأمر الإمامة حقا لدمه ودماء أهل بيته حيث لم يجد معينا يعينه ولا ناصرا ينصره، فلو امتنع بعد ذلك عن بيعتهم لا- هريق دمه كما فعل بابنه الحسين حذو النعل بالنعل فكان تسليمه لهم وكفه عنهم كرها لا اختيارا، وليس النزاع فى أنه سلم وكف ظاهرا عن طلب الأمر، وإنما النزاع فى أنه رضى طوعا لا جبرا فقد سلم الحسن لمعاوية وكف الحسين عن منازعته بعد الحسن والمقطوع به أنهما ليسا راضيين بخلافته وأمثال هذا كثير، ومما يؤكد أن القوم غير مصيبين عنده امتناعه يوم الشورى على عبد الرحمن بن عوف عن المبايعة على سيرة الشيخين، وقوله: بل على كتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفى هذا إشارة بيئة إلى أن فى سيرتهما ما يخالف الكتاب والسنة وذلك السر فى امتناعه لا ما فهمه ابن أبى الحديد، وفى الكلام دلالة على أن عبد الرحمن بن عوف ومن معه لا يريدون من يسير فيهم بكتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله)، بل غرضهم فيمن يعمل فيهم بالرأى ويؤثرهم بالمال، ويستشيرهم فى الأحكام، وصريح هذا المعنى عدول القوم عن نصوص الكتاب والسنة إلى ما يشتهون، وأوضح من ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خطبة يحرض فيها أصحابه على قتال معاوية وأصحابه: (سيروا إلى بقية الأحزاب، سيروا إلى نبذة الكتاب، سيروا إلى قتال من يقاتل على دم حمال الخطايا) [٩٤٢]، والمراد ببقية الأحزاب معاوية ومن معه من قريش وبحمال الخطايا عثمان لا معاوية كما قال ابن أبى الحديد لأن معاوية بزعمه يقاتل على دمه، وليس يقاتل أحد فى صفين على دم معاوية لأنه حتى بين ظهرائهم، وهو الذى أغواهم وساقهم بخدعه إلى الضلال وقادهم [صفحة ٤٩٦] إلى قتال إمامهم، فدعوى أن عليا (عليه السلام) صوب القوم فى فعلهم يوما ما من باب تقريب البعيد، وترويح الزيف وستر الظاهر المكشوف وإن شئت قلت إنها من باب تجويز الممتنع وهو من فعل ابن أبى الحديد غير مستنكر ولا بعيد، فما زال يدفع عنهم بالراح، ويبطل لأجلهم الحجج الصحاح، ويرد للحماية عليهم دلالة الأدلة الصراح، وليس ذا من عمله بمجد للمتأمل ولا بنافع عند المتبصرة، ولا بكاف فى الذب عنهم لدى المنصف المتدبر، فما أبين الصبح لذى عينين وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر.

ما ورد عن النبي فى بعض أصحابه

ومما يدل على أن بعض الصحابة قد أحدثوا فى الدين وغيروا أحكام الكتاب وخالفوا السنة وخرجوا من العدالة دلالة صريحة ما صح فى روايات الخصوم من أخبار النبي (صلى الله عليه وآله) بدخول جماعة من أصحابه النار لأنهم أحدثوا بعده ما أوجب لهم دخولها وهى كثيرة نذكر منها بعضا تحصل به الحجية. فمنها ما رواه الحميدى فى الجمع بين الصحيحين بالسند عن سهل بن سعد من المتفق عليه قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: (أنا فرطكم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يظمأ أبدا وليردن على أقوام أعرفهم ويعرفوننى، ثم يحال بينى وبينهم) قال أبو حازم فسمع النعمان بن أبى العباس وأنا أحدثهم هذا الحديث فقال: هكذا سمعت سهلا يقول قلت: نعم: قال: أشهد على أبى سعيد الخدرى لسمعته يزيد (وأقول إنهم من أمتى فيقال إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك فأقول سحقا فسحقا لمن بدل بعدى). [صفحة ٤٩٧] وعنه من المتفق عليه بالسند عن ابن عباس قال: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (ألا وإنه سيجاء برجال من أمتى فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول يا رب أصحابى، فيقال إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح، [وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد إن تعذبهم فإنهم عبادك] [٩٤٣] قال فيقال لى: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم) [٩٤٤]. وعنه من المتفق عليه بالسند عن أنس بن مالك قال: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (ليردن على الحوض رجال ممن صاحبنى حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلى رؤوسهم اختلجوا فأقولن أى رب أصحابى أصحابى فيقال إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك) [٩٤٥]. وعنه فى أفراد

مسلم بالسند عن ابن عمر قال إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (إذا فتحت عليكم خزائن فارس والروم أى قوم أنتم) قال عبد الرحمن: نكون كما أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (تتنافسون وتتحاسدون ثم تدابرون ثم تتباغضون وتنطلقون إلى مساكن المهاجرين فتحملون بعضهم على رقاب بعض) [٩٤٦]. وفى صحيح البخارى (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتى ما أخذ القرون [صفحة ٤٩٨] قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع) وفى غيره: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبرا) الخ (؟). وفى صحيح الترمذى عن النبي (صلى الله عليه وآله): (لتركبن سنن من كان قبلكم) [٩٤٧]. وفى جامع العلوم لقدوة الحفاظ أبى عبد الله محمد بن معمر عن أبى بن كعب قال: والله ما زالت هذه الأمة مكبوبة على وجهها منذ قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). هذه الأحاديث وأمثالها صريحة فى أن القوم بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رجعوا عن الدين على أعقابهم القهقرى وما نرى شيئا فعلوه بعد النبي (صلى الله عليه وآله) فى الدين أعظم من أخذ الخلافة من أهلها ومستحقيها ولو لم يكن هناك نص على واحد بعينه وقد خالفوه واغتصبوا من ذى الحق حقه لما استوجبوا كل ذلك، وفى هذه الأخبار تكذيب الأشاعرة فى قولهم بنجاء كل صحابى وإن فعل ما فعل من المعاصى، ودلت أيضا على صحة تظلم أمير المؤمنين (عليه السلام) من القوم السابقين فى محله وموضعه، فما ادعينا عليهم قد وضح بيانه وسطع برهانه والحمد لله على إنعامه بالهداية. الوجه الثالث: مما يدل على وجود النص على أمير المؤمنين ما يخطر من فلتات عمر فتارة يعترف بأن عليا مظلوم، وتارة بأنه منصوص عليه لكن خولف النص لمصلحة، وتارة بأنه أولى بالأمر إلى غير ذلك.

بين عمر و ابن عباس حول الخلافة

فمنها ما رواه ابن أبى الحديد عن الزبير بن بكار الزبيرى فى كتاب الموفقيات عن عبد الله بن عباس قال إنى لأماشى عمر بن الخطاب فى سكة من سكة المدينة إذ قال لى: يا بن عباس ما أرى [٩٤٨] صاحبك إلا مظلوما، [صفحة ٤٩٩] فقلت فى نفسى: والله لا يسبقنى بها فقلت: يا أمير المؤمنين فاردد إليه ظلامته، فانتزع يده من يدي ومضى [٩٤٩] بهمهم ساعة ثم وقف، فلحقته فقال: يا بن عباس ما أظنهم منعهم [من صاحبك] [٩٥٠] إلا أنه استصغره قومه، فقلت فى نفسى هذه شر من الأولى، فقلت: والله ما استصغره الله ورسوله إذ أمره أن يأخذ براءة من صاحبك [٩٥١]، فأعرض عني وأسرع فرجعت عنه [٩٥٢]. قلت: فما أدرى ما يصنع ابن أبى الحديد بهذا الاعتراف، ثم انظر إلى عذر عمر الذى أخذه من أبى عبيدة بأنه استصغره قومه، وهل فى صغر السن من نقص إذا كان العقل كاملا وقد قال الله تعالى فى يحيى: (وآتيناه الحكم صبيا) [٩٥٣] وقال حكاية عن عيسى (عليه السلام) وهو فى المهد (إنى عبد الله آتانى الكتاب وجعلنى نبيا) [٩٥٤] فلم يكن الصغر فيهما مانعا من الكمال، ولذا ولياه على تبليغ براءة واثمناه عليها وعزل أبى بكر من تبليغها ولم يكن كبر السن نافعا، ولا صغره مانعا والله در ابن عباس ما أوضح حجته، وأقوى برهانه! ومنها ما رواه عن عبد الله بن عمر قال: كنت عند أبى وعنده نفر من الناس فجرى ذكر الشعر فقال: من أشعر العرب فقالوا فلان وفلان فطلع ابن عباس فقال عمر قد جاء الخبير، من أشعر العرب يا عبد الله؟ قال: زهير بن أبى سلمى، قال: فأنشدنى ما تستجده له، فقال: يا أمير [صفحة ٥٠٠] المؤمنين أنه مدح قوما من غطفان يقال لهم بنو سنان فقال: لو كان يقعد فوق الشمس من كرم ++ قوم بأولهم أو مجدهم قعدوا قوم أبوهم سنان حين تنسبهم ++ طابوا وطاب من الأولاد ما ولدوا إنس إذا أمنوا جن إذا فرغوا ++ مرزؤن بها ليل إذا جهدوا محسدون على ما كان من نعم ++ لا ينزع الله عنهم ماله حسدوا فقال عمر: قاتله الله لقد أحسن، ولا أرى هذا المدح يصلح إلا لهذا البيت من هاشم لقرابتهم من رسول الله، فقال: ابن عباس وفقك الله يا أمير المؤمنين فلم تزل موقفا، قال: يا بن عباس أتدرى ما منع الناس منكم؟ قال: لا يا أمير المؤمنين، قال: لكنى أدرى، قال: ما هو؟ قال: كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتجحفوا الناس جحفا، فنظرت قريش لأنفسها فاخترت ووفقت فأصابت فقال ابن عباس: أيميط أمير المؤمنين عنى غضبه فيسمع قال: قل ما تشاء، قال: أما قول أمير المؤمنين بأن قريشا كرهت فإن الله قال لقوم: [ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم] [٩٥٥] وأما قولك: إنا كنا نحجف فلو خجفنا

بالخلافة خجفنا [٩٥٦] بالقرابة ولكننا قوم أخلاقنا مشتقة من خلق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذى قال الله تعالى فيه: [وإنك لعلى خلق عظيم] [٩٥٧] وقالله: [واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين] [٩٥٨] وأما قولك: إن قريشا اختارت فإن الله تعالى يقول: [وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة] [٩٥٩] وقد علمت يا أمير المؤمنين أن الله اختار من خلقه لذلك من [صفحة ٥٠١] اختار، فلو نظرت قريش من حيث نظر الله لها لوفقت وأصابت، فقال عمر: على رسلك يا بن عباس أبت قلوبكم يا بنى هاشم إلا غشا فى أمر قريش لا- يزول، وحقدا عليها لا- يحول، فقال ابن عباس: مهلا يا أمير المؤمنين لا تنسب قلوب بنى هاشم إلى الغش فإن قلوبهم من قلب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذى طهره الله وزكاه، وهم أهل البيت الذين قال الله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) [١٣] وأما قولك: حقدا فكيف لا يحقد من غضب شيئه ويراه فى يد غيره، فقال عمر: أما أنت يا عبد الله فقد بلغنى عنك كلام أكره أن أخبرك به فتزول منزلتك به عندى، قال: ما هو يا أمير المؤمنين أخبرنى به فإن يكن باطلا- فمثلى أماط الباطل عن نفسه وإن يك حقا فإن منزلتى عندك لا تزول به؟ قال: بلغنى أنك لا تزال تقول أخذ هذا الأمر منا حسدا وظلما قال: أما قولك حسدا - إلى أن قال - : وأما قولك ظلما فأمر المؤمنين يعلم صاحب الحق من هو، ثم قال يا أمير المؤمنين ألم تحتج العرب على العجم بحق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واحتجت قريش على سائر العرب بحق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فنحن أحق برسول الله (صلى الله عليه وآله) من سائر قريش، فقال عمر: قم الآن فارجع إلى منزلتك فقام الخبر [١٤]. قلت والشاهد على المدعى فى مواضع من الخبر. الأول قول ابن عباس: إن الله اختار من خلقه لذلك من اختار، فإنه صريح فى أن هناك منصوبا عليه بالإمامة، معينا لها من الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ لا علم لعمر ولا ابن عباس بأن الله اختار لهذا الأمر [صفحة ٥٠٢] واحدا معينا إلا من إخبار الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك هو النص، وابن عباس لم يقصر علم ذلك على نفسه، بل قال لعمر: وقد علمت ذلك، فأتى بقدم المفيدة لتحقق الفعل ولا منصوب عليه إلا على (عليه السلام)، وما يريد ابن عباس بما ذكر أحدا غيره. الثانى قوله: فكيف لا يحقد من غضب شيئه ويراه فى يد غيره، فإنه صريح فى أن الخلافة حق أهل البيت وقد أخذت منهم غضبا، وإذا لم يكن هناك نص على واحد معين منهم بأن الخلافة له كيف يتحقق الغضب. الثالث قوله: أخذ منا هذا الأمر حسدا وظلما، وتقديره كسابقه. الرابع قوله: أمير المؤمنين يعلم صاحب الحق من هو، فإن علم عمر بصاحب الحق ومن له الأمر بالتعيين بدون نص من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غير ممكن كما لا يخفى، فيجب أن يكون علمه بذلك من طريق النص وذلك هو المطلوب ثم إن عمر لن ينكر شيئا مما ادعا ابن عباس عليه علمه به فدل على أنه كان عالما به لكنه لما عرف العجز من نفسه عن جواب حجة عبد الله بن العباس أمره بالرجوع إلى منزله حذرا منه أن يظهر من فساد أمرهم أكثر مما أظهر، ثم إن فى قول عمر: كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة، ما يشير إلى وجود النص لأنه يومى إلى أن قريشا علمت بأن الخلافة فى بنى هاشم بأخبار النبى (صلى الله عليه وآله) فصرفوها عنهم إلى من أرادوا مخالفة للنبي (صلى الله عليه وآله) هذا ما يتعلق بالدلالة على مدعانا. وأما ما يدل على بطلان كلام ابن أبى الحديد ورد دعواه من الخبر فهو فى مواضع. الأول قول عمر: كرهت قريش إلى تمام الجملة، فإن صريحه ينطق بأن [صفحة ٥٠٣] قريشا لم تعدل بالخلافة عن بنى هاشم لخوف أمر يحدث فى الدين، ولا لحذر تلم يكون فى الإسلام، وإنما كان ذلك لكرهه تأمير قرابة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتشريفهم، وهو عين العداوة لهم. الثانى قوله: فنظرت قريش لأنفسها، فإنه صريح فى أن القوم لم يصرفوا الخلافة عن بنى هاشم نظرا منهم للدين، وحماية منهم على الإسلام، وإنما فعلوا ذلك نظرا لأنفسهم فى أمر دنياهم ليتصرفوا بالإمارة، وهذا كما ترى مناقض لما تقدم من قول المعتزلى: إن القوم أرادوا بما فعلوا الدين لا- الدنيا ولم يميلوا إلى هوى، وأنهم نظروا فى ذلك إلى مصلحة الإسلام، فقد كذب قوله، والكلامان منافيان أيضا لما قاله المتكلم فى الخبر السابق من أن المانع لقريش من مبايعة على (عليه السلام) استصغارها سنه، وعنه أخذ أتباعه التنافى والتناقض فى أقوالهم. الثالث قوله: أبت قلوبكم يا بنى هاشم إلا غشا فى أمر قريش الخ. فإنه صريح فى أن عمر كان مطلعا على كراهة بنى هاشم لخلافته وخلافة صاحبه، ومن استخلفهما ورضى بخلافتهما، وبقاء حقدهم عليهم. الرابع قول ابن عباس، فكيف لا يحقد من غضب

شيئه فإنه صريح فى حقد بنى هاشم على من تولى الأمر دونهم وأخذ ذلك الشيء منهم وهذا كله مضاد لقول ابن أبى الحديد: إن عليا (عليه السلام) رضى بخلافه الرجلين، ورآها صلاحا أفضى على (عليه السلام) ويحقد ابن عباس وباقي بنى هاشم وهم ذلك الوقت لا يطلبون الخلافة إلا له وليس فيهم من يجيز لنفسه التقدم عليه فى أقل الأمور. الخامس قوله: أخذ منا هذا الأمر حسدا وظلما، وهو كسابقه فى المعنى وهذا الخبر مضمونه نص مذهب الإمامية فليصدق ابن أبى الحديد حديثه أو يكذبه ففى كلا الأمرين لمنا عليه الفلج. [صفحة ٥٠٤] ومنها: ما رواه ابن عباس أيضا قال: خرجت مع عمر إلى الشام فى إحدى خرجاته فانفرد يوما يسير على بعيره فاتبعته، فقال: يا بن عباس أشكو إليك ابن عمك سألته أن يخرج معى فلم يفعل ولا أزال أراه واجدا أقيم تظن موجدته؟ قلت: يا أمير المؤمنين إنك لتعلم، قال: أظنه لا يزال كثيبا لفوت الخلافة، قلت: هو ذاك إنه يزعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد الأمر له، فقال: يا بن عباس وأراد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الأمر له فكان ماذا إذا لم يرد الله تعالى ذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد أمرا وأراد الله غيره فنفذ مراد الله ولم ينفذ مراد رسوله، أو كلما أراد رسول الله كان إنه أراد إسلام عمه [١٥] ولم يرد الله فلم يسلم [١٦]. أقول غير خفى على ذوى الفطن أن معنى قول عبد الله بن عباس: إن رسول الله أراد الأمر له أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) عين عليا (عليه السلام) للخلافة وقصرها عليه من بعده، وهذا هو النص المدعى ودل الخبر على أن عليا (عليه السلام) لا يزال واجدا على عمر وأن موجدته عليه لأنه خالف أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه ونصه عليه وعمر قد أقر بجميع ذلك فى الخبر مرتين صريحا. والثالثة إشارة وادعاء مع ذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد غير ما أراد الله ولا أدرى كيف ينسب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إرادة ما لم يرد الله وهو الذى يقول الله فيه: [وما ينطق عن الهوى إن هو إلا - وحى يوحى] [١٧] ويقول فيه: [ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين] [١٨] ويقول فيه: [قل إنما أتبع ما يوحى إلى من ربي]

معنى الإرادة

الأول الإرادة الأمرية الصادر عنها التكليف فهى الأمر بالشيء من حيث المحبوبة وتقابلها الكراهة وهى النهى عن الشيء من حيث المبعوضة، وعليها تدور الطاعة والمعصية والمخالفة والموافقة، وعليها يترتب الثواب والعقاب، ومن الإرادة بهذا المعنى قوله تعالى: [يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر] [٩٦٠] وقوله تعالى: [والله يريد أن يتوب عليكم] [٩٦١] وقوله تعالى: [يريد الله أن يخفف عنكم] [٩٦٢] على احتمال هذه الإرادة مخالفتها ممكنة غير ممتنعة وضدها كذلك إذ لا جبر فى التكليف على المكلفين، والنبى (صلى الله عليه وآله) لا يخالف هذه الإرادة أبدا لأن مخالفتها [صفحة ٥٠٦] معصية وهو معصوم عن العصيان، بل أرادته (صلى الله عليه وآله) دائما تابعة لإرادة الله لا يعصى الله أمرا، فلما كان (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أراد عليا (عليه السلام) للأمر علمنا الله سبحانه وتعالى أرادته له بمعنى أمر نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) بنصبه فنصبه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما تضمنه الخبر، وقول الشيخ مستلزم لأن رسول الله قد خالف إرادة الله وعصى أمره لأن الله أمر بنصب أبى بكر وهو عين عليا (عليه السلام) ونسبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى مخالفة أمر الله كفر بما أنزل الله تعالى فى محكم كتابه. الثانى الإرادة الفعلية وهى عبارة عن إيجاد الشيء ومنه قوله تعالى: [إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون] [٩٦٣] ولا تعلق لهذه الإرادة بأمر التكليف، ولا يستطيع أحد ردها ولا مخالفتها لأنها فعل من افعال الله تعالى القادر على ما يشاء، ولا يجوز أن ينسب أحد إلى مخالفة هذه الإرادة إذ لا قدرة لأحد على ذلك، حتى يقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد ما لم يرد الله. الثالث الإرادة العلمية ومعناها علم الله بما يصدر من المكلف طاعة أو معصية، ووقت ذلك ومكانه ومتعلقه لا بمعنى المحبوبة والمبعوضة وعليها يحمل قوله تعالى: [فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا] [٩٦٤] وقوله تعالى: [فمن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا] [٩٦٥] وهى قد توافق الإرادة الأمرية كما فى المطيع، [صفحة ٥٠٧] وقد تخالفها إذ لا ملازمة بينهما كما فى

العاصى، وبهذا البيان يرتفع الجبر فى الأفعال، وهذه الإرادة هى التى كانت متعلقة بهم فإن الله علم أنهم يخرجون بسوء اختيارهم عن الطاعة وقبول الأمر الصادر من الله ومن رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالائتمام بعلى (عليه السلام) والانقياد لطاعته بعد النبى (صلى الله عليه وآله) فهم قد خالفوا إرادة الله الأمرية وإرادة رسوله كذلك فى أمر الإمامة، ووافقوا إرادة الله العلمية بأنهم يكونون عاصين فإذا كان أراد من قوله فى الخبر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أراد أمرا وأراد الله غيره أن الرسول (صلى الله عليه وآله) أمر عن أمر الله بطاعة على (عليه السلام) من بعده وعلم الله إنا لا نطيعه فى أمره فقد صدق لكن ذلك لا ينفعه ولا يجدى له عند الله عذرا، وقد وضح لك أن الخبر المذكور ناطق بصدور النص من النبى (صلى الله عليه وآله) على على (عليه السلام) وأن القوم قد خالفوه إحالة على المقادير، وبثت تلك المعاذير، ومثل هذا الحديث ما قدمناه أولا من قول عمر فى حديث ابن أبى طاهر: ولقد أراد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يصرح به فى مرض موته فممنعه وقد مر عليك مينا بأوضح بيان فراجع.

بين ابن عباس و عمر حول الخلافة

ومنها ما رواه عن أبى بكر الجوهري مسندا عن ابن عباس قال مر عمر بعلى (عليه السلام) وعنده ابن عباس بفناء داره فسألناه أين تريد؟ فقال: مالى بينع، فقال على (عليه السلام): أفلا نصل جناحك ونقوم معك؟ قال: بلى؟ فقال لابن عباس: قم معه، قال: فشبك أصابعه فى أصابعى ومضى حتى إذا خلفنا البقيع، قال: يا بن عباس أما والله إن كان صاحبك هذا لأولى الناس بالأمر بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا- أنا خفناه على اثنتين، قال ابن عباس: فجاء بمنطق لم أجد بدا معه من مسألته عنه، فقلت: يا أمير المؤمنين ما هما؟ قال: خشيناه على [صفحة ٥٠٨] حادثة السن ووجه بنى عبد المطلب [٩٦٦] وهو صريح فى المطلوب لأن أولوية (عليه السلام) بالأمر لا يعلم إلا من جهة النص، ثم إن الخبر متضمن لأمرين مخالفين لقول الخصوم. الأول إن القوم لم يكونوا ناظرين إذ منعوا عليا (عليه السلام) من خلافة الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى مصلحة تعود إلى الدين وإنما هو لأمر راجع إلى هوى النفس وهو كون على صغير السن، ومجبا لبني عبد المطلب، وإن الأولى بالخلافة من يكون كبير السن ويكون مبغضا لبني عبد المطلب، وأى مصلحة للدين فى هذا. الثانى إن القوم كانوا مبغضين لقرابة النبى (صلى الله عليه وآله) بغضا شديدا حتى جعلوا بغضهم شرطا فى الإمام وهذا يقتضى أنهم لم يقدموا من قدموه إلا لعلمهم بشدة بغضه لقرابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا عين ما تقوله الإمامية لا يزيدون عليه حرفا، فأين قول ابن أبى الحديد وأمثاله: إن القوم لم يفعلوا ما فعلوا إلا النظر للدين؟ وما باله يروى هذا الكلام ويغضى عن معناه كأنه لا يفهمه وهو أصرح من أن يخفى على مثله؟ فالحمد لله الذى أظهر الحق لأهله. ومنها ما رواه عن أبى بكر الجوهري قال: وحدثنى أبو زيد قال: حدثنا هارون بن عمر بإسناد رفعه إلى ابن عباس قال: تفرق الناس ليلة الجابية عن عمر فسار كل واحد مع أفه، ثم صادفت عمر تلك الليلة فى مسيرنا فحدثته فشكى إلى تخلف على عنه، فقلت: لم يعتذر إليك؟ قال: بلى، فقلت: هو ما اعتذر به، قال: يا بن عباس إن أول من ريثكم عن هذا الأمر أبو بكر إن قومكم كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة والنبوة، قلت: لم [صفحة ٥٠٩] ذاك يا أمير المؤمنين ألم نلهم خيرا؟ قال: بلى ولكنهم لو فعلوا لكنتم عليهم خجفا خجفا [٩٦٧]. أقول: ما فى هذا الخبر قد تضمنه حديث ابن عمر المتقدم وتوضيحه يعرف مما ذيلنا به ذلك الخبر. ومنها ما رواه أن عمر قال لعبد الله بن عباس يوما: ما منع قومكم منكم، قلت: لا- أعلم يا أمير المؤمنين، قال، اللهم غفرا إن قومكم كرهوا أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتذهبوا فى السماء بذخا وشمخا، لعلكم تقولون: إن أبا بكر أراد الإمرة عليكم وهضمكم كلا، لكنه حضره أمر لم يكن عنده أحزم مما فعل ولولا رأى أبى بكر فى بعد موته لأعاد أمركم إليكم، ولو فعل ما هناكم مع قومكم إنهم لينظرون إليكم نظر الثور إلى جازره [٩٦٨] أقول أى مصلحة للدين وأى صلاح للمسلمين فى عدم اجتماع النبوة والخلافة فى بيت واحد؟ وأى مفسدة للدين وأهله فى اجتماعهما فى ذلك البيت؟ وكيف تكره قريش ما أحبه الله من اجتماع النبوة والخلافة فى بيت واحد؟ ومتى وجدنا أحدا من أهل بيت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تكبر وتجبر وخرج عن قانون التواضع وحيز الرزانة حتى ينسبهم إلى ما لا- يجوز أن ينسب إلى سائر المؤمنين!

أليس هذا كله تصريحاً بمخالفة الله ورسوله (صلى الله عليه وآله)، وكاشفاً عن بغض شديد لبني هاشم، ثم إن الخبر مصرح بوجود النص على علي (عليه السلام)، وأن أبا بكر إذ عهد إلى عمر إنما هو لهوى له فيه لا بجهله بصاحب الأمر من هو وذلك فى قوله: ولولا رأى أبى بكر فى لأعاد إليكم أمركم، لأين الإضافة هنا إما للملك أو للاختصاص، وعلى كلا الوجهين يفيد الكلام أن الأمر يعنى [صفحة ٥١٠] الخلافة حق لأهل البيت وليس لغيرهم فيها نصيب، وكونها حقاً لهم لا يعلم إلا من النص ولا منصوص عليه منهم بعد النبى (صلى الله عليه وآله) إلا على (عليه السلام)، فتبين من القول أن أبا بكر إذ تأمر على أهل البيت يعلم أن الحق لهم وكذلك من ولى الأمر بعده وقوله: ولو فعل ما هناكم مع قومكم إلى آخره نص فى أن أولئك الصحابة من المهاجرين كانوا معتمدين مخالفة على (عليه السلام) ومخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله) فيه، ومنطويين على عدم إطاعته إن ولى الأمر كائناً ما كان لبغض مقيم عليه فى قلوبهم، وحسد قديم له لا- لصالح الدين ولا- لخوف انتقاص العرب، ولا- لغير ذلك مما قاله فى بعض كلامه، وهذا القول منه من شواهد مدعانا عليهم، فقد تبين صدق قولنا من قول عمر وثبت ما نقول إن القوم أخذوا الخلافة وهم يعلمون أنها حق على (عليه السلام) بنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

كان على مفزع عمر فى النوازل

ومنها ما قال ابن أبى الحديد: حدثنى الحسين بن محمد الشنى قال: قرأت على ظهر كتاب أن عمر نزلت به نازلة فقام لها وقعد وترنح لها وتقطر، وقال لمن عنده معشر الحاضرين ما تقولون فى هذا الأمر، فقالوا يا أمير المؤمنين أنت المفزع والمنتزع، فغضب وقال: [يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً] [٩٦٩] ثم قال: أما والله إنى وإياكم لنعلم ابن بجدتها [٩٧٠] والخير بها قالوا: كأنك أردت ابن أبى طالب: قال: وأنى يعدل بى عنه، وهل طفحت حره بمثله، قالوا: فلو دعوت به يا أمير المؤمنين، قال: هيهات إن هناك شمخاً من هاشم، وإثرة من علم ولحمة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) يؤتى ولا- يأتى فامضوا بنا إليه، فأقصفوا نحوه [صفحة ٥١١] وأفضوا إليه، فألفوه فى حائط له عليه تبان وهو يتركل على مسحاته ويقراً: [أيحسب الإنسان أن يترك سدى] [٩٧١] إلى آخر السورة، ودموعه تهمى على خديه، فأجهش الناس لبكائه فبكوا ثم سكت وسكتوا فسأله عمر عن تلك الواقعة فأصدر جوابها فقال عمر: أما والله لقد أراذك الحق ولكن أبى قومك، فقال: يا أبا حفص خفض عليك من هنا وهنا: [إن يوم الفصل كان ميقاتاً] [٩٧٢] فوضع عمر إحدى يديه على الأخرى وأطرق إلى الأرض وخرج كأنما ينظر فى رماد. وهذا الخبر كما ترى مصرح بأن أمير المؤمنين كان ينسب القوم فى تقدمهم عليه إلى الظلم، ويعددهم بالمطالبة يوم الفصل، وحسبنا ذلك فيما ندعى، وإنكار ابن أبى الحديد للخبر لأن علياً (عليه السلام) كنى عمر ولم يسمه بالإمرة، ولأن عمر مضى إلى على (عليه السلام) والعادة أن يرسل إليه إنكار فاسد لأن العادة قد تختلف وينبغى أن يجعل هذا من جملة تواضع عمر الذى كانوا يصفونه به، والخليفة قد يكتفى خصوصاً فى مقام الحجج على أن ما ادعاه من أن علياً (عليه السلام) ما كنى عمر فى خلافته أبداً وإنما يدعوه بإمرة المؤمنين دعوى ما أتى عليها بشهود وأحالتها على السير والتوايح، ولم يذكر حديثاً على ما ادعى، ولا- ذكر فى كتابه على كثرة ما ذكره من الأخبار موضعاً دعا فيه على (عليه السلام) عمر بإمرة المؤمنين قط، وذلك أدحض لحجته، مع أنه روى أن الزبير قد أدمى أنف آذن عمر لما حجبه عنه فلما لأمه عمر جعل يمطمط فى كلامه يحكى كلام عمر أتفعل هكذا يا زبير! وقال مغضباً: أتحتجب يا بن الخطاب [٩٧٣] فلم يكن فضلاً عن أن يقول أمير المؤمنين [صفحة ٥١٢] ولم نره طعن فى صحة الرواية بمخالفة العادة، وبما فيها من الجراءة العظيمة على عمر. وروى أيضاً أن عمر لما أراد أن يوصى بالشورى واحضر الستة وقال فى كل واحد ما قال إنه نظر إلى طلحة فقال: أقول أم أسكت؟ قال له طلحة: قل فإنك لا تقول من الخير شيئاً [٩٧٤] ولم يستبعد ذلك بمخالفته العادة ولم ينكر الرواية لتضمنها جراءة طلحة على عمر بهذا القول الغليظ، وليس على (عليه السلام) عند عمر وعند الناس بدون الزبير وطلحة حتى يحتمل عمر منهما الجراءة الشديدة ولا يحتمل من على (عليه السلام) فى وقت من الأوقات أن يكتفيه ولا يدعوه بإمرة المؤمنين مع أن ذلك حال عن أدنى جراءة، فسبحان الله لا يكون الرد بخلاف العادة إلا

لما وافق قولنا من أخبارهم، فهذا دليل عنادهم فقد بطل إنكاره.

بين عمر و ابن عباس حول علي

ومنها ما رواه مرفوعا إلى ابن عباس قال: دخلت على عمر يوما فقال: يا بن العباس لقد أجهد هذا الرجل نفسه فى العبادة حتى نحلته رياء، قلت: من هو، قال: هذا ابن عمك، يعنى عليا (عليه السلام)، قلت: وما يقصد بالرياء يا أمير المؤمنين؟ قال: يرشح نفسه بين الناس للخلافة، قلت: وما يصنع بالترشيح قد رشحها لها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فصرفت عنه، قال: إنه كان شابا فاستصغرت العرب سنه وقد كمل الآن، ألم تعلم أن الله لم يبعث نبيا إلا بعد الأربعين، قلت: يا أمير المؤمنين أما أهل الحجى والنهى فإنهم ما زالوا يعدونه كاملا منذ رفع الله منار الإسلام، ولكنهم يعدونه محروما مجذوذا، فقال: ما إنه سيليها بعد هياط ومياط [٩٧٥] ثم تزل فيها قدمه، ولا يقضى منها إربه، ولتكونن شاهدا [صفحة ٥١٣] ذلك يا عبد الله ثم يبين الصبح لذي عينين، وتعلم العرب صحة رأى المهاجرين الأولين الذين صرفوها عنه بادئ بدء، فليتني أراكم بعدى يا عبد الله، إن الحرص محرمة وإن دنياك كظلك كلما هممت به ازداد عنك بعدا. قال ابن أبي الحديد: نقلت هذا الخبر من أمالى أبى جعفر محمد بن حبيب [٩٧٦]. قلت: وقد أعرب هذا عما فى قلبه لأمر المؤمنين (عليه السلام) حتى رام إبطال عباداته بنسبتها إلى الرياء ليحط قدره، ويزيل من القلوب منزلته، ويسقط منها رتبته، ومع ذلك فقد أقر بالنص من الرسول على (عليه السلام) حيث أنه اعترف بدعوى ابن عباس أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قد رشح عليا (عليه السلام) للخلافة، والترشيح للشئ التأهيل له وهو تعيينه لها، وذلك النص، بأنها قد صرفت عنه بعد نص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) عليه، وأن أهل العقل والرأى الصحيح يعدونه محروما مجذوذا من حقه، ولم ينكر من ذلك شيئا وذهب يتعلل فى مخالفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بما لم يزل يتعلل به من صغر السن وخوف العرب، وما أدرى ما يقول ابن أبى الحديد ومن على شاكلته إذا ستلوا أهم أعرف بالمصالح وكمال الناس أم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث أهل عليا (عليه السلام) للخلافة وهو صغير السن، أيقولون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أهله بغير أمر الله فأخطأ وأنهم أصابوا حيث صرفوا الأمر إلى من هو أكبر منه سنا، أم يقولون إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يعلم سن علي (عليه السلام)؟ أفليس فى قوله هذا تصريح بأنهم خالفوا نص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على (عليه السلام) [صفحة ٥١٤] بآرائهم، وما أبعد قوله: فاستصغرت العرب سنه من قوله، وتعلم العرب صحة رأى المهاجرين إلى آخره، فإن الأول يدل على أن العرب هم الذين صرفوا الأمر عن علي لصغر سنه، والثانى يدل على أن العرب قد أنكرت على المهاجرين صرف الأمر واعتقدوا بطلان رأيهم، وأنه لا يبين للعرب صحة رأى المهاجرين الأولين، ويعلمونه إلا- إذا تولى علي (عليه السلام) الأمر وحاربه من يحاربه من بقية أولئك المهاجرين ومن يتبعهم من الطلقاء وأبناء الطلقاء، والحاصل أن هذا الخبر مصرح بما نقول به من وجود النص على علي (عليه السلام)، فهو شاهد بدعوانا وكاشف عن صحة مذهبنا بأوضح كشف وأصرح بيان. ثم إن فى قول عبد الله لعمر: أما أهل الحجى والنهى فما زالوا يعدونه كاملا الخ إشارة ظاهرة إلى أن الذين قدحوا فى كمال علي (عليه السلام) بصغر السن ليسوا من أهل العقل والتمييز، لأن أهل ذلك ما زالوا حاكمين بكمال علي (عليه السلام) فلو كان هؤلاء القوم منهم لحكموا بحكمهم، والأمر كما قال عبد الله بن العباس. وأما قول عمر: إنه سيليها ثم تزل فيها قدمه الخ فلا يصح لأنه إن أراد بزله قدمه عدم طاعة أهل الضلال له فليس عليه فى ذلك بأس عند الله ولا تزل قدمه إذا كان على الحق بل زلت قدم من خالفه، فقد قاتل الكفار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يضره فى دينه ونبوته خلافتهم له وقتالهم إياه، وكذلك أمير المؤمنين لم تزل قدمه بقتال الضالين المكذبين، بل كانوا هم الذين زلت أقدامهم عن الحق وكان هو الثابت القدم على الصراط القويم والهدى الواضح، لأنه يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على تنزيله، وإن أراد بزله قدمه خروجه عن الحق فهو يعلم أنه مع الحق وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمره بقتال [صفحة ٥١٥] أولئك الأقوام ووعد أنه مع الحق حتى تمنى الشيخان تلك المنزلة وسألاها النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فما أدركاها، وقد مضى بيان ذلك ومن هذا فهم

عمر سيقاتلون عليا (عليه السلام) فقال ما قال. وأما قضاء الإرب من الخلافة فإن كان يريد إرب الدنيا فليس لعلى (عليه السلام) فى الدنيا من إرب، وإن أراد عدم تمكنه من إقامة عمود الحق لمخالفة الفجرة أمره فليس ذلك بضائر فى دينه ولا بناقص ليقينه، والدبرة على الضالين المكذبين ظفروا أو ظفر بهم. وأما وعظه لابن عباس وهو يريد غيره فليته وعظ من خالف نص الرسول على على كما اعترف به. ومنها ما رواه عن أبى بكر الأنبارى فى أماليه: إن عليا (عليه السلام) جلس إلى عمر فى المسجد وعنده قوم فلما قام عرض واحد بذكره ونسبه إلى التيه والعجب، فقال عمر: حق لمثله أن يتيه، والله لولا سيفه لما قام عمود الإسلام، وهو بعد اقضى الأمة وذو سابقته وذو شرفها، فقال له ذلك القائل: فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه؟ قال: كرهناه على حدائث السنوحه بنى عبد المطلب [٩٧٧]. قلت وما رواه ابن أبى الحديد من طرق العامة مما يعطى هذا المعنى كثير فلنقتصر على ذكر ما أوردناه لحصول الكفاية. ثم الآن نتكلم على جملة أخبار هذا الوجه بكلام عام فنقول لمنكرى النص من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام): قد اشتملت هذه الأخبار على الإقرار بالنص تارة على على (عليه السلام) وبأنه أولى الناس بهذا الأمر وأحقهم به أخرى، وثالثة على أنه مظلوم والمظلوم لا [صفحة ٥١٦] يكون إلا بأخذ حق له يختص به فيكون الخلافة على هذا حقه وأن المتقدم عليه فيها ظالم له غاصب حقه، وأخرى بأنه محروم وهو مثل السابق، وأخرى بأن الأمر له، وأخرى بأن شيئه قد غصب، فحينئذ إن كان عمر علم بأن الخلافة حق لعلى (عليه السلام) وأنه صاحبها وأولى الناس وأحقهم بها حتى يكون من اختزلها عنه غاصبا وظالما من نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه بذلك، إما بالتعيين لها كما نقول، وكما تضمنته جملة من أخبار هذا الباب من قول ابن عباس وعمر، أو بما استوضحه الرجل من قصد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى إشاراته إليه، أو من جهة جمعه للخصال الحميدة كالتقرب إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والعلم والشجاعة والسبق إلى الدين وكثرة الجهاد، وعلم من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إن صاحب هذه الصفات هو الأولى بمقامه، فذلك هو النص من الرسول على على (عليه السلام) وثبت مدعانا وثبت مخالفتهم لنص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى توثيهم لأخذ الخلافة ومبادرتهم إلى تحصيل الإمارة من مهاجرين وأنصار، وثبت رجوعهم على الأعقاب ما خلا من كان مع أمير المؤمنين (عليه السلام)، وجاء تصديق قوله تعالى: [أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم] [٩٧٨] وضح ما نسبه عمر إليهم من ظلمهم عليا وغصبهم حقه، وذلك هو مطلوبنا ومرادنا لا نزيد فى القول على هذا، وإن كان عمر علم ذلك من غير نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فليس غير النص بطريق يعلم منه هذا فكيف ينسب إليهم الظلم والغصب فيظلمهم بهذا النسبة، فأى الأمرين تختارون! وأما اعتذاره عن مخالفة النص على على (عليه السلام) بحدائث السن فقد أجاب عنه ابن عباس وأجبنا عنه فيما تقدم، ونقول هنا: إن مقصودنا [صفحة ٥١٧] من إيراد أقوال عمر بيان أنهم خالفوا نص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على على (عليه السلام) بأرائهم وأهوائهم وذلك إقرار منه بالمقصود واعتراف بالمطلوب، فما زاد فى عذره على أن أثبت حجتنا عليهم. وأما اعتذاره بخوف انتقاص العرب فقد أجابنا عنه مرارا بأوضح بيان، ونزيد فى هذا المقام فنقول له: أخبرنا أى العرب وأى الناس استشيروا فى بيعه على (عليه السلام) فأبوها؟ أم أى العشائر والقبائل بلغهم أن المهاجرين والأنصار بايعوا عليا (عليه السلام) فردوا بيعته ولم يقبلوها؟ وهل جاء منعه عن الخلافة إلا- ممن حضر السقيفة، وهل وهن أمره عند الناس إلا منهم، وما آفته غيرهم، فكيف ينسبون فعلهم إلى سواهم، ويحملونه غيرهم، ثم لو سلمنا لك ما تدعى لأجبتك بأن اللازم عليكم طاعة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومراعاة أمره وليس عليكم أن تضل العرب أو تهتدى، والله سبحانه يقول: [يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم] [٩٧٩] فلم لا- بايعتم عليا وأطعتم الله ورسوله فيه وقاتلتم من خالفه حتى تذللوا له العرب فتستقيم له الأمور وتجتمع عليه الكلمة كما فعلتم ذلك حين بايعتم غيره؟ وما لكم عصيتهم وبدأتم بالمخالفة لتوهمكم أن غيركم ربما بعضى؟ هذا كله مع ما فى فعلكم من مخالفة قول النبى وحكمه باجتهادكم ومن جوز لكم ذلك وسوغكموه [أالله أذن لكم أم على الله تفترون] [٩٨٠]. وأما اعتذاره بحب بنى عبد المطلب فهو أو هن الأعداء وأوهاها، فإنه لم يقل أحد بأنه يشترط فى الإمام أن يبغض قرابته ويكره عشيرته، فليس حب الإمام ذوى قرابته قادحا فى صحة إمامته حتى يكون ضده شرطا لها، ولو كان ذلك قادحا فى إمامة على (عليه الصلاة والسلام) لوجب أن يكون قادحا فى

نبوة [صفحہ ٥١٨] النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لأن حبه لبنى عبد المطلب متعالماً مشهوراً، وحته الناس على إكرامهم تارة بالتخصيص وتارة بالتعميم، وشدة حنوه عليهم أمر ظاهر معروف ومذكور لا يجوز أن يجهله سائر الناس فضلاً عن عمر بن الخطاب وعناية الله ببنى عبد المطلب إكراماً للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) واضحة مكشوفة حيث أمره الله أن يبدأ بإنذارهم، ويفتح دعوة الإسلام بدعائهم فقال: [وأندر عشيرتك الأقرين] [٩٨١] وأوجب لهم حقاً عليه فقال: [وات ذا القربى حقاً] [٩٨٢] ثم أوجب لهم المودة على الأمة إغظاماً لهم وإجلالاً، كل ذلك لتكريم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وتفخيمه، ولقد احتج ابن عباس على عمر بذلك فما استطاع إنكاره فى حديث عبد الله بن عمر السابق أن ابن عباس لما قام بعد قول عمر: قم الآن فارجع إلى منزلك هتف به عمر لما انصرف: أيها المنصرف إني على ما كان منك لراع حقك، فالتفت ابن عباس فقال: إن لى عليك يا أمير المؤمنين وعلى كل المسلمين حقاً برسول الله (صلى الله عليه وآله)، فمن حفظه فحق نفسه حفظاً، ومن أضاعه فحق نفسه أضاعاً، ثم مضى فقال عمر لجلسائه، واهما لابن عباس ما رأيته لآحى أحداً قط إلا خصمه، فمن كان هذا شأنهم يجب أن يكون حبهماً شرطاً فى الإمام لا مبطلاً لإمامته، وجعل بغضهم شرطاً فى صحة الإمامة مخالفةً لله ورداً لكتابه ومرامته لرسول الله (صلى الله عليه وآله). وبعد فما يكون فى حب الرجل عشيرته من النقص لمرتبته عن الإمامة إذا لم يخف منه لذلك جور فى حكم، ولا إثارة بمال، ولا حيف فى قسمه، وأمير المؤمنين بمعزل عن هذه التهمة، أو لم يأن لعمر بن الخطاب أن يعلم بطول [صفحہ ٥١٩] المعاشرة لعلى (عليه السلام) ما هو عليه من قوة الدين، وما هو فيه من صحة اليقين، فيعلم بذلك أن حبه لبنى أبيه لا يكون له صارفاً عن اتباع الحق، ولا مقتضياً له للميل والهوى، ولا داعياً للجور والحيف فى شئ من الأحكام، ودع ذا أليس قد علم من قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (على مع الحق والحق مع على يدور معه حيثما دار) وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (وأدر الحق معه حيث ما دار) [٩٨٣] وقوله فى قصة ما عز (أما لو كان فيكم أبو الحسن ما أخطأتم) [٩٨٤] وأمثالها أن علياً لا يعدل عن الحق لقرباه، ولا يميل للباطل لحب أحد ولا لبغض أحد، فيكون إذن أجهل الناس حيث يجهل ما كان ظاهراً كلاً بل علم ذلك وتيقنه، وكيف لا وهو يقول لا بن عباس فى حديث رواه ابن أبى الحديد ينساق مساق ما ذكرناه فى المقام من الأخبار تركنا نقله بعد أن عاب علياً (عليه السلام) وانتقصه بالدعابة، وجعلها مانعاً من استحقاقه الإمامة وعاب غيره بما عابه قال: إن أحرهم إن وليها أن يحملهم على كتاب ربهم وسنة نبيهم لصاحبك، أما إن ولى الأمر حلمهم على المحجة البيضاء والصرط المستقيم، فانظر إلى التناقض فى هذه الأقوال. ثم نجيب عن هذه الوجوه الثلاثة فنقول: إن الله حين أمر رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بنصب على خليفة من بعده كان عالماً بحدائث سنة، وانتفاض العرب عليه إذا ولى الأمر لو انتفضوا وبجبه بنى عبد المطلب، وهو أعلم بالصلاح والفساد، فلو علم سبحانه بعدم صلاحيته للإمامة لتلك [صفحہ ٥٢٠] الأمور لما أمر نبيه بنصبه [والله أعلم حيث يجعل رسالته]، فوضح من جملة ما ذكرناه إن الاعتذار بحدائث السن، وانتفاض العرب، وحب بنى عبد المطلب اعتذار مضمحل فاسد لا عذر به فى مخالفة النص. وأما الاعتذار بالدعابة فهو باطل بالجواب العام عن الوجوه السابقة، لأنه كما ترى شامل له، وما هو إلا اقتراح على الله وتطلب عليه، ولعمري إن كانت طلاقة الوجه، وبشاشة اللسان، وسجاجة الأخلاق، وظهور البشر للمؤمنين، وكثرة الحلم عيباً مانعاً من الإمامة فيجب أن يكون الأنبياء ظاهري الغضب، ذوى غلظة وفظاظة لا رفق فيهم لأن الإمامة منصبهم بالأصالة، وذاك خلاف ما وصف الله به أنبياءه من الحلم والرفقة فقال فى إبراهيم (عليه السلام): (إن إبراهيم لحليم أواه منيب) [١١] وقال فى حق نبينا (صلى الله عليه وآله): (بالمؤمنين رؤوف رحيم) [١٢] وقال فى حق قوم مدحهم: (أشداء على الكفار رحماء بينهم) [١٣] وقال: (أدله على المؤمنين أعزة على الكافرين) [١٤] وهذه صفة أمير المؤمنين فيجب أن تكون شرطاً فى الإمام لوجودها فى النبى الذى انتقلت الإمامة منه إلى الإمام، ولو كانت الغلظة والشدة وصفاً حسناً فضلاً عن أن تكون شرطاً للإمام لما نهى الله نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) عنها وجردها عنه فى قوله تعالى: [ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفصوا من حولك فاعف عنهم] الآية [١٥] وعذر ابن أبى الحديد عنه فى أمر الدعابة ونسبة أمير المؤمنين إليها بأنه خشن الطبع، وأن الكلمات القبيحة تخرج منه على مقتضى جبلته [صفحہ ٥٢١] كالكلمة التى قالها فى مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله) [١٦] يعنى بها قوله: "إن النبى (صلى الله

عليه وآله وسلم) ليهجر " وكقوله " : متعتان كانتا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حلال أنا محرهما ومعاقب عليهما متعة الحج ومتعة النساء [١٧] وأنه لم يقصد بها ظواهرها ولا يستطيع إلا إخراجها كما هي، فلم يكن قاصدا عيب على بالدعابة وغير ذلك من الأعذار الركيكة التى أطلها فى مواضع من كتابه ليس بشئ وإن أراد بالدعابة التى نسبها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) المزاح الموجب للخفة كما نسبه عمرو بن العاص ومعاوية إليه [١٨] فقد أبطل فى دعواه بإجماع مواليه ومعاديه، وإن عليا (عليه السلام): برئ من ذلك كبيرا وشابا وطفلا، وما زال عليه بهاء الإيمان، وهيبته التقوى، ونضارة الورع، وخشونة الدين، وذلة التواضع، وعزة الكمال، وخشوع الزهد، ورزائه العقل، ورسائه الحلم، ونور العرفان، ورويق الحكمة، وضياء العلم، وجمال العفة، وقميص الأمانة، ودرع الصيانة، وجليب الديانة، وكمال البصيرة، وهيئة الزعامة، ودلائل الشهامة، وأبهة الرئاسة، وجلالة السيادة، بعيد الهمة عن همز كل هامز، ورفيع القدر عن لمز كل لامز، قال صعصعة بن صوحان [١٩] فى وصفه: كان فينا كأحدنا لين جانب وشدة [صفحة ٥٢٢] تواضع وكنا نهابه مهابة الأسير المربوط للسياق الواقف على رأسه ولما قال معاوية لقيس بن سعد بن عباد: رحم الله أبا الحسن فلقد كان هشاشا بشا ذافكاهة، قال قيس: نعم كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمزح ويبسم إلى أصحابه، وأراك تسر حسوا فى ارتغاء وتعيبه بذلك، أما والله لقد كان مع تلك الفكاهة والطلاقة أهيب من ذى لبدتين، قد مسه الطوى، وتلك هيبته التقوى، ليس كما يهابك طغام أهل الشام، إلى غير ذلك مما وصف به من الهيبة والوقار، روى ذلك ابن أبى الحديد وغيره من معتزلة وأشاعرة، فليس مما نسبه عمر إليه فى شئ، كما أن قول ابن العاص بهت منه وزور وافتراء، والله ولى الجزاء، ودع ذا كله أليس فى اعتذار عمر عن تقدمه وتقديم صاحبه على أمير المؤمنين فى الخلافة بما ذكره من الأعذار بعد شهادته بأنها حقه وأنه أولى الناس بها دليل ظاهر على أنه كان رادا لنص الرسول (صلى الله عليه وآله) بالرأى؟ وذلك هو المقصد. والمراد وهو المدعى الذى نحن بصدد إثباته والله الهادى إلى الصواب. قال ابن أبى الحديد بعد روايته الأخبار التى ذكرناها وغيرها مما أورده هناك فى المعنى: سألت النقيب أبا جعفر يحيى بن محمد بن أبى زيد وقد قرأت عليه هذه الأخبار، فقلت له: ما أراها إلا تكاد تكون دالة على النص، ولكنى استبعد أن تجتمع الصحابة على دفع نص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على شخص بعينه كما استبعد من الصحابة رد نصه على الكعبة وشهر رمضان وغيرهما من معالم الدين، قال: فقال: أبيت إلا ميلا إلى [صفحة ٥٢٣] المعتزلة، وذكر عن النقيب المذكور أجوبة طويلة فى دفع استبعاده من الصحابة مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذكر أن ذلك خلاصة ما حفظه من كلام النقيب، ونحن نستخلص من تلك الخلاصة زبده فنوردها وحاصل ذلك: أن القوم لم يذهبوا إلى أن الإمامة من معالم الدين كالصلاة والصيام والحج وإنما كانوا يجرونها مجرى الأمور الدنيوية كتأمير الأمراء وسياسة الرعية، وما كانوا يرون بأسا بمخالفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى أمثال ذلك إذا رأوا مصلحة فى المخالفة، كما أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نص على إخراج أبى بكر وعمر فى جيش أسامة فلم يخرجوا لما رأوا من المصلحة فى التأخير، وأسقطوا سهم ذوى القربى من الخمس وسهم المؤلفه قلوبهم بالرأى، وهما أدخل فى باب الدين منهما فى أبواب الدنيا، وأن القوم كانوا يخالفون النبى (صلى الله عليه وآله) وهو حى فى أمثال ذلك، ولقد أوصاهم فى مرضه (أن أخرجوا النصارى من جزيرة العرب) فلم يخرجوهم حتى مضى صدر من خلافة عمر، وعملوا فى زمن أبى بكر برأيهم، وهم الذين هدموا المسجد بالمدينة، وحولوا المقام بمكة عما وضعه فيه إبراهيم الخليل ونبينا (صلى الله عليه وآله) إلى ما وضعته الجاهلية. قلت: وكان المحول له عمر. قال: ولم يقفوا على موارد النصوص، واقتدى بهم الفقهاء فرجح الكثير منهم القياس على النص فاستحالت الشريعة إلى شريعة جديدة على ما أدى إليه القياس، وأكثر ما كانوا يعملون بآرائهم فيما يجرى مجرى الولايات والتأشير وتقرير قواعد الدولة ولا يقفون مع نصوص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وتدابيراته إذا رأوا المصلحة فى خلافة كأنهم يقيدون إطلاق نصوصه بقيد غير مذكور لفظا، وليس ذلك يمكن بهم فيما هو جار مجرى [صفحة ٥٢٤] محض الدين كالصلاة والوضوء، مثل أن يقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الوضوء شرط فى الصلاة فيجمعوا على خلافه، وكذا فى الصوم والحج إذ لا غرض لهم فيه ولا يقدر على إظهار مصلحة كانت خفيت على النبى (صلى الله عليه وآله) بزعمهم كما أمكنهم إظهار

ذلك فى إمامة على (عليه السلام) من كراهية العرب له إما للوتر والثأر، وإما لمحض الحسد والبغض، وإما لصغر السن وغير ذلك مما زعموه، وأسكتوا به من يخاطبهم ويذاكرهم بنص الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه، وتعللوا مع إقرارهم بالنص فى المبادرة إلى عقد الأمر لأبى بكر بخوف الفتنة، ورجاء تداول الخلافة فى بطون قريش فلا يختص بها قوم دون قوم إلى غير ذلك من الزخارف التى ذكروها، وكان عمر جريا على مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى زمانه كما خالفه فى وقت مرضه لما أمر بإحضار الدواة وقال: (هلم اكتب لكم كتابا لا تضلون بعدى أبدا) فقال: إنه ليهجر حسبنا كتاب الله، وإن الحاضرين افترقوا فصوب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فريق، وصوب عمر فريق، وهذا من اغرب الأمور، فمن بلغت همته إلى مثل هذا كيف يبعد عليه رد نص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد موته على على (عليه السلام) بالخلافة؟ ومن كان ينكر عليه ذلك؟ مع أن ذاك أشد من مخالفة النص فى الخلافة وأضعف، على أن الرجل ما أهمل نفسه، بل أعد لذلك أعدارا وذلك أنه قال لقوم عرضوا له بحديث النص: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رجع عن ذلك بأمره أبا بكر بالصلاة وأوهمهم أن ذلك يجرى مجرى النص عليه بالخلافة، وقال يوم السقيفة: رضيك رسول الله لدينا أفلا نرضاك لدينانا؟ وأعانه على مثل ذلك قوم افتعلوا كذبا كافتعاله وجعلوه كالناسخ لقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (من كنت مولاه فهذا على مولاه) فكان حال الصلاة والكعبة والصوم والحج غير حال الخلافة. [صفحة ٥٢٥] قال ابن أبى الحديد بعد سرد كلام النقيب جميعه: إن النقيب لم يكن إمامى المذهب، ولا كان يبرء من السلف، ولا يرضى قول المسرفين من الشيعة، ولكنه كلام أجراه على لسانه البحث والجدل بينى وبينه انتهى [٢٠]. قلت: وأكثره وإن كان على قواعد القوم منطبقا وإنه كلام من يحملهم على الخير لكنه كاف فى دفع الاستبعاد واف بالمراد، وإلا فالوجه فى مثل هذا ما قدمناه من أن القوم كانوا يخالفون النبى (صلى الله عليه وآله) فيما يحصل لهم فيه غرض دنيوى، لأنهم طلبوا الدنيا دون محض الدين وإقامتهم على دعوة الإسلام إنما هى لحصول الغرض الأعظم هى الرئاسة الكبرى فما كان يخرجهم فى ظاهر الحال عند عامة المسلمين من الإسلام كترك الصلاة، وتغيير القبلة، وأشباه ذلك لا يردون نص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه حفظا لأنفسهم من أن ينسبوا إلى الردة فترضح رؤوسهم بالجدل، أو يرجعوا أذنابا ويملكهم غيرهم، إن وافقهم الناس على تغيير الشريعة، وما لم يكن بهذه المنزلة من الأمور الدنيوية والدنيوية فكثيرا ما غيرهه وبدلوه وادخلوا فيه ما ليس منه كالوضوء وما ادخلوا فيه من غسل الرجلين والمسح على الخفين وغير ذلك، وكما أسقطوا من الأذان ما أسقطوا وزادوا فيه ما زادوا أو كتحرير المتعتين وتجويز صوم شهر رمضان للمسافر وغير ذلك من الأحكام التى غيرها فى أبواب العبادات والمعاملات والمواريث والسياسات مما يطول بذكره الكلام، ومن نظر كتب الفقه والحديث اطلع على ذلك، ثم إن الأولين كانا بمكان مكين من البصيرة فى الأمور الدنيوية فلازما مع ذلك كله ما يصلحهما عند العامة، وواظبا على ما يوجب لهما صرف قلوب الخاصة، فظلفا أنفسهما عن الملاذ الظاهرية، وعن الرغبة فى المال وسلكا مسلك الزهد [صفحة ٥٢٦]

ظهور المعجز على يد أمير المؤمنين

وأما الطريق الثالث: وهو ظهور المعجز على يد على (عليه السلام) فمعروف مشهور ومعاجزة كثيرة. فمنها: قلع باب خيبر وعجز عن حمله سبعون رجلا من الأقوياء. [٩٨٥]. ومنها مخاطبة الثعبان على منبر الكوفة فسأل عنه فقال: إنه من حكام الجن أشكل عليه مسألة فأجبت عنها [٩٨٦]. [صفحة ٥٢٨] ومنها رفع الصخرة العظيمة عن القليب وذلك أنه لما توجه إلى صفين مع أصحابه أصابهم عطش عظيم، فأمرهم أن يحفروا بقرب دير فوجدوا صخرة عظيمة عجزوا عن نقلها فنزل على (عليه السلام) فاقتلعها ورمى بها مسافة بعيدة فظهر قليب فيه ماء فشربوا، ثم أعادها ولما رأى ذلك صاحب الدير أسلم [٩٨٧]. ومنها محاربة الجن فقد روى أن جماعة من الجن أرادوا وقوع الضرر بالنبى (صلى الله عليه وآله) حين مسيره إلى بنى المصطلق فرد على (عليه السلام) كيدهم بما آتاه الله سبحانه [٩٨٨]. ومنها رد الشمس له لما كان رأس النبى (صلى الله عليه وآله) فى حجره والوحى ينزل عليه وعلى لم يصل العصر، فما سرى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا وقد غربت الشمس فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (اللهم إنه كان فى طاعتك وطاعة رسولك فاردد

عليه الشمس) فطلعت الشمس بعد ما غربت فضلى العصر، قال فى إسعاف الراغبين: وحديث ردها صححه الطحاوى والقاضى فى الشفاء، وحسنه شيخ الإسلام أبو زرعة وتبعه غيره، وردوا على جمع قالوا إنه موضوع، وزعم فوات الوقت بغروبها فلا فائدة لردها فى محل المنع لعود الوقت بعودها كما ذكره ابن العماد واعتمده غيره إلى أن قال: وعلى تسليم عدم عود الوقت نقول: كما أن [صفحة ٥٢٩] ردها خصوصية كذلك إدراك العصر أداء له خصوصية [٩٨٩] انتهى. أقول واعترف بحديث رد الشمس ابن أبى الحديد حتى نظمه فى أشعاره فى مدح أمير المؤمنين [٩٩٠] واعترف به القوشجى وبجميع ما ذكرناه وما نذكره من المعاجز، وقول بعض العامة: لو كانت الشمس طلعت بعد ما غابت لكان ذلك معلوما لكل الناس يشبه قول منكرى انشقاق القمر للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه لو وقع لعلمه كل الناس، وما يجيبون به عن هذا هو جوابنا عن ذاك.

بعض أخباره بالمغيبات

ومنها اقتلعه هبل من أعلا الكعبة ورميه به إلى الأرض قال ابن أبى الحديد: وكان عظيما جدا [٩٩١]. ومنها إخباره بالمغيبات وذلك كثير حصره مفصلا يحتاج إلى كتاب مفرد كإخباره عن قاتله ووقت قتله، وإخباره عن قتل الحسين (عليه السلام) فى كربلاء [٩٩٢] وقوله فى الخوارج: (إن منيأهم دون النهر والله لا يفلت منهم عشرة ولا يقتل منا عشرة) وكإخباره عن ملك بنى أمية، وإن له مدة يسيرة [٩٩٣] وعن ملك بنى العباس [٩٩٤] وإخباره جماعة من أصحابه بما يصيب كل واحد منهم، وبأى قتله يقتل كعمرو بن الحمق الخزاعى [٩٩٥] وحجر بن عدى [صفحة ٥٣٠] الكندى [٩٩٦] ورشيد الهجرى [٩٩٧] وجوريه بن مسهر العبدى [٩٩٨] وميثم التمار [٩٩٩] ومزرع [١٠٠٠] وقبيل [١٠٠١] وغيرهم، وكإخباره عن الحجاج وما يعمل فى الكوفة [١٠٠٢] وإخباره أنه يضرب عنق أعشى باهله [١٠٠٣] وإخباره عن خراب البصرة على يد الزنج [١٠٠٤] وعن غرقها إلا الجامع، وعن واقعة الترك [١٠٠٥] وسلامة أهل العراق منهم، وعن القرامطة، وأخذهم الحجر الأسود من الكعبة [١٠٠٦] وعن ملك بنى بويه وأنه مائة سنة [١٠٠٧] وغير ذلك من الملاحم والوقائع والحوادث المتفرقة مما يطول تعدادها وقد اشتملت كتب المناقب والسير والتواريخ عليه واشتمل كلامه المجموع فى نهج البلاغة على كثير منه، ولنذكر طرفا من الأخبار الواردة فى هذا الباب لتزيد بها شرف هذا الكتاب المحتوى على إثبات إمامة أهل بيت النبى الأنجاء، فنقول: [صفحة ٥٣١] قال ابن أبى الحديد: ذكر المدائنى فى كتاب الخوارج قال: لما خرج على (عليه السلام) إلى أهل النهر أقبل رجل من أصحابه ممن كان على مقدمته يركض حتى انتهى إلى على (عليه السلام)، فقال: البشرى يا أمير المؤمنين، قال: ما بشراك؟ قال: إن القوم عبروا النهر لما بلغهم وصولك فأبشر فقد منحك الله أكتافهم، فقال له: الله أنت رأيتهم قد عبروا؟ قال: نعم، فأحلفه ثلاث مرات فى كلها يقول: نعم، فقال على (عليه السلام): (والله ما عبروه ولن يعبروه وإن مصارعهم لدون النطفة، والذى فلق الحبة وبرأ النسمة لن يبلغوا إلا ثلاث ولا قصر بوران حتى يقتلهم الله، وقد خاب من افترى) قال: ثم أقبل فارس آخر يركض فقال كقول الأول، فلم يكثرث على (عليه السلام) بقوله، وجاءت الفرسان تركض كلها تقول مثل ذلك، فقام على فجال فى متن فرسه قال: فيقول شاب من الناس والله لأكونن قريبا منه فإن كانوا عبروا النهر لأجعلن سنان هذا الرمح فى عينيه، أيدعى علم الغيب؟ فلما انتهى (عليه السلام) إلى النهر وجد القوم قد كسروا جفون سيوفهم، وعرقبوا خيلهم، وجثوا على ركبهم، وحكموا تحكيمة واحدة بصوت عظيم له زجل، فنزل ذلك الشاب فقال: يا أمير المؤمنين إني كنت شككت فيك أنفا، وإني تائب إلى الله وإليك فاغفر لى، فقال على (عليه السلام): (إن الله هو الذى يغفر الذنوب فاستغفروه) [١٠٠٨] وقال المعتزلى: وروى جميع أهل السيرة أن عليا (عليه السلام) لما طحن القوم طلب ذا الثدية طلبا شديدا وقلب القتلى ظهرا لبطن فلم يقدر عليه، فساء ذلك، وجعل يقول: (والله ما كذبت ولا كذبت اطلبوا الرجل وإنه لفى القوم) فلم يزل يتطلبه حتى وجده. قال: وروى إبراهيم بن ديزيل فى كتاب صفين عن الأعمش عن [صفحة ٥٣٢] زيد بن وهب قال لما شجرهم على (عليه السلام) بالرمح قال: (اطلبوا ذا الثدية) فطلبوه طلبا شديدا حتى وجده فى وهدة من الأرض تحت ناس من القتلى فأتى به، فإذا رجل على ثدية مثل سبلات السنور، فكبر على (عليه السلام) وكبر الناس معه سرورا

بذلك. وروى فى صفة استخراجة غير ذلك روى العوام بن حوشب عن أبيه عن جده يزيد بن رويم قال: قال على (عليه السلام): (يقتل اليوم أربعة آلاف من الخوارج أحدهم ذو النديئة فاتبعه) فلما طحن القوم ورام استخراج ذى النديئة فاتبعه أمرنى أن اقطع له أربعة آلاف قصبه، وركب بغلة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقال: (اطرح على كل قتيل منهم قصبه) فلم أزل كذلك وأنا بين يديه وهو راكب خلفى والناس يتبعونه حتى بقيت فى يدي واحدة فنظرت إليه فإذا وجهه أربد وإذا هو يقول: (والله ما كذبت ولا كذبت) فإذا خرير ماء عند موضع دالية [١٠٠٩] فقال: فتش هذا ففتشته، فإذا قتيل قد صار فى الماء وإذا رجله فى يدي فاجذبتها وقلت: هذه رجل إنسان فنزل عن البغلة مسرعا فاجذب الرجل الأخرى وجررناه حتى صار على التراب فإذا هو المخدج فكبر على (عليه السلام) بأعلا صوته ثم سجد، فكبر الناس كلهم [١٠١٠]. وروى أيضا فى استخراجة غير ذلك. قال وروى ابن هلال الثقفى فى كتاب الغارات عن زكريا بن يحيى العطار عن فضيل عن محمد بن على قال لما قال: على (عليه السلام): (سلونى قبل أن تفقدونى فوالله لا تسألونى عن فئة تضل مائة وتهدى مائة ما [صفحة ٥٣٣] إلا- أنبأتكم بناعقها وسائقها) فقام إليه رجل فقال: أخبرنى كم فى رأسى ولحيتى من طاقة شعر فقال له على (عليه السلام). لقد حدثنى خليلى إن على كل طاقة شعر من رأسك ملكا يلعنك وإن على كل طاقة من شعر من لحيتك شيطانا يغويك، وإن فى بيتك سخلا يقتل ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان ابنه قاتل الحسين يومئذ طفلا يحبو وهو سنان بن أنسا لنخعى [١٠١١]. وروى الحسن بن محبوب عن ثابت الشمالى عن سويد بن غفلة أن عليا (عليه السلام) خطب ذات يوم فقام رجل من تحت منبره فقال يا أمير المؤمنين إنى مررت بوادى القرى فوجدت خالد بن عرفطة قد مات فاستغفر له فقال (عليه السلام) والله ما مات ولا يموت حتى يقود جيش ضلالة صاحب لوائه حبيب بن حمار فقام رجل آخر من تحت المنبر فقال يا أمير المؤمنين أنا حبيب بن حمار وإنى لك شيعه ومحب فقال أنت حبيب بن حمار قال نعم فقال له ثانية والله إنك لحبيب بن حمار فقال إى والله قال أما والله إنك لحاملها ولتحملنها ولتدخلن بها من هذا الباب وأشار إلى باب الفيل بمسجد الكوفة قال ثابت فوالله ما مت حتى رأيت ابن زياد وقد بعث عمر بن سعد إلى الحسين بن على (عليه السلام) وجعل خالد بن عرفطة على مقدمته وحبيب بن حمار صاحب رايته فدخل بها من باب الفيل [١٠١٢]. وروى محمد بن جبلة الخياط عن عكرمة عن زيد الأحمسى أن عليا (عليه السلام) كان جالسا فى مسجد الكوفة بين يديه قوم منهم عمرو بن حريث إذ أقبلت امرأة مختمرة لا تعرف فوقفت فقالت لعلى (عليه السلام) يا من قتل الرجال وسفك الدماء وأيتم الصبيان وأرمل النساء فقال (عليه السلام) وإنها [صفحة ٥٣٤] لهى هذه السلقلق الجلعة المجعة [١٠١٣] وإنها لهى هذه شبيهة الرجال والنساء التى ما رأت دما قط قال فولت هاربة منكسة رأسها فتبعها عمرو بن حريث. فلما صارت بالرحبة قال لها والله لقد سررت بما كان منك اليوم إلى هذا الرجل فادخلى منزلى حتى أهب لك وأكسوك فلما دخلت منزله أمر جواريه بتفتيشها وكشفها ونزع ثيابها لينظر صدقه فيما قاله عنها فبكت وسألته أن لا يكشفها وقالت أنا والله كما قال لى ركب النساء وأنثيان كأننى الرجال وما رأيت دما قط فتركها وأخرجها ثم جاء إلى على (عليه السلام) فأخبره فقال إن خليلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أخبرنى بالمتمردين على من الرجال والتمردات من النساء إلى أن تقوم الساعة. وروى عثمان بن سعيد عن يحيى التيمى عن الأعمش عن إسماعيل بن رجا قال قام أعشى باهله وهو غلام يومئذ حدث إلى على (عليه السلام) وهو يخطب ويذكر الملاحم، فقال: يا أمير المؤمنين ما أشبه هذا الحديث بحديث خرافة فقال (عليه السلام) إن كنت آثما فيما قلت يا غلام فرماك الله بغلام ثقيف، ثم سكت، فقام رجال وقالوا: ومن غلام ثقيف يا أمير المؤمنين؟ قال: غلام يملك بلدتك هذه لا يترك الله حرمة إلا انتهكها، يضرب عنق هذا الغلام بسيفه، فقالوا: كم يملك يا أمير المؤمنين؟ قال: عشرين إن بلغها، قالوا: فيقتل قتلا أم يموت موتا؟ قال: بل يموت حتف أنفه بدء البطن يثقب سريره لكثرة ما يخرج من جوفه، قال إسماعيل بن رجا: فوالله لقد رأيت بعينى أعشى باهله وقد أحضر فى جملة الأسرى الذين أسروا من جيش عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بين يدي الحجاج، فقرعه ووبخه، واستشده شعره الذى يحرض فيه عبد الرحمن على الحرب، ثم ضرب عنقه [صفحة ٥٣٥] فى ذلك المجلس [١٠١٤]. روى محمد بن على الصواف عن الحسين بن سفيان عن أبيه عن شهر بن سدير الأزدي قال: قال على لعمر بن الحماق الخزاعى: أين نزلت يا

عمرو؟ قال: فى قومي قال: لا- تنزلن فيهم، قال: فأنزل فى بنى كنانة جيراننا، قال: لا- قال: فأنزل فى ثقيف، قال: فما تصنع بالمعرة والمجرة قال: وما هما؟ قال: عنقان من نار يخرجان من ظهر الكوفة يأتي أحدهما على تميم وبكر بن وائل، فقل ما يفلت منه أحد، ويأتي العنق الآخر فيأخذ على الجانب الآخر من الكوفة فقل من يصيب منهم، إنما تدخل النار فتحرق البيت والبيتين قال: فأين أنزل؟ قال: أنزل فى بنى عمرو بن عامر من الأزدي، قال: فقال قوم حضروا هذا الكلام: ما نراه إلا كاهنا يتحدث بحديث الكهنه، فقال: يا عمرو إنك لمقتول بعدى وإن رأسك لمنقول وهو أول رأس نقل فى الإسلام، والويل لقاتلك، أما إنك لا تنزل بقوم إلا أسلموك برمتك إلا هذا الحى من بنى عمر بن عامر من الأزدي فإنهم لن يسلموك ولن يخذلوك، قال: فوالله ما مضت الأيام حتى تنقل عمرو بن الحقم فى خلافة معاوية فى بعض أحياء العرب خائفا مذعورا حتى نزل فى قومه من بنى خزاعة فأسلموه فقتل، وحمل رأسه من العراق إلى معاوية بالشام وهو أول رأس حمل فى الإسلام من بلد إلى بلد [١٠١٥].

جويرية بن مصهر العبدى

وروى إبراهيم بن ميمون الأزدي عن حبة العرنى قال: كان جويرية بن مصهر العبدى صالحا، وكان لعلى بن أبى طالب (عليه السلام) صديقا، وكان على يحبه، ونظر يوما إليه وهو يسير فناداه: يا جويرية الحق بى فإنى إذا رأيتك هويتك، قال إسماعيل بن أبان فحدثنى الصباح عن مسلم العرنى قال: [صفحة ٥٣٦] سرنا مع على (عليه السلام) يوما فالتفت فإذا جويرية خلفه فناداه: يا جويرية الحق بى لا أبا لك ألا- تعلم أنى أهواك وأحبك؟ قال: فركض نحوه فقال له: إنى محدثك بأمور فاحفظها، ثم اشتركا فى الحديث سرا فقال له جويرية: يا أمير المؤمنين إنى رجل نسى فقال: أنا أعيد عليك الحديث لتحفظه، ثم قال له فى آخر ما حدثه إيه: يا جويرية أحب حبيبا ما أحبنا فإذا أبغضنا فأبغضه، وأبغض بغيضنا ما أبغضنا فإذا أحبنا فأحبه، قال: فكان ناس ممن يشك فى أمر على (عليه السلام) يقولون: أترأه جعل جويرية وصيه كما يدعى هو من وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: يقولون ذلك لشدة اختصاصه به حتى دخل على على (عليه السلام) يوما وهو مضطجع وعنده قوم من أصحابه فناداه جويرية: أيها النائم استيقظ فلتضربن على رأسك ضربة تخضب منها لحيتك، قال: فتبسم أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: وأحدثك يا جويرية بأمرك، أما الذى نفسى بيده لتقبلن إلى العتل الزنيم فليقطعن يدك ورجلك وليصلبنك تحت جذع كافر قال: فوالله ما مضت الأيام على ذلك حتى أخذ زياد جويرية فقطع يده ورجله وصلبه إلى جانب جذع بن مكعب، وكان جذعا طويلا فصلبه على جذع قصير إلى جانبه [١٠١٦].

ميثم التمار

وروى إبراهيم فى كتاب الغارات عن أحمد بن الحسن الميثمى قال: كان ميثم التمار مولى على بن أبى طالب عبدا لامرأة من بنى أسد فاشتراه على (عليه السلام) منها وأعتقه، وقال له: ما اسمك؟ فقال: سالم، فقال: إن رسول الله أخبرنى أن اسمك الذى سماك به أبوك فى العجم ميثم، فقال: صدق الله ورسوله وصدقته يا أمير المؤمنين فهو والله اسمى، قال: فارجع إلى اسمك ودع سالما فنحن نكنيك به، فكانه أبى سالم قال: وقد كان [صفحة ٥٣٧] قد اطلعه على (عليه السلام) على علم كثير وأسرار خفية من أسرار الوصية، فكان ميثم يحدث ببعض ذلك فيشك فيه قوم من أهل الكوفة وينسبون عليا (عليه السلام) فى ذلك إلى المخرفة والايهام والتدليس، حتى قال له يوما بمحضر من خلق كثير من أصحابه وفيهم الشاك والمخلص: يا ميثم إنك تؤخذ بعدى وتصلب فإذا كان اليوم الثانى ابتدر منخراك وفمك حتى يخضب لحيتك فإذا كان اليوم الثالث طعنت بحربة يقضى عليك فانتظر ذلك والموضع الذى تصلب على باب دار عمرو بن حريث إنك لعاشر عشرة أنت أقصرهم خشبة وأقربهم من المطهرة يعنى الأرض ولأرينك النخلة التى تصلب على جذعها ثم أراه إياها بعد ذلك بيومين، وكان ميثم يأتيها فيصلى عندها ويقول: بوركت من نخلة لك خلقت لى نبت، فلم يزل يتعاهدها بعد قتل على (عليه السلام) حتى قطعت فكان يرصد جذعها ويتعاهده ويردد إليه ويبصره، وكان يلقي عمرو بن حريث

فيقول له: إني مجاورك فأحسن جوارى، فلم يعلم عمرو ما يريد فيقول له: أتريد أن تشتري دار ابن مسعود أم دار ابن حكيم؟ قال: وحج في السنة التي قتل فيها فدخل على أم سلمة (رضى الله عنها) فقالت له: من أنت قال: عراقي، فاستنسبه فذكر لها أنه مولى على بن أبى طالب (عليه السلام) فقالت: أنت هيثم قال: بل أنا ميثم، فقالت: سبحان الله، والله لربما سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوصى بك عليا (عليه السلام)، فى جوف الليل فسألها عن الحسين بن على (عليه السلام)، فقالت: هو فى حائط له، قال: أخبريه أنى قد أحببت السلام عليه ونحن ملتقون عند رب العالمين إن شاء الله ولا أقدر اليوم على لقائه وأريد الرجوع، فدعت بطيب فطيبت لحيته، فقال لها: أما إنها ستخضب بدم، فقالت: من أنباك هذا؟ قال: أنبأنى سيدى، فبكت أم سلمة وقالت له: إنه ليس بسيدك وحدك وهو سيدى وسيد المسلمين، ثم ودعته، فقدم الكوفة فأخذ وأدخل على [صفحة ٥٣٨] عبيد الله بن زياد، وقيل له: هذا كان من آثار الناس عند أبى تراب، قال: ويحكم هذا الأعجمى، قالوا: نعم، قال له عبيد الله: أين ربك، قال: بالمرصاد، قال: قد بلغنى اختصاص أبى تراب بك، قال: قد كان بعض ذلك فما تريد؟ قال: وإنه ليقال إنه قد أخبرك بما سيلقاك، قال: نعم إنه أخبرنى، قال: ما الذى أخبرك إني صانع بك؟ قال: أخبرنى إنك تصلبنى عاشر عشرة وأنا أقصرهم خشبة وأقربهم من المطهرة، قال: لأخالفه، قال: ويحك كيف تخالفه إنما أخبر عن رسول الله، وأخبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن جبرئيل، وأخبر جبرئيل عن الله، فكيف تخالف هؤلاء؟ أما والله لقد عرفت الموضع الذى أصلب فيه أين هو من الكوفة، وإني لأول خلق الله ألجم فى الإسلام بلجام كما تلجم الخيل، فحبسه وحبس معه المختار بن أبى عبيدة الثقفى، فقال ميثم للمختار وهما فى حبس ابن زياد: إنك تفلت وتخرج ثائرا بدم الحسين (عليه السلام) فتقتل هذا الجبار الذى نحن فى حبسه، وتطأ بقدمك هذا على جبهته وخديه، فلما أمر عبيد الله بن زياد بالمختار ليقتله طلع البريد بكتاب يزيد بن معاوية إلى عبيد الله بن زياد يأمره بتخليئة سبيله، وذاك أن أخته كانت تحت عبد الله بن عمر بن الخطاب فسألت بعلمها أن يشفع فيه إلى يزيد فشفع، فأمضى شفاعته وكتب بتخليئة سبيل المختار على البريد وقد أخرج لتضرب عنقه فأطلق، وأما ميثم فأخرج بعده ليصلب، وقال عبيد الله: لأمضين حكم أبى تراب فيه، فلقية رجل فقال له ما كان أغناك عن هذا يا ميثم فتبسم، وقال لها خلقت ولى غذيت فلما رفع على الخشبة اجتمع الناس حوله على باب عمرو بن حريث، فقال عمر: ولقد كان يقول لى إني مجاورك فكان يأمر جاريتة كل عشيئة أن تكنس تحت خشبة وترشه وتجر بالمجمر تحته، فجعل ميثم يحدث بفضائل بنى هاشم ومخازى بنى أمية وهو مصلوب على الخشبة، فقيل لابن زياد: قد فضحك هذا العبد، فقال: الجموه، [صفحة ٥٣٩] فكان أول خلق الله ألجم فى الإسلام، فلما كان فى اليوم الثانى فاضت منخراه وفمه دما، فلما كان فى اليوم الثالث طعن بحربة فمات، وكان قتل ميثم قبل قدوم الحسين (عليه السلام) العراق بعشرة أيام [١٠١٧].

رشيد الهجرى

قال إبراهيم: وحدثنى إبراهيم بن العباس النهدي قال حدثنى مبارك البجلي عن أبى بكر بن عياش قال: حدثنى مجالد عن الشعبى عن زياد بن النضر الحارثى قال: كنت عند زياد وقد أتى برشيد الهجرى وكان من خواص أصحاب على (عليه السلام) فقال له زياد: ما قال خليلك لك إنا فاعلون بك؟ قال: تقطعون يدي ورجلي وتصلبوننى، فقال زياد: أما والله لأكذبن حديثه، خلوا سبيله، فلما أراد أن يخرج قال ردوه لا- نجد شيئا أصلح مما قال لك صاحبك إنك لا تزال تبغى لنا سوءا إن بقيت اقطعوا يديه ورجليه، فقطعوا يديه ورجليه وهو يتكلم فقال: اصلبوه خنقا فى عنقه، فقال رشيد: قد بقى لى عندكم شىء ما أراكم فعلتموه، فقال زياد: اقطعوا لسانه فلما أخرجوا لسانه ليقطع قال: نفسوا عنى أتكلم كلمة واحدة فنفسوا عنه، فقال هذا والله تصديق خبر أمير المؤمنين (عليه السلام) أخبرنى بقطع لسانى فقطعوا لسانه وصلبوه [١٠١٨].

مزرع صاحب على

وروى أبو داود الطيالسى عن سليمان بن زريق عن عبد العزيز بن صهيب قال حدثنى أبو العالیه قال: حدثنى مزرع صاحب على بن أبى طالب (عليه السلام) أنه قال: ليقبلن جيش حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم، قال أبو العالیه: فقلت له إنك لتحدثنى بالغيب! فقال: احفظ ما أقوله لك فإنما حدثنى به الثقة على بن أبى طالب (عليه السلام) وحدثنى أيضا شيئا [صفحة ٥٤٠] آخر: (ليؤخذن رجل فليقتلن وليصلبن بين شرفتين من شرف المسجد) فقلت: إنك لتحدثنى بالغيب! فقال: احفظ ما أقول لك، قال أبو العالیه: فوالله ما أتت علينا جمعة حتى أخذ مزرع فقتل وصلب بين شرفتين من شرف المسجد [١٠١٩]. وروى محمد بن موسى العنزى قال: كان مالك بن ضمرة الرواسى من أصحاب على (عليه السلام) وممن استبطن من جهته علما كثيرا وكان أيضا قد صحب أبا ذر فأخذ من علمه وكان يقول فى أيام بنى أمية: اللهم لا تجعلنى أشقى الثلاثة، فيقال له: وما الثلاثة فيقول رجل يرمى من فوق طمار، ورجل تقطع يده ورجلاه ولسانه ويصلب، ورجل يموت على فراشه، فكان من الناس من يهزأ به ويقول: هذا من أكاذيب أبى تراب قال: وكان الذى رمى به من طمار هانى بن عروة، والذى قطع وصلب رشيد الهجرى، ومات مالك على فراشه [١٠٢٠].

مرور على بكرلاء فى طريقه إلى صفين

وقال نصر بن مزاحم: وحدثنا منصور بن سلام التميمى عن أبى عبيدة عن هرثمة بن سليم، قال: غزونا مع على (عليه السلام) صفين فلما نزل بكرلاء صلى بنا فلما سلم رفع إليه من تربتها فشمها ثم قال: واهى لك يا تربة ليحشرن منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب، قال: فلما رجع هرثمة من غزاته إلى امرأته جرداء بنت شمير وكانت من شيعة على (عليه السلام) حدثها هرثمة فيما حدث فقال لها: ألا أعجبك من صديقك أبى حسن لما نزلنا بكرلاء وقد أخذ حفنة من ترابها فشمها وقال: واهى لك أيتها التربة ليحشرن منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب وما علمه بالغيب فقالت المرأة له: دعنا منك أيها الرجل إن أمير المؤمنين لم يقل إلا حقا، قال: فلما بعث [صفحة ٥٤١] عبيد الله بن زياد البعث الذى بعثه إلى الحسين (عليه السلام) كنت فى الخيل الذى بعث إليهم، فلما انتهيت إلى الحسين وأصحابه عرفت المنزل الذى نزلنا فيه مع على (عليه السلام) والبقعة التى رفع إليه من تربتها والقول الذى قاله فكرهت مسيرى، فأقبلت على فرسى حتى وقفت على الحسين (عليه السلام) فسلمت عليه وحدثته بالذى سمعت من أبيه فى هذا المنزل، فقال الحسين (عليه السلام) أمعنا أم علينا؟ فقلت: يابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا معك ولا عليك تركت ولدى وعيالى أخاف عليهم من ابن زياد؟ فقال الحسين: فول هربا حتى لا ترى مقتلنا فوالذى نفس حسين بيده لا يرى اليوم مقتلنا أحد ثم لا يعيننا إلا دخل النار، قال: فأقبلت فى الأرض اشتد هربا حتى خفى على مقتلهم [١٠٢١]. قال نصر: وحدثنا سعيد بن حكيم العيسى عن الحسن بن بكير عن أبيه: إن عليا (عليه السلام) أتى بكرلاء فوقف بها فقيل له: يا أمير المؤمنين هذه بكرلاء، فقال: ذات كرب وبلاء، ثم أومى بيده إلى مكان فقال: ها هنا موضع رحالهم، ومناخ ركابهم، ثم أومى بيده إلى مكان آخر فقال ها هنا مرق دمائهم ثم مضى إلى سباط [١٠٢٢]. وروى قيس بن الربيع عن يحيى بن هانى المرادى عن رجل من قومه يقال له: زياد بن فلان، قال: كنا فى بيت مع على نحن وشيعته وخواصه فالتفت فلم ينكر منا أحدا، فقال: إن هؤلاء القوم سيظهرون عليكم فيقطعون أيديكم، ويسملون أعينكم، فقال له رجل منا: وأنت حى يا أمير المؤمنين، قال: أعاذنى الله من ذلك، فالتفت فإذا واحد يبكى فقال له: يابن الحمقاء أتريد اللذات فى الدنيا والدرجات فى الآخرة إنما وعد الله [صفحة ٥٤٢] الصابرين جميع ذلك ذكره ابن أبى الحديد فى كتابه [١٠٢٣] وذكر غيره من هذا الباب أضعافه فلنقتصر على ما ذكرناه لحصول الغرض به إذ لا منكر لهذا الأمر من مطلعى الخصوم، وإذا كان على (عليه السلام) ادعى الإمامة وظهر المعجز على يديه وجب أن يكون إماما، لأننا قدمنا أن الإمامة تثبت بالمعجز كما تثبت به النبوة. وأجاب القوشجى عن هذا بعد اعترافه بصحته: بأننا لا نسلم أنه ادعى الإمامة قبل أبى بكر ولو سلم فلا نسلم ظهور تلك الأمور فى مقام التحدى. أقول هذا الجواب تشبيه على الواضحات وتغطية للظواهر فإن ادعاء على (عليه السلام) الإمامة بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) واحتجاجه على الصحابة وتظلمه منهم إذ منعه عن الخلافة بين مشهور، وظاهر غير مستور، بل من متواترات الأمور، وقد سبق بيانه وسطع فى

كلامنا المتقدم برهانه، وأشرق شموسه وزهر تيبانه بحيث لا ينكره إلا جاهل جاحد أو متعصب معاند. وأما معجزاته، فمنها ما هو جار على سبيل الارهاص وهى التى فى زمان النبى (صلى الله عليه وآله) وأكثرها واقع بعد دعواه الإمامة فيكون مقرونا بالتحدى، وكم كان يستدل على إمامته بذلك مثل قوله: (سلونى قبل أن تفقدونى) [١٠٢٤] وقوله وهو شابك يديه على بطنه: (هذا سفظ العلم [صفحة ٥٤٣] هذا لعاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقوله (عليه السلام) أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه) وقوله ما مضمونه إن الله تعالى قال فى طالوت: [إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم] [١٠٢٥] فأوجب له التقدم عليهم بذلك، فهل ترون لمعاوية زيادة على على فى العلم والجسم، ويكفى فى ذلك قوله لأبى بكر وأصحابه: (فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم أما كان منا القارئ لكتاب الله، الفقيه فى دين الله، العالم بالسنة، المطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا) أفليس هذا القول منه صريحا فى دعواه الإمامة دون كل الناس وتحديهم بالعلم وغيره، لكن الإعراض عن الحق والانصراف عن الحجّة داء لا دواء له، والله المستعان على ما يصفون، فظهر لك صحته ما قلناه واندفاع جوابه، وأنت أيها الناظر المنصف إذا تأملت فيما حررناه وتبصرت فيما سطرناه تبين لك أن مذهب الإمامية هو الحق الذى يحق اتباعه، قد أيدته الآيات القرآنية، ونصرته الأخبار النبوية، وعضدته الأدلة الاعتبارية؟ وساعدته البراهين العقلية، والحمد لله على هدايته إيانا للحق الواضح والطريق القويم وتوفيقه إيانا لنهج الصواب. [صفحة ٥٤٥]

لماذا قعد على عن المطالبة بحقه

إن قال قائل: إنكم حكمتم بأن عليا (عليه السلام) هو إمام الحق بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بنصه عليه وأنهم قد ظلموه وردوا نص النبى (صلى الله عليه وآله) عليه بغير حجّة ولا برهان، وهذا عندكم رجوع على الأعقاب وخروج من الحق إلى الضلال، فما الذى منع أمير المؤمنين من قتلهم وقتالهم مع أنه عندكم أشجع الخلق، وغيركم أيضا مقر بشجاعته وأنتم تقولون لو قاتله أهل الأرض كلهم لغلبهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب؟ فإذا حكمتم بضلالهم لزمكم الحكم بخطأ على (عليه السلام) فى ترك جهادهم، وعدوله عن قتالهم كما فعل بالناكثين والقاسطين والمارقين، والحكم بصحة ما فعلوه قلنا له، لهذا السؤال وجوه متعددة من الأجوبة كل منها كاف فى دفعه وشفاف فى رفعه. الأول أن عليا (عليه السلام) عندنا كما ذكرت من الشجاعة إلا أنه مع ذلك لا يمكنه الجهاد بنفسه ولا القتال بمفرده لأنه بشر مكلف، وله شواغل من الضروريات البدنية كالنوم والأكل والشرب وغيرها وله شواغل من لوازم التكليف كالصلاة والصوم وغيرهما، ويشغله شأن عن شأن والنوم والصلاة والأكل والشرب من الضروريات واللوازم الدائمة المستمرة على الإنسان لا يخلو منها فى اليوم والليلة أبدا، فليس بمنكر من القوم لو قاتلهم بنفسه أن [صفحة ٥٤٦] يفروا عنه فى وقت تجرده لجلادهم ولا يلاقوه فى معركة النزال ويتربصوا به ساعة شغله ووقت تلبسه بما يمنعه من مدافعة خصمه وكف عدوه كالصلاة والنوم فينتهزوا فيه الفرصة ويدركوا من قتله الإرب لعلمهم أنه واحد لا حارس له ولا ممانع عنه، وقد علمت أن عبد الرحمن بن ملجم قتله فى صلواته مع علو كلمته واستمداد سلطنته، وانقياد جيوش المسلمين إلى أمره، ووقوفهم على حدود طاعته، لا سيما فى مثل تلك الأيام من زمان خلافته فإنه اجتمعت إليه كلمة أصحابه واستقام له أودهم، فجمع الجموع وعقد الرايات ليسير بهم إلى حرب معاوية ولم تكن بسطة يده وكثرة جنده مانعة من قتله فى وقت اشتغاله بصلواته، فكيف وهو واحد متفرد بنفسه وليس ابن ملجم بأجراً عليه من خالد بن الوليد والوليد بن عقبة وطلحة وعمرو بن العاص وأسيد بن حضير وسالم مولى أبى حذيفة وأضرابهم وأشباههم ولا بأشجع من أحدهم، ولا أشد بغضا لعلى (عليه السلام) وحقدا عليه من واحد منهم، فلا امتناع من اقتحام بعض هؤلاء أو غيرهم أو جماعة منهم عليه وقت نومه أو صلواته فيقتل حينئذ ولا مانع من أن ينازلوه أيضا فتلاقيه منهم شرذمة وتأتى من ورائه طائفة وقوم عن يمينه وآخرون عن شماله فيبلغون فيه الغرض، وهو مشغول بجلاد الفرقة التى هى أمامه وجائر أيضا أن يلجئوا عند حملته عليهم إلى الدور، ويغلقوا الأبواب فيرمونه من أعلا السطوح بالسهام والحجارة من كل الجوانب فيصيبوه قبل أن يصل إليهم، وكل هذا ممكن غير ممتنع وقريب

غير بعيد، فعلى هذا يكون قتاله إياهم منفردا تغيريا بنفسه وإلقاء بيده إلى التهلكة، وذلك غير جائز شرعا ومن المعلوم المقرر عند أهل العلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واسترجاع المظلمة من الظالم يسقط وجوبه عند حصول الظن القوي بوصول الضرر إلى النفس فكيف مع تيقنه؟ فلذلك لم يجز لأمر المؤمنين (عليه السلام) أن يقاتل القوم وهو واحد، بل الواجب عليه الكف حتى يحصل التمكن ففعل ما وجب عليه؟؟ [صفحة ٥٤٧] الثاني إنا وإن قلنا فى على (عليه السلام) من الشجاعة ما قلنا إلا أنه لم يقل منا أحد بأنه أقوى بأسا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا أمضى منه عزيمة فى إنفاذ أمر الله، وقد علمت أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد بقى فى مكة ثلاث عشرة سنة من بعد المبعث وهو يؤذى ويشتم ويكذب ويرتكب منه القبيح ويطلب قتله مع وجود جماعة عنده قد اتبعوه ومنهم على (عليه السلام) لكن لا- يقومون بقتال أعدائه فلم يكلفه الله بجهاد ولا أمره بقتال، بل أمره بالكف وذم من أراد فتح باب الحرب هناك من أصحابه بقوله تعالى: [ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة فلما كتب عليهم القتال تولوا] [١٠٢٦] الآية فلما وجد الأعوان وحصل الناصر بعد الهجرة أمره الله بقتالهم، فرسول الله (صلى الله عليه وآله) أسوة [١٠٢٧] لأمر المؤمنين (عليه السلام) يجب عليه الكف عند عدم الناصر والجهاد فى طلب حقه عند وجود المعاون، لم يكن الله ليكلفه بما لم يكلف به النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيوجب عليه القتال بنفسه منفردا، ولو جاز ذلك لوجب أن يكون أفضل من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأن شدة المشقة فى التكليف توجب زيادة الثواب وهذا باطل عندنا، واعتقاده كفر صريح، بل المحقق أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أفضل المخلوقات، وأن تكليفه أشد مشقة من تكليف على كوجوب المجاهرة بالحق، ورفع التقيّة، ووجوب صلاة الليل عليه، وغير ذلك من خصائصه المذكورة فى كتب الفقه قال على (عليه السلام) (إنما أنا عبد لمحمد) لما قال له يهودى أنبى أنت؟ وعلى (عليه السلام) لم يقعد عما وجب عليه فإنه طلب الناصر على ظالميه واستصرخ الناس للمعونة على [صفحة ٥٤٨] غاصبيه كما صح باتفاق النقل من طريق الرواية فلما لم يجد معينا يعينه، ولم يظفر بمساعد يساعده كف متأسفا وأغضى حزينا، ألا تراه كيف يقول: (فظرت فإذا ليس لى معين إلا أهل بيتى، فضننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى وشربت على الشجى [١٠٢٨] وأقواله فى هذا المعنى كثيرة قد تقدم جملة منها، فلم يزل كافا وهو يتجرع الغيظ والغصص كما كف النبي (صلى الله عليه وآله) عن قتال أهل مكة قبل الهجرة إلى أن وجد الأعوان على الحق بعد قتل عثمان فبادر إلى قتال من أراد إحياء الضلال، واتخاذ دين الله عوجا، مشمر الذيل ماضى العزيمة، كادحا نفسه فى إعلاء كلمة الله، باذلا جهده فى إقامة عمود الدين، مستفرغا وسعه فى إزالة الفساد من الأرض، ألا تسمع قوله: (والله لا أكون كالضبع تنام على اللدم حتى يصل إليها طالبها ويختلها راصدها، ولكنى أضرب بالمقبول إلى الحق المدبر عنه، وبالسامع المطيع العاصى المريب أبدا حتى يأتى على يومى) [١٠٢٩] فكفه أولا ليس إلا لعدم وجود الناصر، وقاتله أخيرا لم يكن إلا لوجوده المعين، وما كان كفه عن قتال الأولين تصويبا لهم فيما ارتكبوه، ولا تصحيحا لما فعلوه، ومما يوضح هذا المعنى ويؤكد أنه عليا (عليه السلام) مع مضى عزمته وإجماعه على قتال معاوية كفه عن قتاله بعد رفع المصاحف فى صفين مع علمه وتصريحه لصحبه أن معاوية وأهل الشام لم يريدوا حكمها وإنما رفعوها خديعة وذلك لمخالفة جماعة كثيرة من أصحابه أمره بالمضى فى الجهاد وطلبهم الموادة، وميلهم إلى المحاكمة، وما ذاك إلا- لأن من بقى على طاعته من أصحابه لا يقوم فى ذلك الوقت بقتال الخارجين منهم عن الطاعة، وقاتل أهل الشام، ثم كفه بعد تحكيم الحكيمين عن قتال معاوية ومعاوية يغزوا أطرافه، ويشن الغارات على أعماله، ويتغلب على بعض بلاده كمصر [صفحة ٥٤٩] وغيرها لم يكن عدولا عن نيته فى قتاله، ولا رجوعا عن إثارة قتاله، ولا ترددا فى عزمه المصمم على حربه، ولكن لانتكاث عزم أصحابه، وتكاسلهم عن إجابته، وتثاقلهم عن الخروج معه إلى حرب معاوية، لأنه كان يحثهم على الشخوص، ويوبخهم على القعود عن الجهاد، ويقرعهم أشد القرع كقوله لهم: (يا أشباه الرجال ولستم بالرجال) [١٠٣٠] وقوله: (وددت أن أصارف بكم معاوية أهل الشام مصارفة الدينار بالدرهم العشرة بواحد) [١٠٣١] وقوله (عليه السلام): (إذا دعوتكم إلى الجهاد فى الصيف قلت من يمنعنا الحر، وإذا دعوتكم فى الشتاء قلت من يمنعنا القر، فإذا كنتم من الحر والقر تفرون فأنتم من السيف أفر [١٠٣٢] وغير ذلك من شديد أقواله فيهم، إلى أن أجابوه وأصفقوا إصفاقا واحدا على طاعته فعقد الرايات وصمم العزم

على مناهضة معاوية بعد شهر رمضان فاغتاله ابن ملجم ففرق الجمع، وتشتت الكلمة، والله أمر هو بالغه فما حاله فى أمره الأول والآخِر إلا واحدة يجاهد الظلمة عند وجود الناصر، ويكف عنهم عند عدمه لا فرق بين حاله ولقد كشف عن هذا المعنى قوله فى خطبه الشقشقية: (أما والذى فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها) [١٠٣٣] يقول لولا قيام الحجّة على من الله بوجود الناصر على إقامة الحق وإنى مكلف بها عند القدرة لترك قتال الناكثين والقاسطين والمارقين كما تركت جهاد أئمتهم السابقين. الثالث إن عليا (عليه السلام) وإن كان على ما هو عليه من الشجاعة [صفحة ٥٥٠] لكن لم يكن عليه القتال مفروضا بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا وهو أمير متبع ورئيس مطاع، ولم يجوز أن يكلف بالقتال منفردا، والسر فى ذلك أنه لو قاتل وحده لكان السامع بأمره من الناس يجريه مجرى اللص المحارب أو المفسد المشاغب ولم يكن أحد يتوهم أنه مصيب فى فعله، ولا يذهب ذاهب إلى رشده فى علمه، مع اتفاق الصحابة على التقاعد عن نصرته، وخلود جملتهم إلى خذلانه، ولم يكن الله ليكلف وصى نبيه بما تتسرع العقول لأجله إلى الحكم بخطئه، وتعجل الأفهام بسببه إلى نسبتة لارتكاب ما لا يحل له، بخلاف ما إذا نهض لجهاد القوم ومعه جماعة معروفون بالخير والصلاح من خيارا لصحابة يمنعون حوزته، ويجالدون بين يديه، فإن العقول تتسرع إلى اعتقاد إصابته الحق لقيام أولئك الرهط الأخير دونه وبذلهم الجهد فى طاعته وقتال مخالفه، وينضاف إلى ذلك ما يعلمونه من قربه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وما طرق أذانهم من أقواله الجميلة فيه، فينشط إلى نصرته من يطلب الحق، ويدنو من إجابته من يحب الصدق، وأقل الأمور أن يكون الناس بين مصوب له وواقف متردد بين الأمرين، إلا- أن الأ-كثر يكونون على تصويبه كما جرى له فى أيام خلافته ليسرع إلى نصرته من صوبه، ويقف عن قتاله من تردد فى أمره وهو (عليه السلام) طلب الناصر والمعين من ذوى السابقة فما أجابه إلا أربعة أو خمسة مما لا تحصل بهم الكفاية ويقتلون فى أول المنازلة، فكان يقول: (لو وجدت أربعين ذوى عزم لناهضت القوم) وهذا هو السر فى عدم إصغائه إلى قول أبى سفيان بن حرب إذ عرض عليه نصرته لعلمه بأن الغرض لا يحصل بمثله، وهذه الوجوه الثلاثة من جملة الأسرار التى لأجلها أوصاه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالكف والصبر حتى يجد أربعين رجلا فصاعدا لا أقل من الأربعين، وتخصيص الأقل بالأربعين من الأسرار الغيبية لم أجد إلى معرفتها سبيلا إلا بالظن والتخمين، فعلمه مردود إلى أهله، فليس أمير المؤمنين [صفحة ٥٥١] (عليه السلام) إذ لم يقاتل القوم بنفسه حين لم يجد الناصر مصوبا لهم ولا مرتكبا للمحذور بترك الإنكار لما بيناه من لزوم القبح فى تكليفه بالقتال منفردا فكان الواجب عليه إذ ذاك أن يصبر ويكف ففعل ما وجب عليه كما هو شأنه. الرابع إنه (عليه السلام) خاف من قتالهم بنفسه انمحاء دعوة الإسلام، وارتداد العرب وذلك أن الناس حديثو عهد بجاهلية، ولم يرسخ الإسلام فى قلوبهم، على أن أكثرهم إنما أسلموا كرها وأنهم إذ جاءهم خبر وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أظهر قوم الفرح، وارتدوا، وآخرون انتظروا حال أهل المدينة من الصحابة هل يكون فيهم بعد النبي (صلى الله عليه وآله) من يقوم بهذه الدعوة ويكون مطاعا متبوعا أم لا؟ فإن لم يصبر أحد بهذه المثابة ارتدوا ظاهرا، والأقل منهم من هو متمسك بالإسلام بنية صحيحة إلا أن دوامها لا يكون إلا باستمرار الدين عند أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله)، ولا شك أن الجماعة الذين توثبوا على أخذ حق أمير المؤمنين (عليه السلام) قد صحت عزائمهم فى قتاله إن نازعهم فى الأمر ولم يسألهم، فيلزم حينئذ من قتالهم بنفسه إما قتله (عليه السلام) كما وجهناه فى أول الوجوه، أو أن يبدهم من جديد الأرض فتجد العرب إلى ارتدادها سبيلا وتتخذ هذا الأمر على بطلان هذا الدين حجّة ودليلا ويعود الأمر إلى الجاهلية الأولى، ويفسد ما أصلحه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وينهدم ما بناه فى ثلاث وعشرين سنة فى ساعة واحدة، وقد دل على ذلك ما رواه ابن أبى الحديد من أن فاطمة (عليه السلام) حرّضت أمير المؤمنين (عليه السلام) يوما على النهوض والثوب فسمع صوت المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لها: أيسرك زوال هذا النداء من الأرض؟ قالت: لا قال: فإنه ما [صفحة ٥٥٢] أقول لك [١٠٣٤] وقد ذكر (عليه السلام) ذلك كثيرا واعتذر لا عن تركه مناهضة القوم بخوف أن تقع ثلمة فى الإسلام لا تلتئم فى جملة من خطبه وكلماته كما هو مذکور فى نهج البلاغة وغيره، ويكفى من ذلك هنا قوله

فى الخطبة التى رواها أبو الحسن المدائنى عن عبد الله بن جنادة وهو: (أما بعد، فإنه لما قبض الله نبيه (صلى الله عليه وآله) قلنا، نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع فى حقنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبينا (صلى الله عليه وآله) فصارت الإمرة لغيرنا، وصرنا سوقة يطمع فىنا الضعيف، ويتعزز علينا الدليل، فبكت الأعين منا لذلك، وخشنت الصدور، وجزعت النفوس، وأيم الله لولا- مخافة الفرقة بين المسلمين وأن يعود الكفر، ويبور الدين لكننا على غير ما كنا لهم) [١٠٣٥] الخطبة. وفى أخرى رواها الكلبي: (إن الله لما قبض نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) استأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثو عهد بالاسلام، والدين يمحض محض الوط يفسده أدنى وهن يعكسه أقل خلق) [١٠٣٦] الخطبة.. ذكرهما جميعا ابن أبى الحديد فى شرحه وهما صريحتان فيما نقول من اغتصاب القوم حقه وميراثه، وإنه ترك قتالهم حذرا من زوال كلمة الإسلام، وعود الأمر إلى إنكار الربوبية والرسالة، ومن المتيقن أن إنكار الإمام مع الإقرار بالله وبالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن أوجب الضلال إلا أنه أقل قبحا وأهون [صفحة ٥٥٣] ضررا من إنكار الجميع، فهو قد ترك قتالهم ارتكابا لأقل الضررين فى الدين كما هو الواجب فيما إذا تعارض الضرران أن يرتكب أقلهما قبحا فأمر المؤمنين فعل ما هو تكليفه فى ذلك الوقت بخلاف حاله فى زمان خلافته، فإنه ليس هناك إلا إنكار الإمام والضرر الأعظم مأمون من وقوعه، فقاتل لرفع ذلك الضرر عن الدين، وهذا كله بخلاف ما لو وجد فى أول الأمر أعوانا وأنصارا فإن كثيرا من الناس إذا رأوا انتصاره ينحازون إليه، ويكثرون عنده لأن الناس مع الظاهر الغالب ومن فى نفسه شك أو ريبه تزول فتبقى الدعوة قائمة مستمرة، ومن ارتد من العرب بعث إليه من يقاتله من جنود المسلمين فيستقيم أمر الملة، ولا يحصل الضرر بزوال كلمة الإسلام، لكنه لم يجد الأنصار إذ طلبهم فكف وسكت حذرا من لزوم ذلك اللازم الأعظم ضررا على الدين. الخامس ما روى عن سيدنا أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) من طرفنا حين سأل ألم يكن على (عليه السلام) قويا فى بدنه قويا فى أمر الله؟ فقال: بلى قيل: ما منعه أن يدفع أو يمتنع قال سألت فافهم الجواب، منع عليا (عليه السلام) من ذلك آية من كتاب الله فقيل وأية آية فقرا: [لو تزيلوا] [١٠٣٧] الآية إنه كان لله تعالى ودائع مؤمنون فى أصلاب قوم كافرين ومنافقين، فلم يكن على (عليه السلام) ليقتل الآباء حتى تخرج الودائع فلما خرجت ظهر على من ظهر وقتله وكذلك قائمنا أهل البيت لن يظهر أبدا حتى تخرج ودايع الله، فإذا خرجت يظهر على من يظهر فيقتله [١٠٣٨] وفى هذا إشارة صريحة إلى أن عناية الله تعالى بإخراج المؤمن من حيز العدم إلى عالم الوجود التكليفى أشد من عنايته بقتل الكافر وإزالته كفره، كما أن عنايته [صفحة ٥٥٤] بحفظ المؤمن وحقق دمه أشد من عنايته بقتل الكافر، ولذا كف الله أيدى المسلمين من أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عن قتال أهل مكة، وأمره بالصلح لوجود رجال مؤمنين ونساء مؤمنات قد أخفوا إيمانهم فلم يتميزوا من الكفار، فلو كان ثم قتال لقتلوا وأصاب السبى النساء، فكان لآية المؤمنين والمؤمنات عن القتل والسبى أثر عند الله تعالى من قتل الكافرين، وسبى الكفار فقال تعالى: [وهو الذى كف أيديهم عنكم] إلى قوله: [ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله فى رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما] [١٠٣٩] وإذا جاز النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ترك قتال الكفار لحفظ دم بعض المؤمنين، وصيانة بعض المؤمنات عن السبى، فأولى بأن يجوز لعلى (عليه السلام) ترك القتال لخروج تلك الذرية المؤمنة من أصلابهم، وهكذا لم تزل أفعاله (عليه السلام) تابعة لأفعال رسول الله فى كل الأحوال، وهذا بحمد الله ظاهر بين، فزال بهذه الوجوه الإشكال وسقط السؤال، وذهب الإعضال، وتبين صدق مقالنا وحقية مذهبنا، وسلامة طريقتنا من التعسف والميل عن الصواب، والانحراف عن الصراط، وذلك بنعمة الله وفضله.

فائدة مهمة فى الصلاة أيام مرض النبى

فائدة مهمة فى بيان بطلان دعوى القوم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر أبا بكر بالصلاة وذلك من ثلاث جهات. الأولى

ما أشرنا إليه فى مطاوى هذا الكتاب من إنكار أمير المؤمنين ذلك ونسبته صدور الأمر بالصلاة إلى عائشة من تلقاء نفسها من غير رضا من النبى (صلى الله عليه وآله) وقد روى الخصم [١٠٤٠] عن جملة من أصحابه ذلك [صفحة ٥٥٥] عن أمير المؤمنين وصححوه عنه ورووا عنه أيضا أن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إنكن كصويحبات يوسف) فى عائشة وحفصة حيث أمرت كل واحدة منهما بلالا أن يأمر أباهما أن يصلى بالناس، يعنى إن صويحبات يوسف كاذبن عليه فى رميهن له بإرادة الفاحشة وإن المرأتين كذبتا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى تأمير أبيهما بالصلاة فإذا صح عندهم النقل بهذا كله عن أمير المؤمنين (عليه السلام) كما هو عندنا وجب أن تكون دعوى أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأب بكر بالصلاة كاذبة لأن عليا (عليه السلام) ينكرها وهو لا ينكر حقا ولا يكذب صدقا لأنه مع الحق دائما بنص الرسول (صلى الله عليه وآله) لا ينكر ذلك ولا يرتاب فيه إلا من ليس بمؤمن ولا مسلم وحيث أن عليا أنكر صدور الأمر من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأبى بكر بالصلاة وجب أن يكون غير صادر ولا واقع وصح أن مدعيه مبطل. الثانية إنهم اتفقوا على أن أبى بكر وعمر وأبا عبيدة كانوا فى بعث أسامة إلا ما كان من شاذ متعصب من الرواة لا يعاب به وقد اتفقت رواياتهم على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد حثهم على المسير ونهاهم عن التأخير كما قدمنا رواية ذلك، وهذا يدل على عدم جواز الأمر من النبى (صلى الله عليه وآله) لأبى بكر بالصلاة وذلك إن أمر الحاضرين بالصلاة خلف رجل يقتضى يقينا كونه حاضر البلد متمكنا شرعا وعقلا من حضور المسجد غير ممنوع بشئ من الموانع، وليس يجوز ولا يعقل أن يأمر الحاضرون بالصلاة خلف رجل غير حاضر البلد، ولا متمكن من الحضور حالة الأمر فى المسجد، لأنه قد وجب عليه السفر شرعا فهو ممنوع من حضور المسجد، فلو ترك الرحيل وحضر البلد لكان عاصيا وإذا كان النبى (صلى [صفحة ٥٥٦] الله عليه وآله وسلم) قد أمر أبى بكر بالنفوذ كغيره فى جيش أسامة ونهاهم عن تأخير المسير، وحثهم على تعجيل الرحيل، ولعن المتخلف من المأمورين عن الجيش، وعلم أنهم خرجوا من المدينة فكيف يجوز أن يصدر منه الأمر بصلاة حاضرى البلد خلف ذلك الرجل المسافر الذى أوجب عليه فى تلك الحال مفارقة البلد والبعد عنها وأى عاقل يخفى عليه التناقض الشديد والتمانع البعيد بين الأمرين، وأى فطن يجوز صدور مثل هذا التناقض من عاقل فكيف يصدر عن سيد المرسلين وأفضل المخلوقين حيث يقول لحاضرى المدينة صلوا فى مسجدي خلف فلان الذى أوجبت عليه المسير حالة الصلاة إلى الشام ونهيته عن اللبث فى المدينة أو يقول للرجل الذى هذا حاله أحضر وقت الصلاة فى المسجد وصل بالناس وقد حرمت عليك فى ذلك الوقت دخول المدينة مضافا إلى أن رواياتهم مصرحة بأن أبى بكر وعمر كانا خارج المدينة فى الوقت الذى ادعوا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر أبى بكر بالصلاة فيه ففى الرواية التى قدمناها بعد قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (نفذوا بعث أسامة لعن الله من تخلف عنه) ويكرر ذلك ما نصه فخرج أسامة واللواء على رأسه والصحابة بين يديه حتى إذا كان بالجرف [١٠٤١] نزل ومعه أبو بكر وعمر وأكثر المهاجرين ومن الأنصار أسيد بن حضير [١٠٤٢] وبشير بن سعد وغيرهم من الوجوه فجاءه رسول أم أيمن يقول له ادخل فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يموت فقام من فوره فدخل المدينة [صفحة ٥٥٧] واللواء معه، فجاء به حتى ركزه بباب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ورسول الله قد مات فى تلك الساعة، فما كان أبو بكر وعمر يخاطبان أسامة إلى أن ماتا بالأمير [١٠٤٣] وفى رواية أخرى رواها ابن أبى الحديد أيضا وفيها بعد ذكر طعن القوم على النبى (صلى الله عليه وآله) فى تأمير أسامة على جلة الصحابة وخروج النبى (صلى الله عليه وآله) بعد أن بلغه ذلك عنهم وخطبته فيهم وما قال فيها: (لأن طعنتم فى تأميرى أسامة فقط طعنتم فى تأميرى أباه من قبل) [١٠٤٤] فى كلام مر فى أبحاث هذا الكتاب ما هذا لفظه: وجاء المسلمون يودعون رسول الله (صلى الله عليه وآله) ويمضون إلى عسكر أسامة بالجرف، وثقل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) واشتد ما يجده فأرسل بعض نسائه إلى أسامة وبعض من كان معه يعلمونهم ذلك، فدخل أسامة من معسكره والنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) مغمور وهو اليوم الذى لدوه فيه فتطأ أسامة عليه فقبله ورسول الله (صلى الله عليه وآله) قد اسكت فهو لا يتكلم فجعل يرفع يديه إلى السماء ويضعهما على أسامة كالداعى له، ثم أشار إليه بالرجوع إلى عسكره والتوجه لما بعثه فيه فرجع أسامة إلى عسكره، ثم أرسل نساء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أسامة يأمرنه بالدخول ويقلن إن رسول الله

(صلى الله عليه وآله وسلم) قد أصبح بارئاً، فدخل أسامة من معسكره يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول فوجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مفيقاً فأمره بالخروج، وتعجيل النفوذ، وقال: (اغد على بركة الله) وجعل يقول: (أنفذوا بعث أسامة) ويكرر ذلك فودع رسول الله وخرج ومعه أبو بكر وعمر، فلما ركب جاء رسول أم أيمن فقال إن رسول الله [صفحة ٥٥٨] (صلى الله عليه وآله) يموت فأقبل ومعه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة فانتبهوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حين زالت الشمس من هذا اليوم وهو الاثنين وقد مات واللواء مع بريدة بن الحصيب [١٠٤٥] فدخل باللواء فركزه عند باب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو مغلق، وعلى (عليه السلام) وبعض بنى هاشم مشتغلون بإعداد جهازه [١٠٤٦]، وذكر فى آخر الخبر إقعاد الأنصار سعدا فى السقيفة للبيعة، وسبق أبى بكر إياهم [١٠٤٧] بها، وهذان الخبران مشهوران معلومان خصوصا عند الخصوم، وهما كما ترى مصرحان بأن أبى بكر أقبل قبل أن يثقل مرض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وفى حال ثقله وحال موته كان خارج المدينة، وأنه لا يدخل إلا أحيانا مع أسامة بن زيد ويخرج معه فكيف يأمره النبى (صلى الله عليه وآله) أن يصلى بالناس فى المسجد وهو قد أمره أن يأتى بأسامة خارج المدينة، وفى الطريق التى أمرهم بسلوكتهم ذهابا وإيابا أفيأمره بذنا فى حالة أمره بأن يؤم الناس فى المسجد، وهل يسع أن يقع مثل هذا التضاد والتعاند فى أوامر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) الحكيم مع استلزامه تكليف ما لا يطاق، وكل ذلك لا يجرى على مذهب المعتزلة ولا يتمشى على قواعدهم وهذا يدل صريحا على بطلان ما ادعاه ابن أبى الحديد من أن أبى بكر كان يصلى بالناس [صفحة ٥٥٩] فى مسجد النبى (صلى الله عليه وآله) والنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) مريض يومين حتى قبض (صلى الله عليه وآله) [١٠٤٨]، ولم يكن صلى إلا صلاة واحدة فقط ولا أدرى متى صدر الأمر من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) على أنه وقت الأمر المدعى غير حاضر المسجد ولا هو داخل المدينة! وإنما هو خارج منها ونازل بالجرف ملزوم بالصلاة خلف أسامة، ولا أدرى من أخذوه ويعلم من هذا بطلان ما ذكره بعض محدثيهم من أن أبى بكر ليس فى جيش أسامة لأن تلك الرواية مع معارضتها ما صح عند أكثرهم كما سمعته قد تضمنت أن أبى بكر كان معروفا بأنه خليفة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل موته وأنه بويع والنبى (صلى الله عليه وآله) حى وهذا مخالف لما صح عليه الاتفاق من الأمة أن بيعة أبى بكر إنما وقعت فى السقيفة بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فكيف تصح الرواية المخالفة لاتفاق الأمة، ويبطل أيضا ما ذكره قاضى القضاة من استدلاله على أن أبى بكر ليس فى جيش أسامة بأن النبى (صلى الله عليه وآله) أمره بالصلاة وهو رد للروايات الصحيحة بالمشكوك فيه واستدلال بالموهوم على بطلان المعلوم، وليس الاستدلال على أن أبى بكر ليس فى بعث أسامة بأن رسول الله أمره بالصلاة بأولى من الاستدلال على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يأمره بها بأنه فى ذلك البعث إن لم يكن هذا أولى، ثم واعجابه من عبد الحميد المعتزلى فى عدم اكتفائه لأبى بكر بصلاة واحدة كغيره من الأقوام حتى ادعاه ما سمعت بعد روايته لذينك الخبرين فما أكذب دعواه وما أشد تليسه، وأعظم تدليسه وما أكثر تلاعبه بدينه وحمائته على باطله، وما أمضى عزيمته فى تصحيح الأباطيل والأضاليل، وليس هذا بأغرب من دعواه أن روح الله عيسى بن مريم (عليه السلام) كان يشرب الخمر، وكم له مثل هذه الدعاوى. [صفحة ٥٦٠] ومما يعجبني من كلامه فى هذا المقام ما أورده فى موضع من كتابه بعد نقل رواية رواها هناك، وأنا أذكرها وأذكر كلامه بعدها فى مطلبنا هذا ليتضح للناظر صحة ما قلناه من أن هذا الرجل يعدل عن الحق على عمد وينصرف عن الصواب على معرفة ويدخل فى الباطل بغير شبهة. قال روى الأرقم بن شرحبيل قال سألت ابن عباس: هل أوصى رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال فى مرضه: (ابعثوا إلى على فادعوه) فقالت عائشة: لو بعثت إلى أبى بكر، وقالت حفصة: لو بعثت إلى عمر فاجتمعوا عنده جميعا هكذا لفظ الخبر على ما أورده الطبرى فى التاريخ [١٠٤٩] ولم يقل فبعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إليهما قال ابن عباس: فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم: (انصرفوا فإن تكن لى حاجة أبعث إليكم) فانصرفوا، وقيل لرسول الله (صلى الله عليه وآله) الصلاة فقال: (مروا أبى بكر أن يصلى بالناس) فقالت عائشة إن أبى بكر رجل رقيق فمر عمر، فقال مروا عمر فقال عمر ما كنت لأتقدم وأبو بكر شاهد، فتقدم أبو بكر فوجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خفا فخرج فلما سمع أبو بكر حركته تأخر فاجذب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ثوبه فأقامه مكانه وقعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقرأ حيث انتهى أبو بكر قلت [١٠٥٠] عندى فى هذه الواقعة كلام ويعترضنى فيها شكوك واشتباه إذا كان قد أراد أن يبعث إلى على عليه السلام) ليوصى إليه فنفس عائشة فسألت أن يحضر أبوها، ونفست حفصة فسألت أن يحضر أبوها ثم حضرا ولم يطلبوا فلا شبهة أن [صفحة ٥٦١] ابنتيهما طلبتهما، هذا هو الظاهر، وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد اجتمعوا كلهم عنده: (انصرفوا فإن تكن لى حاجة بعثت إليكم) قول من عنده ضجر وغضب باطن لحضورهما وتهمته للنساء فى استدعائهما فكيف يطابق هذا الفعل وهذا القول ما روى أن عائشة قالت: لما عين أبوها للصلاة إن أبى رجل رقيق فمر عمر وأين ذلك الحرص من هذا الاستعفاء والاستقالة؟ وهذا يوهم صحة ما تقوله الشيعة من أن صلاة أبى بكر كانت عن أمر عائشة وإن كنت لا أقول بذلك ولا أذهب إليه، إلا أن تأمل هذا الخبر ولمح مضمونه يوهم ذلك هذا كلامه وهو مصرح بإرادة النبى (صلى الله عليه وآله) الوصية إلى على (عليه السلام) وباستفادته من الخبر مع ذلك صحة ما تقوله الشيعة من أن صلاة أبى بكر كانت عن أمر عائشة، ثم يقول: أن لا يقول بذلك ولا يذهب إليه، وانظر إلى قوله: إن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) (انصرفوا) إلى أن قال: قول من عنده ضجر وغضب باطن لحضورهما وتهمته للنساء فى استدعائهم، ثم هو يقول برضا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بخلافتها ورضاه عن بنتيهما ومن يضجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويغضب من حضوره لثلا يسمع وصيته على شخص آخر ويتهم من أحضره كيف يأمره بالصلاة بالناس وكيف يرض بتخلفه من بعده على أمته، وكيف يكون راضيا على من أحضره، وهذا يدل على أن هذا الرجل وأشباهه يتركون العمل بأخبارهم إذا وافقت أقوال أئمتنا (عليهم السلام) ومذاهب أصحابنا، ويضربون عنها صفحا، ولولا ذلك لما قال بعد فهمه صحة قولنا من الخير أنه لا يقول به ولا يذهب إليه وهذه الطريقة بعينها هى التى أنكروا بها النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) مع روايتهم الكثير الوافر منه، وهى عين العصبية وإذا روى لهم ما يخالف مذهبنا وإن كان عمن يحكمون بنفسه تلقوه بالقبول، وأذعنوا له تمام الاذعان، ورضوا به غاية [صفحة ٥٦٢] الرضا، وذلك دليل ما نسبناه إليهم من تعمدهم ارتكاب الخطأ وترك الصواب، ولو أنهم تركوا التعصب والعناد وعملوا بما دل من أخبارهم على صحة قولنا إذن لارتفع الخلاف، وحصل الائتلاف فإنها كثيرة ومخالفتها ضعيف، ولو لم يكن من ضعفه إلا الخلاف فى صحته بيننا وبينهم بل بينهم فى بعضها والاتفاق على صحة الموافق منا ومنهم لكفى، فإن الاجتماع أقوى أسباب الترجيح وأوثق المرجحات عند جميع الأصوليين، بل عند جميع الأمة لا يشك فيه أحد لكنهم ارتكبوا خلاف التحقيق، وأخلدوا إلى الشك، ونبذوا اليقين فقامت منهم سوق الخلاف على ساق فالحاكم الله بيننا وبينهم يوم فصل القضاء. الثالثة اختلاف رواياتهم الواردة فى أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر بالصلاة لفظا ومضمونا بما يدل على كذبها وبطلانها واصطناعها ووجوب رفع اليد عنها، وفى رواية ابن أبى مليكة عن عائشة: أن بلالا لما نادى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة قال قولوا له: (فليقل لأبى بكر يصلى بالناس) وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد خرج يتهادى بين على (عليه السلام) والفضل بن العباس وأن أبا بكر أراد التنحى عن مقامه لما أحس برسول الله (صلى الله عليه وآله) فدفعه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأقامه مقامه، وقعد إلى جانبه فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر والناس يكبرون بتكبير أبي بكر، قالت: فصلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالناس [١٠٥١]. وفى الحديث المتقدم عن الأرقم عن ابن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر أبا بكر ثم عمر بمشورة عائشة، وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه تصريح بمخالفة عمر لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٥٦٣] حيث أمره بالتقدم فلم يتقدم وأبا بكر، وأن أبا بكر تقدم بعد نسخ أمره بالصلاة بأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عمر بها فكانت صلاته بأمر عمر لا بأمر النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا المعنى مما لم يلتفت إليه ابن أبى الحديد ولا لحظه، إما لعدم تفتن أو لإخفاء وكلا الخبرين دال على أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عزله من إمامة الصلاة وجعله مسمعا للناس التكبير، وهذا يدل على أنه لو أمر أبا بكر بالصلاة لما جاز عزله عنها لأنه يكون نسخا للأمر قبل تقضى زمان العلم به وهو غير مجوز عند العدلية منا ومن المعتزلة، فأخر الحديثين يعارض أولهما وكل منهما مخالف للآخر فى كيفية صدور الأمر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة خلف الرجل مع ما فى حديث الأرقم من النقص العظيم على الشيخين الذى بينه ابن

أبى الحديد وأوضحناه نحن وهو دليل واضح على كذب الخبرين. وفى الخبر الذى رواه الخصم بإسناده عن الزهرى عن أنس بن مالك قال: لما مرض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرضه الذى مات فيه أتاه بلال يؤذنه بالصلاة فقال بعد مرتين: (يا بلال قد أبلغت فمن شاء فليصل بالناس ومن شاء فليدع) قال: ورفعت الستور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فنظرنا إليه كأنه ورقة بيضاء عليه خميصه له فرجع إليه بلال فقال: (مروا أبا بكر فليصل بالناس) قال: رأيناه بعد ذلك [١٠٥٢] مخالفة للأولين فى كيفية صدور الأمر وفى عدم خروج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن أبا بكر أتم الصلاة بالناس، فإن صح الأولان بطل هذا، وإن صح هذا بطل الأولان لا محالة. وفى حديث عبد الله بن عمر أنه جاء ابن أم مكتوم فأذن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مرضه الذى مات فيه بالصلاة الأولى فلم يستطع أن يقوم من شدة المرض فقال له: (قل لأبى بكر يقيم للناس صلاتهم) وإن عائشة طلبت من النبى (صلى الله عليه وآله) إقالة أبيها من ذلك، وإن ابن أم مكتوم انتظر ما يكون من جواب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال له: (مر أبا بكر أن يقيم للناس صلواتهم) ولم يجب عائشة بشئ فنظرت عائشة إلى حفصة وأشارت إليها أن تسأله أن يأمر أباها فقالت: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو أمرت عمر فصنف رسول الله بيده وقال: (إنكن صويحبات يوسف) [١٠٥٣] مخالفة للجميع فى أن المؤذن للنبى (صلى الله عليه وآله) هو عبد الله بن أم مكتوم، وفى كيفية صدور الأمر ومخالفة المرأتين رسول الله حتى أغضبته وهذا الخبر أكذب الأخبار فى هذا الباب ومن أشد مخالفته للأخبار الأول قوله فى آخره: فكان أبو بكر يقيم الناس صلاتهم أياما حتى قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووجه المخالفة اشتغال تلك الأخبار على أن الأمر كان فى آخر مرض النبى (صلى الله عليه وآله)، وأنه إنما ثقل عن الصلاة فى آخر مرضه، واشتغال هذا على وقوع الأمر أوساط مرض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن النبى (صلى الله عليه وآله)، قد ثقل عن الصلاة فى المسجد قبل موته بأيام، وجهة أخرى وهى عدم ذكره خروج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وعزله أبا بكر فى شئ من الصلاة واشتغال السابقة على ذلك. وفى حديث الزهرى إن أول شكوى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى بيت ميمونة وأنه قال لعبد الله بن عتبة: (قل للناس فليصلوا) فلقى عمر فقال: صل بالناس فتقدم عمر فسمع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: (أليس هذا صوت عمر) قالوا نعم قال: (يا أبى الله ذلك والمسلمون فليصل بالناس أبو بكر) وفيه أن عائشة طلبت منه إقالة أبيها وراجعت فى ذلك مرتين أو ثلاثا فقال: (ليصل بالناس أبو بكر فإنكن صويحبات يوسف) [١٠٥٤] وهو مخالف للجميع ما تقدم فى جميع الوجوه فمن تأمل هذه الأخبار واختلافاتها، وما فيها من التعارض والتدافع القاضيين عليها باختلاق علم أنها مزورة مصنوعة، وتأكد عنده أن الصحيح ما رواه أصحابنا مما مضمونه أن عائشة وحفصة لما ثقل مرض النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أرسلتا إلى أبيهما تخبرانهما بذلك وهما خارج المدينة فى جيش أسامة فدخلتا المدينة ليلا- ومعهما أبو عبيدة بعد أن ذكروا لأسامة ما أذن لهم لأجله أن يدخلوا وأمرهم أن يخفوا أنفسهم لئلا يرجع غيرهم من الجيش، وأنهم إن عوفى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) رجعوا إلى معسكرهم وإن حدث به حدث عرفوه حتى يدخل فيما يدخل فيه الناس، فلما كان وقت الصلاة أرسلت عائشة إلى أبيها تأمره أن يتقدم إلى المحراب وأنها تأمر بلالا أن يأمر الناس بالصلاة خلفه لتوهم الناس أن ذلك عن أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيتم ما دبوا من الحيلة، وأن بلالا لما أتى يؤذن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة قالت: لبلال إن رسول الله قد ثقل ورأسه فى حجر على (عليه السلام) فمر أبا بكر ليصلى بالناس فلما رأت حفصة ذلك قالت: مر عمر ليصلى بالناس، فسمع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك منهما فقال: (إنكن كصويحبات يوسف) فأغمى عليه فخرج بلال وهو يظن أن قول عائشة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: للناس صلوا خلف أبى بكر فتمت الشبهة، فلما أفاق النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وسمع تكبير أبى بكر خرج متحاملًا- يتهادى بين [صفحة ٥٦٦] على والفضل بن العباس لتلافى الأمر وإزالة الشبهة فعزل أبا بكر ونحاه قصدا لذلك فما زالت الشبهة ولا ذهبت. وقد ذكر ابن أبى الحديد عن بعض أصحابه وهو شيخه أبو يعقوب يوسف بن إسماعيل اللمعانى أن رجوع أبى بكر من جيش أسامة كان بإرسال عائشة إليه بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يموت وأن خروج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى تلك الحال لما ذكرناه من قصده عزل أبى بكر عن الصلاة لئلا تكون شبهة له فى

دعوى الخلافة فما تم له ما أراد، ويصدق ذلك ما ورد فى رواياتهم المتقدمة لقد أقر الرجل المزبور بأن جملة من محدثيهم قائلون أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نحى أبا بكر وصلى بالناس، وقال فى موضع من كتابه: ثم جرى حديث صلاة أبا بكر بالناس فترجم الشيعة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يأمر بذلك، وأنه إنما صلى بالناس عن أمر عائشة ابنته، وأن رسول الله خرج متحاملًا وهو مثقل فنحاه عن المحراب وزعم معظم المحدثين أن ذلك كان عن أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقوله، ثم اختلفوا فمنهم من قال نحاه وصلى هو بالناس، ومنهم من قال: بل ائتم بأبى بكر كسائر الناس، ومنهم من قال كان الناس يصلون بصلاة أبا بكر وأبو بكر يصلى بصلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [١٠٥٥] انتهى. قلت أما القول الأول فهو موافق لقول الشيعة ومن المحال أن يأمر النبى (صلى الله عليه وآله) أبا بكر بالصلاة ثم يخرج متحاملًا لينحيه ويعزله بل المعروف أن فعله هذا يدل على أن صلاة أبا بكر ليست عن أمره، وأنه إنما خرج على تلك الحال لإزالة الشبهة كما ذكرناه أولاً، ويدل خروجه أيضاً [صفحة ٥٦٧] على الحال المذكورة على أن فى نفسه غضبا شديدا من فعل الرجل ومن أمره لتقدم. وأما الثالث فهو أيضا موافق لنا فى عزل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أبا بكر عن الإمامة وجعله مبلغا يبلغ الناس التكبير للركوع والسجود، إذ لا يجوز أن يكون فى الصلاة إمامان، فهو راجع إلى القول الأول فلم يبق إلا الثانى وهو مع ضعفه لمخالفته اتفاق معظم الأمة وقله القائل به لا يوافق شيئا من رواياتهم، فكيف يصح الاعتماد على هذه الروايات والأقوال مع ما سمعته فيها من الاختلاف؟ ومن أين يحصل الظن فضلا عن القطع بصحة دعوى القوم أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر أبا بكر بالصلاة وحال رواياتهم التى استندوا إليها فيها وأقوالهم ما رأيت؟ فلا شك أنها بملاحظة الجهات الثلاث المذكورة تكون واضحة البطلان، منهدمه الأركان، على أن بعض المصنفين قد نقل عن كثير من أهل الرواية علماء المعتزلة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما ثقل جاء بلال ليؤذنه بالصلاة فقالت عائشة: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثقل قد أغمى عليه فلا تؤذه، وقل لأبى بكر فليصل بالناس فخرج إليه فأخبره، فتقدم فسمع النبى (صلى الله عليه وآله) صوته فقال: (ما هذا) فقالت عائشة أنا أمرت أبا بكر أن يصلى بالناس، فقال: (إنكن صويحات يوسف) وأخذ بيد على يتوكأ عليه فخرج وأخرج أبا بكر من الصلاة وصلى بالناس ومات من يومه وهذه الرواية توافق مضمون القصة وتطابق خروج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) متحاملًا فى حال شدة المرض، وهى مبطله لدعواهم ويشهد لصحتها ما رواه ابن أبى الحديد عن شيخه من أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما روى قال: (ليصل بهم أحدهم) ولم يعين وكانت صلاة الصبح فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٥٦٨] وهو فى آخر رمق يتهدى بين على والفضل بن العباس حتى قام فى المحرب كما ورد فى الخبر ثم دخل فمات ارتفاع الضحى هذا كلامه، وقد سمعت السابق منه وقد ذكر ابن أبى الحديد أن هذا الشيخ كان شديد الاعتزال ولم يكن يتشيع [١٠٥٦] وهذا القول دال أيضا على بطلان ما قاله: إن أبا بكر صلى بالناس قبل موت النبى (صلى الله عليه وآله) بيومين، فهذا حال صلاته وقد سمعت ما فيها من الكلام وبلغت إن شاء الله تعالى فى إبطالها غاية المرام. واعلم أنه ليس مرادنا من إقامة الدليل على بطلان ما ادعوا من كون صلاة الرجل عن أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنها لو صحت أنها بأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأوجب ذلك الإمامة أو كانت معارضة للنصوص الواردة على إمامة على (عليه السلام)، وإنما مرادنا توضيح بطلان تلك الدعوى بالدليل، وبيان أن من تمسكوا بها واعتمدوا عليها تمسكوا بغير متمسك واعتمدوا على غير معتمد لكنهم شبهوا بها على ضعف العقول، وناقصى الروية، وشيدها من نصب العداوة لأهل البيت، ورام التوصل إلى اغتصاب مقامهم، ولو أن ذلك كان صحيحا لم يقتض نصا على إمامة الرجل لأن النبى (صلى الله عليه وآله) وأهله أمر جماعة كثيرة من أصحابه يصلون بالناس فأمر تارة على المشايخ الثلاثة وغيرهم أبا عبيدة، وأخرى عمرو بن العاص، وخالد بن الوليد وتارة عليهم وعلى أبى عبيدة معهم أسامة بن زيد وصلوا خلفهم، واستخلف على المدينة فى غزواته وسفره رجلا- من أصحابه كابن أم مكتوم وغيره، واستخلف فى غزوة تبوك عليها أمير المؤمنين، واستخلف على مكة عتاب بن أسيد الأموى يصلى بالناس، وغير هؤلاء ممن استعملهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) على [صفحة ٥٦٩] السرايا وعلى البلدان ولم يجعل أحد من مخالفينا صلاة أحد من أولئك بالناس نصا على إمامته ولا مومية إليها، بل ولا يجعلون لواحد منهم فضلا بها ولا يذكرونه بها فى مدح

ولا تشرىف، فما الفارق بين صلاة أبى بكر بالناس لو صح أنها بأمر الرسول (صلى الله عليه وآله) وبين صلاة أولئك المذكورين، على أن الخصوم قد رووا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى خلف عبد الرحمن بن عوف حيث انتهى (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى محل، وعبد الرحمن يصلى بقوم هناك [١٠٥٧] وهذا أعظم منزلة من صلاة أبى بكر بالناس بأمره (صلى الله عليه وآله) وما رأينا عمر ولا غيره جعلوا لعبد الرحمن خلافة بهذا فكيف أوجبت صلاة الإشارة إلى أبى بكر بالخلافة فإن تقع من النصوص الواردة فى استخلاف أمير المؤمنين (عليه السلام)؟ ومن أى وجه تقوى على معارضتها؟ هذا كله مع جواز أن يكون التقدم لأبى بكر ما لم يكن على حاضر أو متمكنا من الحضور، ومن المتفق عليه أن عليا (عليه السلام) لم يكن حاضر المسجد وكان مشغولا بتمريض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يفارقه، خصوصا فى ذلك الوقت الذى ثقل فيه حاله كما يدل عليه ما فى الروايات من أن النبى (صلى الله عليه وآله) خرج يتوكأ عليه وعلى الفضل بن العباس، فصرحت الروايات لو صحت بأن أبى بكر لم يأمر بالتقدم على علي (عليه السلام) لأنه مع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيختص جواز تقديمه بما إذا لم يكن علي (عليه السلام) حاضرا كما أن تأمير النبى (صلى الله عليه وآله) الأمراء على الجيوش إذا لم يكن علي (عليه السلام) معهم فإذا كان معهم كان هو الأمير من قبله (صلى الله عليه وآله وسلم) على الكل، وهذا على مجاراة الخصم وجه جامع تزول به المعارضة بين النصين لو صحت المعارضة، والكل - بعون الله وتسديده - [صفحة ٥٧٠] ظاهر واضح والشك فيه زائل، والحمد لله على سلوك طريق الصواب.

فى النص على إمامة العترة المحمدية

إشاره

لا يخفى أن المسألة الأولى كانت بعد الفصل الثانى مباشرة. فى النص على إمامة العترة المحمدية وينبغى أولا بيان معنى العترة ومن يطلق عليه هذا اللفظ من هذه الأمة على الحقيقة فنقول: قال الشهاب الفيومى فى المصباح المنير: العترة نسل الإنسان، قال الأزهرى: وروى ثعلب عن ابن الأعرابى: إن العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعرف العرب من العترة غير ذلك، ويقال: رهطه الأذنون ويقال: أقرباؤه وعليه قول ابن السكيت: العترة والرهط بمعنى ورهط الرجل قومه وقبيلته الأقربون انتهى وقد اختلفوا فى عدد الرهط فقال الأكثر: هو ما دون عشرة من الرجال ليس فيهم امرأة وهو قول أبى زيد، وقيل: من سبعة إلى عشرة وقيل ما فوق العشرة إلى الأربعين وهو قول الأصمعى ونقله ابن فارس، وقيل: هو بمعنى العشيرة وهو المنقول عن ابن السكيت وقريب منه على تأويل قول ثعلب ذكر هذه الأقوال جميعها فى المصباح [١٠٥٨] فعلى ما قال الأزهرى وابن الأعرابى فى معنى العترة فالأمر ظاهر أن عترة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ذريته من فاطمة (عليها السلام) وعلى ما قيل أن العترة هى الرهط فعلى جميع الأقوال فى معنى الرهط تختص العترة ببني هاشم حتى على قول ابن السكيت، لأن أقرب الناس إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بنو هاشم فهم قومه وعشيرته الأقربون على الحقيقة دون باقى بطون قريش فما سواهم، إنما يقال له عترة النبى (صلى الله عليه وآله) على طريق المجاز والتوسع فى الألفاظ أو بالنسبة إلى الأبعد كالقريش بالنسبة إلى باقى بطون مضر، وكالمضرى بالنسبة إلى الربيعى والأيدى، وكالزبارى بالنسبة إلى القحطاني، وقد قال المعتزلى ذلك واعترف به قال: وعترة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٥٧١] الله عليه وآله وسلم) أهله الأذنون ونسله، وليس بصحيح قول من قال إنهم رهطه وإن بعدوا، وإنما قال أبو بكر يوم السقيفة أو بعده: نحن عترة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبيضته التى تفقأت عنه، على طريق المجاز لأنهم بالنسبة إلى الأنصار عترة له لا فى الحقيقة، ألا ترى أن العدناني يفاخر القحطاني، فيقول أنا ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليس يعنى أنه ابن عمه على الحقيقة وإنما هو بالإضافة إلى القحطاني ابن عمه [١٠٥٩] انتهى. وحكى أحمد بن يحيى الشيباني عن محمد بن عبد الجبار عن أبى العباس ثعلب عن ابن الأعرابى: إن العترة ولد الضب وذريته من صلبه ولذلك سميت ذرية محمد (صلى الله عليه وآله) من على وفاطمة (عليهم السلام) عترة محمد قال ثعلب: فقلت لابن الأعرابى:

فما معنى قول أبى بكر فى السقيفة: نحن عتره رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: فإن قال أراد بلدته وبيضته وعتره محمد (صلى الله عليه وآله) ولد فاطمة [١٠٦٠] انتهى. قلت: ويؤيد ذلك أن عليا (عليه السلام) لما احتج على أبى بكر وأصحابه بالقرابة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث احتجوا هم بها على الأنصار لم يجيبوه بأنا وإياك جمعيا عتره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا مزية لك علينا فى ذلك بل سلموا له القرابة دونهم وأجابوه بغير ذلك من الأعداء كحدائث السن وغير ذلك مما تقدم فى الرواية، وهو ظاهر إن لم يكن صريحا فى أن المعروف عند العرب بحيث لا ينكر أن العتره هم الأذنون من الرجل نسبا والأشدون به نوطا دون الأبعد فى النسب وإن كانوا من القبيلة والعشيرة، وأن إطلاق لفظ العتره على غيرهم إنما هو على [صفحة ٥٧٢] ضرب من المجاز فعتره النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هم الأقربون منه وشيخه، والأذنون منه نسبا، من بنى هاشم دون غيرهم من قريش، هذا باعتبار اللغة العربية، وأما باعتبار العرف الشرعى فإن العتره هم أمير المؤمنين (عليه السلام) وفاطمة وولدهما الحسن والحسين والأئمة من ذرية الحسين (عليهم السلام) قال ابن أبى الحديد: وقد بين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عترته من هى لما قال: (إنى تارك فيكم الثقلين) فقال: (عترتى أهل بيتى) وبين من أهل بيته حين طرح عليهم كساء وقال حين نزلت: [إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس]: (اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب الرجس عنهم) فإن قلت: فمن هى العتره التى عنها أمير المؤمنين بهذا الكلام قلت: نفسه ووالده والأصل فى الحقيقة نفسه، لأن ولديه تابعان له ونسبتهما إليه نسبة الكواكب المضيئة مع طلوع الشمس المشرقة، وقد نبه النبى (صلى الله عليه وآله) على ذلك بقوله: (وأبوهما خير منهما) [١٠٦١] انتهى. قلت عنى المعتزلى بالكلام قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الخطبة التى هذا الكلام من جملة شرحها: (وكيف تعمهون وفيكم عتره نبيكم) وأما البيت فسأتى بيانه فى موضعه إن شاء الله تعالى. وقال فى الصواعق: المراد باهل البيت والآل وذوى القربى فى كل ما جاء فى فضلهم مؤمنو بنى هاشم والمطلب وكان الثلاثة العتره فالألفاظ الأربعة بمعنى واحد. قلت لعمرى إن الألفاظ الأربعة بمعنى واحد، لكن ليس المراد منها إلا عليا وفاطمة وابنيهما كما قال به أكثر القوم من المتقدمين والمتأخرين كأبى عامر [صفحة ٥٧٣] الشعبى ويحيى بن يعمر وابن الأعرابى ومحمد بن طلحة الشافعى وظاهر الحسن البصرى، ويشهد لذلك ما روى أهل الصحاح ممن لا ينكر روايتهم معتزلى ولا أشعري وهم الطبرانى وابن أبى حاتم وابن مردويه وأبو الحسن البغوى فى تفسيره عن ابن عباس أنه لما نزلت: [قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى] [١٠٦٢] قالوا: يا رسول الله من قرابتك الذين نزلت فيهم الآية قال: (على وفاطمة وابناهما) ولفظ البغوى من هؤلاء الذين أمرنا الله بمودتهم قال: (على الخ) وغيره سأتى على كثرته وهو مبطل لما قاله ابن حجر وما قال غيره مما يخالف ما ذكرناه. وروى الديلمى عن ابن أبى سعيد أنه يعنى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (اشتد غضب الله على من آذانى فى عترتى) [١٠٦٣] وروى أبو داود الطيالسى عن عبد الرحمن بن عوف (وأوصيكم بعترتى خيرا وأن موعدكم الحوض) فالمعنى بهذا على (عليه السلام) وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام)، وقد صح فى أخبارهم أن الحسن والحسين ذرية رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبنوه لصلبه وقد تقدم أن العتره ذرية الرجل وعقبه من صلب. فمن ذلك ما رواه الطبرانى مرفوعا عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله جعل ذرية كل نبى من صلبه وجعل ذريته فى صلب على بن أبى طالب) [١٠٦٤] وأخرج الطبرانى وغيره أنه (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٥٧٤] وسلم) قال: (كل بنى أم يتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة فأنا وليهم وأنا عصبتهم) [١٠٦٥]. قال محمد الصبان الشافعى فى إسعاف الراغبين وفى رواية صحيحة (كل بنى أنتى عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة فإنى أنا أبوهم وعصبتهم) [١٠٦٦] إلى غير ذلك مما يدل على أن ذرية الحسين عتره النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والبيهقى وآخرون عنه (صلى الله عليه وآله) (المهدى من عترتى) [١٠٦٧] وما أخرجه أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه عن النبى (صلى الله عليه وآله): (لو لم يبق من الدهر إلا- يوم لبعث الله فيه رجلا- من عترتى يملأها عدلا كما ملئت جورا) [١٠٦٨] وأخرج الحاكم فى صحيحه عنه (صلى الله عليه وآله): (يحل بأمى فى آخر الزمان بلاء شديد من سلطانهم لم يسمع ببلاء أشد منه حتى لا يجد الرجل ملجأ فيبعث الله رجلا من عترتى أهل بيتى يملأ الأرض قسطا وعدلا) [١٠٦٩] الخبر. وأخرج أبو نعيم عنه (صلى الله عليه وآله): (ليبعثن الله رجلا من عترتى أفرق

الثنايا أجلا الجبهة يملأ الأرض عدلا يفيض المال فيضا) [١٠٧٠]. [صفحة ٥٧٥] وأخرج أحمد والماوردي أنه (صلى الله عليه وآله) قال: (أبشروا بالمهدى رجل من قريش من عترتى يخرج فى اختلاف من الناس وزلزالاً فيملأ الأرض عدلا وقسطا) [١٠٧١] الخبر إلى غير ذلك وكل هذه الأخبار مصرحة بأن المهدى من عترته رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمهدى من ذرية الحسين (عليه السلام) كما سنبينه، فيكون ذرية الحسين من عترته رسول الله (صلى الله عليه وآله) وذوى قرباه وأهل بيته وآله، وبهذا يبطل ما ذكره المعتزلى من اختصاص العتره بعلى (عليه السلام) والحسن والحسين، نعم إن أريد أنهم الأصل فى العتره والأئمة بعدهم تابعون لهم فى ذلك كان صحيحا لا إشكال فيه، لأن وصلتهم بالنبي (صلى الله عليه وآله) بسبب أولئك الكرام صلوات الله عليهم أجمعين. والإمامه يختص بها العتره بهذا المعنى الخاص لا بما يفيد أصل اللغة العربية فيختص بها أطائب عتره على (عليه السلام) وأبرار ذريته، لأن هؤلاء هم عتره النبي (صلى الله عليه وآله) شرعا كما ذكرناه، وقد أشار أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى هذا فى خطبه رواها المعتزلى عن شيخه الجاحظ عن أبى عبيده وهى طويله ومحل الاستدلال منها قوله (عليه السلام): (ألا- إن أبرار عترتى، وأطائب أرومتى، أحلم الناس صغارا، وأعلم الناس كبارا ألا- وإنا أهل بيت من علم الله علمنا، وبحكم الله حكمنا، ومن قول صادق سمعنا فإن تتبعوا آثارنا تهتدوا ببصائرنا) الخطبة [١٠٧٢] حيث جعل الاقتداء بهم كالاقتداء ورتب عليه الاهتداء، وهذا الكلام مشير إلى أهل الطهاره والعلم الغزير والحلم الواسع من ذريته (عليه السلام)، ولم يكن [صفحة ٥٧٦] بهذا الوصف إلا أئمتنا المعروفون ذرية الحسين (عليهم السلام)، لأنهم تميزوا عن جميع الذرية المحمدية والسلالة الحيدرية بغزارة العلم وسعة الحلم، وصحة اليقين، وصدق النبئه، والزهد فى الدنيا، شهد بذلك هم أولياؤهم وأعداؤهم ومن قال بإمامتهم ومن لم يقل بها، هذا دليل واضح على صحة مذهب الإمامية من أصحابنا ومبطل لما سواه من مذاهب فرق الشيعة وغيرهم، فالأئمة الأحد عشر من ذرية أمير المؤمنين هم العتره بالمعنى الخاص، فما ورد من النصوص الدالة على إمامه العتره فهو مختص بهم دون غيرهم من باقى الذرية، وكما يختص بهم ما ورد من النص على العتره كذلك يختص بهم ما ورد من النص على ذوى القربى وأهل البيت والآل بالمعنى الخاص لاتفاق الألفاظ الأربعة فى المعنى كما سمعت، والذي يدل على أن العتره بالمعنى الأخص مختص بالأئمة دون سائر ذرية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ما رواه ابن أبى الحديد عن حليه الأولياء فيما تقدم من قول النبي (صلى الله عليه وآله) وليقتد بالأئمة من بعدى فإنهم عترتى خلقوا من طينتى) الخبر فإنه صريح فى أن العتره هم الأئمة وأن الأئمة هم العتره، وأن من ليس من العتره ليس بإمام، ومن ليس بإمام ليس من العتره لإفادته الحمل ذلك لأنه فى القضية المذكورة بمعنى حمل الشئ على الآخر على أنه هو هو لا الحمل المشهور ومثله قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث الثقلين (كتاب الله وعترتى أهل بيتى) لمعوميه أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يأمر الأمة بالتمسك إلا بمن كان من الذرية معروفا بالطهاره والعلم والزهد والورع، معلوما بملازمة القرآن، غير مخالف لأحكامه ولا صادف عنه إلى غيره من رأى أو قياس أو غير ذلك، ولا يكون كذلك إلا من اجتبه الله وهده وسدده وأيده، وهذه صفة الإمام على ما يقول أصحابنا، وليس كل الذرية الفاطمية على الوصف لأن منهم من قاصر العلم، ومنهم من لا علم له، ومنهم من ليس مرضيا مذهبه ولا محمودا هديه، فليس يجوز أن [صفحة ٥٧٧] يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بمثل هؤلاء، ولما كان العتره يختص بها من أمر النبي (صلى الله عليه وآله) وآله بالتمسك به، وهو يختص بمن جمع أوصاف الإمامه كان الأئمة هم العتره والعتره هم الأئمة، وهم أهل البيت أيضا، ويدل عليه أيضا قول أمير المؤمنين فى الخطبة التى قدمنا ذكرها: (فإنه لما قبض الله نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) قلنا نحن أهله وورثته وعترته) [١٠٧٣] لظهور أنه (عليه السلام) لا يريد باستحقاق الإمامه وخلافه النبي (صلى الله عليه وآله) إلا نفسه وولديه دون باقى بنى هاشم كأخيه عقيل وغيره، وسيأتى فى ذكر النصوص ما يعاضد هذا الدليل ويزيد هذا المعنى توضيحا وبيانا، وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى المهدى (رجلا- من عترتى) يعنى أنه من الأئمة، لأننا نقول إنه خاتمهم وتمام عدتهم فلا نقض علينا به إذ ليس يتعين أن المراد به رجلا من ذريتى، لأن المعنى الأول يقتضيه فصح من هذا أن كلما ورد من النصوص القرآنية والنبويه الدالة على إمامه العتره أو ذوى القربى أو أهل البيت أو الآل أو وجوب مودتهم أو التمسك بهم أو عصمتهم عن مقارفة الذنوب فيراد بهم الأئمة (عليهم

(السلام) فهو شامل لهم بالتبعية وإن كان موردها فى أمير المؤمنين (عليه السلام) والحسنين بالأصالة للمماثلة للحاصلة والمشابهة الصحيحة، وسيأتى للفظ ذوى القربى وأهل البيت والآل زيادة توضيح وتصريح فى ذكر الأدلة إن شاء الله بما يزيد شبهات المشبهين فترقب. إذا تقرر هذا فلنذكر النصوص على العترة، واعلم أنها أنواع. فمنها ما ورد بلفظ الإمامة وما ورد بلفظ التمسك ومنها ما ورد بلفظ السيادة، ومنها ما ورد بلفظ المودة والمحبة وغير ذلك، وسنذكرها مفصلة. [صفحة ٥٧٨] فما ورد بلفظ الإمامة الحديث المتقدم عن الحلية وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (من سره أن يحيى حياتى ويموت مماتى ويسكن جنه عدن التى غرسها ربى فليوال عليا من بعدى وليوال وليه وليقتد بالأئمة من بعدى فإنهم عترتى، خلقوا من فاضل طينتى، ورزقوا فهما وعلموا فويل للمكذبين من أمتى القاطعين فيهم صلتى لا أنالهم الله شفاعتى وهذا الخبر صريح فى النص على إمامة العترة الطاهرة بما لا مزيد عليه من الصراحة وذلك من وجوه. الأول إيجابه الاقتداء بهم ولا يجب الاقتداء عينا إلا بالإمام. الثانى تسميتهم أئمة وهو أصرح الألفاظ فى الإمامة العامة، إذ من المعلوم أنه لا- يريد هنا مطلق الأئمة كإمام الجماعة وإمام الحاج وأمراء البلدان والجيوش والفقهاء ولا يحتمل كلامه ذلك لأن وصفهم بأنهم عترته وما بعده من الأوصاف موجب لإخراج المذكورين منهم، ويخصص الأئمة بالخلفاء المستحقين لمقامه. الثالث خلقهم من فاضل طينته فإنه يدل على الوصلة التامة والمماثلة الخاصة كما ذكرنا سابقا فى خلق على من نور النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك يقتضى كونهم قائمين مقامه وحالين فى منزلته وحيث امتنعت فيهم النبوة لختمها به فهم قائمون مقامه فى الإمامة فيكونون خلفاءه على الأمة. الرابع قوله: (رزقوا فهما وعلموا) فإنه مصرح بأنهم كانوا مستحقين للإمامة لأن الله اختصهم بالفهم والعلم فهم أحق بمنصب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأولى بخلافته ممن ليس له هذه الصفة وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز لمن يجهل شيئا من أمر الأمة فى دينهم أن يكون إماما وهو حقيقة قول أصحابنا ونصه. [صفحة ٥٧٩] الخامس قوله: (فويل للمكذبين من أمتى) الخ فإنه صريح فى أن من كذب بإمامتهم فقد استحق الويل وقطع صلة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان أهلا لحرمان الشفاعة والخلود فى الهاوية، فهو فى مقابلة المقتدى فإنه مستحق لأن يحيى حياة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ويموت مماتيه ويدخل جنه عدن التى غرسها ربه وأى نص أصرح من هذا النص فى الإمامة لولا تنكب القوم الطريق وسلوكهم فى المضيق. ومنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) للحسن والحسين (عليهما السلام): (أنتم الإمامان ولأمكما الشفاعة) فى حديث رواه فى المناقب مختصر مناقب الحافظ أبى عبد الله محمد بن يوسف البلخى الشافعى نقلا من مسند أحمد بن حنبل [١٠٧٤] وهو صريح فى المطلوب لا يحتاج إلى بيان.

حديث الثقلين

وما ورد بلفظ التمسك الخبر المتواتر وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى خطبته: (أيها الناس إنما أنا بشر مثلكم يوشك أن يأتينى رسول ربى فأجيب، وإنى تارك فيكم ثقلين كتاب الله فيه الهدى والنور فتمسكوا بكتاب الله عز وجل وخذوا به وأهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى) وفى رواية: (إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى) والروايتان بهذا اللفظ لمسلم بن الحجاج القشيري فى صحيحه [١٠٧٥] وأما لفظ أحمد بن حنبل فهذا: (إنى أوشك أن أدعى فأجيب وإنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتى أهل بيتى وإن اللطيف الخبير أخبرنى أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض فانظروا بما تخلفونى فيهما) [١٠٧٦] ولفظ ابن أبى [صفحة ٥٨٠] الحديد: (خلفت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى حبلان ممدودان من السماء إلى الأرض لا يفترقان حتى يردا على الحوض) وفى رواية: (قد خلفت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى كتاب الله وأهل بيتى) إلى تمام الأول وفيه زيادة (حوضى ما بين بصرى وصنعاء عدد آيته عدد النجوم إن الله مسائلكم كيف خلفتمونى فى كتابه وأهل بيتى) وهذا اللفظ للزهري وذكره فى حديث الغدير وهذا الخبر على اختلاف لفظ رواته صريح فى النص على العترة بالإمامة وإنه (صلى الله عليه وآله وسلم) عهد بذلك إلى الناس حين تحقق دنو انتقاله من الدنيا إلى الرفيق الأعلى، ألا ترى إلى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (يوشك أن يأتينى رسول ربى) و (أوشك أن أدعى فأجيب) فإنه مشعر

بذلك ومنبه لهم على قرب رحيله عنهم، لأن أوشك فعل معناه المقاربة ومشاركة الأمر، وأصرح منه فى ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية أبى الفتوح أسعد بن أبى الفضائل فى كتابه الموجز فى فضل الخلفاء الأربعة: (أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لن يعمر نبى إلا نصف عمر النبى الذى كان قبله، وإني لأظن بأنى أدعى فأجيب) الخبر [١٠٧٧] فأوصاهم بالتمسك بالكتاب والعترة، ولا معنى للتمسك إلا الأخذ بأحكامهما والرجوع إليها عند الاختلاف، فهذا معنى الإمامة، فالكتاب الإمام الصامت، والعترة الإمام الناطق، كل منهما يصدق صاحبه، فلا يجوز لأحد مخالفة واحد منهما وبين (صلى الله عليه وآله) أن التمسك بهما عاصم من الضلالة ومخالفتها موجبة للهلاك، وصرح بأنهما حبلان ممدودان من السماء إلى الأرض، فهما وصله بين الله وبين خلقه، من اقتدى بهما توصل إلى مرضاة الله، ومن تركهما باء بسخط من الله، إذ لا سبب إلى الله بعد [صفحة ٥٨١] النبى (صلى الله عليه وآله) غيرهما، فأى دليل على الإمامة ووجوب الطاعة وتحريم عصيان العترة أدل من هذا وبه يبطل قول من قال: إن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يوص، أفليست هذه وصية صريحة وإيجاب طاعة للعترة على الناس ظاهرا، فأبلغ شاهد من هذا يريد منا الخصوم كابن أبى الحديد وأشباهه من المنكرين النص وتأمل إلى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (أذكركم الله فى أهل بيتي) ويكررها ثلاثا وقوله: (فانظروا كيف تخلفوني فيهما) وقوله: (إن الله مسائلكم كيف خلفتموني فى كتابه وأهل بيتي) فإنك تجده صريحا فى التوصية بطاعتهم، والانتقاد لأمرهم، وتحريم مخالفتهم، والتعهد عليها بأعظم القول، وأبلغ الوصية، افترى الوصية بالإمامة تحتاج إلى أكثر من هذا اللفظ أو تزيد على هذا القول حتى يقال: إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يوص إلى أحد بعينه بعد إقرارهم بصدور هذا الكلام عنه (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وفى قوله: (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يفترقان حتى يراد على الحوض) إيماء بل دلالة على بقاء الإمامة واستمرارها إلى انقضاء زمان التكليف، وإنها لا تنقطع وقد بين هذا فى مقدمة الكتاب بأحسن بيان. واعلم إنما أبطلت دلالة هذه الأدلة على الإمامة عند المخالفين، وقالوا: لا وصية ولا نص من النبى (صلى الله عليه وآله) على أحد بعينه، مع وضوحها وكونهم ذوى فطن شبهة خلافة الثلاثة وتقدمهم ووثوقهم فى الصحابة على جهل وتقليد واتباعهم السواد الأعظم فقابلوا الصريح فى خلافهم بالأغراض ونظروا إليه نظرا اغماض فقد لعمرى تركوا الحق وسفهاوا الهدى [ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد ثبوتا].

الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة

وما ورد بلفظ السيادة الحديث المتواتر وهو قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) للحسن والحسين: (هما سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير [صفحة ٥٨٢] منهما) [١٠٧٨] وفى بعض الروايات بصورة الخطاب (أنتما سيدا شباب أهل الجنة وأبوكما خير منكما) [١٠٧٩] ولفظ المسند لأحمد بن حنبل عن حذيفة بن اليمان: (إن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وفاطمة سيدة نساء العالمين) [١٠٨٠] فلفظ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة متفق عليه وقد تقدم من البيان إن السيادة بمعنى الرئاسة والطاعة كما يقال: فلان سيد بنى فلان يعنى رئيسهم المطاع فيهم وأكرمهم، وأصل السيادة الملك، ومنه سمي مالك العبد سيده، وسمى الزوج سيذا للمرأة لأنه يملك أمرها، ثم استعمل اللفظ فى المجد والشرف، كل ذا نص عليه أهل اللغة، وبالجملة فالسيد إذا أطلق فى العرف العام من دون قرينة دل على الرئاسة والمجد والشرف وإذا أطلق شرعا ولم تكن ثمة قرينة تعين أحد معانيه فإنه يفهم منه مالك الأمر الذى تجب طاعته، فلما كان الحسن والحسين سيدى شباب أهل الجنة كان معنى ذلك أنهما أشرف أهل الجنة، ولا يجوز أن يكونا أشرف أهل الجنة وهما فى الدنيا مشروفان، بل يجب أن يكونا فى الدنيا هما الرئيسان المطاعان ليحصل لهما الشرف العالى بعد أبويهما محمد وعلى صلوات الله عليهما وآلهما، فهذا القول من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيهما إظهارا لإمامتهما إذ لا يكون سيد فى الجنة إلا - وهو السيد فى الدنيا ويشهد لذلك صريحا قول النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث ذكره كثير من المحدثين ورواه المعتزلى فى شرحه (سادة أهل المحشر سادة أهل الدنيا أنا وعلى وحسن وحسين وحمزة وجعفر) [١٠٨١] فقد ثبت بهذا الحديث أن الحسن والحسين سيدا أهل الدنيا كما [صفحة ٥٨٣] أنهما سيدا أهل الجنة فيكونان الرئيسين الذين تجب طاعتهم. فإن قيل: لفظ

السيادة لا يدل على ملك الأمر والرئاسة فى هذا الحديث وإنما يدل على المجد والشرف فيستفاد منه الأفضلية فقط، لأن حمزة وجعفر ليسا عندكم بإمامين، وقد أثبت لهما النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) السيادة فلو كان المراد بها هنا الإمامة لأخرجهما النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منها لأنه لازم على قولكم وحيث لم يخرجهما وجب أن يكون أراد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالسيادة هنا الأفضلية دون الرئاسة العامة. قلنا: إنا قد بينا أن لفظ السيادة له معان متعددة وأن الأصل فيه ملك الأمر، وأنه إذا أطلق بدون قرينة انصرف إلى هذا المعنى، وإن قامت قرينة على بعض معانيه انصرف إليه بسببها، فالقرينة هنا فى حمزة وجعفر المعينة لإرادة المجد والشرف من سيادتهما قائمة وهى الاتفاق الحاصل من الأمة على أنهما ليسا بإمامين فتصرف السيادة المنسوبة إليهما إلى الأفضلية تقديمًا للدليل القاطع على الظاهر وذلك بخلاف الحسن والحسين فإن جميع الشيعة يقولون بإمامتهما من جهة النص وقوم من الصحابة والتابعين قائلون بها فلا قرينة تصرف معنى السيادة فيهما إلى غير الرئاسة العامة التى هى بمعنى الإمامة. وقولك: يلزم على قولكم أن السيادة بمعنى الإمامة إخراج حمزة وجعفر منها لأنهما ليسا بإمامين عندكم. قلنا لا يلزم ذلك فإنه غاية الأمر لزوم استعمال اللفظ المشترك فى كلا- معنييه على قولنا ولا بأس به فقد أجازته جملة من الأصوليين ويشهد لصحته وروده فى القرآن الكريم قال الله تعالى: [هو الذى يصلى عليكم وملائكته] قوله تعالى: [إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه [صفحة ٥٨٤] وسلموا تسليمًا] [١٠٨٢] فجمع فى اللفظ بين صلاة الله وهى الرحمة وبين صلاة الملائكة وهى الاستغفار واستعمل اللفظ فيهما معا على اختلافهما فزال ال-إيراد ثم يقال ويلزم على قولك أيضا ما نريده لأننا نوجب الإمامة للأفضل ويفهم من كلام قوم من العامة القرب إلى اختيار ذلك فإذا كان الحسنان أفضل الناس وجبت لهما الإمامة وكان الخبر نصا على إمامتهما، وما ذكره المعتزلة من جواز تقديم المفضول على الأفضل قد أبطلناه فيما سبق، ثم إن الخبر نص فى أفضلية أمير المؤمنين والحسين وحمزة وجعفر على جميع الصحابة ومن بعدهم وبذلك قال ابن أبى الحديد وجمع كثير من أصحابه والمعتزلة كجعفر بن مبشر وبشر بن المعتمر وأبى موسى وسائر قد ماء البغداديين من المعتزلة، وأبى القاسم البلخي وأبى الحسين الخياط وهو شيخ المتأخرين من معتزلة بغداد، وأبى جعفر الإسكافى والتفضيل عندهم مرتب بين الخمسة فالأفضل على ثمالحسن ثم الحسين ثم حمزة ثم جعفر ثم بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان [١٠٨٣]. قال أبو جعفر الإسكافى فى هذا المقام: والمراد بالأفضل أكرمهم عند الله، وأكثرهم ثوابا، وأرفعهم فى دار الجزاء منزلة [١٠٨٤]. وقال ابن أبى الحديد: أعجبنى هذا المذهب وسررت بأن ذهب الكثير من شيوخنا إليه.

فضل حمزة وجعفر

قلت: ويدل على أفضلية حمزة وجعفر على ما سوى على والحسين من الصحابة قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (خير الناس حمزة وجعفر) وعلى ما رواه أبو الفرج الاصفهاني وغيره من محدثي القوم وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لجعفر: (اشبهت خلقى وخلقى) ذكره ابن أبى الحديد [صفحة ٥٨٥] وغيره [١٠٨٥] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (حمزة سيد الشهداء) وهو خبر مشهور بل متواتر وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لجعفر: (خلق الناس من أشجار شتى وخلقنا أنا وجعفر من شجرة واحدة) أو قال: (طينة واحدة) رواه أبو الفرج أيضا [١٠٨٦] وغيره. ولما قدم جعفر من الحبشة وقد فتحت خيبر التزمه وجعل يقبل عينيه ويقول: (ما أدري بأيهما أنا أشد فرحا بقدم جعفر أم بفتح خيبر) ذكره جملة من المحدثين [١٠٨٧] وما أولانا هنا بذكر أبيات فى هذا المعنى لحسان بن ثابت من قصيدة يرثى بها جعفر وأصحابه بمؤتة قال فى جملتها: رأيت خيار المسلمين تواردوا++ شعوب وخلق بعدهم يتأخر غداة غدوا بالمؤمنين يقودهم++ إلى الموت ميمون النقيب أزهى أغر كضوء البدر من آل هاشم++ أبى إذا سيم الظلامه أصعر وكننا نرى فى جعفر من محمد++ وقارا وأمرًا حازما حين يأمر وما زال فى الإسلام من آل هاشم++ دعائم صدق لا ترام ومفخر هم جبل الإسلام والناس حولهم++ رضام إلى طود يطول ويقهر بها ليل منهم جعفر وابن أمه++ على ومنهم أحمد المتخير وحمزة والعباس منهم ومنهم++ عقيل وماء العود من حيث يعصر بهم تفرج الغماء فى كل مأزق++ عماس إذا ما ضاق بالناس مصدر هم أولياء الله أنزل حكمه++ عليهم

وفيهم والكتاب المطهر [صفحة ٥٨٦] روى ذلك محمد بن إسحاق بن يسار فى كتاب المغازى [١٠٨٨] وما أدرى ما تصنع الأشاعرة فى هذا الحديث الذى صرح بأفضلية حمزة وجعفر على أئمتهم؟ وما ذا يقولون فيه وقد رواه محدثوهم كالديلمى وغيره ولفظه فى روايته (نحن بنو عبد المطلب سادات أهل الجنة أنا وحمزة وجعفر والحسن والحسين والمهدى) مع أنهم يقولون إن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، وبينون على ذلك ثبوت إمامتهم وهذا الحديث وغيره يبطل ما زعموه، ولازم ذلك بطلان إمامة مشائخهم كما ترى وما عسى أن أقول فى الفريقين فإن كلا- منهما فارق الصواب وتاه فى غمرات الشك والارتباب. ثم نرجع إلى إتمام الكلام واستيفاء المرام فى إثبات النص على السبطين بالإمامة فنقول: ومما يصرح بما ذكرناه من ذهاب قوم من الصحابة إلى إمامة الحسين من جهة النص ما رواه ابن أبى الحديد قال: لما تقاعس محمد يوم الجمل وحمل على بالراية فضضع أركان عسكر الجمل دفع إليه الراية وقال امح الأولى بأخرى وهذه الأنصار معك وضم إليه خزيمه بن ثابت ذا الشهادتين فى جمع من الأنصار كثير منهم من أهل بدر فحمل حملات كثيرة أزال بها القوم عن مواقفهم وابلا بلاء حسنا فقال خزيمه بن ثابت لعلى (عليه السلام) أما أنه لو كان غير محمد اليوم لافتضح إلى أن قال وقالت الأنصار: يا أمير المؤمنين لولا ما جعل الله للحسن والحسين ما قدمنا على محمد أحدا من العرب، فقال على (عليه السلام): "أين النجم من الشمس والقمر أما إنه قد أغنى وابلا وله فضله" إلى أن قال: فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا والله ما نجعله كالحسن والحسين ولا نزلهما له ولا نزلهما لفضلهما عليه [صفحة ٥٨٧] حقه قال: فقال خزيمه بن ثابت فيه: محمد ما فى عودك اليوم وصمة++ ولا كنت فى الحرب الضروس مغردا أبوك الذى لم يركب الخيل مثله++ على وسماك النبى محمدا وأنت بحمد الله أطول غالب++ لسانا وأنداها بما ملكت يدا وأقربها من كل خير تريده++ قريش وأوفاها إذا قال موعدا وأطعنهم صدر الكمى برمجه++ وأكساهم للهام عضبا مهندا سوى أخويك السيدين كلاهما++ إمام الورى والداعيان إلى الهدى الأبيات.. [١٠٨٩] فأثبت خزيمه (رحمه الله) لهما الإمامة بمحضر من الأنصار وغيرهم من الصحابة، ولا يجوز ذلك لغير نص إذ على القول بأن الإمامة لا تثبت إلا باختيار المسلمين، ولا يكون الإمام إماما إلا بالبيعة من نفر تثبت بمبايعتهم له الإمامة والحسن والحسين إذ ذاك غير إمامين إذ لم تجر لهما بيعة ولا وقع للمسلمين اختيار فيهما فيكون إثبات الإمامة لهما غير جائز، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) والصحابة لا يقررون خزيمه على ذلك، لكنه أثبت لهما الإمامة وهو ذو الشهادتين وقرره على (عليه السلام) الذى لا يقرر على باطل قط وخيار الصحابة فيجب أن يكون استفاد إمامتهما من النص وباقي الجماعة مطلعون على ذلك فلما ما قرروه على ما قال فيثبت المطلوب، وما ذلك النص إلى ما نذكره هنا وأمثاله مما رواه الصحابة. وروى ابن أبى الحديد أيضا عن نصر بن مزاحم فى حديث قال: قام الأعور الشنى إلى على (عليه السلام) فى صفين فقال: يا أمير المؤمنين زاد الله فى سرورك وهداك، نظرت بنور الله فقدمت رجلا وأخرت رجلا- عليك أن تقول وعلينا أن نعمل أنت الإمام فإن هلكت فهذان يعنى حسنا وحسنا [صفحة ٥٨٨] الحديث [١٠٩٠] والأمر فيه كالأول فإنه أثبت للحسن والحسين الإمامة، فإن كان من حيث البيعة لهما فلم تجر لهما بيعة على الناس فى ذلك الوقت، وإن كان لنص معلوم عن النبى (صلى الله عليه وآله) بين الصحابة والتابعين، أو لأن الإمامة ميراث النبى (صلى الله عليه وآله) فهى لأقرب الناس إليه وهما الأقرب، فقد ثبت ما نقول وتقرير أمير المؤمنين (عليه السلام) إياه مع باقى الجماعة الأختيار حجة ظاهرة فى المقصود.

آية المودة

وما ورد بلفظ المودة فقوله تعالى: [قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى] [١٠٩١] وينبغى أولا أن نذكر من المراد بالقربى ثم نبين بعد ذلك دلالة الآية على الإمامة. فنقول قد ذكرنا فى بيان العترة ما يدل من الأخبار صريحا على أن القربى على وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) وابن أبى الحديد قد وافقنا على ذلك وأثبت أن القربى فى الآية هم العترة، وقد سمعت النقل عنه هنالك أن العترة مختصة بمن ذكرناهم دون باقى العشيرة وسائر الذرية، وتقدم عن ابن حجر فى الصواعق: إن القربى مؤمنو بنى هاشم والمطلب، وقال صاحب المواهب: المراد بالقربى من ينسب إلى جده الأقرب عبد المطلب، وقال ابن عطية: قريش كلها قربى، وقال فى إسعاف

الراغبين: وفى الآية تفسير آخر وهو أن المعنى ولكن أسألکم أن تودونى وتكفوا عنى إذاکم بسبب ما بينى وبينکم من القرابة انتهى [١٠٩٢] ولا ريب فى بعد هذا المعنى أو عدم كونه مقصودا من اللفظ، لأنه لو كان هذا هو المراد تعين أن تكون الآية خاصة بقريش أو ببعضهم على ما يقتضيه معنى القرابة فى اللغة فيكون [صفحة ٥٨٩] الخطاب لهم خاصة دون باقى الأمة فلا تجب عليهم مودة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من هذه الآية لفقدان سببها فيهم وهو القرابة بين النبى (صلى الله عليه وآله) وبينهم، وهذا باطل قطعاً والاتفاق على أن الخطاب فى الآية لجميع الأمة حاصل فالوجه المذكور فاسد باليقين. وأخبرنى بعض الإخوان عن بعض أهل التعصب أنه كان يقول: أن المراد بالقربى العمل والمعنى قل لا- أسألکم عليه أجرا إلا- المودة فيما يقربكم إلى الله وهو أقرب إلى اللفظ من سابقه لكنه مقدوح فيه بما ذكره جماعة من أهل اللغة من أن القربى لا يستعمل إلا فى الزحم كالقرابة، والقرابة فيما يقرب إلى الله تعالى ذكره فى المصباح المنير وتبطل هذه الأقوال جميعها غير الأول بما قدمنا فى معنى العترة من قول النبى (صلى الله عليه وآله) لما نزلت الآية فسئل من قرابتك الذين نزلت فيهم الآية؟ قال: (على وفاطمة وابناهما) وما رواه السدى عن أبى مالك عن ابن عباس فى قوله تعالى: [ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا] [١٠٩٣] قال: "المودة لآل محمد" [١٠٩٤] ومما يدل صريحا على إخراج قريش من القربى واختصاصها بمن ذكرنا ما رواه ابن أبى الحديد فيما قدمناه عن أحمد بن حنبل من قول النبى (صلى الله عليه وآله): (قدموا قريشا ولا تقدموها) قال: (أيها الناس أوصيكم بحب ذى قرباها أختى وابن عمى على بن أبى طالب) [١٠٩٥] فخصص (صلى الله عليه وآله وسلم) ذى القربى بعلى (عليه السلام) وأخرج سائر قريش وبني هاشم منها. [صفحة ٥٩٠] أما فاطمة والحسن والحسين فهم مثل أمير المؤمنين لم يقل أحد باختصاصه (عليه السلام) دونهم بالقرابة وما رواه أيضا عن أحمد بن حنبل من قول النبى (صلى الله عليه وآله) (إنى قائل لكم قولا- غير محاب فيه لقرابتى إن السعيد كل السعيد من أحب عليا فى حياته وبعد موته) [١٠٩٦] فخص القرابة بعلى (عليه السلام) كما ترى فصح من هذا كله أن المراد بالقربى على وفاطمة والحسن والحسين ومن حل محلهم من الأئمة كما ذكرناه فى العترة، فمعنى القربى ذى القربى ومعنى المودة المحبة، وقد ورد فى لزوم محبة أهل البيت أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر فمنها ما تلوناه عليك فيما سبق. ومنها ما رواه الترمذى والحاكم وصححه على شرط الشيخين عن ابن عباس قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (أحبوا الله لما يغنيكم به وأحبونى بحب الله وأحبوا أهل بيتى بحبى) [١٠٩٧]. وأخرج الحاكم عن أبى هريرة أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: (خيركم خيركم لأهلى من بعدى) [١٠٩٨] وأخرج ابن سعد والملا فى سيرته أنه (صلى الله عليه وآله) قال: (استوصوا بأهل بيتى خيرا فإنى أخاصمكم عنهم غدا ومن أكن خصمه أخصمه ومن أخصمه خصمه الله) [١٠٩٩]. [صفحة ٥٩١] وقال فى إسعاف الراغبين: وروى أنه (صلى الله عليه وآله) قال: (الزموا مودتنا أهل البيت فإنه من لقى الله عز وجل وهو يودنا دخل الجنة بشفاعتنا والذى نفسى بيده لا ينفع عبدا عمله إلا بمعرفة حقنا) [١١٠٠]. وروى الديلمى والطبرانى والبيهقى وأبو الشيخ بن حيان مرفوعا أنه (صلى الله عليه وآله) قال: (لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه وتكون عترتى أحب إليه من عترته وأهلى أحب إليه من أهله وذاتى أحب إليه من ذاته) [١١٠١]. وفى الاسعاف وروى أبو الشيخ عن على (عليه السلام) قال خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) مغضبا حتى استوى على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: (ما بال رجال يؤذنى فى أهل بيتى والذى نفسى بيده لا يؤمن عبد حتى يحبنى ولا يحبنى حتى يحب ذريتى) [١١٠٢]. وروى أحمد مرفوعا: (من أبغض أهل البيت فهو منافق). وعن أبى سعيد أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار) رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين [١١٠٣]. وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة أنه (صلى الله عليه وآله) قال فى حسن وحسين (عليه السلام): (اللهم إنى أحبهما وأحب من يحبهما) [١١٠٤]. [صفحة ٥٩٢] وروى الترمذى وأحمد عن على (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (من أحببى وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معى فى درجتى يوم القيامة) [١١٠٥] والأحاديث فى هذا الباب لا تحصى كثرة وكلها مصرحة بوجوب حبهم وتحريم بغضهم واستحقاق مبغضهم دخول النار. قال الفخر الرازى: إن أهل بيته يعنى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ساووه فى خمسة أشياء إلى أن قال وفى المحبة قال الله تعالى: [فاتبعونى يحببكم الله] [١١٠٦] وقال تعالى: [قل لا أسألکم عليه

أجرا إلا- المودة فى القربى] [١١٠٧]. واعلم أنه يفهم من هذه الأخبار أن المحبة واجبة لمن ذكرناهم دون قريش وسائر بنى هاشم وبعضها مصرح بذلك لتخصيص المحبة فيها بعلى وفاطمة والحسين فيحمل عليه غيره وأيضا لو وجبت المودة لقريش وبنى هاشم كافة لوجب معرفتهم لأنها هنا مودة خاصة بمعنى المتابعة لهم ومخالفة من يخالفهم، وليست بمودة عامة كمودة سائر المؤمنين بعضهم لبعض من حيث الإيمان والأخوة فى الدين وإذا كانت المودة هنا بمعنى المتابعة التامة كما سنيته وحيث معرفته متعلقها لأن من ليس بمعروف ليس بمتبوع فليس بمحسوب، بل مطلق المحبة إذا وجبت وجب أن يعرف من وجبت له وليس تجب معرفته أحد من ذوى رحم النبى (صلى الله عليه وآله) بالإجماع غير الأئمة وفاطمة (عليهم السلام) فيتعين أن يكونوا هم المعينين بالمودة والمخصوصين بالقربى والمجتبين للمتابعة دون من سواهم، إذا تحققت ذلك فاعلم أن الآية دالة [صفحة ٥٩٣] على إمامة ذوى القربى من جهة وجوب مودتهم ولزوم محبتهم، وحقيقته المحبة الميل إلى المحبوب وإيثار مرضاته ومحبوباته على مرضاه النفس ومحبوباتها، والتأدب بآداب المحبوب والتخلق بأخلاقه كما يشير إليه قوله تعالى: [قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله] وهذه الحالة هى المتابعة أو أنها تستلزمها، وقد قال الصبان الشافعى فى معنى المحبة: إن المحبة المعبرة الممدوحة هى ما كانت مع اتباع سنة المحبوب [١١٠٨] وبالجملة أن المحبة الحقيقية إما أنها نفس المتابعة للمحبوب لأنها عبارة عن الميل إليه وانجذاب النفس إلى طلب رضاه ومرجعها إلى طاعة المحب للمحبوب، وإما أنها مستلزمة للمتابعة يجعلها حالة فى النفس لأجلها يطلب مرضى المحبوب ويجتنب لها مسخوطاته إلا- أن الأول هو المراد من الآية لأنه تعالى أراد المودة الخاصة التى هى بمعنى الموالاة لهم وقبول أقوالهم والأخذ بها ويوضح هذا المعنى أنه تعالى أوجب مودة ذوى القربى على المكلفين ولا يكلف الله العباد ما لا يطيقون لأنه قبيح عقلا ومنفى شرعا، ومن المتيقن أن المكلفين قادرين على المودة التى هى بمعنى المتابعة وليسوا بقادرين على تحصيل تلك الحالة التى تدعوا إلى المتابعة لأنها من فعل الله لا من فعل المكلف فلا يستطيع أحد أن يلقي فى نفسه محبة أحد ولا بغض أحد، وإنما تحدث المحبة بأسباب أخر خارجة عن نفس إرادة الإنسان كما قال الله تعالى: [ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل] [١١٠٩] فلا- تكون المحبة بهذا المعنى مطلوبة من المكلف لعدم قدرته عليها وقبح تكليف الإنسان بما ليس فى وسعه، والحاصل أن هذه المودة قبل حصولها لا تطلب من المكلف لخروجها عن طاقته وبعد حصولها له لا معنى لطلبها منه، لأنه تحصيل حاصل وهو ممتنع، ولأن المطلوبية تقتضى [صفحة ٥٩٤] التكليف وهو يستلزم المشقة ولا مشقة فى المودة بعد حصولها، وإنما المشقة فى تركها فلا- فائدة فى التكليف بها حينئذ فيتعين أن المطلوب هو المودة بالمعنى الأول، أعنى المتابعة لأنها هى المقذور عليها والحصول المشقة فيها وتعلق فائدة التكليف وهو بيان المطيع من العاصى بها، فالتكليف بها حسن ويشير إلى ما ذكرنا قول النبى (صلى الله عليه وآله) فيما رواه ابن خالويه: (من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا ومن مات على حب آل محمد مات مؤمنا ألا ومن مات على حب آل محمد يزف إلى الجنة كما تزف العروس إلى زوجها) [١١١٠] لعدم حصول الإيمان وغيره من المذكورات بدون المتابعة فى القول والعمل إذ لو كان المراد غير المتابعة من المحبة فى الخبر لاستحق ما ذكر الفساق بل الكفار إذا حصل لهم حالة تقتضى الميل إلى آل محمد وهذا باطل البتة، فالمعنى من مات على متابعه آل محمد مات شهيدا الخ نعم المودة بمعنى المتابعة يحصل منها المعنى الآخر لأن متابعه شخص لآخر وقبول قوله ورضاه بحكمه مما يبعث على زيادة الميل إليه والأخذ عنه واقتفاء آثاره فى أفعاله فإذا تكررت صارت صفة حاصله فى النفس حتى تصير ملكة كباقي الملكات لا ينكر هذا ذو روية، ومن جملة ما حررناه تبين وتعين أن المراد بالمودة فى القربى هى متابعتهم، وإذا وجبت متابعتهم فى الأقوال والأفعال وجب أن يكونوا هم الأئمة إذ لا مفروض طاعته غير الإمام ولا يجب اتباعه على التعيين إلا الرئيس العام، على أن حمل الآية على المعنى الثانى من المودة لا يضرنا فى الاستدلال بها على المقصود، لأن فرض المتابعة وفرض ما لأجله تحصل المتابعة سياتى فى [صفحة ٥٩٥] إفادة إيجاب الطاعة وإنما ذكرنا ما ذكرنا لبيان أن المودة فى الآية لا يصح جعلها بمعنى الحالة المستلزمة للمتابعة لمكان المطلوبية ولا يطلب غير المقذور وإلا فالآية على الإطلاق تدل على مطلوبنا. ومما يناسب المقام ما أخرجه السلفى عن محمد بن الحنفية فى قوله عز وجل: [إن الذين آمنوا

وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا] [١١١١] أنه قال: لا- يبقى مؤمن إلا- وفى قلبه ود لعلى (عليه السلام) وأهل بيته، قال فى الإسعاف: وذكر النقاشى فى تفسيره أنها نزلت فى على [١١١٢] (عليه السلام) فىكون المراد أن محب على وأهل بيته لا بد أن يكون مؤمنا، وأن المؤمن لا محالة فىكون مودا لهم ومبغضهم ليس بمؤمن البتة فصح أن الإيمان لا يتم إلا بمتابعتهم، وما لا يتم الإيمان إلا بمتابعتهم فهو إمام بلا شك.

آية الاعتصام

وما ورد بلفظ الاعتصام ما أخرجه الثعلبى فى تفسير قوله تعالى: [واعتصموا بحبل الله جميعا] عن جعفر الصادق أنه قال: (نحن حبل الله) وهو مناسب لما تقدم من جعل النبى (صلى الله عليه وآله) الكتاب والعترة حبلين ممدودين [١١١٣] وفى معناه ما رواه فى الاسعاف عن جماعة من أصحاب السنن عن عدة من الصحابة أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (مثل أهل بيتى فىكم كسفينة نوح من ركبها نجى ومن تخلف عنها هلك)، وفى رواية (غرق)، وفى أخرى (زج فى النار) قال: وفى أخرى عن أبى ذر زيادة وسمعتة يقول: (اجعلوا أهل بيتى منكم مكان [صفحة ٥٩٦] الرأس من الجسد ومكان العينين من الرأس ولا يهتدى الرأس إلا بالعينين). [١١١٤] أقول: وهذه الأحاديث مصرحة بوجوب اتباع العترة والاعتصام بهم، ناصه على نجاه متبعهم وهلاك مخالفتهم، وأن الهداية لا تحصل إلا بهم، لأن الاعتصام والركوب وجعلهم كالعينين من الرأس كله كناية عن متابعتهم وعبارة عن الأخذ بقولهم لا معنى له غير ذلك، وهذه هى الإمامة بعينها إذ لا يجب على المكلفين متابعة غير الإمام، فهذه من أوضح النصوص على إمامة العترة وبطلان أقوال جميع من سواهم من الناس مما يخالف أقوالهم وفسادها، لأن من عمل بقول غيرهم أو مخالفتهم فى قول أو عمل فقد ترك الاعتصام بحبل الله وتخلف عن سفينة النجاه، وتبع العجز وترك الرأس ومن كان كذلك زج فى النار فأين يذهب بابن أبى الحديد وأصحابه والأشعرى وفريقه ومن أعرض عن أهل البيت، وقدم عليهم غيرهم، وفضله عليهم مع علمهم بورود هذه الأدلة أليسوا بذلك قد تعمدوا الهلاك واقتحموا فى غمرة الضلال فتراهم يكفرون من لعن أحدا من الصحابة ولا يكفرون معاوية وتابعيه إذ لعنوا أمير المؤمنين (عليه السلام) وأولاده وهو تاج الصحابة وسيد المسلمين مع اشتها قول النبى (صلى الله عليه وآله) فيه بينهم (من سبك فقد سبنى ومن سبنى فقد سب الله) [١١١٥] وهذا من أدل الأدلة على تركهم العمل بمضمون ما روه فى حق أهل البيت (عليه السلام)، وإعراضهم عنه على عمد، ومن أعجب الأمور إنكارهم النص عليهم والوصية من النبى (صلى الله عليه وآله) وأى نص أصرح من هذه النصوص وأى وصية أبلغ من هذه الوصية؟ وما أدرى لو أراد أحد أن يوصى بمتابعة آخر عند هؤلاء ماذا يقول بأجلا من هذه الأقوال ينطق كلا، ولكنهم مالوا عن الحق [صفحة ٥٩٧] وأعرضوا عنه صفحا.

الولاية والوصية والوراثة

ومما ورد فى أن الولاية والوصية والوراثة فى أهل البيت قول أمير المؤمنين فى بعض خطبه فى النهج: (لا يقاس بال محمد من هذه الأمة أحد ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا هم أساس الدين وعماد اليقين إليهم يفتى الغالى وبهم يلحق التالى ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة الآن إذ رجح الحق إلى أهله ونقل إلى منتقله) [١١١٦] الخطبة والمراد بالولاية ولاية النبى (عليه السلام) على الأمة بقوله تعالى: [النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم] [١١١٧] وهذه هى الإمامة، والمراد بالوصية وصية النبى (عليه السلام) بمتابعتهم ونصه عليهم بالإمامة، والمراد بالوراثة وراثه العلم والمنزلة وهى الإمامة إذ لا نبوة بعد النبى (صلى الله عليه وآله)، وليس كما ذكره ابن أبى الحديد من أن الوصية ليست النص والخلافة، بل هى أمور آخر كما تقدم ذكره عنه إذ لا تمدح ولا فضيلة فى الوصية بدون الخلافة من الأمور التى عظمها هناك، وليس مقصود أمير المؤمنين (عليه السلام) من الكلام كله إلا إظهار إمامة الآل وتقديمهم على جميع الأمة بسبب ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله) ووصيته إليهم بالأمر، ولهم بالطاعة من الأمة والمتابعة، ولو

كان غير ذلك لما كان فيه عظيم خطر يوجب ألا يقاس بهم أحد، فقد أوصى النبي (صلى الله عليه وآله) إلى كثير من أصحابه، فى أمور عهد إليهم فى أشياء كثيرة كسلمان وأبى ذر وحذيفة وعمار حين قال له: (تقتلك الفئة الباغية) [١١١٨] وغيرهم من الصحابة يطول تعدادهم وعهد إلى جملة من الأنصار أن يقاتلوا مع على الناكثين والقاسطين [صفحة ٥٩٨] والمارقين كما روى عن أبى أيوب الأنصارى [١١١٩] وقد روى المعتزلى وغيره، ذلك ولم يقل أحد أنهم أوصياء رسول الله (صلى الله عليه وآله) لذلك، وعهد إلى عائشة والزبير [١١٢٠] أنهما يخرجان إلى قتال على (عليه السلام) وهما له ظالمان، وأخبر عائشة أنها تركت الجمل الأزب وتنبحها كلاب الحوآب يقتل حولها قتلى كثير كلهم فى النار وتنجو بعد ما كادت رواه المعتزلى [١١٢١] وغيره، وأخبر معاوية على ما روى أنه يلى الأمة ويتخذ السنة بدعة والبدعة سنة [١١٢٢] إلى غير ذلك، ولم يصبر أحد من هؤلاء وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك فليس المراد من الوصية إلا النص والخلافة، لأنهما هم المتبادران من قولنا: فلان وصى النبي، وأيضا أن مقام المدح يقتضى اختصاص الممدوح بتلك الصفة دون غيره، ومن المعلوم أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قصد اختصاص أهل البيت بهذا الوصف [صفحة ٥٩٩] وأخويه دون من سواهم من الأمة كما يصرح بذلك قوله فى أول الكلام: (لا يقاس بآل محمد من هذه الأمة أحد ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه) ثم ذكر ما لهم من الأوصاف التى اختصوا بها ولم تكن فى غيرهم حتى يصح ما قاله من عدم مقايسة غيرهم بهم وعدم تسويته بهم فقال: (هم أساس الدين) إلى آخر الأوصاف التى من جملتها أن فيهم الوصية، ولو شاركهم غيرهم فى هذه الصفات إذن لا ترتفع المدح بزوال الاختصاص، ولم يقع الكلام موقعه والوصية ببعض الأمور كما ذكر الخصم لا يختصون بها لما ذكرناه من إيصال النبي (صلى الله عليه وآله) بأمور مخصوصة لأناس كثير من أصحابه بالخصوص ولجملتهم بقوله: (خلفت فيكم الثقلين) وقوله: (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب حتى لا يبقى فيها إلا مؤمن) أو قال: (مسلم موحد وأجيزوا الوفد بمثل ما أجيزه) وقوله: (كفنونى فى كذا وكذا وادخلوا على فوجا فوجا للصلاة على) ولقريش خاصة بقوله: (أوصيكم بالأنصار خيرا فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن سيئهم) [١١٢٣] وكثير من أمثال هذا، ولما كانت الوصية ببعض الأمور ليست مما تميزوا بها عن غيرهم واختصوا بها دون من سواهم وجب حمل الوصية على ما لم يشاركهم فيه غيرهم، وليس إلا النص والخلافة وثبت المطلوب وأما قول ابن أبى الحديد: لعلها أى تلك الأمور إذا لمحت أشرف وأجل يعنى من النص والخلافة، فهو باطل مخدوش إذ لا منصب أجل من الإمامة، ولا منزلة أشرف من الخلافة، فإنها مقام الأنبياء ومنزلته الأولياء الأصفياء قال الله تعالى لإبراهيم: [إني جاعلك للناس [صفحة ٦٠٠] إماما] [١١٢٤] فمن عظمها عنده قال: [ومن ذريتي] يعنى واجعل من ذريتي إماما فكان فرحه بها أعظم من فرحه بالنبوة لسر لا يعلمه ابن أبى الحديد ولا أصحابه وقال تعالى لداود: [يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض] [١١٢٥] فأى مقام أشرف وأعلى من مقام يمن الله على أنبيائه الكرام بجعلهم من أهله وإعطائهم إياه، ولعمري ما عرف ابن أبى الحديد وأصحابه قدر الإمامة، بل ولا فهموا معناها وإنما فهموا منها ما فهمه بعضهم حيث جعلها من أمور الدنيا ولم يدر أنها الشرف الأسنى، والمقام الأعلى الذى لا يصلح له إلا الأنبياء وكرام الأوصياء، وأن جميع الأمور الدينية والدنيوية تبع لها، والأعمال مشروطة بها ومنوط صحتها بمعرفتها، وأن مات ولم يعرف إمام زمانه مات جاهليا) ولو عرف المعتزلى ذلك حق المعرفة لما تفوه بما قال ولما حكم بأن غير المنصب من الله والمنصوص عليه من رسول الله أهل للإمامة، فقد لعمر الله جهل هو وأصحابه مقامها، وصغر وأقدرها، وهونوا أمرها، وحقروا جلالتها، ووضعوا شرفها، وجعلوا أمرها إليهم وزمامها بأيديهم، وهى التى جعلها الله لرسله وأوصيائهم، واختص بها أنبيائه والأصفياء من أوليائهم فقال: [وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا] وكذلك الوراثة كما ذكرنا ليس كما قال ابن أبى الحديد: إنها وراثة العلم خاصة، لما بيناه فى لفظ الوصية لأن الكلام يقتضى اختصاصهم بالوراثة دون سائر الأمة وعدم مشاركة أحدهم فيها، إذ لولا ذلك لما كانوا هم الوارثين خاصة، بل هم شركاء غيرهم وحملها على وراثة العلم يزيل الاختصاص فإن كثير من الصحابة قد أخذوا عن النبي (صلى الله عليه وآله) وآله) علما ورواية كعبد الله بن مسعود وسلمان وأبى ذر والمقداد وعمار وأبى بن كعب وجابر بن [صفحة ٦٠١] عبد الله وزيد بن ثابت وعبد الله بن العباس فى أضرابهم وأشباههم وقد روى الخصم حديث: (العلماء ورثة الأنبياء) [١١٢٦] فأى مزية لأهل بيت النبي

(صلى الله عليه وآله وسلم)، وأية خصوصية لهم فى شئ شاركهم فيه جمع كثير من الناس وساهمهم فيه جم غفير من الأمة حتى يقال لهم وراثه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) دون غيرهم، والحال إن غيرهم قد قاسمهم إياها وأخذ نصيبه منها، فوجب لهذا حمل الوراثة على المنزلة والعلم معا ليثبت الاختصاص وعلى المال أيضا لبطلان رواية (لا نورث) كما سبق بيانه فتيين أن منزلة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ميراث لهم كما أن جميع ماله وعلمه لهم فهم خلفاؤه وأولياؤه وسفراؤه ويصدق هذا قول الله تعالى: [وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله] [١١٢٧] على أنا لو قبلنا قول ابن أبى الحديد لم يكن الكلام خارجا عن الدلالة على ما نقول، لأن أهل البيت إذا كانوا وارثين على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب أن يكونوا خلفاؤه لوجوب الرجوع إليهم فى الحلال والحرام والقضايا والأحكام لأن علم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عندهم وغيرهم خلو منه، وإذا وجب الاقتداء بهم فى أحكام الدين وجب أن يكونوا هم الأئمة لأن المقتدى به عندنا هو الإمام، ومن ليست له هذه المنزلة إذا ادعى الإمامة فهو ظالم غاصب ومتقول كاذب ولاشترط الأعلمية عندنا فى الإمامة كما بين من قبل ويثبت المقصود، وليس لأحد أن يترك الاقتداء بهم فى يعدل عنهم إلى غيرهم لأنه يكون تاركا للعمل بقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تعمدًا لأن علمه عندهم فمن أخذ يقول من خالفهم فقد خالف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يقينا، فتثبت لهم بذلك الإمامة قطعا والله الهادى وقوله (عليه السلام): (الآن إذ [صفحة ٦٠٢] رجع الحق إلى أهله) الخ صريح فى أن الخلافة قبل أن يملك هو أمرها ظاهرا كانت فى غير أهلها فهى مغضوبة منهوبة وهو نص مذهبنا وبالله المستعان. ومما ورد فى المعنى قول أمير المؤمنين فى بعض خطبة فى النهج: (نحن شجرة النبوة، ومحط الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكم، ناصرنا ومحبننا ينتظر الرحمة، وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة) [١١٢٨] وهذه الخطبة ظاهرة فى أن أهل البيت وارثو منزلة الرسول وعلمه وحكمه لأن قوله: (نحن شجرة النبوة) يشير به إلى أن ميراث النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قد صار لهم لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم إذ ليس يجوز أن يريد أنهم أنبياء لأن النبوة قد ختمت بنبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) وكذلك قوله: (ومحط الرسالة) فإن مقام رسالة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) صار لهم فهم المؤدون عنه إلى الأمة أحكام الدين التى بعث بها، والحافظون لها ألا تسمع إلى قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يؤدى عنى إلا أنا أو رجل منى) وفى حديث مضى قبل أنه قال لعلى (عليه السلام): (وأنت تؤدى عنى) وقوله فى حديث رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه عن جيش بن جنادة قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (على منى وأنا من على ولا يؤدى عنى إلا على) [١١٢٩] فهم خلفاؤه وأمناءه وخلصاؤه وسفراؤه وليس يريد أنهم رسل لأن الرسالة كملت برسولنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأما قوله: (ومختلف الملائكة) فلأن الأئمة (عليه السلام) تنزل عليهم الملائكة وتخطبهم وليس ذلك ببدع فقد خاطبت الملائكة مريم بما حكاها الله تعالى: [يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك] الآية وقول جبرئيل لها: [إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما [صفحة ٦٠٣] زكيا] [١١٣٠] وخاطبت سارة بما قصه الله قالوا: [أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت] [١١٣١] فلا يمتنع فى خلفاء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما جاز فى حق سارة ومريم، وقد قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) فى حديث مر ذكره: (إنك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع إلا أنك لست بنبى) وهو صريح فى المطلب ويدل عليه أيضا قوله تعالى: [إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون نحن أولياؤكم فى الحياة الدنيا والآخرة] [١١٣٢] الآيتين فهم أولئك إذ لا غيرهم من الأمة هكذا، وباقى الخطبة ظاهر المعنى وهو ينادى بنجاة متبهمهم وهلاك معاديبهم، ويصرح بأنهم وارثو منازل الرسول ومراتبه وذلك هو المراد.

اهل البيت هم الناس المحسودون على ما آتاهم الله

ومما ورد بأنهم أوتوا من فضل الله ما حسدهم الناس عليه قوله تعالى: [أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله] [١١٣٣] فقد ذكر ابن أبى الحديد إن الآية نزلت فى على (عليه السلام) [١١٣٤] وذكر فى إسعاف الراغبين عن بعضهم فى الآية عن الباقر أنه قال:

(أهل البيت هم الناس) [١١٣٥] وهذه الآية صريحة فى إمامة أهل البيت، وأنها هى الشئ الذى أتاهم الله إياه من فضله وحسدهم الناس عليه، لأن الناس لم يحسدوهم على مال أوتوه ولا- ثروة حصلوها ولا جواهر اختزنها، وإنما حسدوهم على الخلافة ونازعوهم فى الإمامة، فالآية دالة على أن الله أتاهم الإمامة وجعلها فيهم وذلك ظاهر. [صفحة ٦٠٤]

الاقوال والأفعال الدالة على فضلهم

وأما الأقوال والأفعال الدالة على تعظيم أهل البيت وجلالة شأنهم، ورفع قدرهم، والمشيرة إلى أنهم خلفاء النبي (صلى الله عليه وآله) الراشدون، والمومية إلى أنهم الأئمة المرضيون، فكثيرة نذكر منها جملة وافرة. فمنها قوله تعالى: [إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا] إلى قوله تعالى: [إن هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكورا] [١١٣٦] فقد صح فى الرواية أن هذه السورة نزلت فى حق على وفاطمة والحسن والحسين حين جادوا بقوتهم ثلاث ليال على المسكين واليتيم والأسير وهم مع ذلك يصومون النهار، قال ابن أبى الحديد مشيرا إلى على (عليه السلام) وفيه أنزل قوله تعالى: [ويطعمون الطعام على حبة مسكينا ويتيما وأسيرا إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا] [١١٣٧] انتهى فانظر إلى ما وصفهم الله تعالى به فى هذه الآيات من الأوصاف الجليلة، وإلى ما مدحهم به من الخصال الجميلة من كونهم أبرارا وأنهم يوفون بالنذر، ويخافون يوم القيامة وخوف الآخرة من وصف أهل الإيمان الكامل كما أن عدم خوفها من وصف أهل الكفران قال تعالى: [يستعجل بها الذين كفروا والذين آمنوا مشفقون منها ويعلمون أنها الحق] [١١٣٨] ووصفهم بالسخاء والجود وهو إطعام الطعام على حبة أى فى وقت حاجتهم إليه وذلك غاية الجود، ووصفهم بصفاء النية وصدق؟؟ وأنهم لم يقصدوا بفعلهم إلا وجهه الكريم ورجاء ما عنده من الثواب الجسيم، ولم يريدوا بما فعلوا جزاء ولا محمداً من المسكين والأسير واليتيم، ثم انظر إلى ما وعدهم الله من الثواب الجزيل وما أعد لهم من العطاء العميم بقوله: [فوقاهم الله شر ذلك اليوم ولقاهم نضرة] [صفحة ٦٠٥] وسرورا وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا] [١١٣٩] إلى آخر الآيات المشتملة على ذكر ما أعد لهم من أفضل الهبات، فهل رأيت وليا من الأولياء غيرهم جمعت له فى القرآن هذه الصفات، أو صفيا من الأصفياء سواهم حين أعدت لهم هذه العطايات، وهل هذه الأوصاف إلا أوصاف النبي والمرسلين؟ فإنهم وإن لم يكونوا أنبياء ورسلا فإنهم كانوا من سبلهم سالكين، ولما أثرهم ولمراتبهم ومنازلهم وارثين أفليس فى ذلك كله إشارة إلى إمامتهم، وإيماء إلى خلافتهم، إن لم تكن دلالة واضحة وعلامة لائحة. ومنها ما رواه ابن أبى الحديد عن ابن ديزيل فى كتاب صفين عن بعل بن بعيد الحنفى عن إسماعيل السدى عن زيد بن أرقم قال: كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو فى الحجره يوحى إليه ونحن ننتظره حتى اشتد الحر فجاء على بن أبى طالب ومعه فاطمة والحسن والحسين (عليه السلام) فقعدها فى ظل حائط ينتظرونه، فلما خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رأهم فأتاهم ووقفنا نحن مكاننا ثم جاء إلينا وهو يظلمهم بثوبه ممسكا بطرف الثوب وعلى ممسك بطرفه الآخر، وهو يقول: (اللهم إني أحبهم فأحبهم اللهم إني سلم لمن سالمهم وحرب لمن حربهم) [١١٤٠] قال: فقال ذلك ثلاث مرات ورواه الحاكم فى مستدركه أيضا وهو شاهد بأن مقام الرسول لهم حيث جعل سلمهم سلمه وحربهم حربهم. ومنها ما رواه أحمد بن حنبل عن النبي (صلى الله عليه وآله): (إذا ذهب النجوم ذهب أهل السماء وإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض) وفى رواية صححها الحاكم على شرط الشيخين: (النجوم أمان لأهل الأرض [صفحة ٦٠٦] من الغرق وأهل بيتي أمان لأهل الأرض من الاختلاف). وأخرج جماعة عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتي) وفى أخرى: (أهل بيتي أمان لأهل الأرض فإذا هلك أهل بيتي جاء أهل الأرض من الآيات ما كانوا يوعدون) [١١٤١]. قال فسئى الاسعاف: وقد يشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: [وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم] [١١٤٢] أقيم أهل بيته مقامه فى الأمان لأنهم منه وهو منهم كما ورد فى بعض الطرق انتهى [١١٤٣] وهذا دال على أنهم خلفاؤه والقائمون بمقامه وتدل أيضا، على وجود إمام منهم فى كل زمان قائم مقام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ليحصل به الأمان لأهل الأرض من الذهاب والاختلاف، وهو عين ما نقول وقد تقدم ذكر هذه الأخبار وتام تحقيقها فى مقدمة الكتاب. ومنها ما رواه مسلم

من حديث أبى هريرة عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال فى حسن وحسين: (اللهم إنى أحبهما وأحب من يحبهما) [١١٤٤] وروى الترمذى عن أسامة أنه (صلى الله عليه وآله) أجلس الحسن والحسين يوما على فخذه وقال: (هذان ابناى وابنا ابنتى اللهم إنى أحبهما فأحبهما) [١١٤٥] وروى عن أنس بن مالك أن النبى (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٦٠٧] وسلم) سئل أى أهل بيتك أحب إليك؟ فقال: (الحسن والحسين) [١١٤٦]. وروى الطبرانى وابن أبى شيبه أن النبى (صلى الله عليه وآله) قال فيهما: (اللهم إنى أحبهما فأحبهما وأبغض من أبغضهما) [١١٤٧]. وروى ابن عساكر وابن مندة عن أنس أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (الحسن والحسين ريحانناى من الدنيا) [١١٤٨] ومثله فى الصحيحين عن ابن عمر، ومن هذا الباب كثير من الأحاديث المروية فى صحاح القوم مما لا ينكر روايتهم ابن أبى الحديد ولا غيره، ولا يرتاب فيها، وليسوا من الشيعة الذين قال إنه لا يحفل بروايتهم ولا يلتفت إليها وكلها دالة على تفضيل الحسن والحسين لأن محبة النبى (صلى الله عليه وآله) لهما يلزم منها محبة الله لهما إذ لا يحب النبى (صلى الله عليه وآله) إلا من يحبه الله ومحبة الله لهما يلزم منها كثرة ثوابهما، وذلك هو الفضل فيجب لهما الإمامة إذ لا يجوز تقديم المفضول على الأفضل، وأيضا إن تلك الأقوال من النبى (صلى الله عليه وآله) تقتضى وجوب محبتهم على الأمة وولايتهم وتشير إلى عدم رضاه بتقدم غيرهما عليهما. ومنها ما رواه ابن عساكر وابن مندة أن فاطمة أتت بابنها فقالت: (يا رسول الله هذان ابناك فورثهما شيئا) فقال: (أما حسن فله هيبتى وسؤددى وأما حسين فله جرأتى وجودى) وفى رواه: (أما الحسن فقد نحلته حلمى وهيبتى وأما الحسين فقد نحلته نجدتى وجودى) [١١٤٩] فهذا الحديث يصرح بأن [صفحة ٦٠٨] الحسن والحسين قد ورثا خصال النبى الحميدة فيكونان وارثى مقامه كما ورثا أخلاقه. ومنها ما رواه ابن أبى شيبه وأحمد وجماعة من أصحاب الصحاح عن بريدة قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخطب إذ جاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يمشيان ويعثران ويقومان فزل (صلى الله عليه وآله وسلم) وحملهما واحدا من ذا الشق وواحد من ذا الشق ثم صعد المنبر فقال: (صدق الله: إنما أموالكم وأولادكم فتنه إنى نظرت إلى هذين الغلامين يمشيان ويعثران فلم أصبر فقطعت كلامى ونزلت إليهما) [١١٥٠]. وأخرج الحاكم عن ابن عباس قال أقبل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد حمل الحسن على رقبته فلقبه رجل فقال: نعم المركب ركبى يا غلام، فقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (ونعم الراكب) [١١٥١]. وروى الترمذى عن يعلى بن مرة قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (حسين منى وأنا من حسين أحب الله من أحب حسينا حسين سبط من الأسباط) [١١٥٢]. وعن زيد بن أبى زياد قال خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) من بيت عائشة فمر على بيت فاطمة فسمع حسينا يبكى فقال: (ألم تعلمى [صفحة ٦٠٩] أن بكاءه يؤذنى) [١١٥٣] عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حامل الحسين على عاتقه وهو يقول: (اللهم إنى أحبه فأحبه) ومثل ذلك روى فى الحسن [١١٥٤]. وروى النسائى بسنده عن عبد الله بن شداد عن أبيه قال: خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) لصلاة العشاء وهو حامل الحسين فتقدم النبى (صلى الله عليه وآله) للصلاة فوضعه ثم كبر وصلى فسجد بين ظهراى صلواته سجدة فأطالها قال فرفعت رأسى فإذا الصبى على ظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو ساجد فرجعت إلى سجودى فلما قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلواته قال: الناس يا رسول الله سجدت بين ظهراى صلواتك سجدة أطلتها حتى ظننا أنه قد حدث أمر، وأنه يوحى إليك فقال (صلى الله عليه وآله): (كل ذلك لم يكن ولكنى ارتحلنى الحسن فكرهت أن أعجله حتى ينزل) [١١٥٥] وقريب [١١٥٦] منه رواه ابن سعد عن عبد الله بن الزبير وزاد فيه ولقد رأيت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو راكع يفرج له يعنى الحسن بين رجله حتى يخرج من الجانب الآخر [١١٥٧] فانظر إلى هذا التعظيم الجليل من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) للحسن والحسين، أترأه يرضى أن يكونا سوقة يتأمر عليهما غيرهما أو ما فى هذا التبجيل منه لهما إشعار بإرادته تقديمهما وتنبية للأمة على تعظيمهما وتفخيمهما وتسليم الأمر إليهما وانقياد الناس إلى حكمهما بلى والله فيه دليل ظاهر وبيان واضح وزاهر. ومنها ما رواه الثعلبى عن على (عليه السلام) قال شكوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حسد الناس فقال لى: (أما ترضى أن تكون رابع أربعة أول من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين وأزواجنا عن أيماننا وشماننا وذريتنا خلف أزواجنا). وروى الطبرانى عن أبى رافع أن النبى (صلى

الله عليه وآله) قال لعلى: (أنا أول أربعة يدخلون الجنة أنا وأنت والحسن والحسين وأزواجنا خلف ذرياتنا). وروى أيضا عن على (عليه السلام) أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أول من يرد على الحوض أهل بيتي ومن أحبني من أمتي) [١١٥٨]. وروى الديلمي مرفوعا (من أراد التوسل وأن تكون له عندى يد أشفع له بها يوم القيامة فليصل أهل بيتي ويدخل السرور عليهم) [١١٥٩] وهذه الأحاديث كما ترى ظاهرة فى مشاركة أهل البيت للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مزاياه وصريحة فى اتصالهم به فى آخرته كما أنهم متصلون به فى دنياه لا- يزيلهم، ولا- يزيلونه ولا- يفارقهم ولا- يفارقونه فهم أول وارد عليه حوضه، وهم الداخولون معه جنته، والراقون على إثره درجته، وإن من [صفحة ٦١١] وصلهم وادخل السرور عليهم كانت له يد على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يستحق بها شفاعته ويستوجب بها عنايته أفليس فى هذا دلالة على أنهم أولى بمقام الرسول (صلى الله عليه وآله) وإشارة إلى أنهم أحق بخلافته من كل أحد والأحاديث فى تبجيلهم وتفضيلهم كثيرة فى كتب الخصوم استقصاؤها يوجب الاطناب والملال وليس هذا بكتاب حديث وإنما هو كتاب استدلال فالإقتصار على ما ذكرنا أولى وفيه كفاية للعقلاء وسيأتى جملة من النصوص نذكرها فى مقامات تليق بها فارتقب. [صفحة ٦١٣]

الأئمة اثني عشر لا يزيدون ولا ينقصون

الأئمة اثني عشر إماما لا يزيدون ولا ينقصون لما استفاض عند الخصوم من قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يزال أمر الناس ما مضى ما وليهم اثني عشر إماما كلهم من قريش) وما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عهد إلينا أنه يكون بعده اثني عشر خليفة [١١٦٠] ولتواتر النقل عندنا فى ذلك عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعن على (عليه السلام) ودعوى قوم من الخصوم أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (الخلافه بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكا) [١١٦١] باطله وكثير منهم يبطل هذا الحديث الذى لا شك فى بطلانه، والمعتزلة كافة يبطلون هذه الدعوى ولا ريب أن هذا حديث موضوع، ويكفى فى رده حديث: (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) [١١٦٢] وهو متفق [صفحة ٦١٤] عليه وصريحة أن لكل زمان إماما تجب معرفته ولا تجب معرفه ملك جائر البتة كما أوضحناه سابقا، والأحاديث المتفق عليها فى المهدي وأنه خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله) حقا، وبالجملة بطلان تلك الدعوى ظاهر لا يحتاج إلى تطويل القول فيه ما بيناه فى المقدمة من وجوب استمرار الإمامة وما أقمنا عليه من الأدلة وأول الأئمة الاثني عشر وسيدهم أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام)، ثم ابنه الحسن، ثم أخوه الحسين، ثم ابنه على بن الحسين زين العابدين، ثم ابنه محمد بن على الباقر ثم ابنه جعفر بن محمد الصادق، ثم ابنه موسى بن جعفر الكاظم، ثم ابنه على بن موسى الرضا، ثم ابنه محمد بن على الجواد المعروف بالتقى، ثم ابنه على بن محمد الهادى الموصوف بالتقى، ثم ابنه الحسن بن على الزكى العسكرى، ثم ابنه المنتظر المهدي سمي جده النبي (صلى الله عليه وآله) وقد تواتر النقل عندنا عن النبي (صلى الله عليه وآله) بأسمائهم وأنهم الأئمة من بعده، ووصفهم لجماعة من أصحابه منهم جابر بن عبد الله الأنصارى، وأخبره أنه يدرك محمد بن على الباقر وأمره أن يقرأه عنه السلام ففعل [١١٦٣] والقصة مشهورة عند مخالفينا، وفضل هؤلاء الأئمة عند خصومنا مشهور، وفى مصنفاتهم مذکور، قد ذكرهم ابن أبى الحديد فى ذكره مفاضلة هاشم وعبد شمس بجميل الذكر وأثنى عليهم بأحسن الثناء وذكرهم أبو العباس الدمشقى فى تاريخه ووصفهم بالإمامة ومدحهم بالعلم والشهامة وذكر لهم جملة من الكرامات والإخبار عن المغيبات والكلام على أسرار القلوب [صفحة ٦١٥] المضمرة وصنف محمد بن طلحة الشامى كتاب مطالب السؤل فى ذكرهم ونعتهم، وصاحب كتاب الفصول المهمة صنفه فى وجوب معرفتهم، وعلى بن عيسى الأربلى جمع كتاب كشف الغمة فى جمع مناقبهم وفضائلهم، وذكرهم محمد بن على الصبان الشافعى فى إسعاف الراغبين، ووصفهم بالأوصاف الجليلة مع شدة عداوته للشيعة وكثرة تعصبه عليهم كما يعرفه منه من رأى كتابه المشار إليه وذكرهم ابن خلكان فى تاريخه بجميل الذكر وكم فاضل من مخالفينا صنف فى فضائلهم، وكم من مؤلف من خصومنا ألف فى جمع مناقبهم. وأما أصحابنا فقد صنفوا فى ذلك وجمعوا منه الكثير الواسع، وهذا

يدلك على عظيم عناية الله بأئمتنا الطاهرين، حيث أجرى مدحهم على السن أوليائهم وأعدائهم، وهذا أدل دليل على إمامتهم، وأوضح برهان على رئاستهم، وأنها من الله تعالى عند من تأمل وأنصف، وقد اشتهر من كراماتهم واستجابة دعائهم ومعجزهم، وعلمهم بالأسرار وإخبارهم عن المغيبات ما هو مذکور فى كتب التواريخ والسير وكتب الأخبار من الخاصة والعامه، وليس هذا الكتاب مصنفًا لذكر الفضائل ولا لجمع المناقب فمن أرادها فليطلبها من الكتب التى سمينها وغيرها فإن هذا الكتاب إنما هو مصنف لإثبات النص عليهم بالإمامة وأردنا من هذا الكلام بيان أنهم معروفون بالفضل والعلم موصوفون بالجود والحلم عند الولي والخصم، فليس من أنكر إمامتهم أنكرها لجهل بفضلهم ولا لعدم معرفته بشرفهم ومجدهم وقربهم من النبي (صلى الله عليه وآله) وطيب أصلهم، ولا لخفاء خصالهم الحميدة وجمل فعلهم، وكيف يخفى فضل أهل البيت على القوم وهم قد رووا فى حقهم عن النبي (صلى الله عليه وآله) ما مر عليك فى هذا المصنف من الأخبار على كثرتها مع ما سياتى ذكره منها، وهذا كله جزء مما رووه فى فضلهم، ولا بأس بذكر بعض الأحاديث فى هذا المقام مما [صفحة ٦١٦] يستدل به على فضل أئمتنا الكرام. روى ابن حجر فى الصواعق أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: (من أحب أن ينسى الله أجله وأن يتمتع بما خوله فليخلفنى فى أهلى خلافة حسنة فمن لم يخلفنى فيهم بتر عمره وورد على يوم القيامة مسودا وجهه) [١١٦٤]. وروى أحمد بن حنبل عن العباس بن عبد المطلب أن النبي (صلى الله عليه وآله) وسلم) سعد المنبر فقال: (من أنا) قالوا أنت رسول الله قال: (أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب إن الله خلق الخلق فجعلنى فى خير خلقه وجعلهم فرقتين فجعلنى فى خير فرقة وخلق القبائل فجعلنى فى خير قبيلة وجعلهم بيوتا فجعلنى فى خيرهم بيتا) [١١٦٥] وروى أحمد والمحاملى عن عائشة أنها قالت قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (قال جبرائيل قلبت مشارق الأرض ومغاربها فلم أجد أفضل من محمد (صلى الله عليه وآله)، وقلبت مشارق الأرض ومغاربها فلم أجد بنى هاشم أفضل الناس بمقتضى الخبر، والأئمة صفوتهم فإنهم أعلام بنى هاشم، ونجوم بنى عبد المطلب، فلهم الشرف الأعظم والمجد الأقدم، ولقد أجاد أبو فراس الحمدانى [١١٦٧] حيث يقول فى خطاب بنى العباس من قصيدة طويلة. [صفحة ٦١٧] ليس الرشيد كموسى فى القياس ولا ++ مأمونكم كالرضا إن أنصف الحكم ولما قال معاوية لعبد الله بن العباس بعد موت الحسن إنك اليوم زعيم بنى هاشم قال: عبد الله أما والحسين فيهم فلا [١١٦٨] ولما قال معاوية لعبد الله بن جعفر إنك سيد بنى هاشم، قال له عبد الله إن الحسن والحسين هما سيدا بنى هاشم لا يدافعان [١١٦٩] وقال مرة وقد قال له معاوية كلاما يفضله فيه وأباه جعفرًا على الحسن والحسين وأبيهما: هما خير منى وأبوهما خير من أبى وأمهما خير من أمى. وروى فى إسعاف الراغبين أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: (يرد على الحوض أهل بيتى ومن أحبهم كهاتين) يعنى السابيتين [١١٧٠]. وروى الطبرانى أن عليا (عليه السلام) قال لمعاوية: (إياك وبغضنا فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لا يبغضنا ولا يحسدنا أحد إلا زيد عن الحوض يوم القيامة بسياط من نار) [١١٧١] قال: وقال فى الاسعاف بعد ذكر جملة من الأخبار فى محبة أهل البيت: علم من الأحاديث السابقة وجوب محبة أهل البيت، وتحريم بغضهم التحريم الغليظ، وبلزوم محبتهم صرح البيهقى والبغوى بل نص عليه الشافعى فى ما حكى من قوله: [صفحة ٦١٨] يا آل بيت رسول الله حبكم ++ فرض من الله فى القرآن أنزله يكفيكم من عظيم الفخر أنكم ++ من لم يصل عليكم لا صلاة له [١١٧٢]. وقال الفخر الرازى: "إن أهل بيته يعنى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ساووه فى خمسة أشياء فى الصلاة عليه وعليهم فى التشهد وفى السلام يقال فى التشهد السلام عليك أيها النبي وقال تعالى: [سلام على آل ياسين] [١١٧٣] وفى الطهارة قال الله تعالى: [طه] أى يا طاهر وقال تعالى: [ويطهركم تطهيرا] [١١٧٤] وفى تحريم الصدقة وفى المحبة قال تعالى: [فاتبعونى يحببكم الله] [١١٧٥] وقال تعالى [قل لا أسألكم عليه أجرا إلا- المودة فى القربى] [١١٧٦] انتهى [١١٧٧]. وقال محيى الدين ابن عربى. ولائى إليكم آل طه فريضة ++ على رغم أهل البعد يورثنى القربا فما طلب المبعوث أجرا على الهدى ++ بتبليغه إلا المودة فى القربى رواه عنه فى الإسعاف [١١٧٨]، فهذه شهادة الفضلاء من أهل السنة على فضل أئمتنا ووجوب محبتهم، ومساواتهم النبي (صلى الله عليه وآله) فى الخصائص والمزايا، وكفى بذلك لنا تصديقا. فإن قيل: لم قصرتم الإمامة فى ذرية الحسين دون ذرية الحسن وهما جميعا [صفحة ٦١٩] سبطا رسول الله (صلى الله عليه وآله)

وآله) ولم خصصتم بها من ذكركم، دون باقى ذرية الحسين. قلنا: أما جعلنا الإمامة فى ذرية الحسين دون ذرية الحسن وهما معا ابنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلنا عليه دليلان. الأول إن الإمامة لا شك أنها منصب رسول الله ومقامه وميراثه فصارت بعده لعلى (عليه السلام) بنصه عليه ثم صارت بعد على للحسن والحسين (عليه السلام) مشتركين فيها بنص رسول الله عليهما إلا أن التقدمة للحسن لأنه الأكبر سنا ثم صارت بعده للحسين خالصة لا يشركه فيها غيره فوجب أن تكون بعده للأقرب إليه لآية: [وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض] فمحال ترجع إلى ولد الحسن، وهى ميراث الحسين، والإمام يجب أن يكون أقرب الناس إلى الإمام الذى قبله ولولا وجود النص على الحسين من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن على (عليه السلام) لجعلناها بعد الحسن للأكبر من ولده ولم تصر للحسين ولا لأحد من ذريته، ولكن النص عليه قد ورد فكان هو الإمام بعد الحسن، فالإمامة يجب أن تكون فى عقبه للآية. الثانى تواتر الأخبار عندنا عن النبى (صلى الله عليه وآله) وعلى والحسن والحسين (عليه السلام) إن الإمامة بعد الحسين تكون فى ذريته وكتب أصحابنا مملوءة من ذلك، وبهذين الدليلين يبطل مذهب الزيدية والكيسانية ومن شابههم. وأما تخصيص الإمامة بمن ذكرناهم فلوجوه. الأول تواتر الأخبار عندنا عن النبى (صلى الله عليه وآله) وعن على بأسمائهم وأنهم فلان بن فلان وفلان بن فلان إلى آخرهم، وتلك [صفحة ٦٢٠] الأخبار مودعة فى كتب أصحابنا فوجب اتباع ما قاله النبى (صلى الله عليه وآله وسلم). الثانى تواتر النص عندنا عن كل سابق على لا حقه، وقد علمت أن الإمامة عندنا دائرة مدار النص، وقد أوضحنا بطلان الاختيار فيها فى أول الكتب فيجب الحكم بإمامة من ذكرنا نص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم ونص بعضهم على بعض. الثالث إنك قد علمت فيما مضى إنا أقمنا الدليل على اشتراط الأعلمية فى الإمام وأنه لا يجوز أن يكون فى رعيته من هو أعلم منه ولم نجد من ذرية الحسين ولا من ذرية الحسن أعلم من هؤلاء القوم، فإنهم ما سألوا عن شئ إلا أجابوا فيه، واستخرجوه من كتاب الله تعالى وبثوا من العلوم ما لم يحط به أحد ومن أخبار الماضين ما لم يعلمه من قرأ كتب الأولين مع تصريحهم بأنهم لم يجدوا لعلومهم حملة، فلو أنهم وجدوا من يحمل علومهم لبرز عنهم من العلم ما يكون الظاهر الآن من علومهم على كثرته عشر عشر واستغفر الله من النقصان، فإن العبارة لا تؤدى عنه والعقول لا تحيط بكنهه، فقولنا على جهة التقريب فقد قالوا لمن سألهم عن الألف باب التى علمها رسول الله أمير المؤمنين (عليه السلام) فانفتح من كل باب ألف باب [١١٧٩] وإنها صارت إليكم فكم نروى منها عنكم فقالوا: (إنكم ترون منها [صفحة ٦٢١] عنا بابا أو بابين) وهم فى كل ما قالوا وجميع ما بينوا من الأحكام فى الحلال والحرام والقصص والأخبار لم يكونوا ناقلين له عن أستاذ ولا محدث، بل يلقيه كل سابق منهم إلى لاحقه إلى أن ينتهى إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، لا يرجعون فى علومهم إلا إليه لا إلى رأى ولا قياس كغيرهم من بنى أبيهم، ومن جملة الناس وقد أقر بأعلميتهم على من سواهم من إخوانهم وأعمامهم جميع العلماء وصنفت الكتب فى فضائلهم دون غيرهم من الذرية الحسينية والحسينية من الخاصة والعامه فلا يذكر غيرهم من القبيلين إلا بالعرض والاستطراد، وملئت التواريخ بذكر كراماتهم ووصف علومهم دون بنى أبيهم كما ذكرنا فى أول الكلام، ومن أراد الاطلاع على ذلك فعليه بالكتب التى أشرنا إليها وغيرها مما ذكر فيه أخبار الماضين، وحيث كانوا أعلم أهل أزمتهم وجب أن يكونوا هم الأئمة. الرابع اجتماع الخصال الحميدة فيهم من الزهادة والعبادة والكرم والحلم واستجابة الدعوة والعفة والصيانة مما لم يجتمع بعضها لأحد من الناس، قال ابن أبى الحديد فى مفاخرة هاشم وعبد شمس: "ومن الذى يعد من قريش أو من غيرهم ما يعده الطالبون عشرة فى نسق كل واحد منهم عالم زاهد ناسك شجاع جواد طاهر زاك، فمنهم خلفاء مرشحون ابن ابن ابن هكذا إلى عشرة وهم الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على، وهذا لم يتفق لبيت من بيوت العرب ولا من بيوت العجم [١١٨٠] وقال فى موضع آخر: وأين أنتم عن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الذى يقال له: على الخير، وعلى الأغر، وعلى العابد، وما أقسم على الله بشئ إلا وأبر قسمه؟ وأين أنتم عن موسى بن جعفر بن محمد، وأين أنتم عن على بن محمد بن الرضا لابس الصوف طول [صفحة ٦٢٢] عمره مع سعة أمواله وكثرة ضياعه وغلاته [١١٨١] وقال فى موضع آخر: وجعفر بن محمد الذى ملأ الدنيا علمه وفقهه ويقال إن أبا حنيفة كان من تلامذته، وكذلك سفيان الثورى وحسبك بهما فى هذا الباب إلى أن قال ومن مثل

على بن الحسين زين العابدين، وقال الشافعى فى الرسالة فى إثبات خير الواحد: وجدت على بن الحسين وهو أفضه أهل المدينة يعول على أخبار الآحاد [١١٨٢] انتهى. ما أردنا نقله من كلام المعتزلى وهو مصرح بما ذكرنا فى أئمتنا ونسبناه إليهم من الأوصاف، واجتماع الخصال الحميدة فيهم مما لم يتفق لغيرهم، وأعظم الأمور أن محمد بن إدريس الشافعى يستند فى صحة قوله إلى فعل إمامنا على بن الحسين ويجعله حجة. وروى ابن خلكان فى تاريخه عن أبى العباس محمد بن يزيد المبرد فى كتاب الكامل ما مثاله يروى عن رجل من قریش لم يسم لنا قال: كنت أجالس سعيد بن المسيب فقال لى يوما: من أخوالك؟ فقلت: أمى فتاة، فكأنى نقصت فى عينه، وذكر مجئ سالم بن عبد الله بن عمر ثم بعد قيامه إتيان القاسم بن محمد بن أبى بكر إلى أن قال، فأمهلت شيئا حتى جاءه على بن الحسين بن على بن أبى طالب (عليه السلام) فسلم عليه ثم نهض قلت: يا عم من هذا فقال: هذا الذى لا يسع مسلما أن يجعله هذا على بن الحسين بن على بن أبى طالب (عليه السلام) الخبر [١١٨٣] فانظر إلى قول سعيد فى على بن الحسين فإنك تجده يكاد أن يصرح بإمامته على ما نقول بل هو مصرح بها لأن من لا يسع المسلمين جهله واجبه معرفته عليهم، وليس تجب على المسلمين بعد معرفة الله ورسوله معرفة أحد إلا الإمام. وقال فى المناقب مختصر مناقب الحافظ أبى عبد الله محمد بن يوسف [صفحة ٦٢٣] البلخى الشافعى فى ترجمه الحسين (عليه السلام) مشيرا إلى أئمتنا بعد أن ذكرهم قال بعض أهل العلم "علوم أهل البيت لا تتوقف على التكرار والدرس ولا- يزيد يومهم فيها على ما كان بالأمس لأنهم المخاطبون فى أسرارهم المحدثون فى النفس فسماء معارفهم وعلومهم بعيدة عن الإدراك واللمس، ومن أراد سترها كان كمن أراد ستر وجه الشمس، وهذا مما يجب أن يكون ثابتا مقررا فى النفس، فهم يرون عالم الغيب فى عالم الشهادة ويقفون على حقائق المعانى فى خلوات العبادة، وتناجيهم ثواقب أفكارهم فى أوقات أذكارهم بما تسنموا به غارب الشرف والسيادة، وحصلوا بتوجههم إلى جناب القدس ما بلغوا به منتهى السؤال والإرادة، فهم كما فى نفوس أوليائهم ومحبيهم وزيادة، فما تزيد معارفهم فى زمان الشيخوخة على معارفهم فى زمن الولادة، وهذه أمور تثبت لهم بالقياس والنظر، ومناقب واضحة الحجول والغرر، ومزايا تشرق إشراق الشمس والقمر، وسجايا تزين عنوان التواريخ وعنوان الأثر فما سألهم مستفيد أو ممتحن فوقفوا ولا أنكر منكر أمرا من الأمور إلا عرفوا، ولا جرى معهم غيرهم فى مضمار شرف إلا سبقوا، وقصر مجاريهم وتخلفوا، سنة جرى عليها الذين سلفوا وأحسن اتباعها الذين خلفوا، وكم عاينوا فى الجدال والجلاد أمور فتلقوها بالرأى الأصيل والصبر الجميل، فما استكانوا وما ضعفوا فهذا وأمثاله سموا على الأمثال وشرفوا لعدم الشقاشق إذا هدرت شقاشقهم وتصغى الأسماع إذا قال قائلهم، ونطق ناطقهم ويكتف الهواء إذا قيست به خلائقهم ويقف كل ساع عن شأوهم، فلا يدرك فائتهم ولا تنال طرائقهم، سجايا منحهم بها خالقهم، وفاز بها صادقهم فسر بها أوليائهم وأصدقائهم وحزن لها مبائنتهم ومفارقهم انتهى أقول والكلام فى أوصافهم متسع قال فيه كل قائل بما أحسن، ونطق منه كل [صفحة ٦٢٤] ناطق بما أتقن، وقدرهم فوق ما قيل فيهم، وشأنهم فاق مدح مادحيهم، فلنكتف من القول فى ذلك بهذه الجملة ففيها ما يبيل الغليل ويشفى العليل. واعلم أنه ليس فى الذرية النبوية من له جميع هذه الأوصاف غير من ذكرناهم بالاتفاق، فوجب أن يختصوا بالإمامة دون غيرهم من إخوانهم وأعمامهم، وبهذا كله يبطل مذهب الإسماعيلية والفظحية ومن ضارعتهم مثل مذهب أصحاب جعفر الكذاب بن على الهادى وغيرهم. [صفحة ٦٢٥]

ما ورد فى المهدي

توضيح مقال لدفع إشكال المهدي هو ابن الحسن العسكري وهو مختف عن الناس لا يعرفون شخصه وهو يعرفهم وأنه باق حتى يأذن الله له فى الظهور والقيام بالسيف فيطهر الله الأرض به من الفساد، ويملاها به قسطا وعدلا كما ملئت من الظلمة ظلما وجورا كما تواترت به الأخبار النبوية، وينزل عيسى بن مريم إليه ويصلى خلفه، ويملك سبع سنين كما وردت به الأخبار، ثم يكون بعده ما شاء الله أن يكون من الكرة، وليس هذا موضع تفصيل تلك الأمور، وإنما هو مقام إثبات الإمامة له، والبقاء بالدليل. أما إنه ابن الحسن العسكري فإجماع الإمامية وتواتر أخبارهم، أنه ابنه وأن مولده قبل وفاة أبيه بأربع سنين وقد قال بذلك جماعة من مخالفينا كمحبي

الدين ابن عربى فى فتوحاته وعبد الوهاب الشعرانى فى كتابه اليواقيت والجواهر والشيخ حسن العراقى وعلى الخواص وأبى العباس الدمشقى وهؤلاء من أكابر السنه والمذكورون قبل أبى العباس من أهل التصوف المعدودين عند خصومنا من الأولياء. قال الشعرانى فى الكتاب المذكور: المهدي من ولد الإمام الحسن العسكرى ومولده ليلة النصف من شعبان سنه خمس وخمسين ومائتين وهو باق حتى يجتمع بعيسى سن مريم، هكذا أخبرنى الشيخ حسن العراقى المدفون [صفحة ٦٢٦] فوق كوم الريش المطل على بركه الرطل بمصر المحروسه عن الإمام المهدي حين اجتمع به ووافقه على ذلك سيدى على الخواص رحمهما الله تعالى انتهى. وقال محيى الدين مسافر بن عربى: إنه لا بد من خروج المهدي (عليه السلام) لكن لا يخرج حتى تمتلأ الأرض جوراً وظلماً فيملأها قسطاً وعدلاً وهو من عتره رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ولد فاطمة جدّه الحسين بن على بن أبى طالب (عليه السلام) ووالده الإمام الحسن العسكرى بن الإمام على النقى بالنون بن الإمام محمد التقى بالتاء بن الإمام على الرضا بن الإمام موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام زين العابدين على بن الإمام الحسين بن الإمام على بن أبى طالب يواطئ اسمه اسم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يبايعه المسلمون بين الركن والمقام إلى آخر [١١٨٤] ما قال وقد نقل بعض أصحابنا عن [صفحة ٦٢٧] حجة الإسلام أبى حامد الغزالي فى بعض كتبه أظنه المنخول مثل ذلك، لكن الكتاب لا يحضرنى لأنقل عبارته. وقال أبو العباس الفصل الحادى عشر فى ذكر الخلف الصالح الإمام أبى القاسم محمد بن الحسن العسكرى رضى الله عنه عند وفاة أبيه خمس سنين آتاه الله فيها الحكمة كما أوتيتها يحيى وكان مربع القامة، حسن الوجه، والشعر، أقنى الأنف، أجلا الجبهة إلى أن قال - واتفق العلماء على أن المهدي هو القائم فى آخر الوقت، وقد تعاضدت الأخبار على ظهوره وتظاهرت الروايات على إشراق نوره، وستسفر ظلمة الأيام والليالى بسفوره، وينجلي برويته الظلم انجلاء الصبح عن ديجوره، ويسير عدله فى الآفاق فيكون أضوء من البدر المنير فى مسيره انتهى وكذلك ذكره جماعة من أهل التاريخ كشمس الدين ابن خلكان فقد ذكر أنه محمد بن الحسن العسكرى وأثبت مولده فى التاريخ المتقدم، وذكر أنه الرجل الذى تدعى الإمامية أنه إمامهم الثانى عشر وذكره ابن زولاق فى تاريخه، هكذا إلا أنه زعم أن مولده قبل التاريخ المذكور وكذلك غيرهما من أهل التواريخ والسير، وقد تلخص من هذا كله إن ولادة المهدي الذى هو ابن الحسن العسكرى وقعت يقينا وحصلت جزماً فلا التفتات لمن أنكر ذلك عصبية وعناداً كابن أبى الحديد وأمثاله من أصحابه وغيرهم، ومن هذا يعلم بطلان ما ذكره فى إسعاف الراغبين من أن المهدي من ذرية الحسن السبط بن أمير المؤمنين (عليه السلام) ويعلم منه أيضاً وهن قوله: إن رواية كونه من ذرية الحسين واهية [١١٨٥] بل قوله هو الواهى ولعلمهم رأوا فى رواية أنه من ولد الحسن يعنى به العسكرى فظنوه الحسن السبط فأخطئوا فقد روى ابن قتيبة فى كتاب غريب الحديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام): (إن المهدي من ذرية [صفحة ٦٢٨] الحسين) ورواه أيضاً قاضى القضاة عن كافي الكفاه إسماعيل بن عباد بإسناد متصل به (عليه السلام) فلا محيص عن القول به. وأما اختفاؤه فلخوفه من الطواغيت أن يفعلوا به كما فعل آبائه وليخرج وليس فى عنقه بيعه لأحد من الظلمة.

المعمرون من الناس

وأما عدم معرفة الناس لشخصه ومكانه فلخوف الإذاعة فإذا عرف شخصه ومحلّه قصد من الجائرين بالإيذاء. وأما بقاؤه حتى يؤذن له فى الظهور فلوجوه. الأول اتفاق الإمامية عليه وموافقته جملة من المخالفين لهم على صحته كما سمعت. الثانى تواتر الأخبار عن النبى (صلى الله عليه وآله) والأئمة بعد المفروغية من إثبات كون قولهم حجة باثبات إمامتهم بما ذكرناه من النصوص المتقدمة، والوجوه المتعددة. الثالث إنا قدمنا فى أول الكتاب أنه لا يجوز خلو زمان من أزمته التكليف من إمام يكون حجة لله على خلقه، وبيننا هنا أن الأئمة اثنى عشر، وأنه تمام عدتهم فوجب الحكم ببقائه لئلا يكون زمان التكليف خالياً من الحجة لله على خلقه، على إنا نقول لهم إن جماعة من مؤرخيكم قد أثبتوا ولادته كما قلنا فنحن نطالبكم بإثبات موته، وبالذلاله على موضع مدفنه، وليس لهم حجة على ذلك إلا الشبهة التى تمسك بها منكرها ولادته أو بعضهم وهى مخالفة العادة والطبع، فإن العادة قد قضت بأنه لا يعيش أحد هذا [صفحة ٦٢٩]

العمر الطويل والطبيعة الإنسانية لا يمكن بقاء شخص منها هذه المدة والعمر الطبيعي مائة وعشرون سنة، وهذه الشبهة منقوضة عليهم ومقلوبة بما صح فى كتبهم وتواريخهم من بقاء خلق كثير أضعاف ما ذكروه للعمر الطبيعي، فقد ذكر أن آدم (عليه السلام) عاش ستمائة سنة، وأن نوحا بنص القرآن لبث من قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، بعد مبعثه قبل الطوفان، وأنه بعث وله خمسون سنة وقيل أربعمائة سنة، وعاش بعد الطوفان ثلاثمائة سنة فعمره يكون على الرواية الأولى ألفا وثلاثمائة سنة، وعلى الثانية ألفا وستمائة وخمسين سنة، وأن عمر سام ستمائة سنة، وعمر أرفخشذ أربعمائة سنة وخمس وستون سنة، وأن عمر شالخ بن أرفخشذ أربعمائة وثلاثون سنة وأن كالب بن يوفنا عاش ألف سنة فى بنى إسرائيل وأن انوش بن شيث عاش تسعمائة وخمسا وستين سنة، وابنه قينان عاش سبعمائة وعشرين سنة وابنه مهلاييل عاش تسعمائة وخمسا وستين سنة، وإدريس رفع وهو ابن ثلاثمائة وخمسا وستين وبقى أبوه بعد رفعه خمسمائة وخمسا وثلاثين سنة، وعاش متوشلخ بن إدريس تسعمائة واثنين وثمانين سنة وابنه لمك سبعمائة سنة، وذكر فى أنوار التنزيل أن لقمان الحكيم عاش ألف سنة، وصح أن لقمان بن عاد عاش عمر سبعة أنسر. قال القرمانى أبو العباس فى تاريخ الدول وقد اختلف الناس فى عمر النسر وعامتهم أنه يعيش خمسمائة سنة، فعلى هذا إن لقمان عاش ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة، قال: وقيل إنه عاش ثلاثة آلاف وثمانمائة سنة، لأنه قبل أن يأخذ النسر له ثلاثمائة سنة انتهى أقول وقد ذكر شعراء العرب لقمان هذا إشارة وتصريحا قال سالم بن عوانة الضبى فى أبيات له. لا تهزئى منى ربيب فمأء فى ذاك من عجب ولا سخر أولم ترى لقمان أهلكه++ ما اقتات من سنة ومن شهر [صفحة ٦٣٠] وبقاء نسر كلما انقرضت++ أيامه عادت إلى نسر ما طال من أمد على لبد++ رجعت محاربة إلى قصر وقال التابعة الذبياني: أمست قفارا وأمسى أهلها احتملوا++ أحنى عليها الذى أحنى على لبد يعنى به نسر لقمان وغير ذلك. وذكر القرمانى أيضا أن عوج بن عناق عاش مثل عمر لقمان بن عاد على الرواية الأولى. وكثير من العرب عاش عمرا طويلا فمنهم عبيد بن شريد الجرهمى عاش ثلاثمائة وخمسين سنة، وروى عنه أنه رأى من عاش ألف سنة، وأن الربيع بن ضبيح الفزارى عاش قريبا من أربعمائة سنة، وأن سوياء الكاهن عاش ثلاثمائة سنة، وأن شداد بن عاد عاش تسعمائة سنة، وعاش أكنم بن صيفى التميمى ثلاثمائة سنة، وعاش المستوغر عمرو بن ربيعة أحد بنى سعد بن زيد مناة التميمى ثلاثمائة وعشرين سنة، وعاش الحارث بن كعب مائة وستين سنة، وعاش دريد بن زيد النهدي القضاعى أربعمائة سنة وستا وخمسين سنة، وعاش زهير بن جناب العذرى الكلبى مائتين وعشرين سنة، وعاش ذو الإصبع حرثان بن محرث العدوانى أحد بنى قيس عيلان بن مضر ثلاثمائة سنة، وعاش معدى كرب الحميرى عمرا طويلا- حتى قال. أرانى كلما أفنيت عمرا++ أتانى بعده يوم جديد يعود بياضه فى كل فجر++ ويأبى لى شبابى ما يعود وعاش أبو الطمجان القينى حنظلة بن الشرفى الكنانى مائتى سنة، وعاش عبد المسيح بن بقلبة الغسانى ثلاثمائة وخمسين سنة، وعاش النابغة الجعدى قيس بن كعب من بنى عامر بن صعصعة مائة وثمانين سنة، على رواية ابن الكلبى ومائتى سنة على رواية ابن دريد عن أبى حاتم، وغير هؤلاء ممن عاش [صفحة ٦٣١] عمرا طويلا- كثيرا لو أردنا ذكر جميع من يمكننا ذكره، وكل من انتهى إلينا خبره لطال الكلام فأين العادة؟ وأين العمر الطبيعى؟ فإذا صح عند خصومنا جواز الزيادة على العمر الطبيعى وخرق العادة فيمن ذكرناهم على كثرتهم ومن تركنا ذكره أكثر كيف يمنعون ذلك فى المهدي دون غيره لتلك العادة المنخرمة المنخرفة؟ ما هو إلا تشبث بما لا يجدى نفعا ثم إنهم أثبتوا أن الخضر حى موجود إلى أن يقوم المهدي (عليه السلام) وهو قبل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بزمان طويل لأنه كان على مقدمة ذى القرنين الأ-كبر الذى كان فى زمن إبراهيم الخليل (عليه السلام) على رواية المسعودى فى أخبار الزمان، وقيل هو إيليا بن ملكا بن فالغ بن عابر، وقيل الخضر بن ميثا بن أفرائيم بن يوسف الصديق، وعلى كل حال فهو قبل نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) بمدة طويلة وصححو أن معمر أبا الدنيا على بن عثمان بن الخطاب الهمداني حى موجود من زمان نبينا إلى أن يقوم المهدي وأثبتوا أن الدجال حى موجود إلى قيام المهدي، ونزول عيسى من السماء فيقتلانه، وأن إلياس حى موجود فى السحاب فإثباتهم طول البقاء لهؤلاء وإنكارهم البقاء منهم للمهدي عناد صرف، وتعصب محض لا حجة عليه، وبعد فما ينكرون من أن يكرم الله نبيه محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما أكرمه بأن يعمر رجلا من عترته إلى وقت معلوم عنده كما فعل بغيره؟ على أن

لازم ما روه عن النبي (صلى الله عليه وآله) من قوله: (لتحذون حذو الأمم من قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة) وقوله: (ليكونن فيكم ما كان فى الأمم قبلكم) أو ما أشبه هذا اللفظ أن يكون فى أولياء هذه الأمة معمرين كما كان فى أولياء الأمم السالفة، وفى هذا كفاية لصحة بقائه (عليه السلام) إلى وقت معلوم عجل الله فرجه وسهل مخرجه، وجعلنا من أنصاره وأكرمنا بجواره.

علة استتار المهدي

وأما الشبهة فى استتاره بأنه كيف يكون موجودا ولا يعرف بشخصه [صفحة ٦٣٢] فمندفعه بأن الخضر موجود عندهم قطعاً وهو لا يعرف بشخصه، وذكر شيخهم الأكبر مسافر بن عربى أن إلياس يجتمع مع الخضر عند سد يأجوج ومأجوج وفى مكة وعرفات، روى ذلك عنه القرماني فى تاريخ الدول ومن المتفق عليه أنه لم يكن أحد من الناس يعرف الخضر وإلياس بشخصيهما فما المانع أن يكون المهدي كذلك؟ ثم من المتفق عليه أيضاً أن الدجال موجود ولم يكن أحد يعرفه بشخصه ولا ادعى أحد من الناس معرفته فكيف يجوز أن يخفى الخضر وإلياس والدجال على الناس ولا يعرفون أشخاصهم ولا يجوز ذلك فى غيرهم وهو المهدي لولا التعسف وتمحل المحال، وقد ورد فى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ما يصرح بوجود هذا الإمام المنتظر واستتاره عن البشر وأنه حجة الله على خلقه وخليفه أنبيائه. فمنه ما فى خطبة أومى فيها إلى الملاحم قال فى جملتها: (هذا أبان ورود كل موعود ودنو من طلعة ما لا تعرفونه، ألا وإن من أدركها منا يسرى فيها بسراج منير، ويحذو فيها على مثال الصالحين ليحل فيها ربعا ويعتق فيها رقا ويصدع شعبا ويشعب صدعا فى ستره عن الناس لا يبصر القائف أثره، ولو تابع نظره، ثم ليشحذن فيها قوم شحذ القين النصل يجلى بالتنزيل أبصارهم، ويرمى بالتفسير فى مسامعهم، ويغبقون كأس الحكمة بعد الصبح) [١١٨٦] انتهى. فانظر إلى قوله (عليه السلام) بعد ذكر أوصاف القائم (فى ستره عن الناس لا يبصر القائف أثره) فإنك تراه أصرح شئ فى مدعانا وأوضح قول فى مرامنا. وأما قول ابن أبى الحديد بعد اعترافه بدلالة الكلام على استتار هذا [صفحة ٦٣٣] الإنسان المشار إليه: وليس ذلك بنافع للإمامية فى مذهبهم، وإن ظنوا أن ذلك تصريح بقولهم وذلك لأنه من الجائز أن يكون هذا الإمام يخلقه الله تعالى فى آخر الزمان ويكون مستترا وله دعاء يدعون إليه ويقررون أمره ثم يظهر بعد ذلك الاستتار، ويملك الممالك ويقهر الدول ويمهد الأرض كما ورد فى الخبر [١١٨٧] فباطل غاية البطلان والكلام نافع لنا فى مذهبنا غاية النفع وجواز أن يكون هذا الإمام يخلقه الله تعالى فى آخر الزمان معارض بجواز أن يكون خلقه قبل زمان ابن أبى الحديد، بما يربى على المئات من السنين ويزيد، وقد أقمنا البرهان على وجوب وجوده فى الأرض أثبتنا النقل على حصول ولادته منا ومن الخصوم، ونحن لا ننكر ما أجازه لو كان الخلف لم يوجد، ولم يولد، ولا يضرنا فى الحجة نحن ندعى أنه (عليه السلام) خلق فكان على المعتزلى أن يقيم دليلاً على منع إيجاده، وإبطال ميلاده وأنى له بذاك؟ وإذا كان يجوز أن يكون ولد والأخبار منا ومنهم وردت بوقوع ذلك الجائز الذى لم يقدر الخصم على منعه وجب أن يكون استتار المنتظر من وقت ميلاده إلى وقت ظهوره فى هذه الأزمان لا فى ذلك الزمان الذى ادعاه المعتزلى، على أنه لو كان كما ذكر لم يكن الإمام مستترا عن الناس لأن من يبت الدعاء إلى الخلق يدعونهم إلى طاعته ومبايعته ويطلبون منهم الانقياد إلى أمره والثوب إلى نصرته ليس بمستتر عن الناس، بل مظهر لهم نفسه مبدلهم أمره معرف لهم شأنه ملق إليهم خبره، ومن كان هذا شأنه كيف لا يبصر القائف أثره ولو تابع نظره، ودعائه يشيرون إليه ويدلون الناس عليه، وإنما يصح الاستتار الذى عناه أمير المؤمنين وصرح به فى الوقت الذى ليس لهذا الإمام ابن السادة الكرام داع يدعو الناس إلى مبايعته ولا مشير يشير إليه ويدل عليه، فهو مخفى الأثر ولذلك أنكر وجوده من أنكر كهذا القائل، وهذه الحال لم تكن إلا فى هذه [صفحة ٦٣٤] الأزمان التى تغلب فيها على أهل الإيمان أهل البغى والعدوان، وذوو الكفر وأولياء الشيطان لا الزمان الذى يدعى فيه لذلك الإمام، وينادى باسمه بين الخاص والعام، فإن ذلك وقت أسفار العدل بسفوره، وظهور صبح الحق بظهور نوره، وانتهزام ليل الباطل وزوال ديجوره، بضياء نهار الهدى وسناء تنويره. ذاك وقت أيامنا فيه بيض ++ والليالى غر كليل العروس وليت شعري كيف خفى على المعتزلى هذا المعنى من الظهور والخفاء فلم يعرف الظاهر من المستور وأما قوله كما ورد فى

الخبر، فهو متعلق بقوله: تملك الممالك إلى آخر الكلام لا بقوله: يخلقه الله فى آخر الزمان إذ لا خير بذلك عندهم، ولو كان ثمة خير ولو من أضعف الأخبار لصال به علينا وجال لكن لم يجد إلى ذلك سبيلا فرجع إلى الاستدلال بالإمكان، وترك ما حصل وكان. ومنه قوله فى خطبة أخرى يشير إلى الخلف الصالح: (قد لبس للحكمة جنتها وأخذها بجميع أدبها، من الاقبال عليها والمعرفة بها والتفرغ لها فهى عند نفسه ضالته التى يطلبها وحاجته التى يسأل عنها فهو مغترب إذا اغترب الإسلام، وضرب بعسيب ذنبه وألصق الأرض بجرانه، بقيه من بقايا حجته، خليفته من خلائف أنبيائه) الخطبة [١١٨٨] فقوله (عليه السلام): (مغترب إذا اغترب الإسلام) دال على استتار ذلك الإمام إذا عاد الإسلام غريبا كما بدأ غريبا دل عليه الحديث النبوى، وصار كالبعير البارك الذى يضرب الأرض بأصل ذنبه وهو المراد بالعسيب، ويلصق الأرض بصدره وهو جرائه فلا يكون له تصرف ولا نهوض، وكل ذا كناية عن عود الإسلام [صفحة ٦٣٥] مغلوبا مقهورا معطلة حدوده، مضيعة أحكامه، فيكون غريبا فى الناس لا يعرف لاستيلاء أهل الضلالة على ذوى الهدى، وغلبة الظلمة المغيرين لأحكام الشريعة الغراء، والعالمين فى الناس بالشهوات والأهواء فيغترب حينئذ الحجة الذى هو بقيه حجج الله وخليفه خلائف أنبيائه، فلا يعرف بشخصه ولا يدري أين موضعه، وهذا الكلام كما ترى صريح فى وجود هذا الرجل واستتاره فى زمان دولة أهل الجور والفساد، وأنه حجة الله، وخليفه الخلفاء وهو عين ما قلناه من أنه ختام الأئمة، فإن بقيه الحجج، وخليفه الخلفاء آخرهم بلا خفاء. وأما ما ذكره ابن أبى الحديد عن الصوفية أن المراد به ولى الله، فإن كان مرادهم به الإمام لأنه عندنا حجة الله وولى على عباده لا ولى على العباد غيره فذلك قولنا، وإن أرادوا به غير الإمام وهو القطب عندهم الذى تدور عليه الأوتاد والأبدال فذلك مما لا- برهان عليه ولا دليل وهو من الخرافات التى أحدثها الصوفية بأرائهم وأهوائهم، والحق أن القطب بالمعنى الذى ذكره وهو الخليفة الذى نحن نعنيه لا- قطب غيره، فجعلهم إياه غيره من وساوس النفوس، ولا- يطلق لفظ الحجة فى كلام أمير المؤمنين على الصوفى الكبير الذى سموه قطبا حاش لله. وأما ما نقله عن أصحابه أن المراد به العلماء الذى يتم الإجماع [١١٨٩] وأن أمير المؤمنين (عليه السلام) يشير إلى صفات كل واحد منهم، فبعيد ظاهر الفساد، إذ من اليقين أنه لا يطلق لفظ الحجة والخليفة على غير الإمام العام فى كلام النبى (صلى الله عليه وآله) وعلى وأولاده، وعلى المدعى إثبات ذلك، نعم ورد فى كلامهم إطلاق لفظ العالم على الإمام، وهو عكس ما قاله المعتزلة كما ورد عنهم (لا تخلوا الأرض من عالم)، و (لا تكون إلا وفيها [صفحة ٦٣٦] عالم) وهو فى أحاديثنا كثير، ثم إن الكلام يعطى بصريحه أن المراد به شخص واحد على الحقيقة لا جماعة واحدهم هكذا، ويعطى أيضا بالصريح أن ذلك الشخص مغترب غير معروف بين الناس، وإذا كان مما لا يتم الإجماع بدونه عند الناس لزم أن يكون معروفا عندهم غير مجهول فلم يكن مغتربا البتة، فأين إذن مصداق قوله عليه السلام (مغترب) الخ. وأما ما ذكره عن الفلاسفة من أن المراد بالحجة هو العارف عندهم، فذاك مما لا يعرف ولا يلتفت إليه وهل يرضى عاقل أو يتصور فاهم أن يكون أراد أمير المؤمنين (عليه السلام) بحجة الله خليفه خلفاء أنبيائه مثل أبى نصر الفارابى [١١٩٠] وأبى على بن سينا [١١٩١] وأبى البركات البغدادى [١١٩٢] وشهاب الدين يحيى السهروردى [١١٩٣] وأشباههم من أكابر فلاسفة الإسلام الذين أكثر أقوالهم مخالفة لنصوص الكتاب والسنة وإجماع المسلمين؟ فهؤلاء هم العارفون بالفلسفة، ولو كان مثل هؤلاء هو المقصود لما صدق قوله (عليه [صفحة ٦٣٧] السلام): (مغترب) لأن هؤلاء وأمثالهم معروفون غير منكورين وظاهرون غير مستورين ومعظمون عند العامة غير مغتربين وبهذا أيضا يبطل قول المعتزلة لأن العلماء الذين ادعوا أن الإجماع لا- يتم إلا- بهم معلومين غير مجهولين إن أرادوا مثل الجاحظ والجبائين والقاضى عبد الجبار وأبى القاسم البلخى وثمامة بن أشرس وأبى الهذيل العلاف وإبراهيم بن سيار النظام وواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وأبى الحسين الخياط [١١٩٤] وأمثالهم ممن يطول تعدادهم وكلهم مذكورون فى طبقاتهم، معروفون عند أصحابهم فأين هم والاعتراب؟ وهل يجوز أن يكون مثل الجاحظ وهو المبغض لأمير المؤمنين (عليه السلام) حجة الله على خلقه، وخليفه أنبيائه؟ أو يجوز أن يكون أمير المؤمنين (عليه السلام) أراد بتلك الأوصاف مثله وأمثاله؟ ومن هذا بطل ما ادعاه المعتزلى من جواز إطلاق الحجة والخليفة على العارف والولى عند الفلاسفة وأهل التصرف، وعلى العالم مثل أبى الهذيل عند المعتزلة وتبين أن ذلك قول منهم بألسنتهم وهوى قلوبهم، وأن كلام

أمير المؤمنين (عليه السلام) لا- يوافق قول أحد منهم، وإنما هو يوافق ما نقول لا- سيما والمنصف المتأمل إذا ضم كلام علي (عليه السلام) بعضه إلى بعض علم أنه يريد بهذه الأوصاف رجلا من ذريته، وهو الذى عناه فى كلامه الأول بقوله: (ألا وإن من أدركها منا) إلى آخره وقد اعترف المعتزلى بذلك حيث قال: وليس يبعد عندى أن يريد به القائم من آل محمد (صلى الله عليه وآله) فى آخر الوقت إذا خلقه الله تعالى وإن لم يكن الآن موجودا فإنه ليس فى الكلام ما يدل على وجوده الآن، وقد وقع اتفاق الفرق من المسلمين أجمعين على أن الدنيا والتكليف لا ينقضى إلا عليه [١١٩٥] انتهى وحيث أقر أن المراد هو القائم من آل محمد (صلى الله عليه وآله) فلا يضرنا ما قال من أنه لم يكن مخلوقا [صفحة ٦٣٨] لأن هذا القول قد دللنا قبل على إبطاله، وبيننا فى هذه الخطبة وجه الدلالة على فساده واسترحنا من كلفة الجواب هنا على هذه الهيمنة بما قدمناه فتذكر. ومنه قوله (ع) فى حديث كميل بن زياد: (اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهرا مشهورا أو مستترا مغمورا لثلاث تبطل حجج الله وبيناته) [١١٩٦] فهذا الكلام نص صريح فى أن الإمام القائم لله بحجته لا- تخلو الأرض منه، وهو إما أن يكون ظاهرا مشهورا يعرفه الناس تشير إليه الألف، وإما أن يكون مستترا مغمورا لا يعرف بشخصه، وأن الإمامة لا تنقطع من الأرض إذ بانقطاعها يجب بطلان حجج الله وبيناته، وذلك محال ممتنع، فانقطاع الإمامة مثله، وحيث لا إمام ظاهر على الوجه المذكور فى الكلام من بعد أبى محمد الحسن بن على العسكرى وجب الحكم بوجود إمام مخفف من بعده، وما هو إلا صاحبنا إذ لم يدع أحد من الناس ذلك لغيره، فوجب أن يكون هو القائم بحجة الله المستتر، وفى هذا كفاية لصحة قولنا، ومما يدل على عناد ابن أبى الحديد قوله فى شرح هذا الكلام: (وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإمامية إلا أن أصحابنا يحملونه على أن المراد به الأبدال الذين وردت الأخبار النبوية عنهم أنهم فى الأرض سائحون إلى آخر كلامه) [١١٩٧] وما أدرى كيف قال هذا ولا نعرف الأبدال الذين يقول بهم؟ وأن الكلام لا يشير إلى ما ذكره قطعاً وجزماً ولا شك أنه لا يدري ما يقول وأنت خير بطلان كلامه بعد الإحاطة بما سبق من القول، وقد قررنا فى مسألة عدم جواز خلو الأرض من الإمام فى جميع أزمنة التكليف تقريراً شافياً فى هذا الحديث ينفعك هنا فراجع. ومنه قوله (ع) فى خطبة له: (فانظروا أهل بيت نبيكم فإن لبدوا [صفحة ٦٣٩] فالبدوا، وإن استنصروكم فانصروهم، فليفرجن الله الفتنة برجل منا أهل البيت بأبى ابن خيرة الإمام لا يعطيهم إلا السيف هرجا هرجا) موضوعاً على عاتقه ثمانية حتى تقول قريش لو كان هذا من ولد فاطمة لرحمنا بغريه الله بنى أمية حتى يجعلهم حطاماً ورفاتا: [ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً] الخطبة. قال ابن أبى الحديد فإن قيل من هذا الرجل الموعود به الذى قال (عليه السلام) (بأبى ابن خيرة الإمام) قيل: أما الإمامية فيزعمون أنه إمامهم الثانى عشر وأنه ابن أمه اسمها نرجس، وأما أصحابنا فإنهم يزعمون أنه فاطمى يولد فى مستقبل الزمان لأم ولد، وليس بموجود الآن [١١٩٨] انتهى. قلت: نحن والحمد لله قاطعون بذلك غير زاعمين، قد وضحت به حجتنا وقامت عليه أدلتنا كما ترى. فإن قيل: لم استتر هذا الإمام من الظلمة ولم لا يظهر فيقاتلهم ويجالدهم. قلنا: قد قدمنا من القول فى جواب قعود أمير المؤمنين (عليه السلام) عن القتال فى زمن الثلاثة ما يكفى فى الجواب هنا عن هذا الايراد ونزيد عليه فى هذا المقام فنقول: أخبرونا عن أنبياء الله ورسله حين عمل قومهم بالمعاصى وكفروا بالله كقوم نوح وقوم إبراهيم وقوم لوط، وعن بنى إسرائيل حين عبدوا العجل بمشهد من هارون ولم يقاتلوهم وغير أولئك ممن عصوا الله وأفسدوا فى الأرض ولم تقاتلهم الأنبياء لم لا قاتلوهم وجالدوهم فما تجيب به عن هذا هو جوابنا عن إيرادك فاختر من الجواب ما شئت فإن قيل: إنما وجب نصب الإمام لإقامة الملء ومنع حوزة الإسلام، وأخذ الحقوق، وإقامة [صفحة ٦٤٠] الحدود، وجباية الفئى وجهاد المشركين، وقتال الباغين، وإرشاد العباد، ورفع الفساد، ولا خفاء أن المستتر المتوارى لا تحصل به هذا المصالح فأى فائدة فى إمام مستتر. قلنا: صدقت فى قولك: إن الإمام منصوب لهذه المصالح لكن لا يجب عليه القيام بها إلا إذا سلمت له الرعية المقادة، وبسطت له يد الطاعة لو وجد ممن يطيعه أعواناً ينتصر بهم على من يعصيه من الأمة، فأما إذا منعت الرعية طاعتها ولم تلق له زمام قيادها، بل تركت نصرته وإخافته ولم يجد من أهل طاعته من يقوم بنصرته على أهل المعصية فإنه لا يجب عليه القيام بجميع تلك المصالح كما ذكرت، وجاء منع اللطف من قبل الرعية حيث فوتوا أنفسهم منه بكفهم يد الإمام عن التصرف، ولم يلزم من ذلك

بطلان إمامة الإمام المنسوب من الله لأن سيّله سيّيل النبي، فكما أن النبي (عليه السلام) مبعوث لتلك المصالح وغيرها ولا تبطل نبوته بعدم القدرة على القيام بها لعدم طاعة الرعية له كما ذكرنا فى الكلام على الايراد الأول ولم يقتض ذلك عدم وجود النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فكذلك لا تبطل إمامة الإمام إذ كانت من الله بمنع الرعية إياه عن التصرف، ولا يلزم من ذلك عدمه لأن الإمامة خلافة عن النبوة وما لا يبطل به الأصل لا يبطل به الفرع، وهذا كاف فى الجواب عن ترك أئمتنا (عليهم السلام) بعد الحسين القتال وقعودهم عن مجاهدة الظلمة، وقولك أى فائدة فى إمام مستتر؟ قلت: بلى فيه فائدة جليّة ولطف ظاهر وذلك أن المكلفين إذا علموا أن فى العالم إماما مختفيا وأنه سيظهر فينتصف للمظلوم من الظالم ويرد الحقوق إلى أهلها ويعاقب العاصين وجوزوا ظهوره فى كل وقت، فإنهم يكونون إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، فهذه فائدة من أعظم الفوائد فى وجود الإمام المستتر، وذلك بخلاف ما إذا علموا أن ليس فى العالم إمام بذلك الوصف فإنهم يكونون على طرف النقيض من الأول، والحاصل أن وجود الإمام لطف [صفحة ٦٤١] وتصرفه لطف آخر وعدم حصول الثانى لمانع لا يقتضى عدم الأول، وهنا وجه آخر وهو أن نقول أن الفائدة فى نصب الإمام مطلقا قيام حجة الله به على المكلفين بحيث لا يستطيع المكلف العاصى أن يقول لم أجد من يرشدنى إلى الحق، فإنه يقال لهم عن الله إني نصبت لكم من يرشدكم إلى سيّلى، ويوضح لكم ما اختلفتم فيه من دينى، فلم عصيتموه وأخفتموه؟ ولم لا أطعتم أمره وقبلتم قوله ووازرتموه؟ فلا- تكون لهم على الله حجة وقد نصب لهم منهم من يهديهم إلى مرادهم وأزاح علتهم بتعيين من يدلهم على سيّيل مرضيه، بل تكون لله عليهم الحجة البالغة وإلى هذا يشير قوله تعالى: [قللة الحجة البالغة] [١١٩٩] ويصرح به قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (اللهم بلى لا- تخلو الأرض من قائم لله بحجة) إلى قوله: (لثلا- تبطل حجج الله وبيناته) [١٢٠٠] وهذه كما ترى فائدة عظيمة فاندفع الايراد وزالت الشبهة وظهر الحق وبطل ما كانوا يعملون. ولنذكر جملة من الأحاديث الواردة فى حق الخلف المنتظر عجل الله فرجه من طرق الخصوم زيادة على ما مضى. أخرج الطبرانى عن النبي (صلى الله عليه وآله): (المهدى منا يختم الدين به كما فتح بنا). وأخرج أحمد ومسلم عن النبي (صلى الله عليه وآله): (يكون فى آخر الزمان خليفة يحثوا المال حثوا) [١٢٠١]. وأخرج الطبرانى مرفوعا إليه (صلى الله عليه وآله) (يلتفت المهدي وقد نزل عيسى (عليه السلام) كأنما يقطر من شعره الماء فيقول [صفحة ٦٤٢] المهدي تقدم فصل بالناس فيقول عيسى إنما أقيمت الصلاة لك فيصلى خلف رجل من ولدى) [١٢٠٢] وفى صحيح ابن حبان فى إمامة المهدي نحوه قال فى إسعاف الراغبين وضح مرفوعا: (ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهدي تعال صل بنا فيقول لا إنما بعضكم أئمة بعض تكرمه الله لهذه الأمة) [١٢٠٣] وهذا يبطل ما قاله ابن عربى أن عيسى يتقدم فيصلى بالناس على سنه نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم). وروى ابن ماجه عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: (لو لم يبق من الدنيا إلا- يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يملك رجل من أهل بيتي يملك جبل الديلم والقسطنطينية) [١٢٠٤] زاد فى روايات (ورومية ومروية). قلت: وهذه الأخبار وما قبلها تنطق نطقا فصيحاً بأن المهدي من ولد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعترته ومن ذريته ومن نسل فاطمة البتول وهى كثيرة متظافرة، ومنها يعلم فساد ما افتعله بعض الخصوم أنه لا مهدي إلا عيسى، وما زوره بعض آخر المهدي من ولد العباس عمى. قال ابن حجر فى الصواعق الأظهر أن خروج المهدي قبل نزول عيسى (عليه السلام)، وقيل بعده وقد تواترت الروايات عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بخروجه وأنه من أهل بيته، وأنه يملأ الأرض عدلا وأنه يساعد عيسى على قتل الدجال، بباب لد بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة، ويصلى عيسى خلفه، وأكثر الروايات متفق على تحقق ملكه سبع سنين إلى [صفحة ٦٤٣] أن قال: وإنه بعد أن تعقد له البيعة بمكة يسير منها إلى الكوفة، ثم يفرق الجنود إلى الأمصار، وأن السنة من سنينه تكون مقدار عشر سنين وأنه يبلغ سلطانه المشرق والمغرب وتظهر له الكنوز ولا- يبقى فى الأرض خراب إلا- يعمره [١٢٠٥]. قال مقاتل بن سليمان ومن تبعه من المفسرين فى قوله تعالى: [وأنه لعلم للساعة] [١٢٠٦] إنها نزلت فى المهدي. وقال ابن عربى بعد ذكر ما نقلناه أولا عنه فى نسب المهدي وبيعة المسلمين له بين الركن والمقام، قال: يشبه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الخلق بفتح الخاء وينزل عنه فى الخلق بضمها إذ لا يكون أحد مثل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى أخلاقه أسعد الناس به أهل الكوفة، يقسم المال بالسوية، ويعدل به فى الرعية يمشى

الخصر بين يديه، يعيش خمسا أو سبعا أو تسعا يقفوا أثر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يخطئ له ملك يسدده من حيث لا يراه، يفتح المدينة الرومية بالتكبير مع سبعين ألفا من المسلمين، يشهد الملحمة العظمى مأدبة الله بمرج عكا، يعز الله به الإسلام بعد ذله، ويحييه بعد موته، ويضع الجزية ويدعو إلى الله بالسيف فمن أبى قتل، ومن نازعه خذل، يحكم بالدين الخاص عن الرأى إلى أن قال: واعلم أن المهدي إذا خرج يفرح به جميع المسلمين خاصتهم وعامتهم، وله رجال إلهيون يقيمون دعوته وينصرونه هم الوزراء له، يتحملون أثقال المملكة عنه، ويعينونه على ما قلده الله إلى آخر ما قال [١٢٠٧].

علامات ظهوره

وقد ذكروا من علامات ظهوره انكساف القمر فى أول ليلة من شهر [صفحة ٦٤٤] رمضان، والشمس يوم النصف منه، وقريب منه مروى من طرفنا عن أهل البيت [١٢٠٨]. ومن علامات ظهوره (عليه السلام) خروج الدجال والسفياى ولا- يخفى عليك أن أخبار ظهور المهدي وعلاماته وتفصيل الأمور التي تجرى من حين ظهوره إلى حين وفاته كثيرة، وهي مذكورة فى محالها كغيبه الصدوق وغيبه النعمانى وغيبه شيخ الطائفة وغيرها من كتب أصحابنا المصنفة فى هذا الشأن، من أراها لم تفته والغرض هنا إثبات إمامة الخلف المنتظر وتصحيح خروجه من روايات المخالفين وأقوالهم، وقد أوردنا ما فيه بل فى بعض الكفاية لمن تدبر وأنصف والله الحمد والمنة على التوفيق.

عصمة الأئمة من الكتاب والسنة والأخبار

إشاره

فى بيان ثبوت عصمة الأئمة (عليهم السلام) وقد علمت فى مسألة شروط الإمام معنى العصمة وأن حقيقتها لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يؤمن بسببه من ارتكاب الذنوب واقتراف المعاصى كبائرهما وصغائرهما، ومن الخطأ فى الأحكام عمدا وسهوا وتأويلا، ويحكم بإصابته الحق فى جميع أفعاله وأقواله، وأصحابنا جازمون بعصمة أئمتنا الاثنى عشر (عليه السلام) كجز مهم بعصمة الأنبياء، وأما المخالفون فمنهم من وافقنا على عصمة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وليس من حيث اشتراط العصمة فى الإمام وهذا قول أبى محمد الحسن بن متويه من المعتزلة قال ابن أبى الحديد: نص أبو محمد بن متويه فى كتاب الكفاية على أن عليا (عليه السلام) معصوم وإن لم يكن واجب العصمة، ولا العصمة شرطا فى الإمامة، لكن أدلة النصوص قد دلت على عصمته والقطع على باطنه ومغيبه وأن ذلك أمر اختص هو به دون غيره من الصحابة انتهى [١٢٠٩] ووافقنا على عصمة المهدي محيى الدين [صفحة ٦٤٥] مسافر بن عربى قال فى الفتوحات المكية نقلا عنه: إنه يعنى المهدي يحكم بما ألقى إليه ملك الإلهام من الشريعة، وذلك أنه يلهم الشرع المحمدي فيحكم به كما أشار إليه حديث (المهدي يقفوا أثرى لا يخطئ) فأخبرنا (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه متبع لا مبتدع، وأنه معصوم فى حكمه فعلم أنه يحرم عليه القياس مع وجود النصوص التي منحه الله إياها على لسان ملك الإلهام، بل حرم بعض المحققين القياس على جميع أهل الله لكون رسول الله (صلى الله عليه وآله) مشهودا لهم فإذا شكوا فى صحة حديث أو حكم رجوعوا إليه فى ذلك فأخبرهم بالأمر الحق يقظة ومشافهة [١٢١٠]. أقول وهذا الكلام يعطى عصمة باقى أئمتنا عنده أيضا، لأن أهل الله عنده كما ترى معصومون عن الخطأ فى الأحكام وهو يقر بأن أئمتنا من أفضل أهل الله على الوجه الذى ينحو إليه بهذا اللفظ ويعلم ذلك من قوله فى ذكر نسب المهدي: إنه ابن الإمام الحسن العسكري بن الإمام على النقى [١٢١١] الخ، وقد مر ذكره وبالعصمة الاثنى عشر صرح حجة الإسلام الغزالي فى بعض كتبه كما ذكره عنه بعض أصحابنا من أهل الاطلاع والتثبت فى النقل، وقد وضح من ذلك أن القول بعصمة هؤلاء الأصفياء ليس مما اختص به أصحابنا، بل بعض مخالفينا يقول به وإن كان لغير الوجه الذى يقول به أصحابنا، وأما سائرهم فينكرون عصمة

أئمتنا الكرام، والعجب من ابن أبى الحديد حيث أنكر عصمة أمير المؤمنين (عليه السلام) وقال فى مواضع إنه عنه غير معصوم مع حكمه فى كثير من المواضع بأن عليا (عليه السلام) مع الحق [١٢١٢] دائما، وهل العصمة إلا ذلك، وليس هذا التناقض [صفحة ٦٤٦] بغريب فى كلامه فإنه قد اشتمل على الجرم الغفير من ذلك، وقد نبهنا على كثير منه سابقا. إذا عرفت هذا فاعلم أن الدليل على عصمة أئمتنا (عليه السلام) من وجوه ثلاثة. الأول دليل اللزوم وبيانه إننا قد دللنا أولا فى مسألة شروط الإمام على أن العصمة شرط فى الإمام، ودللنا فى مسألتى النص على أن هؤلاء هم المنصوص عليهم بالإمامة، فلزم من ذلك أن يكونوا معصومين إذ لا شئ من الإمام غير معصوم، وهؤلاء أئمة بالنص فيكونون معصومين، وحاصل هذا الدليل أن العصمة شرط فى الإمام والأئمة عشر المذكورون هم الأئمة بالنص فتجب لهم العصمة. الثانى دليل الكتاب وهو قوله تعالى: [إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا] [١٢١٣] والرجس هنا الذنب بالاتفاق ونحن نبين وجه استفادة العصمة من الآية ثم نبين من المعنى بها أما الأول فلأن إرادة الله إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم من الذنوب إما أن يكون المراد بها الإرادة التى يتعقبها الفعل ويصدر عنها إذهاب الرجس والتطهير منه، وإما أن يكون المراد إرادة الله منهم أن يطهروا أنفسهم من الرجس التى هى بمعنى الأمر التكليفى، والثانى غير مراد من الآية لوجهين. الأول إن المقصود من الآية كما هو ظاهر اختصاص أهل البيت بهذا الأمر دون الناس وإذا كان المراد منها أمر لا بتطهير أنفسهم من الذنوب زال الاختصاص، فإن اجتناب الذنوب مطلوب من جميع المكلفين فلا- خصوصية فى هذا لأهل البيت فوجب لموضع الاختصاص أن يكون المراد هو الأول ومنه [صفحة ٦٤٧] تثبت العصمة. الثانى إن الآية وردت مورد المدح ولا مدح فى مطلوبة اجتناب الذنوب وإنما المدح فى إذهابها عن المكلف وتطهيره من مقارفتها وهو المعنى الأول فوجب أن يكون هو المراد لثلا يخرج ما هو مدح عن كونه مدحا فيثبت بذلك العصمة لمن عناهم الله بهذه الآية. وأما أهل البيت المعنيون بهذه الآية فهم بالأصل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى وفاطمة والحسن والحسين ويدخل باقى الأئمة فيهم بالتبعية كما أرشدت إليه الأخبار الواردة فى المهدي، وقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه تارة (إنه من عترتى) وتارة (من أهل بيتى) إذ لا يصح أن يكون المهدي من أهل بيت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته وأبوه وآبائه ليسوا من العتره ولا من أهل البيت، ونسبه إنما اتصل بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من جهتهم، بل يجب أن يثبت لهم من قرب النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ما ثبت له وزيادة لما لهم من قرب الولادة من الرسول (صلى الله عليه وآله)، وأقل الأمور المساواة فصح من ذلك دخول الأئمة (عليهم السلام) فى أهل البيت المعنيين بهذه الآية ونزول الآية فيمن ذكرنا مما اشتهر بين أهل العلم، وصح عند أعيان المفسرين، وشاع عند الأئمة، وصرح به المعتزلى فيما نقلناه عنه فى بيان معنى العتره، وتضافرت به الروايات من الفريقين وتواترت به الأخبار من الطرفين، ولم ينكره محقق ولا- ارتاب فيه فاضل ولم يدخل معهم غيرهم فى هذه الآية إلا شاذ من متعصبى الخصوم، وهو ابن حجر فى الصواعق حيث زعم أن المراد بالبيت فى الآية ما يشتمل بيت نسب النبى (صلى الله عليه وآله) وبيت سكناه فتشمل الآية أزواجه، ونقل هذا بعضهم عن الزمخشري والبيضاوى [١٢١٤] وهو قول [صفحة ٦٤٨] فاسد من وجوه. الأول مخالفته الشهرة العظيمة التى كادت تكون إجماعا من الأئمة مع قلّة القائل به من ذوى التحقيق فيكون باطلا- الثانى إن الآية صريحة فى عصمة المعنيين بها كما قررناه واعترف به الخصوم، ونقله فى الاسعاف عن البيضاوى حيث قال المراد بالرجس الذنب، وبالتطهير التطهير من المعاصى [١٢١٥] ومن الواضح البين أنه لم يقل أحد من الأئمة بعصمة أزواج النبى (صلى الله عليه وآله) فيخرج من مدلول الآية على هذا الوجه بالاجماع حتى من القائل بدخولهن لاعترافه بدالاتها على العصمة كما سمعت عن البيضاوى، وهذا من أبين الوجوه على خروج الأزواج من الآية وعدم شمولها لهن. الثالث أن المعروف من العرب الذين نزل القرآن بلسانهم أن مرادهم من قولهم أهل بيت فلان قرابته النسبية لا من كان منه بسبب منقطع ووصله مستعارة كالزوجة والعبد والأئمة، قال فى المصباح المنير: والأهل أهل البيت والأصل فيه القرابة انتهى ومن مارس كلام العرب عرف صحة ما قلناه فإن شواهد فى كلامهم كثير قال الفرزدق. إن الذى سمك السماء بنى لنا++ بيتا دعائه أعز وأطول بيت زواره محتب بفنائهم++ ومجاشع وأبو الفوارس نهشل لا يحتبى بفناء بيتك مثلهم++ أبدا إذا عد الفعال الأكمل ومن البين أنه لم يرد بيت السكنى

وإنما أراد بيت النسب، وقال بعض ولد أبى لهب. [صفحة ٦٤٩] وأنا الأخضر [١٢١٦] من يعرفنى ++ أخضر الجلدة فى بيت العرب من يساجلنى يساجل ماجدا ++ يملأ الدلو إلى عقد الكرب برسول الله وابنى بنته ++ وعباس بن عبد المطلب [١٢١٧] ومن اليقين أنه لم يرد بيت العرب بيت سكناهم وإنما أراد بيت نسبهم، وقال لبيد العامرى. فبنى لنا بيتا رفيعا سمكه ++ فسمأ إليه كهلها وغلماها ولا شبهة فى أنه لا يريد بيت السكنى وإنما يريد بيت الشرف والحسب، وقال آخر. ألا يا بيت بالعلياء بيت ++ ولولا حب أهلك ما أتيت ألا يا بيت أهله واعدونى ++ كأنى كل ذنبهم جنيت أراد بيت النسب كما ذكره بعض الأفاضل وقال عبيد الله بن كثير السهمى. لعن الله من يسب عليا ++ وحسينا من سوقه وإمام أيسب المطهرون جدودا ++ وكرام الآباء والأعمام يأمن الطير والحمام ولا يأمن ++ آل الرسول عند المقام [صفحة ٦٥٠] طبت بيتا وطاب أهلك أهلا ++ أهل بيت النبى والإسلام رحمة الله والسلام عليهم ++ كلما قام قائم بسلام [١٢١٨] وهو مصرح بأن آل النبى وأهل بيته قرابته النسبية وأن بيت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بيت نسبه لا بيت سكناه وقال طارق بن عبد الله النهدى وهو يذكر عليا (عليه السلام) عند معاوية وكان معاوية قد نال من على (عليه السلام) عند دخول طارق هذا عليه فأجابه طارق بكلام منه قوله: أما بعد فإن ما كان نوضع فيما أوضعنا فيه بين يدى إمام تقى عادل، مع رجال من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتقياء مرشدين ما زالوا منارا للهدى ومعالم للدين خلفا عن سلف، مهتدين أهل دين لا دنيا كل الخير فيهم، واتبعهم من الناس ملوك وأفيال وأهل بيوتات وشرف ليسوا بناكثين ولا - قاسطين إلى آخر ما قال رواه فى كتاب الغارات [١٢١٩] فقوله أهل بيوتات، يريد الأنساب الجليلة لا بيوت السكنى وهذا كثير فى كلامهم شعرا ونثرا، فصح منه أن أهل بيت النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قرابته لا - أزواجه، نعم إنا لا - ننكر إطلاق لفظ الأهل على الأتباع فتدخل فيهم الأزواج والموالى على جهة التجوز والقله دون الحقيقة، لكن الأ- كثر والأصل ورود الأهل فى القرابة ومنه فى القرآن كثير قال الله تعالى: [فاحمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك] وزوجته ليست معهم لأنها من المغرقيين وقال تعالى حكاية عن نوح: [إن ابني من أهلى] [١٢٢٠] وهو صريح فى المدعى إذ ليس يجوز أن يكون المراد أن ابني من أزواجى أو مماليكى، بل [صفحة ٦٥١] يتعين أن يكون المراد أن ابني من قرابتي وأولادى فيكون الأهل هم القرابة التى أخصها الأولاد، وقوله تعالى فى حق أيوب (عليه السلام): (وآتيناه أهله ومثلهم معهم) [١٣] وفى آية أخرى [ووهبنا له أهله ومثلهم معهم] [١٤] نص فى المطلوب لأن المردود على أيوب أولاده لا زوجته باتفاق المفسرين وأهل السيرة والتواريخ وأما قوله تعالى: [فأنجيناه وأهله إلا امرأته] [١٥] فلا حجة فيه لجواز أن يكون الاستثناء فيه منقطعا مثله فى [فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس] [١٦] والزوجة داخله فى الأهل مجازا لعلاقة المجاورة كما يحتمل أيضا فى دخول إبليس فى الملائكة وهذا ما لا ننكره لكن لا - يحتمل عليه اللفظ عند الإطلاق وعدم القرنية وأما قوله تعالى فى حكاية خطاب الملائكة لسارة [رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت] فلا - حجة فيه أيضا لأن الخطاب ليس لسارة وحدها بل المعنى إبراهيم وأهل بيته ودخول سارة فيهم لم يكن من جهة الزوجية خاصة بل جاز أن يكون دخولها فيهم من جهة النسب فإن سارة لها قرابة قريبة بإبراهيم (عليه السلام) لأنها ابنة عمه وتذكر الضمير يدل على المدعى فاتضح من هذا البيان أن الأزواج لسن داخلات فى أهل البيت المذكورين فى الآية لاختصاصها ببيت النسب دون بيت السكنى. الرابع تذكير الضمير العائد إلى أهل البيت فى [عنكم] و [يطهركم] فإنه قرينه على أن المراد أقرباء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) دون أزواجه وإلا - لقال عليكن ويطهركن إجراء له مجرى سابقه من الكلام ولا حقه فإن الضمائر فيه كلها مؤنثة وإذا لم يؤنث الضمير وجب أن يفصل الكلام عما قبله وعما بعده ولا - اعتراض علينا بقوله تعالى: [إذ رأى [صفحة ٦٥٢] نارا فقال لأهله امكثوا] [١٧] والخطاب لزوجته لأن ذلك تجوز محض من وجهين الأول تذكير المؤنث الثانى خطاب الواحد بخطاب الجمع ولولا قيام القرنية على إرادة المجاز دون الحقيقة لوجب حمل اللفظ على الجمع المذكور وصرفه إلى الأقرباء لأنه المتبادر منه والتبادر علامة الحقيقة لكن صرفنا عن ذلك القرنية وهى اتفاق أهل التفسير وأهل السيرة والتاريخ على أنه لم يكن مع موسى (عليه السلام) حين الخطاب إلا زوجته فتعين كون الخطاب لها وحمل على المجاز لتعيينه فيه من الوجهين المذكورين فأحرى أن يكون كذلك فى الوجه الثالث وليس الأمر فى المقام كهذا فإن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) حين نزول الآية معه أقاربه وأزواجه واللفظ فى الأول حقيقة

وفى الآخر مجازا ولا قرينة تعين المجاز فوجب صرفه إلى الحقيقة والسياق ليس بقرينة لمعارضته بتذكير الضمير وهو من الأدلة الظاهرية وذاك ليس من الأدلة وإن كان فهو من أدلة الإشارات ودلالة الظواهر أقوى فيجب تقديمها عليها باتفاق الأصوليين وأيضا إن قوله تعالى: [إذ قال لأهله امكثوا] ليس فيه اشتباه لعدم تقدم مؤنث فى اللفظ وتأخر حتى يشبهه الحال فى أن المراد بهذا المذكر هو ذلك المؤنث أم غيره فجاز فيه التجوز لعدم الاشتباه وفى آية التطهير اشتباه لتقدم مؤنث عليها وتأخره عنها، واحتمال اللفظ إذا ذكر لإرادة المتقدم وغيره فلو أراد بها المتقدم لأنث الضمير لرفع الاشتباه ولم يأت بالمجاز، لأن التجوز لا يجوز عند الاشتباه لعدم القرينة الصارفة عن الحقيقة لما فيه من التعمية والاعراض بالجهل الممتنعين على الحكيم جلا-وعلا وحيث ذكر والمقام يقتضى أن لو أراد الأزواج لأنث عرفنا يقينا أنه لا يريد من الخطاب فخرج من الآية جزما وهذا مبطل للسياق الذى ادعوه وقالع لأساس التعلق به فى المقام. [صفحة ٦٥٣] قال بعض أصحابنا: ومتى قيل إن صدر الآية وما بعدها فى الأزواج فالقول فيه أن هذا الأمر لا ينكره من عرف عادة الفصحاء فى كلامهم فإنهم يذهبون من خطاب إلى غيره ويعودون إليه والقرآن من ذلك مملوء وكذلك كلام العرب وأشعارهم. أقول: ويدل عليه صريحا قوله تعالى فى سورة لقمان: [وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بنى لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم] [١٨] ثم ذهب فى الكلام إلى معنى آخر فقال: [ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن] [١٩] وساق القول إلى أن استوفى المراد منه ثم عاد إلى إتمام المعنى الأول وهو موعظة لقمان لابنه فقال: [يا بنى إنها إن تك مثقال حبة من خردل] [٢٠] إلى أن أتى بتمام الكلام المطلوب، فتراه انتقل فى القول من معنى إلى غيره ثم عاد إلى الأول بعد استكمال الثانى فهو كالأية التى يتكلم فى دلالتها، ومثل هذا فى القرآن موجود من تأمل فيه عرف مواضعه، وذكرنا منه هذا الموضوع لرفع استبعاد الجاهلين الذين يتعلمون بسياق الآية وهم لا يفقهون ظواهر العربية فضلا عن دقائقها وأسرارها. الخامس وهو العمدة الروايات المتواترة من الفريقين على أن الآية نزلت فى النبى (صلى الله عليه وآله) وعلى وفاطمة والحسن والحسين، وفى بعضها ذكر الأربعة خاصة ولا شك أن النبى (صلى الله عليه وآله) هو الأصل فى ذلك ولأجله شرف الأربعة وذريتهم، والروايات فى هذا المرام متكررة نحن نذكر منها جملة يحصل بها اليقين للمتأمل المنصف. روى جميع المفسرين وأهل السيرة أنه لما نزل قوله تعالى: [قل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل] [٢١] الآية [صفحة ٦٥٤] فدعا النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نصارى نجران إلى المباهلة فوعده فى غد فلما أصبحوا جاءوا إلى النبى (صلى الله عليه وآله) وهو محتضن الحسين آخذ بيد الحسن وفاطمة خلفه وعلى (عليه السلام) خلفهم وهو يقول: (اللهم هؤلاء أهلى إذا أنا دعوت فأمنوا) قال جابر بن عبد الله (رضى الله عنه) (أنفسنا) محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلى (وأبنائنا) الحسن والحسين و (نساءنا) فاطمة صلوات الله عليهم أجمعين [٢٢] ورواه الحاكم فى مستدركه عن على بن عيسى عن الشعبى مرسلا ورواه عن ابن عباس وقال: صحيح على شرط مسلم، ورواه أبو داود الطيالسى عن شعبه عن الشعبى مرسلا [٢٣]. وروى أحمد بن حنبل والطبرانى والثعلبى عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (أنزلت هذه الآية فى خمسة فى وفى على وحسن وحسين وفاطمة) يريد آية التطهير وروى ابن أبى شيبه وأحمد والترمذى وحسنه وابن جرير وابن المنذر والطبرانى والحاكم وصححه، عن أنس أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يمر ببیت فاطمة إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول (الصلاة أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) [٢٤] وروى ابن مردويه عن أبى سعيد الخدرى أن النبى (صلى الله عليه وآله) جاء أربعين صباحا إلى باب فاطمة يقول: (السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته الصلاة يرحمكم الله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) وفى [صفحة ٦٥٥] رواية له عن ابن عباس سبعة أشهر [٢٥] وفى رواية لابن جرير وابن المنذر والطبرانى ثمانية أشهر [٢٦]. وروى ابن خالويه النحوى فى كتاب الآل وأبو بكر الخوارزمى فى كتاب المناقب عن بلال بن حمامة قال: طلع علينا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذات يوم متبسما ضاحكا ووجهه مشرق كدارة القمر فقام إليه عبد الرحمن بن عوف فقال: يا رسول الله ما هذا النور؟ قال: (بشارة أتتى من ربى فى أخى وابن عمى وابنتى، فإن الله زوج عليا فاطمة وأمر رضوان خازن الجنان فهز شجرة طوبى فحملت رقاقا يعنى صكاكا بعدد محبى أهل بيتى، وأنشأ تحتها

ملائكة من نور ودفع إلى كل ملك صكا فإذا استوت القيامة بأهلها نادى الملائكة بالخلاق فلا يبقى محب لأهل البيت إلا دفعت إليه صكا فيه فكاكه من النار، فصار أخى وابن عمى وابنتى فكاك رقاب رجال ونساء من أمتى) وجه الدلالة من الخبر تفسير النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أهل البيت بعلى وفاطمة فى آخر الحديث وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (فصار أخى وابن عمى وابنتى) [٢٧] الخ فكانا هما المرادين بقوله (محبى أهل بيتى) وقوله (فلا يبقى محب لأهل البيت) والأمر ظاهر. وروى الحاكم عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يقول بأذنى وإلا صمتا: (أنا شجرة وفاطمة حملها وعلى لقاحها والحسن والحسين ثمارها ومحبوا أهل البيت ورقها وكلنا فى الجنة حقا حقا) وجه الدلالة ظاهر وغنى عن البيان [صفحة ٦٥٦] لصراحته أن أهل البيت هم أهل تلك الشجرة الزكية، وهذا الخبر ينصر ما قلناه أولا أن المراد بأهل البيت أهل بيت النسب لا بيت السكنى فتأمل. وروى الثعلبى فى تفسيره بالإسناد عن أم سلمة أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كان فى بيتها فأنته فاطمة ببرمة فيها خزيرة فقال لها (ادعى زوجك وابنيك) فجاءت بهم فطعموا ثم ألقى عليهم كساء له خيريا فقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتى وعترتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) فأنزل الله تعالى: [إنما يريد الله] الآية قالت: فأخذ فضل الكساء فغشاهم به، ثم أخرج يده وألوى بها إلى السماء وقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتى وحامتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) فأدخلت رأسى البيت وقلت أنا معكم يا رسول الله فقال إنك إلى خير إنك إلى خير [٢٨]. وذكر أبو حمزة الثمالى فى تفسيره حدثنى شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت جاءت فاطمة إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تحمل خزيرة لها فقال ادعى زوجك وابنيك فجاءت بهم فطعموا ثم ألقى عليهم كساء له خيريا وقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتى وعترتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) فقلت يا رسول الله وأنا معهم قال: (أنت إلى خير) [٢٩]. وروى الثعلبى فى تفسيره أيضا بإسناده عن مجمع قال دخلت مع أمى على عائشة فسألته أمى أرأيت خروجك يوم الجمل قالت: إنه كان قدرا من الله فسألته عن على (عليه السلام) فقالت تسألينى عن أحب الناس كان إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لقد رأيت عليا وفاطمة وحسنا وحسينا وجمع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم ثم قال: [صفحة ٦٥٧] (اللهم هؤلاء أهل بيتى وحامتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) قالت فقلت: يا رسول الله أنا من أهلك قال: (تنحى فإنك إلى خير) [٣٠] قال أبو على الطبرسى: أخبرنا السيد أبو الحمد قال حدثنا الحاكم أبو القاسم الحسكافى قال حدثونا عن أبى بكر السبيعى قال حدثنا أبو عروبة الحرانى قال حدثنا ابن مصطفى قال حدثنا عبد الرحمن بن واقد عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال نزلت هذه الآية على النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وليس فى البيت إلا فاطمة والحسن والحسين وعلى: [إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت] فقال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (اللهم هؤلاء أهلى) قال وحدثنا السيد أبو الحمد قال حدثنا الحاكم بقوله بإسناده عن زاذان عن الحسن بن على (عليه السلام) قال لما نزلت آية التطهير جمعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإياه فيكساء لأم سلمة خيرى ثم قال: (اللهم إن هؤلاء أهل بيتى وعترتى) [٣١]. وعن أبى سعيد الخدرى قال لما نزل قوله تعالى: [وأمر أهلك بالصلاة] الآية كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يأتى باب فاطمة وعلى تسعة أشهر عند كل صلاة فيقول: (الصلاة رحمكم الله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) [٣٢] ومثله روى عن أبى بردة وأبى رافع [٣٣] وقال فى إسعاف الراغبين، روى من طرق عديدة صحيحة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جاء ومعه على وفاطمة وحسن وحسين قد أخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل فأدنى عليا وفاطمة وأجلسهما بين يديه [صفحة ٦٥٨] واجلس حسنا وحسينا كل واحد منهما على فخذه ثم لف عليهم كساء ثم تلا هذه الآية: [إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا] وقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا) قال: وفى رواية: (اللهم هؤلاء آل محمد فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على إبراهيم إنك حميد مجيد) قال وفى رواية أم سلمة قالت فرفعت الكساء لأدخل معهم فجدبه من يدي فقلت وأنا معكم يا رسول الله قال: (إنك من أزواج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)) [٣٤]. أقول هذه الرواية والرواية المتقدمة عن عائشة من أوضح الأدلة على خروج الأزواج من الآية الشريفة بل من حقيقة مفهوم الأهل كما ترى وإن كان كل الروايات المذكورة صريحة فى ذلك وهى كثيرة وطرقها متعددة ويؤيدها قول أمير المؤمنين (عليه

(السلام) فى حديث السقيفة: (يا معشر المهاجرين الله الله لا تخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته إلى بيوتكم ودوركم ولا تدفعوا أهله عن مقامه فى الناس فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم) الخبر وقد مر ولم يقل أحد من الصحابة لأمر المؤمنين (عليه السلام) حين ادعى أن الخلافة إذا كانت له كانت فى دار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبيته وإذا خرجت عنه لم تكن فى بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا- داره، وذكر أنه ومن يؤل إليه أهل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنهم أهل البيت إن دارك غير دار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يجبه منهم معجب بأن أهل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أزواجه وأن أهل بيته نساؤه لا أنتم، بل سلموا له الدعوى [صفحة ٦٥٩] واعتذروا عن أخذ حقه بما اعتذروا مما هو مذكور هناك ومبين فيما مضى، ويستفاد من هذا اتفاق الصحابة على أن أهل البيت فى الآية المراد بهم النبي (صلى الله عليه وآله) وعلى وفاطمة والحسن والحسين وأن البيت فيها بيت النبوة والرسالة وأنها مختصة بهم لا يشاركون فيها غيرهم، فبطل بذلك ما ادعاه قوم من مشاركة الأزواج لهم [٣٥] وفسد ما ادعاه عكرمة من اختصاص الآية بالأزواج لمخالفتها الإجماع [٣٦] سابقا ولاحقا، وكذا ما ادعاه بعض الخصوم من دخول أقارب النبي (صلى الله عليه وآله) وباقي بناته فى الآية، وروايتهم فى العباس وبنيه لا تساعد على ذلك لأن فيها ستر العباس وبنيه بملاءة ودعا لهم بالستر من النار [٣٧] وهذا غير إذهب الرجس والتطهير من الذنب وليست النجاة من النار مختصة بأهل آية التطهير حتى يدخل فيها من دعا له النبي (صلى الله عليه وآله) بالستر من النار، وإنما اختصوا بالعصمة من الذنوب، فالرواية على فرض صحتها لا تدل [صفحة ٦٦٠] بشئ من الدلالات على دخول العباس وبنيه فى الآية، ولسنا نخرج العباس وبنيه وباقي بنى عبد المطلب من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) بالمعنى العام، لأن قربانهم إلى النبي ثابتة، وإنما نخرجهم من أهل البيت الذين نزلت فيهم الآية، وقد تقدمت الرواية بهذا المضمون عن عبد الله بن العباس كما إنا أخرجناهم من العترة بالمعنى الخاص كما شهدت به جملة من الأخبار المروية هنا مثل حديث أم سلمة وخبر زاذان عن الحسن (عليه السلام) مضافا إلى ما سبق فى محله وكذلك نخرجهم من الآل على هذا المعنى أى من الآل المختصين بخلافة النبي (صلى الله عليه وآله) والمشاركين له فى خصائصه إلا ما يختص بالنبوة، وعلى المعنى العام فى أهل البيت يخرج قول زيد بن أرقم أهل البيت من حرم الصدقة بعده يعنى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس فى رواية مسلم والنسائي إن صحت الرواية وإلا ففيها إشكال من جهة أن من حرمت عليه الصدقة لا يختص بالمذكورين بل هو شامل لجميع بنى هاشم فيدخل بنو الحارث بن عبد المطلب وبنو أبي لهب إلا أن يريد بما ذكره التمثيل، وعلى كل حال فلا معارضة بها لتلك الأخبار المتواترة فتعين ما قلنا فيها وانددع جميع الإيرادات وتبين صحة الوجه فى اختصاص الآية بمن ذكرنا، ويعضده أيضا ما رواه أبو بكر الجوهري فى كتاب السقيفة بإسناده عن أبي كعب الحارثى فى خبر طويل يذكر فيه كلاما جرى بين على وعمار وعائشة وحفصة وسعد بن أبي وقاص وبين عثمان بن عفان وفيه فتقدم عثمان فصلى بهم فلما كبر قالت امرأة من حجرتها: "يا أيها الناس" ثم تكلمت وذكرت رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما بعثه الله به ثم قالت: "تركتم أمر الله وخالفتم عهده" ونحو هذا ثم صمتت، وتكلمت امرأة أخرى بمثل ذلك فإذا هما عائشة وحفصة، قال فسلم عثمان ثم أقبل على الناس وقال: إن هاتين لفتانتان يحل لى سبهما، وأنا بأصلهما عالم، فقال له سعد بن أبي وقاص: [صفحة ٦٦١] أتقول هذا لحبائب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [٣٨] الخبر فانظر إلى قول سعد فى الرد على عثمان أتقول هذا لحبائب رسول الله فإنه قاض بأن الأزواج لسن داخلات فى آية التطهير عند جميع الصحابة، ولا- كان دخولهن فيها معروفا فيما بينهم، ولو كان ذلك كذلك لكان الواجب أن يحتج سعد على عثمان بالآية ويقول له أتقول هذا لأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فإنه أوضح فى الحجج على عثمان حيث ادعى عليهما المعصية التى أحلت له سبهما وعرض بأصلهما كأنه يريد الهجئة، أى إنهما ليستا من ذوات الشرف فى النسب أو غير ذلك، فكان الاحتجاج عليه فى رد قوله بما يصرح بطهارتهما عن الذنب ألزم فضلا عن أن يكون أولى من الاحتجاج بأنهما حبائب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإن كونهما من الحبائب لا يمنع صدور الذنب منهما فإن عثمان أيضا بزعم سعد من أجباء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يكن ذلك مانعا من صدور الذنب منه عنده، وإلا لما أنكر عليه قوله على أن

عثمان ما ادعا عليهما إلا صدور العصيان منهما المجوز سبهما وعلمه بضعف أصلهما، فرد قوله بشهادة الله لهما بالتطهير أصرح فى قطع حجته وإبطال دعواه، فترك سعد الاحتجاج بالآية لهما وتركهما الاحتجاج بها لأنفسهما مع شدة الاحتجاج إلى ذلك لكثرة ما شتمتا عثمان وشتمهما كما رواه الخصوم دليل صريح على أن الأزواج غير داخلات فيها وكذا قول عمر لابن عباس، إنما عنيت عظيمكم أهل البيت [٣٩] وقول المغيرة بن شعبه أنتظران خيل الحلبه من أهل هذا البيت وسعواها فى قريش تتسع [٤٠] دالان على أن أهل البيت قرابة النبي (صلى الله عليه وآله) النسبية لا الأزواج، وأن ذلك هو المعروف بين أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) [صفحة ٦٦٢] عليه وآله وسلم، ويزيد ذلك وضوحا ما جرى بين عائشة وعلى (عليه السلام) يوم الجمل من المخاصمات وتصريحه للناس بارتكابها المعصية وما جرى بينهما وبين عبد الله بن العباس من الملاحظات حين دخل عليها بعد الهزيمة، وما جرى بينها وبين عمار بن ياسر من المجادلة ونسبة الكل منهم إياها إلى ارتكاب المعصية ولم تحتج على واحد منهم لبرائتها من المعصية بآية التطهير كما كان دائما يحتج بها على وولده، ويحتج لهم بها شيعتهم، ولو وجدت شبهة تتعلق بها فى دخولها فى الآية وتصول بها على الطهارة لسارعت إليها وسبقت فى انتهاز فرصتها كل سابق ولا دلت بها إلى الناس، لكنها لم تجد إلى هذا سيلا وشواهد هذا كثيرة جدا وقد مر جملة منها متفرقا فى الكتاب وفيما ذكرناه هنا كفاية مقنع فقد أتينا فيه كما ترى بالفصل ليس بالهزل، وأوضحنا فيه نهج الحق، وأزحنا تعللات أهل الشك، ومنه تعلم أنه ليس فى الصحابة ولا فى أزواج النبي (صلى الله عليه وآله) من يدعى أن آية التطهير يدخل فيها الأزواج فضلا عن كونهن مختصات بها كما قال عكرمة، وأن إدخالهن فيها إنما هو قول مولد من بعض المتعصبين قصد به إبطال احتجاج أهل الحق على عصمة على وفاطمة وأبيهما حتى يساوى بينهم وبين من خالفهم وخاصمهم من أئمتهم ليحتمل الخطأ فى كلا الطرفين فيرجع حينئذ إلى. ونسكت عن حرب الصحابة++ فالذى جرى بينهم كان اجتهادا مجردا وهيئات هيئات وأنى له بذاك وقد أسفر الصبح وصرح الحق عن النصح ومما يدل على عصمتهم من الكتاب أيضا قوله تعالى: [سلام على آل ياسين] [٤١] فالمروى عن ابن عباس أن المراد بهم آل محمد، وبه قال الفخر الرازى [٤٢] وجماعة من مخالفينا: والآل بالمعنى العام هم أهل الرجل وهم [صفحة ٦٦٣] ذووا قرابته كما ذكر فى المصباح المنير وقد يطلق على المشايخين والأتباع، وعليه جرى قوله تعالى: [ادخلوا آل فرعون أشد العذاب] [٤٣] وأما الآل بالمعنى الخاص فهم ذرية الرجل وولده وخاصته من أقاربه، قال الله تعالى: [فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما] [٤٤] فالذين آتاهم الله الكتاب والحكمة والملك العظيم من ذوى إبراهيم ولده وذريته وإن دخل فيهم لوط، فذلك لأنه ابن أخيه كما رواه أبو على الطبرسى عن ابن عباس وابن زيد وجمهور المفسرين [٤٥] لا- جميع أقاربه بالانفاق، وقال تعالى: [إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين] [٤٦] والمصطفى من إبراهيم ولده ومن عمران ولده موسى وهارون لا الأقارب ولا الزوجات وقال تعالى: [فلما جاء آل لوط المرسلون] [٤٧] أتوا لوطا وخاصة أهله فهم آلهم وأما قوله تعالى: [إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا- امرأته] [٤٨] فيحتمل انقطاع الاستثناء أو دخول المرأة من حيث المجاورة أو إطلاقه هنا على الأتباع والأشياء فتدخل الزوجة والمملوك لا المعنى الخاص، وبالجملة الآل كالأهل فى معانيه بل قال بعض إنه هو نفسه أبدلت هاؤه ألفا وآل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) الذين شاركوه فى الصلاة عليه وفى التسليم والطهارة ووجوب المودة هم على وفاطمة والحسن والحسين كما ذكرنا فى بيان العترة وذوى القربى والأهل ويدخل باقى الأئمة بالتبعية كما أوضحناه هناك، ويدل عليه صريحا ما مر من قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على وفاطمة [صفحة ٦٦٤] والحسنين حين نزلت آية التطهير: (اللهم هؤلاء آل محمد فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم إنك حميد مجيد) [٤٩] واستفادة العصمة من الآية من جهة أن السلام بمعنى السلامة وهى البراءة من العيوب والنجاة من الذنوب كما قال تعالى: [قيل يا نوح اهبط بسلام منا] [٥٠] وقال: [سلام على نوح] [٥١] سلام على إبراهيم [٥٢] سلام على موسى وهارون] [٥٣] فالمعنى سلامة لآل محمد أى سلموا من العيوب سلامة وبرئوا من الذنوب براءة والسلامة من الذنوب هى العصمة. ومما يدل عصمتهم من الكتاب أيضا قوله تعالى: [قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى] [٥٤] فإننا قد بينا أولا إنها نازلة فى أئمتنا وأمهم فاطمة وأبيهم على (عليه السلام) وبيننا أيضا أن المودة هنا بمعنى المتابعة

وأقننا على ذلك الأدلة هناك ويشهد للمعنيين جميعا ما رواه الحاكم أبو القاسم الحسكاني فى كتاب شواهد التنزيل لقواعد التفصيل مرفوعا إلى أبى أمامة الباهلى قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله خلق الأنبياء من أشجار شتى وخلقت أنا وعلى من شجرة واحدة فأنا أصلها وعلى فرعها وفاطمة لقاحها والحسن والحسين ثمارها وأشياعنا أوراقها فمن تعلق بغصن من أغصانها نجى ومن زاع عنها هوى ولو أن عبدا عبد الله بين الصفا والمروة ألف عام ثم ألف عام ثم ألف عام حتى يصير كالشن البالى ثم لم يدرك محبتنا كبه الله على منخرية فى النار) ثم تلا: [قل لا أسألكم عليه [صفحة ٦٦٥] اجرا إلا المودة فى القربى] [٥٥] والتعلق بمعنى المتابعة البتة وإذا كانت متابعتهم واجبة على الإطلاق من دون تقييد بحال دون حال وجب أن يكونوا معصومين من الخطأ فى جميع الأحوال، ومتزهين عن ارتكاب المعاصى بلا إشكال، ولولا ذلك لوجب تقييد طاعتهم بما قيد به طاعة الأيوين بقوله تعالى: [وإن جاهداك على أن تشرك بالله شيئا فلا تطعهما] [٥٦] إذ لا يجوز إطاعة المخطفى ولا متابعة العاصى بنص الكتاب، وحيث أطلق وجوب متابعتهم ولزوم مودتهم دل على الشهادة لهم بالعصمة والطهارة من الأرجاس والأدناس والأمر ظاهر. وأما من السنة فالذى يدل على عصمة أئمتنا كثير منه ما يعم الجميع ومنه ما يختص بأمر المؤمنين فأما الذى يختص به. فمنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): (على مع الحق والحق مع على يدور معه حيثما دار) فإن هذا الحديث نص فى عصمة على (عليه السلام) إذ قد علمت أن ليس العصمة إلا ملازمة الحق والصواب وعدم الخطأ فى الأقوال والأفعال فإذا شهد له النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه على الحق فى جميع أحواله كانت تلك شهادة له بالعصمة عن الذنوب وعن الخطأ فى الأحكام والقول والفعل، لأن العاصى ليس على الحق والمخطفى ليس معه وكان أمير المؤمنين مصيبا للحق وملازما له كان معصوما بالضرورة. فمنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه يوم غدیر خم فى الحديث المتواتر الذى رواه خصومنا عن جملة من الصحابة: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيثما [صفحة ٦٦٦] دار) [٥٧] فإنه صريح فى عصمته لأن وجوب موالاته ونصرته على الإطلاق تستلزم ملازمته للحق فهى شهادة له بالعصمة، ولو صحت منه المعصية لم تجب موالاته فى كل حال إذ لا يجوز موالاته العاصى ولا نصرته، بل الواجب الإنكار عليه بالنص والاجماع لكن موالاته على (عليه السلام) واجبة مطلقا بصريح الخبر فوجب أن يكون معصوما وإلا لوجب لو صدرت منه المعصية خذلانه ومعاداته فى حال وجوب نصرته وموالاته وهذا متناقض، وأما قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (وأدر الحق معه حيثما دار) فدلالته على العصمة أوضح من الشمس فى رابعة النهار وتقريره كتقرير الحديث الأول. ومنه قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما رواه الحافظ أبو نعيم وأحمد بن حنبل: (من أحب أن يحيى حياتى ويموت ميتتى ويتمسك بالقضيب من الياقوتة التى خلقها الله تعالى بيده ثم قال لها كوني فكانت فليتمسك بولاء على بن أبى طالب) ولفظ أحمد (من أحب أن يتمسك بالقضيب الأحمر الذى غرسه الله فى جنه عدن يمينه فليتمسك بحب على بن أبى طالب) [٥٨] وفى حديث آخر رواه الحافظ (من سره أن يحيى حياتى ويموت مماتى ويسكن جنه عدن التى غرسها ربى فليوال عليا من بعدى وليوال وليه) [٥٩] والتمسك والموالاته هى المتابعة كما أوضحناه فيما مضى، وإذا كان متابعة على (عليه السلام) واجبة على الإطلاق وجب أن يكون ملازما للحق على كل حال وهى العصمة. ومنه الأحاديث الواردة فى وجوب محبته، وأن محبته محبة الله وطاعته طاعة الله، وفى بعضها أن محبه محب رسول الله وهى كثيرة، وقد تقدمت ونشير [صفحة ٦٦٧] ها هنا إلى بعض. فمنها قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية الحافظ عن أبى بردة الأسلمى (إن الله قد عهد إلى فى على عهدا فقلت: يا رب بينه لى قال اسمع إن عليا راية الهدى) إلى أن قال: (وهو الكلمة التى ألزمتها المتقين من أحبه فقد أحببني ومن أطاعه أطاعنى فبشره بذلك فقلت قد بشرته يا رب) إلى أن قال: (وقد دعوت له فقلت اللهم أجل قلبه واجعل ربيعه الإيمان بك، قال قد فعلت) الخبر [٦٠] ومثله قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث أحمد فى حق على. (وأما الخامسة فإنى لست أخشى عليه أن يعود كافرا بعد إيمان ولا زانيا بعد إحصان) [٦١] الخبر وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) فى حديث أحمد: (من أحببك أحببني وحبيبي حبيب الله وعدوك عدوى وعدوى الله) [٦٢] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث أحمد أيضا: (أوصيكم بحب ذى قرباها أخى وابن عمى على بن أبى طالب لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا

مناق من أحبه أحبني) [٦٣] الخبر وغير ذلك من الأخبار وهى ظاهرة فى الشهادة بعصمته وأظهرها فى المطلب. الأول لأنه إذا كان طاعة على (عليه السلام) طاعة الله مطلقا وجب أن يكون دائما على الحق والصواب فى جميع الأمور لا يجوز عليه الخطأ فى الحكم إذ لو أخطأ فى الحكم أو ارتكب معصية فى قول أو فعل لم تكن طاعته طاعة الله، بل الأمر يكون بالعكس لكن طاعته طاعة الله بنص الخبر فهو معصوم [صفحة ٦٦٨] من ارتكاب القبيح، ويدل أيضا على أنه لا يعمل بالاجتهاد كغيره لأن المجتهد لا يصيب دائما وعلى مصيب دائما فهو ليس بمجتهد فيكون علمه نقلا من الرسول (صلى الله عليه وآله) وإلهاما من الله تعالى، وأكثر أخبار الباب مصرحة بهذا المعنى فلنستغن ببيانه هنا عن تكريره فتأمل، وقوله (صلى الله عليه وآله) (واجعل ربيعه الإيمان) نص فى العصمة على قول المعتزلة والربيع هو الجدول، وهو النهر الصغير كأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) يريد واجعل مشربه أو مورده الإيمان والإيمان عند المشار إليهم فعل الواجبات واجتناب الكبائر والصغائر عندهم مكفرة لا تنافى العصمة لأنها لا توجب الذم، وإذا كان على (عليه السلام) بنص الخبر ملازما للإيمان كما يصرح به قوله بعد الدعاء (قد فعلت) والإيمان عندهم لا يتم إلا باجتنب القبيح الذى يستحق فاعله الذم وجب أن يكون معصوما منه، وإنى لأعجب من ابن أبى الحديد حيث يروى مثل هذا الخبر الواضح فى عصمة على (عليه السلام) ثم يقول فى مواضع كثيرة من كتابه: "إن عليا ليس بمعصوم" ويعدله بعمر تارة ويقول: "إن الرجلين ليس ولا واحد منهما عندنا بمعصوم ولم يفرق بين من لم يعبد إلا الله، ولم يجر عليه اسم فسق أبدا وبين من عبد الأوثان وجرى عليه اسم الكفر والعصيان، وأخطأ فى كثير من الأحكام فى الله للمسلمين أيقاس هذا بذاك وهل تستوى الظلمات والنور، لكن الرجل وامناله؟؟ تاهوا فى أودية الجهل وسلوكوا الطريق الوعر وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا أعادنا الله والمؤمنين من طاعة الهوى. وأما لفظ المحبة الوارد فى الأخبار المذكورة فهو مفيد للعصمة لما بيناه مرارا من أن المحبة لعلى (عليه السلام) إذا وجبت على الإطلاق وكانت كمحبة الله والرسول (صلى الله عليه وآله) وجب أن يكون منزها عن فعل القبيح إذا العاصى لا تجب محبته البتة، وعلى (عليه السلام) تجب محبته مطلقا فهو لا يعصى أبدا وهو المطلق. [صفحة ٦٦٩] ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله) فى رواية الحافظ أبى نعيم: (يا معشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (هذا على فأحبوه بحبى وأكرموه بكرامتى) [٦٤] الخبر، ومعنى ذلك طاعته بطاعة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والخبر صريح فى أن التمسك بعلى (عليه السلام) عاصم من الضلال أبدا فوجب أن يكون معصوما إذ لو ارتكب قبيحا لم يكن التمسك به عاصما من الضلال لكنه عاصم فليس بمرتكب قبيحا ومثله قول النبي (صلى الله عليه وآله) فى حديث أنس (أنه يعنى عليا راية الهدى ومنار الإيمان وإمام أوليائى ونور جميع من أطاعنى) [٦٥] وقوله فى رواية أبى بردة: (إن عليا راية الهدى) الخبر وتابع راية الهدى يجب أن يكون مهتديا ولو كان على (عليه السلام) ممن يعصون لم يكن راية الهدى ولم يكن اقتفاؤه عاصما من الضلال لكنه راية الهدى بالنص فيجب أن يكون معصوما من الضلال. ومنه الأخبار الواردة فى أن عليا (عليه السلام) كنفس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنه منه ومخلوق من نوره المعتضدة على كثرتها بنص القرآن الحكيم مثل قوله (صلى الله عليه وآله) (لأبعثن إليكم رجلا كنفسى وفى رواية عدل نفسى) وقوله (صلى الله عليه وآله) (إن عليا منى وأنا من على) [٦٦] وقوله (صلى الله عليه وآله) (كنت أنا وعلى نورا بين يدي الله عز وجل) إلى أن ذكر قسمة [٦٧] ذلك النور فقال: (جزء أنا وجزء [صفحة ٦٧٠] على (عليه السلام) [٦٨] ومثل ذلك قوله (صلى الله عليه وآله) فى تشبيه على بالأنبياء: (من أراد أن ينظر إلى نوح فى عزمه) إلى آخر الخبر [٦٩] والأخبار فى هذا المعنى كثيرة قد تقدمت وإذا كان على (عليه السلام) من نور رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعديل نفسه وشبيها بالأنبياء كان معصوما مثله ومثلهم، إذ لم تخرج من مشابهة النبي (صلى الله عليه وآله) إلا النبوة فيبقى الباقي حاصله ومن جملته العصمة فيكون على معصوما ولذا قال (عليه السلام): (والله ما ظلمت ولا ضل بي ولا زلت ولا زل بي) وصدق وهو الأمين المصدق فإنه ما زال على الحق ما حاد عنه ولا حال ولم يفارقه ولم يزايله طرفه عين والأخبار الواردة فى المعانى المذكورة والمشابهة لها والقريبة منها متعددة واسعة، وقد ذكرنا جلها وما ذكرناه هنا من التقسيم أصل يرجع إليه فى ارجاع كل حديث مما لم نذكره هنا إلى بابة فلنقتصر على ما رسمناه فيه بلوغ المراد، وتحصيل المطلب، وكفاية المنصف، ومقنع المتدبر فى

هذا الباب والمعاند لا دواء له من الحجّة. وأما ما يشتمل على جميع الأئمة من النصوص الشاهدة لهم بالعصمة. فمنه الخبر المتواتر وهو حديث الثقلين وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه: (إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى أهل بيتى فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض) وهذا اللفظ فى بعض طرق هذا الحديث عن زيد بن أرقم وقد ذكرنا بعض طرقه وألفاظه فيما مضى وهذا الحديث على جميع ألفاظه دال على عصمة العتره من وجهين. الأول شهادة النبى (صلى الله عليه وآله) بعصمة المتمسك بهم [صفحة ٦٧١] من الضلال دائما ولو جاز عليهم الخطأ وارتكاب المعاصى لما كان اتباعهم عاصما من الضلالة مطلقا كما قررناه مرارا فوجب أن يكونوا مأمونين من الخطأ منزهين عن مقارفة الخطايا وتلك هى العصمة. الثانى شهادة النبى (صلى الله عليه وآله) لهم بأنهم مع القرآن لا يفارقونه ولا يفارقهم [٧٠]، والمراد من ذلك أنهم ملازمون لأحكامه، والقرآن حق لا ريب فيه والملازم له دائما على الحق فى كل أحواله لا يجوز عليه الخطأ إذ لو جاز عليه الخطأ لم يكن ملازما للقرآن، ولزوم الصواب دائما هو العصمة، ويلزم من ذلك علمهم بالقرآن من جهة التوقيف النبوى بنقل السابق إلى اللاحق، أو الإلهام الإلهى ليكونوا مطلعين على مقاصد الله من جهة القطع والتنصيص لا من جهة الاجتهاد والنظر والأخذ بالظواهر، فإن ذلك لا يوجب الإصابت بل خطؤه أكثر من صوابه ولذا اشتهر عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) (إن من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) فلو أن أهل البيت يعلمون أحكام القرآن من طريق الاجتهاد لم يكونوا ملازمين لحكم القرآن لجواز الخطأ فى الاجتهاد، وحيث كانوا ملازمين له بنص النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب أن يكون اطلاعهم به من طريق اليقين ومن الجهة التى لا تغير فيها ولا اختلاف، فهذا الحديث شاهد على عصمتهم وعلمهم بحقيقة أحكام القرآن، وأنه لا يخالفهم ولا يخالفونه، وأن علمهم لا يختلف ولا يزول، وكفى به دليلا على المدعى، ولذا ورد عنهم صلوات الله عليهم: (لا تقلبوا عنا ما يخالف القرآن وما خالف كتاب الله فإننا لم نقله) وفى ذلك بطلان ما ادعته الغلاة والمفوضة وأهل المقالات الفاسدة ممن ينسب إلى الشيعة [صفحة ٦٧٢] وتزييف ما أوردوه من الأحاديث المزورة التى يوهم ظواهرها ما ادعوا فيجب لذلك ردها أو تأويلها بما يوافق القرآن فلا تغتر بما ينمقه أهل الجهالة مما يخالف هذا، ويسطرونه من زخرف القول وسرايه يشبهون به على ضعفاء الشيعة ويضلونهم عن طريق الهداية زين لهم سوء أعمالهم، ولنرجع إلى المطلب فنقول: إن الحديث يدل على أن غير العتره غير ملازم للقرآن فى جميع أحواله ولا موافق له فى جميع أمورهم، وأنه يصيب حكمه تارة ويخطئه تارات، وأن المخالف لهم مخالف للقرآن لا محالة. ومنه الأخبار الواردة فى وجوب محبتهم ولزوم مودتهم، وتحريم بغضهم على جهة الإطلاق والعموم، وقد قدمنا جملة منها مثل قول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية الترمذى والحاكم عن ابن عباس: (أحبوا الله لما يغنيكم به، وأحبوا الله، وأحبوا أهل بيتى بحبى) [٧١] وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية: (الزموا مودتنا أهل البيت فإنه من لقي الله عز وجل وهو يودنا دخل الجنة) [٧٢] الخبر وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية أبى الشيخ عن على (عليه السلام): (والذى نفسى بيده لا يؤمن عبد حتى يحبني ولا يحبني حتى يحب ذريتي) وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى رواية أحمد: (من أبغض أهل البيت فهو منافق) [٧٣] إلى غير ذلك مما يعطى هذا المعنى ويصرح؟ وهى على كثرتها دالة على عصمتهم من جهة أن لزوم المحبة على الإطلاق ووجوب المودة على العموم يقتضى كون المحبوب على الصواب فى جميع الأحوال، إذ لا تجوز محبة العاصى ولا مودة المخطئ [صفحة ٦٧٣] لأنهما بمعنى المتابعة كما مر عليك بيانه. ومنها ما رواه جماعة من أصحاب الصحاح عن عدة من قول النبى (صلى الله عليه وآله): (مثل أهل بيتى كسفينه نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك) [٧٤] وفى رواية (غرق) وما شابهه من الأحاديث، والمراد منه إن من تابعهم نجا ومن خالفهم أو سلك غير سبيلهم هلك، وإذا كانت متابعتهم موجبة للنجاء، ومخالفتهم وسلوك غير سبيلهم موجبين للهلاك وجب أن يكونوا على الحق دائما وأن مخالفهم على الباطل وكونهم على الحق والهدى لا يفارقونه هو العصمة فالخبر صريح فى الشهادة لهم بالعصمة، وكل هذه الأدلة تعطى أن علمهم لا يختلف، وأنه ليس من طريق الاجتهاد وإلا لاختلف وحصل فيه الخطأ أحيانا فلم يكونوا على الحق دائما، وما يعطى هذا المعنى من الأحاديث النبوية كثير من طرق الخصوم قد ذكرنا كثيرا منه سابقا. وأما ما يدل على عصمة العتره من كلام أمير المؤمنين فكثير. فمنه قوله (عليه السلام) فى

خطبه له: (فأين يتاه بكم فكيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أزمه الحق والسنة الصدق فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن وردوهم ورد الهيم العطاشى) الخطبة [٧٥] وكل من قوله: (وهم أزمه الحق والسنة الصدق) ظاهر فى عصمة العترة، وقوله: (فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن) صريح فيها، والتقرير فى الجميع على سبيل ما تقدم. ومنه قوله (عليه السلام) فى خطبته: (نحن شجرة النبوة، ومحط [صفحہ ٦٧٤] الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكم ناصرنا ومحبتنا ينتظر الرحمة، وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة) [٧٦] وهى صريحة فى كونهم على الحق دائما وهو المراد بالعصمة. ومنه قوله (عليه السلام) فى خطبته: (انكم لن تعرفوا الرشاد حتى تعرفوا الذى نبذه) إلى أن قال: (والتمسوا ذلك من عند أهله، فإنهم عيش العلم، وموت الجهل يخبركم حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم، لا يخالفون الدين، ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق، وصامت ناطق) [٧٧] وهذا الكلام يشير به إلى نفسه وولده فإنه كثيرا ما يسلك هذا المسلك، وتارة يصرح وهو دال على ما ذكرناه من وفور علمهم، وإنه ليس على جهة الاجتهاد، وإلا لوقع بينهم الاختلاف كسائر المجتهدين، ودال على العصمة من الخطأ خصوصا قوله: (لا يخالفون الدين) والتوجيه كما مر. ومنه قوله (عليه السلام) فى خطبته (ونشهد ألا إله غيره، وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بأمره صادعا) إلى قوله (عليه السلام): (ومضى رشيدا وخلف فينا راية الحق، من تقدمها مرق، ومن تخلف عنها زهق ومن لزمها لحق، دليلها مكث الكلام بطى القيام، سريع إذا قام، فإذا ألتتم له رقابكم، وأشرتم إليه بأصابعكم جاءه الموت فذهب به) إلى أن قال: (ألا إن مثل آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كمثل نجوم السماء إذا حوى نجم طلع نجم) [٧٨] الخطبة أراد براءة الحق القرآن وبدليلها هو نفسه (عليه السلام)، ودليل راية الحق لا يجوز أن يكون مخطنا للصواب، إذ لو [صفحہ ٦٧٥] أخطأ لما كان دليلا لراية الحق، ثم صرح بأن هذا الأمر يصير من بعده لولده واحدا بعد واحد بقوله: (ألا إن مثل آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كمثل نجوم السماء) الخ فبين أنه لا بد فى كل زمان من دليل للقرآن من آل محمد كلما مات إمام خلفه من ذريته إمام، وليست تنقطع دلالة القرآن منهم بموته، وهم كالنجوم التى لا يزال منها غارب وشارق أبدا ما بقى الزمان، وفيه دليل على علمهم بالقرآن من طريق اليقين لا النظر الذى تارة يخطئ وتارة يصيب، وعلى بقاء الإمامة فيهم حتى ينقطع التكليف، وهذا صريح مذهب الإمامية، وهو مضمون حديث الثقلين، ومثل هذا فى كلامه الكثير الواسع من أرادته لم يفته، وقد تبين مما حررناه ووضح مما قررناه فى هذا الكتاب صحة مذهب الإمامية الاثنى عشرية، وثبات أقدامهم على الصراط السوى، والمنهج الجلى لمتانة أدلتهم، وقوة حججهم واعتراف خصومهم بدليلهم، وثبت ضعف ما سواه من المذاهب والأقويل الفاسدة التى ليس عليها من دليل، ولا لأربابها فى إثباتها بالحجة الثابتة من سبيل، سوى زخارف ما أنزل بها من سلطان، وشبه من القول لا يحصل بها وثوق ولا اطمئنان، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون فالحمد لله الذى هدانا لهذا المذهب الواضح، وألهمنا دليله وأسلكنا سبيله وعرفنا برهانه، وأوضح لنا بيانه، وفهمنا عرفانه، وأرشدنا إلى التمسك بالعروة الوثقى التى لا انفصام لها وهى ولاية أهل بيت الرسول المصطفى الذين أولهم أخوه وابن عمه على المرتضى وآخرهم الإمام المنتظر، والنور الأزهر، صاحب عصرنا وإمام زماننا المهدي بن الحسن العسكري عجل الله فرجه، وجعلنا من الموالين لأوليائهم، والمعادين لأعدائهم إلى يوم النشور، ونسأل الله بمنه ولطفه، أن يثبتنا على هذا المسلك المنير، ويميتنا على هذا الطريق القويم، ولنختم كتابنا هذا بذكر شئ من الأحاديث الواردة عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من طريق أصحابنا فى النص على الأئمة الاثنى عشر ثم نعقب ذلك بنقل [صفحہ ٦٧٦] خطبه من خطب أمير المؤمنين تحتوى على بيان جملة من المطالب التى خضنا فيها وبالله الاستعانة. روى الشيخ الصدوق رئيس المحققين أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى فى كتاب إثبات الغيبة ورفع الحيرة [٧٩] قال: حدثنا محمد بن على ماجيلويه رضى الله عنه قال: حدثني عمي محمد بن أبي القاسم عن محمد بن على الكوفى عن محمد بن سنان عن المفضل بن عمر عن جابر بن يزيد الجعفى عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن سمره قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (لعن المجادلون فى دين الله على لسان سبعين نبيا ومن جادل فى آيات الله فقد كفر قال الله عز وجل: [ما يجادل فى آيات الله إلا الذين كفروا فلا يغرك تقلبهم فى البلاد] (ومن فسر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب، ومن أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء

والأرض، وكل بدعة ضلالة سبيلها إلى النار) وقال عبد الرحمن بن سمره فقلت: يا رسول الله أرشدنى إلى النجاة، فقال: (يا بن سمره إذا اختلفت الأهواء وتفرقت الآراء فعليك بعلى بن أبى طالب، فإنه إمام أمتى وخليفتى عليهم من بعدى، وهو الفاروق الذى يميز بين الحق والباطل، من سأله أجابه، ومن استرشده أرشده، ومن طلب الحق عنده وجدته، من التمس الهدى لديه صادفه ومن لجأ إليه أمنه، ومن استمسك به نجاه، ومن اقتدى به هداة. يابن سمره سلم منكم من سلم له ووالاه وهلك من رد عليه وعاداه. يابن سمره إن عليا منى روحه من روحى وطينته من طينتى وهو أخى وأنا أخوه، وهو زوج ابنتى فاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين [صفحة ٦٧٧] وإن منه إمامى أمتى وابنى وسيدى شباب أهل الجنة الحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين تاسعهم قائم أمتى يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا). قال: الصدوق حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل (رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن أبى عبد الله الكوفى قال: حدثنا موسى بن عمران النخعى عن عمه الحسين بن يزيد عن الحسن بن على بن سالم عن أبيه عن أبى حمزة عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله تبارك وتعالى اطلع على الأرض اطلاعة فاختارنى منها فجعلنى نبيا، ثم اطلع الثانية فاختار منها عليا وجعله إماما، ثم أمرنى أن اتخذه أخا ووليا ووصيا وخليفة ووزيرا، فعلى منى وأنا من على، وهو زوج ابنتى وأبو سبطى الحسن والحسين أئمة يقومون بأمرى، ألا وإن الله تبارك وتعالى جعلنى وإياهم حججا على عباده وجعل من صلب الحسين أئمة يقومون بأمرى، ويحفظون وصيتى التاسع منهم قائم أهل بيتى، ومهدى أمتى أشبه الناس بى فى شمائله وأقواله وأفعاله يظهر بعد غيبة طويلة، وحيرة مضلة فسيعلن أمر الله ويظهر دين الله عز وجل يؤيد بنصر الله وينصر بملائكة الله ويملا الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما) [٨٠]. وقال: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل قال: حدثنى محمد بن أبى عبد الله قال: حدثنا موسى بن عمران النخعى عن عمه الحسين بن يزيد عن على بن بى حمزة الثمالى عن أبيه عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (حدثنى جبرئيل عن رب العزة جل جلاله أنه قال: من علم أنه لا إله إلا أنا وحدى، وأن محمدا عبدى ورسولى، وأن على بن أبى طالب [صفحة ٦٧٨] خليفتى، وأن الأئمة من ولده حججى أدخلته الجنة برحمتى وأنجيتته من النار بعفوى و - بحت له جوارى، له كرامتى وأتممت عليه نعمتى، وجعلته من خاصتى وخالصتى، إن نادانى لبيته وإن سألتنى أعطيتته، وإن سكت ابتدأته، وإن أساء رحمته، وإن فر منى دعوته وإن رجع إلى قبلته، وإن قرع بابى فتحته ومن لم يشهد إلا إله إلا أنا وحدى ولم يشهد أن محمدا عبدى ورسولى أو شهد بذلك ولم يشهد أن على بن أبى طالب خليفتى أو شهد بذلك ولم يشهد أن الأئمة من ولده حججى فقد حجد نعمتى وصغر عظمتى وكفر بآياتى وكتبت إن قصدنى حجبتته وإن سألتنى حرمتته وإن نادانى لم أسمع ندائه وإن دعانى لم استجب دعاءه وإن رجانى خيبته وذلك جزاؤه منى وما أنا بظلام للعبيد) فقام جابر بن عبد الله الأنصارى فقال يا رسول الله ومن الأئمة من ولد على بن أبى طالب (عليه السلام) قال: (الحسن والحسين سيديا شباب أهل الجنة ثم سيد العابدين فى زمانه على بن الحسين ثم الباقر محمد بن على وستدركه يا جابر فإذا أدركته فاقراه منى السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم الكاظم موسى بن جعفر، ثم الرضا على بن موسى، ثم التقى محمد بن على، ثم النقى على بن محمد، ثم الزكى الحسن بن على، ثم ابنه القائم بالحق المهدي، إنه الذى يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما، هؤلاء يا جابر خلفائى وأوصيائى وأولادى وعترتى من أطاعهم فقد أطاعنى ومن عصاهم فقد عصانى ومن أنكرهم وأنكر واحدا منهم فقد أنكرنى بهم يمسك الله عز وجل السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه وبهم يحفظ الأرض أن تميد بأهلها). وقال: حدثنا على بن أحمد (رضى الله عنه) قال: حدثنا محمد بن أبى عبد الله الكوفى عن موسى بن عمران عن عمه الحسين بن يزيد عن الحسن بن على بن أبى حمزة عن أبيه عن يحيى بن القاسم عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [صفحة ٦٧٩] (الأئمة بعدى اثنى عشر أولهم على بن أبى طالب وآخرهم القائم المهدي هم خلفائى وأوصيائى وأوليائى وحجج الله على أمتى، المقر بهم مؤمن والمنكر لهم كافر) [٨١]. وقال: حدثنا على بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبى عبد الله البرقى عن أبيه عن جده أحمد بن أبى عبد الله عن أبيه محمد بن خالد عن محمد بن داود عن محمد بن الجارود العبدى عن اصبغ بن نباتة قال: خرج

علينا أمير المؤمنين على بن أبى طالب ويده فى يد ابنه الحسن وهو يقول: (خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذات يوم ويدي فى يده هكذا وهو يقول: (خير الخلق بعدى وسيدهم أخى هذا وهو إمام كل مسلم، ومولى كل مؤمن بعد وفاتى ألا وإنى أقول إن خير الخلق بعدى وسيدهم ابنى هذا وهو إمام كل مؤمن، ومولى كل مسلم، بعد وفاتى ألا وإنه سيظلم بعدى كما ظلمت بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخير الخلق وسيدهم بعد الحسن ابنى أخوه الحسين المظلوم بعد أخيه المقتول فى أرض كربلاء، أما إنه وأصحابه من سادات الشهداء يوم القيامة ومن بعد الحسين تسعة من صلبه خلفاء الله فى أرضه وحججه على عباده، وأمنائه على وحيه، وأئمة المسلمين، وقادة المؤمنين، وسادة المتقين، وتاسعهم قائمهم الذى يملأ الله به الأرض نورا بعد ظلمها وعدلا بعد جورها وعلماء بعد جهلها، والذى بعث محمداً أخى بالنبوة واختصنى بالإمامة وقد نزل بذلك الوحي من السماء على لسان الروح الأمين جبرئيل ولقد سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا عنده عن الأئمة بعده فقال للسائل: (والسما ذوات البروج إن عددهم بعدد البروج، ورب الليالى والأيام والشهور، إن عدتهم بعدة الشهور) فقال السائل من هم يا رسول الله فوضع رسول الله (صلى الله عليه [صفحة ٦٨٠] وآله وسلم) يده على رأسى فقال: (أولهم هذا وآخرهم المهدي من الاله فقد والانى، ومن عاداهم فقد عادانى، ومن أحبهم فقد أحببى، ومن أبغضهم فقد أبغضنى، ومن أنكرهم فقد أنكرنى، ومن عرفهم فقد عرفنى، بهم يحفظ الله دينه، وبهم تعمر بلاده، وبهم ترزق عباده، وبهم ينزل القطر من السماء، وبهم تخرج بركات الأرض، هؤلاء أصفياى وخلفائى وأئمة المسلمين وموالى المؤمنين) [٨٢]. وقال: حدثنا محمد بن على ماجيلويه (رحمه الله) قال: حدثنا على بن إبراهيم عن أبيه عن على بن معبد عن الحسين بن خالد عن على بن موسى الرضا عن أبيه عن آباءه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (من أحب أن يستمسك بدينى ويركب سفينة النجاة بعدى فليقتد بعلى بن أبى طالب، وليعاد عدوه وليوال وليه، فإنه وصيى وخليفتى على أمتى فى حياتى وبعد وفاتى، وهو أمير كل مسلم وأمير كل مؤمن بعدى، قوله قولى وأمره أمرى ونهيه نهىى وتابعه تابعى وناصره ناصرى وخاذله خاذلى) ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم): (من فارق عليا بعدى لم يرنى ولم أراه يوم القيامة، ومن خالف عليا حرم الله عليه الجنة وجعل مأواه النار، ومن خذل عليا خذله الله يوم يعرض عليه، ومن نصر عليا نصره الله يوم يلقاه ولقنه حجته عند المنازلة) ثم قال (صلى الله عليه وآله): (والحسن والحسين إماما أمتى بعد أبيهما، وسيدا شباب أهل الجنة، وأمهما سيده نساء العالمين، وأبوهما سيد الوصيين، ومن ولد الحسين تسعة أئمة تاسعهم القائم من ولدى، طاعتهم طاعتى ومعصيتهم معصيتى، إلى الله أشكو المنكرين لفضلهم والمضيعين لحقهم بعدى وكفى بالله وليا وناصر العترتى وأئمة أمتى [صفحة ٦٨١] ومنتقما من الجاحدين لحقهم وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) [٨٣]. وقال: حدثنا أحمد بن زياد قال: حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن على بن معبد عن الحسين بن خالد عن أبى الحسن على بن موسى الرضا عن أبيه عن آباءه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (أنا سيد من خلق الله وأنا خير من جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وحمله العرش وجميع ملائكة الله المقربين وأنبياء الله المرسلين، وأنا صاحب الشفاعة والحوض الشريف، وأنا وعلى أبوا هذه الأمة من عرفنا فقد عرف الله عز وجل ومن أنكرنا فقد أنكر الله عز وجل، ومن على سبطا أمتى وسيدا شباب أهل الجنة الحسن والحسين، ومن ولد الحسين (عليه السلام) تسعة طاعتهم طاعتى ومعصيتهم معصيتى تاسعهم قائمهم ومهديهم) [٨٤]. وقال: حدثنا أبى (رضى الله عنه) قال: حدثنا سعد بن عبد الله قال: حدثنا يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسكان عن أبان بن خلف عن سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي (رضى الله عنه) قال: دخلت على النبى (صلى الله عليه وآله) وسلم وإذا الحسين بن على على فخذه وهو يقبل عينيه ويلثم فاه ويقول: (أنت سيد ابن سيد أنت إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة، أنت حجة ابن حجة أبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم) [٨٥]. ومثل هذه الأخبار من طرق أصحابنا ذكر جميعه يحتاج إلى كتاب مفرد أضعاف كتابنا هذا، وكلها كما تصرح بإمامة أئمتنا الاثنى عشر، وتنص على خلافتهم وقصر الإمامة فيهم دون غيرهم، تنادى بعصمتهم عن الخطأ [صفحة ٦٨٢] ولزومهم الحق حيث نطقت بأن طاعتهم طاعة الله وطاعة رسوله، والتمسك بهم موجب للنجاة وكل ذلك دال على العصمة كما قررنا سابقا. وروى الصدوق أيضا من طريق الخصم ما يقارب هذا المعنى عن ابن مسعود وجابر بن سمره بطرق

متعددة نحن نقتصر على ذكر بعض منها قال (رحمه الله) حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي الرجا [٨٦] البغدادي قال: حدثنا محمد بن عبدوس الحراني قال: حدثنا عبد الغفار بن الحكم قال: حدثنا منصور بن أبي الأسود عن مطرف عن الشعبي عن عمه قيس بن عبيد قال: كنا جلوسا فى حلقة فيها عبد الله بن مسعود فجاء أعرابي فقال: أيكم عبد الله قال عبد الله بن مسعود: أنا عبد الله قال: هل حدثكم نبيكم كم يكون بعده من خلفاء قال: نعم اثني عشر عدة نقيب بني إسرائيل [٨٧]. قال: (رحمه الله) حدثنا أبو علي أحمد بن الحسن بن علي عبدويه قال: حدثنا أبو يزيد محمد بن يحيى بن خلف المروزي الرقي فى شهر ربيع الأول سنة الثانية والثلاثمائة قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي فى سنة ثمان وثلاثين ومائتين المعروف بإسحاق بن راهويه قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: حدثنا هشام بن مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: بينا نحن عند عبد الله بن مسعود نعرض مصاحفنا عليه إذ يقول له شاب: هل عهد إليكم نبيكم كم يكون من بعده خليفة قال: إنك لحدث السن وإن هذا ما سألتني عنه أحد قبلك، نعم عهد إلينا نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) إنه يكون من بعده اثني عشر خليفة بعدد نقيب بني إسرائيل [٨٨]. [صفحة ٦٨٣]

خطبة لأمير المؤمنين تشمل على مطالب كثيرة

وهذه خطبة أمير المؤمنين التى اشتملت على كثير من المطالب التى تكلمنا فيها روى إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال الثقفى فى كتاب الغارات [١٢٢١] عن رجاله عن عبد الرحمن بن جندب عن أبيه قال خطب على (عليه السلام) بعد فتح [صفحة ٦٨٤] مصر وقتل محمد بن أبي بكر فقال: (أما بعد فإن الله بعث محمدا نذيرا للعالمين وأمينا على التنزيل شهيدا على هذه الأمة وأتم معاشر العرب يومئذ على شر دين، وفى شر دار، منيخون على حجارة خشنة، وحيات صم، وشوك ميثوث فى البلاد، وتشربون الماء الخبيث، وتأكلون الطعام الخبيث، تسفكون دماءكم، وتقتلون أولادكم، وتقطعون أرحامكم، وتأكلون أموالكم بينكم بالباطل، سبلكم خائفة، والأصنام فيكم منصوبة، ولا يؤمن أكثركم بالله إلا وهم مشركون، فمن الله عز وجل عليكم بمحمد فبعثه الله إليكم رسولا من أنفسكم بلسانكم فعلمكم الكتاب والحكمة والفرائض والسنة، وأمركم بصلة أرحامكم، وحقق دمائكم، وصلاح ذات البين، وأن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وأن توفوا بالعهد ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها، وأن تعاطفوا وتباروا وتبادلوا وتراحموا، ونهاكم عن التناهب والتظالم والتحاسد والتباغى والتقاذف، وعن شرب الحرام، وبخس المكيال، ونقص الميزان، وتقدم إليكم ألا تزنوا ولا تربوا ولا تأكلوا أموال اليتامى ظلما ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، وكل خير يدنى إلى الجنة ويباعد من النار أمركم به، وكل شر يدنى إلى النار ويباعد من الجنة نهاكم عنه، فلما استكمل مدته توفاه الله سعيدا حميدا فى لها مصيبة خصت الأقربين، وعمت المسلمين، ما أصيبوا قبلها بمثله ولن يعاينوا بعدها أختها، فلما مضى لسبيله تنازع المسلمون الأمر بعده، فوالله ما كان يلقى فى روعى [١٢٢٢] ولا يخطر ببالي أن العرب تعدل هذا الأمر بعد محمد عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عنى، فما راعنى [١٢٢٣] إلا- انشبال الناس على أبي بكر وأجفالههم [١٢٢٤] ليبايعوه، فأمسكت يدي [١٢٢٥] ورأيت أنى أحق بمقام محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فى الناس ممن تولى الأمر من بعده، فلبثت بذاك ما شاء الله حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الإسلام تدعوا إلى محق دين [١٢٢٦] الله، وملء محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فخشيته إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلما وهما يكون المصاب بهما على أعظم من فوت ولاية أموركم التى إنما هى متاع أيام قلائل ثم تزول وما كان منها كما يزول السراب، وكما ينقشع السحاب، فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته ونهضت فى تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهق وكانت كلمة الله هى العليا ولو كره الكافرون [١٢٢٧] فتولى أبو بكر تلك الأمور وسدد وقارب واقتصد، وصحبته مناصحا وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهدا، وما طمعت أن لو حدث به حدث وأنا حى أن يرد إلى الأمر الذى بايعته فيه طمع مستيقن، ولا يئست منه بأس من لا يرجوه، ولولا خاصة ما كان بينه وبين عمر لظننت أنه لا- يدفعها عنى، فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه فسمعنا وأطعنا وناصحنا، وتولى عمر الأمر فكان مرضى السيرة، ميمون النقيبة، حتى إذا احتضر قلت فى نفسى، لن يعدلها عنى وليس بدافعها لغيرى فجعلنى [صفحة ٦٨٦] سادس ستة فما

كانوا لولاية واحدة منهم أشد كراهية لولايتي عليهم، كانوا يستمعون عند وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحاج [١٢٢٨] أبابكر وأقول يا معشر قريش إنا أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم أما كان فينا من يقرأ القرآن ويعرف السنه ويدين يدين الحق فخشى القوم إن أنا وليت عليهم ألا يكون لهم من نصيب ما بقوا فأجمعوا إجماعا واحدا فصرفوا الولاية إلى عثمان وأخرجوني منها رجاء أن ينالوها ويتداولوها إذ يسوا أن ينالوها من قبلى، ثم قالوا لهم فبايع وإلا جاهدناك فبايعت مستكرها وصبرت محتسبا فقال قائلهم: يا بنى أبى طالب إنك على هذه الأمر لحريص فقلت: أنتم أحرص منى وأبعد أينا أحرص أنا الذى طلبت تراثى وحقى الذى جعلنى الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) أولى به أم أنتم حين تضربون وجهى ودونه وتحولون بينى وبينه، فبهتوا والله لا يهدى القوم الظالمين، اللهم إنى أستعينك [١٢٢٩] على قريش فإنهم قطعوا رحمتى وأكفؤا إناى [١٢٣٠] وصغروا منزلتى وأجمعوا على منازعتى حقا كنت أولى به منهم فسلبونيهم ثم قالوا ألا إن فى الحق أن تأخذ فى الحق أن تمنعه فاصبر كمدا أو مت أسفا [١٢٣١] فنظرت فإذا ليس معى رافد ولا ذاب ولا ناصر ولا مساعد إلا أهل بيتى فضننت بهم عن المنية، فأغضيت على القذى وتجرعت ريقى على الشجى، وصبرت من كظم الغيظ على أمر من العلقم، وألم للقلب من حز الشفار، حتى إذا نقتم على عثمان أتيتموه فقتلتموه، ثم جئتمونى لتبايعونى فأبيت عليكم وأمسكت يدي فنازعتونى وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها وازدحمت على حتى ظننت أن بعضكم قاتل بعض، أو إنكم قاتلى، فقتلتم بايعنا لا نجد [صفحة ٦٨٧] غيرك، ولا نرضى إلا بك بايعنا لا نفرق ولا نختلف فبايعتكم ودعوت الناس إلى بيعتى، فمن بايع طوعا قبلته ومن أبى لم أكرهه وتركته، فبايعنى فيمن بايعنى طلحة والزبير ولو أبيا ما أكرهتهما كما لم أكره غيرهما فما لبثا إلا يسيرا حتى بلغنى عنهما أنهما خرجا من مكة متوجهين إلى البصرة فى جيش ما منهم رجل إلا قد أعطانى الطاعة، وسمح لى بالبيعة، فقد ما على عاملى، وخزان بيت مالى وعلى أهل مصرى الذين كلهم على بيعتى وفى طاعنى فشتوا كلمتهم وأفسدوا جماعتهم، فقتلوا طائفة منهم غدرا وطائفة صبورا ومنهم طائفة غضبوا الله فشهروا سيوفهم، وضربوا بها حتى لقوا الله عز وجل صادقين، والله لو لم يصيبوا منهم إلا رجلا واحدا معتمدين لقتله لحل به قتل ذلك الجيش بأسره، فدع ما أنهم قتلوا من المسلمين أكثر من العدة التى دخلوا بها عليهم وقد أدال الله منهم فبعدا للقوم الظالمين، ثم إنى نظرت فى أمر أهل الشام فإذا اعراب أحزاب وأهل طمع جفأ طغاة يجتمعون من كل أوب ممن كان ينبغى أن يؤدب وأن يولى عليه، ويؤخذ على يديه، ليسوا من المهاجرين ولا الأنصار ولا التابعين بإحسان، فسرت إليهم فدعوتهم إلى الطاعة والجماعة فأبوا إلا شقاقا وفرقا، ونهضوا فى وجوه المسلمين ينظمونهم بالنبل، ويشجرونهم [١٢٣٢] بالرماح، فهناك نهدت [١٢٣٣] إليهم بالمسلمين فقاتلتهم، فلما أعرضهم السلاح ووجدوا ألم الجراح رفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها، فأنبئكم أنهم ليسوا بأهل دين ولا قرآن، وأنهم رفعوها مكيدة وخديعة ووهنا وضعفا فامضوا على حقتكم وقتالكم، فأبيت على وقتلهم: أقبل منهم فإن أجابوا إلى الكتاب جامعونا على ما نحن عليه من الحق، وإن أبوا كان أعظم لحجتنا عليهم، فقبلت منهم، وكففت [صفحة ٦٨٨] عنهم، فكان الصلح بينكم وبينهم على رجلين يحييان ما أحبب القرآن، ويميتان ما أمات القرآن، فاختلف رأيهما، وتفرق حكمهما ونبذا ما فى القرآن، وخالفا ما فى الكتاب، فجنبهما الله السداد ودلاهما فى الضلالة، فانحرفت فرقة منا فتركانهم ما تركونا حتى إذا عاثوا فى الأرض يقتلون ويفسدون أتيناهم فقلنا ادفعوا إلينا قتلة إخواننا ثم كتاب الله بيننا وبينكم، قالوا: كلنا قتلهم، وكلنا استحل دماءهم وشدت علينا خيلهم ورجالهم وصرعهم الله مصارع الظالمين، فلما كان ذلك من شأنهم أمرتكم أن تمضوا من فوركم ذلك إلى عدوكم فقتلتم: كلت سيوفنا، ونفذت نبالنا، ونصلت أسنة رماحنا، وعاد أكثرها قصدا [١٢٣٤] فأرجع بنا إلى مصرنا لنستعد بأحسن عدتنا فإذا رجعت زدت فى مقاتلنا بعدد من هلك منا وفارقنا فإن ذلك أقوى لنا على عدونا فأقبلت بكم حتى إذا أظلمت على الكوفة أمرتكم أن تنزلوا بالنخيلة، وأن تلمزوا معسكركم، وأن تضموا قواصيكم، وأن توطنوا على الجهاد أنفسكم، ولا تكثروا زيارة أبنائكم ونسائكم، فإن أهل الحرب لمصابروها، وأهل التشمير فيها الذين لا يتفادون من سهر ليلهم، ولا ظمأ نهارهم، ولا خمص بطونهم، ولا نصب أبدانهم، فنزلت طائفة منكم معى معذرة، ودخلت طائفة منكم المصر عاصية فلا من بقى منكم صبر، وثبت ولا من دخل المصر عاد ورجع، فنظرت إلى معسكرى وليس فيه خمسون رجلا فلما رأيت ما أتيتم دخلت

إليكم، فلما أقدر على أن تخرجوا إلى يومنا هذا فما تنظرون؟ أما ترون أطرافكم قد انتقصت وإلى مصركم قد فتحت؟ وإلى شيعتى بها قد قتلت؟ وإلى مسالحكم تعرى؟ وإلى بلادكم تغزى؟ وأنتم ذووا عدد كثير وشوكه وبأس شديد، فما بالكم يا الله أنتم فمن أين تؤتون! وما لكم تؤفكون ولو إنكم عزمتم وأجمعتم لم تراموا، إلا أن القوم تراجعوا [صفحة ٦٨٩] وتناشوا وتناصحوا وأنتم قد ونيتم وتغاشستم وافتقرتم ما أنتم عندي على هذا بسعداء فانتهوا وأجمعوا على حقكم وتجردوا للحرب عدوكم قد بدت الرغوة عن الصريح وبين الصبح لذي عينين إنما تقاتلون الطلقاء وأبناء الطلقاء، وأولى الجفاء من أسلم كرها وكان لرسول الله أنف [١٢٣٥] الإسلام كله حربا، أعداء الله والسنة والقرآن، وأهل البدع والأحداث، ومن كان بوائقه تتقى وكان على الإسلام مخوفا أكله الرشا، وعبدة الدنيا لقد أنهى إلى أن ابن النابغة لم يبايع معاوية حتى أعطاه وشرط له أتية هي أعظم مما فى يده من سلطانه، ألا صفرت يد هذا البائع دينه بالدنيا، وخزيت أمانة هذا المشتري نصره فاسق غادر بأموال المسلمين، وإن فيهم من شرب فيكم الخمر وجلد الحد، يعرف بالفساد فى الدين، وبالفعل السئ، وإن فيهم من لم يسلم حتى رضخ له رضيعه [١٢٣٦] فهؤلاء قادة القوم ومن تركت ذكر مساويه من قادتهم مثل من ذكرت منهم، بل هو شر ويود هؤلاء الذين ذكرت لو ولوا عليكم فأظهروا فيكم الكفر والفساد والفجور والتسلط بجبرية، واتبعوا الهوى وحكموا بغير الحق، ولأنتم على ما كان فيكم من تواكل وتخاذل خير منهم وأهدى سبيل فيكم العلماء والفقهاء والنجباء والحكماء، وحمله الكتاب، والمتهجدون بالأسحار، وعمار المساجد بتلاوة القرآن، أفلا تسخطون وتهتمون أن ينازعكم [الولاية عليكم سفهاؤكم، والأشرار الأرزال منكم فاسمعوا قولى، وأطيعوا] [١٢٣٧] أمرى فوالله لأن أطمعتموه لا تغفوا، وإن عصيتموه لا ترشدوا خذوا للحرب إهبتها وأعدوا عدتها، فقد شبت نارها، وعلا سناؤها، وتجرد لكم فيها الفاسقون كى يعذبوا عباد الله، ويطفئوا نور الله، [صفحة ٦٩٠] إلا أنه ليس أولياء الشيطان من أهل الطمع والمكر والجفاء بأولى بالجد فى غيهم وضلالهم من أهل البر والزهادة والإخبات فى حقهم وطاعة ربهم، والله لو لقيتهم فردا وهم ملأ الأرض ما باليت، ولا استوحشت، وإنى من ضلالتهم التى هم فيها والهدى الذى نحن فيه لعلى ثقة وبينه ويقين وبصيرة وإنى إلى لقاء ربي لمشتاق، ولحسن ثوابه لمنتظر، ولكن أسفا يعترينى وحرنا أن يلى أمر هذه الأمة سفهاؤها وفجارها فيتخذوا مال الله دولا وعبادة خولا، والفاسقين حزبا، وأيم الله لولا ذلك لما أكثرت تأنيبكم [١٢٣٨]، وتحريضكم ولتركتكم إذ ونيتم [١٢٣٩] حتى ألقاهم بنفسى متى حم إلى لقائهم، فوالله إنى لعلى الحق، وإنى للشهادة لمحِب، فانفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون [١٢٤٠] ولا تناقلوا إلى الأرض فتقروا [١٢٤١] بالخسف [١٢٤٢] وتبوروا بالذل، ويكن نصيبكم الأخرى أن أخوا الحرب اليقظان، ومن ضعف اودى، ومن ترك الجهاد كان كالمغبون المهين. اللهم اجمعنا وإياهم على الهدى وزهدنا وإياهم فى الدنيا، واجعل الآخرة خيرا لنا ولهم من الأولى.

شرح الخطبة

انتهت الخطبة الجليلة وأولها المشتمل على ذكر الثلاثة مصرح بنصب الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) أمير المؤمنين إماما وخليفة، وأن الخلافة [صفحة ٦٩١] ميراثه من النبى (صلى الله عليه وآله)، وهو قوله (عليه السلام) (أنا الذى طلبت تراثى وحقى الذى جعلنى الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أولى به) وهو نص مذهب أصحابنا الإمامية وابن أبى الحديد يروى هذه الخطبة ويصححها ويعدل عما اشتملت عليه فلا يعمل به، ولا يلتفت إليه كما هى عادته فيما يدل على مذهب الحق ويهدى إلى سبيله، من الإعراض عنه، وترك دليله، وصرح أنه لم يبايع أبا بكر إلا لخوفه على الإسلام من ارتداد من ارتد من العرب لا لأنه صحيح الإمامة وإلا لبايعه قبل ذلك، وصرح بأن السبب الذى دعا القوم إلى منعه من الخلافة علمهم أنه إذا وليها لن ينالوها أبدا، وإذا كانت فى غيره رجوا تداولها بينهم، وصرح أيضا بأنه بايع عثمان مستكرها حين قال له القوم: بايع وإلا جاهدناك ولم يجد عليهم ناصرا، وصرح أن أولئك الجماعة من الظلمة حيث قال بعد ذكر حديثهم معه فبهتوا والله لا يهدى القوم الظالمين، وهم فى الحكم عند الخصوم سواء وكذا عندنا. وأما قوله فى أبى بكر سدد وقارب واقتصد فنحن نقول بذلك فإن أبا بكر لم يكن كثير الظلم للرعية ولسنا نقول إنه مثل عثمان فى أحداثه

ومعاوية فى ظلم الناس وإنما الداء الدوى فيه قعوده فى منصب غيره بعلم منه وكذلك قوله (عليه السلام) فى عمر فكان مرضى السيرة ميمون النقية يريد أنه كان عند الناس كذلك، وكان مراده من وصف الرجلين مقابلتهما بعثمان ليبين أن سيرتهما كانت مرضية عند المخاطبين بخلاف عثمان فإنه كان غير مرضى السيرة وظهر منه ما أوجب عند العامة قتله بما نقموا عليه من أفعاله مع ما فى ذلك من التقيّة واستصلاح العامة بمدح الرجلين وإبطال دعوى معاوية فى زعمه الطلب بدم الثالث لأن قتله إنما كان لما نقمه عليه الناس من مخالفة الشيخين فى السيرة فليس لمعاوية أن يطالب بدم رجل قتل بسبب أعدائه وهذا من أحسن الاستصلاح والطف الاحتجاج. [صفحہ ٦٩٢] وأما قوله (عليه السلام) (والله لو لم يصيبوا منهم إلا رجلا واحدا متعمدين لقتله لحل به قتل ذلك الجيش بأسره) فهو وإن كان فى الظاهر مشكلا من جهة جواز قتل الجماعة بالواحد من غير دية ما زاد عن واحد والمعروف فى الحكم أنه لو اشترك جماعة فى قتل رجل كان لوليه أن يقتل واحدا من أولئك القوم والباقون يدفعون إلى ورثته ما زاد من ديته على قدر ما عليه من دية المقتول الأول أو يقتل القاتلين جميعا ويدفع إلى ورثته الجميع ما زاد عن دية الواحد مقسما عليهم لكنه فى الحقيقة ظاهر ومطابق للشرع لأن مراده من التعمد استحلال قتل المؤمن أو قتله لإيمانه ولا خلاف أن قاتل النفس على أحد هذين الوجهين مستحق للخلود فى النار لأنه يكون مرتدا فلا فرق حينئذ بين أن يكون القاتل واحدا أو جماعة قتلوا أو كثروا فهذا فقه كلامه (عليه السلام) وهو الحق الذى لا مرية فيه وقوله (عليه السلام): (فما لكم تؤفكون) يعنى تصرفون عن الحق أو عن طاعة أمرى، أو عن قتال عدوكم وحماية حوزتكم ونصر من كان على ما أنتم عليه وحفظ البلاد التى فى أيديكم لئلا يملكها عدوكم وهذا أنسب بالسياق، والكلام تعجب من تقاعدهم عن الجهاد حتى طمع فيهم العدو وتجرى على أخذ أطرافهم وبلدانهم مع معرفتهم أنهم على الحق وأن عدوهم على الباطل وذلك موضع العجب إذ يعجز أهل الحق عن القيام به والجهاد دونه ويقوم أهل الباطل دون باطلهم يجالسون وقوله: (بدت الرغوة عن الصريح) مثل لزوال الشبهة وانكشاف الحال عن فسق معاوية وتابعيه ووجوب قتالهم لبغيهم وضلالهم وعدم عملهم بالكتاب العزيز فلا حجة فى ترك جهادهم والرغوة الزبد الذى يعلو اللبن ومثله قوله: (وبين الصبح لذى عينين) وهو كناية أيضا عن وضوح الأمر وظهوره يقول بأن للبصير استحقاق معاوية وأصحابه القتل لنبذهم الحق واقتحامهم فى غمرة الباطل. وقوله (ع): (ألا صفرت يد هذا البائع دينه) صفرت كتعبت خلت من [صفحہ ٦٩٣] ثمن ما باعه وهو إشارة إلى قصة عمرو بن العاص ومعاوية حيث شرط عمرو على معاوية لما دعاه إلى معونته على حرب أمير المؤمنين أن يعطيه مصر طعمة له ولولده فبنا له كأنه يظن أن معاوية لا يزول ملكه ولا يتغير أمره، ولقد لبث عمرو قليلا فهلك ولم يف له معاوية بجميع ما شرط له ولم يعط ولده مصر بعد ارتحاله إلى الجحيم والعذاب الأليم، وهكذا حال القوم سجيتهم الغدر وشيئتهم المكر وبضاعتهم التى يبثونها فى الناس الكذب يخدعون به الطعام، ويجلبون به اللثام كجلب الأغنام، فبعدا لهم كما بعدت ثمود. وقوله: (وخزيت أمانة هذا المشتري نصره فاسق غادر بأموال المسلمين) خزيت أى ذلت وهانت من باب تعب أيضا. قوله: (حتى رضخت له رضىخة) رضخت مينا للمفعول من رضخ كنفخ والرضيخة فعيلة بفتح الفاء مال ليس بالكثير أى لم يسلم حتى جعلت له عطية يسيرة أسلم لأجلها لا رغبة فى الإسلام وهو معاوية وقادة القوم رؤسائهم الذين رضخت لهم الرضائخ على الإسلام جماعة منهم أبو سفيان وابناه معاوية ويزيد، وحكيم بن حزام بن خويلد، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام بن المغيرة، وحويط بن عبد العزى، وصفوان بن أمية وعمير بن وهب الحميان، وعينه بن حصن الفزارى والأقرع بن حابس التميمى وعباس بن مرداس السلمى، وجماعة غيرهم أيضا وهم المؤلفون لقلوبهم الذين ذكرهم الله تعالى فى القرآن الكريم وذكرهم أهل السير. قوله: (تواكل وتخاذل) وهو اتكال القوم بعضهم على بعض وخذلان بعضهم بعضا فتضيع بذلك أمورهم وتنتشر كلمتهم ويحصل فيهم الوهن والضعف عن مقاومة عدوهم، ولم شعثهم وشعب صدعهم، والتهجد قراءة القرآن فى جنح الليل فى الصلوات، والمنازعة كالمجاذبة وهى طلب كل واحد ما فى يد آخر. [صفحہ ٦٩٤] وقوله: (فوالله لأن أطمعتموه لا تغووا وإن عصيتموه لا ترشدوا) ضمير المفعول فى الفعلين يعود إلى قوله أمرى وهو صريح فى ملازمته الصواب فى جميع الأحوال ومصاحبته للرشد فى جميع الأقوال، وإن من أطاع أمره هدى إلى الحق ومن عصاه فارق الرشيد، وهذه هى العصمة التى ندعيها له وللأئمة من ولده وأقمنا عليها الشواهد

الصحيحة وأثبتنا عليها الحجج القائمة ومثله قوله: (فوالله إنى لعلى الحق) والتأنيب التلويح على القعود عن الجهاد، والتحريض دعاؤهم إلى الحرب وإغراؤهم بها، وونيت من الونى أى ضعفتم وفترتم، والتثاقل إلى الأرض كناية عن عدم النهوض إلى إصلاح أمرهم وجهاد عدوهم فتقروا بالخسف أى بالهوان قال الشاعر. ولا يقيم على ضيم يراد به ++ إلا الأذلان غير الحى والوند هذا على الخسف مربوط برمته ++ وإذا يشج فلا يرثى له أحد وتبوءوا بالذل ترجعون ملابسين له، واودى هلك أى من ضعف عن عدوه هلك لضعفه عن المدافعة والمغبون الخاسر، والمهين الذليل المحقر، والزهد ترك زهرة الدنيا وأدناه كما روى عن الصادق (عليه السلام) (طلب الحلال) والزهد فى الشئ الرغبة عنه، والميل إلى غيره، وبقي فى الخطبة أشياء قد نبهنا عليها فيما سبق من مباحث هذا الكتاب وإشارات إلى أمور يطول شرحها وقد تكفلت ببيانها كتب السير والتواريخ فهى لا تخفى على من له اطلاع بها وما رمنا إثباته هنا قد انتهى وبلغنا بحمد الله فى توضيحه إلى الغاية القصوى وفقنا الله للعمل بما يرضيه وعصمنا عن التهجم على معاصيه وثبتنا على دينه القويم، وهدانا إلى صراطه المستقيم، ورزقنا صدق النية وأعطانا خير الأمانة، وبصرنا سبيل الهدى ودلنا على سفينة النجاة التى من ركبها نجى ومن تخلف عنها غرق وهوى، وختم لنا بالسعادة وأماتنا على الملة وأحيانا حياة طيبة وجعلنا للصالحين رفيقا، ورفعنا عنده فى الجنة درجة، [صفحة ٦٩٥] وأتانا من الخير نصيبا وقربنا إليه زلفى، ورزقنا شفاعة نبينا وسيدنا محمد المصطفى وآله الكرام المشفعين فى يوم الجزاء، وسقانا من حوضه بكأسه الأوفى شربة لا ظمأ بعدها أبدا اللهم أجب دعوتنا، وانصر ملتنا وأفلج حجتنا وعجل فرج ولينا وانصرنا به نصرا عزيزا، وافتح لنا به فتحا مبينا بحق نبيك وحبيبك خاتم الأنبياء وآله النجباء، إنك على كل شئ قدير وبالإجابة جدير، وقد وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب وجمعه وتحريره وزبره وتنميته وسطره فى اليوم الحادى عشر من شهر ذى القعدة الحرام من سنة ١٢٩٥ والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين إلى يوم الدين، ثم انتقل من السواد إلى البياض بعد إمضاء العزيمة والانتهاض على يد مؤلفه الفقير إلى الله على بن عبد الله فى اليوم ١٩ من شهر رجب الأصب سنة ١٢٩٦ والحمد لله على نعمة الختام والفوز بالكمال والتمام كما تم تنقيحه وتصحيحه، وتخريج مصادره، والتعليق عليه على يد العبد الفقير إلى الله الغنى عبد الزهراء الحسينى الخطيب فى أيام آخرها أول شعبان سنة ١٤٠٢ أثناء إقامتى فى قرية الدراز فى البحرين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. [صفحة ٦٩٧]

آيات فى تاريخ الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم هذه الآيات لخادم مصنف الكتاب فى تاريخه ومدح المصنف قلتها بعد نسخ الكتاب وأنا الأقل خادم المصنف وتلميذ المؤلف تراب أقدام العلماء أحمد بن محمد بن سرحان البحرانى [١٢٤٣]. منار الهدى يهدى لمن هو يبصر ++ ويكمد أعداء إلى الحق ينكر عباراته در تألق نورها ++ وألفاظه شهب لدى الدر ترهر معانيه أقمار تجاوب مثلها ++ وأبوابه حاطت بها فهى تبهر أجل من الشافى [١٢٤٤] وإن كان سابقا ++ فكم حاز فضلا لا حق متأخر مقدمه فيه حوت جل كنهه ++ وفصلان كالبدرين بل هما أنور به ذبلت من دوحه الشرك أغصن ++ وحل بها جذب فهى هى تحسر وقامت به للدين رايه رفعة ++ على شمس هذا الأفق تعلقو وتفخر أقام لما قد كاد من دين أحمد ++ يمال ومن نص الخلافة ينكر لقد أثبتت بالنص فيه إمامه ++ لخير الورى وهو الوصى المطهر وعترته الهادين فى كل ريبه ++ غيوث الورى شبه الأهله نور [صفحة ٦٩٨] فيا قد رعاك الله لست بأمين ++ ولا مدع ما ليس فيك فافخر رضعت ثدى العلم مذ كنت يافعا ++ وجاريت فيه أهله لست تقصر حوى صدرك الواعى العلوم بأسرها ++ فهى هى فى الآفاق تنمو وتنتشر فى لك من صدر حوى كل حكمة ++ وأسرار علم الله فيه تستر فعلمك مشهور وفضلك ظاهر ++ وجاهك أجلى من سنى البدر أنور وربيت فى حجر البلاغة لم تزل ++ تجاوب فيها أهلها ثم تقهر فهى أنت بحر العلم فى العصر كله ++ فليس سواك اليوم بالفضل يذكر وردت حياض المجد عند صفائها ++ فأرويت منها صافيا لا يكدر منار الهدى ألفتها طالبا به ++ نجاه من البارى فهيات تخسر لقد قلت فيه مادحا ومؤرخا ++ منار الهدى يشفى الصدور ويبهز

باورقى

- [١] الاسراء: ٧١.
- [٢] الأنعام: ٥٧، يوسف: ٤٠ و ٤٧.
- [٣] المائدة: ٥٠.
- [٤] المائدة: ٤٤ و ٤٥ و ٤٧.
- [٥] النساء: ٨٠.
- [٦] النساء: ٥٩.
- [٧] سورة ص: ٧.
- [٨] الأود - بالتحريك -:- الاعوجاج.
- [٩] العوج - بكسر ففتح -:- الالتواء وعدم الاستقامة، والرتج - بالتحريك -:- المغلق.
- [١٠] ماز - هنا - بمعنى: فزر.
- [١١] آل عمران: ١٧٩.
- [١٢] هدل الحمام هديلا: صوت.
- [١٣] التركاض: مبالغة فى الركض، واستعاره لسرعة خواطهم فى الضلال.
- [١٤] بيد: اسم ملازم للإضافة إلى " أن " ومعموليتها ومعناه: غير إلا أنه لا يقع إلا منصوبا، ولا يقع صفة، ولا يستثنى إلا استثناء مقطعا تقول: فلان كثير المال بيد أنه بخيل، وقد تكون بمعنى: من أجل كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش) أى من أجل أنى من قريش والمراد بالمتن المعنى الأول.
- [١٥] الأعمار - جمع غمر بتثليث الغين المعجمة وإسكان الميم - وهو الجاهل.
- [١٦] الزيغ: الميل، والاعتساف: الأخذ على غير الطريق وفى معناه التعسف والعسف أيضا.
- [١٧] الخطل: المنطق الفاسد المضطرب.
- [١٨] البتة: الأمر المقطوع به وينصب على المصدر.
- [١٩] الكافى (الأصول: كتاب الحجة) ١ / ١٣٦.
- [٢٠] نقله عن الزبيدية الشهرستاني فى الملل والنحل ١ / ١٥٥.
- [٢١] الأنعام: ٩.
- [٢٢] يوسف: ١٠٩.
- [٢٣] الأعراف: ١٤٢.
- [٢٤] مجمع البيان ١ / ٢٠١.
- [٢٥] النساء: ٥٤.
- [٢٦] البقرة: ٢٥١.
- [٢٧] ابن أبى يعفور هو أبو محمد عبد الله الكوفى من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وكان كريما عليه ومات فى أيامه، وقد أثنى عليه الصادق (عليه السلام) فى حياته وبعد مماته وهو القائل للصادق (عليه السلام): والله لو فلقت رمانة بنصفين وقلت: هذا حرام وهذا حلال لشهدت أن الذى قلت حلال حلال وأن الذى قلت حرام حرام، قال رحمك الله رحمك، ونبزه أبو يوسف القاضى بالميل

إلى الرفض فبكى عبد الله حتى سالت دموعه وقال: نسبتى إلى قوم أخاف أن لا- أكون مهم، وكان عبد الله قارئاً يقرئ فى مسجد الكوفة، وبعد من كبار فقهاء الشيعة، وثقاة رواتهم، ومن الأوائل من مؤلفيهم.

[٢٨] الكافى (الأصول: كتاب الحجّة) ١ / ١٣٤.

[٢٩] درست بن أبى منصور الواسطى قال الشيخ الطوسى فى الفهرست: ص ٦٩ "له كتاب".

[٣٠] الصافات: ١٤٧.

[٣١] الكافى (الأصول: كتاب الحجّة) ١ / ١٣٣.

[٣٢] الملل والنحل: ١ / ١١٦.

[٣٣] أبو بكر الأصم من شيوخ المعتزلة ومن أصحاب الفوطى ورأيه فى الإمامة كراى الفوطى ويقول - كما نقل عنه الشهرستانى فى الملل والنحل ١. ٧٢ - "الإمامة لا تتعقد إلا بإجماع الأمة عن بكره أبيهم" قال الشهرستانى "وإنما أراد الطعن فى إمامة على بن أبى طالب رضى الله عنه إذ كانت بيعته أيام الفتنة" ولا أدرى أى خليفه قبل على بن أبى طالب انعقدت بيعته بالاجماع!!.

[٣٤] هشام بن عمرو الفوطى كما ضبطه ابن حجر فى لسان الميزان ٦ / ١٦٤ "بضم الفاء وإسكان الواو" نسبة إلى بيع الفوط - كصرد - ثياب تجلب من السند أو مآزر مخططة واحدها فوطه أو هى لغه سنديه. وغلط من كتبه بالغين المعجمه ظنا منه أن النسبه إلى غوطه دمشق وهو من المعتزلة وإمام فرقه منهم تسمى الهشاميه وكان يجوز قتل واغتيال المخالف لمذهبه وأخذ أموالهم لاعتقاده كفرهم توفى سنة ٢٢٦.

[٣٥] ذكر ذلك بمعناه الشهرستانى فى الملل والنحل: ١ / ٧٢.

[٣٦] طه: ١٣٤.

[٣٧] القوشجى: علاء الدين على بن محمد من علماء الدوله العثمانية له تصانيف منها "شرح التجريد" المشهور بالشرح الجديد، وكل ما نقله المؤلف فى هذا الكتاب عن القوشجى منقول من الشرح المذكور توفى سنة ٨٧٩ بمدينة القسطنطينية (استانبول).

[٣٨] الفرقان: ٤٤.

[٣٩] ما بين القوسين أبعاض آيات من: هود: ١٧، والأنعام: ٣٧، وآل عمران: ١١٠ وسبأ ١٣ وص ٢٤.

[٤٠] يشير إلى الحديث الذى رواه الإمام أحمد فى المسند ٤ / ١٢٥: (ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلهم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة).

[٤١] نصير الدين الطوسى محمد بن الحسن الفيلسوف المتكلم المجمع على فضله ولد بطوس سنة ٥٩٧ وتوفى ببغداد سنة ٦٧٢ ودفن فى رواق المشهد الكاظمى فى تربة كان الخليفة الناصر لدين الدين العباسى قد أعدها لنفسه ولكنه لم يدفن بها وقبر الطوسى مزور مشهور له كتب منها "تجريد الاعتقاد" شرحه جماعة من العلماء كالعلامة الحلى بكتاب "كشف المراد" كما شرحه القوشجى بكتابه المعروف بالشرح الجديد وكثيرا ما ينقل المؤلف عن هذين الكتابين.

[٤٢] لاحظ "شرح تجريد الاعتقاد" للعلامة الحلى ص ٢٨٥.

[٤٣] لا يريد بالاسلام هنا شريعة خاتم الأنبياء (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما إشارة إلى (الإسلام دين الفطرة)، (ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين).

[٤٤]. الحشر / ٩.

[٤٥] الصدوق: الشيخ أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه رئيس المحدثين له نحو من ثلاثماية مصنف توفى بالرى سنة (٣٨١) وقبره هناك مشهور مزور.

[٤٦] ابن قبة بكسر القاف وفتح الياء وتخفيفها أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازى من فقهاء الإمامية ومتكلميهم صاحب

كتاب " الانصاف " فى الإمامة ينقل عنه العلماء فى كتبهم كالمفيد فى " المحاسن " والمرضى فى " الشافى " كان فى ابتداء أمره من المعتزلة ثم تحول إلى الإمامية، وقد حمل هذا الكتاب أبو الحسين السوسنجردى وهو من علماء الإمامية أيضا إلى بلخ وعرضه على أبى القاسم البلخى من شيوخ المعتزلة، فنقضه البلخى بكتاب " المسترشد " فعاد به السوسنجردى إلى ابن قبة فنقضه البلخى بكتاب " المستثبت " فعاد به إلى الرى فوجد ابن قبة قد توفى رحمه الله وانظر مصادر نهج البلاغة وأسانيده ١ / ٣١٠.

[٤٧] جمال الدين الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى المعروف بالعلامة ولد سنة ٦٤٨ وتوفى سنة ٧٢٦ بالحلة وحمل إلى النجف الأشرف ودفن فى حرم أمير المؤمنين (عليه السلام) وقبره عن يمين الداخل من الباب الشماليه من أبواب الإيوان الذهبى وهو معروف.

[٤٨] النساء: ٦٥.

[٤٩] النساء: ٥٩.

[٥٠] أى من الأدلة على أن نصب الإمام واجب على الله تعالى لطفًا منه.

[٥١] الأود بالتحريك: الاعوجاج.

[٥٢] هو هشام بن الحكم فى مناظرة له مع عمرو بن عبيد فى مسجد البصرة (انظر سفينة البحار ٢ / ٢٦٦ مادة " عمر. "

[٥٣] أبو بكر الجوهري أحمد بن عبد العزيز عالم محدث له كتاب " السقيفة " ينقل عنه ابن أبى الحديد كثيرا فى " شرح نهج البلاغة " .

[٥٤] أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى صاحب " التفسير الكبير " والتاريخ الشهير وغيرهما من الكتب مثل كتاب " الولاية " الذى جمع فيه طرق (من كنت مولاه فهذا على مولاه) حتى اندهش الذهبى لما اطلع عليه لكثرة طرقة، كما له طرق حديث الطير توفى سنة ٣١٠ ودفن ليلا لغضب الحنابلة عليه لأنه لم يذكر الإمام أحمد بن حنبل فى اختلاف الفقهاء وكان يقول: " لم يكن أحمد فقيها وإنما كان محدثا " وقد قسمت أوراق مؤلفاته على أيام عمره منذ بلغ الحلم فحلق كل يوم أربع عشرة ورقة.

[٥٥] يحيى بن جابر البلاذرى أبو جعفر كاتب شاعر مترجم له من الكتب " فتوح البلدان " و " أنساب الأشراف " وهو أحد النقلة من الفارسية إلى العربية كان مقربا عند المتوكل والمستعين والمعتز توفى سنة ٢٧٦.

[٥٦] الأبلمة: الخوصة.

[٥٧] نقل ذلك عن الجوهري ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٢ / ٥٣. ونقل البخارى فى صحيحه ٤ / ١٩٤ فى كتاب فضائل المهاجرين قريبا من ذلك.

[٥٨] جذيل تصغير جذل: وهو عود بنصب للإبل الجربى لتستشفى للاحتكاك به، المحكك: الذى كثر الاحتكاك حتى صار أملس، والعذيق تصغير عذق بالفتح والمرج: المدعوم بالرجبة، وهى خشبة ذات شعبتين تدعم بها النخلة إذا طالت وثقل حملها والمعنى أنى ذو رأى شاف مثمر وقائل ذلك هو الحباب بن المنذر.

[٥٩] تاريخ الطبرى ٤ / ١٨٢٣ طبع ليدن حوادث سنة ١١.

[٦٠] انظر شرح نهج البلاغة: ٦ / ٨.

[٦١] جدعة: فتية.

[٦٢] أى على الوجه الذى سماه القوشجى عمدة الإجماع.

[٦٣] قول عمر (رضى الله عنه): " كانت بيعه أبى بكر فلتة " رواه البخارى فى صحيحه ٨ / ٢٥ فى كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رجم الجبلى من الزنا إذا أحصنت وابن هشام فى السيرة ٤ / ٢٢٦ والطبرى فى التاريخ ٣ / ٢٠٠ وابن الأثير فى النهاية مادة " فلت " والمحب فى الرياض النضرة ١ / ١٦١ وابن حجر فى الصواعق المحرقة ص ٥ و ٦ وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٦

٢٣ و ٢٦ عن تاريخ الطبرى.

[٦٤] معن بن عدى البلوى حليف الأنصار صحابى شهد المشاهد كلها وقتل يوم اليمامة فى خلافة أبى بكر (أسد الغاية ٥ / ٤٠١).

[٦٥] شرح نهج البلاغة ٦ / ٦.

[٦٦] فى شرح النهج " حبل الجبله " هكذا بتقديم الباء على اللام وقال الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم: " الجبله فى الأصل الكرم، قيل فى معناه حمل الكرمه قبل أن تبلغ ولعله كناية عن صغر على. "

[٦٧] شرح النهج ٦ / ٤٣.

[٦٨] الزمر: ٣٠.

[٦٩] آل عمران: ١٤٤.

[٧٠] نقل هذا الإجماع ابن أبى الحديد فى شرح النهج ٢ / ٤٠.

[٧١] أى من أدلة القوشجى على أن نصب الإمام واجب على الخلق.

[٧٢] أى الجواب على ما انتصر به القوشجى للأشاعرة.

[٧٣] النساء: ٨٤.

[٧٤] التوبة: ٧٣.

[٧٥] التوبة: ١٢٠.

[٧٦] النور: ٦٣.

[٧٧] قال الشهرستانى فى الملل والنحل ١ / ٢٤: " أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ ما سل سيف فى الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة فى كل زمان. "

[٧٨] مرت آراء الخوارج والأصم والفوطى فى أول المبحث الثانى.

[٧٩] روى أن المحياة ابنة خالد بن سنان العيسى وفدت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فرحب بها وقال: (ابنة نبي ضيعه قومه) وهو الذى رد نار الحرتين بكهنها وكانت ببلاد بنى عبس، وقد ذكرها المؤرخون فى كتبهم والشعراء فى أشعارهم قال الشاعر. كثار الحرتين لها زفير ++ تصم مسامع الرجل السميع (انظر سفينة البحار ج ١ / ٤٠٥ مادة " خلد " و ج ٢ / ٦٢٠ مادة " نور. "

[٨٠] المؤمنون: ٣٣.

[٨١] إكمال الدين وتمام النعمة ص ٦١٦.

[٨٢] أى الثانى من الأدلة عن أن نصب الإمام لطف.

[٨٣] الرعد: ٧.

[٨٤] الحجر: ٢١.

[٨٥] يس: ١٢.

[٨٦] الأنعام: ٣٨.

[٨٧] المائدة: ٦٧.

[٨٨] النحل: ٤٤.

[٨٩] المائدة: ٦٧.

[٩٠] شواهد التنزيل للحسكاني ١ / ١٨٩ ونقله عن الحسكاني الطبرسى فى مجمع البيان ٣ / ٢٢٣.

[٩١] تفسير العياشى ١ / ٣٣٢.

[٩٢] نقل رأى الحسن البصرى هذا أبو على فى مجمع البيان ١ / ٣٣٢.

[٩٣] الشورى: ١٠.

[٩٤] الظاهر أن المؤلف رحمه الله وهم فنقل ما هو حجة عليه لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يحكم بالظن. والذى قال لها ذلك زوجها كما فى فتح القدير للشوكانى ٥ / ١٨٤ - قال لها: ما أظنك إلا حرمت على فانطلقى إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأسأليه فأتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: (يا خولة ما أمرنا فى أمرك بشئ) الخ وفى روايه الزمخشري فى الكشاف ٤ / ٦٩ (ما عندي فى أمرك شئ).

[٩٥] آل عمران: ١٧٣.

[٩٦] البقرة: ١٩٩.

[٩٧] النساء: ٥٤.

[٩٨] حديث الثقلين مشهور بل متواتر حتى قال ابن حجر فى الصواعق ص ٩٩: "إن طرقه وردت عن نيف وعشرين صحابيا" بل جاء فى العباة - كما فى طبعته الأخيرة بتعريب السيد الميلانى - رواه أكثر من ثلاثين صحابيا وما لا يقل عن مائتى عالم من كبار علماء أهل السنة بألفاظ مختلفة ومعنى متفق.

[٩٩] هذا تابع لحديث الثقلين انظر الصواعق ص ١٣٥.]

[١٠٠] الإستهيعاب لابن عبد البر: ٣ / ٣٨.

[١٠١] شرح نهج البلاغة: ٩ / ١٦٩.

[١٠٢] صحيح البخارى ٥ / ٨٢ كتاب المغازى باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ٥ / ١٣٥ كتاب الجهاد والسير.

[١٠٣] ربيعة الرأى هو ربيعة بن فروخ التيمى بالولاء من فقهاء المدينة وإنما قيل له ربيعة الرأى لأنه من أصحاب القياس وبه تفقه مالك توفى بالأنبار سنة ١٣٦.

[١٠٤] سالم بن أبى حفصة ويقال له سالم التمار مولى بنى عجل كوفى مات سنة ١٣٧.

[١٠٥] الأوزاعى أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو إمام أهل الشام كان يسكن بيروت توفى سنة ١٥٧، والأوزاعى نسبة إلى وزاع بطن من همدان أو إلى أوزاع قرية بدمشق عند باب الفردايس.

[١٠٦] أبو حنيفة النعمان بن ثابت إمام المذهب ولد بالكوفة سنة ٨٠ وتوفى سنة ١٥٠ قال فى نور الأبصار ص ٢٠٦ أراد المنصور للقضاء فامتنع فأمر بضربه ثم أحضره بين يديه فدعا بسويق وأكرهه على شربه ثم قام فقال له إلى أين؟ قال: إلى حيث بعثنى فمضى به إلى السجن فمات فيه.

[١٠٧] ما بين القوسين أبعاض آيات من البقرة ٢٨٢ والتين ٨ والأنعام ٥٧.

[١٠٨] يراجع فى ذلك كتاب النص والاجتهاد للسيد شرف الدين.

[١٠٩] النحل: ١٠٦.

[١١٠] آل عمران: ٢٨.

[١١١] الفتح: ٢٥.

[١١٢] رواه البخارى فى صحيحه ٤ / ٢٠ فى كتاب بدأ الخلق باب مناقب المهاجرين بلفظ "اقضوا كما كنتم تقضون فإنى أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابى" وفى كتاب الغارات للثقفى ص ١٢٤ أنه (عليه السلام) قال لشريح: "اقض بما كنت تقضى حتى يجتمع أمر الناس."

[١١٣] النساء: ٨٣.

[١١٤] مسيلمة الكذاب ابن ثمامة الحنفى متبئ بنى حنيفة ضرب بكذبه المثل " اكذب من مسيلمة) ولد ونشأ باليمامة وكان من المعمرين وقف على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيمن وفد من قومه ولكنه تخلف فى الرحل فذكروا للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مكانه فأمر له بمثل ما أمر لهم وقال: (إنه ليس بشركم مكانا) لأنه قام بوظيفته يتوقف عليها أمرهم فلا ينبغي أن يكون دونهم، ولكنه لما رجع ادعى النبوة كاتب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى أن تكون الأرض مناصفة بينهما فأجاباه (صلى الله عليه وآله): (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده) ووضع مسيلمة أسجاعا يريد أن يضاهى بها القرآن الكريم بزعمه مثل " : سبح اسم ربك الأعلى، الذى أولد الجبل فأخرج منها نسمة تسعى " ومثل قوله لسجاح المتنبئة وقد سألته ماذا أنزل عليك " : أتن معشر النساء لنا أزواجا، نولجه.. إيلاجا، ونخرجه.. إخراجا " فأمنت به وتزوج بها فى قصة مشهورة، قتل مسيلمة سنة ١٢ قتل وحشى قاتل حمزة فى الحرب التى جرت بين المسلمين والمرتدين من بنى حنيفة وقد قتل فى هذه الواقعة من المسلمين ألف ومائتا رجل منهم أربعمئة وخمسون صحابيا. انظر تفصيل ذلك فى كتب التاريخ.

[١١٥] زيد بن ثابت الأنصارى الخزرجى من بنى النجار كان عمره لما قدم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة أحد عشر عاما وأول مشاهدة الخندق، وكان من كتاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم كتاب لأبى بكر وعمر، واستخلفه عمر على المدينة ثلاث مرات مرتين فى حجتين ومرة عند مسيره إلى الشام، وكان عثمان يستخلفه إذا حج، وكان عثمان قد جعله على بيت المال، وقال ابن الأثير فى أسد الغابة " : وكان زيد عثمانيا ولم يشهد مع على شيئا من حروبه " توفى بالمدينة وصلى عليه مروان واختلف فى سنة وفاته. [١١٦] عبد الله بن مسعود الهذلى من فقهاء الصحابة وأحد حفاظ القرآن شهد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) مشاهده كلها، وأرسله عمر إلى الكوفة ليقراءهم القرآن ويعلمهم الأحكام فبث فيهم علما كثيرا ويعرف عبد الله بابن أم عبد وقد جاء فى الحديث: (من سره أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد) انظر النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٧٠ مادة غرض توفى ابن مسعود سنة ٣٢.

[١١٧] هذا الحديث رواه جماعة من المحدثين منهم الترمذى ٢ / ٢٢٩ وأبو نعيم فى الحلية ١ / ٦٤ وتجده بحروف ما فى المتن فى تاريخ بغداد ١١ / ٢٠٤.

[١١٨] الكلمتان من حديثين شريفين (انظر فيض القدير للمناوى ٤ / ٣٥٦ وكنز العمال ٦ / ١٥٦).

[١١٩] قال ابن أبي الحديد عن هذه الخطبة التى نقل المؤلف منها هذا الكلام منها " : هذه الخطبة ذكرها جماعة من أهل السيرة وهى متداولة منقولة مستفيضة خطب بها على (عليه السلام) بعد انقضاء أهل النهر وأن " وقد رواها الثقفى فى الغارات ص ٦ ونقل مختارها الشريف الرضى فى نهج البلاغة، واستعرضت مصادرها فى مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٢ / ١٧٨.

[١٢٠] كميل بن زياد النخعي اليماني من خواص أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وصاحب سره، وخريج مدرسته عاش إلى أيام الحجاج فقتله فى حدود سنة ٨٣ وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) قد أخبره بذلك ودفن بظهر الكوفة (النجف الأشرف) وقبره مزار مشهور.

[١٢١] لقمان: ٢٤.

[١٢٢] أبو عبد الله حذيفة بن اليمان العبسى صحابى عداة فى الأنصار سكن الكوفة ومات فى المدائن بعد بيعه على (عليه السلام) بأربعين يوما، قال ابن الأثير فى أسد الغابة ١ / ٣٩١ " : حذيفة صاحب سر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى المنافقين " وقال " : وكان عمر إذا مات ميت يسأل عن حذيفة فإن حضر الصلاة عليه صلى عليه، وإن لم يحضر حذيفة الصلاة عليه لم يحضر عمر. "

[١٢٣] شرح نهج البلاغة ٨ / ١٨٦ ورواه الكليني فى الكافي ١ / ١٨ فى كتاب العقل والجهل ح ١٥ بهذا اللفظ: (إننا معاشر الأنبياء أمرنا) الخ وابن شعبة فى تحف العقول ص ٣٢.

[١٢٤] بصائر الدرجات ص ٦ أصول الكافي ١ / ٤٠١.

[١٢٥] البقرة: ٢٨٦.

[١٢٦] المائدة: ٤٤.

[١٢٧] الأنعام: ٥٧.

[١٢٨] النحل: ١١٦.

[١٢٩] النساء: ٦٥.

[١٣٠] الحشر: ٧.

[١٣١] المائدة: ٥٠.

[١٣٢] الاسراء: ٣٦.

[١٣٣] النساء: ٧٧.

[١٣٤] الأنعام: ١٣١.

[١٣٥] القصص: ٥٩.

[١٣٦] الاسراء: ١٥.

[١٣٧] النساء: ١٦٥.

[١٣٨] طه: ١٣٤.

[١٣٩] البقرة: ٢٨٦.

[١٤٠] الطلاق: ٧.

[١٤١] الحج: ٧٨.

[١٤٢] آل عمران: ٧.

[١٤٣] رواه السيوطى فى الجامع الصغير ص ١٣٢ من طريق ابن عمر هكذا " تعمل هذه الأمة برهه بكتاب الله ثم تعمل برهه بسنة رسول ثم تعمل برهه بالرأى فإذا عملوا بالرأى فقد ضلوا).

[١٤٤] أى من الأدلة على أن الإمام منصوب من الله تعالى.

[١٤٥] الاسراء: ٧١.

[١٤٦] الرعد: ٧.

[١٤٧] فى رواية مسلم فى صحيحه كتاب الإمارة باب الأمر بلزوم الجماعة برواية عبد الله بن عمر: (ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) ورواية الإمام أحمد فى المسند ٩٦ / ٤: (من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية).

[١٤٨] الإسكافى: هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن متكلمى المعتزلة وأحد أئمتهم وإليه تنسب الطائفة الإسكافية منهم، بغدادى أصله من سمرقند وكان المعتصم العباسى يعظمه، ومن آثاره الباقية " نقض العثمانية " وهى رد على رسالة الجاحظ المعروفة بـ " العثمانية " وكانا فى عصر واحد، وقد نقل ابن أبى الحديد معظم هذه الرسالة فى مواضع من شرح نهج البلاغة، وقد طبعت رسالة الجاحظ مع نقضها فى مصر توفى الإسكافى سنة ٢٤٠.

[١٤٩] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٤٢ عن نقض العثمانية.

[١٥٠] نفس المصدر.

[١٥١] سبأ: ١٣.

[١٥٢] الأعراف: ١٧.

- [١٥٣] هود: ١٣.
- [١٥٤] فى نور الأبصار للشبلنجى ص ٢٠٦ وكان أبو حنيفة يقول فى المنصور وأشياعه " لو أرادوا بناء مسجد وأرادونى على رد آجره لما فعلت."
- [١٥٥] شرح نهج البلاغة ٨ / ٣٧٣.
- [١٥٦] نفس المصدر.
- [١٥٧] الأنعام: ١٢٢.
- [١٥٨] الكافى: الأصول ١ / ١٤٢ ورواه العياشى فى تفسيره ١ / ٣٧٥.
- [١٥٩] البقرة: ٢٦٥.
- [١٦٠] الكافى: الأصول ١ / ١٤٢ ورواه العياشى فى التفسير ١ / ١٥٠.
- [١٦١] مستدرک الحاکم ٣ / ١٤٩.
- [١٦٢] رواه المحب الطبرى فى ذخائر العقبى ص ١٧. وقال " أخرجه أحمد فى المناقب.
- [١٦٣] رواه الحاکم فى المستدرک ٣ / ٤٥٨ وفيه " ذهب " مكان " هلك."
- [١٦٤] رواه بهذه الصورة المحب فى الذخائر ص ١٧.
- [١٦٥] الأنفال: ٣٣.
- [١٦٦] إسعاف الراغبين ص ١٢٩ ويلاحظ أن المؤلف نقل كل تلك الأحاديث عن الاسعاف.
- [١٦٧] جل ما نقله المؤلف فى المتن من الروايات نقلها من الكافى ١ / ١٣٦ و ١٣٧.
- [١٦٨] جل ما نقله المؤلف فى المتن من الروايات نقلها من الكافى ١ / ١٣٦ و ١٣٧.
- [١٦٩] نهج البلاغة برقم ١٤٧ حكم.
- [١٧٠] شرح نهج البلاغة: ١٨ / ٣٥١.
- [١٧١] نهج البلاغة من الخطبة ١٨٧.
- [١٧٢] شرح نهج البلاغة ١٣ / ١٠٤.
- [١٧٣] النساء ٩٧.
- [١٧٤] نهج البلاغة من الخطبة ١٥٠.
- [١٧٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٥٤.
- [١٧٦] السجدة: ٣.
- [١٧٧] سبأ: ٤٤.
- [١٧٨] فاطر: ٤٢.
- [١٧٩] السجدة: ٣.
- [١٨٠] سبأ: ٤٤.
- [١٨١] فاطر: ٢٤.
- [١٨٢] أبو على الجبائى محمد بن عبد الوهاب المعتزلى توفى سنة ٣٠٣ ويقال له ولولده أبى هاشم عبد السلام المتوفى سنة ٣٢١ الجبائيان وكلاهما من أكابر شيوخ المعتزلة.
- [١٨٣] يس ٦ ورأى الحسن البصرى نقله الطبرسى فى مجمع البيان ٨ / ٤١٦.

- [١٨٤] عكرمة بن عبد الله البربرى المدنى مولى ابن عباس من التابعين كان عالما بالتفسير وبالمغازى اتصل بنجدة الحرورى وتأثر برأيه وخرج إلى المغرب وأخذ عنه أهلها رأى الصفرية من الخوارج وعاد إلى المدينة فطلبه أميرها فتغيب حتى مات سنة ١٠٥.
- [١٨٥] النمل: ٨٨.
- [١٨٦] المؤمنون: ٤٤.
- [١٨٧] آل عمران: ١٨٣.
- [١٨٨] طه: ١٣٤.
- [١٨٩] آل عمران: ١٨٣.
- [١٩٠] القصص: ٤٦.
- [١٩١] إكمال الدين وإتمام النعمة ٦٢٤ وقد نقله المؤلف هنا ملخصا.
- [١٩٢] سبأ: ٤٤.
- [١٩٣] الكافي ١ / ١٤٧.
- [١٩٤] المنقول هنا عن الصدوق تجده ما بين ص ١٩٧ - ٢٠١ من كتابه إكمال الدين وإتمام النعمة.
- [١٩٥] نفس المصدر.
- [١٩٦] المائدة: ٦٧.
- [١٩٧] هود: ٤٣.
- [١٩٨] أبو الحسين البصرى: محمد بن على الطيب من أعلام المعتزلة ومتكلمهم توفى سنة ٤٤٦ ومن كتبه غرر الأدلة أشار إليه ابن أبى الحديد فى شرح النهج فى أكثر من موضع.
- [١٩٩] أى من الأدلة على وجوب عصمة الإمام.
- [٢٠٠] النساء: ٥٩.
- [٢٠١] هود: ١١٣.
- [٢٠٢] أى من الأدلة على وجوب عصمة الإمام.
- [٢٠٣] كذلك.
- [٢٠٤] كذلك.
- [٢٠٥] آل عمران: ١٤٤.
- [٢٠٦] أخرجه البخارى فى موضعين من صحيحه فى كتاب العلم باب الانصات للعلماء.
- [٢٠٧] أخرجه البخارى فى صحيحه ٤ / ١٨٧ كتاب المناقب (لا يزال من أمتى أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك) وأخرجه البخارى أيضا ٨ / ١٤٩ فى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قوله (صلى الله عليه وآله) (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق) وفى نور الأبصار للشبلنجى ص ١٧٠ (لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق إلى يوم القيامة).
- [٢٠٨] البقرة: ١٢٤.
- [٢٠٩] لقمان: ١٣.
- [٢١٠] البقرة: ٢٥٤.
- [٢١١] البقرة: ٢٧٩.

[٢١٢] النساء: ١٤٨.

[٢١٣] الاسراء: ٣٣.

[٢١٤] التوبة: ٣٦.

[٢١٥] القلم: ٢٩.

[٢١٦] انظر تفسير الرازى ٤ / ٤٢.

[٢١٧] أى القوشجى الذى لا يزال المؤلف فى معرض الرد عليه.

[٢١٨] النساء: ٥٩.

[٢١٩] الأحزاب: ٣٢.

[٢٢٠] الفتح: ١٠.

[٢٢١] الأنفال: ٢٩.

[٢٢٢] الزمر: ٦٥.

[٢٢٣] الطلاق الآية التى تلى البسمله.

[٢٢٤] أى من الأدلة على وجوب عصمة الإمام.

[٢٢٥] البقرة: ٤٤.

[٢٢٦] روى ابن عبد ربه المالكى طرفا من هذه الوصية فى موضعين تحت عنوانين فى باب مواعظ الآباء للأبناء من العقد الفريد فى الثالث ص ١٥٥ وص ١٥٦ بتقديم وتأخير وحذف واختصار كما هى عادته فى نقل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى العنوان الأول قال " كتب على بن أبى طالب إلى ولده الحسن " وذكر أول الوصية، وفى العنوان الثانى قال " كتب إلى ولده محمد من الحنفية: تفقه فى الدين - إلى قوله - فإن المرأة ريحانة وليست بقهرمانه " ولذا إن المؤلف جاء بكلمة " أو " ولكن المشهور أن الوصية كانت للحسن (عليه السلام) كتبها أمير المؤمنين بحاضرين عند انصرافه من صفين وقد استعرضت مداركها فى " مصادر نهج البلاغة وأسانيده " ٣ / ٣٠٧ - ٣١٢.

[٢٢٧] شرح نهج البلاغة ١٦ / ٦٦.

[٢٢٨] نهج البلاغة برقم ٣١ كتب.

[٢٢٩] الأحزاب الآية التى تلى البسمله.

[٢٣٠] الاسراء: ٣٩.

[٢٣١] الأنعام: ١٥.

[٢٣٢] روى صدر الحديث المناوى فى كنوز الحقائق ص ٨٠.

[٢٣٣] قال أبو مخنف " قام رجل إلى على (عليه السلام) يوم الجمل فقال: يا أمير المؤمنين أى فتنة أعظم من هذه إن البدرين ليمشى بعضهم إلى بعض بالسيف؟! فقال على (عليه السلام) " ويحك أتكون فتنة أنا أميرها وقائدها! والذى بعث محمدا بالحق وكرم وجهه ما كذبت الخ " وانظر شرح نهج البلاغة ١ / ٢٦٥، وأما قوله (عليه السلام): (ما زلت على الطريق الواضح) الخ فقد ورد مثله فى زيارته (عليه السلام) يوم الغدير: (وإنى على الطريق الواضح ألفظه لفظا) نقل ذلك الشهيد فى مزاره كما ورد فى مفاتيح الجنان للمحدث القمى ص ٣٦٧ كما رواها ابن أبى الحديد عنه أيضا فى شرح نهج البلاغة ٥ / ٢٤٩ وأنه قالها يوم صفين.

[٢٣٤] محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد نزيل قم من شيوخ القميين وثقاتهم قال فيه تلميذه الصدوق رحمه الله " كل ما لم يصححه ولم يحكم بصحته من الأخبار متروك " وفى ج ١٧ من بحار الأنوار رسالة فى استحالة السهو على النبى (صلى الله عليه وآله

وسلم) ردد نسبتها بين المفيد وتلميذه الشريف المرتضى.

[٢٣٥] ذو اليندين ويقال له ذو الشمالين أيضا هو عمير أو عمرو بن عبد عمرو صحابى استشهد يوم بدر والرواية عن أبى هريرة قال: صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر أو العصر فسلم فى ركعتين فقال له ذو الشمالين بن عبد عمرو وكان حليفا لبنى زهرة: أنسيت أم قصرت الصلاة! فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (لم أنس ولم تقصر أكما يقول ذو اليندين!) فقالوا: نعم فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم.. الخ روى ذلك جماعة من المحدثين منهم البخارى فى كتاب الصلاة ١ / ١٢٣.

[٢٣٦] ستأتى صفة الرضا (عليه السلام) للإمام فى آخر الكتاب.

[٢٣٧] أى من مسائل شروط الإمام.

[٢٣٨] النساء: ٩٥.

[٢٣٩] الوسائل ١٤ / ٦ كتاب النكاح ب ٢ ح ١.

[٢٤٠] الاسراء: ٧٠.

[٢٤١] الرعد: ٤.

[٢٤٢] البقرة: ٢٥٣.

[٢٤٣] الاسراء: ٥٥.

[٢٤٤] صحيح مسلم ٨ / ٦١ وفى الدر المنثور /: (من سن خيرا كان له أجره ومن أجور من تبعه غير منتقص من أجورهم شيئا.. الحديث).

[٢٤٥] النساء: ٨٣.

[٢٤٦] السيب: الماء الجارى، والمراد به هنا التفع.

[٢٤٧] آل عمران: ١٥٩.

[٢٤٨] حاد: انحرف.

[٢٤٩] نهج البلاغة من الخطبة ١٧٠.

[٢٥٠] شرح نهج البلاغة ١٨ / ٢٥٢ وانظر مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٤ / ٩٠.

[٢٥١] أى الثانى وهو العام من وجهى الدليل على وجوب أفضلية الإمام فهو من وجوه الأول الخ.

[٢٥٢] الحزن - بفتح فسكون - : ما غلظ من الأرض، يقال: فى الطريق حزونة أى ضد السهولة.

[٢٥٣] التوبة ١١٩.

[٢٥٤] يونس: ٣٥.

[٢٥٥] الزمر: ٩.

[٢٥٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢. وكنز العمال للمتقى الهنذى ٧ / ١٤٠.

[٢٥٧] أبو سعيد الحسن بن يسار مولى زيد بن ثابت الأنصارى وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوجة النبى (صلى الله عليه وآله) وكان يتهم بالانحراف عن على (عليه السلام) حتى عده ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٤ / ٩٥ من المبغضين لعلى (عليه السلام) وقال ابن حجر فى تقريب التهذيب ١ / ١٦٥ كان يرسل كثيرا ويدلس وكان يروى عن جماعة لم يسمع منهم ويقول: حدثنا وكذلك قال عنه فى تهذيب التهذيب ١ / ٢٧٠ ومع ذلك فقد وثقه مات سنة ١١٠.

[٢٥٨] شرح نهج البلاغة ٣ / ٩٥.

[٢٥٩] أسامة بن زيد بن حارثة مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمة أم أيمن أمره رسول الله (صلى الله عليه وآله) على البعث

الذى أراد تنفيذها قبيل وفاته وله من العمر ثمانى عشرة سنة، امتنع من البيعة لعلى (عليه السلام) ولم يشهد معه مشاهدته توفى بالمدينة أواخر أيام معاوية على اختلاف فى سنة وفاته.

[٢٦٠] انظر شرح نهج البلاغة ١ / ١٥٨.

[٢٦١] أبو الدرداء عامر بن زيد الأنصارى صحابى معروف ولى القضاء بدمشق لعثمان وتوفى بعد صنفين على الأصح سنة ٨ أو ٣٩.

[٢٦٢] نور الأبصار للشبلنجى ص ٥٤ وفيه (خير منك فى الدنيا والآخرة).

[٢٦٣] نقله المجلسى فى البحار ج ٨٨ ص ٨٨ عن الصدوق فى ثواب الأعمال وعلل الشرائع والمحاسن للبرقى والسرائر لابن إدريس بلفظ " إلى سفال " بدل " فى سفال ".

[٢٦٤] شرح نهج البلاغة: ١ / ٩.

[٢٦٥] نفس المصدر: ١ / ١.

[٢٦٦] نفس المصدر: ٦ / ٣٩.

[٢٦٧] المصدر السابق: ١ / ١٦٥.

[٢٦٨] انظر فتوح الشام للواقدى ١ / ٨.

[٢٦٩] إمرة أبى عبيدة حين أرسله مددا لعمر بن العاص فى سرية ذات السلاسل (سيرة ابن هشام ٤ / ٢٠٠) وإمرة عمرو بن العاص فى سرية ذات السلاسل (شرح نهج البلاغة ٦ / ٢٤) وسيرة ابن هشام ٤ / ٢٠١ ولم أعثر على إمرة خالد عليهم وأما أسامة ففى بعث أسامة المشهور.

[٢٧٠] الحديد: ١٠.

[٢٧١] آل عمران: ١٩٥.

[٢٧٢] قيل فى رد هذا الحديث: إن صح فيقتضى عصمته ولم يدع ذلك عمر (رضى الله عنه) ولا ادعاه لواحد وقد شهد هو على نفسه بالخطأ ورجع عن بعض الأحكام واعترف بذلك فى أكثر من موطن كقوله: (لولا على لهلك عمر) قال ذلك فى أكثر من موطن انظر السنن الكبرى للبيهقى ٧ / ٤٤٢ تفسير الرازى ٧ / ٤٨٧ الدر المنثور ١ / ٢٨٨ الرياض النضرة ٢ / ١٩٤ الخ. وقوله (لولا معاذ لهلك عمر) (سنن البيهقى ٧ / ٤٤٣ الإصابة ٣ / ٤٢٧ فتح البارى ١٢ / ١٢٠ و (كل الناس أفتقه من عمر) تفسير القرطبى ٥ / ٩٩ تفسير النيسابور ١ / الأربعين للرازى ص ٤٦٧ نور الأبصار للشبلنجى ص ٧٩ الدر المنثور للسيوطى ٢ / ١٣٣ قيل ولم نر عمر (رضى الله عنه) احتج لنفسه بهذا الحديث فى المواطن التى احتاج إلى الحجج فيها.

[٢٧٣] من الوجوه فى رد بعض الأحاديث الموضوعه فى الفضائل.

[٢٧٤] أى الوجه الثانى من الوجهين اللذين تمسك بهما المعتزلة من جواز تقديم المفضول على الأفضل.

[٢٧٥] شرح نهج البلاغة ١١ / ١٤.

[٢٧٦] المصدر السابق ٢ / ٤٧ والخشاش بكسر الخاء المعجمة: عود يجعل فى عظم أنف الجمل الصعب ليسهل قياده.

[٢٧٧] المصدر السابق ٢ / ٤٥ ونهج البلاغة برقم ٢٨ كتب.

[٢٧٨] الضمير فى " رواه " لابن أبى الحديد لأنه فى معرض الرد عليه.

[٢٧٩] نفس المصدر.

[٢٨٠] نهج البلاغة برقم ٦ خطب.

[٢٨١] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٢٥ و ٢٢٧.

[٢٨٢] يشير إلى قول ابن أبى الحديد من مقدمه شرحه على نهج البلاغة: " وقدم المفضول على الأفضل لمصلحه اقتضاها التكليف ".

[٢٨٣] يريد بالقوم ابن أبى الحديد وأصحابه المعتزلة ولا يريد المصنف بهذا الكلام إلا تفنيد؟؟ ما يذهبون إليه من جواز تقديم المفضول على الأفضل.

[٢٨٤] حديث (الأئمة من قريش) رواه جماعة وروى أن أبا بكر (رضى الله عليه) احتج به على الأنصار ولكن الجمع بين ذلك وبين قوله الذى رواه الطبرى فى التاريخ ٤ / ٢١٤ حوادث سنة ١٣ وغيره فى جملة مسائله التى ود لو سأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عنها " ليتنى كنت سألته هل للأنصار فى هذا الأمر حق " يوقع الباحث فى حيرة خصوصا بعد المقارنة بين ذلك وبين قول عمر (رضى الله عنه) أيضا " لو كان سالم مولى أبى حذيفة حيا استخلفته " ومعلوم أن سالما ليس بقرشى.

[٢٨٥] حيث جوز الخوارج أن تكون الإمامة فى غير قريش (انظر الملل والنحل ١ / ١١٦).

[٢٨٦] الأحزاب: ٣٣.

[٢٨٧] الأنفال: ٥٧.

[٢٨٨] الزخرف: ٢٨.

[٢٨٩] البقرة: ١٢٤.

[٢٩٠] آل عمران: ٣٤.

[٢٩١] قال (صلى الله عليه وآله) ذلك فى قصة براءة كما سيأتى.

[٢٩٢] نوح بن دراج ولى القضاء للرشيد على الكوفة والبصرة وكان من الشيعة قيل: وكان يقضى بقضاء على (صلوات الله وسلامه عليهم) وهو أخو جميل بن دراج المدفون قريبا من بلده الدجيل ويظهر أنه ولى القضاء ببغداد أيضا حيث يقول الأشهب الكوفى: يا أهل بغداد قد قامت قيامتكم ++ مذ صار قاضيكم نوح بن دراج.

[٢٩٣] أبو بكر بن عياش اسمه سالم وقيل: شعبة: وقيل: اسمه كنيته كان من العلماء العباد الزهاد توفى بالكوفة سنة ١٩٣.

[٢٩٤] يعنى فى يوم الدار المشهور.

[٢٩٥] نقله السيد الطباطبائى فى الميزان فى تفسير القرآن ٩ / ١٤٣ عن كتاب " معانى الأخبار " للصدوق.

[٢٩٦] الأنفال: ٧٢.

[٢٩٧] عبد الله بن جعفر الصادق (عليه السلام) يعرف بالأفطح (لأنه أفتح الرأس) أى ذو رأس عريض ادعى الإمامة أو ادعت له بحجة أنه أكبر أولاد الصادق (عليه السلام) بعد موته لما ورد أن الإمامة تكون فى الأكبر وقد منع من ذلك أن من شروط الإمام أن لا تكون به عاهة مضافا إلى الشروط الأخرى من العصمة والعلم نحو ذلك وقد روى أن الإمام الصادق قال للكواظم (عليه السلام) (يا بنى إني أخاف أن أخاك سيجلس مجلسى ويدعى الإمامة بعدى فلا تنازعه بكلمة فإنه أول أهل بيتى لحوقا بى) فمات بعد أبيه بسبعين أو تسعين يوما وانظر سفينة البحار ٢ / ٣٧٣ مادة " فطح ".

[٢٩٨] نقله الصبان فى إسعاف الراغبين ص ١٤٩. عن الفتوحات المكية لابن عربى.

[٢٩٩] نقله الصبان أيضا فى الاسعاف ص ١٤٩. عن السيوطى.

[٣٠٠] الإشارات لابن سينا ٤ / ١٣٧ و ١٣٨ و ١٥٥.

[٣٠١] الإشارات لابن سينا ٤ / ١٣٧ و ١٣٨ و ١٥٥.

[٣٠٢] الإشارات لابن سينا ٤ / ١٣٧ و ١٣٨ و ١٥٥.

[٣٠٣] نقله عن الفتوحات الصبان فى إسعاف الراغبين ص ١٤٥.

[٣٠٤] نقله الصبان أيضا فى الاسعاف ص ١٤٧.

[٣٠٥] فتوح الشام ١ / ٥٠: وفيه أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد أن بشره بالفتح " فقلت: يا رسول الله أراك على عجل؟

قال لأحضر جنازة أبى بكر الصديق."

[٣٠٦] التوبة: ١٢٨.

[٣٠٧] تقدم كلام الشهرستانى أنه ما سل فى الإسلام سيف كما سل فى الإمامة.

[٣٠٨] البقرة: ١٢٤.

[٣٠٩] تفسير الرازى ٤ / ٣٩ - ٤٤ وما ذكره هنا نقله ملخصا.

[٣١٠] البقرة: ٢٤٧.

[٣١١] البقرة: ٢٤٨.

[٣١٢] الحشوية: طائفة تنفى التأويل وكأن الاسم مأخوذ من حشو الكلام وهو الفضول منه.

[٣١٣] القصص ٦٨.

[٣١٤] الأحزاب: ٣٦.

[٣١٥] الأنعام: ٥٧.

[٣١٦] آل عمران: ٣٣.

[٣١٧] سورة النساء: ٥٤.

[٣١٨] سورة البقرة: ٣٠.

[٣١٩] سورة ص: ٢٦.

[٣٢٠] الأعراف: ١٤٢.

[٣٢١] بين القوسين أبعاض آيات من الاسراء ٣٥ والبقرة ١٦٩ والنحل ١١٦ ويونس ٥٩.

[٣٢٢] صحيح مسلم ١ / ١٨.

[٣٢٣] آل عمران: ٦١.

[٣٢٤] المائدة: ٤٤.

[٣٢٥] الأنعام: ١٠٦.

[٣٢٦] الشورى: ١٥.

[٣٢٧] النساء: ١٠٥.

[٣٢٨] آل عمران: ١٢٨.

[٣٢٩] الحاقه: ٤٦.

[٣٣٠] البقرة: ٥٥.

[٣٣١] الدخان: ٣٢.

[٣٣٢] باعتبار قول الإمامية بعصمته.

[٣٣٣] صحيح البخارى ٥ / ٨٢ كتاب المغازى باب غزوة خيبر وصحيح مسلم ٥ / ١٥٤.

[٣٣٤] ستأتى مصادر هذا الحديث فى جملة الأحاديث التى أوردها المؤلف فى فضائل الإمام على (عليه السلام).

[٣٣٥] روى هذه الفلته البخارى فى صحيحه ٨ / ٢١٠ كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة باب رجم الحبلى ص ٨٦.

[٣٣٦] شرح نهج البلاغة: ١ / ٦٥ و ١٩٥.

[٣٣٧] عينيه بن حصن الفزارى أسلم بعد الفتح وشهد حيننا والطائف وكان من المؤلفه قلوبهم ومن الأعراب الجفاء وارتد بعد وفاة

النبي (صلى الله عليه وآله) وتبع طليحة الأسدى وقاتل معه وأسر وحمل إلى أبى بكر فكان صبيان المدينة يقولون له يا عدو الله كفرت بعد إيمانك فيقول: ما آمنت بالله طرفة عين وأسلم فأطلقه أبو بكر (رضى الله عنه)، (أسد الغاية ٤ / ١٦٧). وأما الأقرع بن حابس فهو من بنى تميم وفد على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أشراف قومه بعد فتح مكة وجرت بينهم وبين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) محاوره لطيفة نقلها ابن الأثير أسد الغابة ١ / ١١٩ بترجمة الأقرع بن حابس المذكور وأسلم الأقرع يومئذ وكان شريفا فى الجاهلية والإسلام وشهد فتح الأنبار مع خالد بن الوليد وأصيب بالجوزجان وكان قد بعثه عبد الله بن عامر على جيش بعثه إلى خراسان.

[٣٣٨] الرجل المقصود عبد الله بن سعد بن أبى سرح وإشارته نقلها ابن أبى الحديد فى شرح النهج ١ / ١٩٣ كما نقل إشارة سعد والآخرين كما فى المتن.

[٣٣٩] الأنعام: ٣٨.

[٣٤٠] المائدة: ٣.

[٣٤١] البقرة: ١٢٤.

[٣٤٢] الأنبياء: ٧٣.

[٣٤٣] آل عمران: ٦٨.

[٣٤٤] الروم: ٥٦.

[٣٤٥] القصص: ٦٨.

[٣٤٦] الأحزاب: ٣٦.

[٣٤٧] القلم: ٤٠.

[٣٤٨] يونس: ٣٥.

[٣٤٩] البقرة: ٢٦٩.

[٣٥٠] البقرة: ٢٤٧.

[٣٥١] النساء: ١١٣.

[٣٥٢] النساء: ٥٤.

[٣٥٣] الجمعة: ٤.

[٣٥٤] القصص: ٥٠.

[٣٥٥] محمد: ٨.

[٣٥٦] غافر: ٣٥.

[٣٥٧] الكافي ١ / ١٥٤ إكمال الدين ص ٦٣٢.

[٣٥٨] الظاهر أن ما بين القوسين من حديثين فى عدة من الأصول كمسند الإمام أحمد ٥ / ٣٤٠: (وهو وليكم بعدى) وفى حديث بدأ الدعوى كما فى تاريخ الطبرى ٢ / ٣٢١ بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم: (إن هذا أخى ووصىي وخليفتى فيكم).

[٣٥٩] إجمال القصة براءة أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث أبى بكر (رضى الله عنه) ببراءة وأمره أن ينادى فى الموسم أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان ومن كان بينه وبين رسول الله (صلى الله عليه وآله) عهد فهو إلى مدته ومن لم يكن له عهد فمدته أربعة أشهر والله برئ من المشركين ورسوله، وكتب له بهذه الولاية كتابا فيبينما أبو بكر (رضى الله عنه) ببعض الطريق إذ سمع رغاء ناقه رسول الله القصى فخرج أبو بكر فرعا - كما فى رواية الترمذى - فظن أنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فإذا هو على

(عليه السلام) فبلغه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعثه ليأخذ منه براءة ويقوم هو بتبليغها، فوجد أبو بكر فى نفسه فلما رجع إلى المدينة بكى وقال: يا رسول الله بأبى أنت وأمى نزل فى شئ؟ قال "لا، ولكن جبرائيل جئنى فقال: (لا يؤدى عنك إلا أنت أو رجل منك) كذا فى رواية الإمام أحمد، وانظر تفسير الطبرى ١٠ / ٤٦ و ٤٧ ومستدرک الحاكم ٣ / ٥١ وسنن الترمذى ٢ / ١٨٣ ومسنند أحمد ١ / ٣ و ١٥١ و ٣٣٠ وتفسير ابن كثير ٢ / ٣٣٣.

[٣٦٠] إبراهيم: ٣٦.

[٣٦١] آل عمران ٣١.

[٣٦٢] وذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما بعث أبا بكر بآيات من أول سورة براءة ليتهاها نيابة عنه فى الموسم فنزل جبرائيل بعد أن سار أبو بكر وأمره أن يرسل عليا ليأخذ الكتاب من أبى بكر وأخبره أنه لن يؤدى عنك إلا أنت أو رجل من أهل بيتك فأخذ على (عليه السلام) الكتاب منه وحج بالناس وأذن وبلغ روى ذلك أئمة التفسير وعلماء الحديث وأرسلوه إرسال المسلمات كالطبرى فى تفسيره ١٠ / ٤٦ وابن كثير فى تفسيره ٢ / ٣٣٣ والآلوسى فى تفسيره ٣ / ٢٦٨ والترمذى ٢ / ١٣٥ والنسائى فى الخصائص ص ٢٠ كما رواه فى السنن أيضا ٥ / ٢٣٤ والدارمى فى السنن ٢ / ٦٧ والطبرى فى تاريخه ٤ / ١٧٢٠ ليدن حوادث سنة ٩ وابن هشام فى السيرة ٤ / ١٣٠. الخ.

[٣٦٣] الكهف: ٢٨.

[٣٦٤] الجاثية: ١٨.

[٣٦٥] النجم: ٣.

[٣٦٦] فى شرح نهج البلاغة ١٧ / ٢٨١ عن المغازى للواقدى (إن الله أذهب نخوة الجاهلية وتكبرها بآبائها كلكم لآدم وآدم من تراب وأكرمكم عند الله أتقاكم) والكلمة من خطبة له (صلى الله عليه وآله) لما فتح مكة.

[٣٦٧] الأنعام: ١٠٦.

[٣٦٨] أما فى كتبه فانظر شرح نهج البلاغة ٨ / ٢٠٠ وأما فى أشعاره فقله فى إحدى علوياته. ولا كان معزولا غداة براءة++ ولا عن صلاة أم فيها فاخرا.

[٣٦٩] شرح نهج البلاغة: ٤ / ٩٦.

[٣٧٠] الاسراء: ٩٢.

[٣٧١] الاسراء: ٩٣.

[٣٧٢] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٩.

[٣٧٣] المصدر السابق: ٦ / ٣٩.

[٣٧٤] نفس المصدر ١٩ / ٨٨ و ١٦ / ٧٧ قال ابن أبى الحديد " ثبت عندى أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (إن عليا مع الحق وإن الحق يدور معه حيثما دار).

[٣٧٥] مستدرک الحاكم ٣ / ١٢٩.

[٣٧٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٩ وحلية الأولياء ١ / ٦٣.

[٣٧٧] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٧ وحلية الأولياء ١ / ٦٦.

[٣٧٨] أيضا ٣ / ٩٨.

[٣٧٩] شرح نهج البلاغة: ٣ / ٩٨.

[٣٨٠] شرح نهج البلاغة ٣ / ٩٨.

- [٣٨١] استعرض السيد شرف الدين كل هذه الأحداث فى كتابه النص والاجتهاد ص ١٤١ - ٢٨٤ وحرى بالباحث أن يطلع على ذلك.
- [٣٨٢] شرح نهج البلاغة ٣ / ٩٨.
- [٣٨٣] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٣.
- [٣٨٤] يعنى شرح النهج.
- [٣٨٥] فى شرح النهج " قریش".
- [٣٨٦] شرح نهج البلاغة ٦ / ٤٧.
- [٣٨٧] ندر أى سقط.
- [٣٨٨] شرح نهج البلاغة: ٢ / ٥٦.
- [٣٨٩] أيضا ٦ / ٤٨ وتحريق باب فاطمة عليها السلام أو التهديد بالتحريق نقله جماعة من المؤرخين نذكر منهم الطبرى فى التاريخ ٣ / ٢٠٢ حوادث سنة ١١ وابن قتيبة فى الإمامة والسياسة ١ / ١٣ وابن عبد ربه فى العقد الفريد ٤ / ٢٥٩ وابن شحنة فى تاريخه هامش كامل ابن الأثير ٧ / ١٦٤ وأشار إليه حافظ إبراهيم شاعر النيل فى قصيدته العمريّة المشهورة بقوله: وقوله لعلى قالها عمر++ أكرم بسامعها أعظم بملقيها حرقت دارك لا- أبقى عليك بها++ إن لم تباع بنت المصطفى فيها ما كان غير أبى حفص يفوه بها++ أمام فارس عدنان وحاميا واعتذر بذلك عروة بن الزبير عن أخيه عبد الله إذ هم بتحريق بنى هاشم لما امتنعوا عن بيعه كما فى شرح نهج البلاغة ٤ / ٤٩٥.
- [٣٩٠] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٣.
- [٣٩١] يقال: لبب فلان فلانا أى جمع ثيابه عند صدره ونحره ثم جره.
- [٣٩٢] فى الشرح " ركضا".
- [٣٩٣] شرح نهج البلاغة ٦ / ٤٥.
- [٣٩٤] نهج البلاغة من الخطبة ٢٦ وسترى فى آخر الكتاب أن هذا الفصل من خطبة له (عليه السلام) نقلها المؤلف عن كتاب الغارات لابن هلال الثقفى.
- [٣٩٥] رواه ابن عساكر فى تاريخه ٢ / ٢٦٠ عن بريدة الأسلمى.
- [٣٩٦] شرح نهج البلاغة: ١ / ١٢.
- [٣٩٧] شرح نهج البلاغة: ١ / ١٢.
- [٣٩٨] شرح نهج البلاغة ١ / ١٧١ ونقله المحب فى الرياض النضرة ٢ / ١٦٤.
- [٣٩٩] شرح نهج البلاغة ٢ / ١٨٧.
- [٤٠٠] أبو الهيثم هو مالك بن التيهان صحابى جليل استشهد يوم صفين بين يدي على (عليه السلام) سنة ٣٧ وكان على (عليه السلام) يحن إلى ذكره ويشتاق إليه.
- [٤٠١] يريد به قلب بدر.
- [٤٠٢] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤٣.
- [٤٠٣] يجمعون ذلك أى لم يظهره يقال: جمجم الرجل وتجمجم إذا لم يبين كلامه.
- [٤٠٤] خزيمه بن ثابت صحابى شهد بدرا يقال له ذو الشهادتين لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل شهادته شهادة رجلين فى قضية معروفة شهد مع على (عليه السلام) حرب الجمل واستشهد بين يديه فى صفين بعد عمار بن ياسر رضى الله عنهما.
- [٤٠٥] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤٦.

[٤٠٦] النعمان بن عجلان الأنصارى كان شاعرا فصيحاً سيداً فى قومه واستعمله على (عليه السلام) على البحرين ترجم له ابن الأثير فى أسد الغابة ٥ / ٢٦ ولم يذكر سنة وفاته.

[٤٠٧] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤٩.

[٤٠٨] أيضاً ١ / ١٥٠.

[٤٠٩] أيضاً ٦ / ٢٣٥ عن الموفقيات للزبير بن بكار وسيكرر الاستشهاد بها عند كلامه على سبق على (عليه السلام).

[٤١٠] روى هذا الإنكار البخارى فى موضعين من صحيحه الأول فى ج ٢ / ٨٣ فى كتاب الوصايا وفى ج ٣ / ٦٤ فى باب مرض النبى (صلى الله عليه وآله) ووفاته ورواه مسلم فى كتاب الوصية من صحيحه ج ٢ / ١٤ قال " ذكر عند عائشة (رضى الله عنه) أن النبى (صلى الله عليه وآله) أوصى إلى على رضى الله عنه فقالت: من قاله، لقد رأيت النبى وإنى لمسندته إلى صدرى فدعا بطشت فانخنت فمات فما شعرت فكيف أوصى إلى على، وللسيد شرف الدين فى المراجعات ص ٢٣٣ تعليق على هذا الحديث حرى بالباحث أن يقف عليه.

[٤١١] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤٠ وانظر إلى ابن أبى الحديد لما عجز عن التوجيه والتأويل جعل المعنى فى قلب الشاعر - كما يقول المثل العامى - فإذا لم تكن الوصاية هى النص على الخلافة فعلى أى شئ! أعلى الترك والنبى لا يورث كما يزعمون!؟.

[٤١٢] الدعامص جمع الدعموص: دويبة صغيرة تكون فى مستنقع الماء ويجمع على دعاميص أيضاً والبيت للأعشى.

[٤١٣] تاريخ بغداد: ١٠ / ٣٥٦.

[٤١٤] الضرس: الأكمة الخشنة.

[٤١٥] الربضة - بضم الراء وكسرها أيضاً: - مقدار جثة العنز إذا ربضت.

[٤١٦] شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٠٤.

[٤١٧] أيضاً ٣ / ٢٠٧ وأسد الغابة ٤ / ٣٢ و ٣٣ ومستدرک الحاكم ٣ / ١٣٩.

[٤١٨] أيضاً ١٥ / ٩٩ والاستيعاب ١ / ٢١٥ وفى صفين لنصر بن مزاحم (إن آخر زادك من الدنيا شربة من لبن) وجاء فى زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) المروية عن الإمام. على بن محمد الهادى عليهما السلام: " وقال - أى عمار -: قال لى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (آخر شرابك من الدنيا ضياح من لبن تقتلك الفئة الباغية) وإن عماراً لما استسقى وسقى اللبن كبر وذكر ذلك مفاتيح الجنان للقمى ص ٣٧١ والضياح - بالفتح -: اللبن الرقيق الكثير الماء.

[٤١٩] الإستيعاب ٢ / ٤٨.

[٤٢٠] الشعراء: ٢١٤.

[٤٢١] شرح نهج البلاغة: ١٣ / ٢١٠. تاريخ الطبرى ٢ / ٢١٦.

[٤٢٢] قال أبو جعفر الإسكافى فى نقض العثمانية للجاحظ: " فهل يكلف عمل الطعام ودعاء القوم صغير غير مميز، وغر غير عاقل، وهل يؤتمن على سر النبوة ابن خمس سنين - " إلى أن قال -: وهل يصنع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يده فى يده ويعطيه صفقة يمينه بالأخوة والوصية والخلافة إلا وهو أهل لذلك بالغ حد التكليف. محتمل لولايه الله وعداؤه أعدائه " الخ.

[٤٢٣] طه: ٢٩.

[٤٢٤] شرح نهج البلاغة: ١٣ / ٢١١.

[٤٢٥] الأعراف: ١٤٢.

[٤٢٦] شرح نهج البلاغة ١٣ / ١٦٧ عن حلية أبى نعيم.

[٤٢٧] النساء: ٨٠.

[٤٢٨] نقله فى مجمع البيان ٤ / ٥٣٤ عن أبى طالب الهروى بسنده عن أبى أيوب الأنصارى.

[٤٢٩] آل عمران: ٦١.

[٤٣٠] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٨ ورواه المحب الطبرى فى الرياض النضرة ٢ / ١٦٤ وقال: أخرجه أحمد فى المناقب.

[٤٣١] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٧ ورواه ابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٤٦ والمحب فى الرياض ٢ / ١٦٤.

[٤٣٢] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧١ ورواه المحب فى الرياض ٢ / ١٦٤ عن الفضائل للإمام أحمد.

[٤٣٣] الملل والنحل ١ / ١٨٩ وفى نهج البلاغة فى الكتاب ٤٥: (الصنو من الصنو).

[٤٣٤] شرح نهج البلاغة ٤ / ٩٥.

[٤٣٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٨ وحلية الأولياء ١ / ٨٦ وقال المحب فى الرياض ٢ / ٢١٥: "أخرجه أحمد فى الفضائل".

[٤٣٦] شرح نهج البلاغة: ٩ / ١٧٠ وحلية الأولياء ١ / ٦٣.

[٤٣٧] شرح نهج البلاغة ٦ / ٧١٧١ وحلية الأولياء ١ / ٨٦.

[٤٣٨] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٨ عن مسند أحمد وفضائله.

[٤٣٩] آل عمران: ٣١.

[٤٤٠] يريد ببعض الخصوم ابن أبى الحديد.

[٤٤١] شرح نهج البلاغة ٢ / ٤٥.

[٤٤٢] رواه جماعة من المحدثين منهم الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٢٦ وص ١٢٧ وابن حجر فى الصواعق ص ٧٣ وقال: "أخرجه

الجزار والطبرانى والحاكم والعقلى وابن عدى والترمذى " ومثله فى فتح القدير للمناوى ٣ / ٤٦.

[٤٤٣] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٨. بلفظ " فليأت الباب. "

[٤٤٤] الحشر: ٧.

[٤٤٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٥ وقال المناوى فى فتح القدير ٤ / ٣٥٦: (على عيبة علمى) أى مظنة استفصاحى وخاصتى وموضع

سرى ومعدن نفائسى والعيبة ما يحرز الرجل فيه نفائسه.

[٤٤٦] رزأ: أخذ.

[٤٤٧] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٧.

[٤٤٨] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٧٠.

[٤٤٩] قد مر حديث الثقلين ومن أيضا مستدرک الحاكم ٣ / ١٠٩ و ١٤٨. سنن الترمذى ٢ / ٣٨، مسند أحمد ٣ / ١٧ و ٥ / ١٨١ وفى

مواضع أخرى.

[٤٥٠] ممن رواه من المفسرين الطبرى ج ٢٢ ص ٥ عن على وأم سلمة وأنس وأبى هريرة وأبى الحمراء وسعد وغيرهم.

[٤٥١] هذا الحديث فى مقابلة ما روى عنه (صلى الله عليه وآله) (الأئمة من أهل بيتى كالنجوم بأيهم اقتديهم اهتديهم) رواه القاضى

فى دعائم الإسلام ورواه غيره بتفاوت فى بعض الحروف واتفاق فى المعنى والواقع يمنع أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يأمر

بالاقتداء بأى كان ممن يطلق عليه اسم الصحبة لأن الصحابة اختلفوا فى كثير من الأمور، ورد بعضهم على بعض، وطعن بعضهم ببعض

بل وقاتل بعضهم بعضا والعقل يمنع أن يكون على وصحبه ومعاوية وحزبه كلهم على هدى وبأيهم يجوز الاقتداء، ثم هل يجوز لمسلم

أن يقتدى بمعاوية وعمرو بن العاص بسب على فى إعتاب الفرائض وعلى سهوات المنابر أو يقتدى ببسر بن أرطأة - وقد عد من

الصحابة - وقد سفك دماء المسلمين وخرّب ديارهم ولم يتورع عن ذبح الأطفال بيده فيكون على هدى، وهل يجوز الاقتداء بابى

محجن الثقفى فى شرب الخمر وهل وهل وهلم جرا!!! ثم هل يصح معنى هذا الحديث فيخاطب النبى أصحابه فيقول يا أصحابى اقتدوا

بأصحابي.

[٤٥٢] نهج البلاغة من الخطبة ١٥٢.

[٤٥٣] البرسام: ذات الجنب وهو التهاب يصيب الغشاء المحيط بالرئة، قال ابن منظور فى لسان العرب ٢ / ٤٦ فى (برسم "): وكأنه معرب، بر وهو الصدر وسام من أسماء الموت).

[٤٥٤] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢ قيل هو الجدرى.

[٤٥٥] المائدة ٥٥.

[٤٥٦] انظر تفسير الطبرى وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٤٦ وتفسير الرازى ١٢ / ٢٦. والكشاف للزمخشري ٢ / ٤٤٢ الخ.

[٤٥٧] الذاريات: ٤٧.

[٤٥٨] النحل: ١٢٠.

[٤٥٩] التوبة: ٧١.

[٤٦٠] مجاهد وعطا من أكابر المفسرين يراجع فى معرفتهما مقدمة مجمع البيان للسيد الأمين رحمه الله وطبقات المفسرين.

[٤٦١] السدى: - بضم السين المهملة وتشديد الدال المهملة، نسبة إلى سدة مسجد الكوفة وهو ما تبقى من الطاق المسدود، وهذا اللقب يطلق على رجلين من المفسرين، الأول: أبو محمد إسماعيل الكوفى المتوفى فى حدود سنة ١٢٨ وهو المراد هنا، والثانى: حفيده محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل المذكور ويفرق بينهما بالسدى الكبير والمراد به الجد والسدى الصغير ويراد به الحفيد.

[٤٦٢] مجاهد وعطا من أكابر المفسرين يراجع فى معرفتهما مقدمة مجمع البيان للسيد الأمين رحمه الله وطبقات المفسرين.

[٤٦٣] الثعلبى أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم صاحب التفسير المشهور وهو صاحب كتاب العرائس فى قصص الأنبياء توفى سنة ٤٢٧ أو ٤٣٧.

[٤٦٤] قوله "أبو بكر الرازى" من سهو القلم فإن هذه الكنية للطبيب المشهور والمقصود أبو عبد الله محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦، الملقب بفخر الدين، صاحب التفسير الكبير المعروف المسمى "مفاتيح الغيب" الذى مات قبل إكماله فأكماله كل من نجم الدين القمولى المتوفى سنة ٧٢٧، وشهاب الدين الخوبى الشافعى المتوفى سنة ٩٠٦. أو ٣٨٤.

[٤٦٥] الرمانى: نسبة إلى قصر الرمان فى واسط هو أبو الحسن على بن عيسى الواسطى توفى سنة.

[٤٦٦] الطبرى: أبو جعفر محمد بن جرير المؤرخ والمفسر المشهور توفى سنة ٣١٠.

[٤٦٧] ص ١٥٢ وفيه "رواه ثلاثون صحابيا" وقال بعد ذلك "وكثير من طرقه صحيح أو حسن."

[٤٦٨] مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٨١ وليس فيه "اللهم" الأولى.

[٤٦٩] نقله ابن الصباغ المالكى فى الفصول المهمة ص ٢٥ عن البيهقى.

[٤٧٠] نقل الحديث بطوله فى الفصول المهمة ص ٢٤ عن الترمذى والزهرى عن زيد بن أرقم وفيه ما نقل فى المتن بحروفه.

[٤٧١] رواه ابن الأثير فى أسد الغابة ٣ / ٩٢ ونقله ابن الصباغ فى الفصول عن الموجز لابن أبى الفضائل كما فى المتن، ورواه ابن حجر فى الإصابة ٢ / ٢٥٧ عن كتاب الموالة لابن عقدة عن عامر وحذيفة.

[٤٧٢] القوشجى علاء الدين على بن محمد توفى سنة ٨٧٩ وفيه ذكر حديث الغدير مسلما بصحته ولكنه ناقش فى دلالة على الإمامة.

[٤٧٣] يعنى القاضى المتوفى ١٧٧.

[٤٧٤] شرح النهج ٢ / ٢٢٨.

[٤٧٥] فى ج / ٢ ص ٢٩٧ من الشرح المذكور.

[٤٧٦] الحديد ١٥.

[٤٧٧] النساء / ٣٣.

[٤٧٨] الأحزاب / ٦.

[٤٧٩] التوبة / ٧١.

[٤٨٠] إبراهيم بن الحسين الكسائي الهمداني أبو إسحاق المعروف بابن ديزيل توفى ٢٨٠، أو ٢٨١. قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ ٢ / ٢٨١، قال الحاكم، ثقة مأمون، له كتاب صفين، قال عنه ابن كثير فى البداية والنهاية ١١ / ٧١ " إنه بجلد كبير، " وينقل عنه ابن أبى الحديد كثيرا.

[٤٨١] شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٠٨ ويعرف هذا الحديث بحديث الركبان وقد رواه ابن الأثير فى أسد الغابة ١ / ٣٦٨ عن الموالاة لابن عقدة كما نقله عن ابن عقدة أيضا ابن حجر فى الإصابة ١ / ٣٠٥.

[٤٨٢] شرح لتهج البلاغة ٦ / ٤٤.

[٤٨٣] من الوجوه على عدم دلالة حديث الولاية على الإمامة كما يرى خصوم الشيعة.

[٤٨٤] ص ١٥٣.

[٤٨٥] الحديد من الآية (١٥).

[٤٨٦] استشهاد فى تاج العروس ١٠ / ٣٩٩ بالآية المتقدمة، وهذا الحديث، وحديث " من كنت مولاه " بأن الولي، والمولى معناهما واحد.

[٤٨٧] النساء / ٣٣.

[٤٨٨] مريم / ٥.

[٤٨٩] المجاز لأبى عبيدة ٢ / ٢٥٤، واستشهد بيت لبيد الآتى، ونقله عنه الرازى فى تفسيره ٢٩ / ٢٢٧، والعسقلانى فى فتح البارى ٨ / ٤٨٢.

[٤٩٠] معانى القرآن والعبارة من كتب المبرد التى لم أطلع عليها، ولكن ما ذكره المصنف عن المبرد منقول فى الغدير لشيخنا الأمينى ١ / ٣٦١، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمينى رحمه الله أشبع القول فى هذه المسألة فى الجزء الأول من الغدير من ص ٣٤٤ - ٣٨٣ بما يكفى ويشفى ولم يدع مجالاً لأحد إلا أن يقر بأن لفظ (مولى) يراد به لغة الأولى أو أنه أحد معانيه.

[٤٩١] رأى ثعلب. نقله الزوزنى فى شرح المعلقات عند شرحه البيت المذكور من معلقة لبيد.

[٤٩٢] أى من الوجوه المزعومة على عدم دلالة حديث الولاية على الإمامة.

[٤٩٣] آل عمران: ٦٨.

[٤٩٤] الزخرف: ٢٨.

[٤٩٥] قال الطبرسى فى مجمع البيان ٩ / ٤٥: " قيل: الكلمة الباقية هى الإمامة إلى يوم الدين عن أبى عبد الله عليه السلام. "

[٤٩٦] أى من الوجوه المزعومة على عدم دلالة حديث الولاية على الإمامة.

[٤٩٧] إسعاف الراغبين ص ١٥٤.

[٤٩٨] المسند ٤ / ٢٨١ وفى تفسير الرازى ١٢ / ٤٩ فلقبه عمر فقال: " هنيئا لك أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة " ومثله فى تاريخ الخطيب. ٨ / ٢٩٠.

[٤٩٩] هذا الحديث رواه كثير من المحدثين وناقش فى صحته بعضهم، وعلى فرض الصحة فإن موضوعه لم يتحقق حتى الآن فإن الأمة لم تجتمع على ضلال كما لم تجتمع على حق وهذا معلوم لا يمارى به إلا مكابر فإن الاختلاف وقع بين الأمة من يوم وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى يوم الناس هذا وما اختلفت دعوتان إلا كانت إحداهما ضلالة.

[٥٠٠] الضمير فى " قال " للصبان، والوجه الخامس زاده الصبان على الوجوه الأربعة التى ذكرها أصحابه.

[٥٠١] إسعاف الراغبين ص ١٥٤.

[٥٠٢] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٠٧ ورواه الإمام أحمد فى المسند ٣ / ٣٣ والحاكم فى المستدرک ٣ / ١٢٢ وأبو نعيم فى الحلية ١ / ٦٧.

[٥٠٣] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٠٧ ورواه ابن الأثير فى أسد الغابة ٤ / ٣٢ و ٣٣.

[٥٠٤] شرح نهج البلاغة ١٢ / ٧٨.

[٥٠٥] الأنعام: ٨١.

[٥٠٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٠ وانظر مسند الإمام أحمد ج ٤ / ١٦٤ و ١٦٥ و ٤٣٧ و ج ٥ / ٣٥٦.

[٥٠٧] الترمذى ٢ / ٢٩٧ من طريق عمران بن الحصين ومستدرک الحاكم ٣ / ١١٠.

[٥٠٨] شرح النهج ٧ / ٢٨٤.

[٥٠٩] ندر: سقط.

[٥١٠] شرح نهج البلاغة ٢ / ٥٦ و ٥ / ٤٨.

[٥١١] نفس المصدر ٦ / ٤٥.

[٥١٢] القائل هو ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة / وانظر أيضا ج ٦ ص ١٢.

[٥١٣] حديث المنزلة من طريق سعد أخرجه البخارى صحيحه ٤ / ٢٠٨ فى كتاب بدأ الخلق فى باب مناقب على بن أبى طالب وفى ٥

١٢٩ / كتاب المغازى باب غزوة تبوك ومسلم فى صحيحه ٧ / ١٢ فى كتاب فضائل الصحابة، فى باب من فضائل على بن أبى طالب

(رضى الله عنه) والترمذى فى سننه ٢ / ٣٠٨ كما أخرجه الإمام أحمد فى مواطن من مسنده ج ١ / ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و

١٨٥ و ج ٦ / ٣٦٩ و ٤٣٨، وقال ابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٤٥ عن حديث المنزلة " رواه جماعة من الصحابة وهو من أثبت الآثار

وأصحابها، رواه عن النبى سعد بن أبى وقاص " قال " وطرق سعد فيه كثيرة ذكرها ابن أبى خيثمة وغيره، وكرره رسول الله (صلى الله

عليه وآله وسلم) فى مواطن منها يوم غزوة تبوك كما مر فى البخارى وعند التنازع فى ابنة حمزة كما فى الخصائص للنسائى ص ١٩

ويوم المواخاة كما فى كنز العمال ٦ / ١٨٨ ومنها يوم ولد الحسن (عليه السلام) كما فى ذخائر العقبى ص ١٢٠ وفى صواعق ابن حجر

ص ١٧٩ قال: أخرج أحمد " أن رجلا سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها عليا فهو أعلم، قال: جوابك فيها أحب إلى من جواب

على قال: بئس ما قلت لقد كرهت رجلا كان رسول الله يغره العلم غرا ولقد قال له: (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى

بعدى) وكان عمر إذا أشكل عليه شئ أخذ منه."

[٥١٤] كذا فى المتن والظاهر عبد الله بن العباس كما فى كنز العمال ٦ / ٣٦٥.

[٥١٥] الأعراف ١٤٢.

[٥١٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٣.

[٥١٧].

[٥١٨] الفرق بكسر الفاء وقيل: بفتحها -: مكيال يكال به اللبن.

[٥١٩] المد: ربع الصاع، ومقدر بوزن اليوم ثلاثة أرباع الكيلو تقريبا.

[٥٢٠] الغمر: الكثير والمراد هنا اللبن.

[٥٢١] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢١٢ وتاريخ الطبرى ٣ / ١١٧٣ ط ليدن.

[٥٢٢] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢١٠ عن مسند أحمد.

[٥٢٣] نفس المصدر ٢ / ٢٨٧.

- [٥٢٤] صحيح البخارى ج ٥ / ٨٢ كتاب المغازى باب غزوة خيبر و ج ٤ / ٢٠٩ كتاب بدأ الخلق باب مناقب قرابة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومنقبة فاطمة (عليها السلام)، وصحيح مسلم ٥ / ١٥٣ كتاب الجهاد والسير.
- [٥٢٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٤.
- [٥٢٦] نهج البلاغة من الخطبة ٢.
- [٥٢٧] شرح نهج البلاغة ١ / ١٣٩.
- [٥٢٨] نفس المصدر ٩ / ١٦٩ ورواه المحب الطبرى ٢ / ٢٠٢ عن مناقب أحمد كما رواه آخرون ممن تطول الحاشية باستعراض بعضهم ولكن أردنا إثبات نقل ابن أبى الحديد عن الإمام أحمد كما فى المتن.
- [٥٢٩] نفس المصدر ٩ / ١٧٢ عن مناقب أحمد.
- [٥٣٠] العقر: مؤخر الحوض حيث تقف الإبل.
- [٥٣١] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٤.
- [٥٣٢] الدخان: ٣٢.
- [٥٣٣] هود: ١٧.
- [٥٣٤] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٨٧.
- [٥٣٥] المصدر السابق ٩ / ١٧٥. والمجلى: السابق والمصلى: تالى السابق، يقال: صلى الفرس إذا جاء مصليا يتلو السابق لأن رأسه عند صلاة أى مغرز ذنية.
- [٥٣٦] المصدر السابق ٩ / ١٧٠ وحلية الأولياء ١ / ٦٣.
- [٥٣٧] كذلك ٩ / ١٧١ ورواه المحب فى الرياض ٢ / ١٦٦ وقال: "أخرجه أحمد."
- [٥٣٨] إسعاف الراغبين ص ١٥٥.
- [٥٣٩] الجبارى: طائر أكبر من الدجاج الأهلى وأطول منه عنقا، ومن أمثال العرب "إبله من الجبارى" لأنها فيما زعموا إذا غيرت عشها نسيته وحضنت بيض غيرها.
- [٥٤٠] شرح نهج البلاغة ج ١ ص ٧، وحديث الطائر أخرجه جماعة من أصحاب السنن منهم الترمذى ٢ / ٢٩٩، والحاكم فى المستدرک ٣ / ١٣٠ و ١٣١، والنسائى فى الخصائص ص ٥، وأبو نعيم فى الحلية ٦ / ٣٣٦، وابن الأثير فى أسد الغابة ٤ / ٣٠ والمحب الطبرى فى الرياض ٢ / ١٦٠ وغيرهم، وكلهم أسندوا ذلك إلى أنس بن مالك، وقال الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٣٠: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وقد رواه عن أنس جماعة من الصحابة زيادة على ثلاثين نفسا ثم صحت الرواية عن على وأبى سعيد وسفيئة."
- [٥٤١] صحيح البخارى ٤ / ٢٠، كتاب بدأ الخلق، باب مناقب على بن أبى طالب، و ج ٥ / ٧٤ كتاب المغازى، باب غزوة خيبر بطريقتين الأول عن أم سلمة رضى الله عنها، والثانى عن سهل بن سعد، وصحيح مسلم ٧ / ١١٧ كتاب فضائل الصحابة من عدة طرق، والترمذى ٢ / ٣٠٠، ومستدرک الحاكم ٣ / ١٠٩.
- [٥٤٢] الأوابى - جمع آب - وهو الممتنع والمراد الحصون المنيعة.
- [٥٤٣] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤١، وقد قالها فى أكثر من موطن، وهى من كلماته المشهورة، ومن رواها ابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٣٩، والسبب فى التذكرة ص ٨٧ وابن طلحة الشافعى فى مطالب السؤول ص ١٣ والمحب الطبرى فى الرياض ٢ / ١٩٤.
- [٥٤٤] يونس: ٢٥.
- [٥٤٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢، وتذكرة الخواص ص ١٧، والرياض النضرة ٢ / ٢١٢.

[٥٤٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٩.

[٥٤٧] المصدر السابق.

[٥٤٨] الأحزاب: ٦.

[٥٤٩] شرح نهج البلاغة ٤ / ٩٥، والاستيعاب ٣ / ٤٧.

[٥٥٠] حديث الراية رواه المحدثون عامة منهم البخارى فى صحيحه ج ٤ / ٥ وص ٢٠٧ فى كتاب بدأ الخلق باب مناقب على بن أبى طالب، وفى كتاب الجهاد والسير باب دعاء النبى (صلى الله عليه وآله) إلى الإسلام والنبوة، وص ١٢ باب ما قيل فى لواء النبى صلى الله عليه وسلم، و ج ٥ / ٧٦ فى كتاب المغازى باب غزوة خيبر، ومسلم فى صحيحه فى ٣ / ١٤٤١ فى كتاب الجهاد والسير باب غزوة ذى قرد، و ج ٤ / ٨٧١ فى كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل على بن أبى طالب، والترمذى ج ٢ / ٣٠٠ وابن ماجه فى سننه ص ١٢، فى باب فضائل الصحابة، والإمام أحمد فى المسند ١ / ٩٩ و ١٣٣ والنسائى فى خصائصه ص ٥ والحاكم فى المستدرک ٣ / ١٣٠ و ١٣١ الخ.

[٥٥١] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤١.

[٥٥٢] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤١.

[٥٥٣] تقدم تخريج مصادر حديث الثقلين.

[٥٥٤] تامرا كما فى معجم البلدان: نهر واسع يخرج من جبال شهرزور، ولخافيق جمع لخفوق وهو شق فى الأرض، والطرفا: شجر الحمض واحده طرفاء.

[٥٥٥] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٦٧.

[٥٥٦] المصدر السابق ٢ / ٢٦٨.

[٥٥٧] كذلك ١٣ / ٢٢٨ عن نقض العثمانية.

[٥٥٨] المكتل: وعاء شبه الزنبيل.

[٥٥٩] كذلك ٢ / ٢٢٢ والقصة نقلها المؤلف رحمه الله اختصارا وهى فى شرح نهج البلاغة أطول.

[٥٦٠] كذلك ٦ / ٥٩.

[٥٦١] الخشب بضم الخاء والشين المعجمتين - جمع خشب وهو الصقيل من السيوف.

[٥٦٢] كذلك ٤ / ٩٦.

[٥٦٣] يساجل: ييارى، والأثيل: الأصيل، والسرو: أعلا الشئ أو السخاء فى مروءة.

[٥٦٤] يساجل: ييارى، والأثيل: الأصيل، والسرو: أعلا الشئ أو السخاء فى مروءة.

[٥٦٥] البيت من شواهد النحاة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته عند الضرورة، وهو من أبيات بعث بها معاوية إلى عمرو بن العاص لما أصيب أمير المؤمنين (عليه السلام) وسلم هو من ضربة الخارجى، وقتل خارجه مكان عمرو. خطأ، وأولها: وقتك وأسباب الأمور كثيرة++ منية شيخ من لوى بن غالب فى عمرو مهلا إنما أنت عمه++ وصاحبه دون الرجال الأقارب نجوت وقد بل المرادى سيفه++.. البيت وبعده: ويضربنى بالسيف آخر مثله++ وكانت عليه تلك ضربة لازب وأنت تناغى كل يوم وليلة++ بمصر ك بيضا كالظباء القوارب والقوارب جمع قارب - بفتح الراء - وهو طالب الماء قال على (عليه السلام): (وهل أنا إلا كطالب وجد وقارب ورد) يريد سلام الله عليه حصوله على الشهادة.

[٥٦٦] أورد المحب الطبرى فى الرياض النضرة ٢ / ١٦٤ ما هو بمضمون هذين الحديثين.

[٥٦٧] رواه فى كنز العمال ٦ / ٤٠٥ وقال: أخرجه الأصبهاني فى الحجّة. وانظر فتح القارى ١٦ / ١٦٥.

[٥٦٨] تفسير الطبرى ٢٨ / ٣٣ و ٣٤ الكشاف ٤ / ١٥١ روح المعاني ٩ / ١٥٣ وهكذا فى أكثر كتب التفسير.

[٥٦٩] الحاقه ١٢، وانظر سنن ابن ماجه باب ذكر القضاء ص ١٦٨، وأسد الغابه ٤ / ٢٢ وتاريخ بغداد ١٢ / ٤٤٣.

[٥٧٠] رواه ابن أبى الحديد ٦ / ١٣٦ وقريبا منه ابن جرير فى تفسيره ج ٢٦ / ١١٦ وابن سعد فى الطبقات فى ٢ / ١٠١.

[٥٧١] شرح نهج البلاغه ١ / ١٩ نور الأبصار ص ٧١ والصواعق ص ٧٣.

[٥٧٢] شرح نهج البلاغه ٦ / ١٣٦.

[٥٧٣] إجمال القضية إن ثورا لرجل قتل حمارا لآخر فرفعت القضية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى مجلسه وعنده جماعة من أصحابه فطلب النبى من أبى بكر أن يحكم بالقضية، فقال: بهيمة قتلت بهيمة، ما عليها شئ، وطلب من عمر أن يحكم بالقضية فحكم بحكم أبى بكر، فقال لعلى عليه السلام: (يا على اقض بينهم) فقال: إن كان الثور دخل على الحمار فى مراحه ضمن أصحاب الثور وإن الثور دخل على الحمار فى مراحه فلا ضمان عليهم.

[٥٧٤] مجمل القضية أن عمر أتى بامرأة حامل اعترفت بالفجور فأراد رجمها فمنعه على (عليه السلام) وقال: هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما فى بطنها رواه المحب فى الرياض ٢ / ١٩٥ وقال: "أخرجه ابن السمان فى الموافقة."

[٥٧٥] وقال: فالحمل ستة أشهر والفصال أربعة وعشرون شهرا فخلى عمر سبيلها وقال: لولا على لهلك عمر. رواه البيهقى فى السنن ٧ / ٤٤٢ والمتقى فى الكنز ٣ / ٢٢٢ والمحب فى الرياض ٢ / ١٩٤.

[٥٧٦] قصة الأرقعة رواها ابن عبد البر فى الإستيعاب ٢ / ٤٦٢ والمحب فى الرياض ٢ / ١٩٩ وابن حجر فى الصواعق وغير هؤلاء.

[٥٧٧] قضية من حلف أن لا يحل قيد عبده من القضايا التى أشكل حكمها على عمر فرفعها إلى على عليه السلام تجدها فى قضاء أمير المؤمنين للتستري ص ١٨١.

[٥٧٨] روى أنه ذكر عند عمر بن الخطاب حلى الكعبة وكثرته فقال قوم: لو أخذته فجهزت به الجيوش كان أعظم للأجر، وما تصنع الكعبة بالحلى فهم عمر بذلك وسأل عنه أمير المؤمنين فقال (عليه السلام): "إن هذا القرآن أنزل على النبى (صلى الله عليه وآله) والأموال أربعة: أموال المسلمين فقسمها بين الورثة فى الفرائض، والفئ فقسمه على مستحقه، والخمس فوضعه الله حيث وضعه، والصدقات فجعلها الله حيث جعلها وكان حلى الكعبة فيها يومئذ فتركه الله على حاله ولم يتركه نسيانا ولم يخف عليه مكانا فأقره حيث أقره الله ورسوله، فقال عمر: لولاك لافتضحنا، وترك الحلى بحاله (انظر نهج البلاغه باب الكلمات القصار برقم ٢٧٠).

[٥٧٩] انظر قضاء أمير المؤمنين للتستري ص ١٩٩.

[٥٨٠] كلمة ابن عباس نقلها السيد زينى دحلان فى الفتوحات الإسلامية ٢ / ٣٣٧ هكذا: "ما علمى وعلم أصحاب عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى علم على رضى الله عنه إلا كقطرة فى سبعة أبحر."

[٥٨١] الكلمتان مشهورتان بل متواترتان عن عمر (رضى الله عنه) رواهما غير واحد من العلماء منهم أبو عمر فى الإستيعاب ٣ / ٣٩ والمحب فى الرياض ٢ / ١٩٤ وابن طلحة الشافعى فى مطلب السؤال ص ١٢ وابن كثير فى البداية والنهاية ٧ / ٣٥٩ والخ.

[٥٨٢] الزمر: ٩.

[٥٨٣] فاطر: ٢٨.

[٥٨٤] انظر الإستيعاب ٣ / ٦١.

[٥٨٥] رواه ابن واضح فى تاريخه ١ / ٦٨ والرضى فى نهج البلاغه ط ٧٠ وقال ابن أبى الحديد: روى هذا الخبر من طرق كثيرة.

[٥٨٦] شرح نهج البلاغه ١ / ٢٣.

[٥٨٧] شرح نهج البلاغه (١ / ٢٥).

[٥٨٨] أخرجه الحاكم وصححه فى المستدرک ٣ / ١٣٦ وصدرة: (أولكم ورودا - أو - وردا على الحوض أولكم إسلاما على بن أبى

طالب) وابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٢٨. وانظر شرح النهج لابن أبى الحديد ٤ / ١١٧ كما نقله غير هؤلاء بما يتفق معنى ويختلف لفظا.

[٥٨٩] أما الكلمة الأولى فرواها ابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٣٢ وقد عدّها ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة مما استفاضت بها الروايات والكلمة الثانية فقد رويت عنه (عليه السلام) بألفاظ مختلفة ومعنى واحد مما يدل على تعدد المواقف حتى قال أبو جعفر الإسكافى المعتزلى فى نقض العثمانية: ما زال يقول: (أنا أول من أسلم) ويفتخر بذلك: (انظر شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٤٤). ومسند الإمام أحمد.

[٥٩٠] من حديث رواه الإمام أحمد فى المسند ٥ / ٢٦ وابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ١٣٦).

[٥٩١] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٣١.

[٥٩٢] المصدر السابق ٦ / ٣٥. من أبيات نقلها عن الموفقيات للزبير بن بكار، وقد استشهد المؤلف بهذه الأبيات فيما سبق من الكتاب.

[٥٩٣] المصدر السابق عن نقض العثمانية للإسكافى.

[٥٩٤] نفس المصدر ١٣ / ٢٣١ وقد نقل الإسكافى منها البيتين الأولين ونسبهما إلى أبى سفيان بن حرب ولعله أبو سفيان بن الحرث فإن التصحيف بين حرب وحرث قريب جدا.

[٥٩٥] المصدر نفسه ٨ / ١١.

[٥٩٦] كذلك ٢ / ٢٤٥.

[٥٩٧] كذلك ٣ / ٢٣٢.

[٥٩٨] أيضا.

[٥٩٩] نقض العثمانية كما فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٢٤.

[٦٠٠] شرح نهج البلاغة ٤ / ١٢٥.

[٦٠١] الواقعة ١١.

[٦٠٢] بيضة البلد من الأضداد يقصد بها المدح كما يقصد بها الذم والمراد هنا الأول وكان أبو طالب (رضى الله عنه) يدعى بيضة البلد والمعنى أنه فرد ليس مثله فى الشرف كالبيضة التى هى تريكة وحدها ليس معها غيرها.

[٦٠٣] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٤ وجاء ذلك فى احتجاج المأمون على الفقهاء كما فى العقد الفريد لابن عبد ربه المالكي ٥ / ٩٢.

[٦٠٤] المصدر السابق ١٠ / ١٨٢ ونداء جبرئيل (عليه السلام): (لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على) رواه الطبرى فى التاريخ ٣ / ١٥ وكذلك ابن هشام فى السيرة النبوية ٣ / ٥٢ والخوارزمي فى المناقب ١٠٤ وسبط ابن الجوزي فى التذكرة ص ١٧ عن فضائل الإمام أحمد بن حنبل وغيرهم.

[٦٠٥] فى رواية الحاكم فى المستدرک ٣ / ٣٢ والرازي فى موضعين من تفسيره ج ٢ تفسير (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) و ج ٣٠ فى تفسير سورة القدر بهذا اللفظ (لمبارزة على بن أبى طالب لعمر بن عبد ود يوم الخندق أفضل أعمال أمتى إلى يوم لقيامة).

[٦٠٦] شرح نهج البلاغة ١٩ / ٦١ والكلمة فى الشرح أطول وألطف مما فى المتن.

[٦٠٧] قوله (عليه السلام): (ما قلعت باب خير بقوة جسمانية) الخ رواه الفخر الرازي فى تفسير سورة الكهف بلفظ (جسدانية) وعلق عليه بقوله: "وذلك لأن عليا كرم الله وجهه فى ذلك الوقت انقطع نظره عن عالم الأجساد وأشرقت الملائكة بأنوار عالم الكبرياء فتقوى روحه بجواهر الأرواح الملكية، وتلاأت أضواء عالم القدس والعظمة، فلا جرم حصل له من القدرة ما قدر بها على ما لم يقدر عليه غيره."

[٦٠٨] يعنى قوله فى إحدى علوياته: وأعجب إنسانا من القوم كثرة ++ فلم يغن شيئا ثم هرول مدبرا وضاعت عليه الأرض من بعد

- رحبها++ وللنص حكم لا يدافع بالمرا.
- [٦٠٩] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٤.
- [٦١٠] النساء: ٩٥.
- [٦١١] المائدة ٥٥، وممن روى نزولها فى على (عليه السلام) الطبرى فى تفسيره ٦ / ١٨٦ والرازى فى تفسيره ١٢ / ٢٦ والزمخشري فى كشافه ١ / ٦٢٤، وذكر جماعة ممن خرج ذلك من المفسرين والمحدثين، والواحدى فى أسباب النزول ص ١٤٨ والمحب فى " ذخائر العقبي ص ١١٢ والرياض النضرة ٢ / ٢٣٧ الخ.
- [٦١٢] المجادلة: ١٢.
- [٦١٣] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٢.
- [٦١٤] المجادلة: ١٢.
- [٦١٥] رواها ابن أبى الحديد فى شرح النهج ١ / ٢٦.
- [٦١٦] نهج البلاغة ح ٢٣٦.
- [٦١٧] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٦.
- [٦١٨] المصدر السابق ١ / ٢٧.
- [٦١٩] انظر المصدر السابق ١ / ٢٧.
- [٦٢٠] يراجع فى ذلك الجزء الأول من مصادر نهج البلاغة وأسانيده تحت عنوان الكتب المؤلفه فى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام).
- [٦٢١] انظر شرح نهج البلاغة ١ / ٢٤ و ١ / ٢٢٩.
- [٦٢٢] رواية ابن أبى الحديد ١ / ٢٨: (لولا الدين والتقى).
- [٦٢٣] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٣١.
- [٦٢٤] الغارات للثقفى ص ٦٦ وشرح نهج البلاغة ٤ / ٩٢.
- [٦٢٥] شرح نهج البلاغة ٤ / ٩٢.
- [٦٢٦] المصدر السابق ٤ / ١٠٢.
- [٦٢٧] قال ذلك فى كلام له (عليه السلام) ذكر مختاره الرضى (رحمه الله) فى نهج البلاغة ونقله ابن أبى الحديد فى الشرح ٢ / ٢٠٣ عن المدائنى ورواه ابن هلال الثقفى فى الغارات ص ٤٥.
- [٦٢٨] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٨.
- [٦٢٩] نقله مختصرا من شرح نهج البلاغة ٦ / ٢٢٩ وتجده مفصلا فى مروج الذهب للمسعودى ٢ / ٣٧٧.
- [٦٣٠] ورواه الحاكم فى المستدرک ٣ / ٤٨٣ وقال: "وقد تواترت الأخبار أن فاطمة بنت أسد ولدت أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى جوف الكعبة" كما رواه السبط فى التذكرة ص ٧ والحلبى فى السيرة النبوية ١ / ١٥٠ وابن طلحة الشافعى فى مطالب السؤل ص ١١ والشبلنجى فى نور الأبصار ص ٧٦ وقال الآلوسى فى الخريدة ص ١٥. "كون الأمير كرم الله وجهه ولد فى البيت أمر مشهور ذكر فى كتب الفريقين "يعنى السنة والشيعه ثم قال بعد ذلك: "وما أحرى بإمام الأئمة أن يكون وضعه فيما هو قبله للمؤمنين وسبحان من يضع الأشياء مواضعها" قال: "وقد أحب عليه الصلاة والسلام أن يكافئ الكعبة حيث ولد فى بطنها بوضع الصنم عن ظهرها." وقد نظم السيد رضا الهندى عطر الله مرقده هذا المعنى فقال: لما دعاك الله قدما لأن++ تولد فى البيت فليبته شكرته بين قريش بأن++ طهرت من أصنامهم بيته.

[٦٣١] شرح نهج البلاغة ١ / ١٤ وأقول: إن مولد علي: (عليه السلام) فى الكعبة المشرفة فضيلة له ولها أيضا فقد زادها شرفا إلى شرفها، وفضلا إلى فضلها، فلو صح للناس أن عليا (عليه السلام) ولد فى أى موضع من بقاع الأرض لأصبح ذلك الموضع محل تقدير لهم وتكريم ومزارا يقصدونه من كل مكان ويؤمنونه من كل فج عميق، ولقد جهد أعداؤه أن يخفوا فضيلة مولده (عليه السلام) بالبيت الحرام زاده الله شرفا فلم يتمكنوا حتى فتحوا فى زمن بنى أمية بابا آخر الكعبة عند الركن اليماني مقابلا لبابها المعلومه لأن عليا (عليه السلام) ولد قريبا منها فباعت كل مساعيهم بالفشل ولم يتمكنوا من إخفاء هذه المنقبة، وإطفاء هذا النور فلا تزال تلك الرحامة الحمراء التى أشار إليها المؤلف وقد وفق الله سبحانه وتعالى كاتب هذه الحروف لدخول الكعبة المعظمة فى سنة ١٣٨٧ هـ فرأيت بلاط الكعبة المشرفة يميل إلى البياض عدا صخرة واحدة حمراء بين الباب والركن اليماني من داخل الكعبة وهى علامة لموضع ولادته (عليه السلام).

[٦٣٢] شرح نهج البلاغة ٢٠ / ٢٢١.

[٦٣٣] أيضا ٢٠ / ٢٢٢.

[٦٣٤] أيضا ٢٠ / ٢٢٦.

[٦٣٥] شرح نهج البلاغة ١ / ٧ و ٥٢.

[٦٣٦] الليل ١٧.

[٦٣٧] الحجرات ١٣.

[٦٣٨] الأنعام ١٢٤.

[٦٣٩] الروم ٢٧.

[٦٤٠] أسباب النزول ص ٢٩٩.

[٦٤١] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٢٢ عن نقض العثمانية.

[٦٤٢] رواه الإسكافي فى نقض العثمانية كما فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٦٣ عن الزهرى عن عروة بن الزبير هكذا: حدثنى عائشة قالت: كنت عند رسول الله إذ أقبل العباس وعلى فقال: (يا عائشة إنهما يموتان على غير ملتى أو قال: دينى) والحديث الثانى أن عروة زعم أن عائشة حدثته قالت: كنت عند النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ أقبل العباس وعلى فقال: (يا عائشة إن سررك أن تنظرى إلى رجلين من أهل النار فانظرى إلى هذين قد طلعا) نظرت فإذا العباس وعلى بن أبى طالب.

[٦٤٣] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٢٢.

[٦٤٤] كفاية الطالب الكنجي.

[٦٤٥] رواه المحب فى الرياض ٢ / ٢١٤ وقال: "أخرجه أحمد فى المناقب."

[٦٤٦] نفس المصدر ٢ / ١٦٦ وتاريخ بغداد للخطيب ٤ / ٤٥.

[٦٤٧] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٧٣ عن نقض العثمانية للإسكافي.

[٦٤٨] فى أسنى المطالب ص ٤٨: (أبى بكر وعمر) وقال: "أعله أبو حاتم، وقال البراز كابن حزم: لا يصح، وفى روايه للترمذى وحسنها (واققدوا بهدى عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود) وقال: الهيثمى سندها واه."

[٦٤٩] انظر الشافى ج ٣ ص ١٢٣ بتحقيقنا.

[٦٥٠] شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٤ عن كتاب الأحداث للمدائنى.

[٦٥١] قوله: "ويصدق ذلك" أى ويصدق ما قاله الإسكافي لأن الإسكافي سابق للشريف الرضى.

[٦٥٢] نهج البلاغة الخطبة ٢٠٨.

[٦٥٣] يوسف: ٢٩.

[٦٥٤] هو جرير من قصيدة له يهجو الفرزدق، والنيب: الناقة المسنة، والضوطفى: الرجل الضخم اللثيم الذى لا غناء به، والضوطفى أيضا: المرأة الحمقاء، ومعنى البيت إنكم تعدون غايه مجدكم أى عزكم وفخركم عقر الناقة المسنة فهلا تعدون من مجدكم قتل الكمى أى الشجاع المكمى فى سلاحه أى المستتر فيه، والمقنع الذى على رأسه البيضة والمغفر، وشاهد المؤلف فى البيت تقدير حرف النداء فى المنادى وهو " بنى " بحرف نداء محذوف وأنه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

[٦٥٥] روى مرفوعا بطريقين الأول عن أنس بن مالك والثانى عن على (عليه السلام) وفى طرق الحديثين جماعة من الوضاعين أمثال نوح بن أبى مريم وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وبشار بن موسى الشيبانى الخفاف وبحسبك أن ترجع إلى ميزان الاعتدال ١ / ٣١٠ و ٢ / ٥٨٤ و ٤ / ٢٧٩. لتعرف ذلك.

[٦٥٦] الترمذى ٢ / ٣٠٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٣ و ٦٢ و ٨٢ و ج ٥ / ٣٩١ وحلية الأولياء ٤ / ١٣٩ و ١٩٠ و ج ٥ / ٧١ وغيرها وفى بعضها: (وأبوها خير منهما).

[٦٥٧] شرح نهج البلاغة ٧ / ٦٤ ورواه ابن ماجه فى السنن ص ٣٠٩ باب خروج المهدي والحاكم فى المستدرک ٣ / ٢١١ وقال: " هذا الحديث صحيح على شرط مسلم " وابن حجر فى الصواعق ص ٩٦ وقال: " أخرجه الديلمى. "

[٦٥٨] وتتمه الحديث: (حبيبي حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوى، وعدوى عدو الله) رواه الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٢٧ وقال: " صحيح على شرط الشيخين " كما رواه غيره.

[٦٥٩] طبقات ابن سعد ٣ ق ١ / ١٣١ ورياض المحب ١ / ١٦ و ١٦٨.

[٦٦٠] الواقعة / ٣٦.

[٦٦١] شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٣٠.

[٦٦٢] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٦٧ وفى رواية ابن كثير فى البداية والنهاية " هم شرار أمتى يقتلهم خيار أمتى. "

[٦٦٣] شرح نهج البلاغة ١٥ / ٧٢ عن مقاتل الطالبين.

[٦٦٤] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٠ عن حلية الأولياء.

[٦٦٥] كنز العمال ٧ / ١٤٠ وفيه: (ذى أقربها) وفى الرياض النضرة ٢ / ٢١٤: (ذى قرنيها) وللوجه الأخير وجه وهو أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لعلى (عليه السلام) كما فى مستدرک الحاكم ٣ / ١٢٣: (وإنك لذو قرنيها) تشبيها له (عليه السلام) بذى القرنين ولكن ابن أبى الحديد فى ج ٩ / ١٧ رواه عن حلية الأولياء (ذى قرباها).

[٦٦٦] تاريخ الطبرى ٤ / ١٨٢٢ ط ليدن حوادث سنة ١١.

[٦٦٧] يرى ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٩ إن هذا الحديث وضعه البكرية فى مقابلة حديث الآخاء.

[٦٦٨] التوبة: ٢٦.

[٦٦٩] الأصح أنهم سبعة وهم على والعباس والفضل بن العباس وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب (أسد الغابة ١ / ١٦١) وعتبة ومعتب ابني أبى لهب (أسد الغابة ٣ / ٣٦٦) وكلهم من بنى هاشم وثامنهم مولاهم أيمن بن عبيد والدليل على ذلك قول العباس بن عبد المطلب فيما رواه ابن إسحاق (أسد الغابة ١ / ١٦١): نصرنا رسول الله فى الحرب سبعة++ وقد فر من قد فر عنه واقشعوا وثامننا لاقى الحمام بنفسه++ لما ناله فى الله لا يتوجع.

[٦٧٠] نور الأبصار ص ٥٤ عن ابن عباس بصورة أخصر وأخرجه ابن حبان من طريق إسحاق بن بشر بن مقاتل الكاهلى المتوفى سنة ٢٢٨، وقال عنه السيوطى فى اللآلئ المصنوعة ١ / ١٥٣: " كذاب وضاع بالاتفاق " وذكره السيوطى فى مواطن أخرى من كتابه ومثله

فى تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٩ والذهبي فى ميزان الاعتدال ١ / ٨٧.

- [٦٧١] ذات النطاقين أسماء بنت أبى بكر تزوجها الزبير بن العوام فأولدها بنيه الثلاثة عبد الله وعروة والمنذر وعاشت إلى أن قتل ولدها عبد الله سنة ٧٣ وماتت بعده بأيام قليلة ولها من العمر مائة عام.
- [٦٧٢] تصدق على (عليه السلام) بخاتمه وهو فى الصلاة ونزول (إنما وليكم الله ورسوله.. الآية) نقله كثير من المفسرين والمحدثين نذكر منهم الطبرى فى تفسيره ١٨٦ / ٦ والرازى فى تفسيره ١٢ / ٢٦ والواحدى فى أسباب النزول ص ١٣٣ والسبب فى التذكرة ص ١٥ وابن حجر فى الصواعق ٢٥ والشبلنجى فى نور الأبصار ص ٧٧.
- [٦٧٣] أسباب النزول للواحدى ص ٥٨ والكشاف ١ / ٣٩٨ وتفسير الرازى ٧ / ٨٣.
- [٦٧٤] شرح نهج البلاغة ١ / ٢١ وانظر أسباب النزول للواحدى ص ٢٩٦.
- [٦٧٥] الدهر ٩ و ١٠.
- [٦٧٦] نقض العثمانية للإسكافى كما فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٩٤.
- [٦٧٧] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٦١ عن نقض العثمانية وشرح نهج البلاغة ١٤ / ٢٥١، وتاريخ الطبرى ٣ / ١٥ حوادث سنة ٣.
- [٦٧٨] نور الأبصار ص ٥٤.
- [٦٧٩] نقله ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢ عن فضائل أحمد.
- [٦٨٠] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢ وطبقات ابن سعد ٣ ق ١ ص ١٣١ وتاريخ الطبرى ٣ / ٢٠٣ والمحب فى الرياض ١ / ١٦٧ و ١٧٧.
- [٦٨١] قال ذلك بعد أن بويج بالخلافة (انظر شرح نهج البلاغة ١ / ١٦٩).
- [٦٨٢] أخرج الطبرانى - كما فى كثر العمال ٦ / ١٥٦ وفيض القدير ٤ / ٣٥٨ - عن سلمان وأبى ذر: أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيد على فقال: (هذا أول من آمن بى) إلى أن قال: (وهذا الصديق الأكبر، وهذا الفاروق الأعظم) وكان على (عليه السلام) كما فى خصائص النسائي ص ٤٦ وغيره كثيرا ما يقول: (أنا الصديق الأكبر).
- [٦٨٣] رواه الترمذى ٢ / ١٣٠، والحاكم فى المستدرک ٣ / ١٥٤ و ١٥٧ والنسائي فى الخصائص ص ٢٩ والمحب فى الرياض ٢ / ١٦٢ باختلاف يسير فى المعنى واتفاق فى اللفظ يشير إلى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله).
- [٦٨٤] نقله الإسكافى كما فى شرح نهج البلاغة ٤ / ٦٤ وذكر أنه من وضع عمرو بن العاص، ولا أدرى لماذا يتنكر رسول الله لآل أبى طالب الذين آزره ونصروه من بدئ الدعوة والعجب أن هذا الحديث مروى فى صحيحى مسلم والبخارى، فقد رواه البخارى فى ج ٧ ص ٧٣ كتاب الأدب وكأنهم أحسوا أن هذا الحديث يكذب منته سنده فحرفوه عند النسخ أو عند الطبع إلى (آل أبى) فحذفوا كلمة (طالب) وبعضهم ترك مكانها بياضا، وبعضهم مكان طالب (فلان) وكذلك فعلوا فى رواية مسلم لها ج ١ / ١٣٦ ففيه: (إن آل أبى يعنى فلانا) وتمت هذا الحديث كما فى البخارى (ولكن لهم رحم أبلها ببالها) يعنى أصلها بصلتها وآخر الحديث يشهد أن المراد آل أبى طالب ويضم إلى ذلك تصريح الإسكافى بقوله "أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحها مسندا متصلا بعمرو بن العاص وإرسال ابن أبى الحديد لنقل الإسكافى عن الصحيحين إرسال المسلمات.
- [٦٨٥] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٦٤.
- [٦٨٦] ذكرنا مصادر هذا الحديث فيما تقدم.
- [٦٨٧] أخرجه ابن عساکر فى تاريخه ٣ / ٢٨٧.
- [٦٨٨] حديث المنزلة تقدم إخراجها.
- [٦٨٩] نهج البلاغة من الخطبة ٩١ وهى المعروفة بالقاصعة.
- [٦٩٠] تعرض شيخنا الأمينى فى الغدير ٥ / ٣٢٥ لهذا فى سلسلة الموضوعات ونقله بهذه الصورة (إن أبا بكر وعمر من الإسلام بمنزلة السمع والبصر) وقال "عده المقدسى فى تذكرته من موضوعات الوليد بن الفضل الوضع كما نقل فى ص ٢٧٠ من الجزء المذكور

عن ميزان الاعتدال ٣ / ٢٧٣ وتذكرة الموضوعات للمقدسى ص ٢٧: إن الوليد بن الفضل العنزى يروى الموضوعات لا يجوز الاحتياج به بحال.

[٦٩١] نور الأبصار ص ٧٢ أخرجه الديلمى عن ابن عباس وابن حجر فى الصواعق ص ٧٥ والخطيب فى تاريخ بغداد ٦ / ١٢ عن البراء بن عازب.

[٦٩٢] الرياض النضرة ٢ / ١٦٤.

[٦٩٣] الاسراء: ٣٤.

[٦٩٤] مستدرک الحاكم ٣ / ١٤.

[٦٩٥] ما بين القوسين فقرتان من حديثين رواهما الحاكم فى المستدرک الأول ٣ / ١٢٤ والثانى ٢ / ٣٨٧ كما رواهما كثير من المحدثين.

[٦٩٦] البيئ ٧.

[٦٩٧] انظر الصواعق ص ٩٦ ونور الأبصار ص ٧٠ وص ١٠١ وقد رواه مختصرا ابن جرير فى تفسيره ٣٠ / ١٧٠ والسيوطى فى الدر المنثور عند تفسيره لهذه الآية ج ٦ / ٣٧٩.

[٦٩٨] انظر نقاش المرتضى حول هذا الحديث فى الشافى الجزء الثالث بتحقيقنا.

[٦٩٩] مستدرک الحاكم ٣ / ٦٩ والصواعق ص ٢٧ والبداية والنهاية ٥ / ٢٥١.

[٧٠٠] شرح نهج البلاغة ٢٠ / ٢٥.

[٧٠١] من رواته بهذا اللفظ المحب فى الرياض ٢ / ١٥٧ وقال أخرجه ابن قتيبة فى المعارف.

[٧٠٢] أخرج المحب فى الرياض ٢ / ١٧٨ عن مناقب أحمد أن سلمان سأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من وصيك؟ فقال (صلى الله عليه وآله) فى جملة كلام له (فإن وصيى ووارثى يقضى دينى وينجز موعدى على بن أبى طالب).

[٧٠٣] شرح نهج البلاغة ٥ / ١٧٩.

[٧٠٤] تكرر مرارا.

[٧٠٥] هذا الحديث مشهور بل متواتر ويظهر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قاله فى أكثر من موطن لاختلاف الوجوه والأسباب واتفاق المعنى وبحسبك أن ترجع إلى صحيح البخارى، كتاب الصلاة باب التعاون فى بناء المسجد / وكتاب الجهاد والسير باب مسح الغبار عن الناس، وصحيح مسلم كتاب الفتن ج ٨ ص ١٨٥ فما بعدها من عدة طرق، وأسد الغابة ٢ / ٢١٧ وحلية الأولياء ٤ / ١٧١ وغيرها ومن المؤسف حقا أن الطبعة المشكولة بتصحيح الشيخ محمد ذهنى المطبوعة سنة ١٣١٥ حذفت منها جملة (الفئة الباغية) مع أنها مثبتة فى الطبعات الأخرى مثل طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ وهكذا تضيع الحقائق ويحرف الكلم من بعد مواضعه.

[٧٠٦] نقل ذلك ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٢٨٩ عن كتاب المفخرات للزبير بن بكار.

[٧٠٧] شرح نهج البلاغة ٤ / ٣٢ وصفين لنصر بن مزاحم ص ٢٤٣ ونقل ابن أبى الحديد تعليقا لطيفا للحسن البصرى قال " فوالله ما فعلوا ولا أفلحوا."

[٧٠٨] شرح نهج البلاغة ٣ / ٤٦.

[٧٠٩] رواه الشبلنجى فى نور الأبصار ص ٧٨ و ٨١ عن ابن عساكر.

[٧١٠] كذلك ص ٨١.

[٧١١] نقلها فى إسعاف الراغبين ص ١٦١ عن الطبرانى.

[٧١٢] نور الأبصار ص ٨٠.

- [٧١٣] الرعد: ٧.
- [٧١٤] نور الأبصار ص ٧٨.
- [٧١٥] المائدة: ٥٥ وأخرجه فى نور الأبصار ص ٧٧ عن الثعلبى.
- [٧١٦] مجمع الزوائد ١٠ / ٣٤٦ وقال "أخرجه الطبرانى فى الأوسط."
- [٧١٧] التوبة ١٩ و ٢٠ وانظر أسباب النزول ١٨٢.
- [٧١٨] إسعاف الراغبين ص ١٦١ والرياض النضرة ٢ / ٧٧ و ٢٢٤.
- [٧١٩] شرح نهج البلاغة ٢ / ٥٩.
- [٧٢٠] مستدرک الحاكم ٣ / ١٣٧.
- [٧٢١] المصدر السابق.
- [٧٢٢] مسند أحمد ٤ / ٤٣٧.
- [٧٢٣] تاريخ الطبرى ٣ / ١١٧٢ ط ليدن.
- [٧٢٤] نفس المصدر فى نفس الصفحة.
- [٧٢٥] المصدر نفسه.
- [٧٢٦] رواه ابن عساکر بترجمة على (عليه السلام).
- [٧٢٧] التمحّل: الاحتيال والمماكرة.
- [٧٢٨] أنكر ابن حجر هذا الحديث وقال عنه "لا أعرف له إسنادا ولا رأيته فى شئ من كتب الحديث إلا فى النهاية لابن الأثير ذكره فى (ح م ر) ولم يذكر من خرج "قال" ورأيته أيضا فى كتاب الفردوس لكن بغير لفظه ذكره من حديث أنس بغير إسناد ولفظه (خذوا ثلثى دينكم من بيت الحميراء) ونقل عن ابن كثير أنه سأل المزى والذهبي عنه فلم يعرفاه عن (التقرير والتحبير ٣ / ٩٩).
- [٧٢٩] هذه التهئة رواها جماعة من العلماء منهم الإمام أحمد فى المسند ٤ / ٢١١١ والطبرى فى تفسيره ٣ / ٤٢٨ والشهرستانى فى الملل والنحل ١ / ٢٢٠ وابن حجر الهيتمى فى الصواعق ص ٢٦ الخ.
- [٧٣٠] الغرب: الدلو.
- [٧٣١] الذرو: الشئ.
- [٧٣٢] يربع يقوله وقتا ويتركه فى أوقات.
- [٧٣٣] شرح نهج البلاغة ١٢ / ٢٠.
- [٧٣٤] أيضا ٦ / ٤٦.
- [٧٣٥] شرح نهج البلاغة ٣ / ١٨٩.
- [٧٣٦] طه ١٢١.
- [٧٣٧] حديث المواخاة من الآثار الثابتة كما فى الإستيعاب ٣ / ٣٥ ورواه غير واحد من حملة الآثار منهم الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٤ والترمذى فى السنن ٢ / ٢٩٩ والمحب فى الرياض ٢ / ١٧ الخ.
- [٧٣٨] مجمع الزوائد ٩ / ١١١.
- [٧٣٩] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٠.
- [٧٤٠] الصافات: ١٠٢.
- [٧٤١] الأنفال: ٣٠.

[٧٤٢] البقرة: ٢٠٧.

[٧٤٣] شرح نهج البلاغة ج ١٣ من ص ١٦٠ - ٢٦٢ عن نقض العثمانية.

[٧٤٤] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٦٣. والمراد بعمر الجاحظ.

[٧٤٥] أيضا ١٣ / ٣٠٣.

[٧٤٦] حديث سد الأبواب الشارع في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا باب على (عليه السلام) رواه أكثر المحدثين كالإمام

أحمد في المسند ٤ / ٣٦٩ والنسائي في الخصائص ص ١٣ والحاكم في المستدرک ٣ / ١٢٥ والمحب في الرياض ٢ / ١٩٢ الخ.

[٧٤٧] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢.

[٧٤٨] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٣ عن مسند أحمد ورواه الترمذى ٢ / ٣٠٠ وفى كنز العمال ٦ / ٣٩٩ إن القائل هو أبو بكر (رضى الله

عنه) وقال أخرجه الطبرانى.

[٧٤٩] نهج البلاغة من الخطبة ١٩٠ وهى القاصعة.

[٧٥٠] زائلة: فارقة.

[٧٥١] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٠٠.

[٧٥٢] قديد بالتصغير: موضع قيل نزله تبع فهبت ريح قدت خيام أصحابه فسمى قديد.

[٧٥٣] شرح نهج البلاغة ٦ / ٢١٧.

[٧٥٤] نفس المصدر ١٣ / ٢٤٩.

[٧٥٥] الراقصات: الإبل ومنه قول الناصر العباسى: قسما بمكة والحطيم وزمزم ++ والراقصات ومشيهن إلى منى بغض الوصى علامه بين

الورى ++ كتبت على جهات أولاد الزنا من لم يوالى فى البرية حيدرا ++ سيان عند الله صلى أم زنى.

[٧٥٦] هذا الحديث يعرف بحديث الأشباه وما ذكره المؤلف رحمه الله هنا منقول عن شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ٩ / ١٦٨،

ونضيف إلى ذلك أن هذا الحديث مشهور بين المحدثين ورواه الأخبار على اختلاف فى بعض الألفاظ ففى كفاية الطالب للكنجى

ص ٤٥ (وإلى نوح فى حكمته) وروايه المحب فى الرياض ٢ / ٢١٨ (وإلى يحيى بن زكريا فى زهده وإلى موسى فى بطشه) والمظنون

أن "بطشه" أقرب وفى نزهاء المجالس للصفورى ٢ / ٢٤٠ (وإلى محمد فى بهائه) ولأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبيد الله

المصرى المعروف بالمفجع قصيدة تعرف بالأشباه لاشتمالها على هذا الحديث كما فى معجم الأدباء للحموى ١٧ / ٢٠٠.

[٧٥٧] شرح نهج البلاغة ٥ / ٤ و ٩ / ١٦٨ عن مسند أحمد.

[٧٥٨] نفس المصدر ١ / ١٦٩ وفى مواضع أخرى من الشرح كذلك كما رواها ابن هشام فى السيرة ٤ / ٣٤٠ والطبرى فى التاريخ ٢ /

٢٠٣ وابن كثير فى البداية والنهاية ٥ / ٢٤٧ وليس فيما ذكره "وعلى فيكم" قال ابن أبى الحديد ١ / ١٦٩: "وقد اختلف الرواة فى

هذه اللفظة فكثير من الناس رواها: "أقولونى ولست بخيركم" ومن الناس من أنكر هذه اللفظة ولم يروها وإنما روى قوله: "وليتكم

ولست بخيركم" واحتج بذلك من لم يشترط الأفضلية فى الإمامة "وقال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٧ / ١٥٨ معلقا على

قوله: "ولست بخيركم: "فقد صدق عند كثير من أصحابنا لأن خيرهم على بن أبى طالب (عليه السلام).

[٧٥٩] شرح نهج البلاغة ١٧ / ١٥٨.

[٧٦٠] فقال: (كل الناس أفتقه من عمر) انظر تفسير القرطبي ٥ / ٩٩ وتفسير الخازن ١ / ٣٥٣.

[٧٦١] هذا الحديث مشهور بل متواتر عنه (صلى الله عليه وآله).

[٧٦٢] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢.

[٧٦٣] نفس المصدر ١ / .

- [٧٦٤] هذا البيت من علوية ابن أبى الحديد التى مطلعها: جللت فلما دق فى عينك الورى ++ نهضت إلى أم القرى أيد القرا وأيد بوزن جيد: أى قوى القرا بالفتح الظهر.
- [٧٦٥] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٢.
- [٧٦٦] نفس المصدر ٣ / ١٠٥ و ٥ / ٥.
- [٧٦٧] كذلك ٤ / ١٠٧.
- [٧٦٨] أيضا ٤ / ١٦٠.
- [٧٦٩] أيضا ٣ / ٢٠٧.
- [٧٧٠] أيضا ١٣ / ٢٣٠.
- [٧٧١] أيضا ١٤ / ٢٥١ قال ابن أبى الحديد " فقلت له: فما بال الصحاح لم تشتمل عليه؟ قال: أو كلما كان صحيحا تشتمل عليه الصحاح، كم قد أهمل جامعوا الصحاح من الأخبار الصحيحة! "
- [٧٧٢] أيضا ٩ / ١٨٢.
- [٧٧٣] أيضا ٩ / ١٨٢ و ١٤ / ٢٥١.
- [٧٧٤] التبكيث: التقرير والتعنيف.
- [٧٧٥] شرح نهج البلاغة ١٥ / ٣٥.
- [٧٧٦] نفس المصدر ١٣ / ٢٨٥ عن نقض العثمانية للإسكافى و ١٩ / ٦١.
- [٧٧٧] المصدر السابق ١٣ / ٢٨٣ و ١٩ / ١٦٠ وإنما قال حذيفة استنادا إلى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (لمبارزة على بن أبى طالب لعمر بن عبد ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتى إلى يوم القيامة) وقد تقدم تخريج هذا الحديث.
- [٧٧٨] شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٨٥ عن نقض العثمانية للإسكافى.
- [٧٧٩] هو عمر بن سعد بن أبى الصيد الأسدى وكثيرا ما يروى عنه نصر بن مزاحم فى كتاب صفين وقد توهمه بعضهم عمر بن سعد بن أبى وقاص قاتل الحسين (عليه السلام) ونسى أن من البعد بمكان أن يروى نصر بن مزاحم المتوفى سنة ٢٠٢ عن عمر بن سعد المقتول سنة ٦٦، ونذكر بالمناسبة أن الذهبى فى ميزان الاعتدال ذكر العميرين فقال عن ابن أبى الصيد " شيعى بغيض متروك الحديث " وقال عن الثانى " هو فى نفسه غير متهم ولكنه باشر قتل الحسين وفعل الأفاعيل) انظر ج ٣ ص ٩٨ وص ١٩٩!! "
- [٧٨٠] فى شرح النهج " البليخ " وهو الصواب قال عبيد الله بن قيس الرقيات: ذاك خير من البليخ ومن ++ صوت ذئاب على يدعون ذيبا وانظر معجم البلدان مادة البليخ.
- [٧٨١] الركب: رد الشئ مقلوبا وفى كتاب صفين " ولا يرتشى فى الحكم. "
- [٧٨٢] شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٠٦ وكتاب صفين ص ١٦٤.
- [٧٨٣] نفس المصدر ٤ / ٧٤ - ١٠٣.
- [٧٨٤] المصدر السابق ٤ / ص ٦٣ فما بعدها.
- [٧٨٥] رواه الهيثمى فى مجمع الزوائد ٩ / ١٢١ وقال " رواه الطبرانى فى الصغير " كما رواه الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٣٧ والمحب فى الرياض ٢ / ١٧٧ وغيرهم.
- [٧٨٦] نقله فى نور الأبصار ص ١٧ عن تفسير الثعلبى.
- [٧٨٧] رواه الصبان فى إسعاف الراغبين ص ١٥٦ وأشار إلى أن الترمذى أخرجه عن أبى سعيد وانظر الترمذى ٢ / ٢٩٩.
- [٧٨٨] وشرح نهج البلاغة ٣ / ٢٣٠ عن نقض العثمانية.

[٧٨٩] نور الأبصار ص ٨٠ عن كتاب الآل لابن خالويه.

[٧٩٠] المصدر السابق ص ٨٠.

[٧٩١] المصدر السابق ص ٨٧ عن تفسير الثعلبي.

[٧٩٢] مباحاه الجليل جل وعلا ملائكته بعلى (عليه السلام) نقلها جماعة من علماء أهل السنة نذكر منهم الرازى فى تفسيره ج ٥ / ٢٠٤، وابن الأثير فى أسد الغابة ج ٤ ص ٥ والغزالي فى إحياء العلوم كما يأتى قريبا وغيرهم.

[٧٩٣] البقرة ٢٠٧.

[٧٩٤] إحياء العلوم ٣ / ٢٣٨ ونقله عن الإحياء الشبلنجى فى نور الأبصار ص ٨٦.

[٧٩٥] رواه فى الصواعق ص ٧٣ عن البيهقى، ومستدرک الحاكم ٣ / ١٢٤.

[٧٩٦] الترمذى ٢ / ١٩٩ والحاكم فى المستدرک ٣ / ١٣٠ وابن ماجه فى السنن ص ١٤، وابن عبد البر فى الإستيعاب ١ / ٥٥.

[٧٩٧] مسند أحمد ٤ / ١٦٤ و ١٦٥، والترمذى ٢ / ٢٩٩ وخصائص النسائي ١٩ و ٢٠ وسنن أبى ماجه ١٢.

[٧٩٨] فيض القدير ٥ / ١٥٠ وقال "أخرجه الطبرانى" ومستدرک الحاكم ٣ / ١٣٠.

[٧٩٩] مستدرک لحاكم ٣ / ١٤٠ و ١٤٢ وفيض القدير ٥ / ١٥٢ وقال "أخرجه الطبرانى."

[٨٠٠] مجمع الزوائد ٩ / ١٢٩ وقال "أخرجه أبو يعلى واليزار" وكذلك فى نور الأبصار ص ٧٢.

[٨٠١] كنز العمال ٦ / ١٥٨ وأشار إلى أن الطبرانى أخرجه من طريق أبى رافع وأم سلمة.

[٨٠٢] مسند أحمد ٦ / ٣٢٣، ومستدرک الحاكم ١ / ١٢١.

[٨٠٣] رواه المحب فى الرياض ٢ / ٢٢٢ عن سيرة الملا وفيه "بمعونة آل محمد."

[٨٠٤] الصواعق ص ٧٤ ونور الأبصار ص ٧٢ وقال "أخرجه الطبرانى فى الأوسط."

[٨٠٥] إسعاف الراغبين والحديث رواه جملة من المحدثين.

[٨٠٦] كنز العمال ٦ / ١٥٣ - ١٥٥ وقال "أخرجه البيهقى فى فضائل الصحابة."

[٨٠٧] نور الأبصار ص ٦١.

[٨٠٨] المصدر السابق ص ٨٠ وإسعاف الراغبين ص ١٦٠ وفيهما أن الديلمى أخرجه عن ابن عباس.

[٨٠٩] مجمع البيان ٢ / ٤٥٣.

[٨١٠] إسعاف الراغبين ص ١٦٠ عن الترمذى والحاكم.

[٨١١] صحيح البخارى ١ / ١١٤ كتاب الصلاة باب نوم الرجال فى المسجد و ج ٤ / ٢٠٨ كتاب المناقب و ج ٧ / ١١٧ كتاب الأدب

باب التكنى، وصحيح مسلم ٧ / ١٢٠ باب فضائل الصحابة من فضائل على بن أبى طالب.

[٨١٢] نقله المحب فى الرياض ٢ / ١٦٧. وقال "أخرجه أحمد فى المناقب."

[٨١٣] إسعاف الراغبين ص ١٥٨ ونور الأبصار ص ٨٠ عن الطبرانى.

[٨١٤] البقرة: ١٤٣.

[٨١٥] مجمع البيان ٣ / ١٥٩.

[٨١٦] نقله عن تفسير على بن إبراهيم الطبرسى فى مجمع البيان ٣ / ١٥٩.

[٨١٧] رواه النيسابورى فى تفسيره (الكشف والبيان) بطريقين الأول عن أبى جعفر الباقر (عليه السلام) والثانى عن ابن عباس كما فى

العمدة لابن البطريق ص ٤٢.

[٨١٨] مجمع البيان ٢ / ٢٣٣ عن شواهد التنزيل للحسكاني.

- [٨١٩] أسباب النزول للواحدى ص ١٥٠.
- [٨٢٠] نقله فى مجمع البيان ٤ / ٥٣٤ عن أبى طالب الهروى بسنده عن أبى أيوب الأنصارى.
- [٨٢١] الأنفال: ٢٥.
- [٨٢٢] مجمع البيان ٤ / ٥٣٤ عن الحسكاني وانظر أنوار التنزيل للحسكاني ١ / ٢٠٧.
- [٨٢٣] التوبة: ١١٩.
- [٨٢٤] فى الدر المنثور فى تفسير سورة التوبة " مع على بن أبى طالب " وقال " : أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس وأخرجه ابن عساكر عن أبى جعفر الباقر (عليه السلام).
- [٨٢٥] الأحزاب: ٢٣.
- [٨٢٦] نور الأبصار ص ٩٧ والصواعق ص ٨٠.
- [٨٢٧] السجدة: ١٨.
- [٨٢٨] الإنسان: ٥.
- [٨٢٩] الرعد: ٤٣.
- [٨٣٠] الطبقات لابن سعد ٢ / ٢ ق ٢ ص ١٠١.
- [٨٣١] نفس المصدر.
- [٨٣٢] شرح نهج البلاغة ١٦ / ١١١.
- [٨٣٣] ضرار بن ضمرة وقد تصحف ضمرة إلى حمزة مولى أم هانى بنت أبى طالب، وكان من أشد الناس حبا لعلى (عليه السلام) وإخلاصا له، وقد روى بعض كلامه سلام الله عليه ومنه هذا الخبر الذى رواه كثير من حملة الآثار كابن عبد البر فى الإستيعاب ٣ / ٤٢ بترجمته على (عليه السلام) وأبو نعيم فى الحلية ١ / ٨٤ والقالى فى الأمالي ٢ / ١٤٣ والمسعودى فى مروج الذهب ٣ / ٤٣٣.
- [٨٣٤] نقله المؤلف عن مختصر مناقب الشافعى ولو نقل مثل فى كتب الإمامية لعد من الإسراف فى الغلو.
- [٨٣٥] نقله المؤلف عن مختصر مناقب الشافعى ولو نقل مثل فى كتب الإمامية لعد من الإسراف فى الغلو.
- [٨٣٦] نهج البلاغة من الخطبة ١٨٧.
- [٨٣٧] الصواعق المحرقة ص ٧٣ ونور الأبصار ص ٧٩ وإسعاف الراغبين ص ١٥٧.
- [٨٣٨] نور الأبصار ٧٩ وإسعاف الراغبين ص ١٥٧ وقال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١ / ١٨ " : قد روت العامة والخاصة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (أقضاكم على).
- [٨٣٩] ما بين المعقوفين زيادة فى شرح النهج.
- [٨٤٠] فى الشرح " : ما لى أراكم ملتائين. "
- [٨٤١] فى الشرح " حديث السن. "
- [٨٤٢] شرح نهج البلاغة ١ / ١٢ و ج ٦ من ص ٥ - ١٢.
- [٨٤٣] فى الشرح " ما يدعى. "
- [٨٤٤] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٢.
- [٨٤٥] شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٣.
- [٨٤٦] المصدر السابق ١٨ / ٤١٦.
- [٨٤٧] كذلك ١ / ٢٢١.

[٨٤٨] أيضا ١ / ٢١٩.

[٨٤٩] أيضا ١١.

[٨٥٠] أيضا ٦ / ٤٣.

[٨٥١] هو أبو جعفر النقيب ذكر الأسباب التى منعت من تسليم الأمر لعلى (عليه السلام) فى كلام له مع ابن أبى الحديد ومنها رجاء تداول قبائل العرب الخلافة إذا لم يقتصر بها على بيت مخصوص فيكون رجاء كل حى وصولهم إليها ثابتا مستمرا وسيأتى هذا الكلام فى بيان أن عليا منصوص عليه وقد نقل ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٣ / ٩٩ إن عمر لما طعن قال: يا أصحاب محمد تناصحوا فإنكم إن لم تفعلوا غلبكم عليها عمرو بن العاص ومعاوية وذكر ابن أبى الحديد عن المفيد إنما أراد عمر بهذا القول إغراء معاوية وعمرو بن العاص بطلب الخلافة وأطماعهما فيها لأن معاوية كان عامله وأميره على الشام وعمرو بن العاص عامله وأميره على مصر وخاف أن يضعف عثمان عنها وأن تصير إلى على (عليه السلام) فألقى هذه الكلمة إلى الناس لتنتقل إليهما وهما بمصر والشام فيتغلبا على هذين الأقليمين إن أفضت إلى على (عليه السلام) قال ابن أبى الحديد: "وهذا عندى من الاستنباطات التى يوجبها الشنئان والحق وعمر كان أتقى الله من أن يخطر له هذا ولكنه من فراسته الصادقة التى كان يعلم بها كثيرا من الأمور المستقبلية" أما أنا فلم أجد هذا فيما بين يدي من كتب المفيد رحمه الله ولعله وهم فى النقل أوراها فيما لم تصل إليه يدي من كتبه.

[٨٥٢] ذكر ابن أبى الحديد فى شرح النهج ٦ / ٣١ ثمانية عشر بيتا.

[٨٥٣] شرح نهج البلاغة ٦ / ١١.

[٨٥٤] المصدر السابق ١١ / ١١١.

[٨٥٥] تاريخ الطبرى ٣ / ١١٧٢ ليدن وفيه " وخليفتي فيكم " وشرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٤٤. وأمر النبى (ص) بالتسليم على على بالإمرة رواه ابن عساكر بترجمة على (عليه السلام).

[٨٥٦] أى كلام القوشجى فى خدش الروايات التى استدلت بها الطوسى فى التجريد على إمامة على (عليه السلام) وانظر كشف المراد للعلامة الحللى عند شرحه للمسألة الرابعة فى وجوب النص على الإمام.

[٨٥٧] انظر تفصيل ذلك فى شرح نهج البلاغة ١ / ١٥٨ فما بعدها عن الجاحظ والطبرى والعسكرى وغيرهم.

[٨٥٨] هذا الكلام رواه عنه الشريف الرضى فى نهج البلاغة فى باب الكلمات القصار برقم ٢١ ونقله الطبرى فى التاريخ ٥ / ٢٧٩١ ليدن حوادث سنة ٢٣ كما رواه الهرورى فى الجمع بين الغريبين وانظر شرح نهج البلاغة ١ / ١٩٥.

[٨٥٩] شرح نهج البلاغة ١ / ١٦٠.

[٨٦٠] أى القوشجى.

[٨٦١] يعنى الجوهرى.

[٨٦٢] شرح نهج البلاغة ٦ / ٥٢ كما روى هذا الحديث الشهرستانى فى الملل والنحل ١ / ٢١.

[٨٦٣] المصدر السابق ٢ / ٢٥ عن المغنى لقاضى القضاة.

[٨٦٤] ذو الخويصرة: حرقوص بن زهير رأس الخوارج وهو ذو الثدي قتل يوم النهروان سنة ٤٠.

[٨٦٥] شرح نهج البلاغة ٦ / . وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد فى مسنده ٣ / ١٥. الصورة أطول كما إن حديثه هذا من الأحاديث المتفق عليها كما يقول ابن أبى الحديد.

[٨٦٦] النور: ٦٣.

[٨٦٧] من محاوره جرت بين عائشة وأم سلمة وقد تقدم بعضها.

[٨٦٨] شرح نهج البلاغة ١٦ / ٢١٠ فما بعدها وقد أشبع القول فى هذه المسألة تفصيلا من جميع وجوها.

[٨٦٩] صحيح البخارى ٥ / ٨٤ كتاب المغازى باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ٥ / ١٥٣ باب قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (لا نورث.. الخ).

[٨٧٠] شرح نهج البلاغة و ١٧ / ٢٢٤.

[٨٧١] الآية ٤١ من سورة الأنفال وقد أجمعت الأمة على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يختص بسهم من الخمس ويخص ذى قرباه بسهم آخر منه مدة حياته صلوا الله عليه وآله وسلم فلما ولى أبو بكر (رضى الله عنه) أسقط سهم النبي (صلى الله عليه وآله) بموته، ومنع ذوى القربى من الخمس وجعلهم كغيرهم من يتامى المسلمين ومساكينهم وأبناء السبيل منهم (انظر النص والاجتهاد).

[٨٧٢] قصة زحف خالد بن الوليد إلى البطاح ليلقى مالك بن نويرة وقومه من بنى يربوع وقتله مالك بن نويرة وجماعة من قومه مع قولهم: إنا مسلمون، ورفعهم الأذان، وإقامتهم الصلاة بمشهد من المسلمين الذين مع خالد ثم قتلهم بعد استيلائهم على أسلحتهم ومبيت خالد مع زوجة مالك فى ليلة مقتله، وإنكار أبى قتادة لهذه الفعله ومفارقتة لخالد بعد أن أقسم أن لا يكون أبدا فى لواء عليه خالد وغضب عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) لذلك وحنقه عليه حتى عزله يوم تولى الأمر حقيقة ثابتة ليس بوسع أحد أن ينكرها ويتستر عليها وبحسبك أن ترجع إلى كتاب الغدير ٧ / ١٥٨ - ١٦٩ فقد ألم بهذه القضية من كل أطرافها وهب أن مالكاً قتل مرتداً، وزوجته سبية، وخالد لا يرى أن تعتد بأبعد الأجلين. أوليس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (ألا لا توطأ الجبالى حتى يلدن، ولا غير الجبالى حتى يستبرئن) كما نادى مناديه يوم حنين وإلى الله ترجع الأمور.

[٨٧٣] قد فصل القول فى هذه القضية السيد شرف الدين (رحمه الله) فى النص والاجتهاد ص ١٧٧ - ١٩٣ فحرى بمن يريد الاطلاع الرجوع إليه.

[٨٧٤] قصة النعلين رواها أبو هريرة ومجملها: إن النبي (صلى الله عليه وآله) قام من بين أصحابه فاستبطؤه وكان أول من خرج فى طلبه أبو هريرة فوجده فى حائط لبني النجار فسأله: ما شأنك؟ فقال: أبطأت عنا فخشينا أن تقطع دوننا وأنا أول من فزع والناس ورائي، فقال: (يا أبا هريرة خذ نعلي هاتين فكل من لقيته وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه فبشره بالجنة) فكان أول من لقيه عمر (رضى الله عنه) فأخبره بذلك فضرب عمر بصدره حتى أوقعه على أسته فرجع إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) باكياً، قيل: وإنما فعل عمر ذلك كى لا يتكل الناس عليها ويتركوا العمل وأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: (دعهم يعملون) والقصة مفصلة فى شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ١٢ / ٥٦.

[٨٧٥] قال ابن أبى الحديد بعد أن نقل تحريم المتعتين: "وهذا الكلام وإن كان ظاهرة من كرافله عندنا أى المعتزلة مخرج وتأويل، وقد ذكره أصحابنا الفقهاء فى كتبهم.

[٨٧٦] تجد البيان حول هذه المسألة فى شرح نهج البلاغة ١٢ / ٢٥٢ والشافى للمرتضى ص ٢٥٦ فما بعدها والنص والاجتهاد لشرف الدين ص ٢٠٠.

[٨٧٧] نقل ذلك عن القوشجى السيد شرف الدين فى النص والاجتهاد ص ٢٠٠ وشيخنا الأمينى فى الغدير ٦ / ٢٣٦ وللسيد الأمين فى أوائل الجزء الأول من أعيان الشيعة تحقيق مهم فى مسألة (حى على خير العمل) فى الأذان.

[٨٧٨] البقرة: ٥٨.

[٨٧٩] التوبة: ٣٧.

[٨٨٠] الحشر: ٧.

[٨٨١] النور: ٦٣.

[٨٨٢] الأحزاب: ٣٦.

[٨٨٣] النجم: ٣.

[٨٨٤] الحاقه: ٤٥ و ٤٦.

[٨٨٥] الأعراف: ١٠٣.

[٨٨٦] يشير إلى الحديث: (ما أحلت إلا ما حل الله ولا حرم إلا ما حرم الله) انظر طبقات ابن سعد ٧٢ / ٤ ط القاهرة.

[٨٨٧] هو عبد الله بن عمير الليثى، قال له (عليه السلام): "فأنت على قول صاحبك وأنا على قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) فهلهم الأعنك أن الحق ما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله).." انظر الوسائل ٧ / ٤٢٢ كتاب النكاح أبواب المتعة، باب إباحتها، الحديث ٤.

[٨٨٨] فى صحيح البخارى ٨ / ١٢٦ كتاب الأحكام باب الاستخلاف: (لقد هممت أن أرسل إلى أبى بكر وابنه فاعهد أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يابى الله ويدفع المؤمنون).

[٨٨٩] شرح نهج البلاغه ١ / ١٨٣ و ٢ / ٢٧.

[٨٩٠] المصدر السابق ١٨ / ٦٤ قال هذه الجملة فى كلمة لطيفة جدا قالها عند شرحه لكلام. أمير المؤمنين (عليه السلام) واصفا معاوية (بالمستقل النائم تكذبه أحلامه) نقلها بكاملها إتماما للفائدة، قال: "فإن معاوية لو رأى فى المنام فى حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه خليفة يخاطب بإمرة المؤمنين، ويحارب عليا على الخلافة، ويقوم فى المسلمين مقام رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما طلب لذلك المنام تأويلا ولا تعبيراً، ولعده من وساوس الخيال، وأضغاث الأحلام، وكيف وأنى له أن يخطر ذلك بباله وهو أبعد الخلق منه! وهذا كما يخطر للنفاس أن يكون ملكاً، ولا تنتظرن إلى نسبه فى المناقب بل انظر إلى (أن الإمامة نبوة مختصرة) وأن الطليق المعدود فى المؤلفه قلوبهم، المكذب بقلبه وإن آمن بلسانه، الناقص المنزلة عند المسلمين، القاعد فى أخريات الصف إذا دخل إلى مجلس فيه أهل السوابق من المهاجرين، كيف يخطر ببال أحد أنها تصير فيه ويملكها، ويسمه الناس وسمها ويكون للمؤمنين أميراً، ويكون هو الحاكم فى رقاب أولئك العظماء من أهل الدين والفضل!! وهذا من أعجب العجب أن يجاهد النبى قوما بسيفه ولسانه ثلاثاً وعشرين سنة، ويبيدهم عنه، وينزل القرآن بدمهم ولعنهم، والبراءة منهم، فلما تمهدت له الدولة وصارت شريعة محكمة مات فشيده دينه الصالحون من أصحابه، وأوسعوا رقعة ملته، وعظم قدرها فى النفوس فتسلمها منهم أولئك الأعداء الذين جاهدتهم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فملكوها وقتلوا الصلحاء والأبرار وأقارب نبيهم الذين يظهرون طاعته وآلت تلك الحركة الأولى، وذلك الاجتهاد السابق إلى أن كان ثمرته لهم! فليته كان يبعث ليرى معاوية الطليق وابنه، ومروان وبنية خلفاء يحكمون على المسلمين."

[٨٩١] أجمل ابن أبى الحديد تلك المطاعن فى الجزء الثانى من شرح نهج البلاغه من ص ١١ ٦٩ وذكر هناك اعتذار القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمدانى عنها فى كتابه المغنى فى الإمامة ورد الشريف المرتضى عليه فى كتابه الشافى فى الإمامة.

[٨٩٢] جاء فى صحيح البخارى ٥ / ١٤٣ فى باب مرض النبى (صلى الله عليه وآله) من كتاب المغازى كما جاء ذلك فى صحيح مسلم أيضاً ٢ / ١٤ فى الباب الوصية واللفظ لمسلم "ذكروا عند عائشة (رضى الله عنها) أن علياً كان وصياً فقالت: متى أوصى إليه كنت مسنده إلى صدرى أو قالت: حجرى فدعا بالطشت فقد انخث فى حجرى وما شعرت أنه مات فمتى أوصى إليه وفى البخارى: فكيف أوصى لعلى؟.

[٨٩٣] مستدرک الحاكم ٣ / ١٥٧.

[٨٩٤] شرح نهج البلاغه ٩ / ١٩١ عن الإستيعاب.

[٨٩٥] انظر شرح نهج البلاغه ١ / ١٣٣ و ٦ / ٤٨ ومستدرک الحاكم ٣ / ٣٦٦.

[٨٩٦] شرح نهج البلاغه ٤ / .

[٨٩٧] قال أبو عثمان الجاحظ فى رسالته السفينانية: "الكلمة المذكورة إن طلحة لما نزلت آية الحجاب قال بمحضر ممن نقل إلى

رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما الذى يعنيه من حجابهن اليوم وسيموت غدا فنكحهن. " ثم قال الجاحظ: " لو قال لعمر قائل أنت قلت: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مات وهو راض عن الستة فكيف تقول الآن لطلحة: إنه (عليه السلام) مات ساخطا عليك للكلمة التى قلتها لكان قد رماه بمشاقصه ولكن من الذى يجسر على عمر أن يقول له ما دون هذا فكيف هذا؟ " وانظر شرح نهج البلاغة ١ / ١٨٦.

[٨٩٨] شرح نهج البلاغة ٤ / ٧٤ و ١٩ / ٢١٧ وذكر ذلك ابن قتيبة فى المعارف ص ٥٨٠.

[٨٩٩] نقله ابن أبى الحديد فى شرح النهج ٤ / ٦٨ و ٦٩.

[٩٠٠] انظر سيرة ابن هشام ٤ / ٦٤.

[٩٠١] سيرة ابن هشام ٤ / ١٠٥.

[٩٠٢] آل عمران: ١٦١ وانظر تفسير الرازى ٩ / ٧٠.

[٩٠٣] التوبة: ٦١ وانظر تفسير الرازى ١٦ / ١١٥.

[٩٠٤] التوبة: ٧٤ وانظر تفسير الرازى ١٦ / ١٣٦ ومجمع البيان ٥ / ١٦.

[٩٠٥] التوبة: ٥٨.

[٩٠٦] التوبة: ١٠٧.

[٩٠٧] التوبة: ٨١.

[٩٠٨] التوبة: ٨١.

[٩٠٩] وذلك لما أعطى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال الأبيات المذكورة فأتى له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مائة، انظر صحيح مسلم ٣ / ١٠٨ كتاب الزكاة باب إعطاء المؤلف قلوبهم.

[٩١٠] شرح نهج البلاغة ٨ / ١٧.

[٩١١] يعنى شرح النهج.

[٩١٢] ديوانه ١ / ٤٢.

[٩١٣] النور ٦٣.

[٩١٤] الحجرات: ١٧.

[٩١٥] انظر سفينة البحار ٢ / ٢٧٥ مادة (ع م ر).

[٩١٦] يعنى بالخصم ابن أبى الحديد وقد روى هذه الرواية فى شرح نهج البلاغة ٢ / ٣٠٩ هكذا: (إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر) وهى مروية فى صحيح البخارى ٥ / ٧٥.

[٩١٧] صحيح مسلم ٤ / ٣٨ كتاب الحج باب وجوب الإحرام وصحيح البخارى ٨ / ١٦٢ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب نهى النبى (صلى الله عليه وآله) على التحريم إلا ما تعرف بإباحته.

[٩١٨] صحيح مسلم ٣ / ١٤٢ كتاب الصوم فيه (أولئك العصاة) مرتين لا ثلاثا كما فى المتن.

[٩١٩] أنفه عمر (رضى الله عنه) من الصلح رواها عامة المحدثين وأرباب السير نذكر منهم البخارى فى صحيحه ٢ / ٨١ ومسلم ٥ / ١٧٥ كتاب الجهاد والسير النص والاجتهاد ص ١٧٠.

[٩٢٠] تقدم تخريجه.

[٩٢١] الأعراف: ١٢٩.

- [٩٢٢] الأعراف: ١٣٨.
- [٩٢٣] المائدة: ٢٤.
- [٩٢٤] المائدة: ٢٤.
- [٩٢٥] رواه أكثر علماء السير.
- [٩٢٦] سيرة ابن هشام ٤ / ٤٠.
- [٩٢٧] الحجرات: ٢.
- [٩٢٨] شرح نهج البلاغة ٤ / ١٠٧ و ٦ / ٤٥ وقد رواه الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٤٠ و ١٤٢ والخطيب فى تاريخ بغداد ١١ / ٢١٦ والمتقى فى كنز العمال ٦ / ٧٣ وقال " أخرجه ابن أبى شيبه والحارث والبزاز والحاكم والعقيلي والبيهقي. "
- [٩٢٩] فى شرح النهج " خباب. "
- [٩٣٠] شرح نهج البلاغة ٤ / ١٠٧.
- [٩٣١] نفس المصدر ٤ / ١٠٧.
- [٩٣٢] المصدر السابق ١٦ / ١٢٩، وبعدهما: ليس بموصوم إذا نص النسب ++ أول من صام وصلى واقترب.
- [٩٣٣] هذا البيت من قصيده روى منها الزبير بن بكار فى الموفقيات ثمانية عشر بيتا كما فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٣١.
- [٩٣٤] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٧ عن الموفقيات للزبير بن بكار.
- [٩٣٥] هو بعض ولد أبى لهب كما فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٢١ وقيل هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب كما فى الإستيعاب ٣ / ٦٧، ويرويها أبو جعفر الإسكافي عن ابن إسحاق لأبى سفيان بن حرب - كما فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٣٢، وإذا صح القول الأخير فالمظنون قويا أن " حرب " تصحيف " حرث " فيكون المراد أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.
- [٩٣٦] شرح نهج البلاغة ٦ / ١٧ عن الموفقيات للزبير بن بكار.
- [٩٣٧] هو بعض ولد أبى لهب كما فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٢١ وقيل هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب كما فى الإستيعاب ٣ / ٦٧، ويرويها أبو جعفر الإسكافي عن ابن إسحاق لأبى سفيان بن حرب - كما فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٣٢، وإذا صح القول الأخير فالمظنون قويا أن " حرب " تصحيف " حرث " فيكون المراد أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب.
- [٩٣٨] شرح نهج البلاغة ٩ / ٥٤.
- [٩٣٩] شرح نهج البلاغة ٩ / ٢٠٦.
- [٩٤٠] العنكبوت: ٢.
- [٩٤١] شرح نهج البلاغة ٩ / ٢٠٨. قال: وفى قوله " بمنزلة فتنة تصديق لمذهبنا ويعنى المعتزلة فى أهل البغى. "
- [٩٤٢] المصدر السابق ٤ / ١٠٦.
- [٩٤٣] نفس المصدر ٤ / ١٠٨.
- [٩٤٤] أيضا.
- [٩٤٥] طه. ١٧١.
- [٩٤٦] شرح نهج البلاغة ١ / ١٥٧.
- [٩٤٧] أيضا ١ / ١٩٤.
- [٩٤٨] نهج البلاغة من الخطبة ٦.
- [٩٤٩] نهج البلاغة من الخطبة ٢.

- [٩٥٠] نهج البلاغة من الخطبة ٢٢.
- [٩٥١] شرح نهج البلاغة ١ / ٣٠٧.
- [٩٥٢] ستأتى هذه الخطبة بكاملها آخر الكتاب.
- [٩٥٣] كتابه (عليه السلام) إلى عقيل رواه ابن هلال الثقفى فى الغارات ص ٤٣١ كما نقله ابن أبى الحديد فى شرح النهج عن الغارات ١١٩ / ٢.
- [٩٥٤] شرح نهج البلاغة ٤ / ١٠٤ وهذا الكلمه من خطبه له (عليه السلام) تأتى آخر الكتاب.
- [٩٥٥] أيضا ٤ / ١٠٦.
- [٩٥٦] الشافى فى الإمامة للشريف المرتضى ٣ / ١١٠ بتحقيقنا.
- [٩٥٧] يعنى بالخصم ابن أبى الحديد وكثيرا ما يعبر عنه بذلك.
- [٩٥٨] نهج البلاغة من الخطبة ١٤٨.
- [٩٥٩] الشورى ٢٣.
- [٩٦٠] نهج البلاغة الكلام ١٦٠.
- [٩٦١] الذحول جمع ذحل وهو الثأر.
- [٩٦٢] شرح نهج البلاغة ٩ / ٢٤٨.
- [٩٦٣] رواه ابن أبى الحديد ٤ / ١٢٢ كما رواه غيره بتقديم وتأخير وزيادة ونقصان نذكر منهم الحموى فى معجم الأدباء ١ / ١١٩، وابن طلحة الشافعى فى مطالب السؤال ص ١١ والسبط فى التذكرة ص ٦٢، وابن حجر فى الصواعق ٧٩ وابن كثير فى البداية والنهاية ٨ / ٨ الخ.
- [٩٦٤] الممض: وجع المصيبة، والرمض هنا: احتراق القلب من شدة الألم.
- [٩٦٥] شرح نهج البلاغة ٦ / ٣١ فى ثمانية عشر بيتا نقلها ابن أبى الحديد عن الموفقيات للزبير بن بكار كما تقدم.
- [٩٦٦] المصدر السابق ٦ / ٣٥ فى أبيات نقلها ابن أبى الحديد عن الموفقيات.
- [٩٦٧] شرح نهج البلاغة ٢٠ / ١٨٤ وكامل المبرد ٢ / ٣٢٤.
- [٩٦٨] نفس المصدر ٢ / ١٦٤ وفيه "انفروا" بدل "سيروا".
- [٩٦٩] المائدة: من الآية ١٢١.
- [٩٧٠] صحيح البخارى ٤ / ١١٠ كتاب بدأ الخلق.
- [٩٧١] صحيح البخارى ١ / ٢٠٧ كتاب الرقاق باب الحوض.
- [٩٧٢] هذا الحديث روى فى صحاح السنن وانظر مسند الإمام أحمد ج ٢ / ٣٢٥ و ٣٢٧ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٤٥٠ و ٥١١ و ٥٢٧ و ج ٣ / ٨٤ ٩٤٨٩.
- [٩٧٣] الترمذى كتاب الفتن ب ١٨.
- [٩٧٤] فى شرح النهج " ما أظن."
- [٩٧٥] وفيه " وقر يهمهم."
- [٩٧٦] ما بين المعوقين ساقط من المتن.
- [٩٧٧] فى الشرح " من أبى بكر."
- [٩٧٨] شرح نهج البلاغة ٦ / ٥٤ وليس فى الشرح " فأعرض عنى وأسرع فرجعت عنه " ولاشك أنها ساقطة من المطبوعة.

- [٩٧٩] مريم: ١٢.
- [٩٨٠] مريم: ٢٩.
- [٩٨١] محمد: ٩.
- [٩٨٢] الخجف: الكبير.
- [٩٨٣] القلم: ٤.
- [٩٨٤] الشعراء: ٢١٥.
- [٩٨٥] القصص: ٦٨.
- [٩٨٦] الأحزاب: ٣٣.
- [٩٨٧] شرح نهج البلاغة ١٢ / ٥٢.
- [٩٨٨] المراد بعمه هنا أبو لهب فإن مسألة إسلام أبي طالب لم تثر إلا فى زمن الأمويين، وركز عليها العباسيون والدليل على ذلك أن معاوية على كثرة ما جرى بينه وبين أمير المؤمنين (عليه السلام) من المراسلات والمساجلات لم يذكر ذلك لأنه لم يكن معروفا لديه.
- [٩٨٩] شرح نهج البلاغة ٢ / ٨٧.
- [٩٩٠] النجم: ٤.
- [٩٩١] الحاقة: ٤٥ و ٤٦.
- [٩٩٢] الأعراف: ٢٠٣.
- [٩٩٣] البقرة: ١٨٥.
- [٩٩٤] النساء: ٢٧.
- [٩٩٥] النساء: ٢٨.
- [٩٩٦] النحل: ٤٠.
- [٩٩٧] الأنعام: ١٢٥.
- [٩٩٨] المائدة: ٤١.
- [٩٩٩] شرح نهج البلاغة ٢ / ٧ و ٥ / ٥٠ مع اختلاف فى بعض الألفاظ.]
- [١٠٠٠] المصدر السابق ٢ / ٨٧ والخجف: الكبير، وقد تقدم.
- [١٠٠١] نفس المصدر ١٢ / ٩.
- [١٠٠٢] الأحزاب: ٧٠.
- [١٠٠٣] القيامة: ٣٦.
- [١٠٠٤] النبأ: ١٧.
- [١٠٠٥] شرح نهج البلاغة ٢ / ٧٩.
- [١٠٠٦] المصدر السابق ١٢ / ٤٥.
- [١٠٠٧] نفس المصدر ١ / ١٨٥.
- [١٠٠٨] يقال: ما زالوا فى هياط ومياط: أى ما زالوا فى ضجيج واختلاف ورواح ومجئ.
- [١٠٠٩] شرح نهج البلاغة ١٢ / ٨٠.
- [١٠١٠] شرح نهج البلاغة ١٢ / ٨٢.

[١٠١١] آل عمران: ١٤٤.

[١٠١٢] المائدة: ١٠٥.

[١٠١٣] يونس: ٢٩.

[١٠١٤] الشعراء: ٢١٤.

[١٠١٥] الاسراء: ٢٦.

[١٠١٦] أما قوله (صلى الله عليه وآله): (على مع الحق والحق مع على) رواه الخطيب فى تاريخ بغداد ١٤ / ٣٢١ وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (وأدر الحق معه حيث دار) رواه الترمذى ٢ / ٢٩٨ والفخر الرازى فى التفسير ١ / ٢٠٥. الخ.

[١٠١٧] شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٢٧ و ١٢ / ٥٢.

[١٠١٨] هود: ٧٥.

[١٠١٩] التوبة: ١٢٨.

[١٠٢٠] الفتح: ٢٩.

[١٠٢١] المائدة: ٥٤.

[١٠٢٢] آل عمران: ١٥٩.

[١٠٢٣] شرح نهج البلاغة ١ / ١٨٣ و ٢ / ٢٧.

[١٠٢٤] نفس المصدر ١ / ١٨٢.

[١٠٢٥] قال ابن أبى الحديد: "أما ما كان يقول عمرو بن العاص فى على (عليه السلام) لأهل الشام: "إن فيه دعابة" يروم أن يعييه بذلك عندهم فأصل ذلك كلمة قالها عمر فتلفقها حتى جعلها أعداؤه عيبا وطعنا عليه ("شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٢٦). وقال فى الجزء الأول ص ٢٥: "وعمر بن العاص إنما أخذها عن عمر بن الخطاب لقوله له لما عزم على استخلافه: الله أبوك لولا دعابة فيك.

[١٠٢٦] صعصعة صوحان العبدى أسلم على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يره لصغره ويعد هو وأخوه زيد من صوحان فى أصحاب على (عليه السلام) أما زيد فاستشهد معه يوم الجمل، وقد روى ابن الأثير فى أسد الغابة بترجمة زيد رواية عن النبى (صلى الله عليه وآله) تدل على فضل عظيم وبشارة بالشهادة وأما صعصعة فقد شهد مع على (عليه السلام) حروبه الثلاثة ومات فى أيام معاوية.

[١٠٢٧] شرح نهج البلاغة ١٢ / ١٩ ولا يخفى أن ما نقله المؤلف من كلام النقيب هنا هو زبده كلام النقيب كما أشار إلى ذلك.

[١٠٢٨] قلع على (عليه السلام) لباب خبير مروية فى أكثر كتب السيرة النبوية والتاريخ نذكر منها تاريخ الطبرى فى حوادث سنة ٨ مسند الإمام أحمد ج ٦ ص ٨ والرياض النضرة ٢ / ٨٨ وفيه اجتمع عليه سبعون رجلا فكان جهدهم أن أعادوا الباب "وتاريخ الخطيب البغدادي ١١ / ٣٠٤ وفيه " وإنهم جربوه بعد ذلك فلم يحمله إلا أربعون رجلا. " الخ.

[١٠٢٩] مخاطبة على (عليه السلام) للثعبان ممكنة لا يمكن من يؤمن بالقرآن ردها خصوصا إذا نظر إلى ما قصه الله علينا من قصص سليمان بن داود (عليه السلام) وكيف أن (الذى عنده علم من الكتاب آتاه) الله ما لم يؤت عفريتا من الجن وعلى باب مدينه علم سيد الأنبياء كما صح ذلك من طرف جمهرة علماء المسلمين، فلماذا تؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض! على أنه لا أثر لأمثال هذه الرواية فى ردها وقبولها وصحتها وعدم صحتها فى العقيدة الحقة، والمذهب السليم.

[١٠٣٠] انظر شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٠٤ و ٢٠٥.

[١٠٣١] محاربة على (عليه السلام) للجن ذكر شيئا منها ابن حجر فى الإصابة ٤ / ٢٣٥ والكلام فيها كالكلام فى مخاطبته (عليه السلام) للثعبان.

- [١٠٣٢] إسعاف الراغبين ص ١٦٢.
- [١٠٣٣] بقوله. يا من له ردت ذكاء ولم يفز++ بنظيرها من قبل إلا يوشع.
- [١٠٣٤] شرح نهج البلاغة ١ / ٢١.
- [١٠٣٥] أيضا ٣ / ٦٩ و ٧ / ٤٨.
- [١٠٣٦] أيضا تكرر ذلك فى كلامه وخطبه فى نهج البلاغة وغيرها.
- [١٠٣٧] أيضا ٧ / ٤٨.
- [١٠٣٨] أيضا ٢ / ٢٨٩ و ١٠ / ١٥.
- [١٠٣٩] كان (عليه السلام) قال له لما ضربه ابن ملجم: (كيف بك لو دعيت إلى البراءة منى فكان كما قال (سلام الله عليه) والقصة مشهورة.
- [١٠٤٠] أيضا ٢ / ٢٩٤.
- [١٠٤١] أيضا ٢ / ٢٩٠.
- [١٠٤٢] أيضا ٢ / ٢٩١.
- [١٠٤٣] أيضا ٢ / ٢٤٩.
- [١٠٤٤] قنبر مولى على (عليه السلام) قتله الحجاج وكان على (عليه السلام) قد أخبره بذلك.
- [١٠٤٥] شرح نهج البلاغة ٧ / ٤٨.
- [١٠٤٦] أيضا ٢ / ٢٨٩.
- [١٠٤٧] أيضا ٧ / ٤٨ و ٨ / ١٢٥ فما بعدها.
- [١٠٤٨] أيضا ٨ / ٢١٥ فما بعدها.
- [١٠٤٩] انظر تفصيل ذلك فى تاريخ الكوفة للبراقي.
- [١٠٥٠] شرح نهج البلاغة ٧ / ٤٨.
- [١٠٥١] أيضا ١ / ٢٧١.
- [١٠٥٢] أيضا ٢ / ٢٦٧ و ٢٧٦.
- [١٠٥٣] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٧٥.
- [١٠٥٤] أيضا ٢ / ٢٨٦.
- [١٠٥٥] أيضا ٢ / ٢٨٧.
- [١٠٥٦] قال ابن أبى الحديد: "السلقلة: السليطة، وأصله من السلق وهو الذئب، والسلقة: الذئبة، والجلعة المجعة: البذية اللسان، والركب: موضع العانة."
- [١٠٥٧] شرح نهج البلاغة ٢ / ٢٨٩.
- [١٠٥٨] أيضا ٢ / ٢٩٠.
- [١٠٥٩] أيضا ٢ / ٢٩٠.
- [١٠٦٠] أيضا ٢ / ٢٩١.
- [١٠٦١] أيضا ٢ / ٢٩٤.
- [١٠٦٢] أيضا ٢ / ٢٩٤.

- [١٠٦٣] أيضا ٢ / ٢٩٥.
- [١٠٦٤] أيضا ٣ / ١٦٩ وصفين لنصر بن مزاحم ١٥٧.
- [١٠٦٥] أيضا ٣ / ١٧. وصفين ١٥٨.
- [١٠٦٦] أيضا ٤ / ١٠٩.
- [١٠٦٧] فى الإستيعاب ٣ / ٤٠ عن سعيد بن المسيب قال " ما كان أحد من الناس يقول: سلونى غير على بن أبى طالب " قال شيخنا الأمينى فى الغدير ٦ / ١٩٥: " وما تفوه بهذا المقال أحد بعد أمير المؤمنين (عليه السلام) إلا وفضح ووقع فى ريكة وأماط بيده الستر عن جهله المطبق " ثم ذكر (رحمه الله) نوادر وقعت لجماعة خانهم التوفيق فتفوهوا بها ففضحوا أنفسهم، وظهر عجزهم وقد سئلوا عن أبسط المسائل أمثال إبراهيم بن هشام المحزومى ومقاتل بن سليمان وقتادة وغيرهم.
- [١٠٦٨] سورة البقرة آية: ٢٤٧.
- [١٠٦٩] النساء: ٧٧.
- [١٠٧٠] الأسوة: القدوة.
- [١٠٧١] هذه الكلمة من خطبة له (عليه السلام) تأتي فى آخر الكتاب.
- [١٠٧٢] نهج البلاغة الخطبة ١٤٦.
- [١٠٧٣] نفس المصدر الخطبة ٢٧.
- [١٠٧٤] أيضا الخطبة ٩٥.
- [١٠٧٥] أيضا الخطبة ٢٧.
- [١٠٧٦] أيضا الخطبة ٣.
- [١٠٧٧] شرح نهج البلاغة ١١ / ١١٣ و ٢٠ / ٣٢٦.
- [١٠٧٨] رواها ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلادة ١ / ٣٠٧. عن المدائنى.
- [١٠٧٩] رواها ابن أبى الحديد فى الشرح ١ / ٣٠٧ عن ابن الكلبي.
- [١٠٨٠] الفتح، ٢٥.
- [١٠٨١] تفسير نور الثقلين ٥ / ٧٠ عن تفسير على بن إبراهيم القمى.
- [١٠٨٢] الفتح ٢٥.
- [١٠٨٣] يعنى بالخضم ابن أبى الحديد والرواية ذكرها فى شرح نهج البلاغة ٩ / ١٩٧ و ١٦٨ فى كلام نقله عن شيخه أبى يعقوب يوسف بن إسماعيل اللمعانى.
- [١٠٨٤] الجرف بضم فسكون: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام (معجم البلدان).
- [١٠٨٥] أسيد بن حضير الأنصارى الأوسى، قال ابن الأثير بترجمته فى أسد الغابة ١ / ٩٢: " كان أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) يكرمه ولا- يقدم عليه أحدا " قال " وله فى بيعه أبى بكر أثر عظيم " قال " توفى فى شعبان سنة عشرين وحمل عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) السرير حتى وضعه فى البقيع وصلى عليه. "
- [١٠٨٦] شرح نهج البلاغة ٦ / ٥٢.
- [١٠٨٧] نفس المصدر ١ / ١٥٩ و عيون الأثر لابن سيد الناس ٢ / ٣٥٥.
- [١٠٨٨] بريدة بضم الباء وفتح الراء والبدال ابن الحصيبي - بضم الحاء المهملة والصاد المهملة أيضا - الأسلمى أسلم حين مر به رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسلم مهاجرا هو ومن معه وكانوا ثمانين بيتا فصلى بهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة العشاء،

- ثم قدم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد أحد وشهد معه مشاهدته، وكان من ساكنى المدينة ثم تحول إلى البصرة وابتنى بها داراً، ثم خرج منها غازياً إلى خراسان وأقام بمرور حتى مات ودفن بها، وبقي بها ولده.
- [١٠٨٩] شرح نهج البلاغة ١ / ١٦٠.
- [١٠٩٠] المصدر السابق ٢ / ٥٢.
- [١٠٩١] أيضاً ١٠ / ١٨٤.
- [١٠٩٢] انظر تاريخ الطبرى ٤ / ١٨١١ ليدن.
- [١٠٩٣] القائل هو ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٣٤.
- [١٠٩٤] أيضاً: ١٣ / ٣٤.
- [١٠٩٥] أيضاً ٦ / ٤٤.
- [١٠٩٦] أيضاً ٩ / ١٩٨.
- [١٠٩٧] أيضاً.
- [١٠٩٨] أيضاً. ٩ / ١٩٧.
- [١٠٩٩] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٩٩.
- [١١٠٠] المصدر السابق ١٧ / ١٩٨.
- [١١٠١] المصباح المنير ص ٥٣٤ فى (عتر) وانظر تهذيب اللغة للأزهري ٢ / ٢٦٤.
- [١١٠٢] شرح نهج البلاغة ٦ / ٣٧٥.
- [١١٠٣] أيضاً.
- [١١٠٤] أيضاً ٦ / ٣٧٦ وفيه (وأبو كما خير منكما) و ٤ / ٩٦.
- [١١٠٥] الشورى: ٢٣.
- [١١٠٦] فيض القدير ١ / ٥١٥ وقال "أخرجه الديلمى فى الفردوس ومثله فى إسعاف الراغبين ص ١١٤.
- [١١٠٧] إسعاف الراغبين ص ١٣٢ وفيض القدير ٢ / ٢٢٣ والصواعق ص ٧٤ وفيه إخراج الطبرانى له.
- [١١٠٨] كنز العمال ٦ / ٢٢٠ وذكر أن الطبرانى أخرجه.
- [١١٠٩] إسعاف الراغبين ص ١٣٣ ورواه فى كنز العرفان ٦ / ٢٢٠ بحروف رواية الصبان وأشار إلى إخراج الطبرانى له.
- [١١١٠] سنن الترمذى ٢ / ٣٦ وفيه (من أهل بيتى) سنن أبى داود ٧ / ١٣٤.
- [١١١١] مسند أحمد ٩٩ / ٣ و ١٠ / ٢٨ و ٣٧ و ٧٠.
- [١١١٢] مستدرک لحاكم ٤ / ٤٦٥.
- [١١١٣] حلية الأولياء ٣ / ١٠١.
- [١١١٤] كل ما ذكره المؤلف ابتداء من رقم ٥ إلى هنا نقله المؤلف من إسعاف الراغبين ص ١٣٣ فما بعد فلاحظ.
- [١١١٥] شرح نهج البلاغة ١ / ٢٧٦ والبيان والتبيين للجاحظ ١ / ١٧٥.
- [١١١٦] حلية الأولياء ١ / ٨٦.
- [١١١٧] مسند الإمام أحمد.
- [١١١٨] صحيح مسلم / كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل على بن أبى طالب.
- [١١١٩] مسند الإمام أحمد ٣ / ١٧ و ٥ / ١٨١.

- [١١٢٠] لم اعثر على كتاب الموجز لأبى الفتوح والخبر المشار إليه رواه الهيثمى فى مجمع الزوائد ٥ / ١٦٤.
- [١١٢١] إسعاف الراغبين ١١٥ و ١١٦ و سنن ابن ماجه باب فضائل الصحابة ومستدرك الحاكم ٣ / ١٦٧.
- [١١٢٢] شرح نهج البلاغه ٦ / ٣٧٦.
- [١١٢٣] أسد الغابه ٥ / ٥٧٤ وحليه الأولياء ٤ / ١٩٠ ومسنند أحمد ٥ / ٣٩١.
- [١١٢٤] شرح نهج البلاغه ١٥ / ٧٢. ومستدرك الحاكم ٢١١ / ٢١١.
- [١١٢٥] الأحزاب: ٣٣.
- [١١٢٦] شرح نهج البلاغه ١ / ٧.
- [١١٢٧] المصدر السابق.
- [١١٢٨] أيضا ١٥ / ٧٢ و ١٩ / ٢٢١.
- [١١٢٩] شرح نهج البلاغه ٥ / ٧٢ عن مقاتل الطالبين.
- [١١٣٠] منهم ابن هشام فى السيرة ٣ / ٢٣٢ وأبو عمر فى الإستيعاب ١ / ٢١٠ وابن الأثير فى أسد الغابه ١ / ٢٨٧.
- [١١٣١] سيرة ابن هشام ٤ / ١٨ وشرح نهج البلاغه ١٥ / ٦٣ والأبيات من قصيدة مطلعها: تأوينى ليك؟؟ ييثر أعسر وهم - إذا نوم الناس - مسهر وانظر ديوان حسان ص ١٧٩.
- [١١٣٢] شرح نهج البلاغه ١ / ٢٤٥.
- [١١٣٣] أيضا.
- [١١٣٤] الشورى: ٢٣.
- [١١٣٥] إسعاف الراغبين: ١٠٥.
- [١١٣٦] الشورى: ٢٣.
- [١١٣٧] الصواعق ص ١٠١ وقال "أخرجه أحمد عن ابن عباس" وفى الكشاف / عن السدى.
- [١١٣٨] شرح نهج البلاغه ٩ / ١٧٢.
- [١١٣٩] رواه المحب فى ذخائر العقبى ص ٩٢ وقال "أخرجه أحمد."
- [١١٤٠] إسعاف الراغبين ص ١١١ وقال: رواه الترمذى والحاكم وصححه على شرط الشيخين "والظاهر أن ما فى المتن نقله المؤلف (رحمه الله) عن الإسعاف.
- [١١٤١] إسعاف الراغبين ص ١١١ وقال "أخرجه الحاكم عن أبى هريرة."
- [١١٤٢] رواه المحب فى الذخائر ص ١٨ وقال "أخرجه أبو سعد والملا- فى سيرته "والصحيح" عن أبى سعد "كما فى ذخائر العقبى فإنى فحصت عن هذه الحديث فى طبقات ابن سعد فحصى دقيقا فلم أجده بهذا اللفظ والذى فيه كما فى ج ٢ ق ٢ ص بسنده عن أبى سعيد الخدرى.
- [١١٤٣] إسعاف الراغبين ص ١١٣.
- [١١٤٤] إسعاف الراغبين ١١٣.
- [١١٤٥] إسعاف الراغبين ١١٣.
- [١١٤٦] أيضا ص ١١٤.
- [١١٤٧] الذى فى صحيح مسلم ٧ / ١٢٩ كتاب فضائل الصحابة باب فضائل الحسن والحسين رضى الله عنهما هكذا "عن أبى هريرة عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال لحسن: (اللهم إنى أحبه فأحبه واحب محبيه) اه."

[١١٤٨] نقله فى إسعاف الراغبين ص ١١٦ عن الترمذى وأحمد.

[١١٤٩] آل عمران: ٣١.

[١١٥٠] الشورى: ٢٣ وقد مر هذا منقولا عن تفسير الرازى.

[١١٥١] إسعاف الراغبين ص ١١٨.

[١١٥٢] السنة: ١٢٩.

[١١٥٣] ونقله كل من الزمخشري والرازى فى تفسير آية المودة من تفسيريهما وعلق الرازى على هذا الحديث بقوله "آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) هم الذى يؤل أمرهم إليه، فكل من كان أمرهم إليه أشد وأكمل كانوا هم الآل، ولا شك أن فاطمة وعليها والحسن والحسين كان التعلق بينهم وبين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أشد التعلقات وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر فوجب أن يكونوا هم الآل."

[١١٥٤] رواه المحب فى الرياض ٢ / ٢٠٧ عن محمد بن الحنفية كما فى المتن "أخرجه الحافظ السلفى، وكذلك رواه ابن حجر فى الصواعق ص ١٠٢ والشبلنجى فى نور الأبصار ص ١١٢.

[١١٥٥] إسعاف الراغبين ص ١١٠.

[١١٥٦] الصواعق ص ٩٠ كما فى المتن وإسعاف الراغبين ص ١١٠.

[١١٥٧] إسعاف الراغبين ص ١١١.

[١١٥٨] مستدرک الحاكم ٣ / ١٢١.

[١١٥٩] نهج البلاغة من الخطبة ٢.

[١١٦٠] الأحزاب: ٦.

[١١٦١] صحيح البخارى كتاب الطلاق. وكتاب الجهاد والسير وصحيح مسلم كتاب الفتن ٨ / ١٨٥ فما بعدها من عدة طرق.

[١١٦٢] عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأبى أيوب الأنصارى بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين مروى فى كثير من الكتب منها مستدرک الحاكم ٣ / ١٣٩ وأسد الغابة ٤ / ٣٤ وتاريخ بغداد للخطيب ٨ / ٣٤٠ و ١٣ / ١٨٦ فى حديث طويل لعقمة والأسود مع أبى أيوب الأنصارى، والهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ / ٢٣٨ و ٩ / ٢٣٥.

[١١٦٣] تقدم عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأم المؤمنين عائشة بقول لأزواجه: (أيتكن صاحبة الجمل الأدب) الخ وقوله لها: (إياك أن تكونى أنت) قد تقدم كما تقدم عهده (صلى الله عليه وآله وسلم) للزبير: (أما إنك ستقاتله وأنت ظالم له).

[١١٦٤] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٩١ ورواه ابن عبد البر فى الاستيعاب ٤ / ٤٦١ بعين الألفاظ المذكورة فى المتن إلا أنه ذكر مكان "الأزب" "الأدب" ومعنى الأدب الطويل الوبر وفى بعضها "الأذنب" وهو طويل الذنب.

[١١٦٥] شرح نهج البلاغة ٤ / ٧٩ قال روى العلاء بن حريز القشيري أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لمعاوية: (لتتخذن يا معاوية البدعة سنة والقبیح حسنا أكلك كثير وظلمك عظيم).

[١١٦٦] هذه الوصايا وردت عنه (صلى الله عليه وآله) فى كثير من الكتب وقد مر حديث الثقلين، وقوله (صلى الله عليه وآله): (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) رواه الطبرى فى تاريخه ٦ / ١٨٠٦ ليدن، وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٣ / ٣١ عن تاريخ الطبرى.

[١١٦٧] البقرة: ١٢٠.

[١١٦٨] ص: ٢٦.

[١١٦٩] رواه البخارى فى صحيحه ١ / ٢٤ كتاب العلم باب العلم قبل القول والعلم.

- [١١٧٠] الأنفال: ٧٥.
- [١١٧١] نهج البلاغة من الخطبة ١٠٧.
- [١١٧٢] رواه الترمذى ٢ / ٢٢٩ وفيه (ولا يؤدى عنى إلا أنا أو على).
- [١١٧٣] مريم: ١٩.
- [١١٧٤] هود: ٧٣.
- [١١٧٥] فصلت: ٣٠ - ٣١.
- [١١٧٦] النساء: ٥٤.
- [١١٧٧] نهج البلاغة من الخطبة القاصعة ١٩٠.
- [١١٧٨] إسعاف الراغبين ص ١٠٩.
- [١١٧٩] الدهر: ١٠ / ٩.
- [١١٨٠] شرح نهج البلاغة ١ / ٢١.
- [١١٨١] الشورى: ١٨.
- [١١٨٢] الدهر: ٨ فما بعدها.
- [١١٨٣] شرح نهج البلاغة ٣ / ٢٠٧ ومستدرک الحاكم ٣ / ١٤٩.
- [١١٨٤] نقله المحب فى ذخائر العقبي ص ١٧ عن فضائل أحمد ومستدرک الحاكم ٣ / ١٤٩.
- [١١٨٥] الأنفال: ٣٣.
- [١١٨٦] إسعاف الراغبين ص ١٣٠.
- [١١٨٧] الترمذى ٢ / ٢٤٠ وفيه "وركيه" مكان "فخذي" وفيه "فأحبهما وأحب من يحبهما."
- [١١٨٨] المصدر السابق ٢ / ٣٠٦.
- [١١٨٩] كنز العمال ٦ / ٢٢١ وقال: "أخرجه الطبرانى وابن أبى شيبة."
- [١١٩٠] كنز العمال ٦ / ٢٢٠ وقال: "أخرجه ابن عساكر."
- [١١٩١] صحيح البخارى ط المنيرية ٧ / ١١ كتاب الأدب، و ٥ / ١٠٠ كتاب بد الخلق باب مناقب الحسن والحسين، وصحيح مسلم.
- [١١٩٢] كنز العمال ٦ / ٢٢٠ وقال: "أخرجه ابن مندة" وابن عساكر والوجه الثانى فى ص ٢٢١ وقال: "أخرجه ابن عساكر."
- [١١٩٣] هذا الحديث خرجه جماعة من المحدثين والمفسرين كابن جرير فى تفسيره ٢٨ / ٨١ والسيوطى فى الدر المنثور فى تفسير سورة التغابن والترمذى ٥ / ٣٥٤ والحاكم فى المستدرک ١ / ٢٨٧ وابن الأثير فى أسد الغابة ٢ / ١٢ الخ.
- [١١٩٤] مستدرک الحاكم ٣ / ١٧٠.
- [١١٩٥] الترمذى ٢ / ٣٠٧.
- [١١٩٦] رواه المحب فى ذخائر العقبي ص ١٤٣.
- [١١٩٧] صحيح البخارى ٥ / ١٠٠ ط المنيرية كتاب المناقب باب مناقب الحسن والحسين أخرجه عن البراء وفيه "والحسن بن على على عاتقه" بدل "حامل الحسين" ولكنفى مستدرک الحاكم ٣ / ١٧٧ عن أبى هريرة "وهو حامل الحسن والحسين."
- [١١٩٨] سنن النسائى ١ / ١٧٠ وفيه "وهو حامل حسنا وحسنا" وفيه "ولكن ابني ارتحلنى."
- [١١٩٩] ذخائر العقبي ص ١٣٢.
- [١٢٠٠] رواه فى إسعاف الراغبين ص ١٣٠ عن تفسير الثعلبى وفى الصواعق ص ٥٦ والرياض النضرة ٢ / ٢٠٩ رواه الزمخشري فى

الكشاف كما فى المتن.

[١٢٠١] كنز العمال ٦ / ٢١٨ وقال: "أخرجه الطبرانى عن أبى رافع" ومثله فى إسعاف الراغبين ص ١٣٠.

[١٢٠٢] الصواعق ص ١٥٠ وقال: "أخرجه الديلمى".

[١٢٠٣] حديث الاثنى عشر خليفة رواه كثير من المحدثين بطرقهم عن ابن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن سمرة باختلاف يسير فى بعض الألفاظ كالبخارى فى صحيحه ١ / ١٢٧ كتاب الأحكام ومسلم فى صحيحه ٦ ص ٣ فى كتاب الإمارة باب الناس تبع لقريش، والإمام أحمد فى مسنده ١ / ٣٨٩ و ٤٠٦ و ٥ / ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٩ و ١٠٦ و ١٠٨ وأبو نعيم فى الحلية ٤ / ٣٣٣ والترمذى ٢ / ٣٥ الخ.

[١٢٠٤] هذا الحديث موقوف على روايته وهو سفينة والعدد غير صحيح والخلل فى كلام المعصوم محال.

[١٢٠٥] هذا الحديث متواتر وقد تقدم فى أول الكتاب.

[١٢٠٦] نور الأبصار ص ١٤٣ وقال ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٥ / ٢٧٧: "هو سيد فقهاء الحجاز ومنه ومن ابنه جعفر تعلم الناس الفقه، وهو الملقب بالباقر، باقر العلم، لقبه به رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يخلق بعد، وبشر به، ووعد جابر بن عبد الله برؤيته، وقال: (ستراه طفلاً فإذا رأيته فأبلغه عنى السلام) فعاش جابر حتى رآه وقال له ما وصى به." [١٢٠٧] الصواعق ص ١١١.

[١٢٠٨] رواه الترمذى ٢ / ٦٩ والمظنون أن المؤلف رحمه الله نقله عن مناقب أحمد.

[١٢٠٩] رواه فى فيض القدير ٤٩٩ / بحروف ما فى المتن.

[١٢١٠] أبو فراس الحمدانى: الحارث بن سعيد بن حمدان ابن عم سيف الدولة شاعر مبرز شهد له المتنبى بالتقدم، وفيه يقول الصحاب بن عباد: "بدئ الشعر بملك - يعنى امرئ القيس وختم بملك - يعنى أبا فراس" والبيت المذكور من قصيدته المعروفة بالشافية وأولها: الحق مهتضم والدين مخترم ++ وفى آل رسول الله مقتسم يروى أنه دخل معسكر الخليفة العباسى وشهر خلفه أكثر من خمسمائة سيف وأنشد القصيدة وخرج، له وقائع معلومة مع الروم، واسر عدة مرات وله أشعار فى أسره قتل سنة ٣٥٧ فى واقعة جرت بينه وبين ابن أخته أبى المعالى بن سيف الدولة.

[١٢١١] فى محاوره بين معاوية وعبد الله بن جعفر.

[١٢١٢] شرح نهج البلاغة ٦ / ٦٩٧.

[١٢١٣] إسعاف الراغبين ١١٣.

[١٢١٤] أيضاً ص ١١٤ وقال: "رواه الطبرانى فى الأوسط".

[١٢١٥] أيضاً من ١١٩.

[١٢١٦] الصافات: ١٣٠.

[١٢١٧] الأحزاب: ٣٣.

[١٢١٨] آل عمران: ٣١.

[١٢١٩] الشورى: ٢٣.

[١٢٢٠] إسعاف الراغبين ص ١١٧ نقله عن الرازى.

[١٢٢١] أيضاً ص ١١٧ والصواعق ص ٨٩.

[١٢٢٢] فى كنز العمال ٦ / ٣٩٢ عن على قال: "علمنى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ألف باب كل باب يفتح ألف باب) وقال: "أخرجه أبو أحمد الفرمنى فى جزئه، وفى رواية الثعلبى فى قصص الأنبياء ص ٥٦٧ "علمنى ألف باب من العلم فتشعب لى

من كل باب ألف باب " ذكر ذلك فى قصة أهل الكهف، وفى كثر العمال ٦ / ٤٠٥ عن ابن عباس " : علمه ألف ألف كلمة كل كلمة تفتح ألف كلمة."

[١٢٢٣] شرح نهج البلاغة ١٥ / ٢٧٣.

[١٢٢٤] نقل ذلك عن الرسالة المذكورة ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٥ / ٢٧٣ و ٢٧٤.

[١٢٢٥] الكامل للمبرد ١ / ٣١١.

[١٢٢٦] الكامل للمبرد ١ / ٣١١.

[١٢٢٧] كل ما نقل هنا عن الفتوحات المكية لابن عربى واليوافيت والجواهر للشعرانى نقله المؤلف رحمه الله عن إسعاف الراغبين للصبان المالكي ص ١٤١ وانظر نور الأبصار للشبلنجي ص ١٧٠ وقد نظم شيخنا الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء عطر الله مرقده ما نقله المؤلف هنا فى رائيته العصماء التى رد بها على الرائية الغفل التى أرسلت من أحد علماء بغداد إلى جماعة من علماء النجف الأشرف يشكك فيها بوجود الإمام المهدي عجل الله فرجه عليه فرد عليه جماعة منهم بقصائد على وزن قصيدته وقافيتها فندوا بها أقواله وبددوا حججه قال رحمه الله: قال رحمه الله: وحسبى بمحى الدين نقضا فإن فى ++ الفتوح عليك النقض قد جاء والنصر وكم فى يواقيت الجواهر جوهر ++ به عاد شعرايكم وله الفخر لواقح أنوار له انظر فإن للعراقى ++ فيه قصة عدوها نضر وصدقه فيه الخواص على من ++ كراماته لا يستطاع لها ذكر وتجد القصيدة كاملة فى إلزام الناصب ٢ / ١٠٧.

[١٢٢٨] إسعاف الراغبين ص ١٣٧.

[١٢٢٩] نهج البلاغة من الخطبة ١٤٨.

[١٢٣٠] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٢٨.

[١٢٣١] نهج البلاغة من الخطبة ١٨٠.

[١٢٣٢] شرح نهج البلاغة ١٠ / ٩٦ ونقله المؤلف (رحمه الله) ملخصا.

[١٢٣٣] الفارابى نسبة إلى فاراب التركية: أبو نصر محمد بن طرخان الحكيم المشهور ولد فى فاراب ونشأ بها ثم انتقلت به الأسفار إلى بغداد وحلب ودمشق وتوفى بها سنة ٣٣٩ ويلقب بالمعلم الثانى له كتب فى الفلسفة والحكمة تخرج بها الحكماء كالرئيس أبى على بن سينا وغيره.

[١٢٣٤] ابن سينا أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا الملقب بالشيخ والرئيس ولد فى بخارى من مؤلفاته الإشارات والقانون توفى بهمدان سنة ٤٥٨.

[١٢٣٥] المراد بأبى البركات كمال الدين بن عبد الرحمن سكن بغداد وكان من أئمة النحو ثم اعتزل الناس وانقطع للعبادة إلى أن توفى سنة ٥٧٧.

[١٢٣٦] شهاب الدين السهروردى عمرو بن محمد بن عبد الله كان من أهل الرياضة والتصوف والعبادة وكان معاصرا للناصر العباسى، أما يحيى السهروردى فهو يحيى بن حبش ولقبه بهاء الدين صاحب كتاب حكمة الاشراف اتهم بانحلال العقيدة فأفتى فقهاء حلب بقتله فقتل سنة ٧٨٥ بأمر الملك الظاهر بن صلاح الدين وعمره ست وثلاثون سنة والله العالم بحاله وإلى الله ترجع الأمور.

[١٢٣٧] مر ذكر هؤلاء.

[١٢٣٨] شرح نهج البلاغة ١٠ / ٩٦.

[١٢٣٩] نهج البلاغة الحكمة ١٤٧.

[١٢٤٠] شرح نهج البلاغة ٨ / ٣٥١.

[١٢٤١] نفس المصدر ٧ / ٥٩.

- [١٢٤٢] الأنعام ١٤٩.
- [١٢٤٣] نهج البلاغة من الحكمة ١٤٧.
- [١٢٤٤] صحيح مسلم ٣ / ٦ كتاب الفتن من عدة طرق.
- [١٢٤٥] إسعاف الراغبين ص ١٣٥.
- [١٢٤٦] نقل ذلك عن الفتوحات المكية الصبان فى إسعاف الراغبين ص ١٤٣.
- [١٢٤٧] سنن ابن ماجه أبواب الجهاد باب ذكر الديلم ونقل هذه الرواية عن ابن ماجه الصبان فى إسعاف الراغبين ص ١٣٦ وقال بعدها " زاد فى رواية: وروية ومروية " كما فى المتن.
- [١٢٤٨] الصواعق ٩٨.
- [١٢٤٩] الزخرف: ٦١.
- [١٢٥٠] نقله عن الفتوحات المكية فى إسعاف الراغبين ص ١٤٢ فما بعدها.
- [١٢٥١] إسعاف الراغبين ص ١٤٦ عن السيرة الحلبية.
- [١٢٥٢] شرح نهج البلاغة ١ / ٨.
- [١٢٥٣] نقله عن الفتوحات المكية فى إسعاف الراغبين ص ١٤٥.
- [١٢٥٤] كذلك ص ١٤٥.
- [١٢٥٥] شرح نهج البلاغة. ٨٨ / ٩ و ٢٧٠ / ١٠ و ٧٢ / ١٨.
- [١٢٥٦] الأحزاب: ٣٣.
- [١٢٥٧] نقله الصبان فى الاسعاف ص ١٠٨ عن الكشاف وتفسير البيضاوى بواسطة الصواعق المحرقة.
- [١٢٥٨] إسعاف الراغبين ص ١٠٥ عن تفسير البيضاوى.
- [١٢٥٩] الأخصر: الأسمر وكانت العرب تفتخر بالسمرة.
- [١٢٦٠] الشعر للفضل بن عتبة بن أبى لهب كما فى شرح نهج البلاغة ٥ / ٥٥ وفيه " وابنى عمه " وفى الأغاني ١٤ / ١٧١ وأصلها من السجل وهو الدلو الملى كان الرجلان يستقيان فأيهما غلب صاحبه كان الفوز له، والكرب جبل يشد به عراقى الدلو، يقال: إن الفرزدق مر بالفضل وهو ينشد هذه الأبيات فقال: أنا أساجلك فلما قال: برسول الله وابنى عمه البيت.. قال الفرزدق أعرض الله من يساجلك بما أبقت المواسى من بظر أمه وفى رواية " بما ألفت المواسى الخ.
- [١٢٦١] معجم الشعراء للمرزبانى ص ٣٤٨، وشرح نهج البلاغة ١٥ / ٢٥٦ قال ذلك وقد سمع خالد بن عبد الله القسرى يسب عليا والحسين (عليهم السلام).
- [١٢٦٢] الغارات ص ٥٤١ فى قصة مفارقة النجاشى الشاعر لعلى (عليه السلام) وقد نقلها فى شرح نهج البلاغة ٤ / ٨٧ - ٩٢ عن الغارات أيضا.
- [١٢٦٣] هود: ٤٥.
- [١٢٦٤] الأنبياء: ٨٤.
- [١٢٦٥] ص: ٤٣.
- [١٢٦٦] النمل: ٥٧.
- [١٢٦٧] هود: ٧٣.
- [١٢٦٨] طه: ١٠.

- [١٢٦٩] لقمان: ١٣.
- [١٢٧٠] لقمان: ١٤.
- [١٢٧١] لقمان: ١٦.
- [١٢٧٢] آل عمران: ٦١.
- [١٢٧٣] رواه السيوطى فى الدر المنثور عن جابر فى تفسير الآية.
- [١٢٧٤] مستدرک الحاكم ٣ / ١٥٠.
- [١٢٧٥] رواه عن ابن أبى شيبه المتقى فى كنز العمال ٧ / ١٠٣ ورواه أحمد فى المسند ٣ / ٢٥٣ والطبرى فى تفسيره ٢٢ / ٥، وأخرجه عن ابن المنذر والطبرانى السيوطى فى الدر المنثور فى تفسير آية التطهير.
- [١٢٧٦] نقل الرواية الأولى عن ابن مردويه السيوطى فى الدر المنثور عن أبى سعيد الخدرى كما نقل عنه الرواية الثانية فى تفسير آية التطهير عن ابن عباس ولكنه ذكر مكان "سبعة"، "تسعة" والتصحيح بينهما قريب.
- [١٢٧٧] انظر الدر المنثور.
- [١٢٧٨] تاريخ بغداد ٤ / ٢١٠.
- [١٢٧٩] نقله عن تفسير الثعلبى الطبرسى فى مجمع البيان ٨ / ٣٥٧ والبرمة: القدر من الحجر.
- [١٢٨٠] نقله الطبرسى فى المجمع ٨ / ٣٥٦ عن تفسير أبى حمزة.
- [١٢٨١] انظر مجمع البيان ٨ / ٣٥٨.
- [١٢٨٢] مجمع البيان ٨ / ٣٥٧.
- [١٢٨٣] رواه السيوطى فى الدر المنثور ولكن روى "ثمانية أشهر" مكان "تسعة" نعم روى ذلك عن ابن عباس فى تفسير آية التطهير.
- [١٢٨٤] مجمع الزوائد ٩ / ١٦٩ عن أبى برزة وقال: "رواه الطبرانى".
- [١٢٨٥] إسعاف الراغبين: ١٣٧.
- [١٢٨٦] قال النيسابورى فى غرائب القرآن ج ٢١ / ١٠ بعد أن ذكر اختصاصها باهل العبا بالاتفاق "يغلب على الظن دخولهن فيهم."
- [١٢٨٧] نقل ذلك الطبرى فى تفسيره ج ٢١ ص ٥ - ٧ عن عكرمة بعد أن روى بعده طرق عن أبى سعيد الخدرى وعائشة وأنس وأم سلمة وأبى الحمراء، ووائله بن الأصقع وأبى هريرة وعمر بن أبى سلمة وسعد بن أبى وقاص أن المعنيين بهذه الآية رسول الله وعلى وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم وروى أيضا أن أم سلمة لما رأت أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تجلل هو وهم بالكساء قالت: يا رسول الله أدخلنى معهم، أو أنا منهم قال: (مكانك أنت على خير).
- [١٢٨٨] الظاهر أن الرواية وضعت تزلفا لبني العباس ليقابلوا بها حديث الكساء ليرغموا بذلك أنوف أبناء عمهم من العلويين حيث لم يجدوا طريقا لرد حديث الكساء لتواتره واشتهاره وانتشاره وحيث أن الواضع لم يجد من يشهد له بالتصديق استشهد بالجمادات وهى أن النبى حيث وضع الملاعة على العباس وبنيه ودعا لهم بالستر من النار أمنت على دعائه أسكفه الباب وحوائط البيت ثلاثا (انظر إسعاف الراغبين ص ١٠٧).
- [١٢٨٩] شرح نهج البلاغة ٩ / ٥ عن الجوهرى.
- [١٢٩٠] فى محاوره جرت بينهما (انظر شرح نهج البلاغة ١٢ / ٢٠).
- [١٢٩١] شرح نهج البلاغة ٦ / ٤٣.
- [١٢٩٢] الصافات: ١٣٠.

- [١٢٩٣] تفسير الرازى ٢٦ / ١٤٣.
- [١٢٩٤] غافر: ٤٦.
- [١٢٩٥] النساء: ٥٤.
- [١٢٩٦] مجمع البيان ٨ / ٣٨٠ وفيه " ابن أخته " بدل " ابن أخيه. "
- [١٢٩٧] آل عمران: ٣٣٢.
- [١٢٩٨] الحجر: ٦١.
- [١٢٩٩] الحجر: ٥٩.
- [١٣٠٠] إسعاف الراغبين ص ١٠٦.
- [١٣٠١] هود: ٤٨.
- [١٣٠٢] الصافات: ٥٩.
- [١٣٠٣] الصافات: ١٠٩.
- [١٣٠٤] الصافات: ١٢٠.
- [١٣٠٥] الشورى: ٢٣.
- [١٣٠٦] رواه عن الحسكاني الطبرسى فى مجمع البيان ٥ / ٤٩ ط مكتبة الحياة.
- [١٣٠٧] لقمان: ١٥.
- [١٣٠٨] مرت مصادر هذا الحديث.
- [١٣٠٩] حلية الأولياء ١ / ٨٦ و ٤ / ١٧٤.
- [١٣١٠] نقله عن مناقب أحمد كما فى المتن المحب فى الرياض ٢ / ٢١٥.
- [١٣١١] حلية الأولياء ١ / ٦٦.
- [١٣١٢] أيضا ١٠ / ٢١١. ولكنه يختلف قليلا عما فى المتن ولعله منقول من مكان آخر من الحلية.
- [١٣١٣] قال المحب فى الرياض ٢ / ٢١٦: " أخرج أحمد فى المناقب. "
- [١٣١٤] رواه المحب فى الرياض ٢ / ٢١٤ وقال: " أخرج أحمد فى المناقب. "
- [١٣١٥] حلية الأولياء ١ / ٦٣ وشرح نهج البلاغة ٩ / ١٧٠.
- [١٣١٦] شرح نهج البلاغة ٩ / ١٦٩.
- [١٣١٧] أيضا ١ / ٦ و ٩ / ١٦٨ وحديث أبى برزة رواه أبو نعيم فى الحلية ١ / ٦٦.
- [١٣١٨] أيضا ٩ / ١٦٧.
- [١٣١٩] أيضا ٩ / ١٧١ عن مسند أحمد وفضائله قال: " وذكره صاحب الفردوس وزاد فيه: (ثم انتقلنا حتى صرنا فى عبد المطلب فكان لى النبوة ولعلى الوصية).
- [١٣٢٠] مر هذا الحديث.
- [١٣٢١] يشير إلى قوله (صلى الله عليه وآله): (هذا على مع القرآن والقرآن مع على لا- يفترقان حتى يردا على الحوض) كما فى الصواعق ص ٧٥ وغيره وحديث الثقلين قد مرت مصادره.
- [١٣٢٢] الترمذى ٢ / ٣٠٨ وفيه: (لما يغذوكم به من نعمه) ومستدرك الحاكم ٣ / ١٤٩.
- [١٣٢٣] إسعاف الراغبين ص ١١٣.

[١٣٢٤] أيضا ص ١١٤ وفى ذخائر العقبى ص ١٨ (لا يحبنا إلا مؤمن تقى ولا يبغضنا إلا منافق شقى).

[١٣٢٥] إسعاف الراغبين ص ١١١ وقال " : رواه جماعة من أصحاب السنن عن جماعة من الصحابة وأخرجه الحاكم فى المستدرک ٣ / ١٥١ بإسناده إلى أبى ذر وفيه " : ومن تخلف عنها غرق. "

[١٣٢٦] نهج البلاغة من الخطبة ٨٥.

[١٣٢٧] أيضا من الخطبة ١٠٧.

[١٣٢٨] أيضا من الخطبة ١٤٥.

[١٣٢٩] أيضا من الخطبة ٩٨.

[١٣٣٠] يريد باثبات الغيبة كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة المشهور وهكذا جرت عادة الأوائل أن يسموا كتبهم بأكثر من واحد.

[١٣٣١] إكمال الدين ٢٥٠.

[١٣٣٢] أيضا ٢٥٢.

[١٣٣٣] أيضا ٢٥٣.

[١٣٣٤] أيضا ٢٥٣.

[١٣٣٥] أيضا ٢٥٤.

[١٣٣٦] أيضا ٢٥٥.

[١٣٣٧] فى الاكمال " الرجال " بدل " الرجا. "

[١٣٣٨] إكمال الدين ٢٦٥.

[١٣٣٩] أيضا ٢٦٥.

[١٣٤٠] أيضا ٢٦٧.

[١٣٤١] إكمال الدين ٢٦٧.

[١٣٤٢] نقلها ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ٦ / ٩٤ عن كتاب الغارات للثقفى وانظر الغارات ص ٣٠٢ والظاهر من رواية الثقفى أن هذا الخطاب قرء بالنيابة عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

[١٣٤٣] الروع بضم الراء: الخلد.

[١٣٤٤] راعنى: أفزعنى تقول للشئ الذى يفجؤك ما راعنى إلا كذا.

[١٣٤٥] أجفالههم: ذهابهم مسرعين.

[١٣٤٦] أمسكت يدي: أى امتنعت من البيعة.

[١٣٤٧] محق الدين إبطاله.

[١٣٤٨] وذلك ما حصله أن بعض المرتدين من العرب أرادوا بيات المدينة وبلغ المسلمين ذلك فاستعدوا للأمر فخرج على (عليه السلام) بنفسه مع المسلمين لحمايتها وكان على نقب من أنقابها فما لبثوا إلا قليلا حتى طرق القدم المدينة غارة مع الليل فما ذر قرن الشمس إلا وقد ولوهم الأدبار وغلبوهم على عامة ظهرهم ورجعوا ظافرين فهذا ما أشار إليه (عليه السلام) وكأنه جواب لمن يقول إنه عمل لأبى بكر وجاهد بين يديه فبين عذره فى ذلك وقال إنه لم يكن كما ظنه القائل ولكنه من باب دفع الضرر عن الدين والمسلمين وهذا واجب على كل حال ونقله ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة ١٧ / ١٥٤ عن تاريخ الطبرى وانظر تاريخ الطبرى ٣ / ٢٤٤ ط الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم حوادث ١١ سنة ١١.

[١٣٤٩] فى شرح النهج " لجاج. "

- [١٣٥٠] وفيه "استعديك".
- [١٣٥١] وفيه "وأضاعوا إياي".
- [١٣٥٢] وفيه "أسفا حنقا".
- [١٣٥٣] يشجرونهم بالرماح: يطعنونهم.
- [١٣٥٤] نهدت: نهضت.
- [١٣٥٥] القصد جمع قصده وهي القطعة المتكسرة.
- [١٣٥٦] أنف كل شئ أوله.
- [١٣٥٧] الرضيخة: العطية القيلة تعطى للإنسان يصانع عن شئ آخر يطلب منه كالأجر والمراد قوم من المؤلفه قلوبهم أسلموا بعد الفتح.
- [١٣٥٨] ما بين المعقوفين ساقط من المتن.
- [١٣٥٩] التأييب: أشد اللوم.
- [١٣٦٠] ونيتم: فترتم.
- [١٣٦١] التوبة: ٤١. والفاء من كلام الإمام متصله بالآيه الكريمة.
- [١٣٦٢] تناقلوا بالتشديد أصله تناقلوا.
- [١٣٦٣] تقروا بالخسف: تعترفوا بالضميم وتبوروا: تهلکوا وفي رواية نهج البلاغه "تبوتوا" أى ترجعون به.
- [١٣٦٤] ناظم الأبيات ابن أخت المؤلف كما فى الذريعه.
- [١٣٦٥] يريد الشافى فى الإمامه للشريف المرتضى وهذا من المبالغه فى الشعر وإلا فكل من كتب فى الإمامه فمن الشافى استمد وعليه اعتمد.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكمم وأنفسكمم فى سبيل الله ذلكم خير لكمم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علومتنا ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - فى تليخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافى بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقة كم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى وأحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايت المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت

- عليهم السلام - يباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و اغناء اوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...
- منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزه الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزه تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و "مفترق" و فائى/ "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظه هامه:

الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متراًداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

